جامعة عباس لغرور خنشلة

ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

الإيداع القانوني مارس 2017

Legal deposit : march 2017

ISSN 2571-9866
EISSN 2661-7854

مجلة الأصيل

للبحوث الإقتصادية و الإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

EL ACIL Journal

for Economic and Administrative Research

INTERNATIONAL SCIENTIFIC JOURNAL , ISSUED BY THE FACULTY OF ECONOMIC -AND COMMERCIAL SCIENCES AND MANAGEMENT SCIENCES .ABBÈS LAGHROUR UNIVERSITY OF KHENCHELA

مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية و الإدارية

EL ACIL

المجلد : 07
العـدد : 02
أكتوبر 2023

Volume : 07
Number : 02
October 2023

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عباس لغرور خنشلة

المدير الشرفي للمجلة
أ.د. عبد الواحد شالة مدير الجامعة

رئيس التحرير
أ.د.ليليا بن منصور

أمانة المجلــة:
السيدة: رزيقة سلامي
السيدة: محبوبة سعيدي

Volume: 7 المجلـد:7
Number:2 العـدد:2

أكتوبـــر 2023
October 2023

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

فريق تحرير المجلة

رئيس التحرير

أ.د.ليليا بن منصور

المحررون المساعدون

د.عجالي دلال جامعة خنشلة-الجزائر	**أ.د. رابح خوني** جامعة بسكرة-الجزائر	**أ.د. طارق الصدراوي** جامعة المهدية-تونس
د. شامية بن عباس جامعة خنشلة-الجزائر	**أ.د. نعيمة غلاب** جامعة قسنطينة2-الجزائر	**د.ايمان الصالجين احمد بوذهب** جامعة عمر المختار-ليبيا
أ.د. وهيبة قحام جامعة سكيكدة-الجزائر	**أ.د زبير عياش** جامعة أم البواقي-الجزائر	**د. عطوش هشام** جامعة محمد الخامس الرباط-المغرب
أ.د. وسيلة السبتي جامعة بسكرة-الجزائر	**أ.د.نوفل سمايلي** جامعة تبسة-الجزائر	**د.ماجد قاسم السياني** جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن
أ.د.فضيلة بوطورة جامعة تبسة-الجزائر	**ا.د. كايا سيد علي كمال** جامعة تولوز-فرنسا-	**د. مصطفى محمود عبد السلام** جامعة أم القرى -العربية السعودية
أ.د.عزيزحميوي جامعة فاس -المغرب	**د.القوصي همام** جامعة حلب - سوريا	**د.ولد حام الطالب مصطفى** جامعة نواكشوط العصرية
د.جمال لعمارة جامعة طيبة -السعودية	**د.سملالي يحضيه** جامعة الملك فيصل - السعودية	**د. شفيق باكور** المدرسة الوطنية للتجارة ةالتسيير طنجة-المغرب
د. مونيا بن عبد الله جامعة تولون-فرنسا-	**د. محمد كنوش** الجامعة التركية-تركيا	**د.سمية محمد مصطفي محمد الامين**جامعة كسلا - السودان
د . يوسف ناصري الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا	**د. فيصل فرحي** جامعة مونربال-كندا-	**د.أميرة السيد عبد الحميد الجندي** جامعة الازهر -مصر
د.جبريل و ائل محمد جامعة عمر المختار- ليبيا	**د.اوكيل عمار** جامعة السلطان قابوس -عمان	**عبد القادر محمد منصور منصور**جامعة الأقصى غزة -فلسطين

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

تقديم المجلـة

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية:مجلة علمية دولية ، محكمة نصف سنوية مجانية لا تهدف إلى الربح، ذات وصول مفتوح، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة عباس لغرور خنشلة منذ سنة**2017**،ذات الترقيم الدولي **EISSN:2661-7854**،**ISSN:2571-9866**وإيداع قانوني: **مارس2017** ، تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية الأصيلة التي لم يسبق نشرها في ميدان العلوم: الاقتصادية، التجارية، التسييرية الإدارية، وكل العلوم ذات الصلة، باللغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية .

تنشر أعداد المجلة في وقتها بشكلي الكتروني وورقي وهي متاحة للتحميل.

موقع المجلة على البوابة الجزائرية للمجلات العلمية

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

الموقع الالكتروني للمجلة:

http://www.univ-khenchela.dz/revueAcile/index.html

البريد الالكتروني للمجلة:

revue.elacil2017@gmail.com
revu.eco@univ-khenchela.dz

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

أخلاقيـات النشــر

تنشر **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية** المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقرائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك وتسهر المجلة على ان يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

- **النزاهة:** يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.

- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.

- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر دون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

2. مسؤولية المحكم:

-**المساهمة في قرار النشر:** يساعد المحكم(المراجع) رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.

- **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المحكم(المراجع) المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال المرسل إليه حسب المنصة ASJP في الآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه عليه بالضغط على أيقونة رفض التحكيم.

- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمحكم، أن يسعى المحكم على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها من أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

- **الموضوعية:** على المحكم إثبات مراجعته وتقييمه للأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس
بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصرية، المذهبي وغيره.

- **تحديد المصادر:** على المحكم محاولة إيجاد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (المقال) والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش، بشكل صحيح، وعلى المحكم إبلاغ رئيس التحرير وإنذاره بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.

- **تعارض المصالح:** على المحكم عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح لأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3. مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة أو الشكل أو المضمون وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات **بشكل صحيح، وذلك عن طريق:** الإحالة الكاملة ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.

- **الأصالة والقرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي إقتباس أو إستعمال فقرات أو كلمات الآخرين، يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، ومجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية تحتفظ بحق استخدام برامج القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.

- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.

- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح ، مالي أو غيره والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.

- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال أو أولئك المساهمين بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء آخرين لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم عن المقال جيدا وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه ونشره بذلك الشكل المطلوب في قالب المجلة الذي يتم تحميله عن طريق المنصة ASJP.

- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، والمواقع الالكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.

- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبه أو إكتشف إلى وجود خطأ جوهري وعدم الدقة في جزيئات مقاله في أي زمن أن يشعر فورا رئيس تحرير المجلة أو الناشر ويتعاون لتصحيح الخطأ.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

دليل المؤلفين

1. تقديم المقالات:

ندعو الباحثين الراغبين في نشر مقالاتهم في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، الاطلاع على:" تعليمات للمؤلفين " و " دليل للمؤلفين" عبر الصفحة المخصصة للمجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وذلك من خلال رابط المجلة :

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

ولتقديم المقالات المقترحة للنشر، على المؤلف النقر على أيقونة: " إرسال مقال" الموجودة بقائمة الاختيارات على يسار الشاشة بصيغة **Word** . في رابط المجلة**:**

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

إذا كان لدى المؤلف حساب من قبل(اسم مستخدم/ كلمة مرور) للدخول إلى مساحة . **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"** فعليه النقر على الخيار " دخول ". وإن لم يكن لديه حساب فعليه تسجيل نفسه في المنصة بالنقر على الخيار " تسجيل"، وهذا حتى يتسنى له إرسال مقاله ومتابعته عبر المنصة.

2. المبادئ التوجيهية للمؤلف:

- على المؤلف قراءة وإتباع التوجيهات والتوصيات بدقة.
- يحق لرئيس التحرير إعادة المقالات التي لا تتوفر فيها التوجيهات و التوصيات. المطلوبة.

3. عملية تقييم وتحكيم المقالات:

أولا: يتم فحص المقالات بشكل سري وفي مرحلة قبل التقييم للتحقق من مدى استيفائها لشروط النشر واحترامها لنموذج قالب المجلة وكذلك مدى تطابقها مع تخصص المجلة، إذا كان القرار سلبيا يتم رفض المقال على المنصة مع إعلام صاحب المقال بسبب الرفض. .يمكن للمؤلف إعادة إرساله مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات المقدمة.

ثانيا: إذا كان المقال مؤهلا (تم إعداده وفق نموذج قالب المجلة ومستوفيا لشروط النشر ويقع ضمن تخصص المجلة)، يتم إرساله في حالة مشفرة من طرف رئيس التحرير إلى مراجعين إثنين أو إرساله للمحرر المساعد ذي الاختصاص، والذي بدوره سيقدمه إلى مراجعين اثنين في شبكته. في الحالتين سيتولى المراجعون مسؤولية تحكيم المقال وفقا لاستمارة تقييم موحدة متوفرة على المنصة ASJP بشكل إلزامي.

ثالثا. إذا كان التقريرين المقدمين من طرف المراجعين إيجابيين وفي صالح النشر، يرسلان إلى المؤلف بعد إخفاء هوية المحكمين ، والذي يقوم بالتعديلات المطلوبة إن وجدت(سواء تعديلات في الشكل أو المضمون). أما إن كان أحد التقريرين سلبي، يرسل المقال إلى مراجع ثالث للتحكيم والفصل في قرار النشر من عدمه.

رابعا. بعد استلام المقال في شكله المعدل، يفحص من طرف هيئة التحرير للتحقق من أن التعديلات المطلوبة قد التزم بها المؤلف، ثم يرسل للمراجعين لغرض التأكد. وإن اتضح إن المؤلف لم يلتزم بالتعديلات المطلوبة، يتم إرساله ثانية لأصحابه للتعديل مرة ثانية مع تحديد الآجال(72 ساعة)، وإلا سيتم رفض المقال. في حالة قبول المقال ترسل النسخة النهائية إلى أمانة المجلة للنشر .

4. فترة تقييم المقال:

تمنح فترة تقييم تقدر بشهر واحد(30 يوما)، وقد تكون أطول.

5. إعداد مقال:

من أجل النشر في **" مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"**، على المؤلف تحميل نموذج مقال المجلة (Template)، يحمل من حساب المجلة بالمنصة من قسم **"تعليمات للمؤلفين"**.

6. الاطلاع على دليل المؤلف:

لتحميل ملف **دليل المؤلف** يجب الضغط على **أيقونة دليل المؤلف**، وهو ملف يوضح طريقة إرسال مقال ، كما يتضمن حقوق المؤلف الخاص بالمجلة، ويتضمن أيضا خطاب تعهد يوقع من طرف صاحب المقال.

7. إرسال المقال:

بعد إعداد المقال وفق قالب المجلة ،نقوم بإرساله وذلك عن طريق النقر على أيقونة **"إرسال مقال"**، حيث تظهر إستمارة للملء تتضمن مختلف البيانات الخاصة بالمقال وبالمؤلفين، بعد ملء كل المعلومات وتحميل ملف المقال على المنصة، يتم الضغط على أيقونة **"إرسال مقال"** الموجودة أسفل إستمارة المعلومات.

8. متابعة عملية تقييم المقال عبر المنصة:

1.8. إشعار باستلام المقال: في حالة نجاح عملية إرسال المقال على المنصة تظهر رسالة على الشاشة تبين ذلك؛

2.8. إشعار برفض المقال: إذا تبين ان المقال لا يحترم قالب المجلة وشروط النشر، يتم إشعار المؤلف برفض المقال؛

3.8. متابعة وضعية المقال: ممكن للمؤلف الدخول إلى المنصة من خلال حسابه ومتابعة وضعية مقاله مرحلة بمرحلة وذلك بالضغط على أيقونة **" المقالات"** ثم الضغط على أيقونة **" المقالات المرسلة"** ، يظهر جدول يحمل كل تفاصيل المقال.

- **في حالة قبول المقال**، ترفق المادة المقدمة للنشر **بخطاب التعهد** الذي يمكن تحميله من مساحة المجلة بالمنصة،وهذاالخطاب مدرج في ملف مضغوط موجود تحت البند" دليل للمؤلف."

9. نشر المقال على المنصة:

بمجرد قبول المقال للنشر **يعلم المؤلف بذلك** عن طريق رسالة الكترونية يتم دعوته من خلالها إلى الولوج إلى حسابه على المنصة و **إدراج المراجع المعتمدة في المقال وفقًا للإطار المحدد** من طرف منصة المجلات العلمية الجزائريةASJP. **في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.**

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

10. خطوات إدراج المراجع عبر المنصة:

لإدراج المراجع عبر المنصة يجب إتباع الخطوات الآتية:

- أدخل على حسابك بالمنصة ثم إضغط على أيقونة المقالات؛
- ثم أدخل على قائمة المقالات المقبولة؛
- لبدء عملية إدخال المراجع إضغط على أيقونة مراجع ؛
- تظهر لك شاشة، إضغط على أيقونة"إضافة مرجع"؛
- يجب تحديد نوع المرجع حسب قائمة الخيارات الممنوحة لك(مقال، ملتقى، أطروحة، كتاب، فصل كتاب، صفحة ويب)؛
- بعد الضغط على نوع المرجع، يجب إستكمال جميع المعلومات الخاصة به التي تظهر على الشاشة، بعده قم بالضغط على أيقونة" أضف"، وهكذا حتى إستكمال جميع المراجع المدرجة في المقال؛
- إذا أكملت عملية إدراج جميع المراجع وكنت متأكدا من ذلك وبطريقة صحيحة، إضغط على أيقونة" إنهاء"؛
- في هذه المرحلة تكون قد أنهيت العملية ويكون الرمز الموضوع على أيقونة مراجع قد تغير :من إلى

وبهذا يظهر لرئيس التحرير أنك أكملت عملية إدراج المراجع من أجل التأكد من صحتها ومطابقتها للمراجع الموجودة في المقال؛

- بعد قبولها من طرف رئيس التحرير يمكن برمجت المقال للنشر، وإن كانت غير صحيحة وغير مطابقة لما هو موجود في المقال ، يقوم رئيس التحرير برفضها، وتعاد العملية من جديد.

11. سياسة الانتحال:

تشكل السرقة العلمية، بجميع أشكالها سلوكًا غير أخلاقي للمجلة .ولا يتم قبول أي خرق لهذه القاعدة .ولن يتم قبول أي مقال آخر للمؤلف الذي قام بالانتحال.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

مخطط توضيحي لمراحل تقييم ونشر مقال

يتم استلام جميع المقالات حصريا على المنصة الوطنية للمجلات ASJP :كما يلي

1- يجب التسجيل في المنصة وفتح حساب على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/signup

2- الدخول إلى موقع المجلة في المنصة على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

3- إرسال المقال على شكل word من الخانة المخصصة لذلك.

4- يتابع مراحل استلام وتقييم مقالة عبر حسابه في المنصة .

5- تمر عملية استلام وتقييم المقالات بالمراحل الآتية:

استقبال المقال عن طريق المنصةASJP

مقال مطابق لشروط وقواعد النشر

مقال غير مطابق لشروط وقواعد النشر

إرجاع المقال إلى صاحبه وإعلامه بسبب عدم قبوله، لتعديله وفق الشروط وإعادة إرساله

تحذف كل المعلومات المتعلقة بصاحب المقال ويعطى رقم سري للمقال

يرسل المقال إلى مراجع 2 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

يرسل المقال إلى مراجع 1 سريا ، وتمنح له مدة شهر لإبداء رأيه النهائي

مقال مقبول

مقال مرفوض

مقال مرفوض

مقال مقبول

برفض نشر المقال ويعلم صاحبه

برسل المقال إلى مراجع 3 سريا ويكون رأيه الفاصل

مقال مقبول للنشر إما:

- مقال مقبول للنشر دون تعديل؛
- مقال مقبول للنشر بتحفظ: ترسل التعديلات المطلوبة لصاحب المقال وتعطى له مدة محددة لتعديل المقال.

لنشر المقال لابد من :

إدراج المراجع المعتمدة من طرف المؤلف وفقا للإطار المحدد على المنصةASJP
في حالة عدم إدراج المراجع لا يمكن نشر المقال المقبول.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
Legal Deposit March2017
EISSN:2661-7854
ISSN:2571-9866

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . أما بعد :

يسر هيئة التحرير أن تقدم لكم المجلد:7،العدد:2 أكتوبر2023من مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية،

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأسرة المجلة من مساعدي رئيس التحرير والمراجعين لما قدموه ويقدمونه من عطاء متميز في سبيل الارتقاء بالمجلة واختيار أفضل المقالات، وعلى التعاون الرائع لإخراج هذا العدد في شكله النهائي، كما نشكر كل الباحثين الذين ساهموا بمقالاتهم ومواضيعهم العلمية التي أثرت صفحات المجلة.

وتجدد هيئة التحرير دعوتها لكل الباحثين والأكاديميين للمساهمة بمقالاتهم وأبحاثهم العلمية للنشر في أعدادنا القادمة وذلك عن طريق البوابة الالكترونية للمجلات العلمية الجزائرية على رابط المجلة:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/462

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.....

هيئة التحريـر

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المقال	
(17. 41)	**The Relationship between Transformational Leadership and Digital Transformation Support in Educational Institutions:Tiaret University as a model.** **BelakhdarNacera** IbnKhaldoun University–Tiaret – (Algeria)	**01**
(42 . 60)	**Financial Inclusion Development in Arab Countries during the Period (2011-2017)** **Hammadi Zoubida ; Djebari abdeldjalil; Nessraoui douniazed** Abbes Laghrour University Of Khenchela-Algeria	**02**
(61 . 80)	**Information and Communication Technology as a tool to achieve excellence in Algerian communication institutions** **Imen Benghellab; Nahed Hebbaz** Khenchela University(Algeria),	**03**
(81 . 100)	**Savings achieved through the adoption of Blockchain technology in the healthcare sector: A Case Study of Estonia** **Khalid Litim** Tebessa University **Elouardi Chekroune** Ain Temouchent University	**04**
(101. 120)	**Study of the Learning Organization's Response to Organizational Change Areas and Features: A Case Study of the Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences at Tiaret University** **Horri Mokhtaria; Cherif Mohamed** Ibn Khaldoun University–Tiaret –Algeria	**05**
(121. 138)	**The impact of tourism orientation on economic growth - an econometric study of Algeria, Tunisia,and Morocco in the period 1995-2021 -** **Wieme Mellah** Larbi Tebessi University – Tebessa–Algeria	**06**

07	أثر التسويق الداخلي على الالتزام التنظيمي دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر– تبسة **محمد العيفة ، أمال عطية** جامعة تبسة– الجزائر	(139 .160)
08	أثر أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي–دراسة حالة مديرية الضرائب بالمدية– **بوسهوة نذير** جامعة يحي فارس المدية_الجزائر	(161 .181)
09	أثر الإعلان الإلكتروني الفندقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك حسب نموذج **AIDA** –دراسة استقصائية لمستخدمي الأنستغرام– **آسية بوقنس ، ناصر الدين بن أحسن** جامعة 8ماي 1945 قالمة –الجزائر	(182 . 200)
10	أثر الدليل المادي لرياض الأطفال على قرار الزبون بإعادة شراء الخدمة دراسة حالة زبائن روضة " صابري شويخة" بمدينة أم البواقي **سعدية مزيان** جامعة العربي بن مهيدي_ام البواقي	(201 .221)
11	أثر تطبيق معيار التدقيق الجزائري 570 الخاص باستمرارية الاستغلال في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية **حمدي عبد القادر ، خيراني العيد** جامعة عمار الثليجي الأغواط _الجزائر	(240.222)
12	الإنتقال الطاقوي لتخفيض آثار التغيرات المناخية: منظور عالمي مع الإشارة لحالة الجزائر **شايب عينو عبد الوهاب ، عاشوري نعيم** المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة _ الجزائر	(260.241)
13	التعليم المقاولاتي و دوره في تفعيل النية المقاولتيه لدى الطلبة المقبلين على التخرج في كلية العلوم الاقتصادية–جامعة سوق أهراس **ساسان نبيلة** جامعة سوق اهراس–الجزائر	(278.261)
14	الخصائص الداخلية للشركة وعلاقتها بالأداء التصديري: حالة الشركات الاقتصادية الجزائرية غير النفطية **كبيش جمال** جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل – الجزائر	(298.279)
15	القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000–2021 **أوريسي سهام ، بوعزيز ناصر** جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر	(318.299)
16	المقاولاتية الخضراء كرؤية جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ببليومترية **فوزي شوق، خليل شرقي** جامعة أم البواقي – الجزائر	(337.319)

17	**انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس: رؤية استشرافية.** **لعفيفي الدراجي** جامعة 8 ماي 1945 قالمة- الجزائر	(357.338)
18	**تحليل وقياس أثر جودة حياة العمل على أداء العاملين بالبنوك التجارية** **–دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي–** **سليم العمراوي** جامعة أم البواقي_الجزائر	(378.358)
19	**دراسة تنبؤ استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر باستعمال منهجية** **بوكس جنكينز وأسلوب التمليس الأسي** **صاري حسون، نعمان محمد عبد الجليل، مليوي عيد الغاني** المركز الجامعي مغنية- الجزائر	(398 .379)
20	**دراسة قياسية لأثر إنتاج الطاقة الكهرومائية على إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم** **خلال الفترة 1990–2019** **قويسم هشام، بوحفص سميحة** جامعة خنشلة_الجزائر	(418.399)
21	**دور إدارة الجودة الشاملة في تطوير الميزة التنافسية** **بوحنيك هدى، بوراس نادية** جامعة تبسة –الجزائر	(440.419)
22	**دور استراتيجية تدريب الموارد البشرية في تحقيق الفعالية التنظيمية** **دراسة حالة مكتبات مراكز الابحاث العلمية للجزائر وسط** **الحسين ياسمينة محمد عبد الهادي** جامعة الجزائر –2- الجزائر	(459.441)
23	**دور الذكاء الاصطناعي في تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري** **عيماد تكواشت** جامعة عباس لغرور خنشلة_الجزائر	(474.460)
24	**صعود العملات الرقمية: تقييم دور البيتكوين والعملات المشفرة** **في التجارة الإلكترونية** **صويلحي نورالدين** جامعة تامنغست_الجزائر	(499.475)
25	**طبيعة العلاقة بين المحاسبة والجباية في معالجة عقود الإيجار التمويلي في ظل تطبيق النظام** **المحاسبي المالي ومتطلبات النظام الجبائي الجزائري – دراسة حالة** **باديس بوغرة، هشام زعيمن** جامعة جيجل- الجزائر	(519.500)
26	**فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار الصدمات السعرية للنفط على أهم مؤشرات** **التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010–2021** **شراقي باية خديجة** جامعة الجزائر3-الجزائر	(538.520)

27	**قياس جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر الزبون** **دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة–** **نادية سعودي** جامعة مولود معمري، تيزي وزو– الجزائر	(558.539)
28	**محددات تنويع الصادرات في البلدان المصدرة للمحروقات باستخدام نموذج الاستجابة الكسرية على بيانات البانال خلال الفترة 2000–2015** **شوبار لياس** جامعة محمد بوضياف المسيلة_ الجزائر	(577.559)
29	**مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية – دراسة ميدانية لعينة من موظفي المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة** **سعيدة سليماني** جامعة قسنطينة 02_الجزائر	(595.578)
30	**مساهمة تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية** **هلة ليليا** جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة_ الجزائر	(614 .596)
31	**مقومات الزراعة الصحراوية بالجزائر –دراسة حالة وادي سوف للفترة 2021/2020** **بن عرفة لامية ، بن حركو غنية** جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر–	(626.615)

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص319-337

المقاولاتية الخضراء كرؤية جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ببليومترية

Green entrepreneurship as a new vision towards achieving sustainable development: a bibliometric study

فوزي شوق*
Fawzi Choug
جامعة أم البواقي – الجزائر
مخبر الابتكار والهندسة المالية
fawzi.choug@univ-oeb.dz

خليل شرقي
Khalil Chergui
جامعة أم البواقي – الجزائر
مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين
chergui.khalil@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/02 *تاريخ القبول: 2023/09/12* *تاريخ النشر: 2023/10/31*

الملخص :
تهدف الدراسة إلى تحديد الاتجاهات الحديثة لمفهوم المقاولاتية الخضراء كرؤية جديدة في ضوء التوجه البيئي والسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة. تم تعميق الفهم النظري والفكري لهذا المفهوم واستخلاص المواضيع البحثية الحديثة المرتبطة به، من خلال تحليل ببليومتري لبيانات 197 دراسة منشورة في قاعدة Scopus خلال فترة 1991 إلى 2023.أظهرت النتائج أن ممارسات المقاولاتية الخضراء تتضمن مجموعة من الأنشطة والمبادئ التي تسهم في التنمية المستدامة، وهي: التصميم المستدام، وإدارة المخلفات وإعادة التدوير، واستخدام مواد بناء مستدامة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على المواقع الطبيعية، وتحسين جودة الهواء والتهوية، وتحسين كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تشجيع النقل الأخضر.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المقاولاتية الخضراء، التنمية المستدامة، التحليل الببليومتري.

تصنيف JEL: Q01, L26

Abstract : The study aims to identify the recent trends in the concept of green entrepreneurshipas a new vision in light of environmental concerns and the pursuit of sustainable development. The theoretical and intellectual understanding of this concept has been deepened, and the recent research topics related to it were extracted through bibliometric analysis of 197 studies published in the Scopus database between 1991 and 2023. The results revealed that green entrepreneurshippractices encompass a range of activities and principles that contribute to sustainable development. These include sustainable design, waste management and recycling, the use of sustainable building materials, improving water use efficiency, preserving biodiversity and natural sites, enhancing air quality and ventilation, improving energy efficiency, and promoting green transportation.

Key words: Entrepreneurship, Green Entrepreneurship, Sustainable Development, Bibliometric Analysis.

JEL classificationcodes: Q01,L26

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

يشهد العالم حاليًا تحولاً نحو الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة، وتعد المقاولاتية الخضراء أحد الاتجاهات الحديثة التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. في ظل التحديات التي تواجه البشرية بسبب التدهور البيئي ونضوب الموارد الطبيعية، أصبح من الضروري أن ينظر المقاولون إلى المشاريع الخضراء بمنظور مستدام يحفظ البيئة ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تعد المقاولاتية الخضراء رؤية جديدة تجاه عمليات الاستدامة، حيث تعتمد على مجموعة من الممارسات والمبادئ التي تساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثير البيئي للمشاريع. وتتنوع هذه الممارسات بين التصميم المستدام، وإدارة المخلفات وإعادة التدوير، واستخدام مواد بناء مستدامة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على المواقع الطبيعية، وتحسين جودة الهواء والتهوية، وتحسين كفاءة الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تشجع المقاولاتية الخضراء على تبني وسائل النقل الأخضر للحد من الانبعاثات الضارة للبيئة.

هدف هذا المقال هو تسليط الضوء على المفهوم المتزايد للمقاولاتية الخضراء كرؤية جديدة نحو التنمية المستدامة، وتقديم تحليل ببليومتري للمواضيع البحثية الحديثة المرتبطة بهذا المفهوم. سيتم الاعتماد على مراجعة 197 دراسة منشورة في قاعدة بياناتScopusخلال الفترة من 1991 إلى 2023 لتحليل وتقييم المعلومات المتاحة حول هذا الموضوع المهم.

باختصار، يأمل هذا المقال في أن يسلط الضوء على أهمية المقاولاتية الخضراء كرؤية مبتكرة وفعالة في التحول نحو تحقيق التنمية المستدامة، وكيف يمكن لهذه النهج المستدام أن يساهم في الحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية.

1.1. إشكالية الدراسة ومنطلقاتها الفكرية :

بناءً على المعلومات المذكورة، يمكن القول إن إشكالية البحث تتمحور حول تحديد الجوانب الرئيسية التي ينبغي للباحثين التركيز عليها في مجال المقاولاتية الخضراء وممارساتها. وفي الوقت نفسه، يُركز البحث على معالجة الفجوات في الدراسات السابقة، مما يتيح اكتشاف اتجاهات جديدة ومواضيع للبحث التي لم يتم استكشافها بشكل كافٍ.بناءً على ما سبق، يمكن صياغة أسئلة الدراسة كالتالي:

1.1.1. أسئلة الدراسة :

- **السؤال الجوهري:** ما هي أهم الاتجاهات البحثية الحديثة في موضوع المقاولاتية الخضراء كرؤية جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة؟
- **الأسئلة الفرعية:**

– ما هي أهم ممارسات المقاولاتية الخضراء الخضراء؟
– ما هي أهم المجالات الفرعية للبحث في موضوع المقاولاتية الخضراء؟
– من هم الباحثين الأكثر تأثيرا في موضوع المقاولاتية الخضراء؟
– ما هي الدول والمؤسسات البحثية الأكثر مرجعية للبحث في موضوع المقاولاتية الخضراء؟
– ما هي الفجوات البحثية والمواضيع الحديثة في موضوع المقاولاتية الخضراء؟

2.1.1. منهج الدراسة :

توصل (Thietart, 2014) إلى ثلاثة طرق ممكنة للاستكشاف وهي: الاستكشاف النظري، الاستكشاف التجريبي، والاستكشاف المختلط. وأوضح أن الاستكشاف يعتمد على منهج الاستقراء .(Induction) في هذه الدراسة، تم الاعتماد على الاستكشاف النظري من خلال الأطر المفاهيمية والنظرية المتعلقة بالمقاولاتية الخضراء. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ التحليل الببيلومتري لبيانات 197 دراسة نُشِرت في قاعدةScopusفي الفترة من 1991 إلى 2023. تم ذلك باستخدام برنامجيVOSviewerو KnowledgeMatrix Plus لتحليل وتصور نتائج الدراسات بشكل شامل ومفهوم.

3.1.1. أهمية وأهداف الدراسة :

تبرز هذه الدراسة أهمية الموضوع من جهتين أساسيتين: أولاً، المقاولاتية الخضراء كرؤية جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث تهدف إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال تبني ممارسات بنائية صديقة للبيئة. وثانيًا، أهمية الدراسة الببليومترية في هذا المجال؛ حيث تقدم إطاراً فكريًا يسلط الضوء على الممارسات والمجالات المرتبطة بالمقاولاتية الخضراء، وتحدد الباحثين الذين أسهموا بشكل كبير في هذا الموضوع، وتقدم مصادر ومراجع قيمة تسهل على

الباحثين والدارسين التعمق في هذا المجال واستكشاف كل جوانبه النظرية والأساسية. وتتطلع الدراسة في هذا السياق إلى تحقيق أهدافها التالية:

- تحديد أهم الممارسات والمجالات الفرعية للمقاولاتية الخضراء؛
- معرفة الباحثين الأكثر تأثيرا في موضوع المقاولاتية الخضراء؛
- تحديد الدول والمؤسسات البحثية الأكثر مرجعية للبحث في موضوع المقاولاتية الخضراء؛
- تحديد الفجوات البحثية واقتراح مواضيع حديثة في موضوع المقاولاتية الخضراء.

2.1. الدراسات السابقة والأعمال المرجعية :

هناك مجالين للدراسات والأعمال البحثية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، أولها: الدراسات السابقة والأعمال المرجعية المرتبطة بموضوع المقاولاتية الخضراء وهي كثيرة ومتنوعة، وثانيها الدراسات السابقة المرتبطة بالتحليل الببليومتري لهذا الموضوع وهي قليلة جدا.

1.2.1. الدراسات السابقة والأعمال المرجعية في المقاولاتية الخضراء:

هناك العديد من الدراسات الأجنبية في موضوع المقاولاتية الخضراء، والتي يصعب حصرها جميعا، وإنما سيتم الاقتصار على أهمها.

- "Green Entrepreneurship: Opportunities and Challenges" (Schaper&Volery, 2015): تركز هذه الدراسة على تحديد الفرص والتحديات التي يواجهها رواد الأعمال الخضراء. تسلط الضوء على أهمية دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمليات المقاولاتية الخضراء.
- "Green Entrepreneurship and Innovations for Sustainability" (Shrivastava, 2015) تسلط هذه الدراسة الضوء على دور الابتكار في تعزيز المقاولاتية الخضراء وتحقيق الاستدامة. يتم التركيز على الحلول الابتكارية للتحديات البيئية والمساهمة في النمو الاقتصادي المستدام.
- "Green Entrepreneurship and SustainableDevelopment: A SystematicLiteratureReview" (Saeidi et al., 2018) تقوم هذه الدراسة بمراجعة منهجية للمراجع العلمية المتعلقة بالمقاولاتية الخضراء والتنمية المستدامة. تحلل الباحثون الارتباطات والتفاعلات بين المقاولاتية الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة.

- Green Entrepreneurship: A Review" (Kuckertz et al., 2019) تستعرض هذه الدراسة الأدب العلمي المتعلق بالمقاولاتية الخضراء وتحليل التطورات الحديثة في هذا المجال. تسلط الضوء على دور رواد الأعمال الخضراء في التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- "Green Entrepreneurship: A Global Review" (Kumar & Pathak, 2019)تقوم هذه الدراسة بتحليل الظاهرة العالمية للمقاولاتية الخضراء وتحديد أهم الاتجاهات والمبادرات في مختلف الدول. تسلط الضوء على السياقات الثقافية والاقتصادية التي تؤثر في تطور المقاولاتية الخضراء على مستوى عالمي.
- "Green Entrepreneurship and SustainableDevelopment: Evidence fromEmerging Economies" (Iqbal & Ahmad, 2020)تركز هذه الدراسة على دور المقاولاتية الخضراء في التحقيق في التنمية المستدامة في الاقتصادات الناشئة. توفر دراسة تحليلية لأمثلة ونماذج ناجحة لمشاريع ريادية خضراء في الاقتصادات الناشئة.
- "The Role of Green Entrepreneurship in FosteringEnvironmentalSustainability and EconomicGrowth" (Bansal&Sidhu, 2021)تحدد هذه الدراسة دور المقاولاتية الخضراء في دعم الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي. تستعرض الباحثون النتائج والتأثيرات المتوقعة لمشاريع ريادية خضراء في تحسين البيئة والاقتصاد.
- "Green Entrepreneurship and Eco-Innovation: A SystematicLiteratureReview" (Huq et al., 2021)يقدم هذا البحث مراجعة منهجية للأدب العلمي المتعلق بالمقاولاتية الخضراء والابتكار البيئي. يسلط الضوء على أهمية الابتكارات البيئية في تعزيز المقاولاتية الخضراء وتحقيق الاستدامة.

2.2.1. الدراسات السابقةفي التحليل الببليومتريللمقاولاتية الخضراء:

تتمثل أهم الدراسات السابقة الأجنبية المتعلقة بالتحليل الببليومتري للمقاولاتية الخضراء في:

- "A BibliometricAnalysis of Green EntrepreneurshipResearch" (Moldogaziev&Waldman, 2019)تتناول هذه الدراسة تحليل ببليومتري للأدب العلمي المتعلق بالمقاولاتية الخضراء. يقدم الباحثون تحديد الاتجاهات والمواضيع الحالية والأكثر تأثيراً في مجال المقاولاتية الخضراء.

- "Mapping the Intellectual Structure of Green EntrepreneurshipResearch: A Co-Citation Analysis" (Perez-Arostegui et al., 2020)يستخدم هذا البحث تحليل التعاون في الاقتباس لرسم خريطة هيكلية للبحوث في مجال المقاولاتية الخضراء. يحدد الباحثون المؤلفين والدراسات الرئيسية المشهورة والمؤثرة في هذا المجال.
- "A BibliometricAnalysis of Research on Green Entrepreneurship and SustainableDevelopment" (Li & Wang, 2021)يقوم هذا البحث بتحليل ببليومتري للأبحاث المتعلقة بالمقاولاتية الخضراء والتنمية المستدامة. حيث يحدد التطورات الحالية في هذا المجال المتزايد الأهمية.
- "Green Entrepreneurship: Mapping the ResearchLandscape" (Gereffi et al., 2021) يقدم هذا البحث رؤية شاملة للمشهد البحثي في مجال المقاولاتية الخضراء. يستخدم تحليل ببليومتري لتحديد الأبحاث الرئيسية والاتجاهات والمفاهيم المرتبطة بالموضوع.

مقارنة بالدراسات السابقة المعروضة تساهم دراستنا في تعميق فهمنا للمقاولاتية الخضراء وتقديم دليل مؤكد لأهميتها تحقيق التنمية المستدامة من خلال التحليل الببليومتري لبيانات 197 دراسة نُشِرت في قاعدة Scopus في الفترة من 1991 إلى 2023. تم ذلك باستخدام برنامجي VOSviewer وKnowledgeMatrix Plusوهو ما لم يستخدم سابقا.

3.1. الأدب النظري للمقاولاتية الخضراء :

1.3.1. تعاريف المقاولاتية الخضراء :

عرفت المقاولاتية الخضراء من قبل الباحثين والأكاديميين المتخصصين كالتالي:

- المقاولاتية الخضراء هي نشاط ريادي يهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية من خلال تطوير وتنفيذ المشاريع والمبادرات الصديقة للبيئة والمستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا (Kuckertz et al., 2019) .
- تعنى المقاولاتية الخضراء بتطوير وتنفيذ الأعمال والمشاريع التجارية التي تسعى إلى تحقيق الأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع، إلى جانب تحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل(Shepherd &Patzelt, 2011) .

- المقاولاتية الخضراء هي السعي إلى تحقيق الابتكار والنمو الاقتصادي من خلال تطوير وتنفيذ الأعمال والمشاريع التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة واستخدام الموارد الطبيعية بشكل فعال ومستدام. (Bansal&Sidhu, 2021)
- تهدف المقاولاتية الخضراء إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير الابتكارات البيئية وتبني ممارسات الأعمال المستدامة وتعزيز الوعي البيئي لدى رواد الأعمال والمجتمع(Al-Ghazali et al., 2020) .

هذه التعاريف تعكس أهمية المقاولاتية الخضراء في التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وتحقيق التنمية المستدامة. يُشجع الباحثون ورواد الأعمال على استخدام هذه التعاريف كنقطة انطلاق للتعمق في دراسة هذا المجال النامي والمساهمة في التغيير الإيجابي للبيئة والمجتمع.

2.3.1. ممارساتالمقاولاتية الخضراء :

تتمثل أهم ممارسات المقاولاتية الخضراء التي حددها الباحثون والأكاديميون المتخصصون في:

- **التصميم المستدام:** تتضمن هذه الممارسة تصميم المنتجات والخدمات بطريقة تحافظ على البيئة وتستخدم الموارد بشكل فعال. على سبيل المثال، يمكن تصميم المنتجات بحيث تكون قابلة لإعادة التدوير أو تستخدم مواد بناء مستدامة. (Montabon et al., 2007)
- **الابتكار البيئي:** يُشجع رواد الأعمال على تطوير ابتكارات جديدة لحل المشكلات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. يمكن أن تشمل هذه الابتكارات استخدام التكنولوجيا النظيفة والحلول البيئية المبتكرة. (Shrivastava, 2015)
- **إدارة المخلفات وإعادة التدوير:** تشمل هذه الممارسة تبني سياسات وعمليات للتخلص من المخلفات بطرق صديقة للبيئة وتعزيز إعادة التدوير لتقليل التأثير البيئي للنفايات. (Hussain et al., 2021)
- **الاستدامة في سلسلة التوريد:** تتضمن هذه الممارسة العمل مع الموردين والشركاء التجاريين الذين يتبنون معايير استدامة بيئية في إنتاج المواد والمنتجات. يمكن تحسين الأداء البيئي للشركة من خلال تعزيز استدامة سلسلة التوريد. (Pagell& Wu, 2009)
- **الالتزام البيئي والاجتماعي:** تشجع المقاولاتية الخضراء على اتباع مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في جميع جوانب الأعمال، بما في ذلك التواصل مع المجتمع وتحسين جودة الحياة المحلية. (Shepherd &Patzelt, 2011)

هذه الممارسات تمثل أمثلة عن الجهود التي يمكن أن يبذلها رواد الأعمال الخضراء للمساهمة في الاستدامة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. تُشجع هذه الممارسات على نطاق واسع لتعزيز الوعي بالمسائل البيئية وتحفيز المبادرات المبتكرة التي تعود بالفائدة على البيئة والمجتمع بشكل عام.

3.3.1. المقاولاتية الخضراءكرؤية لتحقيق التنمية المستدامة:

هناك العديد من الآثار الإيجابية للمقاولاتية الخضراء التي تجعل منها كرؤية حقيقة لتحقيق التنمية المستدامة، ومنها ما يلي:

- **التحسين في الأداء البيئي:** تساهم المقاولاتية الخضراء في تحسين الأداء البيئي للشركات والمؤسسات. من خلال تبني الممارسات البيئية الخضراء، يمكن للشركات تقليل انبعاثات الكربون واستهلاك الموارد الطبيعية، مما يساهم في حماية البيئة والحد من تأثيرات تغير المناخ. (Hussain et al., 2021)
- **توفير الموارد الطبيعية:** يساعد المقاولاتية الخضراء في تحسين استخدام الموارد الطبيعية والتوجه نحو استدامة الاستخدام. بدلاً من الاعتماد على الموارد الاستهلاكية، تعتمد الشركات الخضراء على المصادر المتجددة والموارد المستدامة. (Pagell& Wu, 2009)
- **تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية:** تساهم المقاولاتية الخضراء في تعزيز الابتكار في القطاع الاقتصادي. من خلال تطوير تقنيات وحلول جديدة، تساعد الشركات الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز التنافسية في السوق. (Shrivastava, 2015)
- **تحسين السمعة والشفافية:** تؤدي المقاولاتية الخضراء إلى تحسين سمعة الشركات وتعزز مستوى الشفافية والمساءلة في أدائها. يتوقع المستهلكون والمستثمرون المساهمة في الشركات ذات الرؤية البيئية الإيجابية والالتزام بالاستدامة(Shepherd &Patzelt, 2011)
- **تحسين جودة الحياة:** تُحسِّن المقاولاتية الخضراء جودة الحياة في المجتمع المحلي وتساهم في خلق بيئة أفضل للمجتمع. تتيح هذه الممارسات فرص عمل وتعزز التفاعل الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. (Al-Ghazali et al., 2020)

هذه الآثار تُسهم في إبراز أهمية المقاولاتية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة والاستدامة البيئية. يُشجع الشركات ورواد الأعمال على تبني ممارسات الأعمال الخضراء للاستفادة من الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية الإيجابية التي تأتي من المقاولاتية الخضراء.

2. الطريقة والأدوات :

تم في هذه الدراسة الاعتماد على التحليل الببليومتري لتوضيح مختلف الأسس المفاهيمية والفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية في موضوع المقاولاتية الخضراء.

1.2. منهجية وأدوات التحليل الببليومتري:

يُشير Merigó and Yang (2017) إلى أن التحليل الببليومتري يُعَدُّ دراسةً كمية للمواد الببليوغرافية، ويقدم صورةً عامةً للمجال البحثي من خلال تصنيف الأوراق البحثية والمؤلفين والمجالات.تم في الدراسة استخدام مقاربات متعددة في التحليل الببليومتري، بما في ذلك:

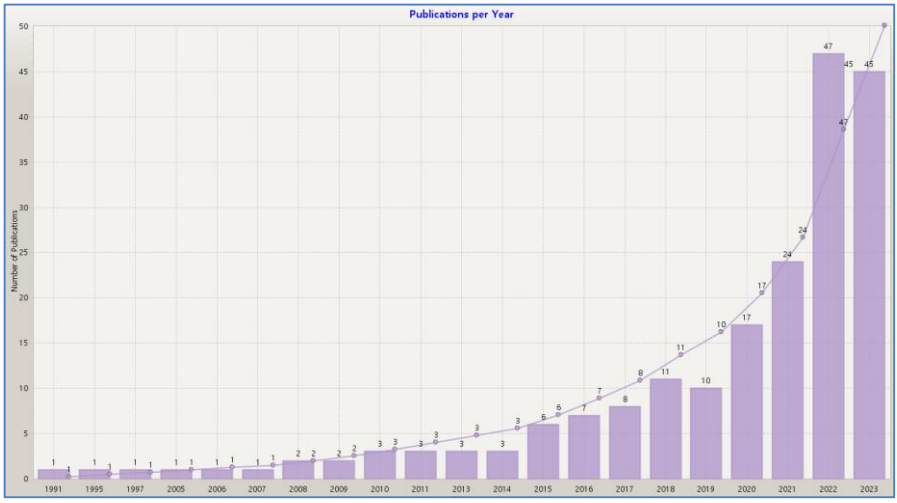
- **مقاربة تشارك المصطلحات** (Co-occurrence) لتحديد أهم الممارسات والمجالات الفرعية للبحث في موضوع المقاولاتية الخضراء.
- **مقاربة الاقتباس** (Citation) لتحديد الباحثين والمؤسسات البحثية والدول الأكثر تأثيراً في هذا الموضوع.

لتحقيق هذه الأهداف، تم استخدام برنامج KnowledgeMatrix Plus (KISTI, 2016)للحصول على إحصائيات التحليل الببليومتري، واستخدم برنامج VOSviewer (Van Eck &Waltman, 2013)للحصول على شبكات وكثافة المقاولاتية الخضراء.

2.2. بيانات التحليل الببليومتري:

تم إجراء التحليل الببليومتري لبيانات 197 دراسة منشورة في قاعدةScopusمنذ ظهور مصطلح المقاولاتية الخضراء في سنة 1991 وحتى عام 2023. تم استبعاد سنة واحدة وفقًا لمعيار تصفية البيانات (Filtering Data) الذي اعتمد البحث عن المقاولاتية الخضراء (Green entrepreneurship)في عناوين المقالات(Article title) ، وذلك للحصول على عينة من 197 دراسة متنوعة تشمل 137 مقال، 29 فصل كتاب، 22 أبحاث ملتقى، 04 مراجعات، و05 كتب. هذه الدراسات توزعت على مدى 32 سنة، كما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل 1 : توزيع بيانات التحليل الببليومتري حسب السنوات



المصدر : مخرجات KnowledgeMatrix Plus

يوضح وضح الشكل رقم 01 أن البحث في مجال المقاولاتية الخضراء ما زال مستمرًا ويشهد تزايدًا متتابعًا منذ سنة 1991. في بداية الفترة، كان هناك انخفاض في الأبحاث في هذا المجال حيث لم تُنشر أي دراسات في هذا الموضوع في تلك السنة. ومن ثم، بدأ البحث في المقاولاتية الخضراء في التزايد تدريجيًا واستمر في النمو حتى الوقت الحالي.يُظهر الشكل أن التركيز الكبير على التنمية المستدامة ساهم في دفع البحث في مجال المقاولاتية الخضراء وجعله موضوعًا خصبًا للدراسة العلمية. وقد بلغت ذروة الأبحاث في هذا المجال في سنة 2022 بـ 47 منشورًا في قاعدة .Scopusوبالنظر إلى البيانات الحالية، يُتوقع أن يستمر عدد المنشورات في الزيادة في سنة 2023، حيث بلغ حتى الآن 45 منشورًا.هذا النمو المستمر يُظهر أن المقاولاتية الخضراء موضوعًا مهمًا ومثيرًا للاهتمام بين الباحثين، ويُشجع على مواصلة الدراسات والبحوث في هذا المجال لتعزيز التوجه البحثي وتحقيق التنمية المستدامة.

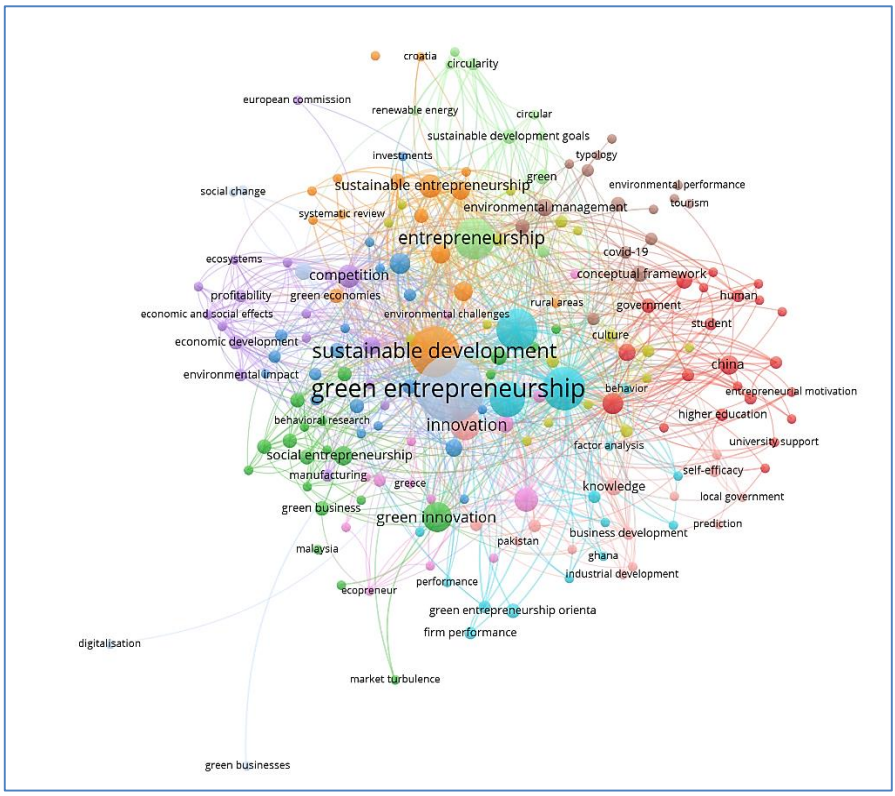
3. عرض وتحليل نتائج الدراسة الببليومترية :

قبل القيام بمناقشة نتائج التحليل الببليومتري يأتي أولا عرضها وتحليلها، وذلك وفقا لما أسفرت عليه مخرجات برنامجيVOSviewer وKnowledgeMatrix Plus.

1.3. تردد المصطلحات (الكلمات المفتاحية) :

يظهر الشكل الموالي شبكة وكثافة الكلمات المفتاحية المترددة أكثر من 20 مرة والبالغ عددها 213:

الشكل 2 : شبكة الكلمات المفتاحية



المصدر : مخرجات VOSviewer

يظهر الشكل رقم 2 أن هناك اثني عشر مجالا فرعيا (عنقودا) للبحث في موضوع المقاولاتية الخضراء، حيث تقسم هذه العناقيد جملة إلى مجالين عامين هما: المقاولاتية الخضراء (العنقود الأزرق وما ارتبط به من عناقيد)، التنمية المستدامة (العنقود البرتقالي وما ارتبط به من عناقيد)، وهذا إنما يدل على تشعب هذا المجال وارتباطه بالعديد من المفاهيم الأخرى، على غرار: الاقتصاد الأخضر، الابتكار الأخضر، المقاولاتية المستدامة... الخ، والتي يظهر أنها مكررة بكثرة حسب ما يظهر في نتائج الجدول الموالي:

الجدول 1: الكلمات المفتاحية المرددة بكثرة

الكلمات المفتاحية	التكرار	الارتباط
المقاولاتية الخضراء	86	358
التنمية المستدامة	49	322
المقاول	36	257
المقاولاتية	32	154
الاستدامة	32	183
الاقتصاد الأخضر	24	147
الابداع	18	123
الابداع الأخضر	17	71
اقتصاد البيئة	11	86
المنافسة	10	85
التنمية المستدامة	10	52
التعليم	9	67
البيئة	9	57
الزراعة	7	53
الصين	7	24
الاقتصاديات	7	47
حماية البيئة	7	54
المقاولاتية الاجتماعية	7	22
الميزة التنافسية	6	64
النظام البيئي المقاولاتي	6	23

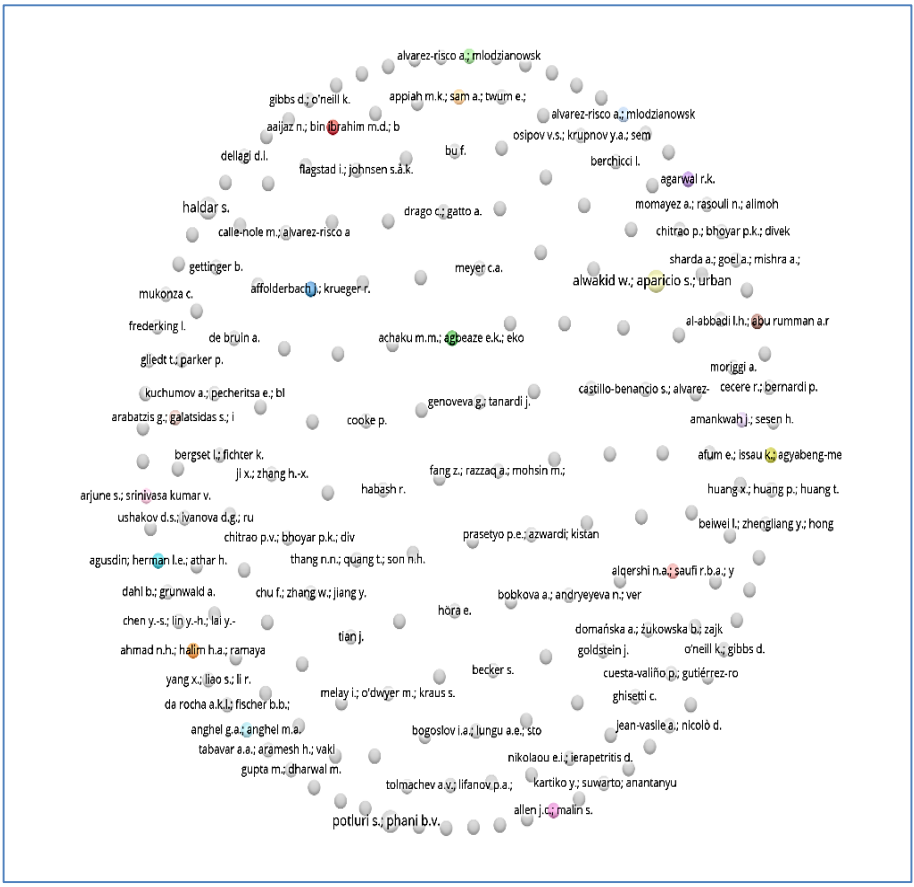
المصدر : مخرجات VOSviewer

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المقاولاتية الخضراء ترتبط بالعديد من المفاهيم والكلمات المفتاحية التي تكررت بكثرة في الأبحاث المنشورة في قاعدة Scopus، فبعد المقاولاتية الخضراء والتنمية المستدامة، تظهر عدة مفاهيم منها: المقاولاتية، الاستدامة، الاقتصاد الأخضر، الابداع الأخضر، اقتصاد البيئة، المنافسة، التعليم، البيئة، الزراعة، المقاولاتية الاجتماعية، النظام البيئي المقاولاتي... الخ، وهذا ما يدل أن هذا المجال غني بالمفاهيم وجدير بالبحث العلمي، وننوه إلى ظهور الصين مع هذه الكلمات كونها من الدول الأولى التي تهتم بالبحث في هذا الموضوع.

2.3. تحليل نتائج الباحثين :

يظهر الشكل الموالي الباحثين الأكثر تأثيرا في موضوع المقاولاتية الخضراء والتنمية المستدامة، بناء على عدد المنشورات وعدد الاستشهادات:

الشكل 3 : تردد الباحثين



المصدر : مخرجات VOSviewer

الجدول 2:الباحثين الأكثر مرجعية في مجال المقاولاتية الخضراء

الباحثين	المنشورات	الاقتباسات
Pacheco D.F.; Dean T.J.; Payne D.S.	1	330
Gast J.; Gundolf K.; Cesinger B.	1	254
Fang Z.; Razzaq A.; Mohsin M.; Irfan M.	1	139
Demirel P.; Li Q.C.; Rentocchini F.; Tamvada J.P.	1	124
Ebrahimi P.; Mirbargkar S.M.	1	97
Silajdžić I.; Kurtagić S.M.; Vučijak B.	1	93
Allen J.C.; Malin S.	1	81
Sadiq M.; Nonthapot S.; Mohamad S.; Chee Keong O.; Ehsanullah S.; Iqbal N.	1	80
Gibbs D.; O'neill K.	1	70
O'neill K.; Gibbs D.	1	70

المصدر : مخرجات VOSviewer

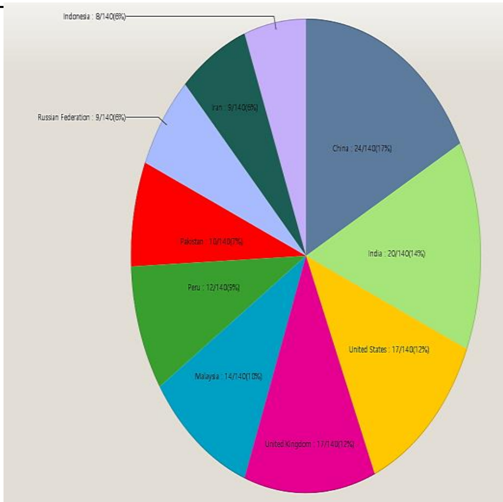
يلاحظ من الشكل أعلاه أن أول الباحثين نشرا واقتباسا في موضوع المقاولاتية الخضراء الخضراء في قاعدة Scopusهم Pacheco D.F.; Dean T.J.; Payne D.S. بعدها يأتي الباحثين الآخرين أمثال: Gast J.; Gundolf K.; Cesinger B.،.. Fang Z.; Razzaq A.; Mohsin M.; Irfan M.، Demirel P.; Li Q.C.; Rentocchini F.; Tamvada J.P....وغيرهم الذين يبحثون في مواضيع أخرى وترد المقاولاتية الخضراء كمصطلح في دراستهم، وما يلاحظ أيظا أن أغلب الأبحاث في هذا المجال يغلب عليها التأليف الجماعي أو التأليف المشترك كونها موضوع متعدد التخصصات. وعليه يجب على الباحث أن يرجع لهؤلاء المختصين عند البحث في هذا الموضوع.

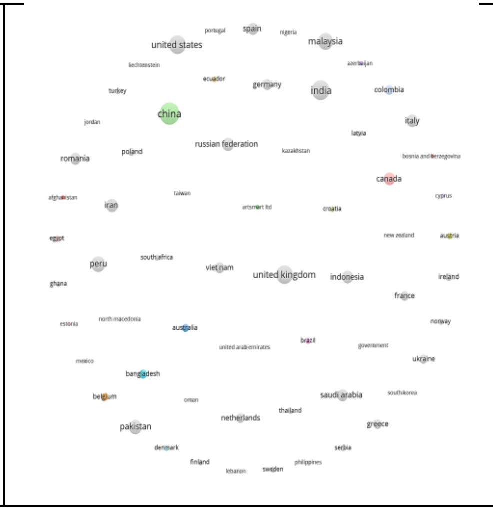
3.3. تحليل نتائج الدول والمؤسسات البحثية :

يوضح الشكل الموالي الدول والمؤسسات البحثية الأكثر مرجعية في مجال المقاولاتية الخضراء.

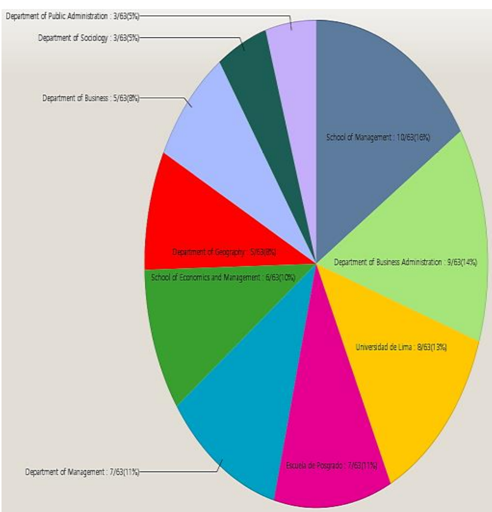
الشكل 4 : الدول والمؤسسات البحثية

الدول





المؤسسات البحثية





المصدر : مخرجات برنامجي VOSviewer و KnowledgeMatrix Plus

يظهر الشكل رقم 4 أن الدول الأكثر مرجعية في مجال المقاولاتية الخضراء هي على الترتيب: الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، ماليزيا، البيرو، باكستان،

روسيا، إيران، اندونيسيا. وهي نفسها الدول التي تهتم بالبحث في قضايا التنمية المستدامة. أما المؤسسات البحثية فنجد أولا مدرسة المناجمنت، قسم إدارة الأعمال، جامعة ليما...الخ، والتابعة لهذه الدول طبعا. وهي دول ومؤسسات بحثية مرجعية للبحث في موضوع المقاولاتية الخضراء.

4. مناقشة النتائج (الفجوات البحثية والتوجهات المستقبلية) :

إن موضوع المقاولاتية الخضراء يتعلق بالمقاولاتية من جهة وبالتنمية المستدامةمن جهة أخرى، فالملاحظ أن أغلب المواضيع المرتبطة به قد تم تناولها كثيرا من طرف الباحثين، لكن تبقى هناك عدة فجوات بحثية لم يتم تناولها أو تم التطرق لها بقلة من الباحثين، مثل: الابداع الأخضر، المقاولاتية الاجتماعية، النظام البيئي المقاولاتي، المقاولاتية الزراعية.... الخ.

وبناء على ذلك يمكن تحديد عدة فجوات تتعلق بالبحث في مجال المقاولاتية الخضراء، وهي:

- **تحديات بناء الشركات الخضراء:** دراسة التحديات التي تواجهها رواد الأعمال عند بناء وتأسيس شركات خضراء، مثل تأمين التمويل والتسويق واجتذاب العملاء.
- **تطوير الابتكار الأخضر:** دراسة كيفية تحفيز وتعزيز التطوير التكنولوجي والابتكار في مجال الأعمال الخضراء واستخدام التكنولوجيا لحل المشكلات البيئية.
- **السياسات الحكومية والبيئية:** فهم كيفية تأثير السياسات الحكومية والتشريعات البيئية على المقاولاتية الخضراء وكيفية دعمها أو عرقلتها.
- **الاستدامة المالية للأعمال الخضراء:** دراسة كيفية تحقيق الاستدامة المالية للشركات الخضراء على المدى الطويل وجعلها مستدامة من الناحية الاقتصادية.
- **الشراكات والتعاون الاستراتيجي:** دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه الشراكات والتعاون الاستراتيجي في تعزيز نمو الأعمال الخضراء والتأثير الإيجابي على البيئة.
- **تحسين أداء الشركات الخضراء:** دراسة كيفية تحسين أداء الشركات الخضراء في مجالات مثل إدارة المخلفات، والاستدامة الطاقوية، والتصميم البيئي.
- **تأثير الأعمال الخضراء على المجتمع:** دراسة تأثير الشركات الخضراء على المجتمع المحلي والاجتماعي وكيفية تعزيز الاستفادة المجتمعية من الأعمال الخضراء.

هذه الفجوات البحثية تعكس أهمية مواصلة البحث والتطوير في مجال المقاولاتية الخضراء لتحقيق الاستدامة البيئية وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الاقتصاد والبيئة.

5. خاتمـــــة :

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج هامة تتعلق بمفهوم المقاولاتية الخضراء كرؤية جديدة نحو تحقيق التنمية المستدامة. من خلال التحليل الببليومتري لبيانات 197 دراسة منشورة في قاعدةScopusخلال الفترة من 1991 إلى 2023، تم تحديد مجموعة من الممارسات الرئيسية في المقاولاتية الخضراء والتي تسهم بشكل كبير في التنمية المستدامة، مثل التصميم المستدام، وإدارة المخلفات وإعادة التدوير، واستخدام مواد بناء مستدامة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على المواقع الطبيعية، وتحسين جودة الهواء والتهوية، وتحسين كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تشجيع النقل الأخضر.

1.5. نتائج الدراسة :

اعتمادا على التحليل النظري والببليومتري تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعكف المقاولاتية الخضراء على دمج الأبعاد البيئية في جميع جوانب الأعمال والمشاريع الجديدة والمبتكرة. فهي تهدف إلى تطوير أعمال تجارية تكون مستدامة بيئياً واقتصادياً واجتماعياً، تساهم في حماية البيئة وتلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
- أظهرت الدراسة أن الممارسات التي تندرج ضمن المقاولاتية الخضراء تتضمن التصميم المستدام، وإدارة المخلفات وإعادة التدوير، واستخدام مواد بناء مستدامة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على المواقع الطبيعية، وتحسين جودة الهواء والتهوية، وتحسين كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تشجيع النقل الأخضر.
- أكدت الدراسة أن موضوع المقاولاتية الخضراء يشهد تزايداً متواصلاً منذ ظهور مصطلحه سنة 1991، مما يعكس التوجه المتزايد نحو تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. كما برزت أهمية هذا الموضوع كرؤية جديدة تجمع بين ريادة الأعمال والاستدامة البيئية.
- يظهر التحليل الببليومتري أن البحث في هذا الموضوع ما زال مستمرًا ويشهد تزايدًا متتابعًا منذ بداية ظهور مصطلح المقاولاتية الخضراء في الأدبيات العلمية. ويرجع هذا الاهتمام المتزايد إلى التركيز العالمي المتزايد على الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

2.5. مقترحات الدراسة :

بناء على نتائج التحليل النظري والببليومتري المعروضة أعلاه يمكن تقديم جملة من المقترحات، كالتالي:

- الاعتماد على التحليل الببليومتري في تحليل الأدب النظري للمواضيع البحثية في العلوم الادارية خصوصا بالنسبة لطلبة الدراسة العليا؛
- البحث في المواضيع الأقل تناولا في موضوع المقاولاتية الخضراء، مثل الابداع الأخضر والمقاولاتية المستدامة والمقاولاتية الاجتماعية وغيرها؛
- إنشاء مشروع بحثي في المقاولاتية الخضراء تبعا للقرار الوزاري 1275؛
- تنظيم ملتقيات متعددة التخصصات في المقاولاتية الخضراء والاستدامة.

6. قائمة المراجع

Al-Ghazali, B. M., Maumoon, N. A., Al-Mamun, A., & Sadiq, A. S. (2020). Green Entrepreneurship and Sustainable Development: A Conceptual Review. Global Journal of Environmental Science and Management, 6(2), 197-208.

Bansal, P., & Sidhu, J. S. (2021). The Role of Green Entrepreneurship in Fostering Environmental Sustainability and Economic Growth. Sustainability, 13(5), 2741.

Gereffi, G., Lee, J., Christian, M., & Kaba, A. J. (2021). Green Entrepreneurship: Mapping the Research Landscape. World Development, 140, 105372.

Huq, S. M. I., Sujauddin, M., & Rashid, M. M. (2021). Green Entrepreneurship and Eco-Innovation: A Systematic Literature Review. Journal of Cleaner Production, 316, 128262.

Hussain, J., Almoumen, N., & Rashid, H. (2021). The Role of Green Entrepreneurship in Sustainable Development: A Case Study of Saudi Arabia. Journal of Cleaner Production, 291, 125911.

Iqbal, N., & Ahmad, N. (2020). Green Entrepreneurship and Sustainable Development: Evidence from Emerging Economies. Journal of Environmental Management, 261, 110241.

KISTI. (2016). KnowledgeMatrix Plus ver.0.80 for supporting Scientometric Network Analysis Department of Scientometric Research .

Kuckertz, A., Berger, E. S. C., & Rottig, D. (2019). Green Entrepreneurship: A Review. International Journal of Entrepreneurial Venturing, 11(4), 419-444.

Kumar, V., & Pathak, S. (2019). Green Entrepreneurship: A Global Review. International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 38(3), 285-308.

Li, J., & Wang, X. (2021). A Bibliometric Analysis of Research on Green Entrepreneurship and Sustainable Development. Sustainability, 13(12), 6768.

Merigó, J. M., & Yang, J.-B. (2017). A bibliometric analysis of operations research and management science .Omega, 73, 37-48 .

Moldogaziev, T., & Waldman, D. (2019). A Bibliometric Analysis of Green Entrepreneurship Research. Entrepreneurship Research Journal, 9(1), 1-17.

Montabon, F., Melnyk, S. A., Sroufe, R., & Calantone, R. (2007). Theory of Green Supply Chain Management and Environmental Sustainability. Journal of Supply Chain Management, 43(2), 2-22.

Pagell, M., & Wu, Z. (2009). Building a More Complete Theory of Sustainable Supply Chain Management Using Case Studies of 10 Exemplars. Journal of Supply Chain Management, 45(2), 37-56.

Perez-Arostegui, M. N., Barreda-Tarrazona, I., & Aznar-Sanchez, J. A. (2020). Mapping the Intellectual Structure of Green Entrepreneurship Research: A Co-Citation Analysis. Journal of Cleaner Production, 244, 118595.

Saeidi, S. P., Sofian, S., Saeidi, P., Saeidi, S. P., & Saaeidi, S. A. (2018). Green Entrepreneurship and Sustainable Development: A Systematic Literature Review. Entrepreneurship and Sustainability Issues, 5(4), 943-968.

Schaper, M., & Volery, T. (2015). Green Entrepreneurship: Opportunities and Challenges. International Journal of Entrepreneurial Behavior & Research, 21(5), 707-730.

Shepherd, D. A., & Patzelt, H. (2011). The New Field of Sustainable Entrepreneurship: Studying Entrepreneurial Action Linking "What Is to Be Sustained" with "What Is to Be Developed". Entrepreneurship Theory and Practice, 35(1), 137-163.

Shrivastava, P. (2015). Green Entrepreneurship and Innovations for Sustainability. International Journal of Entrepreneurship and Innovation Management, 19(6), 435-457.

Thietart, R. A. (2014). Méthodes de recherche en management - 4ème édition. Dunod. https://books.google.dz/books?id=KlvkAwAAQBAJ

Van Eck, N. J., & Waltman, L. (2013). VOSviewer manual (Vol. 1). Leiden: Univeristeit Leiden .

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص-139-160

أثر التسويق الداخلي على الالتزام التنظيمي دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر– تبسة

The effect of Internal Marketing on Organizational commitment a case study of The Algeria Telecom Company-Tebessa

* محمد العيفة
Laifa Mohammed
جامعة تبسة – الجزائر
mohammed.laifa@univ-tebessa.dz

أمال عطية
Attia Amel
جامعة تبسة – الجزائر
amel.attia@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/14 تاريخ القبول: 2023/10/17 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص : هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى مساهمة التسويق الداخلي في تحقيق الإلتزام التنظيمي لدى عينة من العاملين بمؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة. باتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وذلك بوصف الظاهرة ، وتم الاعتماد في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة باعتماد الإستبيان كأداة لجمع البيانات ، كما تم استخدام برنامج (spss) لمعالجة البيانات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5 بالمئة بين التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر –تبسة–، كما خلصت النتائج إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد التمكين والإلتزام التنظيمي لدى العاملين، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بقية الأبعاد والالتزام التنظيمي لدى العاملين في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تسويق داخلي، إلتزام تنظيمي، اتصالات الجزائر.

تصنيف JEL: M31، J28، J01.

Abstract :
This study aimed to demonstrate the extent to which internal marketing contributes to achieving organizational commitement among a sample employee sat Algeria Telecom Campany-Tebessa. By following the descriptive analytical approach in the theoretical side by describing the phenomenon, and in the appliedside, a case study approach was adopted by adopting the questionnaire as a tool fo a data collection, and the Spss program was used to progress the data.

This study concluded that there is a statiscally significant reationship at a significant level of 5 percent between internl marketing and organizational commitment in Algeria Telecom Corporation-Tebessa, and the results also concluded that the is a statiscally significant reationship between the dimension of empowerment and organizational commitment among workers, while there is not a statiscally significant reationship between the rest of the dimonsions and the organizational commitment of the workers in the campany under stady.

Key words: Internal Marketing, Organizational Commitment, Algerien communications.

JEL classification codes: M31, J28, J01.

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

تنشط المؤسسات في ظروف اقتصادية صعبة أهمها حدة المنافسة والتطور التكنولوجي السريع الذي فاق قدراتها باعتبارها تسعى لتلبية حاجات الزبائن بالتركيز على ابتكار عروض وخدمات جديدة، على غرار المؤسسات التي تنشط في قطاع اتصالات الجزائر مما يجبرها على الاهتمام بالمورد البشري المؤهل باعتباره المحرك الجوهري داخل المؤسسة وهذا الأمر يتطلب تطبيق مفهوم التسويق الداخلي للموارد البشرية بأبعاده المختلفة. ومن جهة أخرى يعتبر الالتزام التنظيمي عنصرا مهما يساهم في تعزيز الولاء لدى العاملين بالمؤسسة وتشبثهم بوظائفهم مما يؤدي إلى تخفيض معدل دوران العمل ومن ثم بلوغ المؤسسات لأهدافها والحفاظ على بقائها ونموها.

ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الموالية:

ما مدى مساهمة التسويق الداخلي في تعزيز الالتزام التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة– ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل المؤسسة محل الدراسة تطبق التسويق الداخلي؟
- هل يساعد التدريب على تحقيق الالتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر–تبسة–؟
- هل للتمكين دور في تحقيق الالتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر–تبسة؟
- هل توجد علاقة بين المكافآت والحوافز والالتزام العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر–تبسة؟
- هل يساهم الاتصال الداخلي في تحقيق الالتزام العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر–تبسة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة فرضية رئيسية تتجزأ منها فرضيات فرعية كما يلي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي للعاملين بمؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–.

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% بين تدريب العاملين وإلتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر– تبسة–.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تمكين العاملين وإلتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المكافات والحوافز الممنوحة للعاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الئجزائر – تبسة–.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاتصال الداخلي والإلتزام التنظيمي لدى العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مايلي:

- تسليط الضوء على مفهومي التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي؛
- تسليط الضوء على مفهومي التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي؛
- إبراز العلاقة بين التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي؛
- معرفة واقع تطبيق التسويق الداخلي في مؤسسة اتصالات الجزائر- تبسة-؛
- التطرق إلى أبعاد التسويق الداخلي وعلاقتها بالإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر- تبسة-؛
- التعرف على دور التسويق الداخلي في تحقيق الإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق لمختلف المفاهيم النظرية حيث تم الرجوع إلى مصادر المعلومات من كتب وأطروحات. وتم استخدام منهج دراسة الحالة وذلك بإسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة اتصالات الجزائر تبسة وتسليط الضوء على واقع دور التسويق الداخلي في تحقيق الالتزام التنظيمي من خلال توزيع استبيان على عينة من مجتمع الدراسة، وتم معالجة البيانات عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور التسويق الداخلي في تحقيق الإلتزام التنظيمي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسيتم استعراض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها:

- دراسة بكار آمال (2019) بعنوان:

"دور التسويق الداخلي في تعزيز الإلتزام التنظيمي لمستخدمي مكاتب بريد الجزائر- بشار- الجزائر" مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

والتي هدفت إلى معرفة مدى توافر الإلتزام التنظيمي لدى موظفي مكاتب بريد الجزائر – بشار- باعتماد فلسفة التسويق الداخلي المتمثلة في أبعاده المختارة في هذه الدراسة (الاتصال، التدريب، ونشر المعلومات)، وتحليل العلاقة بينهما من خلال معرفة مدى مساهمة أبعاد التسويق الداخلي في تعزيز الإلتزام التنظيمي لدى الموظفين، ومدى سعي الإدارة إلى خلق مناخ تنظيمي لجذب العاملين والمحافظة عليهم.

وتمثلت عينتها في مستخدمي 12 مكتب بريدي مختار من ولاية بشار والتركيز على الموظفين في الخطوط الأمامية والخلفية، حيث تم توزيع 70 استبانة واسترجاع 51 منها تمت معالجتها، واستخدمت أداة الإستبيان لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استعمال برنامج الحزمة الإحصائية SPSS لمعالجة البيانات واستخراج وتحليل النتائج المتحصل عليها من الإستمارة المقدمة للموظفين، وكانت من أبرز نتائجها أن نشر المعلومات باعتباره أحد أبعاد التسويق الداخلي له الدور الكبير في تعزيز الإلتزام التنظيمي في مكاتب بريد الجزائر – بشار- مما يدل على أهمية نشر المعلومات المتعلقة بطبيعة الأعمال المنجزة داخل المكاتب فيما بين الموظفين، وهذا حسب نتائج التحليل الإحصائي.

– دراسة محمد عبد المعطي الجاروشة (2016) بعنوان:

العلاقة بين التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي للعاملين في البنوك الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

والتي هدفت إلى تقييم ممارسات التسويق الداخلي اعتمادا على مؤشر سياسة اختيار وتعيين العاملين، تدريب وتطوير العاملين، الحوافز والمكافآت، سياسة الاحتفاظ بالعاملين، الاتصالات الداخلية، كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق التسويق الداخلي في البنوك الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، إضافة إلى معرفة مستوى الإلتزام التنظيمي لدى العاملين فيها، ومن ثم اختبار العلاقة بين التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي، وتمثلت عينتها في مجموعة من العاملين في البنوك الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، حيث تم توزيع 253 استبانة وتم استرجاع 197 منها تمت معالجتها، واستخدمت أداة الإستبيان لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استعمال برنامج الحزمة الإحصائية SPSS لتحليل ومعاجة البيانات، وكانت من أبرز نتائجها أن البنوك الفلسطينية تطبق التسويق الداخلي بدرجة جيدة، كما أظهرت النتائج أيضا أن درجة الإلتزام التنظيمي مرتفعة، وأن هناك علاقة ارتباطية بين أبعاد التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي، وكذلك وجود علاقة طردية بين التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي.

– دراسة TsaiYafang (2014) بعنوان:

Learningorganization,Internal marketingand organzational "
,BMC health Servises Research."commitment in hospitals,Taiwan

والتي هدفت إلى تقديم مقترحات لمستشفيات طيوان لتعزيز مستوى خدمة التمريض المقدمة للمرضى، التي أجريت على عدد من الممرضات في المستشفى المركزي لمدينة Taichung الطيوانية، وهدفت إلى دراسة العلاقة بين المنظمة المتعلمة والتسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي لدى العاملين، وتمثلت عينتها في مجموعة من الممرضات اللاتي تعملن بالمركز الصحي في طيوان،

حيث تم توزيع 200 استبانة وتم استرجاع 114 منها تمت معالجتها وتحليلها وكانت من أبرز نتائجها وجود علاقة بين بعدي المنظمة المتعلمة ألا وهما التعلم التنظيمي والاتصالات وبين أبعاد التسويق الداخلي متمثلة في التدريب، التأهيل، وإدارة الموارد البشرية باعتبار الأخير متغير وسيط تربطه علاقة بالإلتزام التنظيمي، بأبعاده الثلاث (العاطفي، المعياري، والاستمراري)، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين المنظمة المتعلمة والتسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي.

– أوجه الاتفاق والاختلاف:

– أوجه الإتفاق: اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في بيان أثر التسويق الداخلي على الإلتزام التنظيمي في المؤسسات الخدمية(البريد، البنوك، المستشفيات) كما أن حجم العينة للدراسة يعتبر متقارب نوعا ما مع الدراسة الوطنية(بكار آمال)، كما استخدمت الدراسات السابقة الإستبيان كأداة لجمع البيانات وفق المنهج الوصفي التحليلي وهو ما تم اعتماده في الدراسة الحالية.

– أوجه الإختلاف: تميزت هذه الدراسة عن باقي الدراسات بأنها ربطت بين مفهومي التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي، من خلال بيان دور أبعاد التسويق الداخلي المختارة (التمكين، التدريب، الحوافز والمكافآت، والاتصال الداخلي) في تحقيق الإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر–تبسة، كما اختلفت في حجم العينة باعتبار أن الدراستين العربية (محمد عبد المعطي الجاروشة) والأجنبية (Tsai Yafang)تميزتا بكبر حجم العينة، كما أنه تم استعمال متغيرين (مستقل وتابع) فقط في الدراسة الحالية دون اللجوء إلى وسيط مثل ما ركزت عليه الدراسة الأجنبية حيث اتخذت دراسة (Tsai Yafang) متغير المنظمة المتعلمة كعامل وسيط يساهم في تعزيز الإلتزام التنظيمي.

2. الأدبيات النظرية للبحث

1.2. مدخل نظري للتسويق الداخلي

أ. تعريف التسويق الداخلي

اختلف الباحثون في تعريف التسويق الداخلي حيث:

عرفه Berry بأنه " النظر إلى الموظفين على أنهم زبائن داخليين والنظر للوظائف على أنها منتجات داخلية تشبع حاجات الزبائن الداخلية مع الاهتمام بأهداف المؤسسة". (السويدان و البراوي، 2009، صفحة 56)

يشرح تعريف بيري عملية إسقاط تعريف التسويق على الموارد البشرية باعتبار الموظف زبونا والوظيفة هي المنتج حيث وجب توصيف الوظيفة بما يشبع حاجات الموظف الداخلية مع الأخذ في الاعتبار أهداف المؤسسة.

عرفه كل من Kotler & keller على أنه" تدريب وتحفيز العاملين القادرين والراغبين في خدمة العملاء على أكمل وجه".(Kotler & Keller, 2006, p. 24)

يحصر التعريف الذي جاء به كل من كوتلر و كيلر التسويق الداخلي في تدريب وتحفيز العاملين الذين لديهم القدرة والرغبة في خدمة الزبائن بطريقة كفؤة.

ومنه يمكن تعريف للتسويق الداخلي بأنه قيام المؤسسة بالبحث عن حاجات ورغبات الموظفين داخل المؤسسة والعمل على تلبيتها من أجل المحافظة على هؤلاء الموظفين حتى لا يتخلوا عن وظائفهم داخل المؤسسة، ولزيادة كفاءتهم وتحسين أدائهم وتوجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف المؤسسة التي يعملون بها.

ب. أبعاد التسويق الداخلي

للتسويق الداخلي عدة أبعاد وقد تم التركيز في هذا الصدد على الأبعاد التالية:

– **التدريب:** يعرف التدريب على أنه "نشاط منظم تقوم به المؤسسة من أجل رفع قدرات أفرادها وتسهيل عملية انتقال الخبرات والمهارات ذات العلاقة بالأعمال التي يقومون بها من خلال إحداث تغيرات في سلوكهم تدفعهم لتطوير عملهم وتحسينه. (الكرخي، 2008، صفحة 153)

– **التمكين:** يعرف على أنه "إستراتيجية قائمة على منح العاملين المزيد من الحرية والاستقلالية في أداء أعمالهم وكذلك منحهم السلطة والمسؤولية لاتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق مرونة عالية للمؤسسات في مجال الاستجابة السريعة لطلبات الزبائن وتحسين جودة الخدمات والمنتجات وكذلك تدعيم الموقف التنافسي للمؤسسة". (جلاب و الحسيني، 2008، صفحة 15)

– **الحوافز والمكافآت:** تعرف الحوافز بأنها "المقابل للأداء المتميز، حيث تركز هذه الحوافز على مكافأة العاملين عن تميزهم في الأداء، فإن الأداء الذي يستحق الحافز هو أداء غير عادي، أو ربما وفقا لمعايير أخرى تشير إلى استحقاق العاملين إلى تعويض إضافي يزيد عن الأجر". (العاني، 2007)

– **اختيار وتعيين العاملين:** تعرف سياسة الاختيار والتعيين على أنها "جميع الأنشطة التي يتم من خلالها انتقاء أنسب الموارد البشرية من المرشحين للوظائف المتاحة والذين تتوفر لديهم المقومات الوظيفية من حيث المؤهلات، القابليات، والقدرات الفكرية والعينية والإنسانية". (الجاروشة، 2016، الصفحات 21-22)

– **الاحتفاظ بالعاملين:** تعرف سياسة الاحتفاظ بالعاملين بأنها "العملية التي يتم من خلالها تشجيع العاملين على البقاء مع المؤسسة لأطول فترة من الزمن". (الجاروشة، 2016، صفحة 23)

– **الاتصال الداخلي**: يمثل الاتصال الداخلي "تلك العملية التبادلية للمعلومات والآراء والأفكار التي تكون بين الموظفين وتصل إلى الزبائن الخارجيين على شكل تقديم الخدمات والمعلومات". (بكار، 2019، صفحة 798)

– **نشر المعلومات**: تمثل المعلومات إحدى المعطيات الأساسية لأداء المهام وإنجاز النشاطات المختلفة، فعلى العاملين الاطلاع على كل ما يتعلق بوظائفهم، ويتحقق هذا المطلب عن طريق عملية نشر المعلومات، وهناك جهات مخولة بتزويد العاملين بكافة المعلومات لتسيير مهامهم بطريقة رسمية متمثلة في الإدارة العليا والإدارة التنفيذية حسب طبيعة المعلومة وأهميتها. حيث أن اكتساب المعلومات يعزز من قدرات الموظفين في التعامل مع المواقف والمشاكل، وحتى تساؤلات الزبون الخارجي الذي يجد مطلبه في تلبية حاجاته، وتقديم الخدمات دون عراقيل أو أخطاء. (بكار، 2019، صفحة 799)

2.2. مدخل نظري للإلتزام التنظيمي

أ. تعريف الالتزام التنظيمي

يعرفه Brown على أنه "مقياس مفيد للفعالية التنظيمية، ويقوم على أساس فكرة بقاء واستمرار العاملين في وظائفهم حتى في الظروف السيئة".

يشير التعريف أعلاه إلى أن الفعالية التنظيمية تقاس بالالتزام التنظيمي باعتباره عنصر أساسي في العملية، بالإضافة إلى أنه يعبر عن ولاء العاملين للمؤسسة عامة وللوظيفة خاصة مهما كانت الظروف.

ينظر Davist إلى الإلتزام على أنه " درجة انغماس العامل في عمله، ومقدار الجهد والوقت الذي يكرسه لهذا الغرض، وإلى أي مدى يعتبر عمله جانبا رئيسيا في حياته".

يوضح التعريف الذي جاء به دافيد العلاقة بين العامل وعمله، من تأقلم ووقت وجهد مبذول، باعتبار العمل عنصر مهم في حياة العامل.

ب. أبعاد الالتزام التنظيمي

يعبر عن الالتزام التنظيمي من خلال الأبعاد الموالية:

– **الالتزام الوجداني**: احتوت العديد من النماذج على هذا البعد وتمت تسميته بالالتزام الوجداني من قبل الكثير من الباحثين، وسمي أيضا بالالتزام القيمي أو الأخلاقي أو العاطفي، حيث يعبر عن مدى رغبة الفرد في الاستمرار بالعمل في مؤسسة معينة لأنه يتوافق مع أهدافها وقيمها ويريد المشاركة في تحقيق أهدافها، ورغم اختلاف أسس نشوء الرابطة الوجدانية في مختلف النماذج إلا أنها جميعها تشير إلى تكوين البناء الذهني الذي يولد الرغبة في إتباع إجراءات معينة.(المصاورة و الخفاجي ، 2014، صفحة 48)

– **الالتزام الاستمراري:** تؤكد معظم النماذج على أنه التزام الفرد تجاه سلوك معين بسبب الكلفة والخسارة المدركة والتي ستنتج عن ترك العمل وهو ما يسمى بالالتزام الاستمراري، ويشير الالتزام الاستمراري إلى مدى رغبة الفرد في البقاء عاملا بمؤسسة معينة لاعتقاده بأن ترك العمل يكلفه الكثير مما استثمره على مدار الوقت مثل خطط المعاشات والصداقة التي تربطه ببعض الأفراد، وكثير من الأفراد لا يرغب في التضحية بتلك الأمور، مثل هؤلاء الأفراد يقال أن لديهم التزاما استمراريا عاليا. (المصاورة و الخفاجي ، 2014، صفحة 48)

– **الالتزام المعياري:** هو الشعور بالإجبار للاستمرار في عمل معين وهو ما أطلق عليه الالتزام المعياري، حيث يشير إلى شعور الفرد بأنه ملتزم بالبقاء عاملا في المؤسسة بسبب ضغوط الآخرين، فالأفراد الذين يرتفع لديهم مستوى الالتزام المعياري يأخذون في حسابهم إلى حد كبير ماذا يمكن أن يقوله الآخرون فيما لو ترك العمل بالمؤسسة، إذ أن هذا النوع من الالتزام هو أدبي حتى ولو كان على حساب الموظف نفسه. (المصاورة و الخفاجي ، 2014، صفحة 48)

3. الأدبيات التطبيقية للدراسة

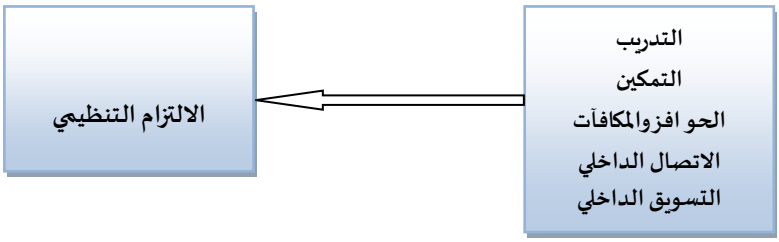
1.3. نموذج الدراسة

تناولت الدراسة البحث في دور التسويق الداخلي في تحقيق الالتزام التنظيمي وبالتالي فهي تشتمل على المتغيرات التالية:

– **المتغير المستقل:** التسويق الداخلي بأبعاده الأربعة (التدريب، التمكين، المكافآت والحوافز، الاتصال الداخلي).

– **المتغير التابع:** الإلتزام التنظيمي.

الشكل 1: النموذج الافتراضي للدراسة



المصدر: من إعداد الباحثان

2.3. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بما فيها عمال المصالح التقنية التابعة لها إلى جانب العاملين على مستوى

وكالاتها التجارية الموزعة عبر بلدية تبسة والبالغ عددها 8 وكالات، وقد بلغ إجمالي حجم المجتمع حوالي 120 عامل حسب مصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة.

الجدول1: تداول الإستبيان

الاستبانات	العدد	النسبة
الموزعة	60	%100
التي لم يتم استرجاعها	0	0
غير صالحة للتحليل	02	%3.33
المسترجعة والصالحة للتحليل	58	%96.66

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الاستبيان.

يقدر عدد الأسئلة المتعلقة بالدراسة ب 28 عبارة حيث تم تقسيمها إلى محورين أساسيين يعكسان القضايا الأساسية التي تناولتها الدراسة وفيمايلي يتم توضيح متغيرات الدراسة والفقرات التي تقيس كل متغير.

الجدول2: توزيع أسئلة الإستبيان على محاور الدراسة

محاور الدراسة		عدد الأسئلة (الفقرات)	
التسويق الداخلي	20	التدريب	05
		التمكين	05
		المكافآت والحوافز	05
		الاتصال الداخلي	05
الالتزام التنظيمي	08		
المجموع	28		

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الإستبيان.

3.3. اختبار أداة الدراسة

قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج، يجب اختبار أداة الدراسة وذلك من حيث مدى صدق وثبات العبارات التي شملتها الاستبانة حتى تكون النتائج أكثر واقعية وذات مصداقية.

4.3. ثبات أداة الدراسة

بعد التصميم النهائي لأداة الدراسة والتأكد من صدقها الظاهري يتم التأكد من مدى التجانس الداخلي لها ولمعرفة مدى اتساق عبارات الإستبيان، تم حساب معامل ألفا كرونباخ والممثل في الجدول التالي:

الجدول3: قيمة معامل الثبات ألف كرونباخ لمحاور الإستبانة

رقم الفقرة في استمارة الاستبيان	المتغير	معامل الثبات ألف كروميخ
من الفقرة 01 إلى 20	التسويق الداخلي	0,775
من الفقرة 21 إلى 28	الالتزام التنظيمي	0,799
من 01 إلى 28	معامل الثبات الكلي	0,805

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجاتSPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات "ألفا كرونباخ" الكلي يساوي 0.805 أي أنه أكبر من 0.6 وبنسبة 80.5% هذا يدل على صدق وثبات أداة الدراسة وبالتالي يمكن اعتماد الإستبيان لإجراء الدراسة.

5.3.عرض وتحليل إجابات أفراد العينة على محاور الدراسة

– عرض وتحليل إجابات أفراد العينة في المحور الأول:

يتناول هذا الجزء تحليل عبارات محور التسويق الداخلي(المتغير المستقل) بأبعاده من خلال المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.

– نتائج إجابات أفراد العينة على البعد الأول(التدريب)

الجدول4: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التدريب

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
1	تقوم المؤسسة بتوفير الموارد الكافية من أجل تدريب العاملين	3,98	0,1313	مرتفع	5
2	تهتم المؤسسة بتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين	4,77	0,4206	مرتفع جدا	1
3	الاستفادة من البرامج التدريبية يخضع لشروط ومعايير عادلة	4,08	0,430	مرتفع	3
4	تستحدث المؤسسة دورات تدريبية حديثة مع التطور الحاصل	4,05	0,3939	مرتفع	4
5	يزيد التدريب من معرفة العاملين وكفاءتهم في إنجاز الأعمال	4,43	0,5654	مرتفع جدا	2
	إجمالي درجة المحور	4,26	/	مرتفع جدا	/

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم قياس بعد التدريب من خلال 5 عبارات حيث أن إجابات أفراد العينة على هذا البعد تتجه بشكل عام نحو درجة موافق بشدة حيث سجل متوسط حسابي بقيمة 4.26 أي بدرجة مرتفع جدا حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، أما الإتجاه العام للعينة بخصوص العبارتين (1 و2) يتجه نحو درجة موافق بشدة، وهذا لأن مؤسسة اتصالات الجزائر تهتم بتحديد الإحتياجات التدريبية لعمالها ومن ثم تقوم بإعداد البرامج التدريبية التي تتلائم مع احتياجاتهم مما يزيد من معرفتهم وكفاءتهم في إنجاز

الأعمال، أما الاتجاه العام للعينة بخصوص باقي العبارات(1،3،4) يتجه نحو درجة موافق، مما يدل على أن بعد التدريب يعتبر عنصرا مهما داخل مؤسسة اتصالات الجزائر.

– نتائج إجابات أفراد العينة على البعد الثاني (التمكين)

الجدول 5: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد التمكين

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	ترتيب العبارات
06	تتيح المؤسسة إبداء رأي العاملين في حل المشكلات وطرح الأفكار	2,46	0,9406	منخفض	5
07	يقوم العاملون بتأدية مهامهم دون مراقبة مستمرة من طرف إدارة المؤسسة	2,51	0,8834	منخفض	4
08	تمنح المؤسسة العاملين السلطة الكافية لاتخاذ القرارات التي تخص عملهم	3,22	0,7019	متوسط	2
09	يملك العاملون حرية التصرف أثناء تلبية حاجات الزبائن	2,94	0,8465	متوسط	3
10	يقوم العامل بأداء مهام أحد زملاءه في حال غيابه	3,62	0,4894	مرتفع	1
	إجمالي درجة المحور	2,95	/	متوسط	/

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم قياس بعد التمكين من خلال 5 عبارات حيث أن إجابات أفراد العينة على هذا البعد تتجه بشكل عام نحو درجة محايد حيث سجل متوسط حسابي بقيمة 2,95 أي بدرجة متوسط حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، أما الإتجاه العام للعينة بخصوص العبارة 10 يتجه نحو درجة موافق، وهذا يدل على أن هناك تبادل للمسؤوليات والمهام بين عمال مؤسسة اتصالات الجزائر في حال شغور المناصب أوغياب أحد العمال، أما باقي العبارات (9,8,7,6) فكانت تدور بين درجتي غير موافق ومحايد.

– نتائج إجابات أفراد العينة على البعد الثالث (المكافآت والحوافز)

الجدول 6: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد المكافآت والحوافز

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
11	يحصل العامل على راتب يتناسب مع حجم العمل الذي يقوم به	3,41	0,7263	مرتفع	1
12	يتميز نظام الحوافز والمكافآت المعمول به في المؤسسة بالعادلة والشفافية	2,60	0,9722	متوسط	5
13	يشجع نظام الحوافز والمكافآت في المؤسسة لبذل جهد متميز	2,67	0,9980	متوسط	3

14	تأخذ المؤسسة شكاوى العاملين التي تخص عملهم بعين الاعتبار	2,67	0,9438	متوسط	4
15	توفر المؤسسة بيئة عمل محفزة للعاملين	3,15	0,6702	متوسط	2
	إجمالي درجة المحور	2,90	/	متوسط	/

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم قياس بعد المكافآت والحوافز من خلال 5 عبارات حيث أن إجابات أفراد العينة على هذا البعد تتجه بشكل عام نحو درجة محايد حيث سجل متوسط حسابي بقيمة 2,90 أي بدرجة متوسط حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، أما الإتجاه العام للعينة بخصوص العبارة 11 يتجه نحو درجة موافق، وهذا يدل على أن العامل في مؤسسة اتصالات الجزائر يحصل على راتب يتناسب مع حجم العمل الذي يقوم به أي أن هناك عدالة وشفافية في نظام الأجور باعتبار الأجر يمثل حافزا ماديا، أما باقي العبارات (15,14,13,12) فكانت تتجه نحو درجة محايد.

– نتائج إجابات أفراد العينة على البعد الرابع (الاتصال الداخلي)

الجدول 7: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات بعد الاتصال الداخلي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
16	توفر المؤسسة المعلومات اللازمة بشكل صحيح ودقيق للعاملين	3,91	0,5707	مرتفع	4
17	تزود المؤسسة العاملين بقنوات جديدة لإيصال شكاوى متعلقة بعملهم	4,63	0,6932	مرتفع جدا	1
18	تعتبر قنوات الاتصال غير الرسمية مصدر لمعلومات يعتمد عليها العامل في عمله	2,56	1,0108	منخفض	5
19	تقوم المؤسسة بإعلام العامل مرحلة بمرحلة عند تعديل أي سياسة تخص عملهم	4,55	0,7051	مرتفع جدا	3
20	توفر المؤسسة وسائل اتصال داخلية جيدة بين العاملين	4,62	0,5872	مرتفع جدا	2
	إجمالي درجة المحور	4,05	/	مرتفع	/

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم قياس بعد الاتصال الداخلي من خلال 5 عبارات حيث أن إجابات أفراد العينة على هذا البعد تتجه بشكل عام نحو درجة موافق، حيث سجل

متوسط حسابي بقيمة 4,05 أي بدرجة مرتفع حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، أما الإتجاه العام للعينة بخصوص العبارات (20,19,17) يتجه نحو درجة موافق بشدة، هذا لأن مؤسسة اتصالات الجزائر توفر وسائل اتصال داخلية جيدة بين عمالها فضلا عن ذلك تزودهم بقنوات جديدة لإيصال شكاوي متعلقة بعملهم للجهات الإدارية المسؤولة، كما أنها تقوم بإعلامهم عند تعديل أي سياسة تخص عملهم. أما بخصوص العبارة 16 يتجه نحو درجة موافق، مما يدل على أن مؤسسة اتصالات الجزائر توفر المعلومات اللازمة بشكل صحيح ودقيق لعمالها، أما العبارة 18 فتتجه نحو درجة غير موافق.

– عرض وتحليل إجابات أفراد العينة في المحور الثاني

يتناول هذا العنصر تحليل عبارات محور الالتزام التنظيمي(المتغير التابع) من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.

الجدول 8: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الالتزام التنظيمي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	ترتيب العبارات
01	توفر المؤسسة مناخ العمل يشعر العاملين بالراحة والاستقرار	3,96	0,3225	مرتفع	7
02	يبذل العامل جهدا أكثر مما هو متوقع لمساعدة مؤسسته في تحقيق أهدافها	3,37	0,6708	متوسط	8
03	يستمر العاملون في العمل بالمؤسسة رغم صعوبته	4,13	0,5112	مرتفع	5
04	يرفض العامل أي عرض عمل من مؤسسة أخرى حتى ولو كان بأجر أعلى	4,08	0,4695	مرتفع	6
05	يقبل العامل أي عمل يكلف به في المؤسسة مقابل الاستمرار	4,10	0,4056	مرتفع	4
06	يهتم العامل بمستقبل مؤسسته ويحافظ على سمعتها	4,25	0,5150	مرتفع جدا	3
07	يعتبر ترك العمل دون مبرر تصرف غير أخلاقي	4,77	0,4206	مرتفع جدا	1
08	تقدم المؤسسة مزايا لا توفرها مؤسسات أخرى وهذا من أسباب استمراري بالعمل بها	4,36	0,5524	مرتفع جدا	2
	إجمالي درجة المحور	4,12	/	مرتفع	/

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم قياس محور الإلتزام التنظيمي (المتغير التابع) من خلال 8 عبارات حيث أن إجابات أفراد العينة على هذا البعد تتجه بشكل عام نحو درجة موافق حيث سجل متوسط حسابي بقيمة 4,12 أي بدرجة مرتفعة حسب مقياس ليكارت الخماسي المستخدم، أما الإتجاه العام للعينة بخصوص العبارات (28,27,26) يتجه نحو درجة موافق بشدة، وهذا لأن عمال مؤسسة اتصالات الجزائر يهتمون بمستقبل مؤسستهم ويحافظون على سمعتها حيث أنهم يعتبرون ترك أحدهم لعمله دون مبرر يعتبر تصرف غير أخلاقي وهذا ما يعكس الإلتزام الوجداني(الأخلاقي) لديهم كأحد أبعاد الإلتزام التنظيمي، كما أن من أسباب استمرار العمال بمناصبهم أن مؤسستهم تقدم مزايا لا توفرها مؤسسات أخرى وهذا ما يعكس الإلتزام الإستمراري لديهم، أما الاتجاه العام للعينة بخصوص باقي العبارات(25,24,23,21) يتجه نحو درجة موافق، مما يدل على أن مؤسسة اتصالات الجزائر توفر مناخ للعمل يشعر العاملين بالراحة والاستقرارمما يعكس الإلتزام الوجداني لديهم، إلى جانب ذلك يقبل العاملين أي عمل يكلفون به في مقابل الاستمرار بالمؤسسة، كما أن العاملين بالمؤسسة محل الدراسة يستمرون بوظائفهم برغم صعوبتها ليس هذا فقط بل ويرفضون أي عرض عمل من مؤسسة أخرى حتى ولو كان بأجر أعلى وهنا يبرز الإلتزام المعياري لديهم تجاه مؤسستهم، أما الإتجاه العام للعينة بخصوص العبارة 22 يتجه نحو درجة محايد أي أن العاملين لم يقدموا أية استجابة فيما يخص بذل الجهد أكثر مما هو متوقع لمساعدة مؤسسة في تحقيق أهدافها ربما يعود ذلك لضعف نظام الحوافز. يمكن استنتاج أن الاتجاه العام للعينة بخصوص العبارة 22 بدرجة محايد كانت نتيجة للاتجاه العام للعينة بدرجة محايد لبعد الحوافز والمكافآت في المحور الأول(التسويق الداخلي).

6.3. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

جدول 9: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

محاور الإستبيان	محتوى المحور	قيمةZ	مستوى الدلالة(Sig)
المحور الأول	التسويق الداخلي	1,309	0,065
المحور الثاني	الالتزام التنظيمي	1,197	0,114
الإستبيان ككل		1,251	0,931

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

توضح نتائج الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكلا المحورين وكذا الإجمالي أكبر من 0,05 أي أن(Sig>0,05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام اختبارات المعلمية.

– نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

– نتائج الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية العدمية H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تدريب العاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–".

الفرضية البديلةH_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تدريب العاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–".

الجدول 10: نتائج الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدارβ	معامل الانحدارα	معامل الارتباط Pearson	معامل التحديد R^2	t قيمة	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig
التدريب	الالتزام التنظيمي	39,947	-0,323	-0,230	0,053	-1,768	3,125	0,083

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط الذي تم الاستناد له لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب العاملين وإلتزامهم التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0,323-)، في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0,230-) وهو ارتباط سالب، وهذه المعاملات – معامل الإنحدار والإرتباط– ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)وهذا ما أثبتته قيمة (T)، وهذا دليل على أن تحقيق الإلتزام التنظيمي لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة لا يتحقق من خلال التدريب الذي يستفيدون منه،أما القابلية التفسيرية لنموذج الإنحدار المتمثلة في معامل التحديد R^2 بلغت (0,053) مما يعني أن نسبة (5,3%) فقط من التغيرات في الالتزام التنظيمي تعود لتدريب العاملين وماتبقى من تغيرات يعود إلى متغيرات أخرى، وقد أظهر الإختبار(F) أن نموذج الإنحدار بشكل عام ليس ذو دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0,083) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0,05) وبهذه النتائج تقبل الفرضية العدمية الموالية:"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تدريب العاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–".

– نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية العدمية H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تمكين العاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-".

الفرضية البديلةH_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تمكين العاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-".

الجدول 11: نتائج الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابتالانحدار β	معامل الانحدار α	معامل الارتباط Pearson	معامل التحديد R^2	قيمة t	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالةSig
التمكين	الالتزام التنظيمي	31,282	0,121	0,261	0,068	2,023	4,091	0,048

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط الذي تم الاستناد له لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمكين العاملين وإلتزامهم التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0,121)، في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0,261) وهو ارتباط متوسط إلى حد ما وإيجابي، وهذه المعاملات – معامل الإنحدار والإرتباط- ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الإلتزام التنظيمي لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة يتحقق من خلال تمكينهم داخل المؤسسة،أما القابلية التفسيرية لنموذج الإنحدار المتمثلة في معامل التحديد R^2 بلغت (0,068) مما يعني أن نسبة (6,8%) من التغيرات في الإلتزام التنظيمي تعود لتمكين العاملين داخل المؤسسة وماتبقىمنتغيراتيرجعإلىمتغيراتأخرى، وقد أظهر الإختبار (F)أن نموذج الإنحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0,048) وهو أقل من مستوى المعنوية (0,05)وبهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة الموالية:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تمكين العاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-".

ويمكن كتابة العلاقة بين التمكين والإلتزام التنظيمي في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للإنحدار كما يلي: $Y=0,121X+ 31,282$ حيث أن:

X: التمكين؛ Y: الإلتزام التنظيمي.

أي أن هناك علاقة طردية بين التمكين والإلتزام التنظيمي وعليه ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة أن للتسويق الداخلي دور في تحقيق الإلتزام التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر– تبسة– من خلال بعد التمكين.

– نتائج الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية العدمية H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المكافآت والحوافز الممنوحة للعاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–.

الفرضية البديلةH_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المكافآت والحوافز الممنوحة للعاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–.

الجدول 12:نتائج الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابتالانحدار β	معامل الانحدار A	معامل الارتباط Pearson	معامل التحديد R2	قيمةt	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig
المكافآت والحوافز	الالتزام التنظيمي	31,987	0,075	0,205	0,042	1,566	2,454	0,123

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط الذي تم الاستناد له لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المكافآت والحوافز الممنوحة للعاملين وإلتزامهم التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0,075)، في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0,205) وهو ارتباط ضعيف وإيجابي، وهذه المعاملات – معامل الإنحدار والإرتباط– ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الإلتزام التنظيمي لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة لا يتحقق من خلال المكافآت والحوافز داخل المؤسسة،أما القابلية التفسيرية لنموذج الإنحدار المتمثلة في معامل التحديد R^2 بلغت (0,042) مما يعني أن نسبة (4,2%) فقط من التغيرات في الإلتزام التنظيمي تعود للمكافآت والحوافز الممنوحة للعاملين داخل المؤسسة وماتبقىمنتغيراتيعودإلىمتغيراتأخرى، وقد أظهر الإختبار (F)أن نموذج الإنحدار بشكل عام ليس ذو دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0,123) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0,05)وبهذه النتائج تقبل الفرضية العدمية الموالية:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المكافآت والحوافز الممنوحة للعاملين والتزامهم التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة–".

– نتائج الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية العدمية H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاتصال الداخلي والالتزام التنظيمي لدى العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-".

الفرضية البديلةH_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الاتصال الداخلي والالتزام التنظيمي لدى العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة".

الجدول 13:نتائج الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابتالانحدار β	معامل الانحدار α	معامل الارتباط Pearson	معامل التحديد R2	قيمةt	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig
الاتصال الداخلي	الالتزام التنظيمي	29,545	0,174	0,212	0,045	1,621	2,627	0,111

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط الذي تم الاستناد له لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة ضضإحصائية بين الإتصال الداخلي والإلتزام التنظيمي لدى العاملين في المؤسسة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0,174)، في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0,212) وهو ارتباط ضعيف وإيجابي، وهذه المعاملات – معامل الإنحدار والإرتباط- ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الإلتزام التنظيمي لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة لا يتحقق من خلال الإتصال الداخلي في المؤسسة،أما القابلية التفسيرية لنموذج الإنحدار المتمثلة في معامل التحديد R^2 بلغت (0,045) مما يعني أن نسبة (4,5%) فقط من التغيرات في الإلتزام التنظيمي تعود للإتصال الداخلي في المؤسسة وماتبقىمنتغيراتيعودإلىمتغيراتأخرى، وقد أظهر الإختبار (F)أن نموذج الإنحدار بشكل عام ليس ذو دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0,111) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0,05)وبهذه النتائج تقبل الفرضية العدمية الموالية:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإتصال الداخلي والإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-".

– نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

الفرضية العدمية H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التسويق الداخلي والالتزام التنظيمي لدى العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-".

الفرضية البديلةH_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التسويق الداخلي والالتزام التنظيمي لدى العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-".

الجدول 14: نتائج الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار B		معامل الانحدار A	معامل الارتباط Pearson	معامل التحديد R2	قيمةt	القيمة المحسوبة F	مستوى الدلالة Sig
التسويق الداخلي	الالتزام التنظيمي	28,518		0,064	0,280	0,078	2,181	4,758	0,033

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض الجدول أعلاه نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط الذي تم الاستناد له لمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0,064)، في حين بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (0,280) وهو ارتباط متوسط وإيجابي، وهذه المعاملات – معامل الإنحدار والإرتباط- ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا ما أوضحه اختبار (T)، وهذا دليل على أن الإلتزام التنظيمي لدى العاملين بالمؤسسة محل الدراسة يتحقق من خلال التسويق الداخلي الذي تطبقه المؤسسة،أما القابلية التفسيرية لنموذج الإنحدار المتمثلة في معامل التحديد R^2 بلغت (0,078) مما يعني أن نسبة (7,8%) من التغيرات في الإلتزام التنظيمي تعود للتسويق الداخلي المطبق داخل المؤسسة وماتبقىمنتغيراتيرجعإلىمتغيراتأخرى، وقد أظهر الإختبار (F)أن نموذج الإنحدار بشكل عام ذو دلالة إحصائية.

كما أن مستوى الدلالة بلغ (0,033) وهو أقل من مستوى المعنوية (0,05)وبهذه النتائج تقبل الفرضية البديلة الموالية:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التسويق الداخلي والالتزام التنظيمي لدى العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-".

ويمكن كتابة العلاقة بين التسويق الداخلي والالتزام التنظيمي في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار كما يلي: $Y=0,064X+28,518$ حيث أن:

X: التسويق الداخلي؛ Y:الالتزام التنظيمي.

أي أن هناك علاقة طردية بين التسويق الداخلي والالتزام التنظيمي وعليه ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي تم برهنة أن للتسويق الداخلي دور في تحقيق الالتزام التنظيمي بمؤسسة اتصالات الجزائر-تبسة-.

4. خاتمة

من خلال ما سبق يتضح أن التسويق الداخلي من أهم المداخل التي تشغل المؤسسات اليوم لما يكتسيه من أهمية بالغة مادامت تسعى للبقاء والإستمرار في ظل بيئة يسودها التنافس الشديد

والتطور السريع، ولهذا الغرض تهدف المؤسسة إلى الحفاظ على العاملين بها والإهتمام بهم لتعزيز إلتزامهم التنظيمي تجاه العمل من جهة وتجاه الجماعة والمؤسسة من جهة أخرى، وعليه استلزم الأمر تبني المؤسسات لمفهوم التسويق الداخلي الذي يسمح لها بخلق ميزة تنافسية، مما ينعكس على نجاح المؤسسة وكفاءتها في خدمة زبائنها.

استنادا للدراسة الميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر – وكالة تبسة- تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتبنى اتصالات الجزائر مفهوم التسويق الداخلي من خلال تنظيم برامج تدريبية حديثة ومتطورة تناسب احتياجات العاملين، وهذا ما تثبته قيمة المتوسط الحسابي لبعد التدريب والمقدرة ب (4,26) أي بمستوى مرتفع جدا حسب سلم ليكارت الخماسي.

- هناك مشاركة جزئية في القرارات إلى جانب تفويض جزئي للمسؤوليات والمهام، وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي لبعد التمكين المقدرة ب (2,95) أي بمستوى متوسط.

- حصول العاملين على قدر محدود من المكافآت والحوافز جراء إنجازهم لعملهم، وهذا حسب قيمة المتوسط الحسابي لبعد المكافآت والحوافز المقدرة ب(2,90) أي بمستوى متوسط.

وجود اتصال داخلي فعال في مؤسسة اتصالات الجزائر-تبسة- وذلك بمتوسط حسابي قدره (4,05) أي بمستوى مرتفع.

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك التزام تنظيمي لدى العاملين بمؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة- بدرجة عالية أي بمتوسط حسابي قدره (4,12) كما أنه سائد بأنواعه الثلاثة الأخلاقي، الإستمراري والمعياري.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التدريب والإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين التمكين والإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة- بمعامل ارتباط (R=0,261) وهو متوسط إلى حد ما وإيجابي وهذا يعني أنه يجب على المؤسسة محل الدراسة الإهتمام ببعد التمكين من خلال إعطاء صلاحيات أوسع للعاملين وتطبيق مبدأ الإدارة التشاركية الأمر الذي يعزز من التزامهم.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المكافآت والحوافز الممنوحة للعاملين والإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين الإتصال الداخلي والإلتزام التنظيمي في مؤسسة اتصالات الجزائر – تبسة-.

– أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة طردية بين التسويق الداخلي والإلتزام التنظيمي لدى العاملين بمؤسسة اتصالات الجزائر– تبسة– بمعامل ارتباط (R=0,280) وهو متوسط وإيجابي وهذا يعني أنه يجب على المؤسسة محل الدراسة الإهتمام بتطبيق أبعاد التسويق الداخلي لأنه يساهم في تحقيق أهدافها.

– التوصيات

استنادا لنتائج الدراسة تمثلت التوصيات في:

– ضرورة وضع استراتيجية مناسبة لإدماج التسويق الداخلي في إطار الإستراتيجية العامة للمؤسسة ومتابعة تنفيذها وتقييمها بما يحقق أهداف المؤسسة.

– خلق ثقافة التسويق الداخلي داخل المؤسسة من خلال توفير كل الوسائل التي تساعد على تعزيز السلوكيات التي تدعم تطبيقه.

– ضرورة مواكبة كل المستجدات حول كيفية تطبيق التسويق الداخلي من أجل الوصول إلى أكبر منافع وتحقيق القيمة المضافة.

– التأكيد على عملية قياس الإلتزام التنظيمي للعاملين بطريقة دورية من خلال نظم حديثة، لإعادة النظر في السياسات العامة للمؤسسة.

– وضع برامج متطورة لاختيار وتعيين العاملين ذوو الكفاءات والمهارات في وظائف مناسبة لتسهيل عملية تطبيق التسويق الداخلي بأقل جهد ووقت وتكلفة.

5. قائمة المراجع.

- **المؤلفات:**

– السويدانظام موسى ، البراوينزار عبد المجيد(2009)، إدارة التسويق في المنظمات غير الربحية، دار الحامد للنشر، الأردن.

–الكرخي مجيد (2008)، إدارة الموارد البشرية، دار المناهج، الأردن.

– العاني هيثم (2007)، الإدارة بالحوافز: التحفيز والمكافئات، دار كنوز المعرفة، الأردن.

– حريم حسين (1997)، السلوك التنظيمي:سلوك الأفراد في المنظمات،دار زهران، الأردن.

– الصاورة علي محمد أحمد، الخفاجينعمة عباس (2014)، إدارة التنوع: منظور الالتزام التنظيمي، دار الأيام، الأردن.

– جلاب حسان دهش، الحسيني كمال كاظم طاهر (2008)، إدارة التمكين والاندماج، دار صفاء، الأردن.

- **الأطروحات:**

– الجاروشة محمد عبد المعطي (2016)، العلاقة بين التسويق الداخلي والالتزام التنظيمي للعاملين في البنوك الفلسطينية العاملة بقطاع غزة،رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، فلسطين.

- **المقالات:**

- آمال بكار (2019)، دور التسويق الداخلي في تعزيز الالتزام التنظيمي لمستخدمي بريد الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 01، ص ص 794-807.

المراجع باللغة الأجنبية

- Philip Kotler , Keller Kevin Lane(2006),Marketing Management, France, Pearson education France.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:7/ N°2/October ,2023, PP81-100

Savings achieved through the adoption of Blockchain technology in the healthcare sector: A Case Study of Estonia

وفورات اعتماد تكنولوجيا سلسلة الكتل (Blockchain) في قطاع الرعاية الصحية: دراسة حالة تجربة إستونيا

***Khalid Litim**
Tebessa University
Khalid.litim@univ-tebessa.dz

Elouardi Chekroune
Ain Temouchent University
elouardi.chekroune@univ-temouchent.edu.dz

***Received**:08/07/2023* ***Accepted**:25/10/2023* ***Published**:31/10/2023*

Abstract : This study aimed to analyze the contribution of blockchain technology in efficiently and effectively utilizing resources to increase the value of investments in the healthcare sector, using Estonia as a case study. This was based on a review and analysis of literature and reports that investigated the value of adopting this technology in the healthcare system.

The review revealed that Estonia's adoption of blockchain technology in healthcare can result in annual savings of 2% of the gross domestic product. It contributes to improving communication between healthcare information systems and maintains system security at a reasonable cost. The study also highlighted that it enhances the safety and trust of citizens in the public healthcare sector.

Key words: Healthcare, Blockchain, Value.
JEL classification codes :I1, O3, D4.

**Corresponding author*

1. Introduction.

One of the prominent challenges facing healthcare organizations is reshaping their operations to maintain a continuous balance between improving quality and reducing costs. The financial sustainability relies on generating revenues from delivering high-quality services. With the global demand for healthcare services surpassing the capacity to afford them, a report by the World Health Organization (WHO) highlighted that the healthcare sector serves as a source of various cost drivers, and a significant increase in the gross domestic product often leads to increased healthcare spending. Therefore, countries with high healthcare expenditures need to explore ways to increase the value they derive from their investments. In 2017, countries such as the United States, Germany, Switzerland, and others spent over 10% of their gross domestic product on healthcare (Bittroff & Sandner, 2020, p. 02). This puts significant pressure on governments and organizations to find innovative approaches to make healthcare delivery more efficient and cost-effective.

Experiments and research have shown that technological advancements can alleviate the burdens of healthcare. The digital transformation characterizing the sector offers opportunities for healthcare systems to transition from paper-based health records to Electronic Medical Records (EMR). Data has been central to this transformation, revolutionizing the economy, society, and health. Through digitization, healthcare institutions can integrate and improve care, enhance quality, and facilitate smoother data flow. This is further enhanced by the adoption of Blockchain technology in healthcare services marketing, which has recently garnered significant attention. Its applications have expanded into various fields, including the healthcare industry. Blockchain technology contributes to the credibility and transparency of healthcare data, with numerous use cases ranging from preserving Electronic Health Records (EHR) assets to streamlining claims processing operations.

Study problem:

Healthcare organizations face the challenge of balancing patient care with information privacy and accessibility while also controlling costs. In this context, Blockchain technology enthusiasts emphasize the capability of this technology to provide maximum privacy. Distributed ledgers can reduce costs and increase access to information without the need for intermediaries, potentially leading

to better outcomes at lower expenses. New projects aim to apply Blockchain technology to solve real-world problems, including efforts in public health tracking, research data aggregation, prescription monitoring and enforcement, administrative streamlining, and patient data organization from an increasing number of inputs. In this field, realistic examples of Blockchain technology application in the healthcare sector are described, addressing both near-term promises and challenges. Estonia, in particular, has already established a comprehensive Blockchain-based ecosystem for healthcare.

The problem of this study can be formulated in the following main question:How does Blockchain technology contribute to efficiently utilizing resources to increase the value of investments in the healthcare sector for Estonia?

The following sub-questions fall under this problem:

- What are the sources of value creation in the Blockchain-based healthcare sector?
- What is the impact of Blockchain technology on the performance of the Estonian healthcare sector?

Research' objectives:

The aim of this study is to determine the achieved added value in the healthcare sector through the use of Blockchain technology.It highlights the motivations for adopting Blockchain technology in marketing healthcare services and clarify the values generated by this technology, whether for the customer or the organization. By establishing its theoretical foundation and analyzing empirical evidence, the study provides an answer to the main research question. There is a growing body of knowledge for the development and adoption of Blockchain that can help all stakeholders make more informed decisions.

Study Approach:

To answer the above, it is necessary to integrate multiple research methodologies by establishing them on theoretical logic and analyzing empirical facts to provide an answer to the main question upon which the research is built. This is based on a review and discussion of the literature that explores the role of Blockchain technology in creating value and improvements in the healthcare sector. To achieve the desired goal of the review, an archival research method was used, which contributes to organizing a reliable knowledge base in this research field. This review utilizes

publications from relevant reference books, scientific articles, edited works, and other research materials to achieve the study's objective. This is done by relying on well-known databases such as Science Direct, Taylor and Francis, Springer link, Emerald, and Wiley Online Library. David Tranfield and others (David, David, & Palminder, 2003) refer to how to conduct a systematic literature review to produce evidence-based content in the field of business management. Considering the objective of this review, the methodology proposed by Tranfield and others is deemed most appropriate.

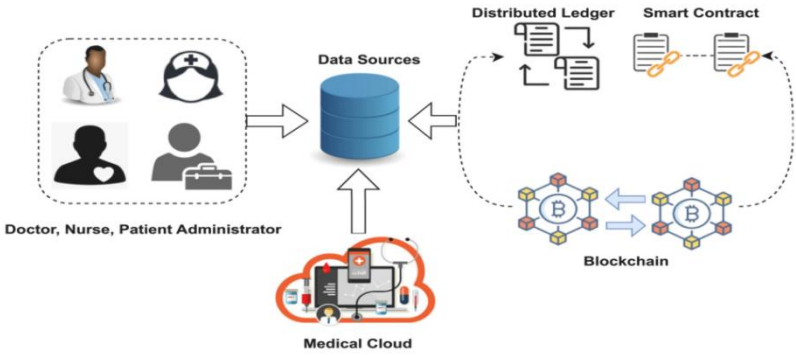
2. The current context of research on the value of Blockchain technology in healthcare

Issues related to the value of Blockchain technology have become increasingly important for all institutions aiming to sustain their operations. Consequently, this topic has been discussed and addressed in numerous research papers in recent years. Historically, concepts of decentralized digital identity have been used to help individuals protect their privacy in the new digital age of computers. Today, data has become a commodity, and the importance of identity ownership has grown amidst the challenges of data breaches. Blockchain technology has provided an opportunity to advance towards enhancing self-sovereign identity (Bittroff & Sandner, 2020, p. 03). This can be realized within the healthcare sector as well.

2.1 The ecosystem of Blockchain-based healthcare

Blockchain technology at its core is a distributed ledger that records transactions in a sequential manner, and identical copies of this ledger are shared among the participating parties. The veracity of the data is declared through consensus among the parties holding that data. As a result, Blockchain is referred to as a decentralized technology that ensures reliable data protection against manipulation, as access to read and write on the Blockchain relies on permissions granted by the specified stakeholders (parties of interest) outlined in smart contracts, which may include patients, pharmacies, healthcare providers, insurers, auditors, and hospitals (Engelhardt, 2017, p. 23).

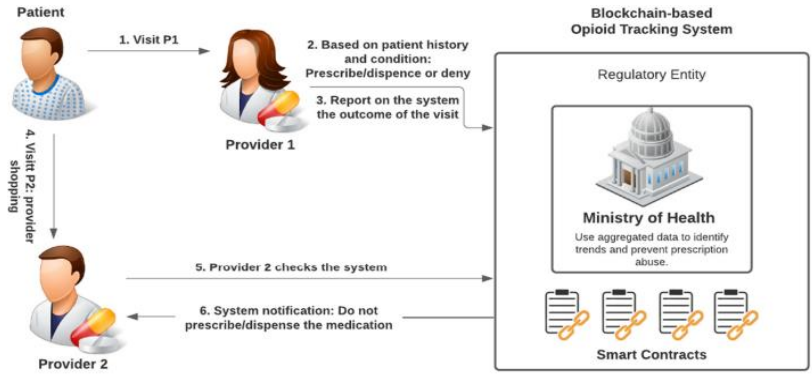
Fig 1. The ecosystem of Blockchain technology in healthcare



Source: (Isravel, et al., 2023)

For example, the manipulation of prescription medications poses a challenge that can benefit from the application of Blockchain technology, especially when it comes to drugs used for addiction purposes. Nuco, a company, has adopted this technology to solve the problem of forgery. When a prescription is issued by a physician, a code is attached as a unique identifier that can be read by a machine. This identifier is then linked to a set of information, including the drug name, quantity, anonymous patient identity, and timestamp. When the prescription is filled by a pharmacist, the code is scanned, and the attempt to comply with the prescription is recorded and compared to the Blockchain. The pharmacist is quickly informed whether the prescription is qualified for dispensing (Engelhardt, 2017, p. 24).

Fig 2. Monitoring system for prohibited drugs using Blockchain technology



Source: (Marbouh, et al., 2022)

Figure 2 illustrates a Blockchain-based system that can control the prescription of regulated substances like opioids. This subsystem

can detect if a patient is doctor shopping to avoid prescription misuse.In general, electronic health records (EHRs), drug supply chain monitoring, organ donation, and clinical trials and pharmaceutical research are among the most common use cases for Blockchain technology. This can be further clarified as follows

2.2 Applications of Blockchain Technology in Healthcare

Blockchain technology holds significant importance in addressing the issue of protecting individually identifiable health information (Ahram, et al., 2017). Statistics indicate that patient data is valued at $7,000 annually (Dimitrov, 2019, p. 53). The technology works to secure shared medical data transparently and efficiently (Mandal, et al., 2014). Data is digitized, recorded, and stored as a means of direct access in the future (Xhafa, 2021, p. 270). In a related field, many companies offer DNA sequencing services. Once users obtain their genome sequencing, they can impose fees for anyone seeking access to it. This prevents genetic information from falling into the wrong hands and allows consumers to sell their genetic data (Dimitrov, 2019, p. 53).

Furthermore, the healthcare sector utilizes Blockchain technology for managing drug supply chains, clinical supply chains, blood products, and medical devices. Blockchain applications in this area include product identification, the use of a distributed ledger that automatically verifies relevant information and verifies product authenticity. Additionally, the technology helps alert stakeholders to incompatible or highly dangerous products (Oderkirk, ilian, & Slawomirski, 2020). It is also used as a tool to monitor the production processes of drugs facing counterfeiting issues (Mettler & Hsg, 2016, p. 03). With the substantial profits generated from counterfeit drugs, drug-related crimes are on the rise (Pham, Tran, & Nakashima, 2019, p. 01). Blockchain technology contributes to tracking medical products from suppliers to consumers (Kalarani, Raghu, & Aakash, 2002, p. 377). Each transaction for a product is recorded through an electronic pharmacy in a tamper-proof and immutable manner, thus reducing fraudulent activity (Kalarani, Raghu, & Aakash, 2002, p. 377).

Within this framework, Blockchain technology provides a reliable platform for storing and exchanging information related to organ availability and matching between donors and recipients, while storing necessary information for the process (Srivastava, Mahara, & Yadav, 2021, p. 173). Managing organ groups is of utmost importance

and requires addressing issues of medical compatibility and personal preferences (Srivastava, Mahara, & Yadav, 2021, p. 173). Blockchain stores donor details, facilitating more efficient matching for organ transplantation (Jat & Grønli, 2022) and utilizes artificial intelligence for verification and matching of donors with patients (Attaran, 2022).

Finally, Blockchain technology enables the reduction of fraud losses in insurance by requiring individuals and service providers to enter personal information for verification before storing and providing the data to health insurance companies. Managing data in a decentralized infrastructure makes it impossible for intruders to leak information or create fake data (Xhafa, 2021, p. 271).

Regarding the adoption of the technology, multiple stages of adoption can be observed worldwide. Estonia has already established a complete Blockchain-based ecosystem for healthcare, while initial steps are being taken in countries like Germany (Bittroff & Sandner, 2020). Other emerging countries are attempting to adopt an effective strategy to integrate this technology into their healthcare systems, similar to the United Arab Emirates.

2.3 Literature Review of Blockchain Technology's Value Creation in Healthcare

Previous research has examined the potential sources of value creation through the adoption of Blockchain technology, using different theoretical lenses. Some studies shed light on the extent to which this technology contributes to value creation in the healthcare sector, focusing on real start-up companies (Spanò, Massaro, & Iacuzzi, 2023). Other studies explored how different institutions can benefit from the created value. However, only a limited number of experimental works have been conducted to measure the potential of Blockchain in value creation. The discussions have remained at a partial level and have not encompassed an entire economic sector of a country, leading to a superficial understanding of the multifaceted potential of Blockchain(Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, p. 428). The literature mentions a range of research based on multiple use cases across various companies (Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, p. 428). Based on the analysis of previous data, three main themes emerge, illustrating the channels through which the impact of Blockchain technology in value creation within the healthcare sector occurs. These themes are detailed as follows:

2.3.1 Enhancing Stakeholder Interaction

Stakeholders, including technology providers, physicians, healthcare professionals, researchers, pharmacists, and patients, interact by securely and efficiently exchanging data and resources through transaction tracking, privacy protection, increased compatibility, and transparency. The goal is to improve individuals' health outcomes with minimal sacrifices of time and money, while also developing medical performance that can be enhanced through feedback expressed by other stakeholders in the chain (Russo-Spena, et al., 2023, p. 07). Furthermore, this interaction contributes to expanding access compared to traditional competitors, including access to new resources, both financial and intellectual, that can be continuously maintained. This is particularly important in resource-scarce environments and amidst ongoing competition. On the other hand, technology provides an opportunity to access new stakeholders, such as clients or strategic partners, who may not be available to traditional companies due to technological and financial limitations, even if they are accessible (Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, pp. 437-439).

Moreover, studies have indicated that the application of Blockchain solutions in healthcare systems will improve communication between health information systems and maintain system security at an affordable cost. These are crucial aspects of managing and securely storing health data (Matlebjane & Ndayizigamiye, 2022, p. 05). The technology not only aids in improving administrative processes but also supports clinical aspects, such as reducing the risk of infections or similar concerns (Spanò, Massaro, & Iacuzzi, 2023, p. 05). On the other hand, smart contracts integrated within Blockchain technology contribute to enabling startups to access new investors, especially small investors, and automating popular resources, facilitating the collection of these resources. This positively affects the cost and efficiency of transactions (Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, p. 438).

Numerous studies reviewed demonstrate how Blockchain technology can support interactions and enhance stakeholder engagement in the value creation process. This includes involving patients in their healthcare journey and tracking the use of their data, enabling physicians to transform patients' records into digital versions, and scheduling diagnostic tests. It also empowers clinical research organizations to pool their efforts, integrate resources, and participate in advancing scientific research, such as leveraging

patient files available through the platform, including genomic data that aligns with their scientific projects (Russo-Spena, et al., 2023, p. 08).

2.3.2 Cost Reduction

Blockchain technology can contribute to cost reduction, and its impact on value can be transferred to all stakeholders within the Blockchain network. These lower costs result from eliminating the role of intermediaries, enabling transactions to be conducted faster and at lower prices, and redistributing the intermediaries' share among stakeholders (Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, p. 439). Empowering individuals to choose how they access healthcare contributes to reducing the burden on public healthcare services (Spanò, Massaro, & Iacuzzi, 2023, p. 05). In line with the United Nations' Sustainable Development Goals and achieving universal healthcare coverage, a global healthcare payment system can be established. The technology can manage chronic diseases, one of the world's most significant problems, and improve individuals' health literacy using Blockchain-based smart contracts. This can lead to further cost savings in healthcare services (Oflaz, 2019, p. 441).

Furthermore, studies have shown the potential of Blockchain technology to reduce waste and associated costs, improve resource utilization, and reduce waste costs, especially those resulting from poor transportation practices within supply chains (Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, p. 439). This is further enhanced through the integration of Blockchain technology with the Internet of Things (IoT) and Artificial Intelligence (AI), allowing for more efficient outputs in the healthcare sector (Oflaz, 2019, p. 440).

Moreover, Blockchain technology reduces errors by detecting repetitive processes and errors that may be related to transactions or medical records (Spanò, Massaro, & Iacuzzi, 2023, p. 05). The costs of monitoring and controlling the authenticity of goods impose a significant burden on the ecosystem. Therefore, reducing surveillance and control costs can be a potential source of cost reduction within Blockchaintechnology (Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, p. 439). The technology also contributes to lowering risk costs, as individuals and companies can reduce the likelihood of fraud, data tampering, risks of strategic alliances, and collaborations with key stakeholders, while improving customer knowledge. Finally, the impact extends to market data costs, as the new governance mechanisms introduced by the technology consider customers as

contributors or even decision-makers (Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, p. 440).

2.3.3 Enhancing Environmental System Transparency and Trust

The technology enables secure verification of data by storing tamper-proof information. This feature allows for a comprehensive view of the system as supply chain stations, facilitating the identification of inefficiencies and clarifying responsibilities, thereby activating an effective circle of trust among stakeholders (Russo-Spena, et al., 2023, p. 09). Additionally, Blockchain contributes to enhancing networks and communications, which improve communication capabilities, facilitate collaboration, create shared value, and enhance open trade operations (Abdollahi, Sadeghvaziri, & Rejeb, 2023, p. 441). Moreover, transparency allows for error reduction and quality control of physicians' certifications, enabling patients to receive adequate and specialized medical care. It also prevents unfair practices through effective collaboration among stakeholders, as previously mentioned in anti-counterfeiting applications for medications (Russo-Spena, et al., 2023, p. 09).

In the context of clinical research, the technology has the ability to build trust between active parties, as patients trust in ensuring the necessary protection of their data available for research and development purposes (Spanò, Massaro, & Iacuzzi, 2023, p. 05). Finally, Blockchain technology creates additional value within a broader scope that is not limited to stakeholders' business models in the Blockchain ecosystem but rather focuses on how we collaborate as a society. Value is generated through supporting charitable associations and developing countries. This can contribute to narrowing the health gap between developed and developing nations and improving people's health in developing countries (Spanò, Massaro, & Iacuzzi, 2023, p. 06).

3. The Impact of the Blockchain-Based Environmental System on the Performance of the Healthcare Sector in Estonia

Health is an important social goal worldwide. To promote this goal, Germany spends over 11% of its gross domestic product on healthcare (€374 billion in 2017) (Bittroff & Sandner, 2020, p. 09). There is an urgent need for an efficient structure to identify potential savings. In this regard, Estonia was one of the first countries in the world to introduce innovative Blockchain-based solutions to manage its health databases (Kassen, 2022, p. 03). In 2016, the government

initiated a project that relies on Blockchain technology to secure health records and provide access to the system for 1.3 million citizens (Yaqoob, Salah, Jayaraman, & Al-Hammadi, 2022, p. 11483). This country possesses an ideal platform to experiment with various distributed ledger technologies and undoubtedly offers valuable lessons that can be learned and disseminated globally (Kassen, 2022, p. 03).

3.1 The Digital Healthcare Project in Estonia

Estonia laid strong foundations for technology in 1992, and by 1998, all Estonian schools were connected to the internet. By 2000, internet access was considered a human right (Angraal, Krumholz, & Schulz, 2017a, p. 1169). Estonia is known as an innovative country that has achieved digital milestones, such as establishing a company within hours and paying taxes in a matter of minutes (Lotman & Viigimaa, 2020, p. 22). The country provides digital access to e-services through the national identity card, which includes a legally binding digital signature. It also serves as a legal travel ID for Estonian citizens, facilitates access to bank accounts, and enables electronic voting (Bittroff & Sandner, 2020, p. 07).

Today, Estonia ranks 9th in the Digital Economy and Society Index (DESI) and consistently achieves scores above the European Union average in all sub-indicators except for the connectivity index (Commission, 2022, p. 03). It leads in the highest scores in the Digital Public Services Index, reaching 92/100 for citizens and 98/100 for businesses (Commission E. , 2022, p. 17). Estonia is globally recognized as a leader in e-government and cybersecurity (Lotman & Viigimaa, 2020, p. 22).

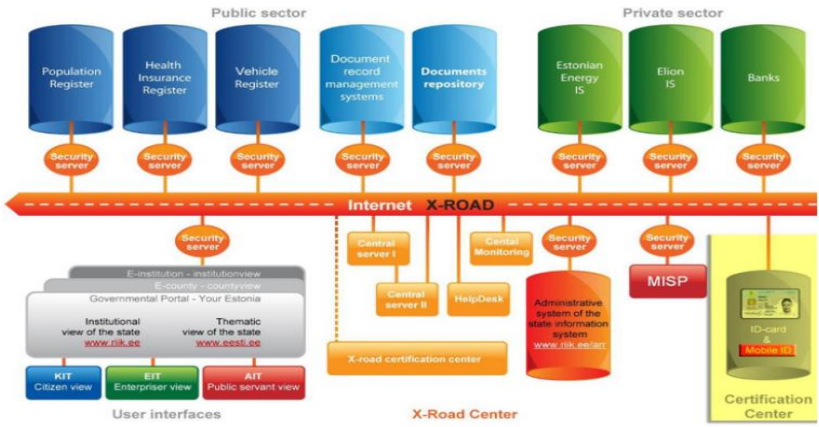
3.2 Development of Blockchain Technology in Estonian Healthcare

Estonia has adopted Blockchain technology and e-Identity cards to ensure the security of healthcare data (Lotman & Viigimaa, 2020, p. 22). Individuals in Estonia have access to an environment that provides electronic healthcare services, their medical records, and doctor visits (Commission, 2022, p. 17). Advanced solutions for the future of healthcare are being implemented, such as using genomics-based analyses to ensure more effective healthcare and facilitate access to individual's information (Lotman & Viigimaa, 2020, p. 22). Estonia has collaborated with the private security company "Guardtime" to secure medical records and develop a framework for patient identity verification through smart cards that include an

identity identifier linked to each citizen's electronic medical record (Angraal, Krumholz, & Schulz, 2017a, p. 1169). The security infrastructure used is the "Keyless Signature Infrastructure" (KSI), built on Blockchain technology to ensure the security of records and grant access to authorized parties (Heston, 2017, p. 02). Each time their healthcare records are updated, a new cryptographic dataset is assigned and recorded in the Blockchain, providing a tamper-proof and permissioned permanent record (Angraal, Krumholz, & Schulz, 2017a, p. 1169).

The implementation of Estonia's e-Health initiative was supported by the Health Information System Act of 2007 and the Governmental Regulation on Health Information Exchange in 2008 (Heston, 2017, p. 02). The national healthcare project based on Blockchain technology was officially launched in 2016. The main goal of the project was to protect records related to the processing of personal health information and ensure the confidentiality and integrity of healthcare data at the national level (Kassen, 2022, p. 03). The X-Road platform serves as the backbone for both private and public services. It has enabled the digital linking of 99% of government services and thousands of databases, with all information stored in a distributed data system that can be instantly exchanged upon request (Hughes, 2018, p. 66).

Fig 3. The Blockchain-based healthcare system in Estonia



Source: (Bittroff & Sandner, 2020, p. 07)

The success of the Blockchain-based healthcare project in Estonia relies on its ability to maintain the privacy of medical records while making them widely accessible to stakeholders (Rashmi, Badal, & Muppalaneni, 2023, p. 149).

3.3 The Added Value of Adopting Blockchain Technology in Estonia's Healthcare Sector

Estonia's electronic solution environment encompasses a complete range of services from both the public and private sectors for the general public, and they all utilize the X-Road platform due to each service having its dedicated information system. To ensure integrity, all data exchanges across the platform are digitally signed, timestamped, and linked in multiple ways (Hughes, 2018, p. 66). Government revenues and mandatory insurance contributions account for 77% of Estonia's total healthcare expenditure, with the vast majority (88%) of these public funds being spent through EHIF (Estonian Health Insurance Fund). Approximately 22% of the expenditure comes from out-of-pocket payments (OOP), mainly in the form of co-payments for medicines and dental care. A very small proportion (1.4%) of the expenditure is through voluntary health insurance programs (Organization, 2023, p. 02).

3.3.1 Cost-saving opportunities in adopting Blockchain technology

The cost-saving potential of the Blockchain-based model in Estonia appears to be significant. According to the Estonian Prime Minister's statement at the 2017 technology conference, Estonia's e-solutions make daily life easier and more efficient for citizens, businesses, and the state, leading to annual savings of 0.2% of the gross domestic product. It is claimed that this has enabled citizens to spend an average of just three minutes to pay their taxes. It is believed that this tax collection efficiency has contributed to the savings in GDP associated with technology (Hughes, 2018, p. 66).

Furthermore, in the context of improving the overall health status of Estonian citizens, the total healthcare expenditure per capita increased from 486.20 euros to 1885.2 euros between 2000 and 2015 (Lotman & Viigimaa, 2020, p. 23). Healthcare expenditures in Estonia accounted for 6.4% of the gross domestic product and 1668 dollars per capita in 2017, compared to 11% in an advanced country like Germany, demonstrating Estonia's efficient management of its system (Bittroff & Sandner, 2020, pp. 08-09).

Reports have indicated the diverse sources of cost savings resulting from the adoption of Blockchain technology in the healthcare sector. Assuming that 5% of the requests made through the X-Road platform are submitted by human users, each request saves 15 minutes (Bittroff & Sandner, 2020, p. 08). With over 900

organizations in Estonia utilizing this platform, over 820 years of working time for the state are saved (Hughes, 2018, p. 66). However, saving 820 years of work in a year is just a small part, not exceeding 5% of the overall picture, as it is challenging to measure the 95% of savings that occur automatically through data exchange between systems. Studies indicate savings of 1407 work years in 2018 (Bittroff & Sandner, 2020, p. 08).

On the other hand, remote consultations provide 8.9 billion euros in savings by addressing structural issues resulting from the shortage of workforce in rural areas, for example. Time savings for professionals and patients through teleconsultation contribute to savings worth 0.5 billion euros. Online appointment scheduling enhances patient convenience and provides an opportunity to save time and cost valued at 0.5 billion euros. Digitizing the care system achieves the highest levels of effectiveness and efficiency, with the creation of patient treatment plan management tools resulting in savings of 5.6 billion euros (OECD, 2021, p. 14). As mentioned above, self-treatment and self-care tools are useful for promoting personal responsibility for health and can eliminate potential cost savings of around 4.3 billion euros (Bittroff & Sandner, 2020, p. 11). In fact, the unmet needs expressed due to high costs decreased from 1.1% in 2016 to 0.4% in 2019 (OECD, 2021, p. 14).

3.3.2 Stakeholder Interactions Benefits

The Estonian healthcare system was highly digitalized even before the onset of the COVID-19 pandemic and continued to provide 99% of medical prescriptions during the pandemic (Commission, 2022, p. 17). The infrastructure of the Keyless Signature Infrastructure (KSI) allows for the expansion of over 1012 data elements per second, enabling access to most government services online 24/7 (Bittroff & Sandner, 2020, p. 08). Furthermore, identity management in Estonia is regulated by unique identifiers under the Digital Signatures Act and the Identity Documents Act (Azogu, et al., 2019, p. 04), confirming the effectiveness of the system. In 2016, over 94% of citizens had an electronic identity that allowed them to use the system, which offers more than 4,000 e-services (Britchenko & Tetiana, 2019).

On the other hand, patients can verify the doctors who have accessed their files (Angraal, Krumholz, & Schulz, 2017b, p. 02). Doctors can also access test results, including image files such as X-rays, even from remote hospitals. Additionally, mobile phone identifiers

enable access to the portal and document signing (Bittroff & Sandner, 2020, p. 09).

A survey conducted by the Estonian Health Insurance Fund in 2020 revealed that 62% of the population considers access to medical services to be good or somewhat acceptable, which is the highest recorded result since 2011. However, 19% of respondents reported unmet needs during the COVID-19 pandemic, but this figure was lower than the European average of 21%. On the other hand, 46% of Estonians stated that they benefited from remote consultations, compared to the European Union average of 39% (OECD, 2021, p. 14).

The digital system enabled the enhancement of primary care, contributing to a reduction in unnecessary hospital visits, which is evident in the importance of this measure in reducing waiting room queues. The recorded rates in Estonia are lower than those in most other European Union countries. Cases related to diabetes decreased by 25% between 2014 and 2018, and heart failure rates decreased by 18%. Asthma-related admissions also significantly decreased from 623 cases in 2010 to 344 cases in 2017 (OECD, 2021, p. 13).

3.3.3 Transparency and Trust Benefits in the Ecosystem

Studies have shown that implementing Blockchain technology in public healthcare institutions can enhance citizens' trust in the sector. The technology is known to reduce the chances of errors and data loss, thereby increasing the security of the patient health information management system (Matlebjane & Ndayizigamiye, 2022, p. 05). The Keyless Signature Infrastructure (KSI) technology developed by Guardtime overcomes the limitations of traditional Blockchain, such as scalability and settlement time. Due to the limited number of participants, settlement time is reduced to a few seconds, enabling real-time data synchronization. This has resulted in increased trust in government institutions. Additionally, the use of modern Blockchain technology aligns with the Estonian Personal Data Protection Act (PDPA) of 2008, ensuring compatibility with the rights and trust of Estonian citizens regarding personal data (Rashmi et al., 2023, p. 149). Centralization remains crucial for customer trust in data security. The electronic health record retrieves data from various healthcare providers using the X-road platform and provides standardized formatting through the patient portal. The insured persons' claims records and the electronic prescription database are included in the Estonian Health Insurance Fund (EHIF)

databases. The key advantages of these implemented structures are efficient resource utilization, interoperability for stakeholders, and data transparency at various levels for patients, physicians, pharmacists, and the EHIF platform. The central issue remains the trust of all citizens in data security and quality (Bittroff & Sandner, 2020, p. 09).

On the other hand, Estonia's adoption of Blockchain technology is based on the principle of exclusive data ownership for the benefit of the patient rather than the party that may retain their data. This enables individuals to access their own records to see which doctors have accessed their data and when. They can also block individuals from viewing their data in a world where the relative importance of personal data as assets is increasing (Hughes, 2018, p. 67). Moreover, this system holds several potential advantages to ensure security and audibility of any modifications to healthcare records, addressing concerns of fraud in appointment scheduling and risks associated with tampering with medical implant devices. Any information update in the healthcare database, such as appointment scheduling, is assigned a timestamp and cryptographically signed within a block (Angraal, Krumholz, & Schulz, 2017b, p. 02).

Estonia has been involved in various collaborative projects with Guardtime, including the establishment of an infrastructure that allows healthcare professionals to access the same health information and eliminates centralized storage restrictions. This can help reduce medical negligence risks due to outdated information and prevent health problems arising from this misinformation (McGhin, Choo, Liu, & He, 2019, p. 68). Guardtime has also created VaccineGuard, a digital network connecting hospitals, vaccine manufacturers, and distributors. The program can identify counterfeit vaccines using Blockchain technology, accelerating and ensuring the secure sharing of data between parties (Abdelhamid, Tharwat, Halim, Ali, & Ibrahim, 2023, p. 508). These projects aim to improve the efficiency and effectiveness of the Estonian healthcare system in a decentralized, secure, transparent, tamper-proof, and auditable manner, mitigating the risks of cyber breaches. The project has the potential to achieve the goal of raising awareness about the safety of stored patient data, enabling officials to identify breaches and take timely action to minimize harm(Yaqoob, Salah, Jayaraman, & Al-Hammadi, 2022, p. 11483).

4. Conclusion:

This study reviewed the previous literature that investigated the sources of value creation in the technology-based Blockchain healthcare sector, with a focus on the Estonian experience. The review yielded several results, which are outlined as follows:

4.1 Results

The healthcare sector in Estonia has achieved valuable outcomes on multiple levels. Blockchain technology has contributed to reducing public spending on healthcare compared to European Union countries. However, this reduction is sometimes associated with clear political plans and projects (Hughes, 2018, p. 66). Additionally, the technology has enhanced the effectiveness of primary care, leading to a decrease in unnecessary hospital visits, which positively impacts waiting times. However, studies have shown significant variations in access to healthcare in Estonia. This is evident through the high level of unmet medical care needs due to waiting times, which are not necessarily correlated with income levels. The nature of most emergency cases cannot be met using Blockchain technology (OECD, 2021, p. 13). The adoption of Blockchain technology in the healthcare sector has resulted in a decrease in the overall workforce in Estonia (Commission, 2022, p. 06). Reports have indicated an increase in vacant positions for primary care physicians, which have quadrupled since 2015, with over half of clinical care physicians being over the age of sixty (OECD, 2021, p. 13).

4.2 Recommendations

Considering the nature of the study's topic and its related concepts, the study recommends conducting investigations to test the proposed research hypotheses and the defined conceptual model of value creation sources in Blockchain technology healthcare, as outlined in the study. This is necessary to obtain stronger and more credible results. Therefore, the required research aims to confirm the relationship between Blockchain technology and added value in the healthcare sector for countries. Moreover, the research assumptions should include an analysis of the impact of stakeholders' readiness levels in adopting the technology on achieving overall savings, in addition to estimating the costs of technology adoption and the impact of technology on improving health levels and meeting individuals' clinical needs. These factors are essential in making a comprehensive judgment on the importance of technology in healthcare in all its dimensions.

5. Bibliography List

Abdelhamid, I. R., Tharwat, I., Halim, A., Ali, A. E., & Ibrahim, I. A. (2023). A survey on Blockchain for intelligent governmental applications. *Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science, 31*(01), pp. 501–513. doi:https://doi.org/10.11591/ijeecs.v31.i1.pp501-513

Abdollahi, A., Sadeghvaziri, F., & Rejeb, A. (2023). Exploring the role of Blockchain technology in value creation: a multiple case study approach. *Quality and Quantity, 57*(01), pp. 427–451. doi:https://doi.org/10.1007/s11135-022-01348-2

Ahram, T., Sargolzaei, A., Sargolzaei, S., Daniels, J., Amaba, B., & James, R. (2017). Innovaciones de la tecnología Blockchain. *2017 IEEE Technology and Engineering Management Society Conference* (pp. 137–141). TEMSCON.

Angraal, S., Krumholz, H. M., & Schulz, W. L. (2017a). Blockchain technology: Applications in health care. *Circulation: Cardiovascular Quality and Outcomes, 10*(09), pp. 1–4.

Angraal, S., Krumholz, H. M., & Schulz, W. L. (2017b). Blockchain technology: Applications in health care. *Circulation: Cardiovascular Quality and Outcomes, 10*(09), pp. 1-3.

Attaran, M. (2022). Blockchain technology in healthcare: Challenges and opportunities. *Journal of Healthcare Management, 15*(01), pp. 70–83. doi:https://doi.org/10.1080/20479700.2020.1843887

Azogu, I., Norta, A., Papper, I., Longo, J., Draheim, D., & Rheim, Q. (2019). framework for the adoption of Blockchain technology in healthcare information management systems: A case study of Nigeria. *ACM International Conference Proceeding Series*, (pp. 310–316). doi:https://doi.org/10.1145/3326365.3326405

Bánhidi, Z., Dobos, I., & Nemeslaki, A. (2020). What the overall Digital Economy and Society Index reveals: A statistical analysis of the DESI EU28 dimensions. *Regional Statistics, 10(02)*, 42–62. doi:https://doi.org/10.15196/RS100209

Bittroff, M., & Sandner, P. (2020). Blockchain in healthcare. *In FSBC Working Paper*. doi:https://doi.org/10.3127/ajis.v23i0.2203

Britchenko, I., & Tetiana, C. (2019). BLOCKCHAIN TECHNOLOGY IN THE FISCAL PROCESS OF UKRAINE OPTIMIZATION. *Economic Studies, 28*(05).

Commission. (2022). *Digital Economy and Society Index (DESI).* Estonia: UE. doi:https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/digital-economy-and-society-index-desi-2021

Commission, E. (2022). *Digital Economy and Society Index (DESI) 2022.*UE. doi:https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/library/digital-economy-and-society-index-desi-2021

David, T., David, D., & Palminder, S. (2003). Towards a Methodology for Developing Evidence-Informed Management Knowledge by Means of Systematic Review. *British Journal of Managemen*, pp. 207-222. doi:https://doi.org/10.1016/j.intman.2013.03.011

Dimitrov, D. V. (2019). Blockchain applications for healthcare data management. *Healthcare Informatics Research, 25*(01), pp. 51-56. doi:https://doi.org/10.4258/hir.2019.25.1.51

Engelhardt, M. A. (2017). Hitching Healthcare to the Chain: An Introduction to Blockchain Technology in the Healthcare Sector. *Technology Innovation Management Review, 7*(10), pp. 22-34. doi:https://doi.org/10.22215/timreview/1111

Heston, T. F. (2017). A Case Study in Blockchain Healthcare Innovation. *Ssrn*, pp. 1-3.

Hughes, E. (2018). Unlocking Blockchain: Embracing New Technologies to Drive Efficiency and Empower the Citizen. *The Journal of the British Blockchain Association, 01*(02), pp. 1-15. doi:https://doi.org/10.31585/jbba-1-2-(1)2018

Isravel, J. A., Sagayam, D. P., Bhushan, K. M., Sei, B., Eunice, & Y.J. (2023). Blockchain for healthcare systems: Architecture, security challenges, trends and future directions. *Journal of Network and Computer Applications*. doi:https://doi.org/10.1016/j.jnca.2023.103633

Jat, A. S., & Grønli, T. M. (2022). Blockchain for Cybersecure Healthcare. *Lecture Notes in Computer Science (Including Subseries Lecture Notes in Artificial Intelligence and Lecture Notes in Bioinformatics)*, 106–117. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-031-14391-5_8

Kalarani, S., Raghu, K., & Aakash, S. K. (2002). Blockchain-Based E-Pharmacy to Combat Counterfeit Drug Transactions. *Springer Nature Singapore*. doi:https://doi.org/10.1007/978-981-19-2069-1

Kassen, M. (2022). Blockchain and e-government innovation: Automation of public information processes. *Information Systems*. doi:https://doi.org/10.1016/j.is.2021.101862

Lotman, E. M., & Viigimaa, M. (2020). Digital Health in Cardiology: The Estonian Perspective. *Cardiology (Switzerland), 145*(01), pp. 21-26. doi:https://doi.org/10.1159/000504564

Mandal, D., Kar, R., Das, S., Ketan, B., Editors, P., & Qljuf, G. (2014). Advances in Intelligent Systems and Computing. *343 Intelligent Computing and Applications*. doi:http://www.springer.com/series/11156

Marbouh, D., Simsekler, M., E, C., Salah, K., Jayaraman, R., & Ellahham, S. (2022). Blockchain for Patient Safety: Use Cases, Opportunities and Open Challenges. *Data, 07*(12). doi:https://doi.org/10.3390/data7120182

Matlebjane, D. A., & Ndayizigamiye, P. (2022). Antecedents of the adoption of Blockchain to enhance patients' health information management in South Africa. *SA Journal of Information Management, 24*(01), pp. 1–9. doi:https://doi.org/10.4102/sajim.v24i1.1552

McGhin, T., Choo, K. K., Liu, C. Z., & He, D. (2019). Blockchain in healthcare applications: Research challenges and opportunities. *Journal of Network and Computer Applications*, pp. 62–75. doi:https://doi.org/10.1016/j.jnca.2019.02.027

Mettler, M., & Hsg, M. A. (2016). Blockchain Technology in Healthcare The Revolution Starts Here. *2016 IEEE 18th International Conference on E-Health Networking, Applications and Services, Healthcom* .

Oderkirk, J., ilian, & Slawomirski, L. (2020). Opportunities and Challenges of Blockchain Technologies in Health Care. *OECD Blockchain Policy*

Series. doi:https://www.oecd.org/finance/Opportunities-and-Challenges-of-Blockchain-Technologies-in-Health-Care.pdf

OECD. (2021). *Estonia: Country Health Profile 2021, State of Health in the EU.* European Observatory on Health Systems and Policies. doi:https://doi.org/https://doi.org/10.1787/a6c1caa5-en

Oflaz, N. K. (2019). Using Smart Contracts via Blockchain Technology for Effective Cost Management in Health Services. *Blockchain Economics and Financial Market Innovation Financial Innovations in the Digital Age*, 423–449. Hacioglu: springer. doi:https://doi.org/10.1007/978-3-030-25275-5_27

Organization, W. H. (2023). The role of digital claims management for Estonia's health insurance: A leverage for making healthcare purchasing more strategic.

Pham, H. L., Tran, T. H., & Nakashima, Y. (2019). Practical Anti-Counterfeit Medicine Management System Based on Blockchain Technology. *TIMES-ICON 2019 - 2019 4th Technology Innovation Management and Engineering Science International Conference.* doi:https://doi.org/10.1109/TIMES-iCON47539.2019.9024674

Rashmi, P., Badal, S., & Muppalaneni, N. (2023). Role of Blockchain in Health Care: A Comprehensive Study. *3rd International Conference on Recent Trends in Machine Learning, IoT, Smart Cities and Applications, ICMISC 2022*, (pp. 137–154).

Russo-Spena, T., Mele, C., Cavacece, Y., Ebraico, S., Dantas, C., Roseiro, P., & van Staalduinen, W. (2023). Enabling Value Co-Creation in Healthcare through Blockchain Technology. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, *20*(01). doi:https://doi.org/10.3390/ijerph20010067

Spanò, R., Massaro, M., & Iacuzzi, S. (2023). Blockchain for value creation in the healthcare sector. *Technovation*. doi:https://doi.org/10.1016/j.technovation.2021.102440

Srivastava, V., Mahara, T., & Yadav, P. (2021). An analysis of the ethical challenges of Blockchain-enabled E-healthcare applications in 6G networks. *International Journal of Cognitive Computing in Engineering*, pp. 171–179.

Xhafa, F. (2021). *Machine Learning, Big Data, and IoT for Medical Informatics.* In Academic Press Elsevier Inc.

Yaqoob, I., Salah, K., Jayaraman, R., & Al-Hammadi, Y. (2022). Blockchain for healthcare data management: opportunities, challenges, and future recommendations. *Neural Computing and Applications, 34*(10), pp. 11475–11490. doi:https://doi.org/10.1007/s00521-020-05519-w

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد :7/ العدد:2/الشهر،السنة، ص ص182-200

أثر الإعلان الإلكتروني الفندقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA –دراسة استقصائية لمستخدمي الأنستغرام–

The impact of hotel electronic advertising through social networking sites on consumer behavior according to the AIDA model - a survey of Instagram users

آسية بوقنس*
boukens assia
جامعة 8ماي 1945 قالمة –الجزائر
مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري
boukens.assia@univ-guelma.dz

ناصر الدين بن أحسن
Benahcene nassireddine
جامعة 8ماي 1945 قالمة –الجزائر
benahcene.nassireddine@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/11 تاريخ القبول: 2023/10/27 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :
هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإعلان الإلكتروني الفندقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك حسب نموذج *AIDA* حيث تم تصميم استبيان لغرض الدراسة ووزع على عينة استقصائية من مستخدمي الأنستغرام وبلغ عدد الاستبيان 100، وتم استخدام برنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *SPSS* 26 لمعالجة البيانات وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر للإعلان الإلكتروني الفندقي بأبعاده (محتوى الإعلان مدة عرض الإعلان نوع الإعلان مواقع التواصل الاجتماعي) عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك وفقا لنموذج *AIDA*

الكلمات المفتاحية: الإعلان الالكتروني ؛ مواقع التواصل الاجتماعي ؛ عناصر الإعلان الإلكتروني ؛ سلوك المستهلك.

تصنيف JEL: M37 –M31

Abstract
The study aimed to identify the impact of hotel electronic advertising through social networking sites on consumer behavior according to the AIDA model, where a questionnaire was designed for the purpose of the study and distributed to a survey sample of Instagram users, and the number of the questionnaire reached 100, and the statistical service program for Social Sciences SPSS 26 was used to process the data and results were reached The study indicated that there is an effect of hotel electronic advertising with its dimensions (ad content, ad duration, ad type, social networking site) via social networking sites on consumer behavior according to the AIDA model.
Key words: Electronic advertising; social media sites; Elements of electronic advertising; consumer's behaviour**.**
JEL classifications codes: M37 , M31

***المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

عرف العالم اليوم تطورات تكنولوجيا حديثة أحدثت نقلة نوعية وثورة حقيقية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث انتشرت شبكة الانترنيت وأصبح استخدامها على نطاق واسع في مجال تبادل المعلومات والخبرات والاتصالات بين الأفراد والجماعات، ثم ظهرت المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي كون هذه المواقع عرفت شهرة ورواجا واسعا.

وزاد الاهتمام بمواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة إعلانية إلكترونية باعتباره أهم عنصر من عناصر المزيج الترويجي الإلكتروني، والذي مكن المؤسسات والمنظمات ومن أبرزها المؤسسات الفندقية من تسهيل أداء مهامها التسويقية.

ولعل المؤسسات الفندقية اليوم تشعر بالحاجة الملحة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل أكثر فعالية لما توفره من خصائص الاتصال التفاعلي وكذلك كيفية التأثير على سلوك المستهلك الذي أصبح دقيقا في اختياراته وتفضيلاته، وبالتالي العبء تضاعف على المؤسسات الفندقية في كيفية إقناع هذا المستهلك وكيفية التأثير في سلوكه تجاه الخدمات وخلق الرغبة والقناعة لديه وإيصاله إلى مرحلة شراء الخدمة الفندقية.

أ- الإشكالية:

ما مدى تأثير الإعلان الإلكتروني الفندقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA؟.

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أثر محتوى الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA؟
- ما أثر نوع الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA؟
- ما أثر مدة عرض الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA؟
- ما أثر مواقع التواصل الاجتماعي التي يظهر عليها الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA؟

ب- الفرضيات:

للإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات كالتالي:

✓ **الفرضية الرئيسية:**

- **H**: هناك أثر ودلالة إحصائية للإعلان الإلكتروني الفندقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA.

✓ **الفرضيات الفرعية:**

1. $\mathbf{H_1}$: هناك أثر ودلالة إحصائية لمحتوى الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA.

2. $\mathbf{H_2}$: هناك أثر ودلالة إحصائية لنوع الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA.

3. $\mathbf{H_3}$: هناك أثر ودلالة إحصائية لمدة عرض الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA .

4. $\mathbf{H_4}$: هناك أثر ودلالة إحصائية لمواقع التواصل الاجتماعي التي يظهر عليها الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA.

جـ– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تسليط الضوء على الإعلانات الإلكترونية الفندقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي مع تحديد أثر عناصر الإعلانات على سلوك المستهلك من خلال عينة من مستخدمي الأنستغرام.

د– أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها مع ازدياد المنافسة بين المؤسسات الفندقية مما جعلها تبحث على أكثر وسيلة ترويجية فعالة للتأثير على سلوك المستهلك وتلبية حاجاته ورغباته ودفعه لشراء الخدمة.
الإعلان الإلكتروني (عبر مواقع التواصل الاجتماعي) أكثر وسيلة ترويجية يمكن الاعتماد عليها خاصة أن مستخدمي هذه المواقع أصبح يتزايد يوما بعد يوم مما يسهل للمؤسسات الفندقية إيصال رسائلهم الترويجية للتأثير على سلوكات المستهلكين.

هـ– منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تم الرجوع في الجانب النظري إلى مصادر المعلومات الثانوية، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على الإستبيان وإجراء دراسة استقصائية لعينة من مستخدمي الأنستغرام، وتم معالجة البيانات عن طريق برنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS26.

2. التأصيل النظري للدراسة

1.2. ماهية الإعلان الإلكتروني

أ. تعريف الإعلان الإلكتروني:

يعرف الإعلان الإلكتروني على أنه: "مجموعة الرسائل الترويجية التي تقدمها المؤسسات متعمدة على بيئات مستهدفة عبر مواقع إلكترونية محددة يتوقعون أن تكون جماهيرهم قادرة على تمييزها وإدراكها بسرعة". (درير و خبيزي، 2020، صفحة 241)، ويعرف أيضا: "بأنه شكل من أشكال الترويج للمنتجات والأفكار عبر الأنترنيت"(Nasri, 2022, p. 26)

ومن خلال التعريفين نستنتج أن الإعلان الإلكتروني هو كل المعلومات التي توفرها المؤسسة عبر مواقع إلكترونية مدفوعة الثمن توضع تحت تصرف الجمهور لحثه على اتخاذ قرار شراء الخدمة.

ب. عناصر الإعلان الإلكتروني المؤثرة على سلوك المستهلك:

من بين أهم عناصر الإعلان الالكتروني المؤثرة على سلوك المستهلك نجد:

- **محتوى وخصائص الإعلان:** ويتضمن مايلي:

● **النصوص:** اختيار عبارات ترويجية واضحة، سهلة ومعبرة لجلب انتباه وخلق الوعي ويكون النص بارز ومثير للاهتمام ودافعا لاتخاذ إجراء فوري، على أن تكون المعلومات الإعلانية ذات جودة عالية ومثيرة للاهتمام لحثه على النقر. (بن قشوة و الرق، 2016، صفحة 69).

● **الألوان المستخدمة في خلفية الإعلان:** ينصح البعض بعدم استخدام خلفيات فاقعة اللون مثل البيج والرمادي، حيث أظهرت دراسة "webreference" أن الألوان الظاهرة مثل الأزرق والأخضر والأصفر قد حققت فعالية أكثر من الأبيض والأحمر، ويجب اختيار الألوان بعناية وتتناسب مع المنتج وصفحات الموقع الإلكتروني (بوعامر، 2016، صفحة 28).

● **الصورة:** يجب أن تتناسب مع المنتج، والعمل على إبراز مميزاتها مقارنة مع المنتجات المنافسة.

- **نوع الإعلان:** يأخذ الإعلان أنماط وتصاميم مختلفة لعرض المنتجات والتعريف بها وهي:

● **الأشرطة الإعلانية:** أسلوب إعلاني ذو شكل وألوان جذابة يتضمن بيانات مختصرة عن المؤسسة ومنتجاتها.

● **الإعلانات الثابتة:** تمثل إعلانا ثابتا غير متحرك وصامت غير متحدث.

● **إعلانات الرسوم المتحركة:** ظهرت نتيجة الانخفاض الملحوظ في متابعي الإعلانات الثابتة، وتستخدم لجذب مستخدمي الانترنيت.

● **إعلانات الانترنيت التفاعلية:** تنفذ هذه الإعلانات من خلال لغة برمجة خاصة تتيح هذه اللغة كتابة كلمات أساسية في الإعلانات، يتم تنفيذها من خلال قواعد البيانات وإيجاد فرص للتسوق تناسب كل مستخدمي الشبكة. (بن قشوة و الرق، 2016، صفحة 70).

– إعلانات الانترنيت المقاطعة: هي إعلانات تظهر بصورة مفاجئة على الصفحة، وتفرض نفسها على مستخدم الشبكة.

– مدة عرض الإعلان: ينبغي أن تكون الفترة الزمنية للإعلان الإلكتروني كافية لإحداث الأثر الإعلاني المطلوب على سلوك واتجاهات المستهلكين نحو المنتجات المعلن عنها وبالتالي حثهم على شراء هذا المنتج.

– طبيعة المواقع التي يظهر عليها الإعلان: يجب اختيار مواقع تليق بالمنتج المعلن عنه وأن تكون هذه المواقع ذات تأثير إيجابي في أذهان الزبائن وأن تضم عدد كافي من الزبائن فضلا عن سهولة الوصول إلى الموقع أي أنه يحتل مكانة عالية في محركات البحث، وأن يتمتع الموقع بشعبية كبيرة بين الزبائن كما يجب أن يكون الموقع وسيلة لتحقيق ميزة تنافسية للمنتج المعلن عنه. (الرق و عطية، 2018، صفحة 162).

2.2. الإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

أ. تعريف مواقع التواصل الاجتماعي:

عندما يرتبط مجموعة من الأفراد في تنظيم ما من خلال شبكة الكمبيوتر يمكن القول أن أولائك الأفراد يمثلون شبكة اجتماعية قائمة على تبادل المعلومات بشكل منتظم لتبادل الإتصال بين الناس الذين تجمعهم نفس الاهتمامات والأنشطة. (العزعزي، 2015، صفحة 55).

وتعرف على أنها المواقع الإلكترونية التي توفر فيها تطبيقات الإنترنت خدمات لمستخدميها تتيح لهم إنشاء صفحة شخصية معروضة للعامة ضمن موقع أو نظام معين، وتوفر وسيلة اتصال مع مستخدمي النظام، وتوفر خدمات لتبادل المعلومات بين مستخدمي ذلك الموقع أو النظام عبر الأنترنت. (المقدادي، 2013، صفحة 24).

ب. مراحل الإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

من أجل إنجاح الحملة الإعلانية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وجب على المسوقين الاعتماد على مراحل تستند إلى أسس علمية دقيقة، وفي هذا الصدد اقترح نموذجا لتطبيق الإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي من طرف مكتب الدراسات التابع لشركة " Forest international" سمي بـ "post" يتضمن أربع مراحل، والتي يوضحها الشكل التالي:



Source :http://forester.typepad.com/groundswell/2007/12/the-post-method.html.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن الإستراتيجية الإعلانية عبر مواقع التواصل الاجتماعي تتضمن أربع مراحل والتي تمثل كلمة POST اختصارا للحروف الأولى من كل مرحلة :

- **الأفراد (PEOPEL)**: هو الجمهور المستهدف الذي يعتبر جوهر وأساس قيام مواقع التواصل الاجتماعي، لذا يتوجب على المسوقين معرفتهم بدقة من خلال تحليل ملفاتهم الشخصية للتعرف على خصائصهم الديمغرافية وعاداتهم وسلوكهم والموضوعات التي يفضلون النقاش والتحاور فيها، ومعرفة الوسائل التي يستخدمونها أكثر، وهذا لإنجاح الحملة التسويقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- **الأهداف (Objectives)**: أي تحديد أهداف الإعلان عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي لا تختلف عن الأهداف العامة للإعلان كتقديم المعلومات للمستخدمين وتحفيزهم على اتخاذ قرار الشراء.

- **الإستراتيجية (Strategy)**: الخطط التي تقود المسوق إلى تحقيق أهداف الحملة الإعلانية، والتي تكون مبنية على أساس ما تم التوصل إليه من خلال معالجة آراء وإعجابات ومشاركات المستخدم، وكذا قراراته الشرائية وخبراته السابقة عن المنتج.

- **تكنولوجيا (Technology)**: ويقصد بها نوع الموقع الذي سيتم استخدامه: تويتر، الفيسبوك، اليوتيوب، الأنستغرام....

ويضيف الطرح الفرنسي إلى كلمة «POST» الحرف"E" نسبة إلى "التقييم" (Evaluation) كما هو الحال مع أي إستراتيجية، بحيث يجب تقييم الحملة الإعلانية لتصحيح الانحرافات وكذا وضع مؤشرات من أجل قياس النتائج على مر الزمن. (بن أحسن و بوجاهم، 2022، الصفحات 343-344).

3.2. تعريف سلوك المستهلك:

هي الأفعال والتصرفات التي يقوم بها الأفراد للحصول على سلعة أو خدمة ما واختيارها بين البدائل المتاحة له وفقا لإمكانياته وحدود دخله. (قعيد، 2017، صفحة 86).

- نموذج AIDA الموضح لسير أثر الإعلان الالكتروني على سلوك المستهلك ويعد هذا النموذج مفيد جدا في تقييم الإعلان عبر الإنترنيت للتفاعل مع المنتجات والخدمات: (shahizan, Siti Zaleha, & Nourshuhada, 2015, p. 265)

- **جذب الانتباه:ATTENTION**: فالإعلان الإلكتروني الناجح يجب أن يجد طريقة لجذب انتباه المستهلك باستخدام تقنيات خاصة(Irina Ghirvu, 2013, p. 94)
- **إثارة الاهتمام:INTEREST**: من خلال إثارة حاجات المستهلك باستخدام الإعلان.
- **خلق الرغبة:DESIRE**: برفع درجة الاهتمام إلى مستوى الرغبة بعرض الحالة التي سيكون فيها المستهلك والعمل على جعل الوسائل الإعلانية قادرة على إقناع الزبون.
- **التصرف ACTION**: المسوق الناجح هو من يوصل الزبون إلى المرحلة الرابعة لاتخاذ قرار الشراء. (بن قشوة و الرق، 2016، صفحة 741).

شكل يوضح التسلسل الهرمي لنموذج AIDA



The AIDA Model

Source: http://www.themarketingguywhodrivessales.com/crashcourse/advtg.htm

3. منهجية الدراسة الميدانية

1.3. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي وتلقوا الإعلانات الإلكترونية الفندقية عبر هذه المواقع وقد تم اختيار عينة عشوائية من الأفراد المستخدمين للأنستغرام وقد قدرت بـ 100 مفردة.

أ. أداة الدراسة:

تم تصميم أداة الدراسة (الإستبانة)، بالاعتماد على عناصر الإعلان الإلكتروني وفق نموذج AIDA لسلوك المستهلك من أجل التعرف على أثر الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك، وقد تم تقسيم الاستمارة إلى 03 محاور:

المحور الأول: يوضح البيانات الشخصية للمبحوثين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مستوى الدخل الشهري).

المحور الثاني: والذي يعالج موضوع الدراسة واحتوى على ستة عشرة سؤالا، وقد تم تقسيمها إلى 4 أبعاد وهي محتوى الإعلان، مدة عرض الإعلان، نوع الإعلان، طبيعة مواقع التواصل الاجتماعي.

المحور الثالث: يعالج سلوك المستهلك ويحتوي على خمسة أسئلة. وذلك من خلال مقياس سلم ديكارت الخماسي، إذ يشير الرقم 1 إلى غير موافق تماما والرقم 5 إلى موافق تماما.

تم حساب المدى العام وفق القانون (E=Xmax-Xmin) أي أعظم مشاهدة مطروح منها أدنى مشاهدة (4=1-5) ثم تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلايا الصحيح: 0.18=4/5، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد، وبذلك تصبح: [1 ; 1.8 [غير موافق بشدة، [1.8; 2.6 [غير موافق.

[2.6; 3.4 [محايد، [3.4; 4.2 [موافق، [4.2; 5] موافق بشدة.

ب. صدق وثبات أداة الدراسة:

قبل الشروع في عملية التحليل واستخلاص النتائج، يجب التأكد من مدى صدق وثبات العبارات التي تتضمنها الاستمارة، حتى تكون النتائج ذات مصداقية وأكثر واقعية.

– صدق أداة الدراسة: قبل توزيع الاستمارة على عينة البحث تمت مراجعتها من قبل المشرف العلمي وبعض الأساتذة في التخصص وذلك لخبرتهم ومعرفتهم بمجال البحث العلمي، وقد تم إبداء بعض الملاحظات القيمة، وأجريت وفقا لذلك تعديلات في صياغة بعض العبارات وبالتالي تم دعم واختبار جانب مصداقية مضمون الاستمارة. ثم وزعت الاستمارة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة، وذلك من أجل التعرف على درجة وضوح وفهم عبارات ومصطلحات الإستبيان والاستيعاب لمضمونها وعلى ضوء ذلك تم إعادة صياغة بعض العبارات حتى تكون مفهومة وواضحة.

– ثبات أداة الدراسة

الجدول 1: ثبات إدارة الدراسة

اسم المتغير	الإعلان الإلكتروني الفندقي	سلوك المستهلك	الإستبانة ككل
معامل الثبات ألفا كرونباخ	0,783	0,633	0,817

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

نلاحظ من الجدول رقم 01 أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة كان 0,63 و 0,78 حيث كان أعلاها لمحور الإعلان الإلكتروني الفندقي فيما بلغ معامل الثبات لكافة الإستبيانة

0,817 ، فهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، أي أنه في حالة إعادة نفس الإستبيان للاستطلاع مرة أخرى، فإن الإجابة ستكون ثابتة بقدر 81 % وهذه النسبة مقبولة جدا في الدراسة.

ج. خصائص عينة الدراسة:

للتعرف على توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية تم حساب التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 02: توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

البيانات	عدد العبارات	التكرار	النسب
الجنس	ذكر	40	40
	أنثى	60	60
العمر	أقل من 25 سنة	24	24
	من 25 إلى 40 سنة	44	44
	أكبر من 40سنة	32	32
المستوى التعليمي	ثانوي	25	25
	جامعي	47	47
	ما بعد التدرج	28	28
الدخل الشهري	أقل من 30.000	10	10
	من 30.000 إلى 50.000	55	55
	أكثر من 50.000	35	35
الإجمالي		100	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

من خلال الجدول السابق نستنتج مايلي:

- توزعت عينة الدراسة من حيث الجنس على فئتين حيث فئة الإناث في المرتبة الأولى إذ بلغ عددها 60 بنسبة 60% تليها فئة الذكور بنسبة 40%، في حين توزعت عينة الدراسة من حيث السن على 03 فئات احتلت الفئة التي يتراوح أعمارهم ما بين 25-40 سنة المرتبة الأولى إذ بلغ عددها 44 بنسبة 44% من إجمالي عينة الدراسة، وجاءت فئة أقل من 25 سنة في المرتبة الثالثة بنسبة 24%، أما توزيع عينة الدراسة وفقا للمستوى التعليمي فكان في المرتبة الأولى المستوى الجامعي بنسبة 47%، وفيما يخص عينة الدراسة من حيث الدخل الشهري فكان مستوى الدخل المتراوح بين 25.000 إلى 50.000 بنسبة 55% في المرتبة الأولى.

4. النتائج ومناقشة النتائج:

– التحليل الإحصائي الوصفي لمدى تأثير محتوى الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك:

يوضح من الجدول رقم 2 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لجميع عبارات محتوى الإعلان الالكتروني بهدف التعرف على مدى تأثير محتوى الإعلان الالكتروني على سلوك المستهلك وفق لنموذج AIDA.

الجدول رقم 03: إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير محتوى الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحكم
نصوص وعبارات الإعلان الإلكتروني الفندقي تلفت انتباهي	3.36	1.097	محايد
الصور الموجودة في الإعلان الإلكتروني الفندقي تثير اهتمامي	3.99	0.904	موافق
استعمال الألوان في الإعلان الإلكتروني الفندقي تثير رغبتي في التعرف على الفندق	3.74	1.143	موافق
محتوى الإعلان الإلكتروني الفندقي يقودني إلى تجربة الفندق	3.62	0.993	موافق
المتوسط والإنحراف العام	3.67	1.03	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

من الجدول رقم 03: يتضح أن **المتوسط الحسابي العام** للعبارات بلغ قيمة 3.67 وهي قيمة تندرج ضمن حدود الخلية الرابعة والتي تمثل الخلية: موافق وعليه نقول أن محتوى الإعلان الإلكتروني الفندقي وفق نموذج "AIDA" يؤثر في سلوك المستهلك بدرجة عالية، أما الانحراف المعياري لبعد محتوى الإعلان فقد بلغت قيمته 1.03، وهي قيمة مقبولة. حيث بينت النتائج أن الصور الموجودة في الإعلان الإلكتروني تثير اهتمامي هي العبارة التي تبرز الأكثر إثارة للاهتمام وهذا ما جعلها تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.99 ثم تليها عبارة استعمال الألوان في الإعلان الإلكتروني الفندقي تثير رغبتي في التعرف على الفندق بمتوسط حسابي بقيمة 3.74، ثم تليها عبارة محتوى الإعلان الإلكتروني الفندقي يقودني إلى تجربة الفندق بمتوسط حسابي قدره 3.62 أما المرتبة الأخيرة عبارة نصوص وعبارات الإعلان الإلكتروني الفندقي

تلفت انتباهي بمتوسط حسابي بقمة 3.36 ، وهذا يدل على أن محتوى الإعلان باستعمال الصور والألوان يؤثر فعلا على سلوك المستهلك ويظهر في المراحل الأولى لنموذج "AIDA " وهو (الاهتمام، الرغبة، الشراء) بينما يقل هذا التأثير في الانتباه.

– التحليل الإحصائي الوصفي لمدى تأثير نوع الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك:

يوضح الجدول رقم 4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات نوع الإعلان الالكتروني وتتضمن 4 أسئلة موجهة لعينة من مستخدمي الأنستغرام بهدف التعرف على مدى تأثير نوع الإعلان الالكتروني الفندقي على سلوك المستهلك وفق لنموذجAIDA.

الجدول رقم 04: إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير نوع الإعلان الإلكتروني في سلوك المستهلك

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحكم
يلفت استخدام الأشرطة الإعلانية انتباهي	3.42	1.093	موافق
الإعلانات الثابتة وغير المتحركة تجعلني مهتمة لما أشاهده	2.96	1.154	محايد
تساهم الإعلانات المتحركة في خلق رغبة حقيقية وقناعة لمعرفة الفندق	4.03	0.915	موافق
تدفعني أنواع الإعلانات الإلكترونية الفندقية إلى شراء الخدمة الفندقية	3.32	1.072	محايد
المتوسط والإنحراف العام	3.43	1.008	موافق

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

يتضح من الجدول رقم 04 أن بعد **نوع الإعلان الإلكتروني** قد حصل على موافق عند وسط حسابي 3.43 وانحراف معياري 1.058،حيث حصلت عبارة تساهم الإعلانات المتحركة في خلق رغبة حقيقية وقناعة لمعرفة الفندق على أعلى متوسط حسابي بلغ 4.03 وهو ما يدل على أهمية هذه العبارة في هذا البعد، بينما جاءت العبارة الرابعة والخاصة بالإعلانات الثابتة وغير المتحركة تجعلني مهتمة لما أشاهده بالمرتبة الأخيرة بدرجة متوسط حيث حصلت على متوسط حسابي 2.96 وانحراف معياري 1.154.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن:

✓ الإعلانات المتحركة تخلق الرغبة لدى المستهلك لمعرفة الفندق وتعمل على استمالة المستهلك نحو الفندق.

✓ استخدام الأشرطة الإعلانية الإلكترونية تلفت انتباه المستهلك لما يقدمه الفندق

– التحليل الإحصائي الوصفي لمدى تأثير مدة عرض الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك:

يوضح الجدول رقم 5 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لجميع عبارات مدة عرض الإعلان الالكتروني وتتضمن أربعة أسئلة بهدف التعرف على مدى تأثير محتوى الإعلان الالكتروني على سلوك المستهلك وفق نموذجAIDA

الجدول رقم 05: إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير مدة عرض الإعلان الإلكتروني في سلوك المستهلك

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحكم
يلفت انتباهي العرض الطويل للرسالة الإعلانية الإلكترونية	2.35	1.192	محايد
مدة العرض المتوسط للرسالة الإعلانية تزيد من اهتمامي لفهمها	3.24	1.199	محايد
الرسائل الإعلانية الإلكترونية القصيرة والخفيفة تثير الرغبة في تجربة الفندق	3.73	1.033	موافق
مدة عرض الإعلان الإلكتروني في الفندق تجعلني أتخذ قرار شراء الخدمة الفندقية	2.99	1.096	محايد
المتوسط والإنحراف العام	3.077	1.13	محايد

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS 26

يتضح من الجدول رقم 05 أن بعد **مدة عرض الإعلان الإلكتروني** قد حصل على الخلية الثالثة وهي خلية محايد عند متوسط حسابي 3.077 وانحراف معياري بـ 1.13، حيث حصلت العبارة الرسائل الإعلانية الإلكترونية القصيرة والخفيفة تثير الرغبة في تجربة الفندق على المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بقيمة 3.73 وهذا ما يدل على أهمية هذه العبارة في هذا البعد، بينما جاءت الفقرة الأولى والخاصة بالعرض الطويل الرسائل الإعلانية يلفت انتباهي، بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 2.35 وانحراف معياري بلغ 1.192. من خلال ما سبق نستنتج أن:

✓ الرسائل الإعلانية الإلكترونية القصيرة والخفيفة هي التي تثير الرغبة في سلوك المستهلك وتدفعه لتجربة الفندق.

على خلاف العرض الطويل للرسائل الإعلانية الإلكترونية فهو عامل سلبي لا يساعد على لفت انتباه المستهلك بل يعطيه إحساس بالملل ولا يجذب الانتباه.

– التحليل الإحصائي الوصفي لمدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك:

يوضح الجدول رقم 6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات مواقع التواصل الإجتماعي وتتضمن أربعة أسئلة بهدف التعرف على مدى تأثير **الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي** على سلوك المستهلك وفق نموذجAIDA

الجدول 06: إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي في سلوك المستهلك

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحكم
أثناء تصفحي للموقع ورؤيتي لأحد الإعلانات تزيد من انتباهي	3.64	0.916	موافق
تتميز الإعلانات المعروضة في الموقع بالوضوح مما يزيد من اهتمامي	3.73	0.920	موافق
التصميم الجذاب للإعلانات عبر الموقع يزيد من رغبتي للتعرف على الفندق	4.12	0.656	موافق
تساعد الإعلانات عبر الموقع على اختيار وشراء الخدمة الفندقية	3.69	0.873	موافق
المتوسط والإنحراف العام	3.79	0.841	موافق

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS26

يتضح من الجدول رقم 06 أن بعد **مواقع التواصل الاجتماعي** قد حصل على موافق عند وسط حسابي 3.79 وانحراف معياري 0.841، حيث حصلت العبارة الثالثة التصميم الجذاب للإعلانات عبر الموقع تزيد من رغبتي للتعرف على الفندق على أعلى متوسط حسابي بلغ 4.12 وانحراف معياري 0.656 مما يدل على أهمية العبارة.بينما جاءت عبارة أثناء تصفحي

للموقع ورؤيتي لأحد الإعلانات تزيد من انتباهي في المرتبة الاخير بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري بلغ 0.916.

من خلال ما سبق نستنتج أن: سلوك المستهلك يفضل التصميم الجذاب للإعلانات عبر الموقع والتي تزيد في رغبته لتجربة الفندق وشراء الخدمة الفندقية على غرار المواقع الفنادق التي هدفها هو الإعلان دون الاهتمام بتصميم الموقع الخاص بها.

- التحليل الاحصائي الوصفي لاجابات أفراد عينة الدراسة لمحور سلوك المستهلك:

يوضح الجدول رقم 7 المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لجميع عبارات سلوك المستهلك وتتضمن خمسة أسئلة موجهة لعينة الدراسة بهدف التعرف علي سلوكاتهم اتجاه الإعلان الالكتروني الفندقي.

الجدول 07: إجابات أفراد عينة الدراسة حول سلوك المستهلك

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحكم
الإعلانات الإلكترونية الفندقية تخلق فيك الرغبة والحاجة	3.47	1.010	موافق
الإعلانات الإلكترونية الفندقية تتيح لي جميع المعلومات على الفندق	3.28	1.173	محايد
الإعلانات الإلكترونية الفندقية تسهل عليا عملية الاختيار المناسبة	3.75	0.783	موافق
الإعلانات الإلكترونية الفندقية تترك انطباع جيد في ذهني	3.74	0.799	موافق
الإعلانات الإلكترونية الفندقية مؤثرة وفعالة في إقناعي لاتخاذ القرار لتجربة الفندق	3.77	0.967	موافق
	3.60	0.946	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS 26

يتضح من الجدول أن محور سلوك المستهلك قد حصل على موافق عند متوسط حسابي 3,60 وانحراف معياري 0,946 حيث حصلت الفقرة الخامسة الإعلانات الإلكترونية الفندقية مؤثرة وفعالة في اقتناعي لاتخاذ القرار لتجربة الفندق على أعلى متوسط حسابي بلغ 3,77 وهذا ما يدل على أهمية هذه الفقرة بينما جاءت الفقرة الثانية الإعلانات الإلكترونية الفندقية تتيح لي جميع المعلومات على الفندق في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3,28 وانحراف معياري

1,173 لذلك وجب على الفنادق توفير جميع المعلومات من أسعار وخدمات وغيرها للمستهلك.

مما سبق نستنتج:

✓ يتأثر سلوك المستهلك بالإعلانات الإلكترونية الفندقية فهي فعالة لاتخاذ قرار تجربة الفندق.

✓ كما أن الإعلانات الإلكترونية الفندقية يعمل على خلق الحاجة والرغبة لتجربة الفندق كما أنها تشمل عملية الاختيار المناسب للفندق في بيئة تنافسية.

– اختيار الفرضيات:

- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

لاختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية نستخدم الانحدار المتعدد نفرض أن:

✓ H0: الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر للإعلان الإلكتروني الفندقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA.

✓ H1: الفرضية البديلة: يوجد أثر للإعلان الإلكتروني الفندقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA.

النتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 08: نتائج تحليل الانحدار المتعدد

المتغير التابع	الارتباط R	معامل التحدي R	قيمة F	المتغير المستقل	B	T	Sig	محتوى الدلالة Sig
سلوك المستهلك	0.544	0.295	9.957	محتوى الإعلان الإلكتروني	-0.049	-0.531	0.596	0.000
				نوع الإعلان الإلكتروني	0.309	3.175	0.002	
				مدى عرض الإعلان الإلكتروني	0.157	1.702	0.092	
				مواقع التواصل الاجتماعي	0.243	2.186	0.031	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS 26

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم 08 وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الإعلان الإلكتروني الفندقي على المتغير التابع وهو سلوك المستهلك، إذ بلغ معامل الارتباط 0.544 عند مستوى دلالة 0.000 ومعامل التحديد 0.295، أي أن ما قيمة 29.5% من التغير في سلوك المستهلك ناتج عن التغير في أبعاد الإعلان الإلكتروني الفندقي، كما بلغت قيمة F المحسوبة 9.957 وهي دالة عند مستوى 0.05 بالمقارنة مع قيمة F الجدولية البالغة قيمتها 2.46 .مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة،التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإعلان الإلكتروني الفندقي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك وفق نموذج AIDA

– اختبار الفرضية الفرعية الأولى

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم 08 أن الفرضية الأولى غير مقبولة والتي تؤكد على أنه لا يوجد تأثير إحصائي لخصائص الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك وفق نموذج AIDA، حيث قيمة B=-0.049 وهي سالبة وغير دالة إحصائيا sig>0.05 ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن سلوك المستهلك لا يتأثر بخصائص الإعلان الإلكتروني والمتمثلة في الصور والألوان، وكذلك العبارات الترويجية لا تزيد من رغبة المستهلك في اقتناء الخدمة الفندقية.

– اختيار الفرضية الفرعية الثانية

من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم 08 يتضح أن الفرضية الثانية مقبولة والتي تؤكد أنه يوجد تأثير إحصائي لنوع الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك وفق نموذج AIDA وبلغت قيمة B=0.309 وهي موجبة ودالة إحصائيا بقيمة sig<0.05، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى نوع الإعلان الفندقي يؤدي إلى الزيادة في سلوك المستهلك بقيمة 0.309، ويمكن تفسير النتيجة أن أنواع الإعلان الإلكتروني الفندقي مثل الإعلانات المتحركة تحتوي على مميزات خاصة في إظهار الخدمة الفندقية، مما يؤدي إلى التأثير على سلوكات المستهلك المستهدف من الإعلان الإلكتروني فيدفعه لتجربة الخدمة الفندقية.

– اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

من النتائج الإحصائية في الجدول 08 يتضح أن الفرضية الثالثة غير مقبولة والتي تؤكد على أنه لا يوجد تأثير إحصائي لمدة عرض الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك وفق

نموذج AIDA حيث بلغت قيمة B=0.157 كما أنها غير دالة إحصائيا أي sig>0.05 ويمكن تفسير ذلك أن مدة الإعلان الإلكتروني الفندقي لا تحتوي على إيحاءات للتأثير على سلوك المستهلك.

- اختيار الفرضية الرابعة

من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم 08 يتضح أن الفرضية الرابعة مقبولة والتي تؤكد على أنه يوجد تأثير إحصائي لمواقع التواصل الاجتماعي التي يظهر عليها الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك وفق نموذج AIDA وبلغت قيمة B=0.243 وهي موجبة ودالة إحصائيا حيث أن sig<0.05، هذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي يؤدي إلى الزيادة في سلوك المستهلك بقيمة 0.243 ويعتبر ذلك أن ظهور الإعلانات الإلكترونية الفندقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يؤدي إلى وصول الإعلان الإلكتروني للشريحة المستهدفة مما يؤثر في المستهلك ويدفعه لتجربة الخدمة الفندقية.

وبالتالي فإن معادلة الانحدار الخطي المتعدد ذات دلالة إحصائية عند α=0.05 والمتمثلة في: $\gamma = 1.316 - 0.049x_1 + 0.309x_2 + 0.15x_3 + 0.243x_4$.

خاتمة:

يمثل الإعلان الإلكتروني الفندقي من أهم وسائل الإتصال الحديثة بين المؤسسة الفندقية والمستهلك بالاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا لتوجيه الرسائل الإعلانية والعمل على التأثير في سلوك المستهلك وإقناعه لشراء الخدمة الفندقية وعليه تم التواصل إلى عدد من النتائج أهمها:

أ. نستخدم الفنادق الإعلان الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهذا بهدف التأثير في سلوك المستهلك، فالإعلان الإلكتروني يعتبر وسيلة فعالة وجذابة مقارنة بالوسائل الأخرى، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية.

ب. رفض الفرضية الفرعية الأولى والثالثة، حيث تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحتوى الإعلان الإلكتروني الفندقي ومدة عرض الإعلان الإلكتروني الفندقي على سلوك المستهلك وفق نموذج AIDA.

ج. وجود اثر ذو دلالة إحصائية لنوع الإعلان الإلكتروني وطبيعة الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك.

د. أثر الإعلان الإلكتروني ببعديه نوع الإعلان ومواقع التواصل الاجتماعي على سلوك المستهلك لدفعه لتجربة الفندق.

هـ. لم يساهم محتوى الإعلان الإلكتروني وخاصة الصور الموجودة فيه واستعمال الألوان في إثارة رغبة المستهلك لتجربة الفندق.

و. يساهم نوع الإعلان الإلكتروني الفندقي وخاصة الإعلانات المتحركة في إثارة الرغبة الحقيقية وقناعة المستهلك لمعرفة الفندق.

ز. مدة عرض الإعلان الإلكتروني لم تجذب انتباه المستهلك ولم تثير اهتمامه ولا رغبته في تجربة الفندق.

ح. يزيد في رغبة المستهلك ويدفعه لتجربة الفندق التصميم الجذاب للإعلانات الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ط. دراسة سلوك المستهلك حسب نموذج AIDA (انتباه، اهتمام، رغبة) يدفع المستهلك إلى شراء الخدمة الفندقية.

الإعلانات الإلكترونية الفندقية تتيح للمستهلك جمع المعلومات وتساعده على الاختيار المناسب للفندق وتترك انطباع جيد في ذهنه ،مما يجعلها من بين الإعلانات الفعالة والأكثر إثارة لإقناع المستهلك لاتخاذ القرار لتجربة الفندق.

الاقتراحات:

– ضرورة الاهتمام بالإعلانات الإلكترونية خاصة ما يخص التصميم الجيد للرسائل الإعلانية والتركيز على الصور والألوان.

– التحديث المستمر للمواقع الإلكترونية وتوفير جميع المعلومات من خدمات وأسعار أول بأول وأن تتصف بالمصداقية.

– التقليل من مدة عرض الرسالة الإعلانية وخاصة الطويلة تجعل متلقيها يحس بالملل.

– التركيز على نصوص عبارات الإعلان الإلكتروني حتى تلفت انتباه المستهلك.

– الاهتمام أكثر بمحتوى الإعلانات الإلكترونية للتأثير في سلوك المستهلك وإقناعه لتجربة الفندق.

قائمة المراجع:

1. Irina Ghirvu, A. (2013). The Aida model for advergames. The USV Annals of economics and public administration , 13 (17), 94.
2. Nasri, A. (2022). la contribution du marketing digital dans l'amélioration de la performance commercial-les opérateurs téléphoniques présents en Algérie-. 26. khenchla, Faculté de sciences économique commercial de géstion, ALGER: Université Abbes laghrour.
3. shahizan, H., Siti Zaleha, A. N., & Nourshuhada, S. (2015). Stratigic Use of social media for small business based on the AIDA model. Procedia social and behaviaral sciences (172), 265.
4. إبراهيم قعيد. (2017). الترويج الإلكتروني ودور ه في التأثير على سلوكيات المستهلك تجاه المنتجات المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه . قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
5. جلول بن قشوة، و زينب الرق. (2016). أثر الإعلان الإلكتروني على سلوك المستهلك-دارسة تحليلية لآراء عينة من متصفحي الموقع الإلكتروني لمؤسسة الخطوط الجزائرية. معارف مجلة علمية محكمة (العدد 21)، 69-70-74.
6. جمال درير، و سامية خبيزي. (2020). دور الإعلان الإلكتروني في تسويق الخدمات السياحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة سوسيولوجيا ، مجلد 4 (العدد 2)، الصفحة241.
7. خالد غسان يوسف المقدادي. (2013). ثورة الشبكة الاجتماعية (المجلد 1). عمان، الأردن: دار النقائس للنشر.
8. زينب الرق، و خديجة عطية. (2018). فعالية الإعلان الإلكتروني في التأثير على صورة الوجهة السياحية دراسة تحليلية لآراء عينة من متصفحي المواقع الإلكترونية السياحية. أبحاث اقتصادية معاصرة (العدد1) ، الصفحة162.
9. عائشة بوعامر. (2016). دور الإعلان الإلكتروني في تحسين الأداء التسويقي بين وجهة نظر العملاء- دراسة حالة مؤسسة أوريفلم بالجزائر. أطروحة دكتوراه . قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة عمارثليجي، الاغواط.
10. ناصر الدين بن أحسن، سعاد بوجاهم. (2022). دور مواقع التواصل الإجتماعي في تسيير العلاقة مع الزبون. مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة ، المجلد9 (العدد 1)، الصفحات343-344.
11. وديع العزعزي. (2015). الإعلام الجديد-مفاهيم ونظريات الإصدار. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص399-418

دراسة قياسية لأثر إنتاج الطاقة الكهرومائية على إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم خلال الفترة 1990-2019

A standard study of the effect of producing hydroelectricity on the general production of electrical energyin the world during the period 1990-2019

قويسم هشام*
KOUICEM Hichem
جامعة خنشلة_الجزائر
مخبر حاضنة المؤسسات و التنمية المحلية
Hichem.kouicem@univ-khenchela.dz

بوحفص سميحة
Bouhafs Samiha
جامعة خنشلة_الجزائر
Bouhafs.samiha@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/01 تاريخ القبول: 2023/10/25 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :

تهدف الدراسة إلى قياس أثر إنتاج الطاقة الكهرومائية على إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم خلال الفترة 1990-2019، باستخدام اختبار التكامل المتزامن لتحليل و دراسة إنتاج الطاقة الكهرومائية، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين إنتاج الطاقة الكهرومائية و حجم الإنتاج العالمي الإجمالي للكهرباء، و وجود علاقة طردية معنوية و تكامل مشترك بينهما في المدى القصير، و عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاهين.

الكلمات المفتاحية: طاقة بديلة، طاقة كهرومائية، طريقة أنجل جرانجر، اختبار السببية.

تصنيف JEL: Q42، Q25، P28، C19

Abstract :

This study aims to measure the impact of producing hydroelectricity on the general electrical production in the world from 1990-2019, we used the cointegration test to analyze and study hydroelectricity production, the study found that there is no cointegration in the long term between hydroelectricity production and the general electricity production, and showed the presence of a significant positive relationship and cointegration in the short term, and that there is no causality relation between the two variables in both directions.

Key words: Alternative Energy, Hydroelectricity Power, Engle Granger Method, Causality Test.

JEL classificationcodes: Q42, Q25, P28, C19

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

تتعدد المصادر الطاقوية وتختلف أشكالها وأنواعها في كل جزء من العالم، ما يترتب عنه اختلاف الطرق والمصادر المستخدمة لتوليدها، و تعتبر الطاقة الكهربائية أحد أهم أشكال الطاقة التي يعتمد في إنتاجها على العديد من المصادر البديلة، كونها تعد المحرك الأساسي لكل الأنشطة الرئيسية منها والثانوية،خاصة في إطار التوجه العالمي نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للمصادر الطاقوية، مقابل ضرورة العمل على زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقات النظيفة والمتجددة في ظل توفر الإمكانيات اللازمة لاستغلال هذا النوع من المصادر لتوليد الطاقة لتغطية الطلب العالمي.

ونظرا للأهمية الكبيرة للطاقة الكهرومائية، باعتبارها جزء من المزيج الطاقوي الذي من شأنه أن يساهم بشكل كافي وفعال لتحسين القدرة على تغطية الاستهلاك العالمي، تم التركيز على دراسة العلاقة بين كل من حجم الطاقة الكهربائية الإجمالي المنتج في العالم و الطاقة الكهرومائية، و تحديد العلاقة السببية بينهما، حيث شهد الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم معدل نمو بنسبة 127% خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019، مع تحقيق معدل نمو في إنتاج الطاقة الكهرومائية بمقدار 98% خلال نفس الفترة، و من سياق ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما هوتأثير الطاقة الكهرومائيةعلى الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية في العالم خلال الفترة 1990-2019؟

و يتفرع من الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة الطاقة الكهرومائية في الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين إنتاج الطاقة الكهرومائية و الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم في الأجل القصير و الأجل الطويل؟
- هل توجد علاقة سببية بين كل من إنتاج الطاقة الكهرومائية و الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم؟

وانطلاقا من الإشكالية و الأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الاستغلال الأمثل للطاقة الكهرومائية يساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية في العالم.

- توجد علاقة معنوية موجبة بين إنتاج الطاقة الكهرومائية و الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية في العالم في الأجل القصير و الأجل الطويل.
- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغيري الدراسة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي في إثراء الجانب النظري، و المنهج التحليلي في عرض البيانات و المعطيات الخاصة بالطاقة الكهرومائية و مدى تأثيرها في الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية في العالم خلال الفترة (1990-2019)، بالإضافة إلى منهج التحليل القياسي لتحليل العلاقة بين إنتاج الكهرباء من الطاقة الكهرومائية و الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى إبراز أثر و مساهمة إنتاج الطاقة الكهربائية البديلة من الطاقة الكهرومائية في الإنتاج الإجمالي العالمي من الكهرباء، وذلك بصياغة نموذج خاص بالعلاقة بين الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم كمتغير تابع، وإنتاج الطاقة الكهرومائية كمتغير مستقل، اعتمادا على المعطيات المتاحة خلال الفترة 1990-2019.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون الطاقة الكهرومائية وسيلة مستدامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في العالم، يمكن أن تساهم في سد العجز في الطلب العالمي على الطاقة النظيفة، خاصة و أنها متاحة بشكل متجدد و مستمر.

الدراسات السابقة:

- دراسة: العشناني خالد، بومهدي مولود، بعنوان: إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة التقليدية و المتجددة و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2019، مقالة بمجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، الإصدار:09، العدد:01، جانفي2023، و هدفت الدراسة إلى تحليل وجود علاقة بين إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة و غير المتجددة من جهة و النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الاعتماد على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية لا يزال ضعيف للغاية لا يتجاوز 0.2% من إنتاج الطاقة الكهربائية، و المصدر الأساسي

لإنتاج الطاقة الكهربائية هو المصادر الأحفورية التي تساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي.

- دراسة: خالد حيدر عبد علي، بيروت محمد امين، بعنوان: تحليل اقتصادي لواقع إنتاج الكهرباء والطلب عليها ومؤشرات السلامة البيئية بمحافظة السليمانية، مقالة بمجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الكوفة، المجلد:15، العدد:03، سنة 2018، وهدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الطاقة و أنواعها مع بيان أكثرها سلامة للبيئة عند توليد الكهرباء، و تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج المقارن، و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها الاعتماد على الوقود الأحفوري بشكل متزايد في قطاع الكهرباء، و عدم الاعتماد على المصادر المائية و الشمسية و الرياح المتوفرة كما يجب، و كان الاستخدام المتعدد لمحطات الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء الخيار الأكثر ملائمة من ناحية البيئة و التطبيق.
- موقع الدراسة من الدراسات السابقة: من خلال الدراستين السابقتين نلاحظ بأن الهذه الدراسة تندرج في نفس سياق موضوع إنتاج الطاقة الكهربائية، بينما تميزت بدراسة أثر إنتاج الطاقة الكهرومائية على إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم من خلال دراسة قياسية احصائية خلال الفترة 1990-2019.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. تعريف الطاقة البديلة:

الطاقة البديلة هي الطاقة التي يتم التحصل عليها عن طريق تيارات الطاقة المتواجدة في الطبيعة بشكل متكرر و تلقائي، عكس الطاقة التقليدية التي تكون مصادرها من مخزون باطن الأرض غالبا، و بتعبير آخر هي الطاقة التي مصدرها طبيعي و متوفر بشكل دوري و دائم في الطبيعة و متجددة باستمرار، تمتاز بكونها طاقة نظيفة غير ملوثة للبيئة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح و الطاقة المائية(مختارية، 2019، الصفحات 49-50).

2.2. مصادر الطاقة البديلة:

نتيجة ارتفاع الطلب العالمي المتزايد على مصادر الطاقة، وعدم قدرة الوقود الأحفوري على تلبية الاحتياجات المتزايدة، و مساهمته في ارتفاع معدلات التلوث البيئي، بالإضافة إلى شح هذه الموارد الطاقوية التقليدية و نضوبها، تم اللجوء إلى مصادر طاقة بديلة من قبل العديد من الدول

و الشركات لأنها تعتبر مصادر طاقة أكثر استدامة و صديقة للبيئة، و من أهم مصادر الطاقة البديلة نجد الطاقة الشمسية و طاقة الرياح و الطاقة المائية و الطاقة النووية، بالإضافة إلى طاقة الكتلة الحيوية و طاقة الحرارة الجوفية و طاقة الهيدروجين، بالإضافة إلى مصادر أخرى تعد في مراحل النشوء و الدراسة و التطوير، و قد تلبي مستقبلا جزءا من متطلبات الطاقة البديلة(صالح و لوسي، 2017، الصفحات 315-321).

3.2. إنتاج الطاقة البديلة من الطاقة المائية:

ساعدت السدود الزراعة منذ ما لا يقل عن 5000 سنة، و هو ما أثبتته الآثار التي خلفتها تلك الحظارات مثل الحضارة البابلية(Geraldo, 2021, p. 2)، ليتم فيما بعد استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية بعد توفر التوربينات التي تساعد على تحويل الطاقة الميكانيكية للمياه المتدفقة إلى طاقة كهربائية، و توجد العديد من التعريفات للطاقة الكهرومائية نذكر منها:

تعريف برنامج الأمم المتحدة للعمل المناخي(UN): تستخدم الطاقة الكهرومائية طاقة المياه المتدفقة من الأعلى إلى الأسفل، ويمكن أن تتولد أيضا من الخزانات والأنهار، وتعتمد محطات الطاقة الكهرمائية على المياه المخزنة في السد، بينما تستغل محطات الطاقة الكهرومائية في الأنهار الطاقة من مجرى النهر، وتعد الطاقة الكهرومائية حاليًا أكبر مصدر طاقة متجددة في قطاع الكهرباء، و تعتمد بشكل عام على هطول الأمطار المستقرة(الأمم المتحدة، 2023).

حيث تسخّر الطاقة الكهرومائية طاقة المياه المتحركة من أماكن عالية إلى أماكن منخفضة لتوليد الكهرباء، و تشمل مشاريع الطاقة الكهرمائية مشاريع السدود مع الخزانات، و مشاريع التدفق الطبيعي للأنهار، و الانسياب الداخلي، و هذا التنوع يمنح الطاقة الكهرومائية القدرة على الوفاء بالاحتياجات الحضرية المركزية الضخمة فضلا عن الاحتياجات الريفية، و رغم دورية المصدر المائي في بعض المناطق، إلا أن تكنولوجيا تخزين الطاقة تضمن تلبية الاحتياجات و موازنة النظام الكهربائي(Sokona، وآخرون، 2011، صفحة 8).

كما تعتبر الطاقة الكهرومائية مصدر طاقة نظيف و مهم لإنتاج الطاقة الكهربائية في العالم، حيث تحتوي المياه الراكدة في البحيرات و السدود و الأحواض الاصطناعية على طاقة كامنة كبيرة، يمكن أن تستغل عندما تنساب المياه من مكان مرتفع إلى مكان أقل ارتفاع منه، حيث وفقا لمبدأ الجاذبية تتضاعف طاقة المياه المتدفقة مع زيادة سرعة السقوط كلما زاد الارتفاع، مما يساعد على توليد طاقة حركية تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية باستخدام محطات الطاقة الكهرومائية التي تحتوي على التوربينات المولدة للكهرباء(شريفي، 2021، صفحة 37).

و تتوقف القدرة على إنتاج الكهرباء من واحد متر مكعب من الماء على مسافة الارتفاع الموجودة بين مستوى السد و مستوى وجود التوربين، كما يؤثر تغير مستوى الخزان إلى حد

معين بعد فتح تدفق المياه على كمية الكهرباء المنتجة، و التي تتأثر كذلك حسب الطريقة التي ينتقل عبرها الماء في التوربين ليسمح بدخول كمية جديدة من المياه إليه، فالتوربين مصمم لاستقبال كمية محددة من المياه، فالاختلاف في التدفق سيخفض من إنتاج الكهرباء بحد معين(R. Forsund, 2007, p. 13).

4.2. أنواع محطات الطاقة الكهرومائية:

عادة ما يتم تصنيف محطات الطاقة الكهرومائية حسب أحجامها أو قدرة إنتاجها، كما تختلف هذه التصنيفات من بلد لآخر، و تستخدم من طرف الحكومات كأساس لسياساتها لتوفير الإعفاءات الضريبية، و وضع التعريفات الخاصة بتغذية الشبكة الكهربائية، كما تحدد الإعانات الحكومية و الشروط البيئية اللازمة، و على الرغم من أن المباديء الأساسية لنظام المحطات الكهرومائية هي نفسها، إلا أن التصميم الهندسي يصبح أكثر تعقيدا بكثير مع زيادة حجم السدود، حيث تزداد البنية التحتية لإنشاء الأنفاق و أجهزة توليد الكهرباء و نظام التحكم الآلي في حجم التدفق و الطاقة المنتجة، مع ضرورة توفير شبكة ذات الجهد العالي لنقل الكهرباء، كما أن المشاريع الكبيرة تتطلب تحكم أكبر في التصميم و الإنشاء، لأن الأمر يتعلق في حالة الخطأ بالعديد من الأرواح البشرية و الممتلكات المعرضة للخطر، و تتشكل أنواع المحطات الكهرومائية مما يلي(Pandey & Karki, 2017, pp. 9-10):

أ. المحطات الكهرومائية الصغيرة جدا:

توفر الكهرباء للمجتمعات الريفية النائية، حيث تكون هته المجتمعات بشكل عام في مناطق معزولة جدا، مما يجعل من الصعب من ناحية التكاليف ربطها بالشبكة الكهربائية، حيث أن التصميم الهندسي لهته المحطات الكهرومائية يكون بسيط و موحد قدر الإمكان، لتسهيل استخدامها و صيانتها من طرف السكان المحليين الذين لا يملكون المساعدات التقنية من الخارج، و لا تتجاوز قدرتها عادة 100 كيلوواط.

ب. المحطات الكهرومائية الصغيرة:

يمكن لهته المحطات تزويد القرى الريفية المعزولة، كما يمكن أيضا تطويرها لاستخدامها في إنتاج الكهرباء للشبكة العامة، تتراوح الطاقة المنتجة بها من 100 كيلوواط إلى 10 ميقاواط، فمشاريع المحطات الكهرومائية التي تبيع الكهرباء عن طريق شبكة الكهرباء قد صممت و أنشئت لتحقيق عائد ربحي على الاستثمار.

ج. المحطات الكهرومائية المتوسطة:

و هي المصممة على مجرى الأنهار (Run of river) و تستخدم نوع من السدود أو الحواجز التي تعمل على تمرير المياه عبرها، و لكنها لا تقوم بتخزين المياه، و عادة ما تكون لها تأثيرات

بيئية أقل من السدود و الخزانات العادية، و تتراوح قدرة إنتاجها للكهرباء بين 10 ميقاواط و 100 ميقاواط.

د. المحطات الكهرومائية الكبيرة:

تتجاوز قدرة إنتاجها 100 ميقاواط، يتم فيها بناء سد يعمل كخزان للمياه و يمكن أن تكون هته الخزانات صغيرة تستعمل في سد الطلب أوقات الذروة اليومية أو الأسبوعية، و أنواع أخرى كبيرة بإمكانها تخزين المياه خلال أشهر من التساقط، لتكون متاحة خلال الفصول الجافة أو لعدة سنوات فيما يخص بعض السدود، و إلى جانب إنتاج الكهرباء تعمل السدود أيضا على التحكم في الفيضانات و سقي المزروعات.

5.2. أهمية انتاج الطاقة الكهرومائية:

تعد الطاقة الكهرومائية طاقة نظيفة يمكن الاعتماد عليها، و هي الأكثر انتشارا بين مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، و على الرغم من ذلك فإن حصتها العالمية ضمن المزيج الطاقوي المتجدد قد انخفضت قليلا، حيث انتقلت من 72% سنة 2010 (881 جيقاواط) إلى 41% في سنة 2020، و بالرغم من ذلك بنهاية سنة 2020 فإن إجمالي قدرة الطاقة الكهرومائية التي تم إنشائها قد ارتفعت لتصل إلى 1153 جيقاواط، حيث تعتبر الطاقة الكهرومائية مصدر للكهرباء بأسعار مناسبة، و إذا كانت المحطة الكهرومائية تحتوي على خزان للمياه فإنها تضمن المرونة في التزود بالكهرباء في وقت الحاجة فقط، كما تساعد على الوصول إلى الأهداف العالمية للحد من انبعاثات الكربون، و بالإضافة إلى مرونة تمويل الشبكة الكهربائية، يمكنها كذلك تخزينها لأسابيع و أشهر و سنوات حسب حجم السد المنجز، و بالإضافة لتوفير الطاقة تعمل منشآت الطاقة الكهرومائية كذلك على توفير خدمات التزود بالمياه، و تزويد شبكات الري، و تسيير أزمات الجفاف، و التحكم في الفيضانات، مما يوفر امتيازات اقتصادية و اجتماعية و بيئية كبيرة(IRENA, 2021, p. 120).

3. قياس أثر توليد الطاقة الكهرومائية على الحجم الإجمالي للطاقة الكهربائية المنتجة خلال الفترة 1990 إلى 2019:

سيتم من خلال هذا المحورتحليل تأثير متغير توليد الطاقة الكهرومائية على متغير إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة، و ذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2019، حيث نقوم باتباع منهجية الانحدار باستخدام مستويات المتغيرات للسلاسل الزمنية، حيث نقوم أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، بإجراء اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، ثم نقوم بتطبيق دراسة التكامل المشترك (Co-

Integration) في المدى الطويل و المدى القصير على معادلة الانحدار للتكامل المتزامن، و لدراسة السببية نقوم بإجراء اختبار السببية (Causality Test)، لتحديد اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة، و عليه سوف نقوم بالتحقق من الفرضية المطروحة، التيتم صياغتها بالشكل الآتي:

H_0: لايوجد أثرمعنوي لتوليد الطاقة الكهرومائية على الإنتاج الإجمالي العالمي للطاقة الكهربائية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

H_1: يوجد أثرمعنوي لتوليد الطاقةالكهرومائية على الإنتاج الإجمالي العالمي للطاقة الكهربائيةفي الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

عبر المراحل التالية:

1.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لإجمالي إنتاج الكهرباء و إنتاج الطاقة الكهرومائية:

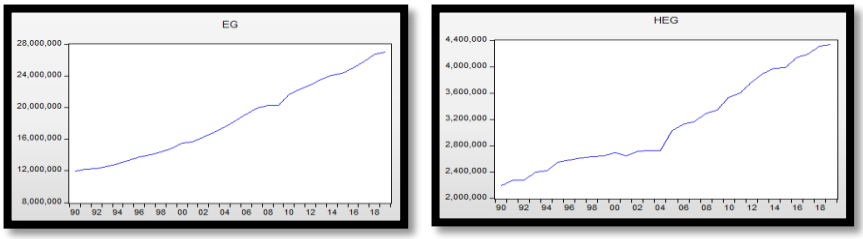
في أي دراسة تحتوي على مجموعة من البيانات، لابد من معالجتها و إخضاعها للاختبارات الإحصائية المختلفة، للكشف عن مميزاتها و خصائصها الإحصائية، فاستقرارية السلاسل الزمنية شرط ضروري في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، فغياب هذا الشرط و عدم استقراريتها (Non Stationary)،يحدث عنه عدة مشاكل، منها عدم مصداقية نتائج تقدير المعلمات، و الانحدارالزائف (Spurious Regression)، و عليه فإن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لاختبار التكامل المتزامن (N. Gujarti & C. Porter, 2008, p. 762)، و قبل ذلك سنقوم أولا بالدراسة الوصفية لبيانات السلاسل الزمنية التي تغطي الفترة 1990-2019 لإنتاج الطاقة الكهربائية في العالم، و التي تم الحصول عليها من إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) كما يلي:

أ. الدراسة الوصفية لسلستي إجمالي إنتاج الكهرباء و إنتاج الطاقة الكهرومائية:

- نرمز لسلسلة الإنتاج الإجمالي للكهرباء بالرمز EG حيث تتكون السلسة من 30 مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019.

- نرمز لسلسلة إنتاج الطاقة الكهرومائية بالرمز HEG حيث تتكون السلسة من 30 مشاهدة ممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019 و الممثلتين كما يلي:

الشكل 1:التمثيل البياني لسلسلة الإنتاج الإجمالي للكهرباء و إنتاج الطاقة الكهرومائية.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال الشكل (1) نلاحظ أنهمنذ سنة 1990 عرف الإنتاج الإجمالي للكهرباء ارتفاع معتبر، حيث انتقل من إنتاج 11.98 مليون GWh سنة 1990 إلى 27.04 مليون GWh سنة 2019، كما نلاحظ أيضا أنه منذ سنة 1990 عرف إنتاج الطاقة الكهرومائية ارتفاع معتبر، حيث انتقل من إنتاج 2.19 مليون GWh سنة 1990 إلى 4.32 مليون GWh سنة 2019، و من خلال تمثيل السلاسل الزمنية بيانيا، يتضح مبدئيا عدم استقراريتها لوجود مركبة الاتجاه العام.

ب. دراسة استقرارية سلسة إجمالي إنتاج الكهرباء:

نقوم بدراسة استقرار السلسلة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة (UnitRootTests)، التي تتضمن عدة أنواع من الاختبارات، منها اختباري ديكي فولر المطور(Augmented Dickey-Fuller)، واختبار فيلبس بيرون (ى متغيرات الدراسة لتحديد إمكانية وجود ارتباط ذاتي، حيث تتمثل فرضية العدم في أن السلسة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر وحدة، و بالتالي هي سلسلة غير مستقرة، و الفرض البديل يتمثل في عدم وجود جذر وحدة للمتغير، و بالتالي فالسلسلة مستقرة، و لكن قبل ذلك وجب تحديد فترات الإبطاء لكل متغير، حيث يتم تحديد رتبته حسب معيار أكايكي للمعلومة Akaike Information Criterion (AIC) كما يلي:

الشكل 2: نتائج اختبار معيار أكايكي للمعلومة (AIC) لتحديد درجات الإبطاء للمتغير التابع EG.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-330.4845	NA	1.46e+13	33.14845	33.19824	33.15817
1	-280.6107	89.77287*	1.10e+11*	28.26107*	28.36064*	28.28050*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من الشكل (2) و حسب نتائج اختبار (AIC) أن درجة إبطاء المتغير التابع EG هي درجة إبطاء واحدة.

الشكل 3: نتائج اختبار معيار أكايكي للمعلومة (AIC) لتحديد درجات الإبطاء للمتغير التابع HEG.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-293.6758	NA	3.67e+11	29.46758	29.51736	29.47729
1	-253.6414	72.06192*	7.42e+09*	25.56414*	25.66371*	25.58357*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من الشكل (3) و حسب نتائج اختبار AIC أن درجة إبطاء المتغير التابع HEG هي درجة إبطاء واحدة.

بعد التأكد من درجات الإبطاء سنقوم في المرحلة القادمة بدراسة استقرارية كل من متغير الإنتاج الإجمالي للكهرباء و متغيرالطاقة الكهرومائية كمايلي:

الشكل 4: اختبار ديكي–فولر المطور (ADF) للسلسلة EGعند المستوى.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.950683	0.9997
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال مخرجات البرنامج المبينة في الشكل (4) للنموذج الأول الخاص بدراسة جذر الوحدة و بوجود قاطع، نلاحظ وجود جذر وحدة في السلسلة لأن احتمال حد الخطأ يساوي (Prob=0.9997) و هي أكبر من مستوى المعنوية 5% و عليه نقبل فرضية العدم Ho، التي تنص على وجود جذر وحدة.

الشكل 5: اختبار فيلبس بيرون (Philips Perron) للسلسلة EGعند المستوى.

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.209273	0.9999
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

اختبار فيلبس بيرون للنموذج الأول للسلسلة EG يؤكد اختبار ديكي فولر المطور السابق، أي أن السلسلة بها جذر وحدة (Prob=0.9999)،و بالتالي فإن السلسلة عند المستوى غير مستقرة.

ج. دراسة استقرارية سلسلة إنتاج الطاقة الكهرومائيةHEG في المستوى:

نقوم بنفس الخطوات التي قمنا بها على سلسلة الإنتاج الإجمالي للكهرباء، حيث نقوم بدراسة جذر الوحدة، عن طريق اختباري ديكي فولر المطور (ADF)، و فيلبس بيرون (PP)، لتحديد إمكانية وجود ارتباط ذاتي للأخطاء حيث تبين مايلي:

الشكل6: اختبار ADF للسلسلة HEGعند المستوى.

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.083324	0.9964
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال مخرجات البرنامج المبينة في الشكل (6)، للنموذج الأول الخاص بدراسة جذر الوحدة بوجود قاطع، نلاحظ وجود جذر وحدة في السلسلة، لأن احتمال حد الخطأ يساوي (Prob=0.9964)، و هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، و عليه نقبل فرضية العدم Ho، التي تنص على وجود جذر وحدة.

الشكل7: اختبار فيلبس بيرون (PP) للسلسلة HEGعند المستوى

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.083324	0.9964
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

نتائج اختبار فيلبس بيرون للنموذج الأول للسلسلة HEG، تؤكد اختبار ديكي فولر المطور السابق، أي أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة، حيث أن احتمالية الخطأ تساوي (Prob=0.9964)، و هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، و عليه نقبل الفرضية الصفرية Ho، التي تنص على وجود جذر وحدة في السلسلة.

نستنتج من خلال اختبارات جذر الوحدة، و نتائج اختباري ديكي فولر الموسع و فيلبس بيرون، أن السلاسل المدروسة ليست مستقرة في المستوى، و بالتالي يجب أن نأخذ الفروق من

الدرجة الأولى للتخلص من مشكلة وجود جذر وحدة، و نعيد اختبارات الاستقرارية على السلاسل الجديدة.

د. دراسة استقرارية سلسلة الفرق الأول للإنتاج الاجمالي للكهرباء DEG:

بما أن السلسلة الزمنية EG غير مستقرة سنقوم بأخذ الفروقات من الدرجة الأولى حيث :

$$DEG = DEG(t) - DEG(t-1)$$

و لاختبار السلسلة الجديدة نقوم باختبار جذر الوحدة عن طريق اختباري ديكي فولر الموسع و فيلبس بيرون كما يلي:

الشكل8: اختبار ADF لسلسلة الفرق الأول DEG.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.935602	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يوضح الجدول المتحصل عليه، أن احتمالية حد الخطأ تساوي (Prob=0.0003)، و هي أقل من مستوى المعنوية 5%،كما أن قيمة t الإحصائية المحسوبة (t-Statistic= 4.93) أكبر من كل القيم المعنوية الحرجة t الجدولية عند المستويات 10% و 5% و 1%، و منه نرفض الفرضية الصفرية H_0، و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقر باستقرارية السلسلة و عدم وجود جذر وحدة.

الشكل9: اختبار فيلبس بيرون لسلسلة الفرق الأول DEG.

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.935602	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من الشكل (9) نلاحظ أن اختبار فيلبس بيرون يؤكد نتائج اختبار ديكي فولر، بعدم وجود جذر وحدة، حيثأن احتمالية حد الخطأ تساوي (Prob=0.0004)، و هي أقل من مستوى المعنوية 5%، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقر باستقرارية السلسلة الزمنية.

هـ. دراسة استقرارية سلسلة الفرق الأول لإنتاج الطاقة الكهرومائيةDHEG:

بدراستنا للسلسلة الزمنية HEG تبين بأنها سلسلة غير مستقرة و للتخلص من المشكلة سنقوم بأخذ الفروقات من الدرجة الأولى حيث:

$$DHEG = DHEG(t) - DHEG(t-1)$$

و لاختبار السلسلة الجديدة نقوم باختبار جذر الوحدة عن طريق اختباري ديكي فولر الموسع و فيلبس بيرون كما يلي:

الشكل10: اختبار ADF لسلسلة الفرق الأول DHEG.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.858430	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

يوضح الجدول المتحصل عليه، أن احتمالية حد الخطأ تساوي الصفر، و هي أقل من 5%،كما أن قيمة t الإحصائية المحسوبة (t-Statistic= 5.85)أكبرمن كل القيم الحرجة لاحصائية t الجدولية، عند كل من المستويات المعنوية 10% و 5% و 1%، و منه نرفض الفرضية الصفرية Ho، و نقبل الفرضية البديلة H_1، التي تدل على استقرارية السلسلة، و عدم وجود جذر وحدة.

الشكل11: اختبار PP لسلسلة الفرق الأول DHEG.

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.858430	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من الشكل (11) نلاحظ أن اختبار فلبس بيرون يؤكد نتائج اختبار ديكي فولر، بعدم وجود جذروحدة، حيث أن احتمالية حد الخطأ تساوي الصفر (Prob=0.00)، و هي أقل من 5%، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية، و نقر باستقرارية السلسلة الزمنية، و هذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية، التي تكون غير ساكنة عند المستوى، يمكن أن تصبح ساكنة في الفرق الأول، و هذا يعني وجود احتمال تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة.

2.3. دراسة التكامل المشترك في المدى الطويل(Long Run Co-integration):

تعتمد فكرة التكامل المتزامن على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وقد تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك، ومفهوم النظرية الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث ينص نموذج التكامل المشترك،على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل،يمكن أن تبتعد عن التوازن في الأجل القصير(بوقناديل و بن عمر، 2016، صفحة 46)، و يرجع أصل الفكرة إلى الباحثين أنجل و جرانجر (Engel and Granger)سنة 1986 (Damodar & Dawn, 1986, pp. 213-228)، و المقصود بها، وجود علاقة تصاحب (Association)بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، حيث تؤدي التقلبات في إحداهما، إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن(عطية، 2004، صفحة 670)، ويعرف التكامل المشترك أيضا بأنه: "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية، برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة"(Bourbonnais, 2000, p. 277).

و بما أن السلاسل الزمنية لكل من المتغير التابع و المتغير المستقل في دراستنا مستقرة عند الفرق الأول، يمكننا القيام باختبار التكامل المشترك في المدى الطويل، حيث و باستخدام برنامج Eviews 12، تم التحصل على معادلة الانحدار للتكامل المتزامن، المقدرة للعلاقة الطويلة المدى باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS، و تم إجراء الانحدار بين كل من الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم، و إنتاج الطاقة الكهرومائية كالتالي:

$$EG = -3568154 + 7.06796794852 * HEG$$

و لدراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرين التابع و المستقل في الدراسة، نقوم باختبار أنجل و جرانجر حيث كانت نتائج الاختبار كالتالي:

الشكل 12: اختبار أنجل-جرانجر.

Dependent	tau-statistic	Prob.*	z-statistic	Prob.*
EG	-1.776387	0.6453	-5.874225	0.6297
HEG	-1.792586	0.6377	-5.983574	0.6195

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال نتائج اختبار أنجل-جرانجر و نتائج إحصائية (t)، تبين أن القيم الاحتمالية لكل من المتغير التابع و المتغير المستقل، كانت على التوالي (Prob=0.6297)و (Prob=0.6195)، أي أنها غير معنوية عند مستوى المعنوية 5%، و منه يتم قبول فرضية العدم Ho، التي تقر بعدم وجود تكامل مشترك طويل المدى، بين الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم و إنتاج الطاقة الكهرومائية، أي أن سلسلة البواقي تحتوي على جذر وحدة، و بالتالي لا يمكننا استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM لتقدير التكامل في المدى القصير.

3.3. تقدير العلاقة في المدى القصير(Short Run Co-integration):

بما أن السلاسل الزمنية لكل من المتغير التابع و المتغير المستقل غير مستقرة في المستوى، و لا يوجد تكامل مشترك بينها في المدى الطويل، سوف نلجأ إلى استخدام الفروقات الأولى، لكل من سلسلة المتغير التابع(DEG)، و سلسلة المتغير المستقل(DHEG)، لتقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى كالتالي:

الشكل 13: تقدير معادلة الانحدار للفرق الأول.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DHEG	2.035345	0.663863	3.065911	0.0049
C	372291.3	68308.14	5.450175	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

أظهرت نتائج التقدير معنوية كل من DHEG و الحد الثابت، حيث كانت القيم الاحتماليةلكل منهما أقل من درجة المعنوية 5%،و كانت تساوي على التوالي (Prob=0.0049) و (Prob=0.0000)، و منه يمكننا كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$DEG = 372291.3 + 2.035345 * DHEG$$

كما أظهرت النتائج بأن التغير في المدى القصير بدرجة واحدة في DHEG، يؤدي إلى زيادة في DEG بمقدار 2.03 درجة، أي أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع و المستقل في المدى القصير.

4.3. اختبار السببية (Causality Test) بين الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم و إنتاج الطاقة الكهرومائية:

لتحديد اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة، نقوم بإجراء اختبار السببية لجرانجر(Granger Causality)، لتحديد إمكانية وجود علاقة

سببية بين متغيرات الدراسة أو عدم وجودها، و كذلك تحديد اتجاهها إن كان أحادي أو متبادل في حالة وجودها، بين كل من الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم و إنتاج الطاقة الكهرومائية، حيث أن الفرضية الصفرية تتمثل في عدم وجود سببية بين المتغيرين، و هذا ما نوضحه في الشكل التالي:

الشكل 14: اختبار جرانجر للسببية بين EG و HEG

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DHEG does not Granger Cause DEG	28	0.00017	0.9897
DEG does not Granger Cause DHEG		0.00333	0.9544

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من نتائج الاختبار بأن القيمتين الاحتماليتين (Prob) كانتا أكبر من مستوى المعنوية 5%، و منه لا يمكننا رفض فرضيتي العدم، و نستنتج بأن الفرق الأول في (DHEG)، لا يسبب الفرق الأول في (DEG)، لأن القيمة الاحتمالية تساوي (Prob=0.9897)، و أن الفرقالأول في (DEG) لا يسبب الفرق الأول في (DHEG)، لأن القيمة الاحتمالية تساوي (Prob=0.9544)، أي أن اختبار العلاقة السببية في المدى القصير،يدل بأن المتغير (EG) لا يؤثر في (HEG)، و كذلك بأن المتغير (DHEG) لا يؤثر في (DEG)، و منه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاهين.

و منه فإنه و بعد التقييم الإحصائي و القياسي و الإقتصادي، نقوم برفض الفرضية الصفرية H_0 التي وضعناها في أول الدراسة القياسية، و نقبل الفرضية البديلة H_1التي تقر بوجود أثر معنوي موجب للكهرباء المنتجة من الطاقة الكهرومائية على إجمالي الكهرباء المنتجة في العالم خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2019.

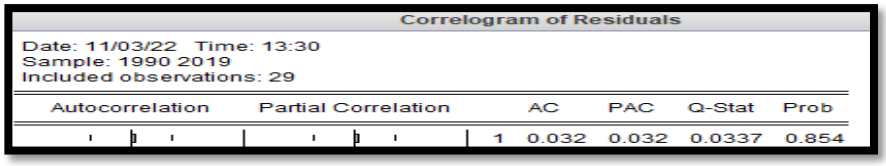
في الأخير و للتأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده، نقوم باختبارات ملائمة النموذج المقدر كما يلي:

- **اختبار ارتباط البواقي (Autocorrelation test)**:

قمنا باختبار ارتباط الأخطاء عند الفرق الأول بطريقة الاختبار الجزئي (Correlogram)، و تشير دالة ارتباط البواقي أن نموذج الانحدار الذاتي المقدر يخلو من مشكلة الارتباط بين الأخطاء، لأن أن قيمة الاحتمال P-value المتحصل عليها تساوي (Prob=0.854)، و

هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، و منه نقبل فرضية العدم المتمثة في عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، و منه قبول النموذج من الناحية الاحصائية.

الشكل 15: اختبار ارتباط البواقي

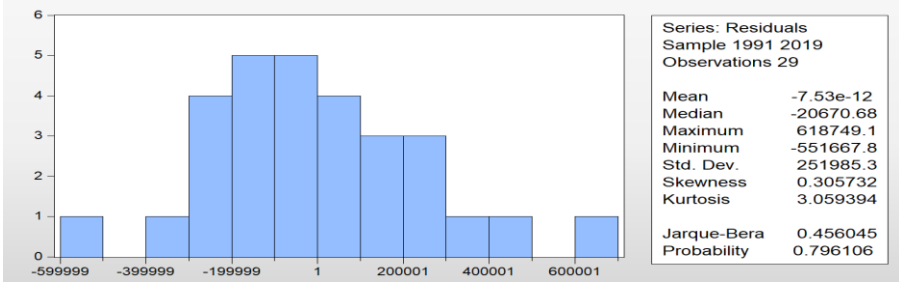


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)**:

نستخدم اختبار التوزيع الطبيعي جارك-بيرا (Jarque-Bera)، الذي تتمثل فرضيته الصفرية في أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيع طبيعي في النموذج المقدر، حيث حصلنا على قيمة احتمالية P-valueتساوي(Prob=0.796)، و هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، و منه فان الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل 16:اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

- **اختبار تجانس البواقي (Heteroskedasticity Test)**:

لاختبار ثبات التباين نستخدم اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey)، حيث تتمثل فرضية العدم في وجود تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر المتحصل عليها كانت تساوي (Prob.F=0.2812)، و هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، و كانت القيمة الاحتمالية لكاي مربع تساوي (Obs*R-squared=0.2649)، و هي أكبر كذلك من درجة المعنوية 5% ، و بالتالي يتم قبول فرضية العدم و الإقرار بوجود تجانس تباين البواقي (Homoscedasticity).

الشكل 17: اختبار تجانس البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.208966	Prob. F(1,27)	0.2812
Obs*R-squared	1.242868	Prob. Chi-Square(1)	0.2649

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

4. الخاتمة

تتزايد حاجة العالم من الطاقة سنويا مع تزايد حجم السكان و متطلبات النمو الاقتصادي و الاجتماعي، و لمحدودية مصادر الطاقات التقليدية و مشكلة نضوبها و عدم تجددها، ظهرت الحاجة إلى البحث عن المصادر غير التقليدية التي يمكن أن تدخل في المزيج الطاقوي و تعوض تدريجيا المصادر التقليدية الناضبة، و من أهم المصادر الطاقوية المتجددة نجد الطاقة المائية و التي تعتبر أكبر مصدر بديل في إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم، فهي مصدر فعال و تكلفتها غير مرتفعة و تعتبر من المصادر الطاقوية التي يمكن أيضا التحكم في توقيت استخدامها عند الحاجة خاصة لسد العجز في أوقات الذروة، فضلا عن توفير مصادر مائية و سدود تستعمل في السقي و الفلاحة و توفير مناصب الشغل إلى جانب دورها الرئيسي في مساهمتها في زيادة الطاقة الكهربائية المنتجة من المصادر البديلة عن المصادر الأحفورية، و هو ما تم إثباته من خلال اختبار العلاقة بين الانتاج الاجمالي للكهرباء في العالم و الانتاج الكهربائي من الطاقة الكهرومائية في الفترة الممتدة من (1990-2019)، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طردية موجبة في الفرق الأول، أي كلما زاد إنتاج الطاقة الكهرومائية بدرجة واحدة زاد الإنتاج الإجمالي للكهرباء في العالم ب 2.03 درجة.

نتائج الدراسة:

- تم تأكيد صحة الفرضية الأولى التي تتضمن مساهمة الاستغلال الأمثل لإنتاج الطاقة الكهرومائية في زيادة الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائة في العالم، حيث أظهرت الدراسة بأن الزيادة في إنتاج الطاقة الكهرومائية بدرجة واحدة يؤدي إلى زيادةالإنتاج الإجمالي العالمي للطاقة الكهربائية ب 2.03 درجة في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2019.
- تم تأكيد صحة الفرضية الثانية بوجود علاقة معنوية موجبة في الأجل القصير بين إنتاج الطاقة الكهرومائية على الإنتاج الإجمالي العالمي للطاقة الكهربائية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019، و رفض الجزء الثاني من الفرضية الثانية لعدم وجود علاقة معنوية في

الأجل الطويل بين إنتاج الطاقة الكهرومائية على الإنتاج الإجمالي العالمي للطاقة الكهربائية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

- تم رفض الفرضية الثالثة التي تتضمن وجود علاقة سببية في الإتجاهين بين متغيري الدراسة، حيث بينت الاختبارات الإحصائية و النتائج القياسية بأن إنتاج الطاقة الكهرومائية لا يؤثر في الإنتاج الإجمالي العالمي للطاقة الكهربائية، و الإنتاج العالمي الإجمالي للطاقة الكهربائية لا يؤثر في إنتاج الطاقة الكهرومائية في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

5. قائمة المراجع.

المؤلفات:

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2004)،*الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق*، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مكة المكرمة، السعودية.
- Youba Sokona، RamónPichs-Madruga، OttmarEdenhofer، TimmZwickel، SusanneKadner، PatrickMatschoss، . . . PatrickEickemeier،(2011)، *مصادر الطاقة المتجددة و التخفيف من آثار تغير المناخ*، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC.

الأطروحات:

- دين مختارية، (2019)، ترشيد استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه. كليةالعلومالاقتصادية،التجاريةوعلومالتسيير، مستغانم، الجزائر.
- صارة شريفي، (2021)، الطاقات الحديثة و المتجددة و دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر آفاق 2035، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جزائر3، الجزائر.

المقالات:

- محمد بوقناديل، و عبد الباسط بن عمر،(2016)، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1970-2011)، *مجاميع المعرفة، 2*(2)، الصفحات 42-53.
- يحي لورنس صالح، و حيدر ظاهر محمد القره لوسي، (2017)،بدائل الطاقة و إمكانية الإحلال، *مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية، 23*(98)، الصفحات 308-329.

مواقع الانترنيت:

- *تعريف بالطاقة المتجددة*، (2023)، تاريخ الاسترداد 27 01, 2023، من موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/climatechange/what-is-renewable-energy

المراجع باللغة الأجنبية

- Pandey, B., & Karki, A. (2017). *Hydroelectric Energy: Renewable Energy and the Environment.* New York, Florida, USA: Taylor and Francis Group.
- Bourbonnais, R. (2000). *Econometrie.* Paris: Dunod.
- Damodar, G. N., & Dawn, P. C. (1986). *Developments In The Study Of Cointegrated Economic Variables* (Vol. 48). Oxford, Bulletin Of Economics And Statistics.

- Geraldo, P. M. (2021). *Hydroelectric power plants: step by step.* The Netherlands, The Netherlands: CRC Press/Balkema.
- IRENA. (2021). *Renewable Power Generation Costs In 2020.* Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency.
- N. Gujarti, D., & C. Porter, D. (2008). *Basic Econometrics.* McGraw-Hill Education.
- R. Forsund, F. (2007). *Hydropower Economics* (Vol. 1). New York, USA: Springer-Verlag GmbH; Softcover reprint of hardcover.

6. ملاحق:

الجدول 1:إنتاج الطاقة الكهرومائية (HEG) و الطاقة الكهربائية الإجمالية المنتجة في العالم (EG) خلال الفترة 1990 إلى 2019 (جيقاواط ساعي)

HEG	EG	السنة	HEG	EG	السنة
3019330	18372091	2005	2190975	11896193	1990
3124092	19089381	2006	2267945	12173723	1991
3166527	19922226	2007	2267157	12284574	1992
3286324	20293699	2008	2397675	12574642	1993
3339357	20222263	2009	2419734	12882641	1994
3535864	21613263	2010	2545911	13322670	1995
3594218	22297592	2011	2583182	13750150	1996
3757934	22819677	2012	2614379	14041437	1997
3889252	23503075	2013	2628620	14402034	1998
3974037	24071081	2014	2636516	14811685	1999
3981698	24362691	2015	2695584	15511192	2000
4140227	25056040	2016	2638281	15629785	2001
4189655	25803619	2017	2711193	16242765	2002
4313201	26706514	2018	2725378	16834438	2003
4328966	27044191	2019	2725378	17608005	2004

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات موقع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص358-378

تحليل وقياس أثر جودة حياة العمل على أداء العاملين بالبنوك التجارية –دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي–

Analyzing and measuring the impact of the quality of work life on the performance of employees in commercial banks - a case study of a sample of banking agencies in the state of Oum El-Bouaghi-

*سليم العمراوي
Salim Lamraoui
مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين
جامعة أم البواقي_الجزائر
Lamraoui.salim@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/20 تاريخ القبول: 2023/10/27 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر جودة حياة العمل على أداء العاملين ببعض البنوك التجارية الناشطة بولاية أم البواقي، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم تحليل البيانات الاحصائية لاستبانة الدراسة التي وزعت على العاملين واسترجع منها50 استبانة قابلة للدراسة والتحليل بالبرنامج الإحصائيSPSS.

توصلت هذه الدراسة إلى أن أبعاد جودة حياة العمل (الأجور والحوافز، المشاركة في اتخاذ القرار، فرص الترقية والتقدم الوظيفي، الأمان ولاستقرار الوظيفي، التوازن بين الحياة الخاصة والعمل) تتوافر في وكالات البنوك التجارية محل الدراسة بمستوى متوسط، وأن أكثر أبعاد جودة حياة العمل تفسيرا لأداء العاملين هو بعد الأجور والحوافز يليه بعد فرص الترقية والتقدم الوظيفي.

الكلمات المفتاحية:جودة حياة العمل،أداء العاملين، البنوك التجارية، التحليل الاحصائي.

تصنيفJEL:M12، M54.

Abstract : This study aimed to measure and analyze the impact of the quality of work life on the performance of employees in some commercial banks active in the state of Oum el Bouaghi, and to achieve the aim of this study, a questionnaire was distributed to the workers, and 50 questionnaires were retrieved and analyzed using the SPSS statistical program.

This study concluded that the dimensions of the quality of work life (wages and incentives, participation in decision-making, opportunities for promotion and career progression, job security and stability, balance between private life and work) are available in the commercial banks under study at an average level, and the most dimensions of the quality of work life explanation of employee performance is the dimension of wages and incentives followed by the dimension of promotion and career advancement opportunities.

Keywords: Quality of work life, Employees performance, Commercial banks, Statistical analysis.

JEL classificationcodes:M12, M54.

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

تشغل المؤسسة حيزا كبيرا في أعمال وأفكار الباحثين والمفكرين لا سيما المنظرين المهتمين بدراسة الوحدات الاقتصادية، باعتبار أن هذه الأخيرة هي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي، وعليها يتوقف تحقيق التنمية بمفهومها الواسع، وبالنظر لما يعرفه العالم اليوم من تغيرات حاصلة خاصة في بيئة الأعمال، جعل المؤسسات مطالبة أكثر بالاستغلال الأمثل لمختلف مواردها وبالتحديد المورد البشري، هذا الأخير الذي يعد من أهم الطاقات التي تزخر بها، باعتباره المحرك الأساسي لمختلف وظائفها وأنشطتها والعمود الفقري في تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها، ومن ثم زيادة تنافسيتها واستمراريتها.

لذا يمكن القول أن العنصر البشري يعتبر أثمن مورد لدى المنظمة والأكثر تأثيرا في الإنتاجية على الإطلاق، لذا ظهرت العديد من المحاولات الجادة التي ركزت على الاهتمام بالعنصر البشري والجوانب الانسانية والاجتماعية في العمل، فظهرت مدرسة العلاقات الإنسانية التي حققت قفزة نوعية في ميدان العمل والتنظيم من خلال الأفكار والمبادئ التي جاءت بها والتي تتعارض تماما مع مبادئ المدرسة الكلاسيكية، وقد أخذت مؤسسات الأعمال العصرية في البحث والتفكير عن أساليب وبرامج عمل حديثة في تسيير المورد البشري بحيث تكون أكثر إنسانية لا سيما تلك التي تركز على عوامل التحفيز ودوافع العمل، ماسمح بظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة في ميدان العمل والصناعة كان أبرزها مفهوم "**جودة حياة العمل**".

ومفهوم جودة حياة العمل يؤكد على إيجاد بيئة عمل يتوفر فها دعم وإشراك العاملين في اتخاذ القرارات وتوفير حياة عملية أفضل تتسم بالصحة والسلامة المهنية والاستقرار الوظيفي إضافة إلى الاهتمام بالجانب الشخصي للعاملين والسعي لتحقيق التوازن بين الحياة الخاصة والعمل.

من خلال هذا تتبلور الإشكالية المراد معالجتها في السؤال التالي: **ما مدى تأثير جودة حياة العمل على أداء العاملين في الوكالات البنكية محل الدراسة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة فرضيتين رئيسيتين كما يلي:

– يوجد أثر لأبعاد جودة حياة العمل (الأجور والحوافز، المشاركة في اتخاذ القرار، فرص الترقية والتقدم الوظيفي، الأمان والاستقرار الوظيفي، التوازن بين الحياة الخاصة والعمل) على أداء العاملين في الوكالات البنكية محل الدراسة.

– يوجد أثر لجودة حياة العمل على أداء العاملين في الوكالات البنكية محل الدراسة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في:

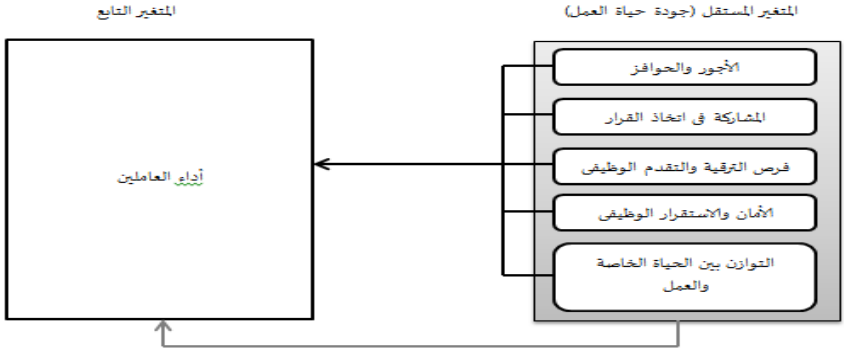
- التعرف على مفهوم جودة حياة العمل وكل المفاهيم الأخرى المرتبطة به؛
- التعريف بأهم الأبعاد جودة الحياة والمؤشرات المتبعة لقياسها، وما المقصود بأداء العاملين وما هي محدداته؛
- قياس أثر جودة حياة العمل وأبعادها على أداء العاملين.

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المعالج في حد ذاته كونه يعتبر من المواضيع الحديثة في الفكر التنظيمي والإداري، بما يواكب سعي المؤسسات على اختلاف أشكالها نحو اكتساب ميزة تنافسية مستدامة، من خلال الاهتمام بتنمية وتطوير رأس مالها البشري، بالبحث في الأبعاد التي يمكن من خلالها تحقيق جودة حياة العمل.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، بما يساعد على تكوين نتائج دقيقة تسمح بمعرفة واقع تطبيق أبعاد جودة حياة العمل ومدى تأثيرها على أداء العاملين بالوكالات البنكية محل الدراسة.

أنموذج الدراسة: يوضح الشكل الآتي أنموذج الدراسة، حيث تم توضيح المتغير المستقل (جودة حياة العمل) ومختلف أبعاده، والمتغير التابع (أداء العاملين).

الشكل رقم (01): أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث.

الدراسات السابقة: إن المتتبع للأدبيات الفكرية، يلحظ تنوعها في مجال خصوصية أداء العاملين والأداء المتميز والأداء التنظيمي، بالاعتماد على جودة حياة العمل. وهنا ارتأينا النظر لبعض الدراسات السابقة من خلال التركيز على تلك التي خصت التجارب والممارسات العملية الرائدة في هذا المجال، كما يلي:

– **دراسة مدروس نادية ومزياني حنان (2021)**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة حياة العمل على الالتزام التنظيمي للعاملين بمتوسطة عباد بو زيان – مغنية –، من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبيان الذي وزع على عينة الدراسة والمقدرة بـ 40 عاملا، وتم تحليل إجابات الأفراد باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS.

أشارت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لأبعاد جودة حياة العمل على الالتزام التنظيمي للعاملين داخل متوسطة عباد بوزيان – مغنية. (مدروس و مزياني، 2021)

– **دراسة بعجي سعاد (2019)**: هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور متطلبات جودة حياة العمل بأبعادها في تحقيق الأداء المتميز للعاملين في مؤسسة اركوديم ميديا. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات جودة حياة العمل على الأداء المتميز للعاملين، كما أبرزت نتائج الدراسة أن العلاقات الاجتماعية بين "العمال" وبين "العمال ورؤساء العمل" من أكثر عناصر جودة حياة العمل المفسرة للتغيرات الحاصلة في أداء العاملين المتميز، إضافة إلى بعد التمكين. (بعجي، 2019)

– **دراسة العمري محمد بن سعيد واليافي سلامة رندة (2017)**:بهدف التعرف على أثر عناصر جودة حياة العمل المؤثرة في أداء العاملين في الخدمة المدنية، قامالباحثان بدراسة تطبيقية على العاملين بالخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية البالغ عددهم 2500 عاملا. وقد دلت نتائج الدراسة على أن عناصر جودة حياة العمل الأكثر تأثيرا على الأداء هي: العلاقة الاجتماعية التي تجمع الموظف مع الرؤساء وزملاء العمل، الرضا الوظيفي، الحوافز المادية، وتقييم الأداء. (العمري و اليافي، 2017)

– **دراسة كيرد عمار(2014–2015) بعنوان:تأثير القيادة الإدارية على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مديرية التوزيع بالأغواط**. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المهارات القيادية الواجب توافرها في القادة لتأدية مهامهم بكفاءة وفعالية، وللتأثير الإيجابي على أداء العاملين بمؤسسة سونلغاز. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بناء فرق العمل وارتفاع مستوى أداء العاملين، وإلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحفيز وارتفاع مستوى أداء العاملين لدى المؤسسة محل الدراسة. (كيرد، 2014-2015)

– **دراسة Tho and Trang(2012)**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور رأس المال السيكولوجي في الأداء الوظيفي وجودة حياة العمل للمسوقين في السوق المتنقل بفيتنام (مدينة

Ho Chi Minh). وأظهرت نتائجها وجود تأثيرات إيجابية جودة حياة العمل على الأداء الوظيفي، كما أظهرت أن رأس المال السيكولوجي يعد السبب الرئيسي جودة حياة العمل. (Tho & Trang, 2012)

وهنا نشير إلى أن الدراسات السابقة تتقاطع مع الدراسة الحالية من حيث المضمون، لكن الدراسة الحالية تختلف عنها في الطريقة الإجرائية المتبعة، بالاعتماد على أبعاد مختارة تمثل جودة حياة العمل في المؤسسات البنكية محل الدراسة.

2. التأصيل النظري للعلاقة بين جودة حياة العمل وأداء العاملين:

2.1 جودة حياة العمل:

أ) **مفهوم جودة حياة العمل**:هناك عدة تعاريف ومفاهيم أوردها الباحثون في جودة حياة العمل (Quality of Work Life -QWL)،حيث بالرغم من تعدد التعاريف واختلاف الآراء إلا أنها كلها تصبوا إلى تحسين بيئة العمل.

عرفت جودة حياة العمل حسب Werther & Davis بأنها:"ظروف عمل جيدة وإشراف يد،ومرتبات ومزايا ومكافآت جيدة،وقدر من الاهتمام والتحدي بالعمل،وتتحقق جودة حياة العمل من خلال إعطاء العاملين فرص أكبر للتأثير على وظائفهم والمساهمة الفعالة على مستوى المؤسسة ككل". (Werther & Keith, 2002, p. 502)

ويرى Anderson أنها "تتمثل في زيادة مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات وتحسن الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل للعمال إضافة إلى تحسين الصحة والسلامة المهنية وزيادة رضا العاملين". (Anderson, 1988, p. 373)

أما (جاد الرب) فقد عرف جودة حياة العمل على أنها "مجموعة من العمليات المتكاملة المخططة المستمرة والتي تستهدف تحسين مختلف الجوانب التي تؤثر على الحياة الوظيفية للعاملين وحياتهم الشخصية أيضا والذي يساهم بدوره في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والعاملين فيها والمتعاملين معها". (جاد الرب، 2008، صفحة 9)

وهي بذلك تعني مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها تطوير وتحسين العوامل التي تؤثر على حياة العمل والشخصية للعاملين وتشمل العلاقات الاجتماعية، تطوير وتحسين المستوى العلمي والمهني للعاملين... الخ.(بن غربي، بن أحمد، و ماريف، 2021، صفحة 110)

ب) **أهمية وأهداف جودة حياة العمل**: ترجع أهمية جودة حياة العمل إلى: (الجمال، 2019، الصفحات 10-11)

– تعتبر جودة حياة العمل أسلوبا أو أداةً من أدوات التطوير التنظيمي؛

– يطلق على جودة حياة العمل مفهوم" إنسانية بيئة العمل" لأنها مفهوم شامل لجميع المشكلات الإنسانية وتهتم بالجوانب الإنسانية في بيئة العمل.

– تعتبر جودة حياة العمل توجه من التوجهات التنظيمية والإدارية الحديثة نحو الاهتمام بالعاملين، وتحفيزهم ورفع روحهم المعنوية، وزيادة رضاهم عن العمل والمؤسسة، لتضمن التزامهم والبقاء في المؤسسة طوال حياتهم العملية، لذا هي تعتبر إحدى وسائل تحقيق الرضا الوظيفي.

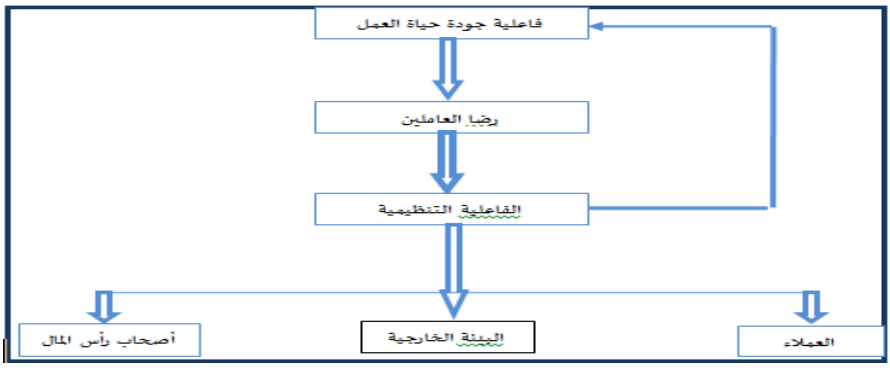
– تحقق فوائد ومزايا عديدة تتمثل في تحسين بيئة ومناخ العمل وتقليل التوتر والضغوط والصراعات التنظيمية وفاعلية الإدارة، والتزامها بتحقيق أهداف المؤسسة والأهداف الشخصية للعاملين، وتحسين عملية اتخاذ القرارات والإنتاجية، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة التنظيمية.

أما بالنسبة للأهداف العامة من تصميم وتنفيذ برامج جودة حياة العمل فهي:

- تحقيق مستويات عالية من الرضا العاملين والولاء التنظيمي للعاملين؛
- تحقيق مستويات عالية من رضا العملاء والبيئة الخارجية للمؤسسة؛
- تحقيق مستويات عالية من رضا أصحاب رأس المال.

ومن ذلك يتضح أنّ فاعلية برامج جودة حياة العمل تساهم في زيادة فاعلية المؤسسة ككل، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أهداف جودة حياة العمل



المصدر: (عرفة، 2011، صفحة 17).

ج) قياس جودة حياة العمل:هناك من حدد أربع مجموعات من مقاييس جودة حياة العمل وهي: (الدمرداش، 2018، الصفحات 23-24)

–الإنتاجية: يعد هذا المقياس من المقاييس المادية التي يسهل الاعتماد عليه كونه يمكن الحصول عليه من القوائم المالية والسجلات المتوفرة بالمؤسسة.

– درجة الرضا: يتم قياسه من خلال إجراء دراسة استقصائية لآراء العاملين ومعرفة مدى رضاهم، حيث أن هذا المقياس لا يتميز بالموضوعية ولا يعتمد على الأساليب الكمية.

– حركة وتدفق العمالة: يقيس هذا المقياس مدى ارتباط الفرد بعمله من خلال معدلات الغياب، معدلات دوران العمالة، الحوادث، الاضرابات، التوقف عن العمل، المرض.

– المراجعة الإدارية لجودة حياة العمل: تتم من خلال مراجعة ممارسة إدارة الموارد البشرية وقدرتها على إدارة برامج جودة حياة العمل ومدى مقابلة هذه البرامج لتوقعات العاملين.

د) أبعاد جودة حياة العمل: يعتبر مفهوم جودة حياة العمل من المفاهيم المتعددة الأبعاد، والذي يبدأ من تحسين بيئة العمل وتتدرج حتى المشاركة في اتخاذ القرارات.

– الأجور والحوافز: وهي مجموعة المؤثرات المادية والمعنوية التي تستخدمها الإدارة لتوجيه سلوك العاملين نحو تحقيق أهداف المؤسسة (بضياف، 2018، صفحة 664)، وتحفيزهم على الرفع من كفاءة أدائهم. (عزوز، 2013، صفحة 178)

– المشاركة في اتخاذ القرار: تؤدي مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات في المنظمة إلى رفع الروح المعنوية لديهم، وتعميق انتمائهم للمؤسسة من خلال شعورهم بأنهم شركاء حقيقيون في صنع القرار، هذا الشعور يولد لديهم الإحساس بقيمتهم وإنسانيتهم.

– فرص الترقية و التقدم الوظيفي: حيث لابد للترقية أن تجمع بين مصالح العاملين كافة في المؤسسة ذاتها و يجب العمل قدر الإمكان على تجنب ردة الفعل السلبية من الموظفين المرشحين للترقية والذين لم تشملهم الترقية. (Armstrong, 2010, p. 186)

– الأمان والاستقرار الوظيفي: فالإحساس بالأمان في العمل يؤدي إلى الشعور بالراحة والاستقرار الانتماء لبيئة العمل، وهو ما يساهم في رفع الروح المعنوية وتحسين مستوى الأداء.(سحنون و روبحي فيسة، 2019، صفحة 24)

– التوازن بين الحياة الخاصة والعمل:له أثر إيجابي على المؤسسة والعاملين، فهو يؤدي إلى الالتزام في المؤسسة، ويقلل من معدلات دوران العاملين وضغوط العمل ومعدلات الغياب والصراع، وزيادة الرضا الوظيفي وتحسين أداء العاملين. (البليسي، 2012، صفحة 12)

2.2. أداء العاملين:

أ) **مفهوم الأداء:**بالرغم من تنوع وتعدد هذه المفاهيم المتعلقة بالأداء فإن معظم الدارسين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح التي تحرزه الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف، حيث يعرف الأداء على "أنه انعكاس لكيفية استغلال الوحدة الاقتصادية للموارد المادية والبشرية واستخدامها بالطريقة الأمثل التي تجعلها قادرة على إنجاز أهدافها". (عطا زين و الكناني، 2022، صفحة 67)

ب) **مفهوم أداء العاملين:**يشير مصطلح أداء العاملين إلى درجة إتمام المهام المكونة لوظيفية العامل، وقد عرفه محمد موسى (2015) على أنه: "المحصلة النهائية للجهود التي يبذلها العاملون خدمة لأهداف المؤسسة، وتتمثل تلك المحصلة في تحقيق النتائج التي تضيف قيمة للمؤسسة".(بلواضح، جلولي، و عمر، 2021، صفحة 505)

ويعرف بأنه "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله والكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم في أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج والإجراءات التحويلية الكمية والكيفية". (كاظم العامري، 2013، صفحة 156)

أما Salanova & Kirmanen(2008) و(1984) Hunter & Hunter فيتفقون في تعريفه بأنه"درجة إنجاز الموظف للمهام المحددة والقيام بالواجبات والمسؤوليات من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية"(Perera & Weerakkody, 2016, p. 50).

مما سبق يُستنتج أداء العاملين هو درجة تنفيذ وإتمام الفرد للمهام والمسؤوليات المختلفة بالكفية التي تحقق متطلبات الوظيفة التي يشغلها، وبكفاءة وفعالية وبما يحقق أهداف المؤسسة.

ج) **محددات أداء العاملين:** يمكن لها أن تشمل:(أبو جليدة، 2018، صفحة 36)

– **الجهد المبذول:** يمثل دافعية الفرد والطاقة الجسمانية والعقلية التي يبذلها لأداء وظيفته.

– **القدرات:** تشير إلى الاستعدادات الفطرية والمواهب الشخصية للفرد التي يستخدمها لأداء عمله أومهامه.

– **إدراك العامل لدوره الوظيفي** :نعني به تصوره وانطباعه عن الأنشطة التي يتكون منها عمله والسلوك الذي يمارسه ودوره في مكان العمل.

ويرى كل من Bendjima Omar &SeddikZakarya (2021)أن الأداء لا يتحدد بناء على توافر أو عدم توافر بعض المحددات، بل هو نتيجة لمحصلة التفاعل بين محددات ثلاثة رئيسية هي:(Omar & Zakarya, Décembre 2021, p. 651)

*__الدافعية الفردية__: وهي انعكاس لمدى الرغبة الكامنة لدى الفرد للعمل والتي تبرز من خلال حماسه وإقباله على العمل وتعبر عن تطابق هذا العمل مع ميوله واتجاهاته.

*__مناخ العمل__: يعبر عن الإشباع الذي توفره بيئة العمل الداخلية وهو إحساس الفرد بالرضا عن عمله بعد تحقيق رغباته وأهدافه وإشباع حاجاته.

*__القدرة لدى الفرد على أداء العمل__: سواء كان جسديا أو عقليا ويستطيع الفرد تحصيلها بالتعليم والتدريب واكتساب الخبرات والمهارات والمعارف المتخصصة المرتبطة بالعمل.

تجدر الاشارة هنا أنه من أجل تحقيق أداء جيد يلزم توفير مجموعة من العناصر؛ كتصميم العمل، توفير المتطلبات المادية والتقنية الضرورية للعمل، توفير البيئة الداخلية المناسبة، توفر الموارد البشرية المناسبة لأداء هذا العمل وتزويدها بمختلف المعارف والكفاءات الضرورية للعمل، متابعة أداء الموظفين ومرافقتهم ومن ثم تصحيح الانحرافات إن وجدت، تقييم الأداء المحقق ومقارنته بالأداء المسطر، وتقديم المقابل المستحق للموظفين وتحفيزهم للاستمرار في تحقيق أعلى المستويات. (بن لحرش، 2023، صفحة 697)

3.2 إسهام جودة حياة العمل في تحسين أداء العاملين: إن جودة حياة العمل تعبر عن منهج إداري تناوله العلم الإداري الحديث في أدبيات إدارة الأعمال، وقد تم اعتماده مؤخرا من قبل المؤسسات العالمية الرائدة كهدف وكاستراتيجية لرفع أداء العاملين، وهو مفهوم شامل لجميع الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية والتي تؤثر على نفسيتهم وصحتهم، وبالتالي يعتبر تطبيق جودة حياة العمل في المؤسسات من أولويات واهتمامات الإدارة الحديثة، ويعتبر من أهم الركائز الأساسية في البناء المؤسسي والتنمية البشرية المستدامة للعاملين، ولما لها كذلك من دور كبير بتحسين وتطوير بيئة وظروف العمل الصحية بما ينعكس بتأثيراته الايجابية على أداء العاملين بفعالية، ويؤدي كذلك إلى تحسين وتطوير الأداء الكلي للمؤسسة وتحقيق أهدافها، وبما يؤدي بالمحصلة لزيادة الناتج القومي الإجمالي. (بوضياف، 2021، صفحة 104)

وعليه يتضح لنا أن برامج جودة حياة العمل لها دور كبير في تحسين بيئة العمل، وتوفير البيئة المفضلة التي تحظى برضا العامل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، فعندما يستمتع العاملون

بوظائفهم ويشعرون بالسعادة يصلون إلى أقصى حد ممكن من الصحة النفسية الجيدة والتي بدورها تترجم على بيئة العمل، إذ يتولد عندهم التزام قوي بتعليمات وإجراءات وجودة العمل الذي من شأنه أن يزيد من رضا العملاء.

3. دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي:

1.3 عينة وأداة الدراسة:

أ) **عينة الدراسة:**تم توزيع استبانة على عينة قدرها 55 عاملا من وكالات بنوك تجارية مختلفة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الوطنيCPA، بنك التنمية المحلية BDL، بنك البركة AL-BARAKA) بولاية أم البواقي، وقد تم استرجاع 50 منها أي ما نسبته 90%.

ب) **أداة الدراسة:** تتمثل في الاستبيان حيث يعتبر من أهم وسائل البحث العلمي لما له من فوائد في جمع المعلومات من العينة المدروسة ويتمثل في استمارة تحتوي على أسئلة متنوعة يتم توجيهها إلى عينة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة محاور، حيث يتعلق المحور الأول بالبيانات الشخصية للعينة المدروسة، أما المحور الثاني فيتضمن أبعاد جودة حياة العمل المتمثلة في (الأجور والحوافز، المشاركة في اتخاذ القرار، فرص الترقية والتقدم الوظيفي، الأمان والاستقرار الوظيفي، التوازن بين الحياة والعمل)، أما المحور الثالث فيتعلق بأداء العاملين.وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة مجتمع الدراسة لفقرات الاستبيان وفق الجدول الآتي:

جدول رقم(01): مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	5	4	3	2	1
المدى	] 5–4.2]	] 4.2 –3.4]	] 3.4 –2.6]	] 2.6 –1.8]	] 1.8 –1]

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:(ياسمينة، 2018–2019، صفحة 164)

ولتحديد طول الخلايا تم حساب المدى(5–1=4) وتقسيمه على عدد الخلايا أي (0.8=5/4)،ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الخلية لتحديد الحد الأعلى لها.

2.3 دراسة خصائص العينة:

أ) **معامل الفا كرونباخ:** تم استخدام اختبار صدق وثبات أداة الدراسة عن طريق معامل α كرونباخ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الثبات والصدق لأبعاد جودة حياة العمل وأداء العاملين

البعد /المحور	عدد الفقرات	معامل الثباتαكرونباخ	معامل الصدق
الأجور والحوافز	04	0,729	0,748
المشاركة في اتخاذ القرار	04	0,665	0,774
فرص الترقية والتقدم الوظيفي	04	0,829	0,802
الأمان والاستقرار الوظيفي	04	0,675	0,718
التوازن بين الحياة الخاصة والعمل	04	0,823	0,921
المحور الثاني: أداء العاملين	08	0,835	0,913
المجموع	28	0,718	0,855

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول (02) أن قيم معامل الثبات لكل بعد ومحور من أبعاد ومحاور الاستبيان أكبر من 0.6، كما أن قيمة معامل كرومباخα الإجمالية قد بلغت 0,718، في حين أن قيمة الصدق قد بلغت 0,855وهدا يدل على الثبات العالي؛ أي أننا سنحصل على نفس النتائج إذا طبقنا نفس الأداة على نفس العينة وفي نفس الظروف.

ب) تحديد اعتدالية التوزيع:قبل الشروع في التأكد من خصائص العينة المدروسة، وجب التحقق من أن إجابات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (03): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

اختبارKolmogorove-Siminrov	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية(**Sig**)
الاستبانة ككل	0,142	0,211

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من النتائج أعلاه أن القيمة الاحتمالية Sig لبيانات الاستبانة ككل أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يدل على أن محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي.

ج) خصائص العينة: وذلك بتحليل الخصائص المكونة لعينة الدراسة والمتمثلة في: الجنس، العمر، الوظيفة، المستوى الدراسي وسنوات الخدمة، ومؤسسة الانتماء.

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة

الخصائص حسب	النوع	التكرار	النسبة(%)

الجنس	ذكر	34	68
	أنثى	16	32
العمر	أقل من 30	06	12
	من 30الى 40	30	60
	من 41 الى 50	08	16
	أكثر من 50	06	12
المستوى التعليمي	تقني سامي	09	18
	ليسانس	14	28
	ماستر	23	46
	دراسات عليا	04	8
الوظيفة	إطار	9	18
	عامل تحكم	17	34
	عامل تنفيذ	24	48
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	8	16
	من 6 إلى 10 سنوات	16	32
	من 11 الى 20 سنة	14	28
	أكثر من 20سنة	12	24
المؤسسة	BADRبنك	18	36
	CPA بنك	13	26
	BDL بنك	11	22
	AL-BARAKA بنك	8	16
المجموع		**50**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول (04) يتضح أن:

– **حسب الجنس**: 34 فرد من أفراد العينة ذكور أي ما نسبته 68% من العينة المدروسة ونسبة 32 %من الأفراد إناث والبالغ عددهم 16.

– **حسب الفئة العمرية**: يتبين أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن الفئة العمرية من 30 سنة إلى 40 سنة، والبالغ عددهم 30 عاملا أي ما نسبته 60%، ونجد 08 من أفراد العينة ضمن

الفئة العمرية من 41 الى 50سنة أي ما نسبته 16%، ونسبة 12 % تمثل فئة الأكثر من 50 سنة البالغ عددهم 06 عاملين، بنفس النسبة والعدد مع فئة أقل من 30 سنة.

– **حسب المستوى الدراسي:** يبين أن فئة العاملين الحاصلين على شهادة الماستر والبالغ عددهم 23 عاملا أي ما يعدل 46%هي الفئة الأكثر استجابة، وتليها فئة ليسانس بـ 14 عاملا أي ما نسبته 28%، ونجد فئة تقني سامي تمثل نسبة 18% والبالغ عددهم 9 عاملين، أما الفئة الأقل وهي لأصحاب الدراسات العليا البالغ عددهم 4 عاملين أي ما يعادل 8%.

– **حسب الوظيفة:** نجد فئة عامل تنفيذ هي الأكثر استجابة بنسبة 48 % أي ما يعدل 24 عاملا وتليها فئة عامل تحكم والبالغ عددهم 17 أي ما نسبته 34%، ونجد فئة إطار هي الأقل بنسبه 18% أي ما يعدل 9 عاملين.

– **حسب سنوات الخدمة:** نجد 32% من العاملين تتراوح سنوات خدمتهم من 6 الى 10 سنوات والبالغ عددهم 16، وتليها فئة التي تتراوح سنوات خدمتهم من 11 الى 20 سنة وهي تمثل 28 %من أفراد العينة والبالغ عددهم 14 عاملا، وتمثل الفئة التي سنوات خدمتها أكثر من 20 سنة 24 %من أفراد العينة أي ما يعادل 12 عاملا، أما فئة الأقل من 5 سنوات تمثل 16% من العينة أي 08 عاملين.

– **حسب المؤسسة:** نجد 36% من المستجوبين من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبالغ عددهم 18 عاملا، وتليها فئة المستجوبين من وكالة بنك القرض الشعبي الوطني وهي تمثل 26 %من أفراد العينة والبالغ عددهم 13 عاملا، وتمثل الفئة المستجوبين من وكالة بنك التنمية المحلية 22 %من أفراد العينة أي ما يعادل 11 عاملا، أما أقل فئة بـ 16% فهي للمستجوبين العاملين بوكالة بنك البركة أي 08 عاملين.

3.3 تحليل عبارات الاتجاه العام للإجابات: كان اتجاه الإجابات كالآتي:

الجدول رقم (05): تحليل الاتجاه العام الإجابات الأفراد نحو محور جودة حياة العمل

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
	بعد الأجور والحوافز	**2,59**	**0,896**	**غير موافق**
01	يتلاءم الأجر الذي اتقاضاه مع المهام الموكلة	**2,45**	**1,232**	**غير موافق**
02	يمنح البنك مكافئات مناسبة للعمال	**2,57**	**1,054**	**غير موافق**

03	تمنح الحوافز والمكافئات لمن يستحقها	3,41	1,178	موافق
04	توفر رحلات ترفيهية وثقافية للعاملين وعائلاتهم	1,94	0,121	غير موافق
	بعد المشاركة في اتخاذ القرار	**3,41**	**0,739**	**موافق**
05	يتمتع العامل بحرية اتخاذ القرار المتعلقة بوظيفته	2,90	0,715	محايد
06	يشجع الرئيس مرؤوسيه على إبداء وجهات نظرهم وتقديم اقتراحاتهم	3,47	0,818	موافق
07	يشارك العاملين حسب مراكزهم الوظيفية بالبنك في اتخاذ القرارات	3,14	0,634	موافق
08	يبادر العاملين بتقديم اقتراحاتهم وتصوراتهم لتحسين وتطوير سيرورة العمل	4,12	0,789	موافق
	بعد فرص الترقية والتقدم الوظيفي	**3,45**	**1,000**	**موافق**
09	يقوم البنك بتنظيم برامج تدريبية داخلية	4,35	0,743	موافق بشدة
10	يشجع البنك عامليه على تنمية مهاراتهم العملية والتعليمية	2,51	1,102	غير موافق
11	تعتمد أنظمة الترقية والتقدم الوظيفي على أسس ومعايير واضحة لكل العاملين	3,81	1,033	موافق
12	تتم عملية الترقية على أساس العدالة والاستحقاق	3,14	1,119	محايد
	بعد الأمان والاستقرار الوظيفي	**3,64**	**0,984**	**موافق**
13	تراعي المهام الوظيفية قدرات وجهود العاملين	4,15	0,911	موافق
14	يوفر البنك كافة التأمينات اللازمة للعاملين في حالة التعرض لحوادث العمل	4,05	0,814	موافق
15	تتلاءم مستلزمات العمل مع طبيعة العمل	2,45	1,205	غير موافق
16	أشعر بالأمان والاستقرار الوظيفي في مكان عملي	3,92	1,006	موافق
	بعد التوازن بين الحياة الخاصة والعمل	**3,00**	**0,95**	**محايد**
17	يتشارك الموظفين معارفهم المكتسبة مع بعضهم البعض	3,25	0,711	محايد
18	تمتد علاقات العمل بين الموظفين إلى خارج البنك	3,05	0,934	محايد
19	تسود روح الفريق بين عمال البنك بالعمل	3,48	1,025	موافق
20	تعمل المؤسسة على تعزيز مبادئالإخاء والتعاون بين العاملين	2,24	1,106	غير موافق
	محور جودة حياة العمل	**3,21**	**0,914**	**محايد**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول 05 نلاحظ أن متوسط إجابات الأفراد تتجه نحو تقدير موافق بالنسبة لبعد المشاركة في اتخاذ القرار وبعد فرص الترقية والتقدم الوظيفي وبعد الأمان والاستقرار الوظيفي، أما بعد الأجور والحوافز فمتوسط إجابات الأفراد يتجه نحو غير موافق، في حين أن محور التوازن بين الحياة الخاصة والعمل فمتوسط إجابات الأفراد يتجه نحو محايد.

ومن حيث درجة الموافقة فقد سجل بعد الأمان والاستقرار الوظيفي أكبر درجة موافقة بين الأفراد وهذا ما يدل على أن مناخ العمل بالبنوك محل الدراسة يشجع على العمل، حيث يتمتع العاملين بفرص تدريب وأنظمة ترقية واضحة مع إشراكهم في اتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة قبل تطبيقها على كافة العاملين ما يجعلهم داعمين لها وهو ما يظهر من خلال درجة الموافقة بالمرتبة الثانية والثالثة لبعدي فرص الترقية والتقدم الوظيفي والمشاركة في اتخاذ القرار. ويحتل بعد التوازن بين الحياة الخاصة والعمل المرتبة الرابعة بتقدير محايد ضمن أبعاد جودة حياة العمل هذا ما يوجب على القائمين على البنوك الاهتمام اكثر بتوفير بيئة عمل تسودها روح الفريق وتعزز مبادئ الإخاء والتعاون بين العملين والعمل على التقليل من ضغط العمل، وقد جاءت المرتبة الخامسة لمحور الأجور والحوافز بتقدير غير موافق ويمكن تفسير ذلك إلى ظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد من ركود وارتفاع نسبه التضخم وغلاء المعيشة الذي أدى الى انخفاض أجور العاملين إضافة إلى قلة المكافآت في البنوك محل الدراسة. كل هذا يفسر أن خصائص العمل في البنوك محل الدراسة تتميز بدرجه متوسطة من جودة حياة العمل.

الجدول رقم (06): تحليل الاتجاه العام الإجابات الأفراد نحو محور أداء العاملين

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
01	هناك متابعة دورية من قبل إدارة البنك على إنجاز المهام	3,78	1,032	موافق
02	بيئة العمل الحالية جيدة وتساعد على الأداء الفعال	3,17	0,854	محايد
03	من بين معايير تقييم العاملين، مدى قدرتهم على تقديم حلول لمشاكل العمل	4,41	0,978	موافق بشدة
04	توفر إدارة البنك التدريب اللازم والتقنيات الحديثة من أجل تحسين أداء العاملين	4,72	0,925	موافق بشدة
05	تقوم إدارة البنك بتشجيع التعاون بين العاملين بمختلف المستويات	2,65	0,815	محايد

06	يتم تقييم أداء العاملين بطرق حديثة	2,92	0,836	محايد
07	يشارك العاملين حسب مراكزهم الوظيفية بالبنك في اتخاذ القرارات	4,57	0,511	موافق بشدة
08	يقدم البنك تحفيزات مالية للعاملين تتماشى والأداء المقدم	3,02	0,788	محايد
	محور أداء العاملين	3,66	0,842	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول 06 نلاحظ أن متوسط إجابات الأفراد تتجه نحو موافق بالنسبة لمحور أداء العاملين، وللعمل أكثر على تحسين أداء العاملين بالبنوك محل الدراسة نرى بأنه يتوجب على إدارة البنوك محل الدراسة التركيز على تحسين بيئة العمل أكثر وتشجيع روح التعاون وتحديث أساليب تقييم الأداء ومنح تحفيزات ومكافئات أكبر للعاملين ذوي الأداء المتميز.

4.3 اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: "يوجد أثر لأبعاد جودة حياة العمل (الأجور والحوافز، المشاركة في اتخاذ القرار، فرص الترقية والتقدم الوظيفي، الأمان والاستقرار الوظيفي، التوازن بين الحياة الخاصة والعمل) على أداء العاملين في الوكالات البنكية محل الدراسة".

نختبر هذه الفرضية باستعمال أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وذلك لتوفر شروطه وفقا للآتي:

جدول رقم (07): معامل الارتباط واختبار التباين بين أبعاد جودة حياة العمل وأداء العاملين

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	مستوى الدلالة Sig
0,705	0,497	7,129	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول 7 معامل الارتباط واختبار فيشر بين أبعاد جودة حياة العمل وأداء العاملين، ويهدف هذا الجدول إلى اختبار قدرة النموذج على تفسير المتغير التابع، ومن خلاله تظهر قيمة الارتباط R قوية بين أبعاد جودة حياة العمل وأداء العاملين حيث بلغت 0,705 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 0,497، ما يظهر أن أبعاد جودة حياة العمل تتحكم فيما مقداره 49,7% من التغيرات الحاصلة في أداء العاملين، كما يلاحظ أن قيمة F كبيرة في النموذج ما يفسر المعنوية الاحصائية لنموذج الانحدار ويتيح إمكانية الاعتماد على النموذج المقدر لتفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

جدول رقم (08): نموذج انحدار أبعاد جودة حياة العمل أداء العاملين

النموذج	معاملات معيارية		t	Sig
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	1,723	1,471	1,171	0,548
الأجور والحوافز	0,311	0,073	4,260	0,000
المشاركة في اتخاذ القرار	0,142	0,031	4,581	0,000
فرص الترقية والتقدم الوظيفي	0,227	0,077	2,948	0,013
الأمان والاستقرار الوظيفي	0,103	0,025	4,120	0,000
التوازن بين الحياة الخاصة والعمل	0,052	0,241	0,215	0,795

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر الجدول 8 وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) لكل متغيرات: الأجور والحوافز، المشاركة في اتخاذ القرار، فرص الترقية والتقدم الوظيفي، الأمان والاستقرار الوظيفي على جودة حياة العمل، وما يؤكد ذلك هو قيم t المحسوبة وقيم الدلالة الإحصائية التي بلغت قيم أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بينما لم يكن التأثير معنويا على أداء العاملين لكل من الثابت وبعد التوازن بين الحياة الخاصة والعمل.

وبذلك **فالفرضية الأولى محققة جزئيا**، ونرجع غياب أثر بعد التوازن بين العمل والحياة الخاصة إلى اتصاف المهام التي يقوم بها العاملون بالتنوع في مهامها، أو لإعداد الوكالات البنكية محل الدراسة لجداول عمل لا تلبي احتياجاتهم الخاصة ولا تدعم بالضرورة فعالية أداء المهام الموكلة إليهم بوجود ظروف عمل ملائمة وأجر مرضي، كما أن عدم رضا العاملين بالأجور والمكافئات يجعل اهتمام العاملين ينصب على المكافئة وفرص الترقية والاستقرار الوظيفي في مستويات أعلى أكثر من تركيزه على ايجاد التوازن بين الحياة الخاصة والعمل.

- **اختبار الفرضية الثانية: "يوجد أثر لجودة حياة العمل على أداء العاملين في الوكالات البنكية محل الدراسة "**.الاختبار المناسب للتحقق من هذه الفرضية هو الانحدار الخطي البسيط وذلك لتوفر شروطه وفقا للآتي:

جدول رقم (09): معامل الارتباط واختبار التباين بين جودة حياة العمل وأداء العاملين

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F	مستوى الدلالة Sig
0,573	0,328	30,385	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول 9 الارتباط واختبار فيشر بين جودة حياة العمل وأداء العاملين، حيث تظهر قيمة الارتباط R بين جودة حياة العمل وأداء العاملين قوية بمقدار 0,573، وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 قيمة 0,328 وهذا يدل على أن جودة حياة العمل تفسر 32,8% من التغيرات الحاصلة في أداء العاملين، وبلغت قيمة F ما مقداره 32,385 وهي قيمة كبيرة في النموذج ما يفسر المعنوية الاحصائية لنموذج الانحدار.

جدول رقم (10): نموذج انحدار واختبار التباين بين جودة حياة العمل وأداء العاملين

النموذج	معاملات معيارية		t	Sig
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	1,731	0,311	5,565	0,000
جودة حياة العمل	0,541	0,102	5,303	0,000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول 10 نموذج الانحدار البسيط بين متغير جودة حياة العمل ومتغير أداء العاملين، حيث بلغ معامل جودة حياة العمل 0,541 وبلغ الخطأ المعياري لهذا النموذج قيمة 0,102 وهي قيمة صغيرة تعكس دقة النموذج، كما وصلت قيمة tستيودنت 5,303 وهي قيمة أكبر من 2 وبلغ مستوى الدلالة Sig قيمة 0,000 وهي أصغر من (0,05)، وبهذه المعطيات يمكن القول أنه يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لجودة حياة العمل على أداء العاملين، ويمكن كتابة معادلة الانحدار لهذا النموذج كما يلي:

الأداء العاملين = (جودة حياة العمل) (0,541) + 1,731

وبذلك فالفرضية الثانية محققة، فتوفر متطلبات جودة حياة العمل يساعد في تشتيت الضغوط التي يتعرض لها العاملون أثناء تأدية مهامهم، ما يتيح أداء هذه المهام بأريحية ويزيد شعور الرضا الوظيفي، ويرفع مستوى الالتزام بالإجراءات والتعليمات المعطاة وضرورة المشاركة في اتخاذ القرارات، كما يرسخ ثقافة احترام جودة العمل وينمي رغبة الأفراد في الاستقرار الوظيفي وتحقيق مستويات أداء عالية في الوكالات البنكية محل الدراسة.

4.الخاتمة:

رغم الأهمية البالغة لجودة حياة العمل وأثرها الكبير على أداء العاملين إلا أنها لم تلقى بعد العناية اللازمة من قبل القائمين على إدارة البنوك التجارية. إذ أن مستوى الاهتمام ببعض أبعادها لايزال متوسطا، وهو الأمر الذي يستوجب إعادة النظر والعمل على الرفع من مستويات جميع أبعادها.

1.4 النتائج:

- يؤكد مفهوم جودة حياة العمل على تحقيق أهداف العاملين ومصالحهم، وذلك بتوفير بيئة عمل صحية، يميزها الأمن والاستقرار الوظيفي، والتوازن بين العمل والحياة الخاصة للعاملين، ما يساهم في تحسين أدائهم.
- إن نجاح برامج جودة حياة العمل يتضمن منح العاملين الفرصة للمساهمة في وضع الأهداف، واتخاذ القرارات، وتشجيعهم على المشاركة في حل المشكلات، والذي ينعكس عليهم لصورة إيجابية في ممارساتهم الإدارية سواء داخل بيئة العمل أو خارجها؛
- تتوافر أبعاد جودة حياة في وكالات البنوك التجارية محل الدراسة بمستوى متوسط؛
- أكثر الأبعاد انخفاضا على مستوى وكالات البنوك محل الدراسة هو بعد التوازن بين الحياة الخاصة والعمل يليه بعد الأجور والحوافز؛
- أكثر أبعاد جودة حياة العمل تفسيرا لأداء العاملين هو بعد الأجور والحوافز يليه بعد فرص الترقية والتقدم الوظيفي؛
- لا يوجدأثر ذو معنوية إحصائية لبعد التوازن بين الحياة الخاصة والعمل على أداء العاملين على مستوى وكالات البنوك محل الدراسة.

2.4 التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها نقترح ضرورة الاهتمام أكثر بظروف العمل المادية وغير المادية السائدة على مستوى وكالات البنوك محل الدراسة والسعي لتحسينها بما يضمن الأريحية المالية والسلامة المهنية للعاملين وبالتالي تحسين أدائهم، وذلك من خلال:

- ✓ العمل على تكييف الأجور مع طبيعة المهام التي يؤديها العاملون؛
- ✓ العمل على إعادة دراسة و هيكلة نظام الحوافز وربطه بأداء العامل ليصبح أكثر فعالية، ويحقق طموحات العاملين و أهدافهم والذي سينعكس إيجابا على أدائهم؛
- ✓ ضرورة اعتماد برامج تدريب (داخلية وخارجية) تساعد العاملين في تطوير كفاءتهم المهنية وتشجيعهم لتطوير المستوى التعليمي وتزيد من فرص التقدم والترقية الوظيفية لديهم.
- ✓ ضرورة تحفيز وتشجيع الموظفين على التشارك المعارف والتعاون فيما بينهم؛
- ✓ ضرورة تشجيع العاملين على الانفتاح في العلاقات والعمل على تعزيز الثقة فيما بينهم؛
- ✓ الاستفادة من تجارب المؤسسات الناجحة في التخطيط لبرامج جودة حياة العمل المناسبة.

5. قائمة المراجع:

1.5 المؤلفات:

أحمد محمد الدمرداش. (2018). جودة الحياة الوظيفية والأداء الوظيفي. مصر: الحكمة للطباعة النشر التوزيع.

جاد الرب،سيد محمد .(2008) .جودة الحياة الوظيفية في منظمات الأعمال العصرية .مصر :قناة السويس.

سيد سالم عرفة. (2011). إدارة التغيير (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع.

2.5 الرسائل والأطروحات:

سمير سعيد أبو جليدة. (2018). أثر استراتيجيات إدارة الموارد البشرية على أداء العاملين في شركات الاتصالات الليبية. رسالة ماجستير إدارة الأعمال. جامعة الشرق الأوسط.

سمير سعيد البياري. (2018). جودة الحياة الوظيفية وأثرها على الالتزام التنظيمي لموظفي وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية في قطاع غزة. رسالة ماجستير إدارة الأعمال. غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاسلامية.

طويل ياسمينة. (2018-2019). الجودة الشاملة وأثرها على أداء العاملين في البنوك. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة أم البواقي.

عمار كيرد. (2014-2015). تأثير القيادية الادراية على أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، مديرية التوزيع بالأغواط. مكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

3.5 المقالات:

أمحمد بن غربي، هشام بن أحمد، و منور ماريف. (2021). جودة الحياة الوظيفية كإحدى تطبيقات الأرغنوميا الحديثة. مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، 13(03)، 107-125.

حيدر عطا زين، و ضياء محسن فارس راضي الكناني. (2022). تقويم الأداء المستدام للوحدة الاقتصادية. (جامعة واسط /كلية الادارة والاقتصاد، المحرر) مجلة الريادة للمال والأعمال، 3(1).

سعاد بعجي. (2019). دور متطلبات جودة الحياة الوظيفية في تحقيق الأداء المتميز للعاملين في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. (جامعة بشار، المحرر) مجلة البشائر الاقتصادية، 5(2)، 514-534.

صراح بن لحرش. (2023). أثر الإدارة الالكترونية على تحسين الأداء الوظيفي لموظفي بنك البركة الجزائري – وكالة 406 بقسنطينة-. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 693-710.

عادل بضياف. (2018). نظام الحوافز ودوره في تحقيق الرضا الوظيفيلدى الموظفين بالمؤسسة الجامعية(دراسة ميدانية جامعة يحي فارس المدية). مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والأجتماعية، 10(04)، 660-682.

محمد بن سعيد العمري، و سلامة رندة اليافي. (2017). أثر عناصر جودة الحياة الوظيفية على أداء الموظف العام: دراسة تطبيقية على موظفي الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 13(1).

محمد عزوز. (2013). دور الحوافز في تحسين الأداء من خلال تفعيل الولاء التنظيمي في الإدارة الرياضيةدراسة ميدانية بالمركب الأومبي محمد بوضياف – الجزائر العاصمة. مجلة الخبير(01)، 174-191.

نادية مدروس، و حنان مزياني. (2021). أثر جودة الحياة الوظيفية في تحقيق الالتزام التنظيمي" دراسة حالة متوسطة عباد بوزيان مغنية". (جامعة أم البواقي، المحرر) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 8(2)، 708-727.

نوال بوضياف. (2021). جودة الحياة الوظيفية ومدى إسهاماتها في تحسين الأداء الوظيفي والإنتاجية في المنظمات–رؤية في إطار علم النفس الايجابي. مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية(9).

4.5 المراجع باللغة الأجنبية

Anderson, C. R. (1988). Management: Skills, Functions, and Organization Performance. Allyn & Britain: allyn et bacan.

Armstrong, M. (2010). A handbook of human resource management practice (10th edition ed.). London and Philadelphia: Kogan Page Publishers.

Omar, B., & Zakarya, S. (Décembre 2021). leadership créatif et ses effets sur la performance des travailleurs dans les entreprises, étude de l'état de la société NAFTAL, centre d'asphalte, zone industrielle d'Ain Séfra. El-Manhel Économique, 4.

Perera, M., & Weerakkody, W. (2016). Impact of Job Satisfaction on Job Performance of Non-Executive Employees in Hotel Industry. Kelaniya Journal of Human Resource Management, 11(1), 48-57.

Tho, N., & Trang, N. (2012). Psychological Capital, Quality of work life and Quality of life of Marketers: Evidence from Vietnam. Journal of Macromarketing, 32(1), 87-95.

Werther, W., & Keith, D. (2002). Human Resources and personnel Management. New York: Mc Graw- Hill Inc.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص298-279

الخصائص الداخلية للشركة وعلاقتها بالأداء التصديري: حالة الشركات الاقتصادية الجزائرية غير النفطية

The relationship between company's internal characteristics and export performance – the case of Algerian non-oil economic companies

كبيش جمال*
Dr. Kebieche Djamel
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل – الجزائر
Djamel.kebieche@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/11 تاريخ القبول: 2023/10/13 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :
ينظر إلى الصادرات على أنها واحدة من الطرق لنمو المؤسسات ومنه الاقتصاد الوطني ككل، لكن نمو الصادرات يتطلب من المؤسسات بناء وتعزيز مركزها التنافسي وسط اشتداد المنافسة في الأسواق الدولية. استهدفت هذه الدراسة البحث وتحليل علاقة الخصائص الداخلية للشركة بالأداء التصديري للشركات الاقتصادية الجزائرية غير النفطية. تستعرض هذه الدراسة نتائج بحث ميداني شمل 34 شركة اقتصادية غير نفطية، حيث تم استخدام أسلوب الاستبيان بواسطة البريد لجمع البيانات الأولية، تم تحليل مخرجات الاستبيان باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة.وخلصت النتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الخصائص الداخلية للشركة، ومنها الخصائص الإدارية والتنظيمية، والقدرات والحجم، والأداء التصديري للشركات محل الدراسة، في حين لا توجد علاقة بين العمر والأداء التصديري لتلك الشركات.

الكلمات المفتاحية: الخصائص الداخلية للشركة، التصدير، الأداء التصديري.

تصنيف JEL: *F14*

Abstract :
There is now a recognition that exporting plays a crucial part in economic development. However, export growth requires companies to build and strengthen their competitive position amidst the intense competition in international markets.
The purpose of this study is to investigate and analyse the relationship between firm's internal characteristics and export performance amongst a sample of selected Algerian non-oil economic companies. This study reports the results of a field survey conducted with mail amongst 34 non-oil economic companies. The questionnaire was analysed using appropriate statistical methods. The study concluded that there is a positive relationship between company's internal characteristics, including company's organisational and management characteristics, company's competencies and size, and the export performance of the companies sampled, whilstthere is no relationship between company's age and the export performance of such companies.

Key words: Export, Export Performance, Firm's Internal Characteristics.
JEL classificationcodes:F14

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر نمو الصادرات من بين أهم العوامل التي ساهمت في انتشار واتساع برامج التنمية التي تقودها الصادرات،حيث أثبت أنه عامل محدد لنمو الناتج القومي الإجمالي المستدام. غير أنه يجب الإشارة إلى أن فوائد برامج التنمية التي تقودها الصادرات كانت أكبر كلما قل الاعتماد على صادرات السلع الأساسية، نقصد السلع الأولية، بالنسبة لبعض الدول. وبسبب التقلبات في الأسعار والطلب على مثل هذه السلع، من غير الراجح أن تشهد اقتصادات الدول المصدرة لها ارتفاعاً في معدلات النمو، فعديد الدول، خاصة النامية والأقل نمواً منها، تحاول التنويع في صادراتها أي تشجيع الصادرات من المنتجات التي لم تكن تاريخياً مصدر الدخل الرئيس لها.

إشكالية الدراسة

الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للجمارك، تبين أن اقتصاد الجزائر مازال يعتمد بالأساس على تصدير المنتجات النفطية، فمساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات مازالت هامشية رغم التحسن الذي عرفته في سنتي 2021 و2022حيث وصلت قيمتها إلى 4 مليارات دولار. من هذا المنطلق أردنا إثارة الاهتمام بضرورة إعادة تأهيل المؤسسات لتصبح جاهزة لمواكبة تحديات الأسواق العالمية، وهذا من خلال التركيز على إعادة النظر في كل ما له علاقة بتعزيز تنافسية الشركة. وفي هذه الورقة البحثية نحاول مقاربة بُعد لم ينل حقه من الاهتمام لدى الكثير من الشركات المصدرة ألا وهو الخصائص الداخلية للشركة.وتأسيساً على هذا تتبلور إشكالية تستدعي البحث في مدى وجود أو عدم وجود علاقة بين خصائص الداخلية للمؤسسة وبين الأداء التصديري للشركة الجزائرية الناشطة خارج قطاع المحروقات، ويمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى وجود علاقة بين الخصائص الداخلية للشركة والأداء التصديري للشركات محل الدراسة؟

وتأسيساً على الإشكالية الرئيسة تم اقتراح جملة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- فيما تتمثل الخصائص الداخلية المميزة للشركة؟
- ما المقصود بالأداء التصديري وما هي مظاهره؟
- هل صناع القرار على مستوى الشركات محل الدراسة يولون اهتماماً للخصائص الداخلية ذات العلاقة بالأداء التصديري؟

فرضيات الدراسة

تمت صياغة هذه الفرضيات بصيغة الإيجاب على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة:H_1

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الداخلية للشركة والأداء التصديري للشركات الوطنية الاقتصادية غير النفطية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى $H_{1.1}$:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الإدارية للشركة والأداء التصديري للشركات الوطنية الاقتصادية غير النفطية.

الفرضية الفرعية الثانية$H_{1.2}$:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات الشركة والأداء التصديري للشركات الوطنية الاقتصادية غير النفطية.

الفرضية الفرعية الثالثة$H_{1.3}$:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والأداء التصديري للشركات الوطنية الاقتصادية غير النفطية.

الفرضية الفرعية الرابعة$H_{1.4}$:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والأداء التصديري للشركات الوطنية الاقتصادية غير النفطية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في إثبات وجود أو عدم وجود علاقة بين الخصائص الداخلية للشركة والأداء التصديري للشركات محل الدراسة، كما تهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف الفرعية مرتبطة ببعضها نوجزها على النحو التالي:

– تحديد وتحليل أهم العوامل الداخلية المميزة للشركة واختبار مدى علاقتها بالأداء التصديري للشركات محل الدراسة.

– استطلاع رأي مديري الشركات محل الدراسة حول أهمية الخصائص الداخلية للشركة في إطار علاقة عناصرها بالدخول والاستمرار في أسواق التصدير.

– الخروج ببعض الاقتراحات التي قد تسهم في تدعيم جهود الشركات في تطوير صادراتها غير النفطية ومنه زيادة أرباحها.

منهجية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المقترحة من عدمها، تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. حيث تم تقسيم الدراسة إلى جزئين: الأول نظري استعراضنا فيه المفاهيم ونتائج الدراسات ذات الصلة لوصف الخلفية النظرية للموضوع حيث تم

فيه الاعتماد على الأسلوب الوصفي. أما الجزء الثاني الذي تم فيه الاعتماد على الأسلوب التحليلي فهو ميداني تناول اختبار الفرضيات المقترحة لمعرفة مدى وجود أو عدم وجود علاقة بين الخصائص الداخلية والأداء التصديري للشركات محل الدراسة.

الدراسات السابقة

في ما يلي استعراض لأهم الدراسات الميدانية المقترحة، حتى الآن، سواء تلك المرتبطة بشكل مباشر بموضوع الدراسة الحالية أو تلك المرتبطة به بشكل غير مباشر:

– دراسة نور الهدى حداد وهاني الضمور الموسومة:

" العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية "

دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011.

الدراسة الميدانية شملت 200 شركة صناعية جزائرية مصدرة للمنتجات غير النفطية، واستهدفت معرفة وتحليل العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات محل الدراسة، مع تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يعتقد أنها تساعد الشركات في العمل على زيادة حجم صادراتها. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين استراتيجية التوسع الدولي المعتمدة، والعوامل الداخلية للشركة، وخصائص أخرى كحجم الانفاق على البحث والتطوير، وعدد المنتجات المصدرة وعدد الأسواق المصدر إليها والمنافسة الخارجية، والأداء التصديري للشركات محل الدراسة.

– دراسة كافيسجيل.Cavusgil. S. Tالموسومة:

"Organizational characteristics associated with export activity",
J. of management studies, january 11th, 1984, pp. 3-2

الدراسة المقترحة شملت 175 منظمة أمريكية وتنشط في قطاعي النسيج والملابس الجاهزة، استهدفت اكتشاف مدى وجود علاقة بين الخصائص الإدارية والتنظيمية المميزة للمنظمات محل الدراسة وبين أداء التصديري. خلصت الدراسة إلى أن نشاط الصادرات محل الدراسة يتأثر بمجموعة من العوامل مثل كفاءة ومؤهلات الطاقم الإداري،ونوعية وجودة المصالح الإدارية بالإضافة إلى دوافع الإدارة وتصورها وموقفها والتزامها تجاه التصدير.

–دراسة جانغ .Jung. Kالموسومة:

Firm characteristics, strategy and performance of export companies "
, Paper presented at the academy of international "in South Korea
business annual meeting in Cleveland, Ohio, october 1984.

الدراسة الميدانية شملت عينة من المنظمات الكورية الجنوبية المصدرة للمنتجات الالكترونية عالية التقنية والمنتجات نصف المصنعة واستهدفت اكتشاف العلاقة بين خصائص المنظمات وإستراتيجيتها المتبعة والأداء التصديري، حيث ركزت الدراسة على بعض الخصائص الداخلية مثل البحث والتطوير، والمستوى التكنولوجي، والموارد المالية والبشرية بالإضافة إلى جودة الإدارة. كما حاولت الدراسة عرض وتحليل الإستراتيجيات المتبعة من قبل المنظمات المصدرة. توصلت الدراسة إلى أن الأداء التصديري للمنظمات يتأثر بمجموعة من العوامل منها الموارد المالية والبشرية والفنية، وحجم الجهود المبذولة في نشاط البحث والتطوير والخصائص المميزة للمنظمة مجتمعة، بالإضافة إلى الإستراتيجيات التسويقية المعتمدة في القطاعات السوقية المستهدفة.

-دراسة كلاينشميث . Kleinschmidth. E. Jالموسومة:

Export strategies, firm internal factors and export performance of " ,unpublished Ph. D. "industriafirms:A Canadian empirical analysis dissertation, McGill university, 1982.

الدراسة الميدانية شملت عينة من المنظمات الصناعية الكندية، واستهدفت البحث في العلاقة بين إستراتيجيات التصدير والخصائص الداخلية المميزة للمنظمات والأداء التصديري. وقد اهتمت الدراسة بالإستراتيجيات التسويقية التصديرية المستخدمة من قبل المنظمات، إلى جانب محاولة تحديد وتحليل العوامل الداخلية المتمثلة في العوامل التنظيمية والإدارية. وخلصت الدراسة إلى أن الأداء التصديري يتأثر بالاستراتيجيات التسويقية المعتمدة والخصائص الداخلية المميزة للمنظمة مجتمعة، كما أنه يتأثر وبشكل مستقل بكل من الجوانب التنظيمية والإدارية مثل جودة الإدارة والهيكل التنظيمي والأهداف، والاستراتيجيات التسويقية التصديرية المعتمدة.

التعقيب على نتائج الدراسات السابقة

- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة: استفاد الباحث من الدراسات السابقة في حسن اختيار المتغيرات الإدارية والتنظيمية لبناء النموذج القياسي، وهذا بالإضافة إلى تحديد المنهج الأنسب والطرق الإحصائية المناسبة لعملية التقدير.

- أوجه التشابه مع الدراسة الحالية: تعد الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت محددات الأداء التصديري للشركات. فالدراسة الحالية تتقاطع مع تلك الدراسات في الخلفية النظرية من حيث توضيح العلاقة بين الخصائص الداخلية المميزة للشركة وبين الأداء التصديري.

– أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، هو ندرة الدراسات الميدانية، خاصة المنحدرة من الدول الأقل تطوراً التي تبحث في العلاقة بين الخصائص الداخلية المميزة للشركة، مستقلة عن المحددات الأخرى، كمتغيرات مستقلة وبين الأداء التصديري كمتغير تابع.

2– متغيرات الدراسة

نحاول إلقاء نظرة على المقاييس المرتبطة بمتغيرات الدراسة المتجسدة في:

2–1 المتغير التابع:

أ– أداء الصادرات

إن إعطاء أي تعريف لمصطلح أداء الصادرات قد يكون غير دقيق وحكم فيه نوع من التسرع على اعتبار أنه لا يوجد إجماع حول المعايير المساعدة على ذلك.فقد اقترحت بعض الدراسات عدة معايير لقياس مستوى الأداء التصديري للمنظمة، ومنه اقتراح (Dominguez & 1993 Sequeira,) الذي جاء بثلاثة معايير لتقييم أداء الصادرات متمثلة في الحجم، والكثافة ومعدل النمو. فرغم الإضافات التي جاء بها هذا الاقتراح إلاّ أنه لم يعتمد على نطاق واسع كون مثل هذه المعايير لم تكن مكملة لبعضها البعض علاوة على اكتفاءها بالنظرة الاقتصادية. بينما اقترح (Griffith & al, 1998) مجموعة أخرى من المعايير تبدو أشمل ومكملة للمعايير المذكورة أعلاه، حيث بالإضافة إلى نظرتها الاقتصادية فهي توفر نظرة إدارية للموضوع، وهذه المعايير تتضمن؛ كثافة الصادرات، وعدد الأسواق، وإدراك الإدارة للربحية ومدى رضا الإدارة بأداء صادراتها.

2–2 المتغيرات المستقلة: وتتضمن الخصائص الأكثر تداولاً في الأدبيات ذات الصلة، ويمكن إيجازها كالتالي:

أ– خصائص الإدارة: لخلفية طاقم الإدارة العليا والمشرفين على التصدير علاقة بنجاح الشركة في غزو الأسواق الخارجية. فحسب (العمر،2007، ص 75)، موقف الإدارة العليا تجاه قرار دخول الأسواق التصديرية والنجاح فيها يؤثر بشكل كبير على أداء الصادرات، فكلما كان موقف الإدارة إيجابي كلما كان أداء الصادرات أفضل.كما كشفت نتائج بعض الإسهامات، على قلتها في الدول الأقل تطوراً، عن وجود علاقة بين خصائص إدارية أخرى وبين أداء الصادرات، فحسب نتائج دراسة (Douglas,1996)، تعتبر منظومة الإدراك لدى المنظمة من الخصائص الإدارية الأكثر ذكراً المؤثرة على الأداء التصديري.

ب– عمر الشركة: القصد هنا مدة انخراط الشركة في السوق، فعلى غرار الخصائص الإدارية المذكورة أعلاه وجد أن لخاصية العمر علاقة قوية بواقع أداء الصادرات. حيث توصلت دراسة

(الديوه جي والعجارمة، 2001، ص 285) إلى وجود تباين واضح على مستوى أداء الصادرات بين منظمات لها عمر طويل في أسواق التصدير، ومنظمات أخرى حديثة في النشاط.كما كشفت دراسة (Hansen & al,1994) أن حجم كثافة الصادرات كان أعلى مما كان متوقعاً لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مر على تواجدها في الأسواق سنوات أطول من نظائرها.

ج- **حجم الشركة**:كشفت دراسة(Harcar,1993) أن الشركات المصدرة تتميز بالضخامة مقارنة بنظائرها غير المصدرة. كما أفضت دراسة (Tookey & al,1975) إلى نتيجة هي أن المنظمة المصدرة، والتي تتميز بالضخامة، وتشغل عدد معتبر من رجال البيع (التصدير) ذوي الكفاءات في الميدان، قد تتوفر لها فرص أفضل من غيرها في النجاح تصديرياً.لكن هذا لا يعني عدم وجود استثناءات، فكبر حجم الشركة لا يمثل بالضرورة ميزة داعمة لنشاط التصدير.

د–قدرات الشركة: ونقصد هنا جودة الإدارة، الاتصال والخبرة الدولية.

– جودة الإدارة: والقصد هنا المعايير التي تهدف إلى تبسيط وتحديث النظم الإدارية والمحافظة على تأهيل وتدريب الموظفين على مهارة العمل.حيث خلص (العمر،2007، ص 79) إلى أن نجاح المنظمة تصديرياً يعتمد على جودة الإدارة والدوافع السلوكية لطاقمها أكثر من اعتماده على الميزات المادية.كما توصلت دراسة (العمر واليوسفي،1999، ص 25) إلى أن المنظمة المصدرة المصممة على النجاح تصديرياً والملتزمة بالتصدير على المدى الطويل والمعتمدة على الفلسفة التسويقية التصديرية إلى جانب تميّز إدارتها بجودة وتوجهها العالمي، قد تتميز عن غيرها من المنظمات المنافسة حيث يسهل عليها غزو أسواق التصدير والنجاح فيها.

– الاتصال: قضية الاتصال يقصد بها إتقان أصحاب القرار لعدة لغات في المعاملات الدولية على اعتبار أنها المفتاح الأساس للتفاهم والتواصل بين الشعوب. وجاءت نتيجة دراسة (Ford & Leonidou, 1991) لتؤكد ذلك، حيث خلصت إلى أن الإتقان الجيّد لعدة لغات من قبل أصحاب القرار التصديري على مستوى المنظمة، قد يسهم في النجاح تصديرياً.

– الخبرة الدولية: عديد الدراسات، (Harcar,1993)، توصلت إلى أنمن بين الخصائص الداخلية التي لها علاقة بالأداء التصديري للمنظمات مقارنة بنظائرها غير المصدرة، نجد الخبرة الدولية التي يجب أن يكتسبها طاقم الإدارة العليا للشركة وارتفاع درجة إلمامه باللغات الأجنبية. فحسب هذه الدراسات توجد علاقة بين درجة الخبرة المكتسبة في مجال التصدير والنجاح فيه.

–الرقابة التنظيمية: من بين أهم سمات المنظمات المصدرة الناجحة، حسب (Christensen & al,1987)، استحداث نظم رسمية للرقابة لمتابعة أداء أسواق التصدير.وجاءت دراسة(Burton,1987)متسقة حيث توصلت في نتيجتها إلى أن المنظمات

المصدرة الناجحة فضلاً عن حرصها على أن يتميز طاقمها الإداري بكفاءات ومؤهلات في المجال، تولي اهتماماً كبيراً بوظيفة مراقبة نوعية وجودة مصالحها الإدارية مقارنة بمصدرين سابقين.

3- الإجراءات المنهجية للدراسة

3-1- مجتمع الدراسة وعينتها: المرحلة الأولى من الدراسة تشمل اختيار عينة الدراسة والقطاعات الإنتاجية المناسبة، وتم الاختيار على أساس مجموعة من المعايير نذكرها كالتالي:

أ- معايير اختيار المنتج

استهداف قطاعات المنتجات الغذائية والاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات نصف المصنعة، كان على أساس أنها منتجات كثيفة العمل وأنها مدرجة ضمن القوائم الحالية للمنتجات المصدرة، كما أنها من حيث القيمة المضافة تعتبر مساهمتها الأفضل وطنياً مقارنة بالمنتجات غير النفطية الأخرى، بالإضافة إلى كون أسواق التصدير غير النفطية كلها مرتبطة بها.

ب- معايير اختيار العينة

قمنا باختيار عينة غرضية تتشكل مفرداتها من جميع الشركات الجزائرية التي تستوفي بعض المواصفات منها كونها لها علاقة بتصنيع و/أو تصدير المنتجات المستهدفة، وأن تكون مدرجة ضمن المنشورات الحديثة للوزارة، ولها أفضل رقم الأعمال وعدد عمالها بين 30 و50 عامل، بالإضافة إلى كونها منتشرة على مستوى ثلاث مناطق جغرافية هي الجزائر، جيجل وبجاية.

الجدول أدناه يبين إطار المعاينة:

الجدول (1) إطار المعاينة

الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين				الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية			
المنطقة / المنتج	الجزائر	بجاية	جيجل	الجزائر	بجاية	جيجل	المجموع
منتجات غذائية	8	3	4	9	5	4	33
منتجات نصف مصنعة	5	4	4	5	3	1	22
منتجات استهلاكية غير غذائية	9	2	_	6	3	_	20
المجموع	22	9	8	20	11	5	75

الحصيلة العامة للاستبيان: تم توزيع 75 استمارة على المستقصى منهم، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة 41 استمارة ما يمثل 54.66%، وفي الأخير بلغ عدد الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي 34 استمارة ويمثل 45.33%.

3-2- أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على مصدرين لجمع البيانات، ويتمثلان في:

أ- البيانات الثانوية: لضرورة الجزء النظري للدراسة، تم الاعتماد على المراجع ذات الصلة باللغتين العربية والانجليزية، والمقالات، والحصائل السنوية لبعض الوزارات والهيئات.

ب- البيانات الأولية: اعتمدنا أسلوب الاستبيان حيث قمنا بصياغته وفقاً لإشكالية وفرضيات الدراسة وبعد مراجعة للأدبيات ذات الصلة. فضلنا توزيع الاستبيان بواسطة البريد،لتفادي التحيز والاحراج، على صناع القرار على مستوى الشركات محل الدراسة، وذلك لغرض معرفة مدى وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة حتى يتسنى اختبار الفرضيات.

4- نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

4-1- نتائج اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة

الاستبانة قبل تطبيقها على عينة البحث تم عرضها على النقاش للتأكد من صدقها، وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين وتلقي الردود من المستقصى منهم ثبت صلاحيتها للدراسة الميدانية.

4-2- خصائص عينة الدراسة

الجدول الموالي يوضح نتائج تحليل خصائص عينة الدراسة:

الجدول (2) خصائص عينة الدراسة

خصائص الشركات	الفئات	التكرار	%النسبة
1. السن	21-30 سنة	08	23.5%
	31 سنة فما فوق	26	76.5%
2. الحجم	أقل من 35 عامل	18	52.9%
	36-45 عامل	03	08.8%
	46 عامل فما فوق	13	38.2 %
3. الصفة القانونية	فردية (عائلية)	18	52.9%
	جماعية (شركة)	16	47.1%
4.طبيعة الملكية	خاصة	20	58.8%
	عمومية	14	41.2%
5. طبيعة النشاط	فلاحية	13	38.2%
	صناعية	21	61.8%
6.الخبرة في التصدير	أقل من 20 سنة	19	55.9%

	21-30 سنة	08	23.5%
	31 سنة فما فوق	07	20.6%

4-3- نتائج التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

من تحليل نا لبيانات الدراسة تبين أن اتجاهات مفردات العينة ايجابية نحو أغلب العبارات المتعلقة بالعوامل الداخلية للشركة المرتبطة بالأداء التصديري، حيث متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس الذي يساوي 3، وتباينت درجة الموافقة بين المتوسطة والعالية، في بعض الحالات كانت درجة الموافقة عالية جدًّا ما يدل أن مفردات العينة يرون أن للخصائص الداخلية للشركة علاقة إيجابية بالأداء التصديري، باستثناء خاصية العمر حيث كانت اتجاهات مفردات العينة نحوها سلبية. وتبين أن العبارات: تشكل الموارد المالية مؤهلاً هاماً للنجاح تصديرياً، تشكل الموارد البشرية مؤهلاً هاماً للنجاح تصديرياً، تشكل التكنولوجيا المتطورة مؤهلاً هاماً للنجاح تصديرياً وتوافر الحوافز المادية والمعنوية عند التعامل مع أسواق التصدير يشكل مؤهلاً للنجاح تصديرياً، هي أكثر العبارات موافقة كون متوسطاتها الحسابية (5) و(4,3824) و(4,9118) و(4,9706) على التوالي، وهي الأعلى بين باقي المتوسطات ودرجة الموافقة فيها عالية جدًّا، بينما العبارتان: يعد عمر الشركة في الأعمال مؤهلاً هاماً للنجاح تصديرياً، يسهم عمر الشركة في الأعمال الدولية في زيادة كثافة صادراتها، يعتبران أقل العبارات موافقة بمتوسطينحسابين (2,4706) و(2,5000) على التوالي، حيث درجة الموافقة فيهما منخفضة.

كماتبين أن أعلى وسط كلي كان لعبارات المحور الأول المتعلق بخصائص الإدارة، حيث بلغ (3,9449) وكانت درجة الموافقة فيه عالية، ومدلوله أن الشركات الجزائرية غير النفطية تولي اهتمام كبير للخصائص التنظيمية والإدارية من خلال الاستثمار في إعادة هيكلة إدارتها وتأهيلها لمواجهة التحديات التي تعترضها عند التعامل مع أسواق التصدير.

أما أقل وسط كلي فقد ارتبط بعبارات المحور الثالث المتعلق بعمر الشركة، حيث بلغ (2,4853) وكانت درجة الموافقة فيه منخفضة، إذ تبين أن العبارات التي تضمنها محور عمر الشركة قد حققت أدنى متوسطات حسابية وكانت درجة الموافقة فيها منخفضة، وقد يستنتج من هذا أن المستقصى منهم لا يرون في خاصية عمر الانخراط في النشاط، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حاجزاً أمام رغبتهم في غزو الأسواق التصديرية والنجاح فيها.

4-4- اختبار الفرضيات واستعراض النتائج

لاختبار فرضيات الدراسة اعتمدنا اختبار:One sample T-test، وجاءت النتائج كالتالي:

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

وكانت نتيجة اختبار الفرضية على النحو المبين في الجدول (3):

الجدول (3) نتائج اختبار العلاقة بين الخصائص الإدارية والتنظيمية للشركة والأداء التصديري

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المحسوبةt	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	الجدوليةt	القرار
$_0H_{1.1}$	3,9449	0,36371	15,148	33	0,000	2,021	رفض

المرجع: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من الجدول (3) يتضح أن الوسط الكلي لإجابات المستقصى منهم على عبارات المحور الأول بلغ 3,9449 وهو ضمن المجال من 3,41 إلى 4,20أي درجة الموافقة فيه كانت عالية، في مقابل نتائج اختبار T-test تبين أن قيمة t المحسوبة المقدرة بـ15,148 أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الإدارية والتنظيمية للشركة والأداء التصديري للشركات . وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الفرعية الأولى الصفرية $_0H_{1.1}$ونقبل بالفرضية الفرعية الأولى البديلة $_1H_{1.1}$.

ب- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

وكانت نتيجة اختبار الفرضيةعلى النحو المبين في الجدول (4):

الجدول (4) نتائج اختبار العلاقة بين قدرات الشركة والأداء التصديري

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	tالجدولية	القرار
0H1.2	3,3824	0,25978	8,582	33	0,000	2,021	رفض

المرجع: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول (4) أن الوسط الكلي لإجابات المستقصى منهم على عبارات المحور الثاني بلغ 3,3824 وهو ضمن المجال من 2,61 إلى 3,40أي درجة الموافقة فيه كانت متوسطة، في مقابل نتائج اختبار T-test تبين أن قيمة t المحسوبة المقدرة بـ 8,582 أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات الشركة وبين الأداء

التصديري للشركات. وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الفرعية الثانية الصفرية $H_{1.2}0$ ونقبل بالفرضية الفرعية الثانية البديلة $H_{1.2}1$.

جـ- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

وكانت نتيجة اختبار الفرضية على النحو المبين في الجدول (5):

الجدول (5) نتائج اختبار العلاقة بين عمر الشركة والأداء التصديري

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	t الجدولية	القرار
$H_{1.3}0$	2,4853	0,60909	-4,927	33	0,000	2,021	قبول

المرجع: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول (5) أن الوسط الكلي لإجابات المستقصى منهم على عبارات المحور الثالث بلغ 2,4853 وهو ضمن المجال من 1,81 إلى 2,60 ما يمثل درجة موافقة منخفضة، في مقابل نتائج T-test تبين أن قيمة t المحسوبة المقدرة بـ 4,927- أقل من قيمتها الجدولية، مما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والأداء التصديري للشركات. وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الفرعية الثالثة البديلة $H_{1.3}1$ ونقبل بالفرضية الفرعية الثالثة الصفرية $H_{1.3}0$التي تنص على "عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة وبين الأداء التصديري للشركات الوطنية الاقتصادية غير النفطية".

د- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

وكانت نتيجة اختبار الفرضية كما هي مبينة في الجدول (6):

الجدول (6) نتائج اختبار العلاقة بين حجم الشركة والأداء التصديري

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Tالمحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	Tالجدولية	القرار
$H_{1.4}0$	3,6275	0,34587	10,578	33	0,000	2,021	رفض

المرجع: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول (6) أن الوسط الكلي لإجابات المستقصى منهم على عبارات المحور الرابع بلغ 3,6275 وهو ضمن المجال من 3,41 إلى 4,20ما يمثل درجة موافقة عالية، في مقابل

نتائج اختبار T-test تبين أن قيمة t المحسوبة المقدرة بـ 10,578 أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والأداء التصديري للشركات. وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الفرعية الرابعة الصفرية $H_{1.4}$0 ونقبل بالفرضية الفرعية الرابعة البديلة $H_{1.4}$1.

هـ- اختبار الفرضية الرئيسة

وكانت نتيجة اختبار الفرضية كما هي مبينة في الجدول (7):

الجدول (7) نتائج اختبار العلاقة بين الخصائص الداخلية للشركة والأداء التصديري

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Tالمحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة المحسوب	T الجدولية	القرار
H_0	3,3600	0,23583	8,901	33	0,000	2,021	رفض

المرجع: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

يتضح من الجدول (7) أن الوسط الكلي لإجابات المستقصى منهم على عبارات الدراسة بلغ 3,3600 وهو ضمن المجال من 2,61 إلى 3,40، ما يمثل درجة موافقة متوسطة، في مقابل نتائج اختبار T-test تبين أن قيمة t المحسوبة المقدرة بـ 8,901 أكبر من قيمتها الجدولية، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الداخلية للشركة والأداء التصديري للشركات. وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الرئيسةالصفرية H_0 ونقبل بالفرضية الرئيسة البديلة H_1.

5- نتائج الدراسة

أظهرت نتائج تحليل استبانة الدراسة جملة من الدلالات يمكن حوصلتها على النحو التالي:

- تبين من الدراسة أن 100% من الشركاتلها اتجاهات إيجابية نحو الموارد المالية. فحسب المستقصى منهم، الشركة في حاجة مستمرة إلى التمويل لتغطية نفقاتها سواء الاستثمارية أو تلك المرتبطة بمرحلتي الإنتاج والتسويق، فالموارد الموالية،حسبهم، تلعب دوراً فعالاً في دعم تنافسية شركاتهم محلياً ودولياً، وهذا يتوافق مع ما خلص إليه هيثم عجام (2001).

- 99% من الشركات تعتقد أن للحوافز المادية والمعنوية علاقة إيجابية بالأداء التصديري. فالمستقصى منهم يعتقدون أنه من الضروري توفير شركاتهم لمثل هذه الحوافز لما لها من أهمية في تحقيق الولاء التنظيمي للعاملين مما ينعكس على إنتاجياتهم وانتمائهم لشركاتهم.

– 98% من الشركات تعتقد أن للتكنولوجيا المتطورة علاقة إيجابية بالأداء التصديري. فالمستقصى منهم لهم قناعة بأن استخدام التكنولوجيا يساهم في تطوير الأداء المالي والاقتصادي من خلال تقليل التكاليف الصناعية والرفع من مرونة التصنيع، وهذا يتوافق مع نتائج الدراسة التي توصلت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة الجهد التكنولوجي ونسبة انتاجها التي يتم تصديرها McGiwnness, Little (1981).

– 87,6%من الشركات تعتقد أن لخاصية الموارد البشرية علاقة إيجابية بالأداء التصديري. فلهذه الخاصية، حسب المستقصى منهم، لها دور مؤثر في رفع كفاءة إدارة الشركة وفعاليتها في أداء مهامها وأنشطتها مما قد يكسبها القدرة على التميز والمنافسة داخلياً وخارجياً، وهذا يتوافق مع ما خلص إليه مازن فارس رشيد (2001).

– 78,2% من الشركات تعتقد أن للخصائص التنظيمية علاقة إيجابية بالأداء التصديري، كما تبين أن 77,6% من الشركات لها اتجاهات إيجابية نحو الخصائص الإدارية. فالمستقصى منهم يرون أنه من الأهمية بالنسبة للشركة أن تقوم بتأهيل الجانب الإداري والتنظيمي الذي قد يسهم في تحقيق أهدافها المتوخاة وتدعيم ميزتها التنافسية من خلال الرؤى الإستراتيجية المتبناة، وهذا يتوافق مع ما خلص إليه حميد عبد البنى الطائي (2003).

– 82,90% من الشركات تعتقد أن لخاصية جودة الإدارة علاقة ارتباطية موجبة بالأداء التصديري. فحسب المستقصى منهم، تعتبر خاصية جودة الإدارة شرط مسبق للنجاح في الوصول إلى الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية ولتحسين القدرة التنافسية للشركات المصدرة أو الراغبة في ذلك، وهذا يتوافق مع خلص إليه رضوان العمر (2007).

– بينت الدراسة أن 78,20% من الشركات لها اتجاهات إيجابية نحو خاصية خبرة الطاقم الإداري المسير. فالمستقصى منهم يعتقدون أن اكتساب المسير للخبرة المهنية العالية يزرع التفاؤل وسط العمال ما يمكنهم من الوصول بأي مشروع قد يعملون عليه إلى النجاح،كما أن 72,94% من الشركات تؤمن بوجود علاقة موجبة بين الخبرة الدولية لكوادر الشركة والأداء التصديري. فحسب المستقصى منهم، يساعد ارتفاع درجة الخبرة الدولية لدى طاقم الإدارة للشركةوتراكم قدراتهم، في الانتشار بسرعة في أسواق التصدير والنجاح فيها، وهذا يتوافق مع

دراسة(1994) Zooالتي خلصت إلى أن الخبرة التسويقية الدولية تساعد طاقم الإدارة على تعلم ومواجهة حالات الطوارئ المحددة لكل سوق.

– 77,06% من الشركات تعتقد أن لخاصية الاتصال علاقة إيجابية بالأداء التصديري. فالمستقصى منهم يؤمنون بأن الاتصال يلعب دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات الإدارية كونه مصدر للمعلومات وهو القادر على جذب العملاء وإبرام العقود بنجاح، وهذا ما يتوافق مع ما خلص إليه فورد وليونيدو (1991).

– بينت الدراسة أن 50% من المستقصى منهم لها اتجاهات سلبية نحو خاصية عمر انخراط الشركة في الأعمال الدولية. فالمستقصى منهم يبررون موقفهم كون خاصية عمر الانخراط في الأعمال يمكن تجاوزها من خلال توظيف كوادر مؤهلة لها خبرات في الأعمال الدولية، وهذا ما يتوافق مع ما خلص إليه في نتائج دراسة روبر وفيشر (1997).

– 82,35% من الشركات كانت لها اتجاهات إيجابية نحو خاصية حجم الشركة المقاس أساساً برقم الأعمال، كما أن 80,59% من الشركات محل الدراسة كانت لها نفس الاتجاهات نحو خاصية حجم الشركة المقاس بحجم العمالة. فالمستقصى منهم يعتقدون أن الشركة حتى تستطيع المنافسة على الصعيد الدولي عليها أن تكون كبيرة الحجم سواء من حيث مواردها البشرية أو مواردها المالية، أكثر قدرة على تحمل الاستثمارات والمخاطر المرتبطة بالتصدير، وهذا يتوافق مع ما خلصت إليه نتائج دراسة ,Harrison&Hirsch،(1997).

6– مناقشة نتائج الدراسة

– تبين من الدراسة صحة فرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الداخلية للشركات محل الدراسة وأدائها التصديري. ويمكن الاستدلال بأهمية تميز الشركة بمجموعة من الخصائص ذات العلاقة بأدائها التصديري من خلال المتوسطات العامة لإجابات المستقصى منهم، وإن بلغ المتوسط الكلي لبيانات الدراسة 3,36 ما يمثل درجة موافقة متوسطة إلا أن أغلب الخصائص الداخلية تبين أنها على علاقة وطيدة بالأداء التصديري للشركات محل الدراسة، ومثل هذه النتيجة تتسق مع نتائج دراسة (2000)and Styles Ambler، التي خلصت إلى أن الخصائص الداخلية للشركة مثل الثقافة التنظيمية، الموارد المالية، حجم الشركة، عمر الشركة، الخبرة الدولية وادراك مزايا التصدير، تمكن إدارتها من تصور وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة المؤسسة تصديرياً.وبحكم أن الشركات محل الدراسة هي شركات

صغيرة ومتوسطة الحجم فغالبيتها كانت عرضة لمجموعة من التحديات من بينها الضآلة النسبية لرأس المال، افتقارها لعمالة مؤهلة ومدربة، تقادم بنيتها التنظيمية مع قلة خبرة طاقمها المسير وغيرها من التحديات، ما جعلها تواجه صعوبات في الدخول أو الاستمرار في أسواق التصدير.

– تبين من الدراسة صحة فرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الإدارية للشركات محل الدراسة علاقة ايجابية وأدائها التصديري.ويمكن الاستدلال بأهمية امتلاك الشركة لحزمة من الخصائص الإدارية ذات العلاقة بالأداء التصديري، من خلال المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم الذي بلغ 3,94 ما يمثل درجة موافقة عالية، ومثل هذه النتيجة تتسق مع اسهامات De Luz (1993)التي خلصت إلى أن الشركات التي تمتلك خصائص إدارية فريدة هي أكثر نجاحاً من تلك التي لا تمتلك مثل هذه الخصائص، فهناك علاقة إيجابية بين النتائج الاقتصادية والمالية وتدعيم مركزها التنافسي ومدى اهتمامها بالخصائص الإدارية.

– تبين من الدراسة صحة الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة لإحصائية بين قدرات الشركة والأداء التصديري.ويمكن الاستدلال بأهمية تميز الشركة بمجموعة من القدرات والمؤهلات ذات العلاقة بالأداء التصديري، من خلال المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم الذي بلغ 3,38 ما يمثل درجة موافقة متوسطة، ومثل هذه النتيجة تتوافق مع ما جاءت به دراسة رضوان العمر واليوسفي (1999) التي خلصت إلى أن الشركة المصدرة المصممة على النجاح في الأسواق الدولية والملتزمة بالتصدير على المدى الطويل والمعتمدة على الفلسفة التسويقية التصديرية إلى جانب تميز إدارتها بجودة عالية، وتوجهها العالمي وإتقان طاقمها الإداري لعدة لغات والزيارات المكثفة لطاقمها الإداري لأسواق التصدير، على الأرجح أن تميزها عن غيرها من المنافسين وتسهل عليها دخول الأسواق الدولية والنجاح فيها.

– تبين من الدراسة خطأ الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركة والأداء التصديري. فاتجاهات المستقصى منهم من احتمال وجود علاقة بين عمر الشركة والأداء التصديري كانت سلبية، وتبين ذلك من المتوسط العام الذي بلغ 2,49 ما يمثل درجة موافقة منخفضة، ومثل هذه النتيجة تتوافق مع ما جاءت به دراسة(1982) Ogram، التي خلصت نتائجها إلى أن العلاقة بين عمر الشركة والأداء التصديري ليست ذات أهمية. فالشركات محل الدراسة كلها مر على انخراطها في النشاط أكثر من 21 سنة إلا أنها تجد صعوبة في ضمان مكانة لها في أسواق التصدير والنجاح فيها. فالاتجاهات السلبية للمستقصى منهم نحو هذا الأمر لا تعود لعامل الصدفة وإنما يرجع لكون خاصية العمر، حسبهم، مرتبطة بتراكم

الخبرة والمعرفة التجريبية للأسواق الدولية وهذا يتسق مع ما جاءت به دراسة (2013) .D'Angelo et al، ففي هذه الحالة تستطيع الشركة في حال توفرها على الإمكانات توظيف كوادر من ذوي الكفاءات والخبرات في الأعمال الدولية تساعدها على تطوير أدائها التصديري حتى وإن كان عمرها في النشاط قصير. فحسب مقاربة(2004)Cavusgil & Knight المعروفة بـ "Born to be global"، المؤسسات الحديثة النشأة والتي تتمتع بالابتكار والتخصص في منتجاتها قد تحصل على نتائج أفضل من حيث كثافة التصدير والمبيعات.

– تبين من الدراسة صحة الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والأداء التصديري. فاتجاهات المستقصى منهم من احتمال وجود علاقة بين حجم الشركة المقاس على أساس رقم أعمال الشركة وحجم العمالة فيها، وأداءها التصديري كانت إيجابية، وتبين ذلك من المتوسط العام الذي بلغ 3,63 ما يمثل درجة موافقة عالية. مثل هذه النتيجة تتطابق مع ما خلصت إليه دراسة (1982)Reid الذي كشف فيها أن حجم المنظمات باعتماد المؤشرات التقليدية الشائعة مثل الأصول وحجم العمالة وحجم المبيعات وغيرها، غالباً ما يكون له تأثير في عملية دخول المنظمات أسواق التصدير. فالمستقصى منهم يعتقدون أن الشركة الضخمة بحجم عمالتها ورقم أعمالها تستطيع الاستجابة للمخاطر المصاحبة لعملية الدخول في أسواق التصدير، وهي النتيجة التي جاءت غير متسقة مع ما توصلت إليه دراسة(1982)Tesar&Tarleton.

7– خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا تقديم صورة واقعية حول مدى وجود أو عدم وجود علاقة بين الخصائص الداخلية للشركة والأداء التصديري للشركات محل الدراسة.تضمنت الدراسة وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها والأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية.تم اقتراح مجموعة من الافتراضات وبعد اختبارها توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نوجز أهمها على النحو التالي:

– وجود علاقة موجبة بين الخصائص الداخلية للشركة والأداء التصديري للشركات محل الدراسة.

– وجود علاقة موجبة بين الخصائص الإدارية والتنظيمية للشركة والأداء التصديري للشركات محل الدراسة.

– وجود علاقة موجبة بين قدرات الشركة والأداء التصديري للشركات محل الدراسة.

– وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة والأداء التصديري للشركات محل الدراسة.

– عدم وجود علاقة بين عمر الشركة والأداء التصديري للشركات محل الدراسة.

– الاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نوجزها على النحو التالي:

– اقتراحات موجهة للشركات الاقتصادية الجزائرية غير النفطية:

– على الشركات الاهتمام بتحديث بنيتها التنظيمية والإدارية من خلال استحداث وحدات تنظيمية تعمل على تنفيذ مهام فنية أو مساندة في نفس الوقت، ونخص بالذكر هنا وحدة تصديرية قائمة بذاتها وتدعيمها بكوادر مؤهلة في الميدان، ووحدة البحث والتطوير التي تساعد الشركة على تحقيق الجودة والابداع، بالإضافة إلى وحدة نظام للمعلومات التي توفر للشركة المعلومات اللازمة للتكيف مع الأوضاع والتغيرات المتجددة في البيئة الخارجية.

– على الشركات الاستثمار في العنصر البشري والعمل على تحسين مستوى تأطير عمالتها من خلال التركيز على توظيف كوادر من ذوي الكفاءات والمعرفة في ميدان الأعمال الدولية، على أن يتم هذا بشكل تدريجي لما تتطلبه عملية توظيف الكفاءات من إمكانات مالية. على الشركات ابرام اتفاقيات مع الجامعة والمدارس المتخصصة للاستفادة من الخريجين في تخصصات مهنية، وليست أكاديمية، تليق باحتياجاتها.

– حتى تتجاوز ضآلة إمكاناتها المالية على الشركات البحث عن مصادر تمويلية أخرى وعدم الاكتفاء بالتمويل الذاتي، عبر البحث عن شركاء أو فتح رأسمالها الاستثماري لمساهمين جدد.

– على الشركات التعاون معاً، مع الاحتفاظ بالاستقلال القانوني والمالي للشركة، من خلال استحداث "اتحاد تصديري" قد يساعدهم على تخفيف التكاليف وكسب الخبرة.

– على الشركات الانخراط في شبكة للعلاقات المهنية والاستعانة ببيوت الخبرة التسويقية يسمح لها من اكتساب الخبرات والبقاء على اطلاع دائم بما يحدث من تطورات على مستوى بيئة الأعمال الدولية.

– اقتراحات موجهة للسلطات العمومية:

– تحسين بيئة الأعمال في الجزائر من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية، والاهتمام بقطاع النقل والخدمات اللوجستية لارتباطها بالعملية الإنتاجية والتصديرية.

– تطوير قاعدة بيانات لسياسات دعم الصادرات في الجزائر، حتى يتسنى إجراء دراسات تقييم أثر مثل هذه السياسات، وتكون الأساس في وضع سياسات الدعم المستقبلية.

– ضرورة ابرام المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات التجارية مستقبلا خاصة مع الدول القريبة نفسياً وجغرافياً، والانضمام إلى تكتلات تجارية.

– تفعيل دور البعثات الدبلوماسية بالخارج للترويج والتعريف بالمنتج الجزائري.

8–قائمة المراجع.

– المراجع باللغة العربية

– أبي سعيد الديوه جي ومحمد العجارمة، (2000)،التسويق الدولي، دار شفا، عمان.

– شخالتوع، هالة خير الدين، (2002)، العوامل المؤثرة على الأداء التصديري لصناعة الأدوية الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

– رضوان المحمود العمر وأحمد اليوسفي، (1999)، أهمية اتخاذ قرار التصدير في الشركات الصغيرة والمتوسطة، مجلة بحوث، عدد 20،.

– هاني الضمور والشواقفة وليد، (1999)، الأداء التصديري للمنشآت الصناعية في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 26.

– هاني الضمور ونور الهدى حداد، (2011)، العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2.

– عبد المحسن توفيق محمد، (1997)، التسويق وتدعيم القدرات التنافسية للتصدير، دار النهضة العربية، القاهرة.

– فريد النجار، (2002)، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

– نشاطات وإحصائيات وزارة التجارة، التجارة الخارجية بالأرقام 2016–2020، النشرية رقم 13، موقع وزارة التجارة، الجزائر.

المراجع باللغة الأنجليزية

- Aaby. S. D. & Slater. S. F., (1984), Management influences on export performance; a review of empirical literature, I. M. R. vo. 6.
- Cavusgil, S. T. & Knight, G. A., (2004), Innovation, Organizational capabilities, and the born global firm, J. I. B. S., vo. 35.
- Cavusgil, S. T. & Nevin, J. R., (1981), Internal determinants of export marketing behavior, J. M. R., vo. 18,.
- Cavusgil, S. T. & Naort, J., (1987) Firm management characteristics as descriminators of export marketing activity, J. B. R., vo. 15, no. 3.
- Dominguez, L. V. & Sequeira, C. G., (1993), Determinants of LDC exporters' performance: a cross-national study, J. I. B. S., vo. 24.
- Harcar, T., (1993), An empirical analysis of internal determinants affecting exporting and non-exporting companies in Turkish textile industry, academy of marketing science, vo. 6.
- Katsikeas, C. S. & Morgan, R. F., (1997), Differences in perception of exporting based on firm size and export market, E. J. M., vo. 25, no. 5.
- Koh, A. C., (1991), Relationship among organizational characteristics marketing strategy and export performance, I. M. R., vo. 8. no. 3.
- Nevin, J. R., (1981), Internal determinants of export marketing behavior: an empirical investigation, J. M. R., vo. 18, no. 1.
- Reid, S. D., (1982), The impact of size on export behavior in small firms, Praeger, NY, in Czinkota & Tesar.
- Samiee, S. & Walters, P. G. B., (1990), Influences of firm size on export planning and performance, J. B. R, vo. 20.
- Tookey, D. & al., (1975), The exporters: A study of organization, staff & training, in Tookey, D., export marketing decisions, London.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854
Volume:7/ N°2/October ,2023, PP121-138

The impact of tourism orientation on economic growth - an econometric study of Algeria, Tunisia, and Morocco in the period 1995-2021 -

أثر التوجه السياحي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية للجزائر، تونس، المغرب في الفترة 1995-2021

***Wieme Mellah**
Larbi Tebessi University - Tebessa
e-mail: wieme.mellah@univ-tebessa.dz

***Received**:01/06/2023* ***Accepted**:29/10/2023* ***Published**:31/10/2023*

Abstract :

This study aimed to identify the extent to which tourism orientation in Algeria, Tunisia and Morocco has influenced economic growth by focusing on the characteristics of the tourist attraction that these countries have. To achieve this objective, the relationship between tourism demand and GDP growth in the countries studied have been monitored and clarified through World Bank-approved data in 1995-2021, drawing on the outputs of the Eviews 10 program to analyses joint integration.

The study found that there was a statistically significant relationship between study variables, and that there was a long-term impact of tourism demand on the growth of the gross domestic product of the total States studied.

Key words: Tourism, Economic growth, The impact of tourism

JEL classification codes: Z3, Z32, C33

******Corresponding author*

1. Introduction.

Tourism is one of the most important economic sectors contributing to economic diversification, as it serves as a critical source of attracting foreign exchange and driving growth. The prosperity of the tourism sector has the potential to promote traditional industries, increase jobs, reduce unemployment, improve infrastructure, and raise the quality of services provided.

All countries have endeavoured to develop their tourism sectors to take advantage of the opportunities offered by them. The Maghreb countries, like others, have recognized the sector's importance and launched various development programmes to improve the quality of tourism services.

Given that Algeria, Tunisia and Morocco have similar tourist attractions, each strives to achieve economic growth by taking advantage of its distinct economic foundations, including the tourism sector.

- Problem: Through the above the following problem can be formulated:

What is the nature of the relationship between tourism demand and GDP growth for the economies of Algeria, Tunisia and Morocco?

- Hypotheses: Through the problematic, the following hypotheses can be made:

Hypotheses 01: There is a long-term relationship of moral significance at a moral level of 05% between the tourist demand and the GDP of Algeria, Tunisia and Morocco

Hypotheses 02: There is a short-term relationship of moral significance at a moral level of 05% between tourist demand and the GDP of Algeria, Tunisia and Morocco

- The importance of the study

This study draws its importance by focusing on the extent to which the tourism sector contributes to economic growth, which is a very important sector, by identifying the tourist attractions available in the sample countries of the study and identifying the reasons why the contribution of the tourism sector to the economic growth of each State varies.

- Objectives of the study

This study introduces the touristic attractions of the study sample countries; and the economic effects of tourism in achieving the growth of their GDP.

- Methodology of the study

The standard method of study was used in this study through the model of the relationship of the joint integration between the variables of the study sample countries, to know the effect and nature of the relationship between the tourist demand and the local product, as well as to know the direction of this effect and whether there is a long-term equilibrium relationship, by testing the causality of Granger.

- Previous studies

Masani Suriya and Musani Rashida Study: "Tourism as an alternative to development in Algeria is an applied study for the period 1995-2019, Journal of Studies in Economics and Business Administration, vol. 05 No. 01, Joan 2022, University of Tebessa.

This study aims to identify the economic effects of tourism as a way of growth by monitoring the relationship between tourism demand and GDP growth in Algeria, explaining its trend based on World Bank data from 1995-2019, applying the analysis of joint integration based on the outputs of Eviews 10. The study found that there was no relationship between study variables because of the absence of a tourism development strategy in Algeria, as well as the absence of a stimulating investment climate.

This study is consistent with the current study in the method of analysis, since both are standard studies of the impact of tourism demand on GDP, while the study was specific to the case of Algeria, while the current study dealt with Algeria, Tunisia and Morocco

Asmaa Safari Study: Integration Opportunities between Algeria, Tunisia and Morocco for Marketing of the Principle of Greater Tourist Destination, Journal of Economic and Financial Research, vol. 04 No. 01, Joan 2017, Umm Al-Bouaghi University

This study aimed at the possibility of integration between Algeria, Tunisia and Morocco as geographically convergent States with the same features for the marketing of shared tourism. The study concluded that this integration could be achieved because of the similar circumstances of many of these States.

This study corresponds to the current one in the selection of sample countries of Algeria, Tunisia and Morocco and the tourist demand for it, while this study was a theory of the possibility of

tourism integration for these countries dealing with the impact of tourism demand on the GDP of Algeria, Tunisia and Morocco.

2. The Theoretical Framework of the Study.

2.1. The concept of tourism.

a. Definition of tourism

The term "tourism" has been defined and redefined by many scholars. However, the most pertinent definitions are the following

- Jean Pierre Fridler, a German researcher (1905), initially defines tourism as: "a phenomenon of the era that emerges from the growing need for rest and recreation, a sense of the beauty of nature and its taste, and a sense of joy and pleasure from residing in areas of a special nature"(Al-Fateh & Al-Maghribi, 2016, p. 46)
- The United Nations International Travel and Tourism Conference that took place in Rome in 1963 defines it as: "a social and human phenomenon based on the movement of an individual from his place of permanent residence to another place for a temporary period of not less than twenty-four hours and not more than twelve months for the purpose of recreational and therapeutic tourism. Or historical tourism, like an airplane, has two wings: foreign tourism and domestic tourism."(Abdel-Jalil, 2014, p. 213)
- Tourism can be defined as: "That cultural, economic and organizational activity by moving individuals to a country other than their own and residing in it for a period of not less than 24 hours for any purpose, except for the work that was conducted inside the visited country"(Hamdi, 1996, p. 15)

Accordingly, tourism can be defined as a phenomenon that arises because of the movement of individuals from their place of residence to other places for a period of not less than 24 hours, to achieve a specific desire, except for work.

b. Types of Tourism:

Tourism has several types, according to the approved criterion for classification as follows:(Qurna, 2018, pp. 61-83)

- Divided according to the number criterion into: individual tourism, and group (or organized) tourism
- Tourism is divided according to the nationality criterion into: domestic tourism (i.e. tourism of state citizens), expatriate tourism (i.e. tourism of citizens residing outside the country), and international tourism (i.e. tourism of foreigners);
- According to the age criterion, it is divided into: youth tourism, pioneer tourism, mature tourism, and retired tourism;
- It is divided according to its purpose into: vacation and leisure tourism, health and treatment tourism, education and training tourism, sports tourism, tourism visiting monuments and historical places, hobby tourism, social tourism, conference and meeting tourism, purchasing tourism, religious tourism, and cultural tourism....
- According to the length of stay, tourism is divided into: days tourism, seasonal tourism, and transit tourism
- The last criterion is the criterion of geographical regions, according to which tourism is divided into: internal tourism and external tourism.

2.2 Define economic growth

There are several definitions of economic growth, the most important of which can be mentioned as follows:

- Economic growth is defined as: "that continuous increase in the quantity of goods and services produced by an individual in a specific economic environment over the long term." (kadour, 2013, p. 63)
- It is defined as: "The continuous and relatively regular increase in the gross domestic product so that the growth rate in this output exceeds the rate of population growth, and therefore any increase in the gross domestic product is usually accompanied by economic growth defined as the process of increasing the per capita share of the gross domestic product ". (Yasser & Jadallah, 2003, p. 129)
- Economic growth is also defined as: "that increase in real per capita income, and is used to denote the levels of economic development on the one hand, and the productive capacity on the other."(Muhareb, 2011, p. 76)

- Economic growth is defined as: "The real economic growth rate, which is the nominal economic growth rate minus the inflation rate."(Al-Khazirji & Hassoun, 2016, p. 169)

Through these definitions, economic growth can be defined as a long-term increase in the country's domestic income that results in an increase in the real per capita income, meaning that the economic growth rate is the national income growth rate minus the population growth rate with isolation and effect of inflation.

3. The tourism characteristics of the countries under study

3.1. Characteristics of Tourism in Algeria:

Tourism in Algeria has almost the same characteristics that characterize this concept at the international level, but it can be said that it is characterized in particular by the following:(Manajliya, 2017, pp. 144-146)

a. Natural characteristics:

- Algeria occupies a vast area of the African continent with various elements such as its coastal areas extending along 1,200 km of coastline and which is characterized by a moderate Mediterranean climate.
- Algeria also possesses mountain ranges, including the mountains of "Shelia" in the Auras in the east, Lalla Khadija in the region (with a height of 2328 meters) and the summit of Lalla Khadija in the Great Kabyle region (2308 meters) and other mountains that are distinguished by terrain that can be exploited in the development of mountain tourism with all its exclusivities. This type of tourism consists of fun and entertainment, practicing some sports and skiing, especially since these mountains have the elements of tourist attraction in terms of the beauty of nature, forests and snow, such as "Sharia" in the state of Blida."Tikjda" in the wilaya of Bouira and "Tagilaf" in the wilaya of Tizi Ouzou, which are public ski stations equipped to practice this hobby. These mountains also permeate with water sources, animals and birds of various shapes and colors, which qualifies this tourist product to rise to the level of demand and meet the desires of mountain recreational tourism enthusiasts.

b. Cultural and historical characteristics:

Algeria is well known for its historical and civilization legacy that is deeply rooted throughout its historical stages and the diversity of its archaeological sites.

The Kasbah of Algiers represents one of the most beautiful engineering landmarks in the Mediterranean region, as well as the "Gutter Valley" in Ghardaia, which is surrounded by five palaces with desert-style designs.They are fortified villages with simple architecture commensurate with the nature of the environment in this region. In addition to the "Timgad site" which is located 37 km from the city of Batna. The Castle of "Beni Hamad" which is located in Bejaia is also recognized as one of the most significant historical and cultural heritage of Algeria.

Algeria is also rich with Roman monuments such as fences and ancient tombs, and Islamic monuments that were associated with the presence of the Hammadi state in this region alongside the state of Almohads. Setif "a beautiful Wilaya", which is similar to the city of Batna, has many historical monuments, including: "Dar Aziza", which is a palace built in the Ottoman era to receive some of the palace's guests, as well as the "Kachaoua Mosque", which was built during the era of "Albay Arbay", as well as the Great Mosque, which is considered the largest mosque in the capital. It was built by the Almoravids at the end of the eleventh century AD.

3.2 Characteristics of tourism in Tunisia

The most important components of tourism in Tunisia are as follows:

a. Natural and Geographical Characteristics:

These characteristics are**:** (Abawi, 2008, p. 237)

- Tunisia's strategic location on the southern basin of the Mediterranean Sea, which serves as a point of contact between Europe, the Arab world and Africa, with its diverse nature between beaches, mountains and desert, gives it a special tourist importance.
- Tunisia is characterized by its sunshine throughout the year, its Mediterranean climate in the north and along the coasts, semi-arid in the south, and the diverse nature of its land which made it a tourist attraction at the top of the Arab tourist attractions.
- Tunisia abounds since ancient times with flowing water resources that run from the north to the south, with the availability of important therapeutic properties such as:

weight loss, treatment of back and joint pain, eye, nose and throat diseases.

b. Cultural, religious and historical characteristics:

- Tunisia includes many monuments, museums, arts and folk customs, and Tunis is considered a tourist city that combines the renewed present with the ancient past and beautiful historical sites such as the "Antonina Baths" in Carthage.
- Tunisia abounds with traditional handicrafts, copper utensils, pottery, textiles of all kinds, shapes and colors that express the heritage of each region, the leather industry, authentic Berber jewelry, and ceramics in the form of wonderful utensils and antiques in different artistic forms and colors that remain among the elements of tourist attractions through time.(Belkadi, 2019/2020, p. 125)

c. Physical characteristics:

These characteristics are represented in the tourist facilities offered to tourists, which are among the Tunisian tourist attractions, and include:(Nasira, 2016, pp. 88-89)

- There are many Tunisian private airlines in Tunisia, the most important of which is "Carthage International Airport", which alone accounts for about 38 percent of international tourists.
- The continuous support of neighborhood tourism that target the Libyan and Algerian markets.
- The use of the Internet by tourist agencies in Tunisia in marketing the Tunisian tourist destination in line with the technological development taking place in the field.
- There are many ports in Tunisia, the most important of which are: Bizerte, Gabes, Sfax, Skhira, and the port of "La Goulette" is considered the first port in receiving European and American tourists by sea, as well as increasing the participation of yachts in marine activities, as well as increasing the number of marine sporting events(Belkadi, 2019/2020, p. 128)

3.3 Characteristics of Tourism in Morocco:

A group of characteristics that Morocco abounds in, which made it a tourist destination, can be identified as follows:

a. Natural characteristics:

Morocco possesses several natural characteristics that contribute to the development of its tourism and makes it a very important tourist country in the world that attract tourists every year. These features are summarized as follow: (Nabil & Takrout , 2010, pp. 12-13)

- Morocco occupies an important geographical location, as it is located northwest of the African continent, and is characterized by two sea fronts, the Atlantic Ocean in the west and the Mediterranean Sea in the north. Swimming, picnicking and fishing
- Morocco is characterized by mountain ranges, the most famous of which is the High Atlas series, where Mount Barblat, which is 3190 meters above sea level, and Mount Bounacer, 3326 meters, are among the most famous mountains in this chain, which is characterized by the abundance of lakes and waterfalls, as these mountains are considered as a reservoir of water . In Morocco, an artistic painting prepares tourists and lovers of this tourist product to see pine, oak and cedar forests and high mountain stations covered with snow, and to practice some of their hobbies such as mountain climbing and snow skiing
- Morocco has a network of important rivers consisting of mountainous tributaries descending towards the Atlantic Ocean and the Mediterranean Sea. The most important of these rivers are the Seb River, the Oum Ar-Rbia River, the Bouregreg River, and the Sous River And the Moulouya River. These rivers are characterized by their continuous flow throughout the seasons of the year
- The territory of Morocco includes a desert, extending beyond the Small Atlas chain to the south, characterized by its dryness, sand and oases scattered across its desert area, as the desert is considered one of the tourism products that Morocco seeks to develop and improve the level of services in it, to meet the needs of those who seek this type of tourism

b. Cultural and historical characteristics:

These characteristics are: (Shaker & Zoulikha, 2021, p. 13)

- Morocco is characterized by a cultural and historical heritage that dates back to prehistoric times, reflecting the glories and

ancient civilizations that passed through Morocco, similar to the Roman, Phoenician and Islamic civilizations.

- Morocco has a large number of historical archaeological sites, some of which date back to the Stone Age, such as the quarries of Touma and the Cave of Tafogalt, including those dating back to pre-Islam, such as the site of Thamuda, and the site of the archaeological archaeological site. It also has archaeological sites and historical monuments that reflect Islamic civilization in Morocco. Like the site of the Little Palace, the Islamic city of Ceuta and the tomb of Al-Mu'tamid ibn Abbad.

  Other sites in Morocco have been classified as World Heritage by UNESCO, such as the ancient city of Fez and the city of Marrakech
- Morocco is distinguished by its rich folklore heritage, which is rich in customs, traditions and traditional industries that express the authenticity of this region, such as the manufacture of carpets, copper, leather, embroideries and the silk industry and many other festivals.

4. Studying the relationship of co-integration between tourism demand and economic growth in the countries under study:

The study relies on cross-sectional data for a group of Arab Maghreb countries under study. Through our study of the relationship between "tourist demand", whose data are expressed through.

dt as independent variables, and economic growth, which we denote by **GDP** as a dependent variable, we will rely on the analysis of the relationship based on cross-sectional data using the "panel" template

4.1 Studying the Co-integration Relationship:

Presentation and analysis of the study variables: The values of the variables to be studied are real annual data for the economy (Algeria, Tunisia, Morocco) extending from the year 1995 to the year 2020, meaning that the size of the study is 78 observations, which is sufficient to carry out these tests.

- The independent variable: tourism demand, whose data are expressed through dt and obtained from the World Bank data. As shown in Append ice 01.

- Dependent variable: economic growth, which we denote by GDP as a dependent variable I obtained from the World Bank data. As shown in append ice 01

4.2 Measure the impact of the model

a. Measuring the effect of the fixed and random model on the study variables

Table 1. Measuring the effect of the fixed model on the study variables

Variable	Coefficient	Pro
dt	1.01	0.00

source: Prepared by the researcher based on the outputs of the e. views10 program

Economic explanation: There is a fixed effect of tourism demand on the GDP growth rate of 1.01%, with a probability of 0.00%.

Table 2. Measuring the effect of the fixed model on the study variables

Variable	Coefficient	Pro
dt	9.47	0.00

source: Prepared by the researcher based on theoutputs ofthe e. views10 program

Economic Explanation: There is a constant random effect of tourism demand on the GDP growth rate of 9.47%, with a probability of 0.000.

b. Comparison Models

Table 3. Comparison Models

Correlation Random Effects- Husman Test			
Test Summary	Chi-stat	Chi-sq.df	prob
Cross- section	4.3	1	0.038

source: Prepared by the researcher based on the outputs of the e. views10 program

Economic Interpretation: The results of the tests that follow the chi-squared distribution indicate that the calculated value is 4.3 with a probability of 38.0.0.
Less than 5% and therefore the appropriate model is the fixed model.

4.3. Testing the stability of the cross sectional time series

a. The stability of the time series at the level

Table 4. Stability of time series at the level

		Study variables			
		DT Tourist Order		GDP Growth	
Test type	LCC	-In the presence of a categorical	0.46	-In the presence of a categorical	0.21
		-In the presence of categorical and direction	1	-In the presence of categorical and direction	0.94
		-In the absence of categorical and direction	0.05	-In the absence of categorical and direction	0.93
	IPS	-In the presence of a categorical	0.15	-In the presence of a categorical	0.8
		-In the presence of categorical and direction	0.88	-In the presence of categorical and direction	0.95
		-In the absence of categorical and direction	-	-In the absence of categorical and direction	-
	ADF.Fisher	-In the presence of a categorical	0.19	-In the presence of a categorical	0.87
		-In the presence of categorical and direction	0.75	-In the presence of categorical and direction	0.86
		-In the absence of categorical and direction	0.30	-In the absence of categorical and direction	0.98

	PP.Fisher	-In the presence of a categorical	0.23	-In the presence of a categorical	0.86
		-In the presence of categorical and direction	0.84	-In the presence of categorical and direction	0.96
		-In the absence of categorical	0.53	-In the absence of categorical	0.99

source: Prepared by the researcher based on the outputs of the e. views10 program

Economic explanation: most critical values are greater than 5% for most of the model tests, and from it we accept the null hypothesis H0, from which the two series are unstable at the level.

b. The stability of the time series at the first difference

Table 5. Stability of time series at first difference

		Study variables			
		DT Tourist Order		GDP Growth	
Test type	**LCC**	-In the presence of a categorical	0.1	-In the presence of a categorical	0.007
		-In the presence of categorical and direction	1	-In the presence of categorical and direction	0.0018
		-In the absence of categorical and direction	0.01	-In the absence of categorical and direction	0.000
	IPS	-In the presence of a categorical	0.03	-In the presence of a categorical	0.001
		-In the presence of categorical and direction	0.3	-In the presence of categorical and direction	0.018
		-In the absence of categorical and direction	-	-In the absence of categorical and direction	-
	ADF.Fisher	-In the presence of a categorical	0.03	-In the presence of a categorical	0.0021
		-In the presence of categorical and direction	0.05	-In the presence of categorical and direction	0.028
		-In the absence of categorical and direction	0.001	-In the absence of categorical and direction	0.002

	PP. Fisher	-In the presence of a categorical -In the presence of categorical and direction -In the absence of categorical	0.037 0.097 0.025	-In the presence of a categorical -In the presence of categorical and direction -In the absence of categorical	0.000 0.0012 0.00

source: Prepared by the researcher based on the outputs of the e. views10 program

Economic explanation: most critical values are less than 5% for most of the model tests, and from it we reject the null hypothesis H0, from which the two series are stable at the first difference.

4.4.Co-integration test: The co-integration relationship is defined as testing the unit root hypothesis for the remainder of the integration. Pedroni suggested seven tests to detect and prove the simultaneous integration hypothesis and take into account individual heterogeneity. Therefore, the application of these tests begins with estimating the location of the relationship in the long run since ince the two variables are complementary at the first foreign difference, the co-integration relationship between them can be represented.

Table 6. Pedroni test for joint integration

The exams				**Weighted exams**		
Partial tests		**Statistic**	**Possibility**	**Test**	**Statistic**	**Possibility**
Within countries	V.STAT	20.05	0.00	GROUP RHO	-2.64	0.004
	RHO	-5.62	0.00	GROUP PP	-0.62	0.26
	PP	-1.92	0.02	GROUP ADF	-4.08	0.00
	ADF	-2.94	0.00			
Between countrie	V.STAT	14.89	0.00			
	RHO	-3.34	0.004			
	PP	-1.39	0.08			
	ADF	-4.23	0.00			

source: Prepared by the researcher based on the outputs of the e. views10 program

Since the most critical values are less than 5%, this means that there is a long-term equilibrium relationship between tourism demand and economic growth in the countries under study, meaning

that tourism demand affects long-term (1995-2020) economic growth in the countries under study. This is due to the nature and different type of demand between countries, as the volume of tourism demand in Morocco differs from what it is in Algeria and Tunisia.

4.5 Granger's short-term test

The test of causality according to Granger is one of the tests related to the short term, where after revealing the short term relationship between the two variables of the study, we will determine the direction of the causal relationship taking the optimal time gap (lag: 1) = 3). The results can be presented by testing the following null hypotheses:

H0=Tourist demand does not cause an increase in GDP growth rates;
H0 = GDP growth rates, not tourism demand.

We accept the null hypothesis if the probability value corresponding to Fisher's statistic is greater than 5%

Table 6. Granger's short-term test

Date: 03/04/23 Time: 16:41
Sample: 1995 2020
Lags: 3

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
GDP does not homogeneously cause DT	7.19460	1.95768	0.0503
DT does not homogeneously cause GDP	7.38764	2.05803	0.0396

source: Prepared by the researcher based on the outputs of the e. views10 program

Since the probability value of Fisher's statistic is greater than 5% in the first relationship, we conclude that there is no causal relationship between GDP growth rates towards tourism demand, but there is a causal relationship in the other direction.

In the sense that tourism demand causes an increase in economic growth rates as the critical values are less than 5%.

5. Conclusion

After presenting the results of the comparison between the models, we note that through Table No. (03) to choose between the fixed and random effects models, and depending on the results of the Husman test, and using the Eviews10 program, we find that the fixed effects

model is suitable for studying the impact of tourism demand on the GDP growth rate of the countries of the Maghreb case namely (Algeria, Tunisia, and Morocco)

- Based on the results of estimating the fixed effects model, we note that the coefficients of the model are statistically significant, as we find that the probability of each constant coefficient is 0.00 of the tourist demand, meaning that they are less than 5%;

The choice of the model explains the fundamental differences in the nature of tourism demand for each country, which differs according to the characteristics, policies and technology of each country. The probability of Fisher statistic of less than 5% indicates the overall significance of the model.

The positive sign of the tourism demand coefficient indicates the positive relationship between tourism demand and the GDP growth rates. When tourism demand rates increase by one unit, tourism revenues rise by 1.01%;

The value of the determination coefficient was 0.61, meaning that the tourism demand of these countries explains 61% of the changes in the rates of gross domestic product, and this proves the first hypothesis of the study.

It should also be noted that the impact of tourism demand on GDP growth rates differs from one country to another due to the differences in the essential characteristics of each country such as population, foreign inbound tourism, natural resources, control of technology and employment.

Most of the test results indicated that the probability value is less than 5% at the level, meaning that the two study variables are stable at the first difference; The PEDRONI tests, as shown in the table, indicate that among the 11 partial tests, the majority of the tests are less than 5%, which means accepting the alternative hypothesis that acknowledges the existence of a co-integration relationship between the two variables of the study.

We conclude that there is a long-term impact of tourism demand on the growth of the gross domestic product of all countries under study. The results also indicate the existence of a one-way causal relationship that stems from tourism demand towards the growth of the gross domestic product, and this is consistent with the validity of the second hypothesis of the study, where the greater the tourism demand in the countries under study, the higher the growth of the

gross domestic product therein in the short term. This proves the validity of the second hypothesis

6. Bibliography List:

Abawi, Z. S. (2008). *Tourism in the Arab World: A Study of the Most Important Arab Tourist Sites.* Jordan: Al-Raya for Publishing and Distribution.

Abdel-Jalil, H. (2014). the interactive relations between environmental tourism and sustainable development. *Journal of Social Studies and Research*, 211-221.

Al-Fateh, M., & Al-Maghribi, M. (2016). *Marketing Tourism Services.* Amman, Jordan: Al-Jinan for Publishing and Distribution.

Al-Khazirji, T., & Hassoun, I. K. (2016). Analysis of the relationship between inflation and economic growth in Iraq from 1980-2010. *Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, 18*(1).

Belkadi, A. (2019/2020). An Econometric Study of the Determinants of International Tourism Demand: A Comparison between Algeriaand Tunisia. *a thesis submitted for a PhD in Economic Sciences*.

Hamdi, A.-A. (1996). *Tourism.* Cairo: Zahraa Al-Sharq Library.

kadour, A. b. (2013). *The Evolution of the Financial System and Economic Growth (An Econometric Study of a Sample ofCountries During the Period 1965-2005).* Jordan: Al-Raya.

Manajliya, A.-H. (2017). Tourism Potential and Components in Algeria. *Journal of Studies and Research, 9*(26), 141-151.

Muhareb, A. A. (2011). *Sustainable Development considering the Challenges of Reality from an Islamic Perspective.* Egypt : New University House.

Nabil, B., & Takrout , M. (2010, may 11/12). A Comparative Study of the Reality of the Tourism Sector in North African Countries - The Case of Algeria. *The National Forum on Tourism in Algeria - Reality and Prospects* , pp. 12-13.

Nasira, B. (2016). The Role of Tourist Attraction Elements in Promoting Tourism (The Tunisian Experience as a Model). *Journal of Rights and Human Sciences - Economic Studies, 31*(02), pp. 80-92.

Qurna, M. A. (2018). *Modern Trends in Tourism Management.* Amman, Jordan: Al Ranim for Publishing and Distribution.

Shaker, A. E., & Zoulikha, K. (2021). The Reality of Tourism in Morocco and the Mechanisms of Its Development. *Maarif Journal of Legal and Economic Sciences*(02), pp. 3-20.

Yasser, M., & Jadallah, M. (2003). *Intellectual Property and Economic Growth.* Egypt: Isra Press.

7. Appendices

Appendice 01World Bank data

Years	Alegria		Tunisia		Morocco	
	GDP (Billion$)	dt	GDP (Billion$)	dt	GDP (Billion$)	dt
1995	41.76	520000	18.03	4120000	39.03	2752000
1996	46.94	605000	19.59	3885000	43.16	2856000
1997	48.18	635000	20.75	4263000	39.15	3203000
1998	48.19	678000	21.80	4718000	41.81	3267000
1999	48.64	749000	22.94	4832000	41.63	4088000
2000	54.79	866000	21.47	5058000	38.86	4458000
2001	54.74	901000	22.07	5387000	39.46	4596000
2002	56.76	988000	23.14	5064000	42.24	4709000
2003	67.86	1166000	27.45	5114000	52.06	5021000
2004	85.33	1234000	31.18	5998000	59.63	5732000
2005	103.20	1443000	32.27	6378000	62.34	6077000
2006	117.03	1638000	34.38	6550000	68.64	6777000
2007	134.98	1743000	38.91	6762000	79.04	7701000
2008	171.00	1772000	44.86	7050000	92.51	8209000
2009	137.21	1912000	43.45	7797000	92.90	8661000
2010	161.21	2070000	46.21	7828000	93.22	9752000
2011	200.01	2395000	48.12	5746000	101.37	9784000
2012	209.06	2634000	47.31	6999000	98.27	9830000
2013	209.76	2733000	48.68	7352000	106.83	10349000
2014	213.81	2301000	50.27	7163000	119.13	10507000
2015	165.98	1710000	45.78	5359000	110.41	10542000
2016	160.03	2039000	44.36	5724000	111.57	10677000
2017	170.10	2451000	42.16	7052000	118.54	11540000
2018	174.91	2657000	42.69	8299000	127.34	12489000
2019	171.77	2371000	41.91	9429000	128.92	13109000
2020	145.01	591000	42.54	2012000	121.35	2802000

Source ; https://data.albankaldawli.org/

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص460-474

دور الذكاء الاصطناعي في تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري

The role of artificial intelligence in accelerating the transition to a circular economy

*عيماد تكواشت
Takouachetimed
جامعة عباس لغرور–خنشلة_الجزائر
takouachet.imed@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/09 تاريخ القبول: 2023/10/22 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الدائري، فالاقتصاد الدائري يُمكّن مختلف دول العالم من الاستدامة على المستوى الجزئي والكلي. كما أن إمكاناته في صنع موارد متجددة تكون بمستويات عالية إذا كانت مدعومة بالتقنيات و الذكاء الاصطناعي. فالذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة حتمية في عالمنا المعاصر في ظل الاستنزاف الكبير للموارد المحدودة، كما سيؤدي استخدام نموذج الاقتصاد الدائري إلى خلق وظائف جديدة وتشجيع الابتكار وإفادة بيئتنا، ومن أجل تحقيق هذاسنحتاج إلى تقنيات جديدة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وبالتالي سنحتاج إلى إعادة تصميم العديد من الجوانب الرئيسية لاقتصادنا الحالي، ولتسهيل ذلك يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي هو الحل. على الرغم من أنه ليس سوى أداة، والذي لديه القدرة على بدء ثورة صناعية جديدة كاملة في حد ذاته تقوم على مبادئ الاقتصاد الدائري.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد، الاقتصاد الدائري.

تصنيفJEL: J24 ;Q57

Abstract :

This study aims to clarify the relationship between artificial intelligence and the circular economy. The circular economy enables various countries of the world to be sustainable at the micro and macro levels.Also, its potential to create renewable resources is at high levels if it is supported by technologies and artificial intelligence.

Artificial intelligence has become an inevitable necessity in our contemporary world in light of the great depletion of limited resources, and the use of the circular economy model will create new jobs, encourage innovation and benefit our environment, and in order to achieve this we will need new technologies based on artificial intelligence, and therefore we will need to redesign many key aspects of our current economy, and to facilitate this artificial intelligence could be the answer. Although it is only a tool, which has the potential to start a whole new industrial revolution in itself based on the principles of circular economy.

Key words: Artificial intelligence, economics, circular economy.

JEL classificationcodes:J24Q57

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد المفاهيم التي تكتسب زخما في الوقت الراهن، فمن خلال ربط الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الدائري، يمكننا تبسيط انتقال الاستدامة وزيادة كفاءة الموارد إلى أقصى حد مع تقليل النفايات. إذ يمكن للذكاء الاصطناعي بمختلف تقنياته المساهمة في إدارة وتطوير الاقتصاد الدائري نظرا لوجود العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي (تحليل البيانات الضخمة، والمنطق الضبابي، والخوارزميات التجريبية، والتعلم الآلي، وما إلى ذلك) التي قد يكون لها قابلية للتطبيق في تعزيز الاقتصاد الدائري.

يساهم الحفاظ على الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة مفتوحا حتى تتمكن كل منطقة من العالم من الانضمام والاستفادة من تطبيق التقنيات الجديدة، وتكون جزءا من الثورة الصناعية العالمية الرابعة والمستقبل المستدام ونماذج الأعمال الدائرية.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير الذكاء الاصطناعي في تعزيز استخدام الاقتصاد الدائري على ضوء الفرص والتحديات التي تقف دون تحقيق ذلك؟

كما تتمثل **أهداف الدراسة** في التعرف على ماهية الذكاء الاصطناعي وكيف يمكن استخدامه لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، مع التركيز بشكل خاص على الفرص المتاحة للذكاء الاصطناعي من أ أجل: تسريع وتوجيه الجهود نحو تصميم النفايات والتلوث؛ زيادة فعالية نماذج أعمال الاقتصاد الدائري وتحسينها؛ تبسيط البنية التحتية اللازمة للحفاظ على المنتجات والمواد قيدالاستخدام، في ظل التحديات التي تقف دون ذلك.

ولتحقيق أهداف الدراسة كان لزاما اتباع **المنهج الوصفي والتحليلي**: والذي يغتمد على دراسة الواقع او الظاهرة ويهتم بوصفها وصفا دقيقا من خلال إعطاء وتوصيف عام لمتغيرات الدراسة، وقد تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة، من خلال الاستعانة بمراجع ودوريات في تغطية الجانب النظري وتحليل معطيات الدراسة بما يتلاءم مع متغيرات الدراسة.

وقد تم الاعتماد على **الفرضية الرئيسية** التالية: تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز مكانة الاقتصاد الدائري وتحسينه وسهولة تحقيقه من أجل ضمان استدامة الموارد.

كما تم الاعتماد للجابة على الإشكالية والفرضية الرئيسية على **الدراسات السابقة**: ولعل أهمها: دراسة بعنوان:

"Abdulla All Noman and other,(2022), ‘‘Machine Learning and Artificial Intelligence in Circular Economy: A Bibliometric Analysis and Systematic Literature Review’’":

قامت هذه الدراسة بتحليل مجموعة من البحوث والدراسات العلميةواستخلاص نتائج تخص العلاقة بين الاقتصاد الدائري واستخدام التقنيات المبتكرة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، وقد وضحت الدراسة مفهوم الاقتصاد الدائري الذي يهدف إلى إكمال حلقة دورة حياة المنتج من خلال إبراز أعلى القيم من المواد الخام في مرحلة التصميم وبعد ذلك عن طريق إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وإعادة التصنيع، بالإضافة إلى إبراز مساهمة التقنيات المبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي في تبني وتنفيذ CE بشكل فعال وذلك باستخدام تحليل "scientometrics".

دراسة بعنوان: "**أثر اقتصاديات الذكاء الاصطناعي على النمو الاقتصادي**": هدفت هذه الدراسة بالأساس إلى التعرف على تأثير الذكاء االصطناعي على نمو الاقتصاديناالأمريكي والصيني، إضافة إظهار موقع الذكاء الاصطناعي في الفكر الاقتصادي، وابراز إيجابيات وسلبيات الذكاء الاصطناعي، وعلاقته باشتداد التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

2. مضامين نظرية حول الذكاء الاصطناعي

يتطلب النظام الاقتصادي الراهن القائم على النظم الذكية حلول مبتكرة من أجل تحقيق الاستدامة بأعلى جودة ممكنة مع تقليل التكاليف في النظام بأكمله، وذلك من خلال الاعتماد على تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.

1.2.ظهور وتطور الذكاء الاصطناعي:تطور مصطلح الذكاء الاصطناعي نفسه على مر السنين منذ أن صاغه جون ماكرثي وآخرون بجامعة دارتموث عام 1956. فكان يعتقد في البداية أن الذكاء الاصطناعي هو مصطلح جامع يشمل جميع الأعمال التي تقوم بها آلة، يمكن أن توصف هذه الآلة بأنها‘‘ذكية’’. وركزت الجهود المبكرة في تطوير الذكاء الاصطناعي على ابتكار آلات وبرمجيات تستطيع محاكاة العقل البشري. أدى هذا إلى إنشاء‘‘أنظمةالخبراء’’في ستينيات القرن العشرين، والتي اعتمدت على قواعد هرمية مبرمجة من خبراء في المجالات المختلفة مثل الطب أو الزراعة. ومع ذلك،كانت هذه الأنظمة محدودة دائما بما يلي:

أ.معرفة الخبراء المشاركين في برمجتها؛

ب.تكلفة تطوير هذه الأنظمة،وبخاصة التكلفة المرتفعة لأجهزة الحوسبة والتخزين؛

ج.تعقيد أدوات وأنظمةالبرامج لوضع نماذج عمليات معقدة للغاية.

أدى هذا إلى وجود مرحلتين مما يعرف باسم‘‘شتاءالذكاءالاصطناعي’’التي أجريت خلالهما بحوث قليلة نسبيا.

جلب فجر الألفية الثالثة تطورات هائلة في خوارزميات البحث عن البيانات واسترجاعها. ومع الانخفاض الهائل لتكاليف أجهزة التخزين والحوسبة وظهور الشركات الناشئة مثل جوجل التي استطاعت خلق نموذج عمل يقوم على تحليل بيانات المستخدم، أصبح المشهد مهيأً لعودة مجال الذكاء الاصطناعي في الظهور بعد أن دخل في بيات شتوي لفترة طويلة، تحت مسمى التعلم الآلي. والتعلم الآلي هو فرع من الذكاء الاصطناعي يعتمد على تحليات معقدة لمجموعات كبيرة من البيانات لاستنتاج قواعد واستخراج سمات واستخدامها في ''التنبؤ'' بقيم جديدة لبيانات غير معروفة. وقد شجع وجود نماذج أعمال مثبتة علميًا لاستخدام البيانات بشكل تجاري العديد من المنظمات على تمويل بحوث التعلم الآلي في الهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص ذاته على حد سواء إلى حد مكّن القطاع الخاص من تحقيق قفزة نوعية في البحوث الأكاديمية في معظم مجالات التعلم الآلي.

ظهرت منذ ذلك الحين فروع عديدة من التعلم الآلي، بما في ذلك التعلم العميق، الذي يقوم على الشبكات العصبية الاصطناعية التي هي هياكل مكونة من عقد برمجية صغيرة تحاكي الخلايا العصبية في الدماغ البشري وتدار بواسطة معادلات تفاضلية معقدة؛ والتعلم المعزز الذي يستخدم حلقات التغذية الراجعة ومفهوم المكافأة لتعزيز آلية ''تعلم''؛

والتعلم الانتقالي الذي يعتمد على القدرة على نقل تطبيق قواعد مكتسبة في مجال معين إلى مجال آخر دون استثمار كبير في إعادة التدريب، وكثير من المجالات الفرعية الأخرى التي تظهر كل يوم.

ومع ذلك، فإن التهديد الوحيد المشترك هو أهمية البيانات والخوارزميات المعروفة باسم ''النماذج'' المستخدمة في تحليلها. ومع انتشار الحوسبة السحابية أصبح العديد من هذه النماذج وحدات جاهزة يمكن الوصول إليها على منصات مثل خدمات أمازون للحوسبة السحابية أو منصة جوجل السحابية أو برنامج مايكروسوفت أزور دون اضطرار المستخدم إلى تطوير أي منها من الصفر. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى خوارزميات معدة خصيصا لحل مشكلات محددة.

وبالرغم من انتشار التكنولوجيات القائمة على البيانات، يشهد العالم حاليا إحياءً لأساليب قديمة تعرف باسم الذكاء الاصطناعي ''القائم على القواعد'' أو ''الرمزي''. وتمكنت بعض أقوى منتجات الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم من الجمع بين تكنولوجيات مختلفة لتحقيق نتائج مثالية.(المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، 2021، ص 6)

وقد تعددت تعاريف الذكاء الاصطناعي نذكر منها:

ويعرف العالم الأمريكي (جون مكارثي) الذكاء الاصطناعي بأنه:" علم وهندسة صنع آلات ذكية بالاعتماد على دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحها.(حمزة قدة، إيمان كحيط، 13-14 ديسمبر 2022، ص 6)

-الذكاء الاصطناعي هو مجال من مجالات علوم الكمبيوتر يدرس كيفية تقليد الآلات لذكاء نظرائهم من البشر، وعلى مدار العقد الماضي أصبحت تعريفات المصطلح تشير إلى أي وظيفة آلية، ومع ذلك فإن الاختلاف بين نظام الذكاء الاصطناعي وحزم البرامج التقليدية هو القدرة على إصدار أحكام وقرارات مستنيرة من خلال الاستجابة للأنماط في البيانات.

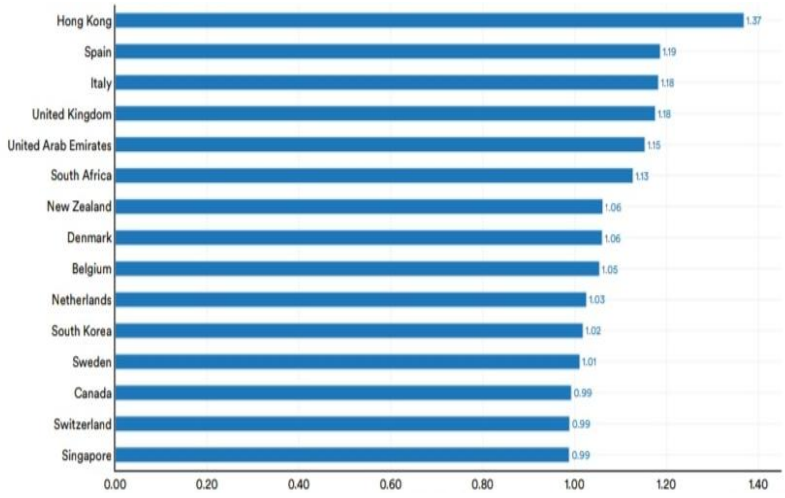
(Simanta Shekhar Sarmah ,(2019), p 2164)

-الذكاء الاصطناعي هو' علم تصميم آلات وبرامج حاسوبية تستطيع التفكير بنفس الطريقة التي يعمل بها العقل البشري، تتعلم كما يتعلم، وتقرر كما يقرر، وتتصرف كما يتصرف، فهو عملية محاكاة قدرات العقل البشري عبر أنظمة الحاسوب. (أحمد الفراني، سمر الحجيلي، 2020، ص 7)

ومن خلال التعاريف الساقة نجد أن الذكاء الاصطناعي باختصار هو محاكاة عمليات الذكاء البشري بواسطة الآلات ، وخاصة أنظمة الكمبيوتر.

2.2. توظيف الذكاء الاصطناعي: يعتبر الذكاء الاصطناعي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية كونها تحقق لها فوائد متعددة، ومن خلال الشكل الموالي يتم توضيح ترتيب مجموعة من الدول حسب مؤشر توظيف الذكاء الاصطناعي:

الشكل رقم (01): مؤشرتوظيفالذكاءالاصطناعيالنسبيحسبالمنطقةالجغرافيةلعام 2022.



Source : (HAI, 2023, p180)

نجد من خلال الشكل أعلاه: يقيس مؤشر التوظيف النسبي للذكاء الاصطناعي الدرجة التي يتغير بها توظيف مواهب الذكاء الاصطناعي، وبشكل أكثر تحديدًا ما إذا كان توظيف مواهب الذكاء الاصطناعي ينمو بشكل أسرع من التوظيف العام في منطقة جغرافية معينة أو مساو له أو أبطأ منه.

في عام 2022 ، سجلت هونغ كونغ أكبر نمو في توظيف الذكاء الاصطناعي عند 1.4 ، تليها إسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة.

3.2. **تطبيقات وأنواع الذكاء الاصطناعي**: هناك مجموعة من التطبيقات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي نذكر أهمها بالإضافة إلى وجود قسمين رئيسيين للذكاء الاصطناعي.

أ. تطبيقات الذكاء الاصطناعي: تتمثل في:

- **الشبكة العصبية الاصطناعية**: هي نظام لمعالجة البيانات بنفس الطريقة التي تقوم بها الشبكة العصبية الطبيعية للإنسان أو الكائن الحي، حيث تحتوي على عدد كبير من الأنظمة الصغيرة لمعالجة المعلومات تسمى الخلية العصبية، وتتمثل المزايا الرئيسية لها بالمقارنة مع التقنيات المعمول بها:

–قدرتها على دمج مصادر معلومات غير متجانسة إلى حد كبير من خلال التعامل مع البيانات غير الكاملة، والبيانات المشوشة أو التي تحتوي على قيم متطرفة كثيرة؛

–أداة تحليل إحصائي قوية وذلك لقدرتها على التعلم من الخبرة السابقة وتعديل نفسها طبقا للبيانات الجديدة؛

–الدقة المتناهية والواقعية في إيجاد قيم التنبؤ المستقبلية، لتناهي الخطأ القياسي في النتائج المتحصل عليها؛

–استخدام البرنامج المصمم لا يستغرق وقتا، وبالتالي يؤدي لسرعة الوصول إلى النتائج المرجوة.

- **النظمالخبيرة**: هي نظم حاسوبية معقدة تقوم على تجميع معلومات متخصصة (أي فيمجال محدد فقط) من الخبراء ووضعها في صورة يمكن للحاسوب من تطبيق تلكالمعلومات أو بالأحرى الخبرات على مشكلات مماثلة. وانتشر استخدام النظم الخبيرةفي العديد من التطبيقات بهدف تحسين أداء كل مرحلة من مراحل دورة الأعمال، بدايةمن جذب العملاء وانتهاء بعمليات البيع وخدمات ما بعد البيع .تتطلب وجود كل من مهندس المعرفة وخبير في المجال التطبيقي، ومن خلال المعرفة المتراكمة التي يتم إعدادها بواسطة مجموعة من الخبراء وتشتمل على القواعدوالمفاهيم والحقائق والعلاقات، والتي يتم تخزينها جميعا في النظام الخبر ليتم الرجوعإليه عند الحاجة . ومن أهم المزايا الرئيسية للنظم الخبيرة:

–تحاكي الخبراء البشريين في عملية اتخاذ القرار مع القدرة على تطوير حلول أسرععند الحاجة لاتخاذ عدد كبير من القرارات؛

–زيادة فعالية اتخاذ القرار بتقديم حلول أكثر ملائمة للمشاكل محل الدراسة؛

–تقوم بدور المستشار لمتخذ القرار من خلال اقتراح الحلول، ويظل متخذ القرار هوالمسئول النهائي؛

–أتمتة المهام الروتينية التي يقوم بها الخبير البشري

● **الوكلاءالأذكياء:** يقوم نظام الوكلاء الأذكياء على وجود المستشعرات التي تغذي النظامبالمعلومات من العالم الخارجي، والذي يقرر بعد ذلك ما إذا كان ينبغي أن يتصرف وفقاللموقف أم لا ويتميز الوكلاء الأذكياء بالخصائص التالية:

–الاستقلالية : نعني هنا أن يكون البرنامج المصمم مستقل عن المستخدم بحيث يؤديمهامه الموكلة إليه دون تحفيز أو مساعده من المستخدم؛

–براعة الاتصال: يجب أن يكون الوكيل الذكي قادر على الاتصال بالبيئة وبالمستخدم وبالوكلاء الآخرين الموجودين في البيئة بحيث يؤدي مهمته على أفضل وجه؛

–المقدرة على المشاركة: يتم تصميم الوكيل ليكون قادرا على أداء مهمة جماعية معالوكلاء الآخرين بما يضمن تأدية عمل أكبر وأكثر تأثيرا؛

–المقدرة على الوصول للحل: تعني أن يكون الوكيل قادرا على الاستنتاج والتحليل ليصل لأفضل الحلول.

● **الخوارزمياتالجينية:** تعد الخوارزميات الجينية إحدى أهم البرامج التي تعتمد علىمفهوم التطور، فإذا كانت الأصناف (الأجناس) في الأنظمة الطبيعية تخضع للبيئةالمحيطة وتتفاعل معها، لإنتاج أصناف جديدة أكثر ملائمة للبيئة من خلال عملياتالتطور، فإن الخوارزميات تعمل بشكل مناظر للأفراد في البيئة، واستنادا إلى مفهومالتطور تعمل الخوارزميات الجينية كبرامج أو حزم برمجية بطريقة تسمح للحلولالممكنة للمشاكل. (أمكلثومجماعي، 2023، ص 46)

ب.أنواع الذكاء الاصطناعي:يمكن تقسيم الذكاء الاصطناعي إلى قسمين رئيسيين وهم الذكاء الاصطناعي القوي والذكاء الاصطناعي الضعيف.

● **الذكاء الاصطناعي القوي:** يشير الذكاء الاصطناعي القوي إلى أجهزة الكمبيوتر أو البرامج التي لديها أدمغتها ويمكنها التفكير وإكمال المهام المعقدة دون تدخل بشري. يتميز الذكاء الاصطناعي القوي بخوارزميات معقدة تساعد الأنظمة في العمل في العديد من السيناريوهات، ويمكن للروبوتات القوية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي إصدار أحكام مستقلة دون الحاجة إلى تدخل بشري، وبالتالي يمكن للآلات القوية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي القيام بوظائف معقدة بشكل مستقل.

● **الذكاء الاصطناعي الضعيف:** يشار إلى الذكاء الاصطناعي ذي القدرات المحدودة على أنه ذكاء اصطناعي ضعيف. وهو يعنى بتوظيف خوارزميات معقدة لتنفيذ بعض مهام حل المشكلات أو الاستدلال التي لا تغطي النطاق الكامل للقدرات المعرفية البشرية باسم الذكاء الاصطناعي الضعيف، ويمكن تسمية المساعدين الشخصيين المعتمدين على الصوت مثل Siri و Alexa على سبيل

المثال، ببرامج الذكاء الاصطناعي الضعيفة لأنهم يعملون ضمن نطاق ضيق محدد مسبقا من المهام ، مما يعني أن لديهم إجابة محددة مسبقا في كثير من الأحيان.(Parvin Mohmad, 2023)

3.مفهوم الاقتصاد الدائري: يعتبر الاقتصاد الدائري من المفاهيم المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة، كما أنه ليس وسيلة فقط لحماية البيئة، ولكن يمكن من استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر حكمة، وتطوير قطاعات جديدة، وخلق فرص العمل، وتطوير قدرات جديدة.

1.3. تعريف وأهمية الانتقال إلى الاقتصاد الدائري: تعود فكرة استخدام مفهوم الاقتصاد الدائري تاريخيا، ونظريا، على سبيل المثال، الى كل من رائد أدبيات جداول المدخلات – المخرجات، فاسيلي ليونتيف منذ الثالثينيات من القرن الماضي. خاصة الورقة المنشورة في)1991(Leontief ,حول " االقتصاد كتدفق دائري". ثم مساهمات Pearce 1989, Turner and (،(ضمن كتابهم عن الموارد الطبيعية والبيئية، وإشاراتهم الى أهمية هذا االقتصاد، مقارنة باالقتصاد الخطي. (أحمد الكواز، 13-140ديسمبر 2019، ص 06)

هناك العديد من **التعاريف** يمكن أن نذكر منها:

–هو تأمين إمدادات الموارد وكفاءة استخدام الموارد مع التقليل من الانبعاث والتلوث أثناء وبعد العملية الإنتاجية أمرانحاسمانلازدهارالاقتصاديات.

–هوالاقتصاد الذي يعمل في حلقات دائرية مغلقة وتأثيره على التنافسية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتوفيرالموارد ومنع هدرها.(نبيل بن موسى، 2022، ص 45)

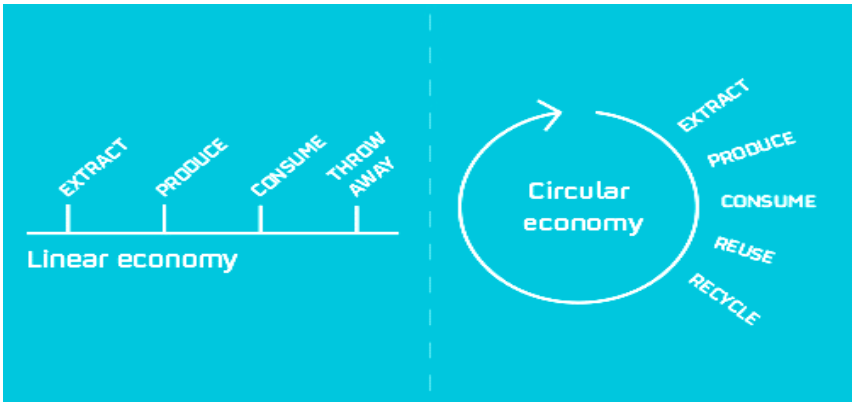
–الاقتصاد الدائري هو الاقتصاد الذي ال ينتج عنه نفايات نهائية وفي أضيق الحدود، إلا بكميات قليلة جدا وال يترتب عليه أي آثار سلبية على البيئة، ويقوم على تدوير المكونات والمنتجات، واعادة الاستخدام والتدوير بجودة عالية. كما أن السلع والمنتجات تكون قابلة للإصلاح والتحديد من بداية تصميمها بما يضمن الاستفادة منها مرات عديدة، وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل والفعال للموارد المتاحة، وبما يحقق التنمية المستدامة.(فاتح غلاب،(2021)، ص446)

وهناك عدة عوامل تدعو للانتقال إلى الاقتصاد الدائري – :الطلب على المواد الأولية(خلال المائة سنة الماضية ضاعف العالم استخدامه من المواد الأولية بنحو 34 ضعف، وبنحو 27 ضعف من المعادن، و12ضعف من الوقود الاحفوري، و6.3 ضعف من الكتلة الحيوية(الاعتماد على الخارج)تعتمد العديد من البلدان على دول أخرى لتجهيز أنشطتها المحلية، وبعضها نادرة. الأمر الذي قد يقود إلى توترات سياسية، وتأثير سالب على الاقتصاد في حالة ارتفاع أسعار المواد الأولية،حيثيترتب على استخدام المزيد من المواد الأولية مزيد من الاضرار على رأس المال الطبيعي، وزيادة الانبعاثات الضارة، مثل ثاني أوكسيد الكاربون .خلق أعمال جديدة في عدة مجالات، ال سيما إدارة المخلفات،

وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، والتصليح، ونتائج إيجابية في مجال النمو، والتوزيع، والتشغيل. (أحمد الكواز، 13-140ديسمبر 2019، ص 07)

2.3. الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي: يقوم الاقتصاد الدائري على نموذج إنتاج واستهلاك أكثر استدامة حيث يتم الاحتفاظ بالمواد الخام لفترة أطول في دورات الإنتاج ويمكن استخدامها بشكل متكرر، وبالتالي ينتج عنها نفايات أقل بكثير، فإن جوهر هذا النموذج هو الاحتفاظ بالموارد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة ، مما يجعل من الممكن استخدام النفايات التي ننتجها كمواد خام للصناعات الأخرى. كما يمكن توضيح الفروقات بين الاقتصادين من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الفرق بين الاقتصاد الدائري والاقتصاد الخطي.



Source : Circulareconomy, (2023).

من خلال الشكل أعلاه نجد أن الاقتصاد الدائري يختلف عن الاقتصاد الخطي فيما يلي:

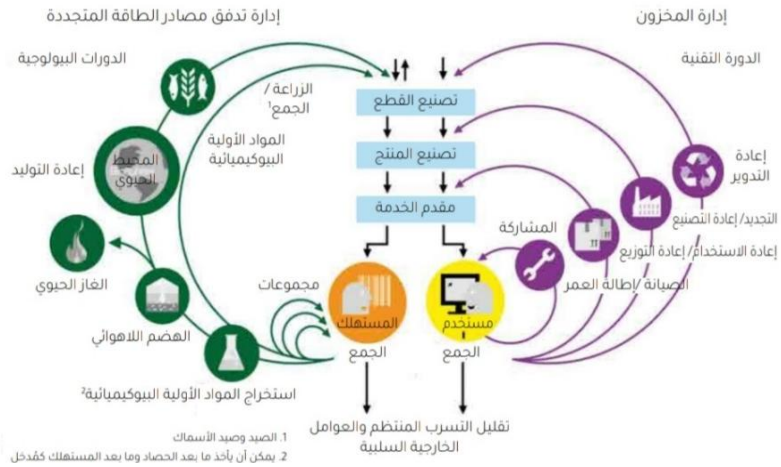
-يختلف النظام الدائري والنظام الخطي عن بعضهما البعض فيما يتعلق بكيفية إنشاء القيمة أو الحفاظ عليها. يضع النموذج الخطي التقليدي في الاعتبار عائدات قصيرة الأجل ويركز فقط على الربحية ، وخلق قيمة من خلال الإنتاج والمبيعات بالجملة.

من ناحية أخرى، يتمتع النهج الدائري برؤية طويلة المدى تراعي أيضًا الاستدامة طوال دورة حياة المنتج. من خلال تحديث المنتجات وإصلاحها وتجديدها ، يمكن تحقيق دورات حياة أطول.

- يحاول الاقتصاد الدائري زيادة الفعالية البيئية للمنتجات. يتم القضاء على الضرر البيئي هنا تمامًا وحتى التأثير الإيجابي ممكن. إنه يلغي فكرة النفايات ويحول المواد إلى شيء ذي قيمة أكبر مما كانت عليه في الأصل (إعادة التدوير). أما الاقتصاد الخطي يعمل نحو الكفاءة البيئية، في محاولة لتحقيق نفس النتيجة مع تقليل التأثير البيئي الناتج، عن طريق إعادة معالجة المواد إلى منتج ذي قيمة أقل (إعادة التدوير إلى أسفل).

3.3. نظام عمل الاقتصاد الدائري: يبنى الاقتصاد الدائري على ثالثة مبادئ: إلغاء إنتاج النفايات والتلوث من خال عملية التصميم، وإبقاء المنتجات والمواد في مرحلة الاستخدام، وإعادة إحياء الأنظمة الطبيعية. كما يقتضي الاقتصاد الدائري أن تُستهلك بطريقة غير ملوثة وذات كفاءة في استخدام الموارد، وأن تكون المنتجات وتكون منخفضة الكربون وشاملة اجتماعيا ودون أن تولد نفايات. ويمكن توضيح نظام عمل الذي يقوم عليه الاقتصاد الدائري من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): مخطط نظام يوضح تدفق المواد التقنية والبيولوجية في الاقتصاد الدائري.



المصدر: (جميلةالمير، كريمالجندي، هاجرخمليشي، 2021، ص06).

نجد أن الاقتصاد الدائري يقوم على مجموعة من العوامل الأساسية لتحقيقه بالشكل اللازم، ويمكن تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري على جميع القطاعات والأنشطة في أي اقتصاد. وتعد دائرية المواد التطبيق الرئيسي له في اغلب الحالات. كما تقتضي مبادئه إعادة تقييم كاملة للمنتجات والأصول والخدمات، بطريقة تجعلها متينة وقابلة لإعادة الاستخدام وللإصلاح وإعادة التدوير.

4.دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز مكانة الاقتصاد الدائري

عرف العالم تطورا كبيرا في نظم الاقتصاد خلال السنوات الماضية، إلا أن الحاجة إلى تطوير النظام الاقتصادي العالمي لا بد أن يتطور ليتكيف مع التغييرات الحاصلة دون أن تطغى الآثار السلبية على البيئة والمجتمع.

وبفضل ما يتمتع به الذكاء الاصطناعي من أهمية بالغة في إمكانية تسهيل عملية التحول إلى تطبيق الاقتصاد الدائري، كونه يمكن من التعامل بشكل أفضل وأسرع، وقد وجد أن الذكاء الاصطناعي يعزز مكانة الاقتصاد الدائري من خلال ثلاث طرق رئيسية:

1.4. تصميم المنتجات الدائرية وتطويرها وصيانتها: يمكن أن يدعم الذكاء الاصطناعي تصميم المنتجات الدائرية وتطويرها وصيانتها. يمكن أن يحدث هذا بطريقتين:

أولاً، يجب تصميم المنتج وتطويره لتلبية معايير الاقتصاد الدائري(CE) على وجه الخصوص، يجب تصميم المنتجات لضمان عمر طويل للمنتج وبطريقة تمكن من فصل المكونات التي تشكل جزءًا من الدورة البيولوجية عن تلك التي تشكل جزءًا من دورة تقنية (مثل البلاستيك)، والتي ستعزز إمكانات إعادة التدوير، كما يمكن للذكاء الاصطناعي دعم المصممين من خلال اقتراح تصميمات أولية للمنتجات الصديقة للبيئة أو تعديل التصميمات بناءا على المعايير البيئية و / أو اعتبارات الجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة الدائرية، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تصميم مواد جديدة لتحل محل الموارد غير المستدامة، مثل المواد الكيميائية الضارة.

كما يمكن أن يعزز هذا التصميم متانة المنتجات ويسهل إعادة التدوير في نهاية دورة حياة المنتج. مثال على ذلك هو مشروع `` تعدين متسارع " الذي استخدم الذكاء الاصطناعي لتطوير تركيبات جديدة من السبائك المعدنية التي تأخذ في الاعتبار مبادئ الاقتصاد الدائري مثل عدم السمية، والتصميم للاستخدام وإعادة الاستخدام، وتمديد فترة الاستخدام، كما يساعد الذكاء الاصطناعي أيضًا في التنبؤ بكيفية تغير المواد بمرور الوقت.((Huw Roberts and other, 2022, p04)

ثانيًا، فيما يتعلق بصيانة منتجات CE ، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لمراقبة المنتجات واتخاذ قرارات تعتمد على البيانات. إذ يمكن للأنظمة التي تعتمد على مستشعرات إنترنت الأشياء لجمع البيانات عن الوظائف، أن تساعد في ضمان طول عمر المنتجات من خلال فهم أداء المنتج وحالته في الوقت الفعلي تقريبًا. يمكن بعد ذلك استخدام هذه البيانات لاتخاذ قرارات بشأن أحد المنتجات مثل ما إذا كانت هناك حاجة إلى تدخلات وتحسين الأداء وإطالة عمر المنتج.

بشكل عام، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات التي تم جمعها على مدار دورة حياة المنتج إما لإجراء تحسينات في الكفاءة في الوقت الفعلي أو لتحديد ما إذا كان يجب إعادة استخدام المنتج المرتجع أو إعادة تصنيعه أو إعادة تدويره. مثلا منذ عام 2019 استخدمت Apple التعلم الآلي على الجهاز للتنبؤ بأنماط استخدام مستخدمي iPhone ، مما يسمح بشحن بطارية أكثر كفاءة، والتي تدعي أنها يمكن أن تطيل العمر الكيميائي وبالتالي عمر الهاتف الذكي الشهير.

2.4.تسهيل الأعمال الدائرية: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير نماذج أعمال دائرية مبتكرة، مثل التسعير الديناميكي المستند إلى الذكاء الاصطناعي. إذا تم بيع المنتجات كخدمة أو تسويق منتجات معاد تدويرها، فمن غير المحتمل أن يتم استخدام التسعير الموحد، نظرًا لتعدد المتغيرات التي تؤثر على سعر المنتج. كما أنه يرفع من القدرة التنافسية للأعمال الدائرية ، من خلال الجمع بين

البيانات الواقعية والتاريخية من المنتجات والمستخدمين، يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في زيادة تداول المنتجات واستخدام الأصول من خلال التنبؤ بالأسعار والطلب والصيانة وإدارة المخزون الذكية.

3.4. **تحسين البنية التحتية الدائرية:** يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في بناء وتحسين البنية التحتية اللوجستية العكسية المطلوبة "لسد الحلقة" على المنتجات والمواد من خلال تحسين عمليات فرز وتفكيك المنتجات وإعادة تصنيع المكونات والمواد المعاد تدويرها.(Ellen MacArthur Foundation,2019,p p 4-5)

5.أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الدائري

توجد مجموعة من الضوابط الأخلاقية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الدائري والتي تتمثل في النقاط التالية: (capitol technology University, 2023)

1.5.التحيز والتمييز: يتم تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي على كميات هائلة من البيانات، وتشكل تحيزات مجتمعية جزءًا لا يتجزأ من تلك البيانات. وبالتالي، يمكن أن تصبح هذه التحيزات متأصلة في خوارزميات الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى إدامة وتضخيم النتائج غير العادلة أو التمييزية في المجالات الحاسمة مثل التوظيف والإقراض والعدالة الجنائية وتخصيص الموارد. على سبيل المثال ، إذا كانت إحدى الشركات تستخدم نظام الذكاء الاصطناعي لفحص المتقدمين للوظائف من خلال تحليل سيرهم الذاتية فمن المحتمل أن يكون نظام الذكاء الاصطناعي هذا قد تم تدريبه على البيانات التاريخية للتعيينات الناجحة داخل الشركة. ومع ذلك ، إذا كانت البيانات التاريخية متحيزة ، مثل احتواء التحيز الجنساني أو العرقي، فقد يتعلم نظام الذكاء الاصطناعي هذه التحيزات ويديمها ، وبالتالي يميز ضد المرشحين الذين لا يتطابقون مع التعيينات التاريخية للشركة. أصدرت العديد من الوكالات الأمريكية مؤخرًا تحذيرات حول الكيفية التي تنوي بها صد التحيز في نماذج الذكاء الاصطناعي ومحاسبة المنظمات على إدامة التمييز من خلال منصاتها.

2.5.الشفافية والمساءلة: غالبا ما تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي في "الصندوق الأسود" ، حيث تقدم هذه الأنظمة تفسيرًا محدودًا لكيفية عملها وكيفية توصلها إلى قرارات معينة. في المجالات الحرجة مثل الرعاية الصحية أو المركبات ذاتية القيادة، تعد الشفافية أمرًا حيويا للتأكد من كيفية اتخاذ القرارات ومن يتحمل المسؤولية عنها. يُعد توضيح المساءلة أمرًا مهمًا بشكل خاص عندما ترتكب أنظمة الذكاء الاصطناعي أخطاءً أو تسبب ضررًا، مما يضمن إمكانية اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. لمكافحة تحديات الصندوق الأسود، يعمل الباحثون على تطوير ذكاء اصطناعي قابل للتفسير بشكل أفضل ، مما يساعد على تمييز عدالة النموذج ودقته وتحيزه المحتمل.

3.5.الإبداع والملكية: عندما يكمل الرسام لوحة ، فإنهم يمتلكونها. ولكن عندما ينشئ منشئًا بشريًا قطعة فنية رقمية عن طريق إدخال موجه نص في نظام ذكاء اصطناعي تمت برمجته بواسطة فرد أو

منظمة منفصلة، فليس الأمر واضحًا تماما. من يملك الفن الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي؟ من يستطيع تسويقها؟ من هو المعرض لخطر التعدي؟ لا تزال هذه المشكلة الناشئة تتطور مع تقدم الذكاء الاصطناعي بشكل أسرع مما يمكن للجهات التنظيمية مواكبة ذلك. نظرًا لأن المبدعين البشريين يبتكرون فنًا رقميًا من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي التي طورها آخرون ، فلا يزال من الضروري أن يوضح المشرعون حقوق الملكية ويقدمون إرشادات للتغلب على الانتهاكات المحتملة.

التلاعب الاجتماعي والمعلومات المضللة

الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة والمعلومات المضللة شائعة في السياسة والأعمال التنافسية والعديد من المجالات الأخرى. يمكن استغلال خوارزميات الذكاء الاصطناعي لنشر هذه المعلومات المضللة والتلاعب بالرأي العام وتضخيم الانقسامات الاجتماعية. على سبيل المثال ، تقنيات مثل التزييف العميق ، القادرة على إنتاج محتوى سمعي بصري واقعي وملفق ، تشكل مخاطر كبيرة للتدخل في الانتخابات والاستقرار السياسي. اليقظة والتدابير المضادة مطلوبة لمواجهة هذا التحدي بشكل فعال.

4.5.الخصوصية والأمان والمراقبة: غالبا ما تتوقف فعالية الذكاء الاصطناعي على توافر كميات كبيرة من البيانات الشخصية. مع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي، تنشأ مخاوف بشأن كيفية جمع هذه المعلومات وتخزينها واستخدامها. على سبيل المثال ، تستخدم الصين أدوات مثل تقنية التعرف على الوجه لدعم شبكة المراقبة الواسعة ، والتي يجادل النقاد بأنها تؤدي إلى التمييز والقمع ضد مجموعات عرقية معينة. في الذكاء الاصطناعي، يصبح الحفاظ على خصوصية الأفراد وحقوق الإنسان أمرًا بالغ الأهمية ، مما يستلزم ضمانات قوية ضد انتهاكات البيانات ، والوصول غير المصرح به إلى المعلومات الحساسة ، والحماية من المراقبة المكثفة.

5.5.النزوح الوظيفي: إن تقدم أتمتة الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على استبدال الوظائف البشرية ، مما يؤدي إلى انتشار البطالة وتفاقم التفاوتات الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك ، يجادل البعض بأنه في حين أن الذكاء الاصطناعي سيحل محل العاملين في مجال المعرفة – مثل الروبوتات التي تحل محل العمال اليدويين – فإن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على خلق وظائف أكثر بكثير مما يدمرها. تتطلب معالجة آثار الاستغناء عن العمل تدابير استباقية مثل برامج وسياسات إعادة التدريب التي تسهل الانتقال العادل للعمال المتضررين ، فضلاً عن أنظمة الدعم الاجتماعي والاقتصادي بعيدة المدى.

6.5.أسلحة مستقلة: تنشأ المخاوف الأخلاقية مع تطوير أسلحة مستقلة تعمل بالذكاء الاصطناعي. أسئلة المساءلة ، وإمكانية إساءة الاستخدام ، وفقدان السيطرة البشرية على قرارات الحياة والموت

تتطلب اتفاقيات وأنظمة دولية تحكم استخدام مثل هذه الأسلحة. يصبح ضمان النشر المسؤول أمرًا ضروريًا لمنع العواقب الوخيمة.

تتطلب معالجة القضايا الأخلاقية المحيطة بالذكاء الاصطناعي التعاون بين التقنيين وصانعي السياسات وعلماء الأخلاق والمجتمع ككل. يعد وضع لوائح قوية ، وضمان الشفافية في أنظمة الذكاء الاصطناعي ، وتعزيز التنوع والشمولية في التنمية ، وتعزيز المناقشات المستمرة جزءًا لا يتجزأ من النشر المسؤول للذكاء الاصطناعي. من خلال الانخراط بشكل استباقي في هذه المخاوف ، يمكننا تسخير الإمكانات المذهلة للذكاء الاصطناعي مع الحفاظ على المبادئ الأخلاقية لتشكيل مستقبل يكون فيه الذكاء الاصطناعي المسؤول اجتماعيًا هو القاعدة.

6.الخاتمة:

تعتبر الفرص المتاحة للذكاء الاصطناعي لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري ليست خاصة بمجال محدد دون الآخر. حيث يمثل الجمع بين قوة الذكاء الاصطناعي ورؤية الاقتصاد الدائري فرصة مهمة، والتي لم يتم استغلالها بعد إلى حد كبير، لتسخير أحد التطورات التكنولوجية العظيمة في عصرنا لدعم الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل الاقتصاد بشكل أساسي إلى اقتصاد متجدد ومرن، وتصلح على المدى الطويل.

سيكون خلق وعي وفهم أوسع لكيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم الاقتصاد الدائري أمرا ضروريا لتشجيع التطبيقات التي تمتد وتتجاوز مجالات التصميم الدائري وتشغيل نماذج الأعمال الدائرية وتحسين البنية التحتية الدائرية.

وبالتالي يمكن تطبيق الذكاء الاصطناعي على المهمة المعقدة المتمثلة في إعادة تصميم الشبكات والأنظمة بأكملها، مثل إعادة توصيل سلاسل التوريد وتحسين البنية التحتية اللوجستية العكسية العالمية في أي قطاع، ستكون هناك حاجة إلى التعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين ودرجة من الرقابة لدعم هذه التطبيقات النظامية للذكاء الاصطناعي، مما يضمن إمكانية مشاركة البيانات بطريقة مفتوحة وآمنة، وأن الذكاء الاصطناعي يتم تطويره ونشره بطرق شاملة وعادلة للجميع .

5. قائمة المراجع

1. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، (2021)، **الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي**، الإسكوا، مصر.
2. أحمد الفراني، سمر الحجيلي، (2020)، العوامل المؤثرة على قبول المعلم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم في ضوء النظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا UTAUT ، "المجلة

العربية للعلوم التربوية والنفسية، العدد 04 ،المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

3. حمزة قده، إيمان كحيط، (13-14 ديسمبر 2022)، توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الالكترونية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول: التكنولوجيا الرقمية من التأصيل إلى الابتكار مؤسسات التعليم العالي ومستقبل سوق العمل، جامعة أم القيوين – الامارات العربية المتحدة.
4. أم كلثوم جماعي، (2023)، واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالتمكين الاداري من وجهة نظر موظفي شركة الاتصال أوريدو الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 01.
5. Circular economy, article available at: https://www.repsol.com/en/sustainability/circular-economy, 12/06/2023.
6. جميلة المير، كريم الجندي، هاجر خمليشي، (2021)، الاقتصاد الدائري في مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: آفاق دائرية المواد وتحدياتها، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان–الأردن.
7. نبيل بن موسى، (2022)، دور الاقتصاد لدائري في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة التنويع الاقتصادي، جامعة عين تيموشنت، المجلد 03 العدد 01.
8. أحمد الكواز، (13-14 ديسمبر 2019)، الاقتصاد الدائري: المفهوم وبعض التطبيقات والمقترحات مع الإشارة إلى التجربة العربية، الملتقى العلمي الخامس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، "التنمية العربية بين التحديات الراهنة وآفاق الثورة الصناعية الرابعة"، بيروت.
9. فاتح غلاب،(2021)، الاقتصاد الدائري...مفاهيم وتجارب مختارة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 08 العدد 02.
10. Simanta Shekhar Sarmah, (2019), Concept of Artificial Intelligence, its Impact and Emerging Trends, International Research Journal of Engineering and Technology (IRJET), Volume: 06 Issue: 11.
11. HAI(Stanford university),(2023), Artificial Intelligence Index Report 2023.
12. Parvin Mohmad, (2023), What is the Difference Between Strong and Weak AI?, available at: https://www.analyticsinsight.net/what-is-the-difference-between-strong-and-weak.**07/06/2023.**
13. Huw Roberts and other, (2022), Artificial intelligence in support of the circular economy: ethical considerations and a path forward, AI & SOCIETY.
14. Ellen MacArthur Foundation, (2019), Artificial intelligence and the circular economy - AI as a tool to accelerate the transition capitol technology University, 2023

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص 419-440

دور إدارة الجودة الشاملة في تطوير الميزة التنافسية

The role of total quality management in developing competitive advantage

بوحنيك هدى*
Bouhnik houda
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة –الجزائر
houda.bouhnik@univ-tebessa.dz

بوراس نادية
Bouras nadia
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة –الجزائر
nadia-bouras@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/01 تاريخ القبول: 2023/10/25 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :

لقد أثرت ولا تزال سرعة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي على معظم الاقتصاديات سواء تلك المصنفة ضمن الدول المتقدمة أو الدول النامية، وبغية مواجهة هذه التحولات الجديدة المتميزة بالديناميكية أصبح من الضروري انتهاج سبيل تحقيق مزايا تنافسية من طرف المؤسسات وهذا من أجل تحقيق هدف البقاء والاستمرارية، ويعتبر مفهوم إدارة الجودة الشاملة وما يحمل في طياته من مفاهيم كجودة المنتج والخدمة والعمل الجماعي ورضا العملاء والحد من المشكلات الإدارية وانعدامها لاحقا من أبرز هذه السبل.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، الميزة التنافسية.

تصنيف جال: D49, L15, Z39

Abstract :

The speed of changes in the world economy has and still effects most economies, in both advanced and growing countries; to face these new dynamic changes, it is of most importance to take an approach to achieve competitive advantages by the enterprises for the goal of sustainability and continuity. Total quality management and all it's components such as product quality, customer service and satisfaction, teamwork, and cutting administrative problems is one of the best ways.

Keywords: Total quality management, competitive advantage
JEL classification codes: D49, L15, Z39

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات سريعة تؤثر على مختلف اقتصاديات الدول، مما جعل المنظمات الصناعية والخدمية في مواجهة مع متغيرات هامة في بيئة العمل المحيطة بها، حيث فرضت هذه المتغيرات على إدارات تلك المنظمات إتباع الأنماط الإدارية الحديثة السائدة وما إدارة الجودة الشاملة إلا إحدى هذه الأنماط.

ونظرا لأهمية الميزة التنافسية بالنسبة للمؤسسات كان لزاما عليها العمل على خلقها والمحافظة عليها من خلال تطويرها، وتعتبر إدارة الجودة الشاملة من أهم وسائل تطوير هذه الميزة، إذ تعد إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الفكرية والأنظمة التسييرية التي استحوذت على اهتمام الباحثين والمهتمين بشكل خاص بتطوير الأداء وتحسين الجودة في المؤسسات الاقتصادية إنتاجية كانت أم خدمية، بهدف امتلاك الميزة التنافسية وتنميتها في ظل تغيرات البيئة التنافسية خاصة على المستوى الدولي.

أ. الإشكالية

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية الدراسة في الآتي: **إلى أي مدى يمكن لمدخل إدارة الجودة الشاملة أن يساهم في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية؟**

ب. هدف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تعميق الفهم بموضوع إدارة الجودة الشاملة ومحاولة الربط بين أثر تبني هذه الفلسفة الإدارية وحسن تطبيقها في بناء وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة.

ج. تقسيم الدراسة

وللوقوف على دور إدارة الجودة الشاملة في تطوير الميزة التنافسية تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

1. مفاهيم أساسية؛
2. إستراتيجيات إدارة الجودة الشاملة التنافسية؛
3. علاقة إدارة الجودة الشاملة بالميزة التنافسية.

1. مفاهيم أساسية

1.1. مفهوم إدارة الجودة الشاملة

يعد مفهوم إدارة الجودة الشاملة من المفاهيم الحديثة التي استحوذت على الاهتمام الواسع من قبل الباحثين والإداريين، فهي ببساطة فلسفة إدارية ومدخل استراتيجي ووسيلة لإدارة التغيير.

أ. تعريف إدارة الجودة الشاملة

إن إدارة الجودة الشاملة بوصفها أسلوب إداري حديث ومميز ومتجدد، فقد اختلفت حوله التعاريف التي أوردها الباحثون في هذا المجال، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف: (حمود، 2000، الصفحات 74-76).

عرفت بأنها "الطريقة أو الوسيلة الشاملة للعمل والتي تشجع العاملين على العمل ضمن فريق واحد، مما يعمل على خلق قيمة مضافة لتحقيق إشباع حاجات المستهلكين".

وعرفت أيضا بأنها "نظام إداري يضع رضا العمال على رأس قائمة الأولويات بدلا من التركيز على الأرباح ذات الأمد القصير، حيث أن هذا الاتجاه يحقق أرباحا على المدى الطويل أكثر ثباتا واستقرارا بالمقارنة مع المدى الزمني القصير".

وأكد كروسبي على أن إدارة الجودة الشاملة تمثل المنهجية المنظمة لضمان سير العمليات المخطط لها مسبقا، إذ أنها الأسلوب الأمثل الذي يساعد على تجنب حدوث المشكلات عن طريق تحفيز وتشجيع السلوك الإداري والتنظيمي الأمثل في الأداء واستخدام الموارد المادية والبشرية بكفاءة وفعالية.

أما هوفر وزملاؤه فأكدوا على أنها "فلسفة إدارية مصممة لجعل المؤسسة أكثر سرعة ومرونة في إنشاء نظام هيكلي متين توجه من خلاله جهود كافة العاملين لكسب العملاء عن طريق سبل المشاركة الجماعية في التخطيط والتنفيذ للأداء التشغيلي".

ويعرفها معهد المقاييس البريطاني بأنها فلسفة إدارية تشمل كافة نشاطات المؤسسة التي عن طريقها يتم تحقيق احتياجات وتوقعات العميل والمجتمع وكذلك تحقي أهداف المؤسسة، بأكفأ الطرق وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لطاقات جميع العمال بهدف التطوير المستمر.(جودة، 2006، صفحة 22)

مما سبق ذكره من تعريفاتيمكن القول بأن إدارة الجودة الشاملة عبارة عن نظام إداري فلسفي شامل قائم على أساس التغيير نحو الأحسن، حيث يشمل هذا التغيير جوانب عديدة داخل المنظمة مثل: السلوك، المعتقدات التنظيمية، نمط القيادة الإدارية، نظم وإجراءات العمل والأداء...الخ، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى جودة في المخرجات سواء السلع أو الخدمات من خلال البحث عن الوسائل والطرق المناسبة لرفع الأداء وتقليل وقت الإنجاز لتحقيق تخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة، مع مراعاة متطلبات واحتياجات العميل.

ب- أهمية إدارة الجودة الشاملة

تتضح أهمية إدارة الجودة الشاملة في النقاط الموالية:(الترتوري و جويحان، 2006، صفحة 38)

- ضمان انتشار مفهوم الجودة في كافة أنحاء المنظمة وفي مختلف مستوياتها، وقبول العاملين جميعا مسؤولية المشاركة في تحقيقها وتحمل نتائج القصور فيها،

- العناية ببلورة مفاهيم الجودة وفلسفتها بالمنظمة وصياغتها في سياسات واضحة تنبع من استراتيجية عامة تهدف إلى تعميق وتثبيت معاني وآليات ومعايير الجودة الشاملة في المنظمة،

- تأكيد قيام الأجهزة المعنية بتخطيط الجودة وتحديد معاييرها ومتابعة تنفيذ برامجها، وتقييم مدى الالتزام بها،

- العناية بتدريب العاملين في جميع المستويات ومجالات النشاط على أهداف وآليات ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة، والتأكيد على استمرارية التدريب لتجديد وتحديث المفاهيم وعلاج ما قد يتبين من مشكلات أثناء التطبيق العلمي لنظام إدارة الجودة الشاملة بالمنظمة،

- ضمان مطابقة مواصفات وأداء السلعة أو الخدمة لاحتياجات العملاء وتوقعاتهم،

- ضمان التطابق بين المواصفات للسلعة أو الخدمة حسب التصميم المعتمد لها وبين مواصفاتها أثناء وبعد تمام إنتاجها،

- ضمان تخطيط وقت التصميم والإنتاج والتسويق لضمان وصول السلعة إلى السوق المستهدف في أسرع وقت ممكن قياسا لما يحققه المنافسون، وفي توافق مع رغبات واحتياجات العملاء،

- ضمان تخطيط وتنفيذ كافة عمليات التصميم والإنتاج والنقل والتسويق بحيث تكون التكلفة الكلية لوحدة السلعة أو الخدمة أقل ما يمكن قياسا بمستوى التكلفة لدى المنافسين وفي توافق مع مستويات الأسعار.

ج- أهداف إدارة الجودة الشاملة

إن إدارة الجودة الشاملة ليست نشاطا منعزلا عن باقي أنشطة وفعاليات إدارة المنظمة بل هي نظام يتكامل مع باقي نظم المنظمة الإدارية والإنتاجية والتسويقية، ويتفاعل مع كافة مجالات النشاط ومستوياته، من أجل تحقيق الأهداف الموالية:(حمود، 2000، الصفحات 83-84)

* **تحقيق الربحية والقدرة التنافسية:** إذ يعد التحسين المستمر في الجودة مؤشرا لزيادة المبيعات التي بدورها تضفي إلى زيادة الربحية وكذا زيادة الحصص السوقية والقدرة النافسية.

* **تحقيق الرضا لدى المستهلكين:** تهتم إدارة الجودة الشاملة بالأنشطة المتعلقة بالتعرف على العملاء الحاليين والمرتقبين، من خلال تحديد حاجاتهم ورغباتهم بغرض تلبيتها، حيث تبدأ من مرحلة بحوث التسويق لتحديد المواصفات المراد اعتمادها للسلعة مرورا بالتصميم والتطوير ومرحلة الإنتاج ثم النقل والتخزين والتوزيع وأخيرا التركيب وخدمات ما بعد البيع، ومن خلال هذا يتم الاحتفاظ بالمستهلكين الحاليين وجذب مستهلكين مرتقبين وتصميم منتجات تلبي رغبات وحاجات المستهلكين.

* **زيادة الفعالية التنظيمية:** بما أن إدارة الجودة الشاملة تقوم على أساس أن الجودة مسؤولية كل العاملين بالمنظمة، فإنها تهتم بشكل كبير بالعمل الجماعي والتحسن المستمر للاتصالات وكذا إعطاء العاملين فرصة المشاركة في حل المشاكل التشغيلية والإنتاجية وتحسين العلاقات الوظيفية والتنظيمية بين مختلف العاملين.

2.1. مفهوم المزة التنافسية

يحوز مفهوم الميزة التنافسية على مكانة هامة في مجال التسيير الإستراتيجي وإدارة الأعمال، فالميزة التنافسية تعد بمثابة العنصر الرئيس ال\ي يتيح للمؤسسة فرصة كي تحقق أرباح مستمرة مقارنة بمنافسيها، ويرجع الفضل في ظهور ورواج هذا المفهوم إلى الكاتب بورتر.

أ- تعريف الميزة التنافسية

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لهذا المفهوم، لهذا سيتم استعراض بعضا من أهم وأبرز هذه التعاريف؛ وبداية سيتم تعريف كل من الميزة والتنافسية.

حيث يقصد بالتميز الابتكار وهو الإتيان بما هو مختلف عن المنافسين أو غير المنافسين، فهو ينشأ شريحة سوقية من خلال الإستجابة المنفردة لحاجاتها عن طريق الإبتكار.(نبق، 2007، صفحة 99)

وتمثل التنافسية القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى.(دويس، 2004-2005، صفحة 04)

حيث أكد بورتر أن الميزة التنافسية تنشأ من القيمة التي باستطاعة المؤسسة أن تخلقها لعملائها، إذ يمكن أن تأخذ شكل السعر المنخفض، أو تقديم منافع متميزة في المنتج مقارنة بالمنافسين.(Porter.M, 2000, p. 08)

أما الاقتصادي Farey يعرف الميزة التنافسية بأنها "أي شيء يميز المؤسسة تميزا إيجابيا أو يميز منتجاتها تميزا إيجابيا عن منافسيها في أنظار زبائنها المستخدمين النهائيين لمنتجاتها.(الزغبي، 2005، صفحة 137)

وعرفها المعهد الدولي لإدارة التنمية في سويسرا بأنها "قدرة الدولة أو المؤسسة على توليد ثروة اكبر من منافسيها في الأسواق العالمية.(صقر، 2001، صفحة 92)

كما يقصد بالميزة التنافسية أنها تنشأ أساسا من القيمة التي تستطيع أي مؤسسة أن تحققها لزبائنها، فبمجرد وصول المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية مقارنة بتلك المستعملة من قبل المؤسسات المنافسة، حيث يكون بمقدورها تجسيد ذلك ميدانيا.(بعلي، 2019، صفحة 213)

ومما سبق فإن الميزة التنافسية تعني قدرة المؤسسة على جذب الزبائن وبناء المكانة الذهنية لها كمؤسسة أو لمنتجاتها وزيادة القيمة المدركة من قبلهم وتحقيق رضاهم، وعليه فإن خلق قيمة للزبون من خلال الميزة التنافسية لا يعني التركيز على جانب السعر وانخفاضه فحسب بل يمت إلى ماديات مختلفة سواء كان ذلك في جودة المنتج، الأمان المتحقق منه، المنافع المختلفة التي يحققها قياسا بغيره من المنتجات ... الخ والتي جميعها تصب في رضا الزبون عنه، حيث تنشأ الميزة التنافسية من جراء امتلاك التكنولوجيا المتطورة والإبداع والإبتكار بشكل مستمر ويكون للمورد البشري دور كبير في خلق المزايا التنافسية وتنميتها والمحافظة عليها، أي أن الميزة التنافسية ترتبط أساسا بالأداء المتحقق من المؤسسة والعاملين فيها.

ب– خصائص الميزة التنافسية

تمتاز الميزة التنافسية بالخصائص الموالية:(James, 1993, p. 118)

- أنها تقاد خارجيا بفعل رغبات وحاجات الزبون،
- توفر قوة كبيرة من حيث المساهمة في نجاح المؤسسة،
- توفر توافقا فريدا ما بين موارد المؤسسة والفرص الموجودة في البيئة
- تدوم لفترة طويلة ويكون من الصعب على المنافسين تقليدها،
- توفر أساسا لتحقيق تحسينات أخرى إضافية،
- تحدد الإتجاه وتوفر الحافز للمؤسسة كلها.

ج- فوائد الميزة التنافسية

من أبز الفوائد التي تحققها المؤسسة من خلال امتلاكها للميزة التنافسية ما يلي:(البكري، 2007، صفحة 203)

- قدرتها على إقناع زبائنها بما تقدمه لهم من منتجات تكون أكثر تميزا بها عن المنافسين وبالتالي تحقيق رضاهم،
- إمكانية حصولها على حصة سوقية أفضل وأكبر قياسا بالمنافسين إذا ما حققت الرضا والقبول المطلوبين لدى المستهلكين وبما يتوافق مع أهدافها الإستراتيجية المخططة،
- ستنعكس هذه الزيادة في الحصة السوقية واستمرار نجاحها على زيادة العوائد المالية المتحققة والأرباح الصافية.

2. إستراتيجيات إدارة الجودة الشاملة التنافسية

يجب على المؤسسة أن تحدد الإستراتيجية التنافسية التي ستقوم باتباعها بغرض الحصول والحفاظ على ميزة تنافسية أو أكثر، وتتمثل إستراتيجية التنافس في مجموعة متكاملة من التصرفات الساعية لتحقيق ميزة متواصلة ومستمرة وتتحدد عادة من خلال طريقة التنافس، ميدان التنافس وأساس التنافس.

1.2. إستراتيجية السيطرة بالتكاليف

تحقق هذه الاستراتيجية مزايا تنافسية من جراء الرقابة الصارمة على التكاليف، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تكلفة أقل بالمقارنة مع المنافسين.

أ. شروط تطبيق إستراتيجية السيطرة بالتكاليف

بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الإستراتيجية لابد من توفر مجموعة من الشروط والتي تتمثل في الآتي:(مرسي، 2003، صفحة 236)

- وجود طلب مرن للسعر، إذ يؤدي أي تخفيض في السعر إلى زيادة مشتريات المستهلكين للسلعة،
- نمطية السلع المقدمة،
- عدم وجود طرق كثيرة لتمييز المنتج،
- وجود طريقة واحدة لاستخدام السلعة بالنسبة لكل المشترين،
- محدودية تكاليف التبديل أو عدم وجودها بالنسبة للمشترين.

ب. كيفية تحقيق إستراتيجية السيطرة بالتكاليف

هناك محددات رئيسية للتكلفة يمكن استخدامها لتحقيق ميزة التكلفة الأقل مقارنة بالمنافسين، وتتمثل أبرز هذه المحددات في:(مرسي، 2003، الصفحات 236-237)

- وفورات اقتصاديات الحجم،
- وفورات منحنى التعلم والخبرة،
- النسب المرتفعة لاستغلال الطاقة،
- تخفيض تكاليف الأنشطة المترابطة مع بعضها،
- درجة مشاركة وحدات نشاط أخرى في استغلال الفرص المتاحة،
- وفورات التكلفة المتحققة نتيجة للتكامل الرأسي،
- استغلال عنصر الزمن،
- تخفيضات التكلفة نتيجة اختيار مواقع المصانع والمخازن وعمليات الفروع.

ج. مزايا تطبيق إستراتيجية السيطرة بالتكاليف

تحقق هذه الإستراتيجية عدة مزايا للمؤسسات المنتجة بأقل تكلفة، ومن أهم هذه المزايا ما يلي:(مرسي، 2003، صفحة 234)

- فيما يخص المنافسين، تكون المؤسسة المنتجة بأقل تكلفة في موقع تنافسي أفضل من منافسيها من حيث السعر،
- فيما يخص المشترين، فالمؤسسة المنتجة بأقل تكلفة تتمتع بحصانة ضد العملاء الأقوياء بحيث لا يمكنهم المساومة على تخفيض الأسعار،
- فيما يخص الموردين، فالمؤسسة المنتجة بتكلفة أقل يمكن أن تكون في مأمن من الموردين الأقوياء،
- فيما يخص دخول منافسين محتملين للسوق، فالمؤسسة المنتجة بأقل تكلفة تحتل موقعا تنافسيا يمكنها من تخفيض السعر وبالتالي مواجهة أي هجوم من المنافسين الجدد،
- فيما يخص السلع البديلة، فالمؤسسة المنتجة بتكلفة أقل يمكنها استخدام تخفيضات سريعة كسلاح لمواجهة المنتجات البديلة.

2.2. إستراتيجية التمييز

يقصد بإستراتيجية التمييز تلك الإستراتيجية التي تسعى بموجبها المؤسسة إلى التفرد في تقديم منتج معين للزبائن على مستوى بعض الجوانب المهمة لديهم مقابل سعر مرتفع، وتتجلى

تلك الجوانب في تشكيلات مختلفة للمنتج وصفات خاصة به كتصميم مميز، سمعة جيدة، علامة رائدة أو خدمات متعددة وممتازة وعليه تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق تميز في السوق أساسه الجودة العالية للمنتج.

أ. شروط تطبيق إستراتيجية التمييز

تتمثل أهم هذه الشروط فيمايلي:(مرسي، 2003، صفحة 238)

– عندما يقدر المستهلكين قيمة الاختلافات في المنتج أو الخدمة ودرجة تميزه عن غيره من المنتجات،

– تعدد استخدامات المنتج وتوافقها مع حاجات المستهلك،

– عدم وجود عدد كبير من المنافسين ينتهج نفس إستراتيجية التمييز.

ب. مجالات التمييز

من أهم مجالات التمييز التي تحقق ميزة تنافسية أفضل ولفترة زمنية أطول ما يلي:(مرسي، 2003، صفحة 238)

– التمييز على أساس التفوق الفني،

– التميز على أساس الجودة،

– التمييز على أساس تقديم خدمات مساعدة أكبر للمستهلك،

– التميز على أساس تقديم المنتج قيمة أكبر للمستهلك نظير المبلغ المدفوع من قبله.

ج. عوامل نجاح إستراتيجية التمييز

إن نجاح تطبيق إستراتيجية التميز يتوقف على عوامل داخلية وأخرى خارجية:(ماضي، 2002، صفحة 25)

* **العوامل الداخلية:** يتمثل أهمها في الآتي:

– الاستخدام الأمثل للموارد والكفاءات البشرية وتشجيعها على الإبداع والتطوير، وكذا تنمية بيئة ملائمة للاستغلال الجيد لقدراتها ومهاراتها،

– دعم جهود البحث والتطوير لتحسين جودة المنتج وتنويع استخداماته وتطوير الخدمات المرتبطة به،

– تطوير نظام المعلومات التسويقي بما يسمح بالتعرف المستمر على أذواق واحتياجات المستهلكين المتغيرة،

– انتقاء المواد الأولية والموارد التكنولوجية والكفاءات الضرورية لإحداث تحسين مستمر في الجودة الشاملة،

– تحسين الأداء الإنتاجي للتغلب النهائي على العيوب والأخطاء.

* **العوامل الخارجية:** يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

– مدى إدراك العملاء لفرق القيمة بين منتج المؤسسة مقارنة بمنتجات المنافسين،

– مدى تنوع استخدامات المنتج وتوافقها مع رغبات المستهلكين،

– مدى قلة المؤسسات المنافسة المنتهجة لنفس الإستراتيجة.

3.2. إستراتيجية التركيز

تمزج هذه الإستراتيجية بين النوعين السابقين، أ العمل على إيجاد منتجات تحمل مزيجا من الخصائص المميزة للإستراتيجيتين السابقتين أي العمل على إيجاد منتجات متميزة وبتكاليف أقل، وذلك من خلال التركيز على سوق جغرافي محدد أو التركيز على استخدامات معينة للمنتج، أي خدمة نسبة معينة من السوق الكلي.

أ. شروط تطبيق إستراتيجية التركيز

بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الإستراتيجية لابد من توفر مجموعة من الشروط والتي تتمثل فيما يلي:(مرسي، 2003، صفحة 240)

– في حالة وجود مجموعات مختلفة من الزبائن ممن لهم حاجات مختلفة أو يستخدمون المنتج بطرق مختلفة،

– عدم محاولة أي منافس التخصص في نفس القطاع السوقي المستهدف،

– عندما لا تسمح موارد المؤسسة إلا بتغطية قطاع سوقي محدد،

– عندما تكون بعض القطاعات أكثر جاذبية من غيرها.

ب. أنواع إستراتيجية التركيز

تنقسم إستراتيجية التركيز إلى إستراتيجيتين هما:(مرسي، 2003، صفحة 241)

* **التركيز على أساس التكاليف:** تتمثل في البحث عن ميزة في قطاع مستهدف في ظل التكاليف المنخفضة.

* **التركيز على أساس التمييز:** تتمثل في التمييز في قطاع مستهدف.

ويمكن تحقيق ميزة تنافسية في ظل هذه الإستراتيجية من خلال:

- تكاليف أقل للمنتج المقدم لهذا القطاع السوقي،
- تمييز المنتج بشكل أفضل بحيث يشبع حاجات القطاع السوقي المستهدف.

4.2.. إستراتيجية التوافق مع المواصفات القياسية العالمية

أدت تحولات المنافسة العالمية إلى سعي المؤسسات الاقتصادية إلى تبني إستراتيجية للجودة تؤدي إلى حصولها على شهادة ISO 9000 كدليل عالمي على فعالية نظامها التسييري المتطابق مع متطلبات الإدارة بالجودة الشاملة.

أ. مستويات المواصفة ISO 9000

تعبر ISO 9000 عن سلسلة المواصفات التي تختص بإدارة الجودة الشاملة في قطاع الصناعة والخدمات والتي تنقسم على مجموعة مواصفات تختلف حسب درجة شمولية كل منها، وتتمثل أهم تلك المواصفات فيمايلي:(عبد المحسن، 2004، صفحة 25)

- ISO 9001: تطبق على المؤسسات التي تقوم بالإنتاج والخدمة والتركيب والتصميم، حيث تعد أكثر المواصفات شمولية،
- ISO 9002: تطبق على المؤسسات التي تقوم بنفس الأنشطة السابق ذكرها في 9001 ISO ما عدا نشاط التصميم، أي أن المؤسسات التي تطبق عليها المواصفة 9002 لا تقوم بتصميم منتجاتها بنفسها،
- ISO 9003: تطبق على المؤسسات التي تقوم بالأنشطة المتعلقة بمنظومة الجودة في مجال التفتيش والاختبارات النهائية،
- ISO 9004: دليل إرشادي للمساعدة في وضع نظام فعال لإدارة الجودة وتحديد الجوانب الفنية والإدارية المؤثرة في جودة المنتج في كل مراحل الإنتاج وعلى المنظمة أن تختار ما يتفق مع طبيعة نشاطها وإعداد دليل الجودة الخاص بها، والذي يضمن مستوى الجودة وفي نفس الوقت يؤهل المنظمة للتوافق مع مجموعات المواصفات السابقة.

ب. خطوات الحصول على شهادة ISO 9000

يعد الحصول على ISO 9000 مؤشر على أن للمؤسسة نظام متكامل للجودة أساسه إرضاء العملاء عن طريق التحسين المستمر، وأنها ذات ميزة تنافسية في الأسواق المحلية والدولية، وعليه فإن إستراتيجية التوافق مع ISO 9000 تتطلب إتباع الخطوات الموالية:(يحضة، أفريل 2003، صفحة 184)

* **مرحلة التخطيط**: ضمن هذه المرحلة يتم الآتي:

– اقتناع الإدارة العليا بضرورة إنشاء نظام للجودة يتطابق مع مواصفات ISO 9000،

– تحديد المواصفة المناسبة لطبيعة نشاط المؤسسة (9003،9002،9001)،

– تحديد جهة الاعتماد المانحة للشهادة،

– تعيين مسؤول يمثل الإدارة لقيادة عملية تأهيل المؤسسة للحصول على شهادة الموافقة.

* **مرحلة التطابق**: يتم ضمنها ما يلي:

– تقييم نظام الجودة القائم في المؤسسة مع تمحيص وثائق الجودة بما في ذلك دليل الجودة للتعرف على إنحرافات الأداء،

– تحديد نقاط القوة والضعف في نظام الجودة،

– التطبيق الفعلي لمبادئ إدارة الجودة الشاملة لا يتفق مع مواصفات ISO 9000.

* **مرحلة التسجيل للحصول على الشهادة**:يتم في هذه المرحلة مراجعة نظام الجودة مع استكمال شروط التسجيل:

– نوع الشهادة،

– وضع الجدول الزمني لعملية المراجعة،

– التنسيق مع فريق المراجعة التابع لجهة التسجيل.

* **مرحلة المتابعة**: بعد منح شهادة ISO 9000 تتم مراجعة نظام الجودة على فترات دورية عادة تكون كل ستة أشهر للتأكد من فعالية تطبيق نظام الجودة، كما أنه بعد ثلاث سنوات من منح الشهادة يتم إجراء تقويم شامل من منح الشهادة يتم إجراء تقويم شامل لنظام الجودة الشاملة بالمؤسسة.

ج. مزايا الحصول على شهادة ISO 9000

اتجهت الأسواق العالمية في ظل العولمة إلى اعتبار الحصول على شهادة ISO 9000 يمثل ميزة تنافسية خاصة في حالة تعدد المنافسين، كما ازداد اتجاه تلك الأسواق إلى اقتصار التعامل مع الشركات المتحصلة على تلك الشهادة، فارتباط الميزة التنافسية بالحصول على شهادة ISO 9000 يعتمد على حقيقة أن المؤسسة المتحصلة على الشهادة تعد رائدة في مجال إدارة الجودة الشاملة، وأن نظم الجودة فيها خاضعة للتحسين والتطوير بصفة مستمرة، وعرضه للتفتيش من طرف الجهة المتاحة بصفة دورية.

وفي ظل تحولات المناخ الاقتصادي الجديد يجب أن تدرك المؤسسات أن التعاملات المختلفة في الأسواق العالمية لا تقتصر فقط على استيراد السلع أو تصديرها، بل تشمل أشكال من التعاون كالشراكة الإنتاجية والتسويقية، والاندماج الكلي أو الجزئي والذي أصبح مشروطا بحصول تلك المؤسسات على شهادة الإيزو كضمان لكفاءة نظامها التسييري.

كما يمكن التأكيد على مزايا أساسية مرتبطة بنجاح إستراتيجية التوافق مع المواصفات القياسية العالمية وهي:(نظمي، 1995، صفحة 28)

- المساهمة في تحسين القدرات التنافسية للمؤسسة،
- زيادة مبيعات المؤسسة وبالتالي زيادة حصتها السوقية،
- التطوير والتحسين المستمر لجودة المنتج،
- تقليص شكاوي العملاء وتنمية ثقتهم بالمنتج والمؤسسة،
- كسب رضا العملاء وتنمية العلاقة معهم،
- الاستمرارية في تحقيق معايير الجودة العالمية بما يسهل اختراق أسواق جديدة،
- تفعيل الرقابة الداخلية كنتيجة لتطوير أساليب المراجعة والتقييم الذاتي،
- رفع الروح المعنوية للأفراد العاملين وزيادة ولائهم وثقتهم بالمؤسسة.

3. علاقة إدارة الجودة الشاملة بالميزة التنافسية

تعد إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الفكرية والأنظمة التسييرية التي استحوذت على اهتمام الباحثين والمهتمين بشكل خاص بتطوير الأداء وتحسين الجودة في المؤسسات الاقتصادية إنتاجية كانت أم خدمية، بهدف امتلاك الميزة التنافسية وتنميتها في ظل تغيرات البيئة التنافسية خاصة على المستوى الدولي.

1.3. مداخل تطوير الميزة التنافسية

أدت التطورات التنافسية إلى سعي المؤسسات الاقتصادية إلى رفع كفاءة وفعالية أدائها بهدف امتلاك ميزة تنافسية، إذ برزت مداخل لازالت تساهم في تنميتها والمحافظة عليها من خلال التلبية الدائمة لحاجات العملاء أو تنمية قدرات المؤسسة التنافسية، وكذا تبني أسلوب إدارة الجودة الشاملة.

أ. مدخل تلبية حاجات العملاء

يتوقف نجاح المؤسسة في اختراق الأسواق في ظل المناخ الاقتصادي الجديد على مدى إمكانية تلبيتها الدائمة لحاجات العملاء وإشباع رغباتهم، فاشتداد المنافسة بسبب انفتاح

الأسواق جعل هدف كسب ولاء العملاء واستمرارية ارتباطهم بالمنتج ومنافعه هدفا استراتيجيا تعمل المؤسسات الاقتصادية على تحقيقه، المر الذي يستوجب دراسة وتحليل تلك الأذواق والاحتياجات والعمل على تصميم وإنتاج منتجات قادرة على إشباعها بدرجة عالية، وعليه فإن الأمر يتطلب ما يلي:(عبد الحميد، 1999، صفحة 188)

- تحقيق رضا العملاء،
- سرعة الاستجابة في تلبية الحاجات من خلال تقديم منتجات ذات جودة وفي الوقت المناسب،
- ضرورة تقديم المنتج ذو الأداء العالي المرتبط بالخصائص الأساسية وبالمفردات الإضافية،
- تقديم سلع وخدمات عالية الجودة ومتميزة عما يقدمه المنافسون،
- تقديم المنتج بأسعار ملائمة لإمكانات المستهلكين،
- توفير الخدمات الضرورية المرافقة للمنتج كخدمات ما بعد البيع.

ب. مدخل تنمية القدرات التنافسية

تعتبر القدرات التنافسية من بين أهم العوامل التي تؤدي تنميتها إلى تطوير قدرة المؤسسة على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجاتهم كنتجة لتقديم المنتج الأفضل والمتميز دائما، وتتمثل تلك القدرات في:(العلي، 1999، صفحة 44)

* **المرونة:** هي قدرة المؤسسة على تنويع منتجاتها وتسويقها في الوقت المناسب أي عندما يكون المستهلك في حاجة إليها، كما أن مرونة التعامل مع المتغيرات التسويقية تساعد على تحسين سمعتها وصورتها لدى المستهلك وتعزز ولائه لمنتجاتها.

* **الإنتاجية:** يؤدي الاستثمار والاستغلال الأمثل للأصول المادية والمالية والتكنولوجية والبشرية إلى الرفع من الإنتاجة وتحقيق أفضل المخرجات وأجودها بأقل تكلفة ممكنة، مما يؤثر إيجابيا على ميزة المؤسسة التنافسية.

* **الزمن:** أدت التغيرات التنافسية المتلاحقة إلى تغيير حيز التنافس ليشمل عنصر الزمن وتقليصه لصالح المستهلك والمؤسسة في نفس الوقت.

وأبعاد المنافسة عبر عنصر الزمن تظهر في:

- اختصار زمن دورة حياة المنتج،
- تخفيض زمن دورة حياة التصنيع والعملية الإنتاجية،

– تخفيض زمن تحويل وتغيير العمليات، أي ضرورة إحداث المرونة في عملية التصنيع،

– تخفيض زمن الدورة للعميل، وهي القدرة الممتدة بين تقديم الطلب وتسليم المنتج

– الإلتزام بجداول زمنية للتسليم الداخلي لعناصر الإنتاج حسب كل مرحلة من العملية الإنتاجية.

* **الجودة العالية:** بهدف البقاء في الأسواق وتنمية الموقف التنافسي يلزم المؤسسة الاقتصادية تبني نظام الجودة الشاملة الذي يضمن استمرارية الجودة العالية في السلع والخدمات والوظائف والعمليات رغم تزايد الضغوط التنافسية وشدتها.

ج. مدخل إدارة الجودة الشاملة

تعمل فلسفة إدارة الجودة الشاملة على تعزيز الأبعاد التنافسية إذ أن نجاح تطبيقاتها في المؤسسة سيعمل على تقليلي الكلف، وذلك من خلال تقليص الضياع أو التلف بسبب اعتماد العيوب الصفرية مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار مقارنة بالمنافسين مع المحافظة على مستوى مقبول من الأرباح عن طريق زيادة حجم المبيعات مما يعطي المنظمة بعدا تنافسيا يحقق لها حصة سوقية عالية، وعليه فإن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يمكن أن يقود إلى تعزيز البعد التنافسي الذي يركز على الجودة العالية، فالتحسين المستمر والتركيز على التدريب وتطوير المهارات واستخدام الأساليب الإحصائية والحاسوبية في عمليات فحص ومطابقة الجودة فضلا عن إعتماد مبدأ الوقاية من الأخطاء، ومن شأن كل ذلك الإسهام في تقديم منتجات ذات جودة عالية من حيث التصميم ودرجة المواءمة أو من حيث مطابقتها للاستخدام وخلوها من العيوب جراء اعتماد المؤسسة لأنظمة متطورة للبحث والتطوير، وفي ذات الاتجاه يسير بعدي الوقت والمرونة حيث تصبح برامج تخفيض الكلفة أكثر كفاءة عند توافر جودة عالية ووقت تسليم فاعل ومرونة أفضل.

2.3. أثر إدارة الجودة الشاملة على الميزة التنافسية

لم يعد مقبولا استراتيجيا الاعتماد على فكرة الميزة التنافسية الوحيدة، إذ لم تعد المؤسسات قادرة على الاعتماد على ميزة تنافسية وحيدة مثل الاعتماد على تقديم سلعة ذات تكلفة منخفضة فقط بل تحولت المؤسسات لفكرة الجودة الشاملة والتي تعني أن المؤسسة تتنافس على كل خصائص السلعة، وعلى جودة كل ما تقدمه من خدمات وما تقوم به من أعمال وأنشطة.

أ– تخفيض التكلفة

تتأثر الجودة بمختلف التكاليف وتتجسد العلاقة بينهما من خلال ما يلي:(عبد العزيز، 2000، الصفحات 84-85)

– عندما ترتفع تكاليف الوقاية فإن مستوى الجودة يرتفع حتى الوصول إلى نسبة المعيب صفر ٪ أي أعلى مستوى من الجودة.

– عندما تصل تكاليف المعيب إلى أقصى قيمتها فإن مستوى الجودة يقل حتى يصل إلى 100٪ معيب، أي أن كل المنتجات عبارة عن معيب ومرفوضات والعكس صحيح.

– عندما يرتفع مستوى الجودة ترتفع تكاليف الكشف والاختبار حتى تصل أعلى قيمة لها عند مستوى جودة يقع بين المستوى الأعلى والمستوى الأدنى، وعندما تصل نسبة الجودة إلى أعلى قيمة لها لا داعي لعمليات الكشف والإختبار لأن المنتجات جميعها ستكون سليمة وعند ذلك تكون تكاليف الكشف والإختبار مساوية للصفر، أي أن منحنى الكشف والإختبار يبدأ بقيمة مساوية للصفر وينتهي أيضا بقيمة مساوية للصفر.

– وعليه فإن قيمة التكاليف الكلية ترتفع كلما انخفض مستوى الجودة وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف المعيب، ويبدأ منحنى التكاليف الكلية في الانخفاض كلما ارتفع مستوى الجودة حتى تصل قيمة التكاليف الكلية على أدنى قيمة لها ويكون مستوى الجودة المناظرة لهذه التكاليف هو المستوى الأمثل للجودة، وذلك أن التكاليف سترتفع مرة أخرى إذا ارتفع مستوى الجودة عن هذا المستوى الأمثل.

ب– زيادة الربحية

تعتبر العلاقة بين ارتفاع مستوى الجودة وزيادة الربحية علاقة طردية، وهناك طريقتان لزيادة الربحية إحداهما خارجية تتمثل في الاحتفاظ بالعملاء الراضين وجذب عملاء جدد والأخرى داخلية تتمثل في تخفيض التكاليف:

* **الاحتفاظ بالعملاء الراضين وجذب عملاء جدد:** إن تحسين جودة المنتج أو الخدمة من حيث أبعاد الجودة ينتج عنها إدراك العملاء للجودة مما يؤدي إلى رضى العملاء عن المنتج أو الخدمة التي تقدم لهم وضمان ولاء العملاء للمنظمة واستمرار تعاملهم معها، كما يمكن للعميل الراضي أن يقوم بدعاية إيجابية للمنتج او الخدمة ينتج عنها جذب عملاء جدد ومنه زيادة المبيعات وبالتالي زيادة الحصة السوقية.

* **خفض التكلفة:** إن الحديث عن الجودة سابقا كان يعني مزيدا من التكاليف التي لا مبرر لها والتي كانت تشكل عبئا على العملية الإنتاجية والخدمية، إلا أن الوضع اختلف تماما حاليا في ظل المتغيرات والتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية إذ أصبح الالتزام بمعايير ومفاهيم الجودة إحدى أهم الأولويات المطلقة لأي منظمة إنتاجية أو خدمية باعتبار أن ارتفاع مستوى الجودة يؤدي إلى توفير العديد من التكاليف وهذا مدخل حقيقي للمنافسة لمواجهة تدفق السلع والخدمات في ظل انفتاح الأسواق وبالتالي زيادة الربحية.

ج- تمييز المنتج

يقصد بتمييز المنتج أن المؤسسات المتموقعة بشكل جيد تملك صورة جيدة، وزبائن أوفياء، ويرجع ذلك إلى إشهار سابق، خدمات مقدمة للزبائن، اختلافات في المنتج، أو لأن المؤسسة كانت السابقة إلى هذا القطاع، ويشكل التمييز حاجزا لدخول منافسين جدد حيث يتحمل الداخلون الجدد مصاريف باهظة حتى يستقطبوا زبائن القطاع.

3.3. مقاييس الأداء في ظل إدارة الجودة الشاملة

هناك العديد من مقاييس الأداء المستخدمة في ظل ابتهاج إدارة الجودة الشاملة، وسيتم تقسيمها إلى مقاييس مالية وأخرى اقتصادية ويندرج تحت كل نوع مجموعة من المقاييس سيتم التركيز على أهمها وأبرزها من خلال ما يلي:(علوان، 2006، الصفحات 360-367)

أ. المقاييس المالية

تمثل هذه المقاييس ترجمة للأداء العملياتي للمؤسسة خلال فترة مالية محددة عادة ما تكون سنة واحدة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

* **مقاييس الربحية:** هناك أربعة مقاييس للربحية المستخدمة بشكل كبر، إذ تمثل الطريقة التي تستخدم بها المنظمات مواردها المختلفة وتدير عملياتها التشغيلية بكفاءة، وتتمثل هذه المقاييس في الآتي:

- هامش الربح: تهتم المؤسسة كثيرا بهامش الربح الذي تحققه، حيث يعطي هذا المعيار مؤشرا للإدارة عن الربح الذي حققه كل دينار مستثمر في المبيعات، ويحسب من خلال المعادلة الموالية: هامش الربح =صافي العمليات/المبيعات.

- القدرة الإيرادية: يقصد بها قدرة المؤسسة على توليد الأرباح خلال فترة زمنية محددة، أي يوضح هذا المعيار كيف تحقق المؤسسة أرباحا من خلال استخدام مواردها المتاحة بغض النظر

عن مصادر تمويل هذه الموارد وهو ما يعبر عن كفاءة استخدام هذه الموارد، ويمكن قياس هذا المعيار كما يلي:القدرة الإيرادية = صافي العمليات قبل الفوائد/إجمالي الاستثمارات.

– **العائد على الاستثمار:** يقيس هذا المعيار مدى فعالية استخدام موارد المؤسسة ويعتمد بشكل كبير على مقدار الأرباح التي حققتها هذه الموارد، كما يطلق عليه اسم العائد على الأصول، ويقاس كمايلي:

العائد على الاستثمار = صافي العمليات بعد الضرائب/إجمالي الاستثمارات

– **العائد على حقوق الملكية:** يقاس العائد على استثمار المساهمين بقسمة صافي العمليات بعد الضرائب على حقوق الملكية، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

العائد على حقوق الملكية = صافي العمليات بعد الضرائب/حقوق الملكية

* **مقاييس النمو:** تقيس هذه المعايير مدى احتفاظ المؤسسة بوضع نموها الاقتصادي مقارنة مع نمو افتصاد البلد بشكل عام ونمو صناعته بشكل خاص، ونحصل على دلالات النمو من خلال مقارنة المعايير المالية للمؤسسة خلال السنوات السابقة، حيث تعتبر العديد من المؤسسات مقاييس النمو من الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وتتمثل أهم هذه المقاييس في:

– **نمو الدخل:** يمكن التعبير عن مقياس نمو الدخل للمؤسسة من خلال المعادلة الموالية:

نمو الدخل = (صافي الدخل للسنة الحالية/صافي الدخل للسنة الماضية) ×100.

– **نمو المبيعات:** تعد المبيعات عنصرا يتم الاعتماد عليه في إيجاد العديد من المعايير الماليةالتي تعتمد عليها المؤسسات في تقييم أدائها، كما يعتبر هذا المعيار أحد معايير النجاح بالنسبة للمؤسسة، ويعبر عنه بالمعادلة الموالية:

نمو المبيعات = (مبعات السنة الحالية/مبيعات السنة السابقة) ×100.

* **مقاييس كلف الجودة:** من أهم المعايير الشائعة الاستخدام في هذا المجال ما يلي:

– **معيار العمل:** يقصد به العلاقة النسبية بين تكلفة الجودة وبين مجموع ساعات العمل، ويعبر عنها كما يلي:معيار العمل = تكلفة الجودة/تكلفة ساعات العمل المباشرة = (٪).

– **معيار التكلفة:** يتمثل في العلاقة النسبية بين تكلفة الجودة والتكاليف الإجمالية، ويتم التعبير عنها كما يلي:معيار التكلفة = تكلفة الجودة / التكاليف الإجمالية = (٪).

– **معيار الإنتاجك** يمثل هذا المعيار العلاقة النسبية بين تكاليف الجودة وبين تكاليف الإنتاج، ويعبر عنها بالمعادلة الموالية:معيار الإنتاج = تكلفة الجودة / تكلفة الإنتاج = (٪).

– **معيار المبيعات:** يعبر هذا المعيار عن العلاقة النسبية بين كل من تكاليف الجودة وقييمة المبيعات السنوية، ويعبر عنها كما يلي:معيار المبيعات =تكلفة الجودة/تكلفة الإنتاج = (٪).

تعتبر كلف الجودة تضحية اقتصادية للمصادر، ويتم استرداد هذه التكلفة متى ما حققت المؤسسة إيرادات ناتجة عن المبيعات أو الخدمات المقدمة تفوق التكاليف التي تحملتها وبالتالي تحقق نتائج مالية مرضية.

ب. المقاييس الاقتصادية

ترتبط هذه المقاييس بكفاءة وفعالية المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة من أجل تحقيق أهدافها المحددة، ومن أهم هذه المقاييس الاقتصادية ما يلي:

* **الإنتاجية:** تعتبر الإنتاجية مقياسا للأداء التشغيلي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وتمثل المخرجات الناتجة عن عمليات المؤسسة مقسومة على كمية المدخلات الداخلة في الإنتاج، ويعبر عنها كالآتي:

المقياس العام للإنتاجية = المخرجات (بالقيمة أو الكمية) / المدخلات (بالقيمة أو الكمية)

إنتاجية مورد العمل = كمية الإنتاج (المخرجات) / عدد ساعات العمل.

يقصد بمورد العمل كل من الأجور، المكافآت، الخدمة الاجتماعية المقدمة، وتعكس إنتاجية العمل أي أن استخدام معيار إنتاجية العمل يمكن أن يكشف مدى مطابقة هذا المعيار إلى مبادئ وفلسفة إدارة الجودة الشاملة، لأنها تعبر عن معايير كمية وأخرى سلوكية.

وبصفة عامة يمكن قياس إنتاجية أحد موارد الإنتاج كما يلي:

إنتاجية الآلات (بالقيمة أو الكمية) = قيمة المخرجات / عدد ساعات اشتغال الآلات.

إنتاجية المواد (بالقيمة أو الكمية) = إجمالي قيم المخرجات / العمل + رأس المال + الآلات.

* **الحصة السوقية:** تسعى كثير من المؤسسات إلى الحصول على قيادة الحصة السوقية إيمانا منها بأن المؤسسة ذات الحصة السوقية الأكبر ستتمتع بتكاليف أقل وربح أعلى في الأمد الطويل، إذ يمكن أن تكون الحصة السوقية مقياسا مهما للأداء لذا فإن أغلب المؤسسات تسعى لتحقيق حصة سوقية أعلى من غيرها، وذلك من خلال السعي إلى تحليل حصتها السوقية وجمع المعلومات عن المؤسسات المنافسة، ويمكن قياس الحصة السوقية وفق الآتي:

– **الحصة السوقية الإجمالية:** تسعى كثير من المؤسسات إلى الحصول على قيادة الحصة السوقية إيمانا منها بأن المؤسسة ذات الحصة السوقية مقياسا مهما للأداء لذا فإن أغلب المؤسسات

تسعى لتحقيق حصة سوقية أعلى من غيرها، وذلك من خلال السعي إلى تحليل حصتها السوقية وجمع المعلومات عن المؤسسات المنافسة، ويمكن قياس الحصة السوقية وفق الآتي:

– **الحصة السوقية النسبية:** يمكن التعبير عنها بالمبيعات السنوية للمؤسسة / المبيعات السنوية لأكبر المنافسين = (٪).

تتطلب هذه المقارنة أن تقوم على ثلاث افتراضات أساسية وهي:

– أن المنافسين يعرفون ما هي المعايير المثالية،

– أن المؤسسة تحاول الوصول إلى نفس السوق الذي يحاول المنافسون الوصول إليه،

– أن على المؤسسة أن تتماثل في تصرفاتها مع تصرفات المنافس حتى يمكن الاستمرار في المنافسة.

– **رضا الزبون:** إن أحد المرتكزات الأساسية التي بنيت عليها إدارة الجودة الشاملة هو رضا الزبون، حيث أن معظم المعايير الخاصة بالجودة ركزت على رضا الزبون كهدف لابد أن يحتل الأولوية ضمن الأهداف الإستراتيجية لأية مؤسسة تسعى إلى تعزيز موقعها التنافسي، أي يمكن القول أن المنطلق الأساسي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة هو كفاءة إدارة رأس المال الفكري، وذلك من خلال إتباع الممارسات الإدارية الأفضل للعملية الإدارية ووضع الحلول الناجحة للمشاكل التي تواجهها المؤسسة.

ومن أهم مقاييس قياس رضا الزبون ما يلي:

- تكاليف الفشل الخارجي،
- عدد الوحدات المعادة من الزبون،
- عدد الشكاوى المقدم من قبل الزبون،
- زمن الاستجابة لطلبات الزبون،
- زمن التسليم إلى الزبون،
- خدمات ما بعد البيع.

4. خاتمة

نظرا لأهمية الميزة التنافسية بالنسبة للمؤسسات كان لزاما عليها العمل على خلقها والمحافظة عليها من خلال تطويرها، ويعتبر موضوع إدارة الجودة الشاملة من أهم الموضوعات الإدارية الحديثة كمفهوم قادر على خلق المزايا التنافسية والتطوير الدائم وتحقيق رغبات العملاء وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق التميز في بيئة الأعمال المتسمة بالتغيرات السريعة والمتلاحقة.

إذ دفعت تلك التغيرات بمسؤولي المؤسسات والقائمين على إدارتها إلى الاهتمام أكثر فأكثر برغبات المستهلكين وجمع المعلومات عن خصائصهم واحتياجاتهم والعمل على تلبية رغباتهم بل وتجاوزها في كثير من الأحيان.

التوصيات: من خلال العناصر التي تم الوقوف عندها اتضح جليا دور إدارة الجودة الشاملة في تطوير الميزة التنافسية بالمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تخفيض التكاليف وتحقيق التميز وتحقيق التوافق مع المواصفات العالمية القياسية، وعليه ندرج بعض الاقتراحات:

-وضع ضوابط ومعايير موضوعية لاختيار العنصر البشري وإعداده إعدادا علميا وتدريبيا وثقافيا،

-ضرورة قيام إدارات المؤسسات بإعداد وتوثيق نظام الجودة وسياسة الجودة ودليل الجودة وتعميمها في المنظمة بغرض الاطلاع عليها وإبداء وجهات النظر حولها والاتفاق عليها قبل البدء بعملية التنفيذ، ويجب العمل على تحقيق تحسينات مستمرة التي تؤدي بدورها إلى تطوير المنتجات والعمليات،

-لابد من الاهتمام الجدي في دعم وتطوير البنى المتعلقة بالقياس والمعايرة والمواصفات والتحليل والاختبار.

5. قائمة المراجع.

أ-المراجع باللغة العربية

الب كري, ث .(2007) .*إستراتيجيات التسويق*.عمان: دار جهينة، ص:203.

الترتوري, م& ,.جويحان, أ .(2006) .*إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي*.عمان: المسيرة، ص:38.

الزغبي, ح .(2005) .*نظم المعلومات الاستراتيجية*.الاسكندرية: دار وائل، 137.

العلي, ع .(1999) .*إدارة الإنتاج والعمليات: مدخل كمي*.الأردن: دار وائل، ص:44.

بعلي, ح.(2019).أثر التسويق الابتكاري في تعزيز التفوق التنافسي للمؤسسة الاقتصادية . مجلة Revue des reformes Economique et intégration dans l'économie ، *ص:213.*

جودة, م. أ .(2006) .*إدارة الجودة الشاملة: مفاهيم وتطبيقات*.عمان: وائل، ص: 22.

خضير كاظم حمود. (2000). *إدارة الجودة وخدمة العملاء*. الأردن: دار المسيرة، ص:74-76/ص:83-84

دويس, م .(2005-2004) .شهادة ماجستير .*براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول* .العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة ورقلة، ص:04.

صقر, ع .(2001) .*العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة*.الاسكندرية: الدار الجامعية، ص: 92.

عبد الحميد, ط .(1999) .*التسويق الفعال: الأساسيات والتطبيق*.مصر: الدار المتحدة للإعلان، ص: 188.

عبد العزيز, س .(2000) .*إقتصاديات جودة المنتج بين إدارة الجودة الشاملة والايزو 9000و9001*.الاسكندرية: مكتبة الاشعاع، ص:84-85.

عبد المحسن, ت .(2004) .*قياس الجودة والقياس المقارن: أساليب حديثة في المعايرة والقياس*.القاهرة: دار الفكر العربي، ص: 25.

علوان, ق .(2006) .*إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو 9001،2000*.عمان: دار وائل، ص: 360-367.

علي, ا .(2002) .*إدارة التميز*.مصر: غريب، ص:65.

قويدر عياش. (مارس, 2008). إدارة الجودة الشاملة مدخل للتميز والتنافس على المستقبل. *مجلة الحقيقة*، صفحة 149.

ماضي, م .(2002) .*تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية*.مصر: مطبعة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص: 25.

مرسي, ن .(2003) .*الإدارة الاستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس*.مصر: دار الجامعة الجديدة، ص:263/ ص: 236-237/ ص: 234/ ص: 238/ ص: 240/ ص: 241.

نبق, ب ,2007) .نوفمبر 26-27 .(الميزة التنافسية للموارد البشرية ودورها الاستراتيجي في نقل وتوطين التكنولوجيا .*الملتقى الوطني الثاني حول تسيير المؤسسات "المؤسسة الاقتصادية الجائرية والتميز* ,"p. 99.

نظمي, ن .(1995) .*إيزو 9000 بداية الطريق إلى تطوير المنظومة الادارية*.القاهرة: دار العربية، ص: 28.

يحضة, س) .أفريل 2003 .(إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية .*الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد*.ورقلة، ص: 184.

ب-المراجع باللغة الأجنبية

James, E. (1993). *Applied Production And Operation Management.* usa: West Pblishing; p: 118.

Porter.M. (2000). *Lavantage Concurrentiel.* Paris: Dunod, p: 08.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص559-577

محددات تنويع الصادرات في البلدان المصدرة للمحروقات باستخدام نموذج الاستجابة الكسرية على بيانات البانال خلال الفترة 2000-2015

Determinants of Export Diversification in Fuel-exporting Countries Using the FractionalResponse Model on Panel Data during the Period 2000-2015

شوبار لياس*
Choubar Lyes
جامعة محمد بوضياف المسيلة_ الجزائر
lyes.choubar@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/28 تاريخ القبول: 2023/10/13 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :
حاولت هذه الدراسة التحقق من محددات تنويع الصادرات لخمس دول مصدرة للمواد الهيدروكربونية خلال فترة خمسة عشر عامًا (2000-2015) ، باستخدام 8 متغيرات توضيحية، تشير نتائج تقدير نموذج OLS المركب ونموذج الأثر الثابت ونموذج التأثير العشوائي ونتائج نموذج اللوجيت للاستجابة الكسرية الجزئي إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المالية ومعدلات التضخم في تعزيز عملية تنويع الصادرات ، في حين أن متغيرات الإصلاحات الاقتصادية (الانفتاح التجاري) والمتغيرات المؤسسية (الحوكمة)) ليس لها تأثير كبير على تنويع الصادرات.

الكلمات المفتاحية:تنويع الصادرات، الدول المصدرة للنفط،نموذج التأثيرات الثابت والعشوائية، نموذج الاستجابة الكسرية.

تصنيفJEL:F14, Q43, Q41, C13, C23, C22, C87

Abstract :
This study attempted to investigate the determinants of export diversification for five hydrocarbon-exporting countries during a fifteen-year period (2000-2015), using 8 explanatory variables, The results of the estimation of the combined OLS model, the fixed effect model, the random effect model, and the results of the Fractional response model indicate the importance of foreign direct investment, financial development and inflation rates in promoting the process of export diversification, while the variables of economic reforms (trade openness) and institutional variables (governance)) does not have a significant impact on export diversification.

Key words: Export diversification, Oil exporting countries, Fixed effect mode, random effect mode, Fractional response model
JEL classificationcodes :F14, Q43, Q41, C13, C23, C22, C87

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

خلال الثلاث عقود الماضية استطاعت الصناعة البترولية توليد مداخيل هامة للدول المصدرة للبترول (أحادية التصدير)، لكن بالرغم من ذلك فإن المؤشرات الاقتصادية لهذه البلدان في تنازل مستمر، فالريع البترولي لم يحقق النمو والازدهار الاقتصادي، وذلك توافقا مع ما تنص عليه نظرية لعنة الموارد الطبيعية، فتجارب النمو لدول مثل: الجزائر، فينزويلا، نيجيريا وإيران بينت أن البترول غالبا ما يكون عائقا في وجه تطور ونمو هذه الدول ما جعل بعض الاقتصاديين يجعل الحل الوحيد للتخلص من لعنة الموارد الطبيعية الكف عن استغلال الثروات الطبيعية (Rosser, 2006)، فهذه الدول المصدرة للبترول تتسم اقتصادياتها بالتبعية لمداخيل صادراتها بدرجة كبيرة،(Bornhorst, Gupta, & Thornton, 2008) قاموا بدراسة 30 بلدا مصدرا للبترول ما بين 1992 و2005، الفترة التي عرفت الأسعار فيها مستويات منخفضة نسبيا فقاموا بتقدير أن الحصيلة المتأتية من المحروقات في المتوسط تمثل 16.2 %من الناتج المحلي الخام PIB ما نسبته 49.1%من الميزانية الإجمالية، هذه المعدلات مرتفعة في بعض المناطق من 20% إلى 57.2%لـ 14 بلد مصدر للمحروقات في الشرق الأوسط، كما يجب التنويه هنا أن الناتج المحلي الخام PIB يتضمن قطاعات اقتصادية أخرى تتبع بدورها قطاع المحروقات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكذلك العديد من محصلات الضرائب تتأتى أوعية عادة ما تستفيد من النفقات العمومية التي يكون مصدرها عائدات المحروقات.

وقد شهدت السنوات الأخيرة عودة قوية لمسألة التنويع الاقتصادي وذلك لتوافر العديد من الأسباب منها: ضعف نجاعة اقتصاديات الدول النامية، عدم استفادة هذه الدول من المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة، كما أن كثيرا من الدراسات أشار إلى القيود المفروضة على العرض وضعف التنويع الاقتصادي كما أن العوائد المتأتية من الانفتاح التجاري ضئيلة جدا.

عالجت الأدبيات الاقتصادية الحديثة موضوع التنويع الاقتصادي والعوامل المفسرة له ، ومن بين أهم هذه الدراسات دراسة (IMBS & WACZIARG, 2003)حيث استعمالا البيانات المتعلقة بالتشغيل والقيمة المضافة حسب القطاعات التي تغطي الكثير من البلدان ومستويات متنوعة من التقسيمات القطاعية استنتج الباحثان أن مسار التطور يتميز بمرحلتين من التنوع : الأولى النمو الاقتصادي يفسر بتزايد التنوع في القطاعات كما تشهد هذه المرحلة

تزايد الدخل حسب الفرد، المرحلة الثانية : التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي يبدأ في التركز، وعليه فإنه حسب الباحثين فإن التركز القطاعي يبدأ بمنحنى متناقص ثم يأخذ في التزايد.

سنحاول في هذه الدراسة البحث عن محددات تنويع الصادرات في 12 بلد بترولي وخلال الفترة 2000-2015 باستخدام عدة متغيرات مفسرة وعدة نماذج قياسية.

2. الدراسات السابقة

سنقوم في هذا الدراسة باستعراض مجموعة من الدراسات التي حاولت البحث في محددات تنويع الصادرات حيث يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى صنفين أساسيين: دراسات اهتمت بتحديد المحددات في مجموعة من البلدان أي دراسات استخدمت قياسيا بيانات البانال، ودراسات أخرى اهتمت فقط بالبحث في المحددات داخل بلد واحد.

1.2. دراسات اهتمت بمجموعة من البلدان:

أ. دراسة(HADJIRA & ZAKANE, 2021)

والتي حاولت البحث في محددات تنويع الصادرات لـ 151 بلد من البلدان النامية والبلدان الصاعدة وخلال فترة 22 سنة (1996-2017) وباستخدام 8 متغيرات مفسرات مقسمة إلى أربع مجموعات أساسية: مجموعة الإصلاحات الاقتصادية، مجموعة المتغيرات المادية، مجموعة متغيرات الاستقرار الكلي، ومجموعة المتغيرات المؤسساتية، وبتقدير النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتقدير النموج البايزي المتوسطي (BMA) و طريقة المربعات الصغرى للمربعات المتوسطة (WALS)، وقد أسفرت النتائج على أهمية الاستثمارات والحوكمة والدخل الفردي والقيمة المضافة في القطاع الصناعي في تعزيز عملية تنويع الصادرات، في حين أن متغيرات الإصلاح الاقتصادي (الانفتاح التجاري و التطوير المالي) فليس لها الأثر الكبير في تنويع الصادرات.

ب. دراسة صندوق النقد الدولي التي أجراها (Rahul, Quuayyoum, & Yin, 2019)

حيث استخدم في دراسته مجموعة كبيرة من المتغيرات التي من المحتمل أن تأثر على تنوع الصادرات باستخدام بيانات البانال لمجموعة من البلدان خلال الفترة 1975 – 2015وباستخدام النموذج البايزي المتوسطي Bayesian Model Averaging (BMA)الذي يعالج حالة عدم اليقين النموذجية ويصنف المتغيرات المفسرة حسب الأهمية وحسب قوة تفسيرها للمتغير التابع، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات المفسرة لتنويع

الصادرات هو تراكم رأس المال البشري، تقليل الحواجز أمام التجارة الخارجية، تحسين جودة المؤسسات وتطوير القطاع المالي، أما بالنسبة للدول المصدرة للسلع الأساسية فإن تخفيض الحواجز أمام التجارة الخارجية هو الدافع الأكثر لتنوع الصادرات يليه تحسين نتائج التعليم على المستوى الثانوي وتطوير القطاع المالي.

ت. دراسة(AHMADOV, 2012)

والتي حاولت الإجابة عن إشكالية : لماذا تنجح بعض البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية في تنويع اقتصادياتها في حين تفشل بلدان أخرى، وقامت الدراسة باختبار مجموعة من الفرضيات حول العوامل السياسية والمؤسساتية بدلا من العوامل الاقتصادية والجغرافية البحتة التي تمكن أو تعرقل تنويع الصادرات في البلدان النامية وقد تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين1962–2010، وقد خلصت إلى أن المؤسسات الدولية المصممة على مساعدة هذه البلدان على التغلب على لعنة الموارد من خلال التنويع الاقتصادي لا يمكن أن تكون فعالة إلا في حالة مراعاة الوضعية السياسية والمؤسساتية لهذه البلدان.

ث. دراسة(Mengistu & Kenji, 2009)

والتي بحثت في المحددات الرئيسية لتنويع الصادرات رأسيا وأفقيا بناء على بيانات البانال غير المتوازن لـ 41 دولة من إفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1975 -2004 وباستخدام طريقة التقدير FGLSمع تصحيح مشكلة اختلاف تباين الأخطاء والارتباط الذاتي للأخطاء، وقد خلصت الدراسة إلى أن التعليم والصحة والدخل الفردي وحجم السكان وتنمية البنية التحتية والانفتاح التجاري عوامل حاسمة لدعم تنويع الصادرات أفقيا وعموديا.

ج. دراسة (Espoir, 2020)

التي حاولت البحث في نحددات تنويع الصادرات في بلدان مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC)خلال الفترة 1990-2018 باستخدام مؤشر Herfindall-Hirchmanوباستخدام مجموعة كبيرة من المتغيرات المفسرة مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، مؤشر الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من المتغيرات، وباستخدام اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك على بيانات البانال وباستخدام تقنيات التقدير (FMOLS)و(DOLS)، خلصت الدراسة إلى ان هناك كل المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق الأولى، كما خلصت إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين تنويع الصادرات، نصيب

الفرد من الناتج المحلي الخام، الانفتاح التجاري، تراكم رأس المال البشري والمادي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما خلصت الدراسة إلى أن الفساد والتضخم يمثلان عائقين رئيسيين أمام تنويع الصادرات في المنطقة الاقتصادية (SADC).

ح. دراسة (Elhiraika & Mbate, 2014)

التي بحثت في المحددات طويلة الأجل لتنويع الصادرات في 53 بلدا إفريقيا خلال الفترة 1995-2011 وباستخدام تقنية التقدير GMM، وخلصت الدراسة إلى ان دخل الفرد، البنية التحتية، الاستثمار العام، رأس المال البشري والإطار المؤسساتي لها تأثير معنوي إحصائي على تنويع الصادرات في البلدان الإفريقية.

خ. دراسة (Fonchamnyo & Akame, 2016)

التي بحثت في محددات تنويع الصادرات في 32 بلدا من إفريقيا جنوب الصحراء (SSA)، وعلى خلاف الدراسات السابقة حول محددات تنويع الصادرات تم استخدام نموذج لوجيت المجزءFractionalizedlogitوالتي تستخدم في حالة المتغير التابع المحصور بين 0 و1 (كحال مؤشر هرفيندال-هيرشمان)، أظهر متوسط الإحصائيات بوضوح أنهم نبين البلدان المستخدمة في هذه الدراسة، فإن الاقتصادات الأكثر تنوعًا هي جنوب إفريقيا(0.14)وكينيا(0.22) وتنزانيا(0.22)،في حين أن الأكثر تركيزًا هي أنغولا (0.92) ونيجيريا (0.85) وتشاد (0.80).كشفت نتائج تحليلنا التجريبي أن التنويع الشامل للصادرات يتم تعزيزه وتحديده بشكل كبير من خلال الانفتاح التجاري والقيمة المضافة في الزراعة والقيمة المضافة في التصنيع والاستثمار الأجنبي المباشر؛ بينما كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي رادعًا كبيرًا لتنويع الصادرات في هذه المنطقة. وأظهرت نتائج أخرى أن المساعدات الخارجية وسعر الصرف الرسمي والاستثمار المحلي الإجمالي كانت عوامل غير مهمة لتنويع الصادرات في الاقتصادات المختارة. لذلك تشير نتائجنا إلى أنه لتعزيز تنويع الصادرات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، من الضروري تعزيز جهود الإصلاح التنظيمي التي تسهل التجارة الدولية، وتحسن الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزز تطوير البنية التحتية والأداء في القطاعات الزراعية والصناعية.

2.2. دراسات اهتمت ببلد واحد

أ. **دراسة**(Mubeen & Ahmad, 2016)

التي حاولت البحث في محددات تنويع الصادرات في باكستان خلال الفترة 1980-2015، وذلك باستخدام مؤشر جيني هيرشمان (GHI) وباستخدام نموذج (ARDL) من أجل رصد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وقد خلصت الدراسة إلى ان التركيز الجغرافي للصادرات يعزز من تركيز المنتجات المصدرة ويقلل من تنوعها، بينما يمكن أن يلعب الاستثمار

الأجنبي المباشر والدخل العالمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي دورا مهما في تعزيز تنويع الصادرات، كما اقترحت الدراسة استكشاف أسواق جديدة لصادرات باكستان والحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل العالمي وتخفيض قيمة العملة.

ب. دراسة(Oliveira, Jegu, & Santos, 2020)

حول تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي وكذلك محددات تنويع الصادرات في البرازيل خلال الفترة 2003-2010 باستخدام نموذج انحدار ديناميكي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الصادرات عموما تركزت مؤقتا في الأعوام 2004، 2008 و2012، وعرفت الصادرات تنوعا كبيرا عام 2005، كما بينت الدراسة أن الولايات الجنوبية والجنوبية الشرقية شهدت معدلات تنوع أكبر، لكن الولايات الوسطى والغربية والشمالية الشرقية شهدت معدلات تنوع أعلى منذ 2006، كما خلصت الدراسة إلى أن الائتمانيات والاستثمارات العامة من المحددات العامة لتنويع الصادرات البرازيلية.

ت. دراسة (Hossain & Chowdhury, 2014)

التي حاولت البحث في نمط ومحددات تنويع الصادرات في بنغلاداش خلال الفترة 1980-2007، ولهذا الغرض استخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات رئيسية لاستكشاف اتجاه تركيز الصادرات: مؤشر هيرشمان، مؤشر أوجيف، معامل الأنتروبيا، خلصت الدراسة إلى وجود أدلة قوية على أن صادرات بنغلادش ضلت غير متنوعة نسبيا كما ان بنغلادش لم تكن قادرة على ترجمة ميزتها النسبية إلى ميزة تنافسية،كما خلصت الدراسة لوجود ارتباط قوي بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي كما ان هناك حاجة ملحة إلى إعادة هيكلة كبيرة في السياسة التجارية للبلد لاكتساب الزخم في تنويع الصادرات، خلصت الدراسة كذلك إلى أن المشاركة في اتفاقيات التجارة الحرة، تطوير البنية التحتية والاتصالات، التمويل الوساع النطاق للتصدير والسياسات التي تؤدي إلى تنمية رأس المال البشري هي الآن بحاجة إلى وقت لتحسين تنويع الصادرات.

3.البيانات ومتغيرات الدراسة

تضمنت عينة الدراسة 12بلدا بتروليا: 6بلدان من إفريقيا: الجزائر، نجيريا، الغابون، جمهورية كونغو الديموقراطية، مصر، تشاد، و خمسة بلدان من آسيا: المملكة العربية السعودية، إيران، عمان، بروناي دار السلام، ماليزيا، وبلد واحد من أوربا : النرويج. اختيار هذه العينة من

البلدان دون غيرها يرجع بالأساس إى وفرة بيانات متغيرات الدراسة حيث أن النموذج المستخدم يشترط بيانات بانال متوازنة كما سنوضح لاحقا، أما المجال الزمني للدراسة فقد امتد خلال الفترة 2000إلى غاية 2015، وقد تم اختيار ثمانية متغيرات من اجل إجراء الدارسة كما هو مبين في الجدول رقم 01 الذي يوضح بعض المقاييس الإحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة. المتغير التابع وهو مؤشر هيرشمان- هرفيندال للتركيز السلعي للصادرات والذي تم استخدامه في عدة دراسات كمقياس لمدى تنوع الصادرات (Ben Hammouda, (Manuel R, Alvarez, & Bravo- ،Karing, Njuguna, & Jallab, 2006) (AHMADOV, 2012) ،Ortega, 2011)وقد تم حسابه بالاستعانة ببيانات Cnuced على المنتجات المصدرة بمستوى 3 أرقام (3degit) لـ 12بلد خلال الفترة 2000–2015 وتم جعل هذا المؤشر معياريا حتى تكون قيمته محصورة مابين0 و1، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{x_{ij}}{X_j})^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيثH_j مؤشر التركيز السلعي للبلد jوx_{ij} قيمة صادرات البلد j للمنتج i و$X_j = \sum_{i=1}^{n} x_{ij}$، nعدد المنتجات، قيمة قريبة من الواحد لمؤشر H_j تعني أن صادرت البلد jمركزة سلعيا بدرجة كبيرة والعكس إذا كانت قريبة من الصفر فإن هناك تنوعا في سلة الصادرات.

ومن أجل البحث عن محددات تنويع الصادرات تم استخدام ثمانية متغيرات مفسرة بناء على دراسات سابقة وهذه المتغيرات هي معدل الانفتاح التجاري ورمزنا له بالرمز Toوالذي يعبر عنه بالنسبة بين مجموع الصادرات والواردات والناتج المحلي الخام وقد تم الحصول على البيانات من موقع Cnuced، أما متغير التطور المالي فقد تم قياسه كنسبة للائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الخام ورمزنا له بالرمز Dcsوتم الحصول على البيانات المتعلقة به من البنك العالمي، متغير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2011) وتم الحصول عليه من بيانات البنك العالمي ورمزنا له بالرمز pib_hab، متغير تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الخام وذلك متغير يمثل حجم الاستثمار في البلد وقد تم الحصول عليه من بيانات البنك العالمي ونرمز له بالرمز FBC، معدل التضخم تم قياسه بمؤشر أسعار المستهلك وتم الحصول عليه من بيانات البنك العالمي، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الخام وقد تحصلنا عليه من البنك العالمي ونرمز له بالرمزinvetrأما فيما يخص متغير الحوكمة فقد تم حساب متوسط مؤشرات الحوكمة التي يوفرها البنك العالمي : مؤشر السيطرة على الفساد،

مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، مؤشر سيادة القانون، مؤشر الجودة التنظيمية ، مؤشر الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف ومؤشر فعالية الحكومة، وقد تم حساب متوسط لهذه المؤشرات للتعبير عن نوعية المؤسسات في دولة ما وذلك كما في دراسة (EASTERLY & LEVINE, 2003).

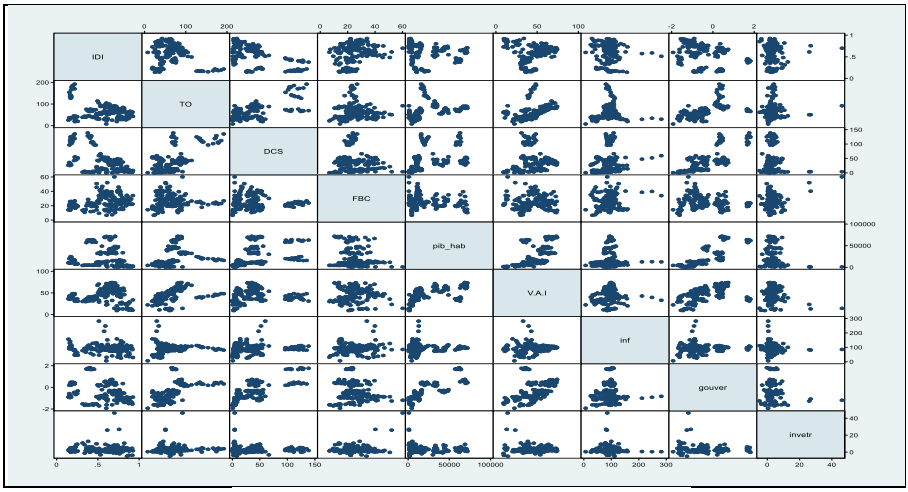
الجدول1: ملخص لبعض الإحصاءات الوصفية للبيانات

المتغير		الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	Min	Max	المشاهدات
idi	overall	.5711491	.2190962	.1430576	.9241761	N = 192
	between		.2193183	.183036	.8351917	n =12
	within		.0606642	.3664736	.7914923	T =16
to	overall	66.91635	34.94268	7.802789	192.1232	N =192
	between		35.08548	32.52388	157.5316	n =12
	within		9.30991	35.85923	101.508	T =16
dcs	overall	39.18111	37.44824	.4913875	138.6785	N =192
	between		37.29803	3.10821	114.5111	n =12
	within		10.97629	-64.02897	68.64953	T =16
fbc	overall	25.35578	9.048868	6.704141	60.15617	N =192
	between		7.123	15.46904	39.21104	n = 12
	within		5.927011	12.44763	54.07874	T =16
pib_hab	overall	23752.37	22042.6	897.347	71843.52	N = 192
	between		22897.1	1501.019	68753.44	n =12
	within		1665.146	17550.68	28947.54	T =16
inf	overall	91.79434	31.86153	6.798738	282.0895	N =192
	between		5.998549	80.55789	101.3313	n =12
	within		31.33689	16.07847	272.5526	T =16
vai	overall	43.84614	15.69133	9.239161	74.11302	N =192
	between		15.48489	14.95659	67.8846	n =12
	within		5.026638	29.10596	74.86484	T =16
gouver	overall	-.3642057	.9034327	-1.929354	1.819341	N =192
	between		.9331838	-1.620525	1.702358	n =12
	within		.1172541	-.6730349	-.0110901	T =16
invetr	overall	3.069336	4.751965	-4.84583	46.27524	N =192
	between		1.920569	.9019538	8.2353	n =12
	within		4.379757	-10.01179	41.10927	T = 16

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17

يوضح الشكل رقم 1 مصفوفة المنحنيات لسحابة النقط التي توضح الارتباطات بين متغيرات الدراسة الثمانية مثنى مثنى، حيث تظهر أسماء المتغيرات في قطر المصفوفة، تكون الأشكال فوق قطر المصفوفة نفسها الأشكال تحت قطر المصفوفة بعكس محاور كل شكل، وتقاطع متغيرات القطر الموجودة في مستويات مختلفة تبين سحابة النقط الخاصة بالمتغيرين، مبدئيا ما يهمنا هو علاقة المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع ونجد ذلك في السكر الأول من المصفوفة، يتضح من الشكل وجود علاقة عكسية بين متغيري التطوير المالي والحوكمة ومتغير مؤشر التنويع الاقتصادي على التوالي، وما سوى هذين الشكلين لا تتضح علاقة ارتباط بين أحد المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

الشكل 1:مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة على شكل سحابات نقط



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata

4.الطريقة القياسية والنتائج

في هذه الدراسة سنقوم بتقدير نموذجين رياضيين باستخدام بيانات البانال، النموذج الأول يعطى بالشكل:

$$ID_{it} = \beta_0 + \beta_1 To_{it} + \beta_2 Dcs_{it} + \beta_3 Pib\_hab_{it} + \beta_4 Fbc_{it} + \beta_5 inf_{it} + \beta_6 invetr_{it} + \beta_7 Gouver_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad (01)$$

حيث ID_{it} هو مؤشر هيرفندال –هيرشمان للتركيز السلعي للصادرات للبلد i خلال الفترة t، والذي يفسر بمجموعة من المتغيرات كما في المعادلة رقم (01)، هذه المتغيرات المفسرة تم تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية: متغيرات الإصلاحات الاقتصادية، المتغيرات المادية،

متغيرات الاستقرار الكلي والمتغيرات المؤسساتية، وقد تم الاعتماد على هذه المجموعات من المتغيرات بناء على نموذج التجارة مع عدم تجانس المؤسسات لـ:(Melitz, 2003)بالإضافة إلى دراسة (Manuel R, Alvarez, & Bravo-Ortega, 2011) وكذلك دراسة المركز الإفريقي للسياسات التجارية (Ben Hammouda, Karing, Njuguna, & Jallab, 2006)،المجموعة الأولى من المتغيرات هي مجموعة الإصلاحات الاقتصادية وتضمنت متغيري معدلات الانفتاح التجاري ومؤشر التطور المالي، معدل الانفتاح التجاري يقاس بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الخام في حين أن مؤشر التطور المالي تم قياسه كنسبة للإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الخام (Manuel R, Alvarez,&Bravo-Ortega, 2011).

بناء على (Melitz، 2003)فإن التحرير التجاري يمكن أن يحث على تنويع الصادرات من خلال الزيادة في عدد المصدرين في هذه القطاعات الأمر الذي يحسن من فرص التصدير وذلك تحت فرضية نموذج المنافسة الاحتكارية في التجارة الخارجية الذي ينص على أن كل شركة تنتج مجموعة مختلفة من السلع الموجهة للتصدير، ومع ذلك، في البلدان التي تتركز فيها الصادرات في السلع الأساسية الأولية، يمكن أن تكون التفسيرات التقليدية مثل نموذج Heckscher-Ohlin للهبات العامل أكثر ملاءمة لشرح التأثير المحتمل لتحرير التجارة على التنويع. في تلك البلدان، من خلال رفع ربحية القطاعات التقليدية، يمكن للإصلاحات التجارية أن تؤثر سلبًا على تنويع الصادرات(Manuel R, Alvarez, & Bravo-Ortega, 2011).

فيما يخص أثر التطور المالي على الصادرات توجد دراسة لـ (Manova, 2008)بين فيها أن القيود الائتمانية هي أحد أهم المحددات لتدفقات التجارة الخارجية كما بين أن التطور المالي يزيد من قيمة الصادرات في القطاعات الكثيفة بالتمويل الخارجي والأصول الأكثر ليونة إذا كانت صناعات هذه القطاعات تنتج سلعا متمايزة، وفي هذا الإطار يمكن القول أن التطور المالي يقلل من القيود على السيولة وبازدياد عدد المصدرين يمكن أن تتنوع سلة الصادرات.

المجموعة الثانية من المتغيرات تضمنت نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الخام، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام أو مستوى الدخل يعتبر في الأدبيات الاقتصادية من أهم محددات تنويع الصادرات حيث بين(IMBS & WACZIARG, 2003)أن تنويع الصادرات له علاقة U معكوسة مع مستوى

التطور الذي تم قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، أي أن البلدان لها نزعة لتنويع صادراتها في البداية تزامنا مع تطور مستوى دخلها قبل أن تبدأ في التخصص من جديد وبالتالي لا توجد علاقة رتيبة بين درجات تنوع الصادرات ومستوى الدخل كما أقرت بذلك العديد من الدراسات كدراسة (ACEMOGLU & ZILIBOTTI, 1997)وإنما هناك علاقة على شكل حرف Uمقلوبة ومنه نتوقع تأثير موجب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، أما متغير تكوين رأس الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الخام فاستخدم كمقياس للاستثمار داخل البلد ومن المتوقع أن يكون له أثر إيجابي على درجة تنوع الصادرات حيث أن زيادة الاستثمارات من المحتمل أن ينتج عنها زيادة معدلات التنويع (Ben Hammouda, Karing, Njuguna, & Jallab, 2006).

المجموعة الثالثة وتتضمن متغير معدلات التضخم (مؤشر أسعار المستهلك Pci)، تعتبر متغيرات الاستقرار الكلي من أهم العوامل في نجاح سياسات التنويع الاقتصادي حيث يوفر استقرار الاقتصاد الكلي للقطاع الخاص بيئة مستقرة يستطيع فيها المستثمرون ورواد الأعمال والمستهلكون التخطيط والاستثمار والتركيز على الإنتاج والأداء، وبخلاف ذلك فإن عدم استقرار الاقتصاد الكلي مثل مستويات التضخم المرتفعة يضر بفرص تنويع الصادرات من حيث أن معدلات التضخم المرتفعة تضر بعدة متغيرات اقتصادية أخرى من شأنها زيادة معدلات تنويع الصادرات مثل معدلات الاستثمار التي تنخفض في بيئة اقتصادية ذات معدلات تضخم مرتفعة نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض(Mengistu & Kenji, 2009)، وبالتالي نتوقع إشارة موجبة لهذا المتغير في علاقته بتنويع الصادرات.

المجموعة الرابعة وتتضمن متغير الحوكمة حيث تلعب المؤسسات دورا مهما في التنويع الاقتصادي حسب العديد من الدراسات(AHMADOV, 2012)وكذلك دراسة (CUBERES & JERZMANOWSKI, 2009)والتي بينت وجود علاقة قوية وموجبة بين نوعية الحكم السياسي (ديموقراطي – غير ديموقراطي) ومابين تنوع الصادرات، أيضا دراسة صندوق النقد الدولي التي أجراها (Rahul, Quuayyoum, & Yin, 2019)وخلصت إلى أن هناك علاقة موجبة بين نوعية المؤسسات وتنويع الصادرات.

سنقوم بتقدير نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، ومن اجل المفاضلة بين النموذجين قمنا بإجراء اختبار Hausman، حيث ان نموذج التأثيرات الثابتة يفترض وجود عدم التجانس في البعد الفردي أو المكاني فقط ويأخذ ذلك بالحسبان عن طريقة إضافة الحد

μ_i، هناك العديد من الطرق من اجل تقدير نموذج التأثيرات الثابتة منها طريقة المقدرات الداخلية منها طريقة المقدرات الداخلية (withinestimator)أوطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV) وكلا عمليتي التقدير تعطيان نتائج متماثلة، عملية التقيد باستخدام برمجية STATA تستخدم طريقة (LSDV)، كما استخدمنا في عملية التقدير خيار robust للأخطاء من اجل تجنب مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، حسب (Papke & Wooldridge, 2008)فإن الاستعانة بالتأثيرات الثابتة يهدف إلى حذف الحد μ_i والذي يفترض انه مرتبط مع واحد أو أكثر من المتغيرات المفسرة.

نموذج التأثرات العشوائية هو نموذج يفترض ان الحد μ_i غير مرتبط مع واحد أو أكثر من المتغيرات المفسرة وبالتالي فإن الاستعانة بإحدى الطرق من اجل حذف μ_i قد يكون له عواقب في توليد مقدرات غير فعالة، من أجل تقدير هذا النموذج نستخدم طريقة GLS من اجل تجاوز مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء وسنقوم باختيار خيار robustللأخطاء من أجل تجنب مشكلة عدم تجانس الأخطاء.

1.4.نموذج الاستجابة الكسرية:

حسب(Leslie, Papke, & Wooldridge, 1996)فإن تطوير نماذج الاستجابة الكسرية (FRM) تطورت بسبب الحاجة إلى طريقة قياسية تقوم بنمذجة المتغيرات التابعة المحدودة في مجال معين والتي تظهر نوعا من تاركم القيم في زاويتي الحدود، توفر نماذج الاستجابة الكسرية العديد من المزايا فهي لا تتطلب أي تحويل لمشاهدات المتغير التابع المحدود، يأخذ بالحسبان العلاقة غير الخطية بين المتغيرات، تظهر قوة ومتانة إحصائية في ضل افتراضات النموذج الخطي المعمم. يمكن تلخيص الافتراض الأساي الذي تقوم عليه نماذج الاستجابة الكسرية على النحو التالي:

$$E(y\backslash x) = G(x_i\beta)\ \forall\ i$$

بحيث G(.) دالة معرفة مع $0 < G(z) < 1$والتي تحقق شرط القيم المتنبأة تضل في مجال الوحدة، وكمثال على الشكل الدالي خير الخطي لـ Gنستخدم الدالة اللوجيستية:

$$G(x) \equiv \Lambda(z) \equiv \frac{exp(z)}{1 + exp(z)}$$

و $G(x) \equiv \Phi(z)$ بحيث $\Phi(.)$ دالة التوزيع التراكمي للتوزيع الطبيعي. هذه الأشكال الدالية لا تتبع حجم العينة، والمقدرات غير الخطية لمعلمات النموذج نتحصل عليها باستخدام طريقة المعقولية العظمى على توزيع بيرنولي:

$$l_i(b) = y_i\, log[G(x_i\beta)] + (1 - y_i) log[1 - G(x_i\beta)]$$

بحيث$0 < G(.) < 1$

مقدرات طريقة المعقولية شبه العظمى (QMLE) لـ βكفأةوتقاربيا تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا بغض النظر عن أن توزيع المتغير التابع بشرطية المتغيرات المفسرة، وهذا مهما كان المتغير مستمرا او منفصلا أو مزيجا بينهما.

ورغم أهمية النموذج الذي قدمه (Leslie, Papke, & Wooldridge, 1996)إلا ان بعض الانتقادات وجهت له خاصة فيما يتعلق بعدم قدرة النموذج على التعامل مع حالة عدم التجانس غير الشماهدة في بيانات البنال، وردا على هذه الانتقادات قام (Papke & Wooldridge, 2008)بتوسيع نموذجهما ليشمل بيانات البانال في دراسة العلاقة بين الإنفاق المدرسي وأداء الطلاب في الاختبارات الموحدة، ليصبح النموذج يكتب على الشكل التالي:

$$E(y_{it} \backslash x_{it}, c_i) = \emptyset(x_{it}\beta + c_i)\ ; t = 1, 2, \dots \dots T$$

حيث:$\emptyset(.)$ دالة التوزيع التراكمية المعيارية للتوزيع الطبيعي، c_i هو التأثيرات غير المشاهدة التي تظهر في الدالة $\emptyset(.)$،β شعاع المعلمات المرغوب تقديرها، حسب (Papke & Wooldridge, 2008)فإن استخدامfractional probitmodelأفضل من استخدام fractional logit modelلأن الأول يعطي مقدرات أكثر كفاءة وفعالية، مع السماح بوجود ارتباط بين التأثيرات غير المشاهدة والمتغيرات المفسرة، وبالتالي في دراستنا هذه سنقوم بتقدير نموذج بروبيت للاستجابة الكسرية.

ولأن ∅ رتيبة تماما فإن مقدرات β تعطينا اتجاهات التأثرات الجزئية، فمثلا بحذف مؤشر المشاهدات i، إذا كان x_{tj} مستمرا فإن :

$$\frac{\partial E(y_t \backslash x_t, c)}{\partial x_{tj}} = \beta_j \emptyset(x_t\beta + c_i)$$

بالنسبة لمتغير مفسر منفصل واحد او أكثر نحسب بالشكل التالي:

$$\emptyset\left(x_t^{(1)}\beta + c\right) - \emptyset\left(x_t^{(0)}\beta + c\right)$$

بحيث $x_t^{(0)}$ و $x_t^{(1)}$ قيمتين مختلفتين للمتغير المفسر x_t.

حسب (Papke & Wooldridge, 2008)فإن المعادلتين السابقتين تبينان ان التأثيرات الجزئية تتبع مستوى المتغيرات المفسرة وحالة عدم التجانس غير المشاهدة.

يعتبر إجراء تقدير متوسط التأثيرات الجزئية في نماذج الاستجابة الكسرية أمرا سهلا وجيدا نظرا لحقيقة أن تحديده لا يتطلب أي افتراضات من حيث الارتباط التسلسلي في متغير الاستجابة والذي قد يكون أو لا يكون موجودا في بيانات البانال (Papke & Wooldridge, 2008)، ومن اجل حساب متوسط التأثيرات الجزئية نقوم بحساب التأثير الهامشي في كل ملاحظة للمتغير المفسر ثم نقوم بحساب متوسط التأثيرات الهامشية عبر نطاق المتغيرات المفسرة، تفسير متوسط التأثيرات الجزئية مماثل لتفسير معاملات الانحدار الخطي.

5.النتائج:

يوضح الجدول رقم 2 نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة والتأثرات العشوائية ونموذج البروبيت للاستجابة الكسرية، من اجل التعليق السليم على النتائج نقوم بالمفاضلة بين النموذجين باستخدام اختبار Hausman، الذي تكون فرضيته الصفرية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مقدرات (LSDV) ومقدرات (MCG) وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، ويعتمد هذا الاختبار على إحصائية H التي تتبع توزيع كيدو، تظهر نتائج هذا الاختبار في الملحق رقم ... ، من الملحق نلاحظ ان قيمة p-value= 0.9125أكبر تماما من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية عند مستوى05% ومنه فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأنسب لبيانات دراستنا.

من عمود جدول نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية نلاحظ أن متغيرات مجموعة الإصلاحات الاقتصادية أحدها معنوي إحصائيا والآخر غير معنوي عند مستوى 05%، فبالنسبة لمعدلات الانفتاح التجاري نلاحظ أن معلمته غير معنوية عند مختلف المستويات، حيث كانت p-valueالخاصة به أكبر تماما من 0.1 ومنه فإن الانفتاح التجاري لا يساهم في تنويع الصادرات في عينة البلدان المختارة لا بالزيادة ولا بالنقصان، هذه النتيجة تتعارض مع الاستخلاصات النظرية لـ (Melitz, 2003)والذي يرى أن تحرير التجارة يحث على تنويع الصادرات من خلال زيادة عدد المصدرين في القطاعات المختلفة، لكن في البلدان النفطية يبدو H سياسات الانفتاح التجاري الممارسة ليس لها أي تأثير إحصائي على التنويع الصادرات.

الجدول2: نتائج تقدير نموذج محددات التنويع

المتغيرات	نموذج التأثيرات	نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج لوجيت المنكسر Fractionalizedlogit	
			Robust standard errors Coefficient (t-statistics)	Marginal effect (dx/dy) Coefficient (t-statistic)
to	$9.96^{e}-6^{*}$	-0.0001	-0.0003	-0.0094
dcs	-0.0009	-0.0011^{***}	-0.0030^{*}	-0.04640^{*}
fbc	0.0001	0.0003	0.0007	0.0069
pib_hab	$4.30^{e}-06^{*}$	1.76e-06	$5.04^{e}-06$	0.0446
vai	0.0019^{**}	0.0017^{**}	0.0043	0.07279
inf	-0.0010^{***}	-0.001^{***}	-0.0025^{***}	-0.09010^{***}
$gouver$	0.0478	0.0192	0.439	-0.01001
$inveetr$	-0.0046^{***}	-0.0044^{***}	-0.0107^{***}	-0.01272^{***}
constant	0.5490^{*}	0.6175^{***}	0.2525	
$R^2 - typem$		0.1286		
عدد المشاهدات	190	190	190	190

الأرقام بين قوسين تمثل القيم الاحتمالية p

***معنوي عند مستوى 1%، **معنوي عند مستوى 5 %، *معنوي عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17

متغير التطوير المالي الذي عبرنا عنه بنسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من GDP فقد أظهرت النتائج أنه معنوي عند مستوى 01% وبالإشارة السالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين التطوير المالي والتركيز السلعي للصادرات (كل زيادة بنسبة 01% في التطوير المالي يقابلها نقصان بنسبة 0.0009%في مؤشر هيرشمان-هرفيندال للتنويع)، وهذه النتائج تتوافق مع استنتاجات(Manova, 2008). أما بخصوص متغير الاستثمار الذي عبرنا عنه بإجمالي تكوين رأس المال كنسبة من GDPفنلاحظ من الجدول أنه مستوى 01% وبإشارة موجبة وهذا ما يعني وجود علاقة طردية بين الزيادة في الاستثمارات ومعدلات التركيز

السلعي في الصادرات وهذا راجع أن نسبة كبيرة من حجم الاستثمارات في البلدان النفطية موجه لقطاع المحروقات ولا توجه إلى قطاعات متنوعة، وهذه النتيجة تخالف ما توصل إليه (Ben Hammouda, Karing, Njuguna, & Jallab, 2006)في دراسة حول البلدان الإفريقية والذي خلص أن زيادة الاستثمارات من المحتمل أن ينتج عنه زيادة في معدلات التنويع. متغير الدخل الفردي الذي عبرنا عنه بنصيب الفرد من GDPفمعلمته غير معنوية عند مختلف المستويات وهذا يعني أن مستوى الدخل لا يؤثر في تنويع الصادرات في البلدان النفطية وهذا عكس النتائج التي توصلت إليه الدراسة الرائدة لـ (IMBS & WACZIARG, 2003)التي ترى أن البلدان لها نزعة لتنويع صادراتها في البداية تزامنا مع مستوى دخلها قبل أن تبدأ في التخصص من جديد. متغير القيمة المضافة في القطاع الصناعي كنسبة GDPمعنوية مستوى 05% ولكن بإشارة موجبة أي أن هذا المتغير يساهم في التركيز السلعي لدى البلدان النفطية، متغير التضخم معلمته معنوية وإشارته سالبة وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين متغير التركيز السلعي ومؤشر التنويع الاقتصادي فكلما كانت مستويات التضخم أكبر كلما قل التركيز السلعي للصادرات، هذه النتيجة مخالفة لما كان متوقعا فمتغيرات الاستقرار الكلي من أهم العوامل في نجاح سياسات التنويع الاقتصادي حيث أن معدلات التضخم المرتفعة تضر بعدة متغيرات اقتصادية أخرى من شأنها زيادة تنويع الصادرات مثل معدلات الاستثمار. متغير الحوكمة أيضا غير معنوي في النموذج أن مستويات الحوكمة في الدول النفطية لا يساهم في تنويع صادراتها وهذا مخالف لنتائج دراسات عديدة تثبت وجود علاقة بين الحوكمة والتنويع الاقتصادي كدراسة(AHMADOV, 2012). معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر معلمتها معنوية وإشارتها سالبة أي الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تنويع سلة الصادرات في البلدان النفطية (كل زيادة بنسبة 01% في نسبة الاستثمار الأجنبي من GDP زاد مؤشر تنويع الصادرات بـ0.004%)، وهذا يتوافق مع نتائج دراسات عديدة مثل دراسة (Fonchamnyo & Akame, 2016):

من أجل التأكد من متانة نتائج هذا النموذج قمنا بتقدير نموذج الاستجابة الكسرية لبيانات البانال باستخدام الأمر xtgee في برنامج stata وكانت نتائج تقدير هذا النموذج متماثلة في الإشارة والمعنوية لنموذج التأثيرات العشوائية حيث أن متغيرات التطوير المالي ومعدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضحم تساهم في تنويع سلة الصادرات في عينة البلدان النفطية المختارة .

6. خاتمة

نظرا للأهمية التي يكتسيها التنويع الاقتصادي لدى البلدان التي تتميز بالأحادية في صادراتها حاولت هذه الدراسة البحث في أهم محددات تنويع الصادرات في البلدان المصدرة للمحروقات،خلصت الدراسة القياسية التي هدفت إلى توضيح محددات تنويع الصادرات في 12 بلد مصدر للمحروقات خلال الفترة 2000-2015 باستخدام نماذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أهم المتغيرات المحددة لتنويع الصادرات في البلدان المصدرة للمحروقات هي: الاستثمار الأجنبي المباشر، التطور المالي،/ معدلات التضخم.

7. قائمة المراجع.

1. ACEMOGLU, D., & ZILIBOTTI, F. (1997). Was Prometheus unbound by chance? Risk,diversification, and growth. *Journal of political economy, 105* (4), 709 - 751.

2. AHMADOV, A. (2012). *Political determinants of economic diversification in natural resource-rich developing countries. In.* Political SciencePrinceton University.

3. Alan Gelb .(2010) .*Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles.*Washington DC: Fond Monétaire International.

4. Andrew Rosser .(2006) .*The Political Economy of the Resource Curse.*Institute of Development Studies.

5. Arawomo, D. F., Oyelade, A. O., & Tella, A. T. (2014). Determinants of Export Diversification in Nigeria: Any Special Role for Foreign Direct Investment (FDI)? *Journal of economics and business research, 20* (2), 21 - 33.

6. Ben Hammouda, H., Karing, S. N., Njuguna, A. E., & Jallab, M. S. (2006). *La diversification , vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique.*

7. Bornhorst, F., Gupta, S., & Thornton, J. (2008). Natural resource endowments, governance,and the domestic revenue effort. *European Journal of Political Economy, 25*, 439 - 446.

8. CHANDRA, V., BOCCARDO, j., & OSORIO, I. (2017). *Export diversification and competitiveness in developing countries.*

9. Claude Berthéleny Jean .(2005) .Economie internationale et diversificationéconomique .*Revue d'économie politique*.(115) *5* ،

10. CUBERES, D., & JERZMANOWSKI, M. (2009). Democracy, diversification and growth reversals. *The Economic Journal,, 119* (540), 1270 - 1302.

11. EASTERLY, W., & LEVINE, R. (2003). Tropics, germs, and crops: how endowments influence economic development. *Journal of monetary economics, 50* (1), 3-39.

12. Elhiraika, A., & Mbate, M. (2014). Assessing the determinants of export diversification in Africa. *Applied Econometrics and International Development, 14* (1), 147 - 160.

13. Fonchamnyo, D. C., & Akame, A. R. (2016). Determinants of export diversification in SubSahara African region: a fractionalized logit estimation model. *Journal of Economics and Finance, 2* (41), 330 - 342.

14. H. C. D Oliveira ،E Jegu و ،V. E Santos .(2020) .Dynamics and determinants oféxport diversification in Brazil from 2003 to 2013 . *Economia E Sociedade*.51 - 29 ،(1) *29* ،

15. HADJIRA, A., & ZAKANE, A. (2021). Determinants Of Exportdiversification: An Emperical Study, The Case Of Developing Andemerging Countries During The Period. *Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, 18* (1), 7-15.

16. HESSE, H. (2008). Export diversification and economic growth. *Breaking into new markets: Emerginglessons for export diversification* , 55-80.

17. IMBS, J., & WACZIARG, R. (2003). Stages of diversification. *American EconomicReview, 93* (1), 63 - 86.

18. L M Espoir .(2020) .Determinant of export diversification: An empirical analysis in the case *.nternational Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478*.144 - 130 ،(7) *9* ،(

19. Leslie, E., Papke, L. E., & Wooldridge, J. M. (1996). Econometric Methods for Fractional Response Variables With an Application to 401 (K) Plan Participation Rates. *Journal of Applied Econometrics, 11* (6), 619 - 632.

20. M. J Melitz .(2003) .The Impact of Trade on Intra-Industry Reallocations and Aggregate Industry Productivity .*Econometrica 71* ، .(6)

21. M. M Hossain و، S. A. Chowdhury .(2014) .pattern and determinants of export diversification in Bangladesh: an empirical assessment .*DU Journal of Marketing*.126 - 109 ،(15)

22. Manova, K. (2008). *Credit Constraints, Heterogeneous Firms, and International Trade.* Cambridge,MA: National Bank of Economic Research.

23. Manuel R, A., Alvarez, R., & Bravo-Ortega, c. (2011). *Determinants of export diversification around the world : 1962-2000, The world economy.*

24. Mengistu, A., & Kenji, Y. (2009). The Impacts of Vertical and Horizontal Export Diversification on Growth: An Empirical Study on Factors Explaining the Gap between Sub-Saharan Africa and East Asia's Performances. *Ritsumeikan International Affairs* (7), 49 - 90.

25. Mubeen, N., & Ahmad, N. (2016). Towards measurement and determinants of export diversification: An empirical analysis of Pakistan. *Pakistan Journal of Commerce and Social, 10* (3), 588 - 605.

26. Papke, L. E., & Wooldridge, J. M. (2008). Panel data methods for fractional response variables with an application to test pass rates. *rates. Journal of econometrics, 145* (1-2), 121 - 133.

27. Rahul, G., Quuayyoum, S. N., & Yin, R. J. (2019). understanding export diversification key drivers and policy implications.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص161-181

أثر أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي
–دراسة حالة مديرية الضرائب بالمدية–

The impact of work ethics on job performance
- A case study of the Tax Directorate in Medea -

بوسهوة نذير*
Boussahoua nadir
جامعة يحي فارس المدية_الجزائر
boussahoua.nadir@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/14 *تاريخ القبول: 2023/10/17* *تاريخ النشر: 2023/10/31*

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية، وقد تم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة حيث تم تصميمه وتوزيعه على أفراد عينة الدراسة، والتي هي عينة عشوائية بسيطة حجمها 80 عامل، وبعد عملية استرجاع تم اعتماد 60 استبيان صالح للتحليل وتم تحليله إحصائيا باستخدام مجموعة من الأدوات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات العمل وأبعادها الأساسية كالإتقان، الصدق، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية، على الأداء الوظيفي للأفراد العاملين في مديرية الضرائب بالمدية.

الكلمات المفتاحية:أخلاقيات،أخلاقيات العمل،الأداء الوظيفي،مديرية الضرائب.

تصنيفJEL: M10, M19

Abstract :

This study aims to determine the impact of work ethics on job performance in the Directorate of Taxes in Medina. The questionnaire was used as a tool for the study, as it was designed and distributed to the members of the study sample, which is a simple random sample of 80 workers. After a retrieval process, 60 valid questionnaires were approved for analysis. Analyze it statistically using a set of tools.

Among the most important results reached is that there is a statistically significant effect of work ethics and its basic dimensions such as proficiency, honesty, honesty and uprightness, integrity and transparency, on the job performance of individuals working in the Tax Directorate in Medea.

Key words: Ethics; work ethics; job performance; Tax Directorate.

JEL classificationcodes: M10, M19

***المؤلف المرسِل**

1. مقدمة:

يتسم العالم المعاصر بالتغير الكبير الذي أصبحت فيه منظمات الأعمال تحت تأثير عوامل عديدة أكثر عرضة للمآزق الأخلاقية والعمل وفق قواعد تتجاوز فيها مسؤوليتها الاجتماعية والتزاماتها الأخلاقية، وفي مقدمة هذه العوامل: المنافسة الشديدة، تزايد الاتجاه نحو العولمة، الفساد الإداري والمالي وتطوره، الممارسات المهنية ...الخ،

إن هذه العوامل وغيرها أدت إلى تزايد الاهتمام بأخلاقيات العمل وما يرتبط بها من سياسات وبرامج للارتقاء بها والتدريب عليها وإصدار مدونات أخلاقية في منظمات الأعمال في محاولة للارتقاء بمسؤوليتها الاجتماعية والتزاماتها الأخلاقية وتحسين السلوك الأخلاقي للأفراد العاملين.

ومن جهة أخرى يعتبر الأداء الوظيفي من أهم المداخل التي حظيت باهتمام كبير في الفكر الإداري، حيث عرف الأداء الوظيفي تطورا واسعا وكبيرا وتمكن من احتلال مكانة خاصة داخل منظمات الأعمال، باعتباره الناتج لمحصلة جميع الأنشطة، وهو الصورة الحقيقة لأداء منظمات الأعمال والمساهم بصفة أساسية في نجاحها وتحقيقها الأهداف المسطرة.

إشكالية الدراسة:

على أساس ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية؟

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه وتفصيلا لها نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير للإتقان على الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية؛
- هل يوجد تأثير لصدق على الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية؛
- هل يوجد تأثير للأمانة والاستقامة على الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية؛
- هل يوجد تأثير للنزاهة والشفافية على الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإتقان على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصدق على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأمانة والاستقامة على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنزاهة والشفافية على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية أخلاقيات العمل بالنسبة للمنظمات والمجتمعات على حد سواء، حيث أضحت أخلاقيات العمل الهاجس الكبير للمنظمات، نظرا للانتهاكات والانحرافات الأخلاقية التي تواجهها، ولهذا تزايدت في الآونة الأخيرة الأصوات المطالبة بضرورة تفعيل أخلاقيات العمل في المنظمات كونها هي الأساس في حل المشاكل وفي تحقيق الأهداف والنجاح.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- تحديد مستوى التزام الأفراد العاملين بأخلاقيات العمل في مديرية الضرائب بالمدية؛
- تحديد مستوى الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية؛
- تحديد تأثير أبعاد أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية.

منهج الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، لوصف وتحليل المفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة والمتعلقة بأخلاقيات العمل والأداء الوظيفي، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة لتحديد مدى تأثير أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي في مديرية الضرائب بالمدية.

الدراسات السابقة:

سيتم استعراض أهم الدراسات السابقة، بالإضافة إلى توضيح ما يميزها عنهذه الدراسة:

دراسة (بودراع، 2012)بعنوان: دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العامليندراسة عينة من البنوك التجارية، وهدفت هذه الدراسةلتحديد دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العاملين، وتوصلت إلى وجود التزام ملحوظ للعاملين في البنوك التجارية الجزائرية بأخلاقيات الأعمال، كما أن هناك علاقة ايجابية بين الالتزام بأخلاقيات الأعمال وتحسين أداء العاملين في البنوك التجارية الجزائرية.

دراسة(المعتصم بالله، 2015) بعنوان: أخلاقيات المهنة ودورها في الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، وهدفت هذه الدراسة للتعرف على دور أخلاقيات المهنة في الأداء الوظيفي للعاملين،وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين أخلاقيات المهنة والأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، كما أوصتبضرورة تشكيل بيئة رقابية متخصصة لمتابعة إلزام العاملين بأخلاقيات المهنة، بالإضافة للتعامل بالعدل والمساواة مع جميع العاملين.

دراسة (العطاس، 2019) بعنوان: أثر أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على موظفات جامعة الملك سعود بمدينة الرياض، وهدفت هذه الدراسة لتعرف على أثر أبعاد أخلاقيات العمل كالصدق، الرقابة الذاتية، الإخلاص، الاتقان، الأمانة، والعدل على الأداء الوظيفي، وتوصلت إلى وجود مستوى عال من أخلاقيات العمل لدى موظفات جامعة الملك سعود، كما أنه توجد علاقة ارتباط وأثر بين أخلاقيات العمل ومستوى الأداء الوظيفي.

دراسة (Bataineh, 2020)بعنوان: تأثير أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي للعاملين في الشركات الصغيرة والمتوسطة الدولية في منطقة الحسن الصناعية، وهدفت هذه الدراسة لتحديد أثر أبعاد أخلاقيات العمل كالنزاهة، المسؤولية، المساواة، والانضباط الذاتي على الأداء الوظيفي،وتوصلت إلى أن أخلاقيات العمل تحسن الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أوصت بضرورة أن يعامل المديرون جميع العاملين بإنصاف.

وما يميز هذه الدراسة عن تلك الدراسات السابقة هو أن هذه الدراسة تناولت أبعاد مختلفة نوعا ما عن الأبعاد التي تم تناولها في الدراسات السابقة، بالإضافة إلى أن الجزء التطبيقي لهذه الدراسة مختلف عن الدراسات السابقة حيث تم إجراءه في مديرية الضرائب بالمدية.

ولمعالجة موضوع الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

- الإطار النظري للدراسة: يبين مفهوم أخلاقيات العمل والأداء الوظيفي والأثر؛

- الإطار التطبيقي للدراسة:يتناولمنهجية الدراسة التطبيقيةوعرض النتائج ومناقشتها.

2. الإطار النظري للدراسة:

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة لمفهوم أخلاقيات العمل وبعد ذلك التعرف على مفهوم الأداء الوظيفي، ثم نتطرق لدور أخلاقيات العمل في تحسين الأداء الوظيفي.

1.2. مفهوم أخلاقيات العمل:

شهد الفكر الإداري اهتمام متزايد بأخلاقيات العمل في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل الأحداث التي يشهدها العالم اليوم من تزايد للفضائح الأخلاقية، واتساع الانتقادات للأعمال ومعاييرها المتمثلة بالربح والكفاءة إلى حد إهمال مسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية، وعليه سنتطرق في هذا الجزء لتعريف أخلاقيات العمل، أهمية الالتزام بأخلاقيات العمل وأبعاد أخلاقيات العمل.

أ. تعريف أخلاقيات العمل:

قبل تعريف أخلاقيات العمل نقوم بالتعرف على الأخلاقيات (Ethics) أولا، فهي مصطلح يحدد مجموعة القيم وكذلك الالتزامات والواجبات المتعارف عليها والتي ينبغي الالتزام بها من قبل أفراد المجتمع أو أفراد مهنة معينة. (مؤيد، 2014، صفحة 211)

وتأتي أهمية الالتزام بهذه القيم والمعايير التي يعتمدها أفراد المجتمع في التمييز بين ما هو جيد وما هو سيئ، أو بين ما هو صواب وما هو خطأ، فهي إذن تتمركز في موضوع الصواب أو الخطأ في السلوك. (نجم، 2005، صفحة 16)

ويفهم من ذلك أن هناك أخلاقيات عامة تشترك بها مع جميع المهن كالعدل، الصدق، الأمانة وحسن المعاملة، وأخلاقيات خاصة ترتبط بمهنة معينة دون غيرها لأن لكل مهنة مشاكلها التي تتميز بها عن غيرها وبالتالي لابد من أخلاقيات تنسجم مع طبيعتها، وبالتالي فإن الأخلاقيات العامة والخاصة للمهنة هي السلوكيات الحميدة أو الحسنة التي يجب أن يلتزم بها الجميع مهما كانت مهنهم أو أعمالهم أو حرفهم.(مؤيد، 2014، صفحة 211)

ومن المفيد الإشارة إلى أن الأخلاق هي الوعاء الأكبر لكل الأخلاقيات وهي شاملة ومشتركة بين جميع الناس، فالأخلاق هي رمز المبادئ المعنوية والقيم التي تحكم السلوك للشخص اعتمادا على مجموعة من الاعتبارات لما هو صحيح أو خطأ في القيم الأخلاقية، وتلعب المعتقدات الشخصية دوراً رئيساً في ذلك، (البكري و سليمان، 15، 16 مارس 2005،

صفحة 11) بينما تختص الأخلاقيات بمجتمع أو حرفة أو مهنة معينة، والمصدر الأساسي للأخلاق هو الدين في الغالب، بينما تتعدد مصادر الأخلاقيات بين الدين والقوانين والعادات والتقاليد والأنظمة التي تحكم تلك المهنة أو ذلك المجتمع.(الملكاوي، 2007، صفحة 266)

وتعكس القوانين الحالية أحكام معنوية متجددة تمثل انعكاس للأخلاقيات في المجتمع ولكن ليس جميع الأحكام المعنوية منسقة في القانون، لأن القانون يعد أدنى مؤشر أخلاقي. (Dickson, 1997, p. 308)

وعليه يمكن تعريف أخلاقيات العمل في المنظمة بأنها اتجاه الإدارة وتصرفها تجاه موظفيها وزبائنها والمساهمين والمجتمع عامة وقوانين الدولة ذات العلاقة بتنظيم عمل المنظمات، إذ ينطبق هذا التعريف بذاته على عمل الأفراد. (الجاموس، 2013، صفحة 236)

كما تعرف أخلاقيات العمل على أنها تطبيق للقيم الجيدة التي يؤمن بها الموظف على سلوكياته في بيئة العمل، كما تعمل تلك الأخلاقيات على توفير أساس قانوني وأخلاقي للسلوك الفردي في مختلف المواقف والظروف التي قد يواجهها الموظف داخل العمل وخارجه، كما أنها تنعكس على القوانين والتعليمات، قواعد السلوك، والمعايير المهنية. (العيدروس، 2014، صفحة 55)

مما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل لأخلاقيات العمل بأنها مجموعة من القواعد والضوابط والمبادئ والمعايير والقيم والمعتقدات التي تحكم تفكير وسلوك الأفراد وكذلك تحدد الصواب والخطأ في سلوك الأفراد في المنظمة.

ب. أهمية الالتزام بأخلاقيات العمل:

التزام المؤسسات ومن خلالها الأفراد العاملون بأخلاقيات العمل سيسمح بتحقيق العديد من المزايا والفوائد للأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، ويمكن تلخيص أهم هذه المزايا في النقاط التالية: (عبد المحسن، 2014، صفحة 121)

- إدارة أخلاقيات العمل بكفاءة تشعر الموظف بالثقة في نفسه وفي عمله، وهذا يسهم في تقليل الصراع والتوتر في العمل؛
- الالتزام بأخلاقيات العمل يقلل من الأعمال المخالفة، وبالتالي يزيد من ربحية المؤسسة؛
- الالتزام بأخلاقيات العمل يسهم في شيوع الرضا الاجتماعي؛

- الالتزام بأخلاقيات العمل يدعم عددا من البرامج الأخرى في العمل مثل: إدارة الجودة الشاملة، ستة سيجما؛
- أخلاقيات العمل تدعم المناخ الملائم لرفع الإنتاجية؛
- الالتزام بأخلاقيات العمل يدعم ثقة العملاء في الخدمة ويؤكد المصداقية في المؤسسة؛
- الاهتمام بأخلاقيات العمل يسهم في تحسين المجتمع ككل؛
- تعزيز سمعة المنظمة على صعيد البيئة المحلية والإقليمية والدولية وهذا يؤدي إلى مردود إيجابي على المنظمة. (العامري و الغالبي، 2005، صفحة 136)

مما سبق يمكن القول إنه أصبح ضروريا وحتميا على جميع المؤسسات تبني واعتماد أخلاقيات العمل، وذلك لما لها من انعكاسات إيجابية عديدة على الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، حيث أن الالتزام بأخلاقيات العمل يؤدي إلى نتائج إيجابية كرفع الروح المعنوية للأفراد العاملين ورفع مستوى الإبداع والانتظام في العمل، وانخفاض الصراع التنظيمي وضغوط العمل.

ج. أبعاد أخلاقيات العمل:

تطرق المفكرون لأبعاد أخلاقيات العمل من زوايا مختلفة وهذا ما أدى إلى تعددها، وفيما يلي سنذكر أهم الأبعاد المتفق عليها بين المفكرين: (المهدي هجالة، 2021، صفحة 100)

- **احترام القوانين والأنظمة:** يعد هذا البعد مهم جدا في أخلاقيات العمل، حيث تقوم المؤسسة بتشريع مواثيق تنبثق عنها مجموعة قوانين وأنظمة وتعليمات تلزم الموظفين بتلك القوانين والتعليمات والإجراءات ويجب عليهم احترامها؛
- **العدالة:** تعرف على أنها الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على عدالة الأسلوب الذي يستخدمه رئيسه في التعامل معه على المستويين الوظيفي والإنساني؛ (Karriker & Williams, 2009, p. 114)
- **الاتقان:** إذ يجب على العامل إنجاز العمل بصورة دقيقة ومتقنة، وأولى سمات الاتقان هي السرعة في الإنجاز، وثانيها الدقة في الأداء، وثالثهما الرشادة في الإنفاق؛ (ياغي، 2012، صفحة 116)
- **الصدق:** هو قول الحقيقة واجتناب قول الزور، وهو أساس الإخلاص، فالصدق أساس الفضائل النفسية، وضرورة من ضرورات الاجتماع؛

- **احترام الوقت:** إن المحافظة على الوقت هي أولى خطوات نجاح الموظف، فالوقت الكافي يهيئ له الإنجاز والإتقان؛
- **السرية:** يجب على الموظف العام الحفاظ على الأسرار التي يطلع عليها بحكم عمله، فإفشائها يهز التنظيم ويلحق به الضرر على المستويين المعنوي والمادي؛
- **الأمانة والاستقامة:** يجب على الموظف أن يكون أمينا في أدائه لوظيفته، وأن يرتفع عن كل ما ينقص من كيانه؛
- **المسؤولية:** وهي إقرار المرء بما يصدر عنه من أفعال واستعداده لتحمل نتائج التزاماته وقراراته واحتياجاته العملية من الناحية الإيجابية والسلبية؛
- **العمل كفريق:** يقتضي التعاون والالتزام بعمل الفريق أن يدع كل موظف أهواءه الشخصية جانبا عندما يطلب منه تنفيذ عمله؛
- **النزاهة والشفافية:** النزاهة هي مراعاة الموظف للقيم الروحية والأخلاقية عند القيام بعمله دون منح امتيازات لمن لا يستحقها، أو حجب امتيازات عمن يستحقها للحصول على مميزات ومنافع شخصية، وذلك في إطار الأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل. أما مفهوم الشفافية هو الوضوح والتبيان في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، بحيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه، وذلك للاستفادة منها في أداء المهام المنوطة؛ (عسيري و المعمري، 2020، صفحة 245)
- **الاحترام وحسن المعاملة:** يجب على الموظف احترام وتحسين المعاملة مع رؤسائه وزملائه والمدراء في العمل لأن لها مردودا على جودة الأداء.

وبناءا على ما سبق يمكن القول إن التزام الأفراد العاملين بالمؤسسة بأخلاقيات العمل يكون من خلال الاحترام، التقيد، التطبيق وتجسيد أبعاد أخلاقيات العمل وخاصة الأساسية كالإتقان، الصدق، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية، وهذه الأبعاد الأربعة الأساسية هي التي سيتم الاعتماد عليها في الدراسة التطبيقية.

2.2. مفهوم الأداء الوظيفي:

يعد الأداء الوظيفي من العناصر الأساسية التي تساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها، ولذا يجب عليها إيلاء أهمية كبيرة للأداء الوظيفي مما يؤدي إلى مستوى معين من الأداء الجيد والسليم

ومنه الوصول إلى خدمة ذات جودة عالية، وهو ما سيسمح في الاخير بتحقيق الأهداف المسطرة.

أ. تعريف الأداء الوظيفي:

تطرق العديد من الباحثين والمفكرين للأداء الوظيفي، وهذا ما نتج عنه تعاريف عديدة ومتنوعة حسب وجهة نظر كل باحث ومفكر، وفيما يلي سنعرض أهم هذه التعاريف:

يعرف الأداء الوظيفي بأنه التزام الموظف بوظيفته، وقيامه بالمهام المسندة إليه من خلال أدائه لمهام وظيفته، وتحمله للأعباء والمسؤوليات الوظيفية والالتزام بالأخلاق والآداب الحميدة داخل المنظمة التي يعمل فيها، والالتزام بمواعيد العمل الرسمية في الحضور والانصراف. (الزهراني، 1999، صفحة 57)

كذلك يعرف الأداء الوظيفي على أنه أحد أهم محاور دعم الأداء الكلي للمنظمة، وذلك يتطلب ضرورة اهتمام كافة المديرين في جميع المستويات التنظيمية بتطوير وتنمية أداء المرؤوسين من حيث الكمية والجهد والجودة، حيث ينعكس ذلك بالضرورة على أداء جماعات العمل، والنتيجة أو المحصلة النهاية هي فاعلية أداء المنظمة ككل. (العامري م.، 2015، صفحة 44)

كما يعرف الأداء الوظيفي أيضا بأنه المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرفه. (مصطفى، 2016، صفحة 18)

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الأداء الوظيفي هو محصلة إنجاز المهام أو العمل الذي يقوم به أي موظف في المؤسسة.

ب. عناصر الأداء الوظيفي:

يتكون الأداء الوظيفي من مجموعة من العناصر يمكن ذكرها فيما يلي: (تويزة، 2022، صفحة 36)

- **المعرفة بمتطلبات الوظيفة:** تتمثل في المعارف العامة، المهارات الفنية والمهنية والخلفية العامة عن الوظيفة، والمجالات المرتبطة بها؛
- **نوعية العمل:** تتمثل فيما يدركه الفرد عن عمله الذي يقوم به، وما يمتلكه من رغبة ومهارات فنية وبراعة، وقدرة على التنظيم وتنفيذ العمل دون الوقوع في الأخطاء؛
- **كمية العمل المنجز:** يقصد به مقدار العمل الذي يستطيع الموظف انجازه في الظروف العادية للعمل، ومقدار سرعة هذا الإنجاز؛

- **المثابرة والوثوق:** وتشمل الجدية والتفاني في العمل وقدرة الموظف على تحمل مسئولية العمل وانجاز الأعمال في أوقاتها المحددة، وكذا مدى حاجة هذا الموظف للإرشاد والتوجيه من قبل الرؤساء؛
- **كفايات الموظف:** ويقصد بها معلوماته ومهارته واتجاهاته وقيمه، فكفايات الموظف هي خصائصه الأساسية التي تنتج أداء فعالا يقوم به ذلك الموظف؛
- **بيئة التنظيم:** تتكون من عوامل داخلية وخارجية، ومن بين العوامل الداخلية التي تؤثر في الأداء الفعال للموظف أهداف التنظيم وهيكله والإجراءات المستخدمة فيه وموارده ومركزه الاستراتيجي، ومن بين العوامل الخارجية التي تشكل بيئة التنظيم نجد العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، السياسية والقانونية.

مما سبق يمكن القول إن الأداء الوظيفي يتكون من مجموعة من العناصر الأساسية التي من خلالها يمكن قياس وتحديد مستوى أداء الأفراد العاملين في المؤسسة.

ج. محددات الأداء الوظيفي:

الأداء الوظيفي لا يتحدد بناء على توافر أو عدم توافر بعض المحددات، بل هو نتيجة لمحصلة التفاعل بين ثلاثة محددات رئيسة هي: الدافعية، مناخ العمل، القدرة على أداء العمل، ويمكن شرح هذه المحددات فيما يلي: (بن عياد و جلطي، 2022، صفحة 746)

- **الدافعية الفردية:** تعبر عن مدى الرغبة الموجودة لدى الفرد للعمل والتي يمكن أن تظهر من خلال حماسه وإقباله على العمل الذي يعبر عن توافق هذا العمل مع ميوله واتجاهاته؛
- **مناخ العمل:** يعبر عن الإشباع الذي توفره بيئة العمل الداخلية، وهو إحساسه بالرضا عن عمله بعد أن يكون قد حقق رغباته وأهدافه وأشبع حاجاته جميعا؛
- **القدرة لدى الفرد على أداء العمل:** يستطيع الفرد تحصيلها بالتعليم والتدريب واكتساب الخبرات والمهارات والمعارف المتخصصة المرتبطة بالعمل.

بناءا على ما سبق يمكن القول إن تحديد مستوى الأداء الوظيفي ومدى فعاليته يتحدد بناء على نتيجة التفاعل بين ثلاثة محددات رئيسة هي: الدافعية، مناخ العمل، القدرة على أداء العمل.

3.2. دور أخلاقيات العمل في تحسين الأداء الوظيفي:

إن التزام الأفراد العاملين في المؤسسة بأخلاقيات العمل له انعكاس إيجابي على الأداء الوظيفي لهم، يتمثل في تحسين وتطوير أدائهم نحو الأفضل، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال النقاط التالية: (محمد، 2014، صفحة 256، 257)

- الالتزام بالمعايير الأخلاقية للعمل من طرف الأفراد العاملين سوف يؤدي إلى تنمية قدراتهم وتحفيزهم على تحسين الأداء؛
- الالتزام بالمعايير الأخلاقية للعمل وقواعد السلوك الوظيفي عامل أساسي في تحسين كفاءة وفعالية أداء الأفراد العاملين؛
- الالتزام بالمعايير الأخلاقية للعمل يشجع ويحفز على العمل الجماعي كفريق واحد مما سيسمح بتحسين الأداء الوظيفي؛
- النزاهة والشفافية في تنفيذ المهام الموكلة للأفراد العاملين ستعزز من الطاقة الذهنية للمؤسسة لدى المواطنين وتحافظ على موقفها التنافسي؛
- احترام حقوق ومصالح الآخرين وحسن المعاملة سوف يؤدي إلى زيادة الثقة بالمؤسسة ويعزز من مكانتها لدى زبائنها؛
- تطوير قدرات الأفراد العاملين والتعرف على آخر المستجدات في مجال العمل سوف تؤدي إلى تحسين الأداء؛
- ضمان حرية الرأي والتفكير للأفراد العاملين سيعزز الرضا الوظيفي لديهم ومن ثم الولاء التنظيمي، وبالتالي تحسين الأداء الوظيفي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك من يضيف نقاط أخرى نوضحها فيما يلي: (المعتصم بالله، 2015، صفحة 59)

- الالتزام بأخلاقيات العمل يساعد على صناعة القرارات بشكل شفاف وديمقراطي مما يضمن التزام العاملين بها واستعدادهم في بذل الجهد والعمل بشكل أكبر؛
- تشكل أخلاقيات العمل أهم ضوابط منع إساءة استعمال السلطة وانتشار الانحرافات؛
- انتشار الأخلاقيات داخل الإدارة يقود بالضرورة إلى تحسين بيئة العمل مما يؤثر إيجابيا على أداء الأفراد العاملين؛
- تؤثر أخلاقيات العمل على الإدارة في حد ذاتها بحيث تقود لتنظيم العمل الوظيفي وتطويره وتسهيل تقديم الخدمات العامة للجمهور؛
- تعمل على تحقيق التوازن بين المهام والنتائج، مما يسمح بتحسين الأداء الوظيفي؛
- تحسين البناء التنظيمي للإدارة مما يؤدي إلى التطوير الوظيفي وتنظيم الصلاحيات وتوزان السلطة والمسؤولية؛

- انعكاس السلوك الأخلاقي على المناخ التنظيمي مما يقود إلى الاهتمام بالعمل وتحمل الأفراد العاملين للمسؤوليات؛

مما سبق يمكن القول إن التزام الأفراد بأخلاقيات العمل وخاصة الأساسية كالإتقان، الصدق، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية، سيساهم بدون شك في تحسين الأداء الوظيفي.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

سنتطرق في هذا الجزء للإطار التطبيقي للدراسة وذلك من خلال إسقاط مفاهيم الإطار النظري للدراسة على الواقع، حيث سنتطرق لمنهجية الدراسة التطبيقية، ثم عرض النتائج ومناقشتها.

1.3. منهجية الدراسة التطبيقية:

سنتناول في منهجية الدراسة التطبيقية مجتمع وعينة الدراسة، ثم نتعرف على أداة الدراسة وكذلك أساليب التحليل الاحصائي المستخدمة، بالإضافة إلى اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.

أ. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأفراد العاملين بمديرية الضرائب بولاية المدية، والذي يبلغ عددهم 150 عامل، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة يبلغ حجمها 80 عامل بنسبة 53.33 % من مجتمع الدراسة وتم توزيع عليها استمارات الاستبيان، وبعد عملية استرجاع استمارات الاستبيان تم اعتماد 60 استمارة صالحة للتحليل أي ما نسبته 40 % من مجتمع الدراسة، وذلك بعد استبعاد 12 استمارة غير صالحة للتحليل، و08 استمارات لم يتم استرجاعها.

ب. أداة الدراسة:

تتمثل أداة الدراسة في الاستبيان، وتم تصميمه بالاعتماد على الدراسات السابقة، ويضم ثلاثة أجزاء هي: الجزء الأولالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، الجزء الثاني: يتضمن الأسئلة الخاصة بالمتغير المستقل أخلاقيات العمل، وهي 12 فقرة عن الأبعاد الأساسية لأخلاقيات العمل كالإتقان، الصدق، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية، الجزء الثالث: يتضمن الأسئلة الخاصة بالمتغير التابع الأداء الوظيفي، حيث يضم هذا الجزء 06 فقرات.

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على مقياس ليكرت (Likert Scale) المتدرج ذي النقاط الخمس لقياس العبارات، حيث يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية: (لا أتفق تماما، لا أتفق، محايد، أتفق، أتفق تماما) والمتناسبة مع الأوزان (1، 2، 3، 4، 5).

ج. أساليب التحليل الإحصائي:

سيتم الاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وذلك من خلال حساب قيمة المتوسط الحسابي، حساب الانحراف المعياري، حساب معامل الاتساق الداخلي الفا-كرونباخ (Alpha-Cronbach)، حساب معامل الارتباط سبيرمان (r)، حساب معامل التحديد (R^2)، اختبار (T)، تحليل الانحدار البسيط، قيمة الدلالة (Sig).

د. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

يبين صدق أداة الدراسة مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان، ويتم اختبار صدق أداة الدراسة من خلال حساب معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد المتغيرات المدروسة مع المتغير ككل.

والجدول الموالي يبين صدق أداة الدراسة:

الجدول 1: صدق أداة الدراسة

أبعاد متغيرات الدراسة	معامل الارتباط سبيرمان	مستوى الدلالة
الاتقان	0.931	0.000
الصدق	0.975	0.000
الأمانة والاستقامة	0.967	0.000
النزاهة والشفافية	0.986	0.000
الأداء الوظيفي	0.997	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم معاملات الارتباط موجبة وقريبة إلى الواحد وهي دالة إحصائيا، لأن مستوى الدلالة بلغ 0.000 وهي أقل من 0.05، وبذلك تعتبر أبعاد الدراسة وعباراتها صادقة لما وضعت لقياسه.

أما اختبار ثبات أداة الدراسة فيتم من خلال حساب معامل الفا-كرونباخ، فعندما يكون المعامل يزيد عن 60 % فهذا يعد مؤشر مقبول ويعكس اتفاقا وترابطا بين عبارات فقرات الاستبانة استنادا إلى (Sekaran). (الساعدي، 2013، صفحة 313)

ويظهر الجدول التالي قيم معامل الاتساق الداخلي الفا-كرونباخ لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول 2: معامل الاتساق الداخلي الفا–كرونباخ لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا–كرونباخ
أخلاقيات العمل	12	0.985
الأداء الوظيفي	06	0.990
جميع الفقرات	18	0.988

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل الفا–كرونباخ كلها قيم عالية تفوق60 % القيمة الدنيا المعمارية بالنسبة للعلوم الإدارية والاقتصادية، مما يدل على ثبات أداة الدراسة.

2.3. عرض النتائج ومناقشتها:

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

أ. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

سيتم تحليل بيانات المتغير المستقل أخلاقيات العمل وذلك من خلال معرفة مدى التزام وتقيد أفراد عينة الدراسة بالأبعاد الأساسية لأخلاقيات العمل كالإتقان، الصدق، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية، عبر حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 3:المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير المستقل أخلاقيات العمل

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	أحرص على إنجاز العمل بصورة دقيقة ومتقنة.	4.05	0.594	عالية
02	أحرص على إنجاز العمل بسرعة ودون تضييع الوقت.	4.07	0.660	عالية
03	أحرص على إنجاز العمل بكفاءة وفعالية.	4.08	0.926	عالية
بعد الإتقان		4.066	0.693	عالية
04	أحرص على قول الحقيقة مهما كانت العواقب.	3.77	0.998	عالية
05	أحرص على اجتناب قول الزور في العمل.	4.17	0.668	عالية
06	أحرص على الإخلاص في إنجاز العمل.	4.08	0.743	عالية
بعد الصدق		4.005	0.777	عالية

07	أحرص على أن أكون أمينا في أداء وظيفتي.	4.18	0.651	عالية
08	أحرص على كتمان أسرار العمل.	4.32	0.725	عالية
09	أحرص على المحافظة وصيانة أجهزة العمل.	4.13	0.700	عالية
بعد الأمانة والاستقامة		4.211	0.663	عالية
10	أحرص على مراعاة القيم الروحية والأخلاقية في عملي	3.90	0.858	عالية
11	أحرص على عدم منح امتيازات لمن لا يستحقها.	4.37	0.712	عالية
12	أحرص على تشارك المعلومات والمعرفة مع زملائي.	4.08	0.645	عالية
بعد النزاهة والشفافية		4.116	0.696	عالية
أخلاقيات العمل		4.10	0.693	عالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول أعلاه أن الأفراد العاملين بمديرية الضرائب بالمدية لديهم التزام كبيربالأبعاد الأساسية لأخلاقيات العمل (الاتقان، الصدق، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية) حسب قيمة المتوسط الحسابيالتي بلغت (4.066، 4.005، 4.211، 4.116) على التوالي.

ننتقل إلى تحليل بيانات المتغير التابع الأداء الوظيفي وذلك للتعرف على مستوى الأداء الوظيفي، عبر حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 4:المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير التابع الأداء الوظيفي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	لدي الرغبة والحماس لهذا العمل.	3.60	1.196	عالية
02	يتوافق هذا العمل مع ميولي واتجاهاتي.	3.53	1.200	عالية
03	أشعر بالرضا اتجاه بيئة العمل الداخلية.	3.18	1.372	متوسطة
04	أشعر بالرضا عن هذا العمل لأنه يشبع حاجاتي ورغباتي.	3.47	1.295	متوسطة
05	أسعى لتطوير قدراتي على العمل بالتعليم والتدريب.	3.67	1.174	عالية
06	أسعى لاكتساب خبرات، مهارات ومعارف مرتبطة بعملي	3.78	1.151	عالية
الأداء الوظيفي		3.538	1.203	عالية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأفراد العاملين بمديرية الضرائب بالمدية لديهم مستوى عالي من الأداء الوظيفي، وهذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي العام والتي بلغت 3.538 وبانحراف معياري قدره 1.203.

ب. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تتمثل في أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإتقان على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية:

الجدول 5:نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط(r)	معامل التحديد(R^2)	المحسوبة (T)	الجدولية (T)	معامل الانحدار	قيمة الدلالة
الاتقان	الأداء الوظيفي	0.907	0.823	16.418	1.671	1.573	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول أعلاه بأن معامل الارتباط بلغ (0.907) وهذا يدل على أن هناك علاقة قوية بين الاتقان والأداء الوظيفي، كما نلاحظ بأن قيمة معامل التحديد بلغت (0.823) وهذا يدل على أن الاتقان يتحكم بنسبة 82.3% من التغيرات التي تحدث على الأداء الوظيفي، كما نلاحظ بأن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبذلك فإن الاتقان له أثر على الأداء الوظيفي.

ج. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تتمثل في أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصدق على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الفرضية:

الجدول 6:نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط(r)	معامل التحديد(R^2)	المحسوبة (T)	الجدولية (T)	معامل الانحدار	قيمة الدلالة
الصدق	الأداء الوظيفي	0.961	0.924	26.48	1.671	1.487	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن معامل الارتباط بلغ (0.961) وهذا يدل على وجود علاقة قوية بين الصدق والأداء الوظيفي، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.924) وهذا

يدل على أن الصدق يتحكم بنسبة 92.4% من التغيرات التي تحدث على الأداء الوظيفي، كما نلاحظ بأن قيمة (**t**) المحسوبة أكبر من قيمة (**t**) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبذلك فإن الصدق له أثر على الأداء الوظيفي.

د. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تتمثل في يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأمانة والاستقامة على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية:

الجدول 7:نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط(r)	معامل التحديد(R^2)	المحسوبة (T)	الجدولية (T)	معامل الانحدار	قيمة الدلالة
الأمانة والاستقامة	الأداء الوظيفي	0.934	0.872	19.910	1.671	1.963	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول أعلاه بأن معامل الارتباط بلغ (0.934) وهذا يدل على أن هناك علاقة قوية بين الأمانة والاستقامة والأداء الوظيفي، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.872) وهذا يدل على أن الأمانة والاستقامة يتحكم بنسبة 87.2% من التغيرات التي تحدث على الأداء الوظيفي، كما أن قيمة (**t**) المحسوبة أكبر من قيمة (**t**) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبذلك فإن الأمانة والاستقامة له أثر على الأداء الوظيفي.

هـ. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تتمثل في يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنزاهة والشفافية على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضية:

الجدول 8:نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط(r)	معامل التحديد(R^2)	المحسوبة (T)	الجدولية (T)	معامل الانحدار	قيمة الدلالة
النزاهة والشفافية	الأداء الوظيفي	0.981	0.962	38.453	1.671	1.694	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بلغ (0.981) وهذا يدل على أن هناك علاقة قوية بين النزاهة والشفافية والأداء الوظيفي، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.962) وهذا يدل على أن النزاهة والشفافية يتحكم بنسبة 96.2% من التغيرات التي تحدث على الأداء الوظيفي، كما أن قيمة (**t**) المحسوبة أكبر من قيمة (**t**) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبذلك فإن النزاهة والشفافية له أثر على الأداء الوظيفي.

و. اختبار الفرضية الرئيسية:

تتمثل هذه الفرضية في أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\leq \alpha 0.05$) لأخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والجدول الموالي يبين نتائج اختبار هذه الفرضية:

الجدول 9:نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط(r)	معامل التحديد(R^2)	المحسوبة (T)	الجدولية (T)	معامل الانحدار	قيمة الدلالة
أخلاقيات العمل	الأداء الوظيفي	0.966	0.933	28.505	1.671	1.676	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS).

يبين الجدول أعلاه أن معامل الارتباط بلغ (0.966) وهذا يدل على أن هناك علاقة قوية بين أخلاقيات العمل والأداء الوظيفي، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.933) وهذا يدل على أن أخلاقيات العملتتحكم بنسبة 93.3% من التغيرات التي تحدث على الأداء الوظيفي،كما أن قيمة (**t**) المحسوبة أكبر من قيمة (**t**) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبذلك فإن أخلاقيات العمل لها أثر على الأداء الوظيفي.

4. خاتمة

إن أخلاقيات العمل مسألة يتقاسمها جميع العاملين في المؤسسة وترتبط بجميع تصرفاتهم أثناء محاولاتهم تحقيق أهداف المؤسسة وبالتالي من غير المؤكد أن يعمل الجميع بنفس المستوى الأخلاقي، ففي الوقت الذي نجد البعض يحرص أشد الحرص على أن تكون تصرفاته الإدارية مقبولة أخلاقيا وفقا للقيم التنظيمية النبيلة كالإتقان، الصدق، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية ...الخ، نجد البعض الاخر يحاول الابتعاد عن الممارسات الإدارية السليمة ويتجه إلى ممارسة سلوكيات غير أخلاقية من أجل تحقيق مكاسب شخصية على حساب المؤسسة.

الاستنتاجات:

- إن المؤسسات التي تؤمن وتتبنى وتلتزم بأخلاقيات العمل والسلوكيات السليمة سوف تحقق النجاح في سوق الأعمال؛
- للأداء الوظيفي دور كبير في تحقيق النجاح باعتباره الناتج النهائي لمحصلة جميع الأنشطة التي يقوم بها العاملون، أي المؤسسة الناجحة هي التي يكون أداء العاملين فيها متميزا؛
- يوجد موافقة كبيرة على أبعاد أخلاقيات العمل، أي أن الأفراد العاملين بمديرية الضرائب بولاية المدية يتسمون بالإتقان، الصدق، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية؛
- يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لأبعاد أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي للأفراد العاملين بمديرية الضرائب بالمدية.

التوصيات:

- ينبغي على المسؤولين بمديرية الضرائب بالمدية تقديم المزيد من الاهتمام بجميع أبعاد أخلاقيات العمل لما لها من تأثير على تحسين الأداء الوظيفي؛
- ضرورة إدراج جميع أبعاد أخلاقيات العمل ضمن عناصر النظام الداخلي لمديرية الضرائب بالمدية من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة تبني مدونة الأخلاقيات وتفعيلها؛
- ينبغي على المسؤولين بمديرية الضرائب بالمدية تقديم مكافات مادية ومعنوية للعمال ذوي السلوك الأخلاقي الجيد، لتشجيعهم على الاستمرار،وحث وتحفيز باقي الأفراد.

5. قائمة المراجع:

Bibliographie

1. Bataineh, M. (2020). The Effect of Work Ethics on Job Performance in International SMEs in Al-Hassan Industrial Estate. *International Review of Management and Marketing*, *10*(05).
2. Dickson, P. (1997). *Marketing Management* (éd. 2nd ed). New Jersey: Printic – Hall.
3. Karriker, J., & Williams, M. (2009). Organizational Justice and Organizational Citizenship Behavior: A mediated Multifoci Model. *Journal of management*, *35*(1).
4. ابراهيم الخلوف الملكاوي. (2007). *إدارة المعرفة: الممارسات والمفاهيم*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

5. أحمد حسن عامر عسيري، و ياسر حسن سالم المعمري. (2020). واقع تطبيق أخلاقيات العمل في قطاع التعليم بمحافظة محايل عسير. *مجلة البحوث والدراسات التجارية، 04*(1).
6. أغادي سالم العيدروس. (2014). *أغادي سالم العيدروس، أخلاقيات المهنة والسلوك الوظيفي (نظرة إسلامية)*. القاهرة: مركز الخبرات المهني الإدارة للنشر والتوزيع.
7. السالم مؤيد. (2014). *إدارة المعرفة التنظيمية*. العين، الإمارات: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع.
8. أمينة بودراع. (2012). دور أخلاقيات الأعمال في تحسين أداء العاملين دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية. *رسالة ماجستير*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
9. أنور حسن العطاس. (2019). أثر أخلاقيات العمل على الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على موظفات جامعة الملك سعود بمدينة الرياض. *رسالة ماجستير*. الرياض، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.
10. بلقاسم تويزة. (2022). أخلاقيات العمل من منظور الإسلامي وأثرها على الأداء الوظيفي للمصارف الإسلامية – حالة مصرف السلام الجزائر–. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 16*(02).
11. توفيق محمد عبد المحسن. (2014). *أخلاقيات الأعمال*. عمان: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.
12. ثامر البكري، و أحمد هاشم سليمان. (15، 16 مارس 2005). أخلاقيات الإدارة في منظمات الأعمال وانعكاساتها على التجارة الالكترونية. *المتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة* (صفحة 11). الأردن: جامعة فلادلفيا: كلية العلوم الإدارية والمالية.
13. حسين جمعان الزهراني. (1999). خصائص الوظيفة وأثرها في أداء العاملين: دراسة مسحية على عينة من ضباط الدفاع المدني بالمملكة العربية السعودية. *رسالة كاجستير بالعلوم الادارية*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
14. صالح العامري، و منصور الغالبي. (2005). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
15. عبد الرحمن الجاموس. (2013). *إدارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقتها بالمداخل الإدارية الحديثة: مدخل تحليلي*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
16. عبود نجم نجم. (2005). *أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
17. علي أبو الكاس المعتصم بالله. (2015). أخلاقيات المهنة ودورها في الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص الإدارة والقيادة*. جامعة الأقصى، غزة.
18. فتيحة بن عياد، و غالم جلطي. (2022). دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين بالمؤسسات الاقتصادية. *مجلة دفاتر، 18*(02).

19. محمد الريس العامري. (2015). *نموذج مقترح لعلاقة إدارة الجودة بتطوير الأداء الوظيفي للعاملين*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
20. محمد عبد الفتاح ياغي. (2012). *الأخلاقيات في الإدارة*. عمان: دارو وائل للنشر والتوزيع.
21. موسى أحمد محمد. (2014). *إدارة الأفراد بين النظرية والتطبيق*. مصر: مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع.
22. مؤيد الساعدي. (2013). *كيف تدار منظمات الألفية الثالثة ؟ مدخل في فلسفة التعلم التنظيمي*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
23. يوسف المهدي هجالة. (2021 – 2022). دور أخلاقيات العمل في تحسين الأداء الوظيفي في الإدارات العمومية – دراسة حالة عينة من الإدارات –. *أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال عمومية*. جامعة البليدة2، كلية العلوم الاقتصادية والعوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
24. يوسف مصطفى. (2016). *إدارة الأداء*. الأردن: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص615-626

مقومات الزراعة الصحراوية بالجزائر –دراسة حالة وادي سوف للفترة 2021/2020

Elements of desert agriculture in Algeria-a case study of Oued Souf the period 2020/2021

بن عرفة لامية*
Benarfa Lamia
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر–
مخبر حاضنات المؤسسات والتنمية المحلية
lamia.benarfa@univ-khenchela.dz

بن حركو غنية
Benharkou Ghania
جامعة عباس لغرور خنشلة–الجزائر–
univ-khenchla.dzbenharkuo. ghania@

تاريخ الاستلام: 2023/08/15 *تاريخ القبول: 2023/10/27* *تاريخ النشر: 2023/10/31*

الملخص:

سعت الجزائر للتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، وذلك باتباع خطط تنموية، ومنح امتيازات متعددة للاستثمار، لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية، بالإضافة الى الاهتمام البالغ بالزراعة الصحراوية، من اجل التقليل من التأثيرات السلبية لتقلبات اسعار النفط، كما ان المزج بين القطاعات الإنتاجية كالفلاحة والصناعة والسياحة، والتي يعول عليها لقيادة التغير المطلوب، فأن الكثير من الخبراء والاقتصاديين تحث على ضرورة وحتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي الصحراوي لما تمتلكه الصحراء الجزائرية من مقومات تساعدها على ذلك.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، زراعة صحراوية، مظاهر التنمية، سياسة الاستثمار.

تصنيف JEL: F43,Q15,Q18,R48.

Abstract :

Algeria sought to get rid of economic dependence on the hydrocarbon sector, by following development plans, and granting multiple concessions for investment, to keep pace with economic changes, in addition to paying great attention to desert agriculture, in order to reduce the negative effects of fluctuations in oil prices, and the mixingof productive sectors such as agriculture, industry and tourism , which is relied upon to leadthe required change, many experts and economists urge the necessity and inevitability of heading towards the Saharawi economic diversification because of the elements that the Algerian Sahara possesses that help it to do so.

Key words : economic diversification, Desert agriculture, aspects of development, investment policy.

JEL classification codes: F43, Q15, Q18, R48.

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحولات جوهرية، بداية بإعادة هيكلة المؤسسات والشراكة الاجنبية، وصولا الي تحرير التجارة الخارجية. وبما ان الجزائر تعتبر من بين الدول الريعية والتي تعتمد في الاساس على الصناعات البترولية ونظرا للظروف الاقتصادية التي مر بها العالم من خلال ازمة كورونا وما نتج عنه من اختلالات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كان لزاما على الدولة ايجاد بدائل للتخلص من التبعية للخارج وكذا تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على الزراعة للتقليل من وارداتها وزيادة صادراتها.

ولقد كان للزراعة الصحراوية كألية للتنويع الاقتصادي أثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي.

حيث قامت الجزائر بعدة اصلاحات على القطاع الفلاحي كانت في مجملها تدعم الزراعة في الاماكن الصحراوية.

الاشكالية: لمعالجة هذا الموضوع تم طرح الاشكال التالي:

- **الى اي مدى يمكن ان تساهم الزراعة الصحراوية في تنويع الاقتصاد الجزائري؟**

- **فرضيات الدراسة:**

- الزراعة الصحراوية قادرة على خلق التنويع الاقتصادي؛
- الامتيازات الممنوحة لمنطقة الجنوب الكبير؛
- التنويع الاقتصادي يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- **اهمية الدراسة:**

الزراعة الصحراوية شكل من اشكال الزراعة جرى تطويره في الصحراء خارج الواحات، وتهدف الى انتاج الحبوب (القمح) ومنتوجات صناعية (فول الصويا، واللفت السكري) عبر اللجوء الى الاستخدام المكثف للموارد المائية غير المتجددة (مياه جوفية أحفوريه). وبالتالي فان الدولة تعول على هذه الزراعة لخلق موارد تساعد في تحقيق الاكتفاء والتخلص من التبعية للخارج.

- **المنهج المستخدم:**

وفق هذه الدراسة تم استعمال المنهج الوصفي وذلك للتعرف على مقومات الزراعة الصحراوية من خلال ابراز نقاط القوة لهذا النوع من الزراعة، من يد عاملة ومساحة مزروعة، بالإضافة الى التعرف على مظاهر التنمية في قطاع الفلاحة ومعرفة جهود الدولة للنهوض بهذا القطاع، والمنهج

التحليلي وذلك من خلال زيارة ميدانية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، للوقوف على واقع القطاع الفلاحي بها، لاسيما الشق المتعلق بالزراعة، وتحليل الإنتاج الزراعي لمعرفة مدى نجاعة تلك البرامج التنموية.

- **الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى: الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وافاق منذ 1983**أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من اعداد الباحث "رحماني موسى "السنة الجامعية 2001/2000، جامعة الجزائر
- حيث كانت عبارة عن دراسة تحليلية للواقع الفلاحي بالصحراء الجزائرية واستخلاص النتائج المحققة في هذا المجال لاسيما زراعة الحبوب، حيث تم تحليل النسيج الفلاحي في ولاية ورقلة والتعرف على المشاكل والعراقيل التي يعيشها الفلاح في تلك المنطقة.

الدراسة الثانية: سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر، دراسة تقييمية2000–2019 أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية من اعداد الباحث "اهناني فاروق"، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري جامعة الجزائر 3، حيث تناولت هذه الدراسة اهم البرامج الفلاحية والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وكذا برنامج التجديد الفلاحي والريفي كما عالج في الجانب التطبيقي برامج التنمية الزراعية لولاية الوادي للفترة 2019/2000.

الدراسة الثالثة: تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة ، دراسة ميدانية للخماسي 2014/2010 :أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية من اعداد الباحثة "جابري اميرة"، كلية العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية و تنمية مستدامة، جامعة قالمة، السنة الجامعية 2016/2015 ،حيث تم من خلال هذه الدراسة التعرف على الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي ،والتطرق لاهم الإصلاحات التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر ،كما تم التطرق الى كيفية الحصول على القروض الفلاحية لتحقيق تنمية مستدامة في القطاع الفلاحي من خلال الدراسة الميدانية بولاية قالمة

الدراسة الرابعة: نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018/2000 أطروحة دكتوراه في علوم التسيير من اعداد الباحثة "جحنين كريمة"، كلية علوم

التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2021/2020، تم من خلالها التعرف على السياسات الاقتصادية البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، حيث تم دراسة القيمة المضافة لكل من قطاع السياحة والصناعة والفلاحة، لإثبات قدرة الجزائر للتخلي عن التبعية في قطاع المحروقات.

- **اقسام الدراسة:**

للإجابة على اشكالية البحث تم تقسيمه الى:

- القسم الاول: إطار نظري لمقومات الزراعة الصحراوية بالجزائر.
- القسم الثاني: دراسة ميدانية لولاية واد سوف للوقوف على مظاهر التنمية في الولاية وواقع الإنتاج الفلاحي للموسم 2021/2020.

2. مقومات الزراعة الصحراوية في الجزائر:

المنطقة الصحراوية في الجزائر تعتبر كبيرة الى حد ما، وفيما كانت سابقا اراضي صحراوية غير مزروعة اصبحت بفضل الجهود الممنوحة من الدولة والمشاريع القائمة اراضي قابلة للزراعة والانتاج الزراعي، نذكر منها مناطق الاطلس الصحراوي ووسط الصحراء ورقلة وغرداية والصحراء السفلى، بسكرة والوادي، وقد سعت الحكومة لتحسين مناطق الزراعة الصحراوية وتنميتها.

1.2الأراضي المستعملة للزراعة:

جدول1: مساحة الأراضي الزراعية المستغلة

	2015/2014	2016/2015	2017/2016
1- المساحة الزراعية الصالحة	8.487.854	8.449.425	8.536.468
1.1 الاراضي الصالحة للحراثة	7.462.081	7.404.176	7.470.807
1.2 مزروعات دائمة	1.025.773	1.045.249	1.065.661
2- اراضي رعوية ومروج	32.968.513	32.910.650	32.798.673
3- اراضي غير منتجة تابعة للمزارع *	1.938.887	2.063.089	2.436.614
مجموع الاراضي المستعملة للزراعة (3+2+1)	43.395.254	43.396.164	43.771.755

من اعداد الباحثتين بالاعتماد على (الديوان الوطني للاحصائيات، 2022)

*: هذه الاراضي تشمل المزارع الفلاحية والعمارات والمنحدرات ومساحات الدرس وممرات ووديان.... الخ

2.2الأراضي الزراعية الصحراوية:

تبلغ المساحة القابلة للاستصلاح في الجزائر 1.4 مليون هكتار، تتوزع على 10 مقاطعات وهي ولاية بسكرة، واد سوف، المنيعة، ورقلة، ادرار، اليزي، بشار، عين صالح وعين قزام، كما تبلغ المساحة المخصصة للحبوب 200 ألف هكتار وقد يصل النتاج فيها الى 100 قنطار للهكتار. تتميز الزراعة الصحراوية بتطوير شعب انتاج المواد غير الموسمية. مساحة المنطقة الصحراوية: 18.181.839 هكتار وطول الحزام الحدودي: 5000كلم.

جدول2: مساحة الأراضي الزراعية الصحراوية

الولايات الصحراوية	عدد البلديات	المقاطعات الادارية	المناطق الطبيعية
ادرار، بشار، بسكرة، الوادي، غرداية، اليزي، الاغواط، ورقلة، تمنراست وتندوف.	188 بلدية بما في ذلك 141 منطقة ريفية	برج باجي مختار، تيممون (ادرار)، بني عباس (بشار) أولاد جلال (بسكرة)، المغير (الوادي)، المنيعة (غرداية)، جانيت (اليزي)، تقرت (ورقلة)، عين صالح وعين قزام (تمنراست)	الضاية، الزيبان، وادي ريغ، ووادي ميزاب، ورقلة القصور، ميزاب، قورارة، الساورة ،التوات ، طاسيلي ، تديكلت

من اعداد الباحثتين بناء على تقارير حول الفلاحة الصحراوية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

ولقد تم وضع قرابة 170 ألف هكتار من الاراضي الصحراوية تحت تصرف المستثمرين في مجال الفلاحة عبر ديوان تنمية الفلاحة الصناعية في الاراضي الصحراوية حسب قرار وزاري مشترك نشر في الجريدة الرسمية رقم 54 ويتعلق الأمر بـ:

جدول3: مساحة الأراضي الممنوحة للاستثمار

الولاية	ورقلة واليزي	ادرار	غرداية
قطع الاراضي	24	20	43
المساحة بالهكتار	51.000	47.600	71.000

من اعداد الباحثتين بالاعتماد على القرار الوزاري المشترك(جريدة رسمية عدد رقم 54)

3.2 الموارد المائية: تمتاز الصحراء بمواردها الجوفية الهامة والتي تكونت عبر الاف السنين، وهذه المياه عميقة جدا عن سطح الارض حيث يصل عمقها الى 2000 متر، ماعدا ادرار (200 الى 300 متر).

وحسب دراسة المورد المائية للصحراء (اليونسكو)، ودراسة الوكالة الوطنية للموارد المائية، ومشروع rab-pnudبرنامج الامم المتحدة للتنمية. يمكن رفع عملية استغلال هذه الموارد المائية الجوفية لتصل الى 5 مليار متر مكعب، 56% منها مخصصة للطبقات القارية الوسطى و 44% للمركب النهائي و تشير ارقام الخبراء في مجال المياه الى ان حجم المياه الجوفية غير المستغلة تقدر ب 60 الف مليار متر مكعب بالمناطق الجنوبية، ويمثل الحوض الهيدروغليفي للشلف 22% من نسبة هذه المياه وهي عبارة عن اودية باطنية من الاغواط جنوبا الى سلسلة جبال الظهرة بمستغانم.(بشير، تاريخ الاطلاع: 2022/6/28)

4.2 العمالة الزراعية:

أ.نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بالوطن العربي:

جدول4: نسبة العمالة بالجزائر

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة العمالة بالجزائر	%23.47	%24.03	%21.36	%21.21	%22.52

المصدر: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2020، صفحة 5)

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة العمالة بالقطاع الفلاحي في الجزائر مقارنة بالوطن العربي تمثل نسبة معتبرة ، الا ان هذه النسبة عرفت تذبذب وتراجع خلال السنتين 2018،2019 ويمكن ارجاع ذلك الى وجود عجز عند اصحاب المستثمرات الفلاحية وعدم القدرة على دفع الاجور ،بالإضافة الى بروز معالم جائحة كورونا و ما ترتب عليه من حجر صحي مما قد يكون عائق امام العمالة الموسمية التي تشتغل بالزراعة وعدم القدرة على التنقل ، الا ان هذه النسبة عرفت ارتفاعا مع سنة 2020 وذلك نظير السياسات المنتهجة لرفع الكفاءة الانتاجية وكذا الرغبة في تحقيق الاكتفاء الغذائي ، و الاعتماد على القطاع الفلاحي لتمويل الخزينة نظير تدهور اسعار البترول في تلك الفترة.

ب. العمالة الزراعية في ولايات الجنوب

بالنسبة للمناطق الجنوبية الصحراوية فيبلغ اجمالي عدد السكان النشطين: 1.203.725 نسمة، من بينهم: 465.177 فلاحين اي ما يعادل نسبة 38.64 % من اجمالي عدد السكان وهذا ما يدل على وجود يد عاملة محلية متكونة من السكان الموجودين على مستوى المناطق الصحراوية، خاصتا اصحاب المستثمرات الفلاحية.

5.2الإعفاءات الجبائية للقطاع الفلاحي في الجنوب الجزائري:

يستفيد كل شخص تتوفر فيه الشروط القانونية من امتيازات تسمح له بالاستثمار في مجال الزراعة الصحراوية، وذلك على مستوى ولايات الجنوب اهمها:

أ. الاستصلاح الفلاحي وفق حق الامتياز 483/97: ان نظام الامتياز في الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية جديد على السياسة العقارية الجزائرية المنتهجة منذ الاستقلال، اذ استحدثه المرسوم التنفيذي رقم 483/97 الذي يحدد كيفيات منح حق امتياز قطع ارضية من الاملاك الوطنية الخاصة في المساحات الاستصلاحية واعبائه وشروطه، وذلك تماشيا مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في العملية التنموية الشاملة التي تعرفها البلاد، ثم سنة 2011 صدر منشور وزاري مشترك رقم 108 المؤرخ 23 فيفري 2011 استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز من خلال انشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.

ب. بالنسبة لاستغلال المياه الجوفية:

جدول5: استغلال المياه

الشروط الخاصة للتأهيل	الاستعمال الفردي	الاستعمال الجماعي
رخصة حفر بئر من الموارد المائية	%60	%60
اقتناء اجهزة ضخ ماء السقي	%40	%60
ضبط مياه السقي	%100	%100
تحتسب هذه النسبة من المبلغ الموجود في الفاتورة مسقفا بالسعر المرجعي		

من اعداد الباحثتين، مقرر رقم 866–مؤرخ في 20 اكتوبر 2021

3. مظاهر التنمية في ولاية واد سوف خلال الفترة (2021/2020):

1.3. الأراضي الفلاحية:

جدول6:الأراضيالفلاحيةفي أطار الامتياز الفلاحي

عدد المحيطات	المساحة الموزعة	عدد المستفيدين	المساحة المستغلة فعليا	
			العدد	المساحة/هكتار
84	19.974	2.226	740	2.042

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي للموسم 2021/2020.

جدول7:الأراضي في إطار الاستصلاح الزراعي

في إطار القانون 18/83	عدد المستفيدين	المساحة/هكتار
	14.801	81.857

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي للموسم 2021/2020.

من خلال الدراسة الميدانية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي وبالضبط في مكتب التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات، تم حصر المساحة المستغلة في الولاية ب 81.857 هكتار كمساحة لأراضي مستصلحة بينما اراضي الامتياز بلغت المساحة المستغلة فعليا ب 2.042 هكتار، بينما على مستوى مكتب الإحصائيات الفلاحية كانت المساحة المستغلة 86.270 هكتار، مما يطرح التساؤل لماذا هناك فارق في المساحة المستغلة فعليا، وكانت الاجابة ان هناك اراضي منتجة هي عبارة غيطان موجودة في الولاية تعتبر مساحات منتجة.

ويمكن توضيح المساحة المنتجة والمستغلة من خلال الجدول التالي:

جدول8:المساحة الزراعية بولاية وادي سوف

المساحة: هكتار، الكمية: قنطار

المساحة المروية	اراضي في حالة راحة	المراعي والطرقات	اراضي غير منتجة	المساحة الكلية	المساحة المنتجة والمستغلة	الكمية المنتجة
75.800	10.470	784.660	176.970	1.047.900	82.674	21.426.120

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي للموسم 2021/2020.

جدول رقم 9: توزيع الاراضي الفلاحية حسب البلديات

الرقم	البلدية	المساحة الزراعية المنتجة والمستغلة	الكمية المنتجة
01	بلدية الوادي	1214	192 917
02	بلدية الرباح	1 983	646 460
03	بلدية واد العلندة	1 973	510 011
04	بلدية البياضة	1 433	451 444
05	بلدية النخلة	2 411	771 022
06	بلدية قمار	5 431	1 100 658
07	بلدية كوينين	701	155 294
08	بلدية الرقيبة	9 032	2 597 335
09	بلدية الحمراية	1 071	68 001
10	بلدية تاغزوت	3 874	1 065 289
11	بلدية الدبيلة	2 305	528 003
12	بلدية حساني عبد الكريم	1 422	287 589
13	بلدية حاسي خليفة	10 437	2 696 145
14	بلدية طالب العربي	799	82 474
15	بلدية دوار الماء	470	33 382
16	بلدية سيدي عون	3 677	1 215 291
17	بلدية الطريفاوي	7 517	2 079 994
18	بلدية المقرن	7 051	2 995 252
19	بلدية بن قشة	8 878	640 006
20	بلدية ورماس	7 631	2 426 570
21	بلدية العقلة	940	268 738
22	بلدية ميه ونسة	2 426	614 247
المجموع		**82 674**	**21 426 120**

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي للموسم 2021/2020.

2.3. الإنتاج الفلاحي للموسم 2021/2020

قد حققت ولاية الوادي قفزة نوعية في المجال الفلاحي، بهدف تحقيق امن غذائي مستدام حيث سجلت كميات معتبرة من الانتاج الغذائي الفلاحي لسنة 2021 وهي:

- **الحبوب**: تم تخصيص ما مساحته 11.352 هكتار من الاراضي ما بين اراضي لزراعة القمح، والشعير والذرة وذلك بغرض تحقيق انتاج يفوق 400.000 قنطار.

- **الأعلاف:** تخصيص مساحة 1.701 هكتار لإنتاج 438.040 قنطارا من الاعلاف.
- **المحاصيل الصناعية:** تخصيص مساحة اجمالية تقدر ب 5.474 هكتار لإنتاج محاصيل متنوعة كالطماطم الصناعية والفول السوداني والتبغ لإنتاج متوقع يعادل 161.810 قنطار من هذه المحاصيل
- **المحاصيل الحقلية:** تتمثل اساسا في زراعة البطاطا حيث تم تخصيص 32179 هكتار لإنتاج 12.939.100 قنطار.
- **التمور:** بمساحة حسب التقسيم الاداري الجديد تعادل 15.374 هكتار وانتاج يقدر ب1.216.669 قنطار.
- **الزيتون:** مساحة فعلية مزروعة 2.424 هكتار لإنتاج يفوق 43.098 قنطار واستخراج ما يقارب 2.648

لتر من زيت الزيتون، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 10: الإنتاج الفلاحي خلال الموسم 2021/2020

المنتوج	المساحة المخصصة (بالهكتار)	الانتاج خلال السنة (بالقنطار)
المحاصيل الحقلية	11.352	400.000
الاعلاف	1.701	438.040
المحاصيل الصناعية	5.474	161.810
البطاطا	32.179	12.939.100
التمور	15.374	1.216.669
الزيتون	2.424	43.098
خضر متنوعة	12.488	6.318.500
البيوت البلاستيكية	899	719.269
الاشجار المثمرة	399	34.795

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية.

لا تزال تحتل ولاية الوادي الصدارة في انتاج البطاطا حيث ان بلدية الرقيبة وحدها تنتج مالا يقل عن1.890.000قنطار سنويا، بالإضافة الى الفول السوداني والقمح الصلب و التمور بأنواعها، حيث تنتج ما قيمته 1.541.223 قنطار من التمور موزعة بين دقلة نور، والغرس والتمور البيضاء، وما يمكن ملاحظته انه بعد اعتماد بلدية تقرت ولاية تناقص المحصول بما يقارب النصف، ففي موسم 2020/2019 كانت الكمية المنتجة 2.752.100قنطار

من التمور، حيث ان أكبر الواحات ومزارع النخيل تقريبا توجد في تقرت،كماتنوع الانتاج الفلاحي على مستوى ولاية الوادي، وذلك نظرا لنجاح عدة تجارب لزراعة الاشجار المثمرة، حيث تم زراعة الخوخ بالإضافة الى الرمان، الاناناس والمنجا، ونجحت ولاية الوادي في تحدي الزراعة الصحراوية، تمتلك الولاية ما يقارب 34.795 شجرة مثمرة موزعة على 556 هكتار من المساحة المزروعة، ويمكن ان تساهم الولاية بتنويع الصادرات من الخضر والفواكه.

4.3.الانتاج الحيواني:

تمتلك ولاية الوادعدد معتبر من رؤوس الاغنام والابقار بالإضافة الى الطيور بأنواعها، كما تساهم في انتاج الحليب ومشتقاته، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول 11: الانتاج الحيواني خلال موسم 2021/2020

وحدة القياس	قنطار	قنطار	10 لتر مكعب	كيلوغرام	10 مكعب وحدة
النوع	اللحوم حمراء	اللحوم بيضاء	الحليب	العسل	البيض
الكمية	143.267	73.485	25.709	3.600	3.951

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي للموسم2021/2020.

4. خاتمة

تعتبر ولاية وادي سوف ولاية فلاحية بامتياز، حيث يهيمن القطاع الفلاحي على مجمل مداخيل الولاية، ويظهر ذلك من خلال المساحة الزراعية والمنتجة فعليا والتي تشكل تقريبا 30 %من المساحة الكلية للولاية، في سبيل عصرنة القطاع الفلاحي والاعتماد على برامج تنموية معصرنة، كانت الجهود المبذولة من طرف الدولة تصب في مصلحة الفلاحة الصحراوية، وسعت المصالح الفلاحية بالولاية لتطبيق التعليمات التنموية بحذافيرها.

وتعتبر الولاية الاولى في انتاج بعض المحاصيل، كما ان برامج التنمية في القطاع الفلاحي ساهمت في ارتباط القطاع الفلاحي بالقطاعات الاخرى، كالصناعة وذلك من خلال الفلاحة الصناعية، اذ تساهم من خلال منتجاتها المتنوعة كالطماطم الصناعية والفول السوداني، كما يمكن التسويق للسياحة الصحراوية من خلال الواحات التي تمتلكها الولاية والمزارع النموذجية، كما انها تساهم في تخفيض معدلات البطالة.

وبالتالي يمكن ان تكون الزراعة الصحراوية بديلا للمحروقات وتحقيق تنمية مستدامة واقلاع اقتصادي ومن خلال الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج:

- تسعى الجزائر من خلال برامج التنمية للنهوض بالقطاع الفلاحي
- القطاع الفلاحي يمكن ان يحقق الاستقلال والخروج من الاقتصاد الاحادي

- تولي الدولة اهمية كبيرة للزراعة الصحراوية، من خلال الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار في الجنوب وكذا منح الاراضي للاستصلاح الزراعي، وفي إطار الامتياز
- تساهم ولاية وادي سوف في الناتج الوطني الخام، من خلال تسويق وتصدير مجموعة من المحاصيل الزراعية
- تمتلك الولاية 33.301 مستثمرة فلاحية مستغلة ومنتجة
- تحتل ولاية واد سوف المرتبة الاولى وطنيا في انتاج البطاطا، والثانية في انتاج التمور
- تعتبر الزراعة الصحراوية بواد سوف من التجارب الناجحة للزراعة.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2020). *الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية ،اوضاع الامن الغذائي.*

الأطروحات:

رحماني موسى، السنة الجامعية 2001/2000، **الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وافاق منذ 1983** أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

اهناني فاروق، **سياسات تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر، دراسة تقييمية2000–2019** أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

جابري اميرة، السنة الجامعية 2016/2015، **تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة**، دراسة ميدانية للخماسي 2014/2010، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة.

جحنين كريمة، السنة الجامعية 2021/2020 **سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018/2000**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر 3،

مواقع الانترنيت:

الديوان الوطني للاحصائيات. (2022).

بن عيشي بشير. (تاريخ الاطلاع: 2022/6/28). *مصادرالموارد المائية و تخصيصها في الجزائر.* www. startimes.com.

جريدة رسمية عدد رقم 54. (بلا تاريخ). قرار وزاري مشترك الجريدة الرسمية، العدد 54.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص596-614

مساهمة تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية

The contribution of the application of accounting for social responsibility in achieving and improving the quality of accounting information

* هلة ليليا
Hella lilya
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة_ الجزائر
ECOFIMA
l.hella@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/02 تاريخ القبول: 2023/09/08 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحسين وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وإبراز الدور الذي تؤديه تلك المخرجات المحاسبية في التأثير على القرارات الاقتصادية لأصحاب المصلحة، وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم والتقارير المالية، وكذا من أجل تحليل وتفسير جملة من الأدبيات التي عالجت الموضوع وتناولته من زوايا مختلفة ودراسات ميدانية مختلفة. وخلصت الدراسة إلى أن للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية دورا كبيرا في تحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال أبعادها الأربعة (الموثوقية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة)، ومن أهم توصيات هذه الدراسة أنها تنشد بضرورة إلزام المؤسسات الجزائرية بتبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، جودة المعلومات المحاسبية، مسؤولية الاجتماعية

تصنيف JEL: M410 ; M140

Abstract : This study aims to identify the extent to which accounting for social responsibility contributes to improving and achieving the quality of accounting information, and to highlight the role that these accounting outputs play in influencing the economic decisions of stakeholders. Finance, as well as for the analysis and interpretation of a number of literature that dealt with the subject and dealt with it from different angles and different field studies.The study concluded that the accounting for social responsibility has a major role in improving the quality of accounting information through its four dimensions (reliability, relevance, comprehension, comparability). The disclosure of its social business suits the Algerian environment to strengthen its financial statements.

Key words: Social responsibility accounting, quality of accounting information, Corporate Social responsibility.

JEL classification codes: M140 ; M 410

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهدت نظرية المحاسبة تطورات كبيرة ومرت بمراحل متعددة بسبب التطور الهائل في الحياة الاقتصادية بشكل عام، وباعتبار أنها نظام يؤثر ويتأثر ببيئته الداخلية والخارجية ويتكيف معها باستمرار انبثق منه نوع من المحاسبة يغطي العمليات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة ألا وهو المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. يسعى هذا النوع من المحاسبة لتحقيق أهداف المؤسسة المسطرة ويعظم مواردها ضمانا لاستمرارها وبقائها في السوق وكذلك للتغلب على منافسيها، ذلك أن اعتمادها على ربحيتها وتركيزها على مركزها المالي فحسب لتحسين صورتها وسمعتها لم يعد السبيل الأمثل لتحقيقها للنمو والازدهار، بل سعيها للحفاظ على المجتمع والاهتمام به وبالمشاكل والأضرار الناتجة عن أعمالها هو ما يثبت مواطنة تلك المؤسسات داخل البيئة التي تنشط بها وهو ما يسمح لها كذلك بتحقيق رفاهية مجتمعها، فكل الأنشطة الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة بمختلف أبعادها سيتم قياسها والإفصاح عنها كمعلومات محاسبية اجتماعية في القوائم والتقارير المالية التي يستخدمها ويستعين بها الأطراف ذات الصلة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات رشيدة. ومن هذا المنطلق تبحث هذه الورقة البحثية في طبيعة العلاقة القائمة بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والمعلومات المحاسبية ومدى تحقيقها لجودة تلك القوائم والتقارير المالية.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

ما مدى مساهمة تطبيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

فرضية الدراسة: وكإجابة على الاشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية كالأتي:

يؤدي تبني الشركات للأنشطة الاجتماعية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها إلى تحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة للوصول إلى ما يلي:

- إبراز الدور الذي تلعبه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- محاولة إلقاء الضوء على تأثير المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على قرارات أصحاب المصلحة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- الإطلاع على أهم عناصر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والخصائص والأبعاد التي تحقق الجودة في المعلومات المحاسبية.
- التعرف على الأنشطة الاجتماعية التي تكسب المؤسسة سمعة جيدة في مجتمعها الذي تنشط به.
- التعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجودة المعلومات المحاسبية.

منهجية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي عند مراجعة الأدبيات من خلال التطرق لدراسة العناصر الأساسية لكل من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وجودة المعلومات المحاسبية، في حين ستستعين الدراسة بالمنهج التحليلي في تحليل جملة من الدراسات والأدبيات السابقة لتفسير العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة.

2. الإطار المرجعي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداد لنظرية المحاسبة وحلقة من حلقاتها، جاءت نتيجة التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية، ولها أهمية بالغة الآن في ميدان البحث العلمي وكذا لدى المؤسسات.

1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

عرفها (Drucker 1977) "على أنها التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه" وقد شكل هذا التعريف الحجر الأساس للدراسات اللاحقة لهذا الموضوع (تونسي و بورنان، 2016)

ولقد عرفت غرفة التجارة العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها: " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية " (شيخي و حامرة، 2007، صفحة 4).

ومن زاوية أخرى عرفها المجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (The Word business Council for Sustainable Development) على أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال التعاون مع الموظفين وممثليهم، وأسرهم والمجتمعات المحلية، لتحسين نوعية الحياة (WBCSD, 2004).

في حين عرفتها المنظمة الدولية للمعايير(**ISO2012**): "المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المؤسسات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع وأن يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك، وأن يكون متكاملا مع المؤسسة نفسها" (كربوعة، 2022، صفحة 5).

ومنه يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام الأخلاقي، والخيري، والاقتصادي للشركات اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، ويكون ذلك بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية التي تنصب في تحقيق رفاهية مجتمعها وتحقق لها أهدافها المسطرة.

2.2. أنشطة المسؤولية الاجتماعية: يندرج عن تبني الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية تحمل العديد من الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي التي تنصب في مصلحة كل الأطراف ذات الصلة بالشركات، وتنقسم هذه الأنشطة إلى ما يلي:

- ✓ **الأنشطة ذات العلاقة بالعاملين:** تتمثل العمالة مجالا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية تلتزم فيه الشركة بتوفيرها لخدمات لموظفيها بغية تحسين نوعية حياتهم، كتوفيرها لبرامج تكوينية لتنمية مهاراتهم الإدارية والفنية، مع اعتبار ذلك كحق للعاملين يعزز من كفاءة الشركات (Citeau, 2002, p. 125)، كما أنها تشمل كل الحوافز والمكافأة ورفع الأجور والامتثال لمعايير الصحة والسلامة المهنية في مكان **العمل** (Abu Mallouh, 2016, p. 275)، فقد تسعى الشركات من خلال هذا المجال لتهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن والسلامة.
- ✓ **الأنشطة ذات العلاقة بحماية المستهلك:** تشمل كل الأنشطة التي تنصب في تحقيق رضى العملاء على المنتج أو على الخدمة للمحافظة على مصالحهم وتسعى من خلالها لوضع سياسات مستقبلية لتطوير المنتجات وإتاحة كل المعلومات الخاصة بسلامة المنتج، وتقديمها في المكان المناسب لهم، وإعداد كذلك البحوث التي تدرس دوافع وسلوكيات الزبائن والاهتمام لمقترحات وآراء المتعاملين والاهتمام بشكواهم والرد عليهم (Shin, 2015, p. 542). هذا النوع من الأنشطة يستقطب المزيد من العملاء فيحقق زيادة في حصة المبيعات

وبالتالي تحقيق الأرباح، هذا ما يكسب الشركة سمعة جيدة تضيف لها قدرة وميزة تنافسية واستراتيجية.

- ✓ **الأنشطة ذات العلاقة بالمجتمع**: وتتمثل في الأنشطة التي تسعى إلى تحقيق منافع كافة أفراد المجتمع بغية المساهمة بتنمية رفاهيته، كتكفلها بالأعمال الخيرية والرياضية والفنية والتعليمية، وكذا التدريبية، كدعمها لبرامج تحد من الأوبئة والأمراض وأنشطة أخرى خاصة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء بالالتزام الطوعي أو الاختياري لها لأنه كل تلك الأنشطة تعزز من استمراريتها وتمتين علاقتها بالمجتمع الذي تنشط فيه.(Gary, 1995, p. 47)
- ✓ **الأنشطة ذات العلاقة بالبيئة**: تشمل كل الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي بهدف الحد من الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الشركات، أو كذلك تلك النشاطات التي تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاك تلك الموارد (Abu Mallouh, 2016, p. 276) .

3.2. مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأسباب الاهتمام بها

زاد الاهتمام بمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات، حيث أصبحت من الركائز الأساسية التي تستند إليها المنظمة لتحقيق أهدافها المسطرة.

أ. **مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأهدافها**: تعرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها مجموعة من الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات، وتوصيل تلك المعلومات للفئات والأطراف المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات.

تعرف كذلك على أنها إحدى المداخل الحديثة للفكر المحاسبي، تختص بتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتوصيله للأطراف المهتمة سواء كانت داخلية أو خارجية.

عرف لينويز (**Linowess**) المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية عام 1968 على أنها "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات

العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القياس والإفصاح عن التكاليف والعوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال (Linowes, 1968).

ومما سبق يمكن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها القياس والإفصاح المحاسبي لكل الأنشطة الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة بهدف تحقيق رفاهية المجتمع الذي تنشط فيه، وذلك من أجل حصر وضبط كل التكاليف والعوائد الاجتماعية وتوصيلها للأطراف المعنية بغية مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم. حيث إن لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية عدة أهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية؛
- ✓ تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى تحقيقها لرفاهية مجتمعها؛
- ✓ الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية لأطرافها الداخليين والخارجيين على حد سواء لترشيد قراراتهم.

ب.أسباب زيادة الاهتمام بها

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أهمها: (شيخ، 2021)

- ✓ الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على الثروات الطبيعية وتلويث البيئة والأضرار بالمصلحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى.
- ✓ الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من أجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلاتها البيئية، بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية.
- ✓ عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل المشاكل البيئية التي لوثتها مؤسسات الأعمال وتحمل المجتمع جزء كبير من مخلفاتها.
- ✓ مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وعرض الكثير من الدول العالم تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية.
- ✓ التغيرات القيمة في المجتمعات الإنسانية والنظرية الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد التوازن بين مصالح المؤسسات المجتمع بفئاته المتعددة.

4.2. الفروض والمبادئ الهامة لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يقوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أربعة فروض هي:(بله باسي،شيخ،والعمري، 2019).

- ✓ أن على المؤسسة التزامات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وبأنها أي مؤسسة تقبل تحمل هذا الالتزام.
- ✓ أن الموارد الاقتصادية للمجتمع نادرة ومحدودة، ولأنها كذلك يتوجب استغلالها بفاعلية قصوى وبشكل يؤدي إلى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي.
- ✓ وهكذا وتأسيسا على ما سبق، لا يمكن اعتبار الموارد الاقتصادية العامة التي تستنفدها المؤسسة في نشاطها الاستغلالي التشغيلي كالماء والهواء سلعا مجانية وإنما موارد اقتصادية اجتماعية يتوجب على المؤسسة تعويض المجتمع عما تستنفذه منها.
- ✓ للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المؤسسة لالتزاماتها تجاهه وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

3. التأصيل العلمي لجودة المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي، كما تعد الركيزة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها للحكم على وضعية المؤسسة والاستعانة بها في اتخاذ القرارات من قبل الأطراف ذات الصلة بها.

1.3. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

تعرف جودة المعلومات المحاسبية على أنها الامتثال للقواعد والإجراءات التي يمكن تطبيقها بانتظام وإخلاص وبشكل يعكس حقيقة حسابات الشركة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة (مشري، تمرابط، و بن عباس، 2022).

كما تعرف أيضا على أنها "ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة لكل الأطراف ذوي العلاقة وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية وبما يساعد الإدارة على تحقيق الهدف من استخدامها" (الحمداني، 2012).

تعرف كذلك على أنها الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والتي تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (شيخ، 2021).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية على أنها هي كل الخصائص والمميزات التي تتسم وتتصف بها المعلومات المحاسبية أو مخرجات النظام المحاسبي من مصداقية وموضوعية ومطابقتها أيضا للأحكام والقوانين التي تجعلها ذات جودة وذات منفعة لكل الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة بغية ترشيدهم ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

2.3. الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

تعد الخصائص النوعية سمات تتصف بها المعلومات المحاسبية فتجعلها موضوعية أكثر وواقعية أكثر وتقدم قوائم مالية معبرة بصدق عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات، وذات فائدة لمستخدميها من مستثمرين حاليين ومحتملين ومقرضين ودائنين، والتي تجعلها ذات جودة عالية، وتنقسم بين خصائص أساسية وأخرى ثانوية كالتالي:

أ. **الخصائص النوعية الأساسية**: وتتمثل الخصائص الأساسية في:

- ✓ **الملائمة**: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في القرار وذلك بتحسين قدرة المستخدم على التنبؤ والتقويم، وأن تكون متاحة في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ القرار على تقويم محصلة أحد البدائل التي يتعلق بها القرار، شرط توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

حيث يبرز هنا الوقت كأحد العناصر الأساسية الواجب توفرها في المعلومة المحاسبية لكي تتصف بالملائمة، فلن تكون المعلومة مفيدة إلا إذا كانت تقلل من عدم التأكد المتعلق بمتغيرات عملية اتخاذ القرارات، فالمعلومات عن أنشطة في الماضي تساعد في توقع أنشطة المستقبل، وتظهر أهمية التوقيت في حضور المعلومة وتوافرها لمتخذ القرار في الوقت المناسب وعند حاجته إليها، وقبل أن تفقد أهميتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار(بن قطيب وقاسمي، 2016).

كما لتحقيق هذه الخاصية يجب أن تكون لهاته المعلومة المحاسبية قيمة تنبئية، أي لها قدرة تنبئية بالمستقبل وتكون صالحة عند استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية القصيرة الأجل، وكذلك ذات قيمة رقابية وقدرة استخدامها في التقييم والتقويم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية (كربوعة، 2022)

- ✓ **الموثوقية**: ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن (FASB) "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة و أنها تمثل بصدق عما

تزعم تمثيله"، إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية وهي كما يلي: (رضوان، 2009)

- **القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.
- **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).
- **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

إذن فالملائمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملائمة للمعلومات.

ب. الخصائص النوعية الثانوية: بالإضافة للخصائص الرئيسية هناك خصائص ثانوية لا تقل أهمية عن الأولى والتي تزيد بدورها من جودة المعلومة المحاسبية وهي:

- ✓ **القابلية للمقارنة:** ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة فذلك يزيد من فائدة المعلومات المحاسبية، لأنه يسمح بتقديم مركز ووضع المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل، إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التدني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها، تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث كما ترتفع قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات (رضوان، 2009).
- ✓ **الأهمية النسبية:** تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها، وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي

الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثير على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية (السويطي و عطية، 2012)

✓ **الثبات:** يقصد بالثبات استخدام نفس المعالجات المحاسبية للأحداث الاقتصادية المتشابهة من فترة إلى أخرى وفي ظروف متشابهة، والوحدة المحاسبية تستخدم نفس المعايير المحاسبية عبر الزمن، ولا بد من الإفصاح في حالة تغيير مبدأ محاسبي (مشري وآخرون، 2022).

4. حوصلة لأهم الدراسات الميدانية حول المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

هناك العديد من الدراسات الميدانية التي تطرقت لموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتناولته من زوايا مختلفة، منها من ربط ذلك بمساهمتها وسعيها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الورقة البحثية جملة من الدراسات التي ستتم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، ومع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة كالتالي:

- **الدراسات العربية:**

الجدول رقم 1: الأدبيات السابقة العربية والأجنبية

الدراسة	العنوان	المنهج المستخدم أو الأدوات المعتمدة في الدراسة	أهم النتائج
(بله باسي وآخرون، 2019)	أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية	تم الاعتماد على الاستبانة من خلال إجراء دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة	– توصلت الدراسة إلى أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية يؤدي بها إلى رفع مستوى جودة القوائم المالية حيث تصبح ذات شفافية وأكثر قابلية لدى الأطراف المستخدمة لها. – تقدم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية انطباع جيد عن المؤسسة. – لا توجد قوانين وأنظمة تلزم المؤسسة على الإفصاح عن أدائها الاجتماعي.
(لوصيف و العياشي، 2021)	مدى تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية في	تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استبانة وتوزيعها على الدوائر المالية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية	– توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بتطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين والبيئة والعملاء ولا تلتزم بتطبيق مجال المجتمع المحلي.

	مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة-	سكيكدة	- لا يوجد أثر لتطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات. - توصلت الدراسة إلى أن هناك قناعة كبيرة لدى أفراد العينة حول مدى نجاح المؤسسات محل الدراسة بفضل تبنيها لمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
(شيخ، 2021)	مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية – دراسة استطلاعية لمجمع صيدال -	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بالاستبيان كأداة وتم توزيعها على مجموعة من المحاسبين بمجمع صيدال	- توصلت الدراسة إلى أن تبني المؤسسة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية سيساهم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال أبعادها الأربعة (الموثوقية، الملائمة، قابلية الفهم، قابلية المقارنة). - يولي مجمع صيدال (SDAL) أهمية بالغة للأداء الاجتماعي في أعماله وممارساته. لا توجد قوانين وأنظمة تلتزم المؤسسات بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي.
(تونسي، 2022)	أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ظل مفهوم المؤسسة الاقتصادية المعاصرة –دراسة حالة شركة سونطراك نشاط النقل بالأنابيب.	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة والمنهج التحليلي لوصف الاستنتاجات من خلال جمع البيانات المتعلقة بآراء المبحوثين في شركة سونطراك نشاط النقل بالأنابيب.	- تعديل المؤسسة الاقتصادية لقوائمها المالية بالأدائيين البيئي والاجتماعي سيرفع من المحتوى الإعلامي لقوائمها المالية على المستوى المحلي والدولي ويزيد من فرصها في الاستثمار الأجنبي. - يساهم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وتعزيز الثقة لمستخدمي القوائم المالية في الشركة.
(كربوعة، 2022)	أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالاستعانة بأسلوب دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز سونلغاز بتيبازة.	- توصلت الدراسة إلى أن كل أفراد العينة على دراية تامة ووعي كافي بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، وأن تطبيقها يزيد من جودة المعلومات المحاسبية، وأنها تعكس تلك الأهمية على الأطراف المستفيدة.

			– تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال أبعادها الأربعة (الموثوقية، الملائمة، قابلية المقارنة، وقابلية الفهم)

– **الدراسات الأجنبية:**

(Achim, Borlea, & Breban, 2010)	Financial Crisis and Accounting Information : The Need for corporate social responsibility in accounting profession.	المنهج التحليلي	– توصلت الدراسة أن المؤسسات بحاجة ماسة لنظام حوكمة شركات فعال يعزز من تبني المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها لاستعادة الثقة المفقودة لدى المستثمرين بعد الأزمات الاقتصادية التي لم تتبنى الممارسات الأخلاقية والاجتماعية فأسفر ذلك لتكبد خسائر فادحة، فلكسب ثقة المجتمع وأصحاب المصلحة يجب التركيز في المقام الأول على ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات على أساس تفعيل تبني نشاطات المسؤولية اجتماعية لضمان جودة التقارير المالية وتصديقها من قبل الأطراف ذات الصلة بالشركات.
(Lungu, Caraiani, Dascalu, Guse, & Sahlian, 2017)	Corporate Social and Environmental reporting : Another Dimension for Accounting information.	دراسة تحليلية وتفسيرية لتطور أدبيات الموضوع محل الدراسة.	– خلصت الدراسة من تحليل الأدبيات أن الدراسات الاستقصائية لممارسات إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية تظهر أن كل من الجودة ونوعية التقارير في ازدياد وتظهر أن علاقتهما طردية ويطلب المستخدمين تقارير ذات أبعاد اجتماعية.
(Bergant, 2019)	The Quality of accounting information and user's social responsibility: Social Aspect	المنهج التحليلي	– توصلت الدراسة إلى أن فحص المعلومات وتدقيقها وتحليل العوامل التي يمكن من خلالها التأثير على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية هي البيانات المزودة بمعلومات اجتماعية وإفصاحات تعكس مساهمة الشركة في تحقيق رفاهية المجتمع.

المصدر: من إعداد الباحث.

اتفقت دراسة بله باسي وآخرون (2019) ودراسة شيخ (2021)، مع دراسة كربوعة (2022) على هدف مشترك يتمثل في بيان أثر ومساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، من خلال انتهاجهم للمنهج الوصفي التحليلي مع

الاستعانة بأداء الاستبيان لجمع البيانات، وعلى الرغم من اختلاف العينة التي اعتمدوا عليها وكذلك المناطق التي تنتمي إليها تلك العينات إلا أنهم توصلوا لنتائج مماثلة، التي تخلص في أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعززها من خلال أبعادها الأربعة (الموثوقية، الملائمة، قابلية المقارنة، قابلية الفهم)، وكذلك اتفقوا في انه لا توجد قوانين وأطر وأنظمة في البيئة الجزائرية تلزم المؤسسات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي لذا أوصوا بضرورة إلزامية هذا النوع من المحاسبة وإدراج تشريعات وتنظيمات تلزم المؤسسات بتطبيق الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها وذلك لتحسين جودة قوائمها المالية، ويتحقق ذلك بتقديم الدعم من الهيئات والجهات المعنية. كما أكدوا على تطوير برنامج في المجال الدراسي الجامعي ليحتوي على مقرر محاسبة المسؤولية الاجتماعية ونشر الوعي بها.

دراسة لوصيف وزرزار (2021) تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان وإبراز واقع تبني مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة، وهذا من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على الدوائر المالية في مؤسسات هذا القطب، حيث أن على الرغم من اتفاق هذه الدراسة مع باقي الدراسات السابقة الذي سبق الإشارة إليها تتفق في الهدف، إلا أنها اختلفت معهم في النتائج المتوصل إليها، فقد توصلت إلى أنه لا يوجد أثر لتطبيق مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات على الرغم من أن المؤسسات محل الدراسة تلتزم بتطبيق هذا النوع من المحاسبة وتتبنى الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالعاملين والبيئة والعملاء إلا المجال الخاص بالمجتمع المحلي، لذا تقترح الدراسة وتوصي بضرورة القيام بدورات تكوينية وملتقيات اعلامية للمؤسسات لتوعيتهم أكثر بالمسؤولية الاجتماعية، وإجراء دراسات وأبحاث للاقتراح نموذج للإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية ليؤثر في اتخاذ القرارات وجودة المعلومات المحاسبية.

دراسة تونسي (2021) تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في ظل مفهوم المؤسسة الاقتصادية المعاصرة وهذا من خلال اعتمادها على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة والمنهج التحليلي لوضع استنتاجات لأراء المبحوثين محاسبي شركة سونطراك نشاط التنقيب بالأنابيب، حيث أنها توصلت لعدة نتائج أهمها أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تساهم في

تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وتعزيز الثقة لمستخدمي القوائم المالية في الشركة، كما أنها أوصت بمحاولة إصلاح القصور الموجود في النظام المحاسبي المالي ومحاولة تعديله وتضمين الحسابات البيئية والاجتماعية وذلك لمواكبة التطور الحاصل في نوعية المعلومات المطلوبة ونوعية المستخدمين.

دراسة لنغو وآخرون 2017 (Lungu *et al*) تهدف هذه الدراسة إلى تحليل جملة من الأدبيات التي عالجت موضوع التقارير الاجتماعية والبيئية وعلاقتها ببعد المعلومات المحاسبية من خلال انتهاجها للمنهج التحليلي الوصفي، فتوصلت إلى أن البيانات المالية التي يتم اعدادها بموجب أدوات المحاسبة التقليدية ينظر إليها بأنها لا تحقق هدف المؤسسات في تعظيم أرباحها عكس أن إعادة تشكيل تلك البيانات في سياق أكثر تأثيرا لجذب الاجتماعيين وكل الأطراف المحيطة بالمؤسسة هو ما يحقق لها أهدافها المسطرة، فالتقارير التي تعد بأبعاد جديدة اجتماعية وبيئية كتقارير الاستدامة تعزز من جودة المعلومات المحاسبية فلذلك توصي الدراسة بتشجيع الشركات على توسيع نطاق تقاريرها المحاسبية بخصوص المعلومات البيئية والاجتماعية.

دراسة برغانت 2019 (Bergant) تهدف هذه الدراسة لدراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين جودة المعلومات المحاسبية والمسؤولية الاجتماعية من خلال منهج تحليلي فتوصلت إلى أن عند فحص وتدقيق العوامل التي تؤثر في تحقيق الجودة بالتقارير والقوائم المالية وجدت أن تزويدها بالبيانات ذات طابع اجتماعي وبيئي والإفصاح عنها يعكس على صورة المؤسسة ويمدها بسمعة جيدة نظير تبنيها للأنشطة التي تسعى لتحقيق رفاهية المجتمع هذا ما يؤثر في قرارات أصحاب المصلحة ويعطي جودة التقارير المالية.

دراسة أشيم وآخرون 2010 (Achim *et al*) تهدف هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى عدة جوانب تتعلق بأسباب الأزمات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين والتي تعد أهمها تضخيم النتائج وعدم مصداقية البيانات المالية، وبغية تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في بيانات وقوائم المؤسسات ومن أجل إنشاء صورة أكثر جاذبية في سوق الوضع المالي تركز الدراسة على دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بنظام حكم أكثر كفاءة ومسؤولية قادرة على استعادة وكسب ثقة أصحاب المصلحة وذلك من خلال جودة مخرجاتها، فكانت دراسة تحليلية توصلت لعدة نتائج أهمها المؤسسات بحاجة ماسة لتفعيل نظام حوكمة الشركات الذي من شأنه

يعزز من تبني المسؤولية الاجتماعية ومختلف نشاطاتها ويجعل من المؤسسة مواطن صالح، والإفصاح عن كل تلك الأعمال يؤدي إلى استعادة الثقة المفقودة لدى المستثمرين وكافة الأطراف الأخرى ويعزز من ضمان جودة التقارير المالية ومصادقتها.

على ضوء العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية، تمت الملاحظة بأن جل الدراسات توصلت إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لها دور كبير في ترشيد قرارات الأطراف ذات الصلة بالمؤسسات الاقتصادية من مجتمع ودائنون ومستثمرون ومساهمون ودولة وعملاء وعمال، وكل من له علاقة بالمؤسسة فهي ترشد قراراتهم وهذا ما يعزز من مصداقية القوائم المالية التي تتخذها تلك الأطراف كوسيلة للحكم على أداء المؤسسة وسمعتها ومدى نجاحها ومدى مساهمتها في تحقيق رفاهية المجتمع، ومن هذا المنطلق نستنتج أن العلاقة بينهما علاقة طردية سيتم تفسير أبعادها في العنصر الموالي.

5. تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بتحقيق جودة المعلومات المحاسبية

إن تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها قياسا وإفصاحا عن كل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها يعد دورا مهما وبارزا في تحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، ويظهر ذلك الدور من خلال انعكاس أنشطتها الاجتماعية على الأبعاد الأربعة لجودة التقارير المالية، ذلك أن سعي المؤسسة لتحقيق رفاهية المجتمع الذي تنشط فيه وحل مشكلاته وقيامها بتحسين رعاية شؤون العاملين وتوفيرها لبرامج ودورات تكوينية وتدريبية لهم لتنمية مهاراتهم الإدارية وكذلك تكفلها بالأعمال الخيرية والرياضية وتقديمها لإعانات مالية وتبرعات لهيئات ومؤسسات خيرية، وتنظيمها كذلك لمؤتمرات ودورات لزيادة الوعي حول كيفيات تطبيق هذا النوع من المحاسبة وقياس التكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها، كله يظهر كمعلومات محاسبية مهمة ضمن التقارير والقوائم المالية. في حين أن الإفصاح عن هاته التقارير التي تتضمن أداء المؤسسة الاجتماعي ينعكس ويؤثر على اتخاذ قرارات المستخدمين لها، وهنا يظهر تأثير محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للبعد الأول الخاص بخصائص جودة المعلومات المحاسبية ألا وهي خاصية الملاءمة فيحققها لأن مثل هذه المعلومات والإفصاحات الاجتماعية للشركة يكسبها سمعة وصورة جيدة لدى الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة ويضفي على أدائها المالي وربحيتها بعدا آخر يجعل من أصحاب المصلحة ومستخدمي القوائم المالية تصنيفه كمؤشر أساسي في اتخاذ قراراتهم. فمثلا بالنسبة للمستثمرين سواء حاليون أو محتملون الأصح لهم والأفضل استثمار أموالهم في مؤسسات لها سمعة جيدة وقبول لدى المجتمع ولها علاقات وطيدة

بين كافة أطرافها لأن هذا ما يشجعهم على مزاولة ضخ أموالهم ومواصلة استثماراتهم بها، وهذا ما تحققه هذه المعلومة المحاسبية الاجتماعية من خاصية أخرى وهي قابلة المقارنة، حيث تسمح لأصحاب المصلحة بمقارنة هذا النوع من المؤسسات بمؤسسات القطاع على أساس أن نشاطاتها الاجتماعية ستنعكس على أدائها المالي وعلى ربحيتها وعى قيمتها ككل فيشجعهم على مواصلة التعامل معها، وبأنها في طريق النمو والتوسع وهو الأخر يحقق خاصية أخرى من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وهي القدرة التنبئية، فهذا النوع من المعلومات يقدم صورة مستقبلية وقدرة تنبئية لقيمة المؤسسة مستقبلا ومدى نجاحها في المجال.

فإن تأثير المعلومات الخاصة بالجانب الاجتماعي يمس قرارات كافة الأطراف، فبالنسبة للدولة مثلا كطرف آخر والمتمثلة في مصلحة الضرائب كلما اطلعت على تقارير وقوائم المؤسسات واتضح أنها تساهم بشكل كبير في إصلاح مجتمعها سواء بحفاظها على البيئة أو بسعيها لتحقيق رفاهية مجتمعها، فهذه كمعلومة تؤثر في اتخاذ قرارات الدولة بشأن منح هاته المؤسسات ميزة ضريبية تسمح لها بتخفيض الوعاء الضريبي الواقع على عاتقها. العملاء كطرف آخر كلما تبين في معلومات المؤسسة التي تفصح عنها أنها تسعى لتحقيق الجودة في منتجاتها ومحاولة تحقيق رضى زبائنها والاهتمام بمقترحاتهم وآرائهم وتستجيب لشكاواهم لتحسين منتجاتها كله سيسفر إلى استقطاب العملاء ومنه زيادة مبيعاتها.

كما أن إرفاق تقارير إضافية ومستندات تثبت كل هذه النشاطات الاجتماعية يعمل هو الأخر على تحقيق خاصية أخرى لجودة المعلومات المحاسبية وهي المصداقية، فجل النشاطات التي تسعى من خلالها المؤسسة لإعطاء قيمة مضافة لمجتمعها توجد لها إثباتات تعكس كل التكاليف الاجتماعية المنفقة، فهذا يعزز من مصداقية ومن دقة وموضوعية وحيادية ومستوى ثقة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ويساعد أيضا في تحسين عملية التقويم وتقييم أداء المؤسسة بالنسبة لنفسها ولمؤسسات القطاع.

فكل ذلك التأثير الذي تلعبه المعلومات المحاسبية الشاملة للأداء الاجتماعي على قرارات مستخدميها يعكس الأهمية النسبية لمثل هاته المعلومات والأنشطة الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة، كون أن حذفها أو تحريفها يضلل الأطراف ولا يرشدهم في اتخاذ قرارات سليمة.

كل ما سبق ذكره من سعي المؤسسة لتبني تلك النشاطات وتحقيقها للخصائص النوعية لجودة مخرجاتها المالية ينعكس كمعلومة على سعر أسهمها أيضا في البورصة فيضيف هو الأخر ويعزز من قيمتها ككل داخل الأسواق المالية.

نستنتج من هذا التحليل ومن تفسير علاقة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكل بعد من أبعاد جودة المعلومات المحاسبية وكذلك من تحليل جملة من الدراسات الميدانية التي عالجت الموضوع بأن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال أبعادها الأربعة (الموثوقية والملاءمة وقابلية المقارنة وقابلية الفهم) ويعزز من قيمة القوائم المالية لدى الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة الاقتصادية.

6. الخاتمة

من خلال ما قدمته هذه الدراسة من تحليل أدبيات الموضوع ومن عرض المفاهيم وتقديم الاستنتاجات والتفسيرات توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل في:

- تبني المؤسسات الاقتصادية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية يساهم بشكل كبير في تحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال أبعادها الأربعة من الملائمة والموثوقية، وقابلية الفهم وقابلية المقارنة.
- المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تكسب المؤسسة سمعة وانطباع جيد لدى أصحاب المصلحة على أنها مواطن صالح يسعى لتحقيق رفاهية المجتمع الذي ينشط فيه، ويعزز ثقتهم بالقوائم المالية التي تتضمن تلك الأبعاد الاجتماعية وترشده في اتخاذ قرارات سليمة.
- لا توجد لوائح وأطر وقوانين وأنظمة تلزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.
- على الرغم من أن الربح الاقتصادي معيار مهم للحكم على أداء المؤسسات، إلا أنه في ظل التطورات وفي ظل مفهوم المؤسسات المعاصرة هناك مقياس آخر للحكم عن ذلك الأداء وهو إدراج الجانب البيئي والاجتماعي بالمؤسسات بتحقيق رفاهية المجتمع والحفاظ على البيئة.

7. **توصيات واقتراحات الدراسة:** توصي الدراسة بإلزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتبني الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها، والقيام بكل ما يلزم من أجل نشر الوعي بهذا النوع من المحاسبة، كما تقترح الدراسة البحث في مواضيع مماثلة واقتراح نموذج محاسبي للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية يلائم البيئة الجزائرية ويتم التقيد به.

قائمة المراجع:

Abu Mallouh, A. (2016). The Impact of Social responsibility disclosure on the liquidity of the Jordanian industrial Corporations. *Managerial and Financial Accounting , 10* (3).

Achim, M. V., Borlea, N. S., & Breban, L. (2010). Financial Crisis and Accounting Information: The Need for corporate social responsibility in accounting profession. *European Research studies , 5* (3).

Bergant, Z. (2019). The Quality of accounting information and user's social responsibility : Social Aspect. *Management And Economics , 8* (5).

Citeau, J. P. (2002). Gestion des ressources humains principes généraux et cas pratiques . *édition Armand Colin.*

Gary, R. K. (1995). Corporate Social and Environmental Reporting A revieww of the literature and a longitudinal Study of UK Disclosure. *Acconting* .

Linowes, D. F. (1968). Socio-Economic Accounting . *The Journal Of Accountancy* .

Lungu, C. I., Caraiani, C., Dascalu, C., Guse, R. G., & Sahlian, D. N. (2017). Corporate Social and Environmental reporting: Another Dimension for Accounting information. *Electronic Journal* (17).

Shin, C. K. (2015). The Effects of CSR in customer Satisfaction and loyalty in China: The Moderating Role of corporate Image. *Journal of Economics Business and Management , 3* (5).

WBCSD, W. B. (2004). Meeting changing expections. *Corporate social responsibility* .

الحمداني خليل ابراهيم رجب،(2012)، تأثير حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال الالكترونية، الملتقى الدولي الأول حول :المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر؛

السويطي موسى، عطية محمد مطر(2012) ، التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية (أطروحة دكتوراه) كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

بله باسي، فارس؛ شيخ، عبد القادر؛ العمري، أصيلة،(2019) ، أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 1.

بن قطيب، علي؛ قاسمي، السعيد،(2016) ، دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 16؛

تونسي أمنة،(2022) ، أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في ظل مفهوم المؤسسة المعاصرة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1؛

تونسي، أمنة؛ بورنان؛ ابراهيم،(2016) ، المراجعة الاجتماعية ودورها في تضييق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3؛

رضوان حلوة حنان،(2009) ، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري –التطبيقات العلمية، دار وائل ننشر، عمان، الأردن.

شيخ عبد القادر،(2021) ، مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 2؛

كربوعة أسماء،(2022) ، أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الاقتصاد الجديدالمجلد 13، العدد 1؛

لوصيف، حياة؛ العياشي، زرزار، (2021) ، مدى تطبيق مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8، العدد 2.

مشري، حسناء؛ تمرابط، زينب؛ بن عباس، ريان،(2022) ، دور نظام تخطيط الموارد (ERP)في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد1؛

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص201-221

أثر الدليل المادي لرياض الأطفال على قرار الزبون بإعادة شراء الخدمة

دراسة حالة زبائن روضة " صابري شويخة" بمدينة أم البواقي

The effect of kindergarten physical evidence on the customer's decision to repurchase the service-A case study of customers of "Sabri Choueikha" Kindergarten in oum el bouaghi City

* سعدية مزيان
Sadia Meziane
جامعة العربي بن مهيدي_ام البواقي
amel.liv96@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/08/07 تاريخ القبول: 2023/10/04 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :

هدفت الدراسة لإبراز أثر الدليل المادي على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه الزبائن، قمنا بدراسة تطبيقية من خلال استطلاع رأي عينة مكونة من 160 زبونا للروضة والذين يمثلون أولياء الأطفال، تمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات في الاستبيان، واعتمدنا على برنامج spss v 28 لتحليل الإجابات و اختبار الفرضيات. توصلنا إلى عديد النتائج أهمها وجود أثر ايجابي لأبعاد الدليل المادي الثلاثة على سلوك إعادة الشراء، وقد احتل الدليل المادي الداخلي المرتبة الأولى من ناحية التأثير؛ متبوعا بالدليل المادي الخارجي وأخيرا الجوانب الملموسة الأخرى. وبناء على النتائج المتوصل إليها، قمنا بتقديم مجموعة من الاقتراحات التي نأمل أن تساعد مسيري الروضة على تعزيز وتحسين جودة علاقتها بزبائنها.

الكلمات المفتاحية: دليل مادي، سلوك الزبون، إعادة الشراء، رعاية الأطفال، ...

تصنيف JEL: M31 ,M39

Abstract :

The study aimed to highlight the effect of the physical evidence on customers repurchase behavior. We conducted an applied study by surveying a sample of 160 customers of "Sabri Shweikha" Kindergarten. The main tool for data collection was the questionnaire.We reached many results, the most important was the presence of a positive effect of the three dimensions of physical evidence on repurchase behavior, the internal physical evidence ranked first in terms of influence; followed by the external physical evidence and finally the other concrete aspects. based on these results, we presented a set of suggestions that we hope will help kindergarten managers to enhance its relationship with customers and improve its quality.

Key words: Physical evidence, customer behavior, repurchase, child care, …

JEL classification codes: M30 ,M39

* المؤلف المرسل

1 . مقدمة

تلعب البيئة المادية دورا هاما في القطاع الخدمي على وجه الخصوص نظرا لما تتسم به الخدمة من لاملموسية تجعل من الصعب على الزبون تقييمها و الحكم على جودتها قبل الاستفادة الفعلية منها و تجريبها؛ لذا يحتاج مقدم الخدمة إلى استخدام الأشياء الملموسة لجذب الزبائن والاحتفاظ بهم وتقوية العلاقة معهم، ولأن الاهتمام بجودة ما تقدمه المؤسسة من منتجات لزبون لم يعد خيارا أو شعارا بالإمكان الاهتمام به أو إغفاله؛ بل أصبح واقعا فرضته البيئة التسويقية ومختلف التطورات التي حدثت على مستواها، و حيث أن الخدمات بالأساس باتت متقاربة إلى حد بعيد في جوهرها؛ لم يتبق أمام المؤسسات إلا الاعتماد على التميز في بعض الجزئيات من بينها المحيط المادي الذي يتم خلاله تقديم الخدمة.

إن تعدد البدائل ممثلة في المؤسسات التي تعرض منتجاتها يجعل الزبون في حيرة من أمره لانتقاء أفضلها واتخاذ القرار الشرائي السليم، كما أنه يصعب على المؤسسات من مهمة الحفاظ على قاعدة زبائنها الحالية وعدم خسارتهم؛ فهي اليوم تدرك جيدا أهمية تأسيس علاقات قوية مع الزبائن حتى تضمن استمرار طلب خدماتها؛ وبالتالي استمرار نشاطها ومضاعفة فرص بقائها والوقوف في وجه المنافسة المحتدمة، ولأجل بلوغ هذا فإنها تعمل جاهدة لإقناعهم وتعميق معرفتها بهم بشكل يسمح لها بفهم رغباتهم وتحديد اتجاهاتهم وسلوكياتهم الشرائية المستقبلية.

1.1 . إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

بسبب العديد من التطورات الثقافية والاجتماعية باتت الأسر الجزائرية تعتمد وبشكل تزايد على مؤسسات استقبال الطفولة بمختلف أشكالها لرعاية أطفالها وحضانتهم؛ ولأن الأطفال هم أغلى ما يملك الأولياء، فإنهم لن يدخروا جهدا لانتقاء أفضل الروضات لصغارهم؛ و هو ما قد يأخذ منهم وقتا ويجعلهم مترددين بشأن تجربة الخدمة ومن ثم الحكم عليها، لذلك فإنهم سيعتمدون على ما لديهم من معلومات وانطباعات مسبقة، والتي تساعد في تشكيلها العديد من العوامل من بينها الدليل المادي. يساعد الدليل المادي في تشكيل عدة أحكام لها آثار مختلفة على سلوكيات الزبائن المستقبلية، فمن خلال بناء التوقعات وتشكل التصورات الايجابية، ستصبح علاقة الزبون بالمؤسسة أقوى مما سيجعله مكررا لعملياته الشرائية. وتعد روضة " صابري شويخة " بمدينة أم البواقي واحدة من الروضات التي لها سمعة طيبة؛ وهي التي شهدت منذ مدة ليست ببعيدة عملية تجديد لهياكلها ساهمت في تحسينها بشكل كبير، فإننا سنحاول من خلال هته الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل يؤثر الدليل المادي لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء لزبائنها ؟

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- هل تؤثر الدلائل الملموسة الخارجية لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها ؟
- هل تؤثر الدلائل الملموسة الداخلية لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها ؟
- هل تؤثر الدلائل الملموسة الأخرى لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها ؟

2.1 . فرضيات الدراسة

اعتمدنا مجموعة من الفرضيات جاءت صياغة الرئيسية منها كما يلي:

الفرضية الرئيسية :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لأبعاد الدليل المادي لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها.

و تفرعت من هته الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى** :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للبيئة المادية الخارجية لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها
- **الفرضية الفرعية الثانية** :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للبيئة المادية الداخلية لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها
- **الفرضية الفرعية الثالثة** :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للجوانب الملموسة الأخرى لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء لزبائنها .

3.1 . أهداف وأهمية الدراسة

في ظل التغيرات الجذرية الحاصلة في البيئة التسويقية؛ أصبح من الضروري على المؤسسات الخدمية عموما، وتلك الناشطة بقطاع رعاية الأطفال على وجه الخصوص أن تواكب المستجدات وتركز على تبني مختلف التوجهات التسويقية و الاهتمام بمختلف الجوانب لتتوصل إلى تحقيق مختلف أهدافها. حيث تلعب هاته المؤسسات دورا متزايد الأهمية في أوقاتنا هاته، كما أنها تحظى باهتمام كبير كونها تستهدف خدمة فئة جد حساسة، وبسبب صعوبة تقييم الخدمات التي تقدمها رياض الأطفال سواء من المستفيدين المباشرين منها (الأطفال) أو

أوليائهم، فمن الضروري الاهتمام بالجوانب الملموسة وتحسينها حتى تخلف انطباعات إيجابية لديهم وتجعلهم راضين عن خدماتها؛ وهو ما سينعكس ايجابيا على قراراتهم الشرائية المستقبلية، فتجعل منهم في بادئ الأمر زبائن متكررين ليتحولوا في نهاية المطاف إلى زبائن موالين و هو هدف جل المؤسسات. أما عن أهداف هته الدراسة فيمكن إيجازها فيم يلي:

- تقديم إطار نظري يتعلق بمفهوم الدليل المادي، وأهميته وعناصره، مع تسليط الضوء على سلوك إعادة الشراء، والعوامل المحددة و المؤثرة فيه.
- التعرف على العلاقة التأثيرية بين عناصر الدليل المادي بروضة "صابري شويخة" وسلوك إعادة الشراء لزبائنها؛
- تحديد أكثر أبعاد الدليل المادي بروضة "صابري شويخة" تأثيرا على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها،
- التعرف على مكامن القوة ومواطن الخلل للدليل المادي لروضة"صابري شويخة"، وهذا لمساعدتها على تقديم خدمات متميزة في أبهى صورة ممكنة.
- محاولة تقديم أفكار تستند على نتائج الدراسة، تسترشد بها الروضة المبحوثة في تطوير أدائها وتقوية علاقة زبائنها بها لضمان طلب خدماتها باستمرار و نشر صورة و كلمة إيجابية عنها؛

4.1 . حدود الدراسة

- الحدود الزمانية : استغرقت هاته الدراسة حوالي ستة أشهر (بداية من شهر جانفي إلى شهر جوان من سنة 2023).
- الحدود المكانية؛ تمت الدراسة الميدانية على مستوى روضة شويخة صابري الحكومية والتي تنشط على مستوى مدينة أم البواقي.
- الحدود البشرية: تم استطلاع رأي عينة من الزبائن والمتمثلين في مجموعة من أولياء الأطفال الذين تمت رعايتهم بالروضة المبحوثة خلال الموسم 2022-2023 .
- الحدود الموضوعية: اقتصرت بحثنا في أثر الدليل المادي بأبعاده الثلاث (الدليل المادي الخارجي، الدليل المادي الداخلي والجوانب الملموسة الأخرى) على سلوك إعادة الشراء.

5.1 . منهج الدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة

نظرا لطبيعة هاته الدراسة وبلوغ غاياتها وأهدافها؛ اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي في سياق جمع المعلومات التي تخدم الموضوع؛ أما عن الأسلوب المعتمد فكان دراسة الحالة، حيث

ولفهم طبيعة العلاقة بن المتغير المستقل والمتغير التابع، حاولنا جمع البيانات بالاعتماد على استبيان وزع على عينة من زبائن روضة "شويخة صابري" التي تقدم خدمة رعاية الأطفال على مستوى مدينة أم البواقي، هؤلاء الزبائن هم أولياء بعض الأطفال الذين تقوم هاته الروضة برعايتهم. و قد تم جمع المعلومات وتحليلها بالاعتماد على برنامج (SPSS. V28)

6.1 . الدراسات السابقة

في إطار بحثنا قمنا بالاطلاع على مجموعة متنوعة من الدراسات السابقة من بينها :

أ. مقال للباحثة " فرح علي جسام " بعنوان "البيئة المادية للقاء الخدمي ودورها في إعادة الشراء للخدمة المصرفية". (جسام علي، 2016)؛ هدف البحث إلى تحليل طبيعة مناخ الخدمة واللقاء الخدمي وتأثيرها على قرارات الزبون بتكرار وإعادة الشراء؛ إذ وضح البحث طبيعة البيئة المادية في مصرف التجارة العراقي كما يدركها الزبائن، وقد هدفت الباحثة بالأساس لتقييم مستوى ملاءمة عناصر البيئة المادية في المصرف من وجهة نظر زبائنه، وتقييم مستوى اتجاه الزبائن لتكرار الشراء من المصرف. أجرت الباحثة دراسة استطلاعية لآراء عينة من زبائن المصرف العراقي للتجارة بلغ حجمها (509). توصلت الدراسة إلى أن الانطباعات الإيجابية للزبائن عن بيئة اللقاء الخدمي ومناخ الخدمة كان لها الأثر الواضح في تحفيز الزبائن على تكرار الشراء مع المصرف عينة الدراسة. ومن ثم أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالبيئة الداخلية للمصرف وأهمها قاعة الانتظار وتأمين مداخل المصرف لضمان مواقف إيجابية من قبل الزبون.

ب. دراسة (Eliasaph Ibzan & Farida Balarabe & Jakada Balarabe) بعنوان " Consumer Satisfaction And Repurchase Intentions ." (Ibzan, Balarabe, & Balarabe, 2016)

هدفت الدراسة التحقيق في العلاقة بين رضا الزبون و نوايا إعادة الشراء؛ و هذا من أجل المحاولة للتوفيق بين الآراء المتضاربة في هذا الشأن، وقد أخذت الدراسة طابعا نظريا، حيث اعتمد الباحثون على مراجع مختلفة من أجل الإلمام بجوانب الموضوع حيث و من خلال تفحص العديد من الدراسات التي بحثت في موضوع الدراسة توصل الباحثون إلى جملة من النتائج أبرزها وجود علاقة إيجابية بين الرضا و نوايا إعادة الشراء؛ حيث تزيد احتمالات بقاء الزبون الراضي و استمراره في علاقته بالمؤسسة أكثر من الزبون غير الراضي؛ تقديم خدمات جيدة هي المفتاح الأساسي لكسب رضا الزبائن كما أن لها اثر إيجابي نوايا الشراء المستقبلية للزبائن.

ج. دراسة اوسرير منور و دروازي ياسمين بعنوان "أثر الدليل المادي على سلوك إعادة شراء الخدمة الصحية من العيادات الخاصة دراسة حالة العيادات الخاصة في الجزائر العاصمة " (اوسرير و دروازي، 2020)؛ هدف هذا الموضوع إلى تحديد طبيعة العلاقة بين مكونات الدلائل المادية للمنظمة الصحية الخاصة ونية المستهلك نحو تكرار التعامل معها، ولبلوغ غايات البحث قام الباحثان بدراسة ميدانية للعيادات الخاصة المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، من خلال الاعتماد على أسلوب المسح بالعينة التي كانت قصدية ميسرة، اشتملت العينة على 127 فرد من الأشخاص الذين سبق لهم الاستفادة من الخدمات الصحية التي تقدمها هذه العيادات. بعد تحليل إجابات أفراد العينة، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لملائمة الدلائل المادية المرافقة للخدمة الصحية على نية المستهلك في إعادة التعامل مع العيادة الطبية؛ وقد تصدرت الدلائل الداخلية الصدارة من حيث قوة تأثيرها على المتغير التابع، في حين جاء تأثير الدلائل الخارجية بنسبة متوسطة. وعليه أوصى الباحثان بمواصلة اهتمام العيادات الصحية بمكونات البيئة المادية لما لها من أثر بالغ على السلوك عبر تحفيز الحواس وتشكيل الادراكات.

د. دراسة Maher Fouad Hossny بعنوان " The Effects of Mobile Hotel Applications (MHA) on Customer Behavioral Intention to Reuse and Revisit" . (Fouad Hossny, 2021) ؛ بحثت هاته الدراسة في أثر تطبيقات الفنادق على نوايا الزبون السلوكية لإعادة التعامل مع الفنادق أو إعادة الاستخدام تطبيقات الهواتف المحمولة؛ لجمع المعلومات اللازمة اعتمد الباحث على الاستبيان الذي وزعه على عينة شملت 204 زبونا من الزوار الذين أقاموا في سلاسل الفنادق من فئة خمس نجوم في القاهرة والإسكندرية من أغسطس 2020 إلى أبريل 2021. أشارت النتائج إلى أن سهولة الاستخدام المتصورة والفائدة المتصورة تعتبر كقوى دافعة رئيسية لقبول واستخدام التكنولوجيا؛ كما اعتبر الرضا والنية السلوكية للعملاء كمحركين رئيسيين لتجربة السائح التي لا تنسى. كذلك أبرزت النتائج أن العملاء الذين لديهم تجربة استثنائية سيكون لديهم مستويات أعلى بكثير من الرضا والنية السلوكية لإعادة استخدام التطبيق وإعادة زيارة الفندق.

2 . الإطار النظري للدراسة

1.2 . مفهوم ومكونات الدليل المادي

إن طبيعة الخدمة كمنتج غير ملموس وارتباطها الوثيق بمقدمها والجوانب الشخصية، تحتم على المؤسسات الخدمية الاهتمام بعناصر أخرى تبرز قيمة الخدمة لطالبها، كما أن تلك اللاملموسية تجعل من الصعب على المسوق وضع عروض خدمات جديدة،(Baba Yusuf, Norhilmi, & Suleiman Yahaya, 2020, p. 15) .لذا فقد ظهرت حاجة ملحة لإعادة النظر في مكونات المزيج التسويقي الخاص بالسلع وتبني مزيج موسع خاص بالخدمات يتماشى وخصائص هاته المنتجات، فإضافة إلى عنصري الأفراد و العملية، اقترح (***Booms & Bitner***) أن يشمل المزيج التسويقي الموسع الدليل المادي أو الجوانب الملموسة.

تم تعريف الدليل المادي من قبل بيتنر و بومز على أنه " البيئة التي يتم فيها تقديم الخدمة وأي سلع ملموسة تسهل أداء الخدمة واتصالاتها".(rafiq & pervaiz, 1995, p. 7) . من جهته عرف (Kelmen) البيئة المادية بأنها" تلك الجهود الموجة إلى تخطيط وتنظيم نقطة البيع بهدف إثارة ردود فعل عاطفية معينة لدى المستهلكين من أجل زيادة احتمال شرائهم". (Behi, 2009, p. 9) . اعتبر الدليل المادي بأنه الإعدادات المادية الذي تحدث ضمنها الخدمة والذي يؤثر على تصورات العملاء لمجال الخدمات (الجودة المتصورة) والاستجابة الداخلية اللاحقة (أي درجة الرضا) والخارجية (أي السلوك فيما يتعلق بالرعاية والشراء). (McDonnel & Hall, 2008, p. 234)

يمكن القول بأن الدليل المادي للخدمة هو تلك البيئة التي تتم ضمنها عملية تقديم الخدمة، أو هو كل ما يمكن للزبون تحسسه في إطار استفادته مما تقدمه له المؤسسة من خدمات؛ هاته الدلائل أو الجوانب الملموسة يمكن أن تتعلق بالمباني والأثاث والتجهيزات و المعدات، كما يمكن أن ترتبط ببعض الجزئيات من ألبسة الموظفين وخامات الأثاث وحتى ألوان الجدران وغيرها.

يأخذ العديد من الباحثين موضوع المحيط المادي في الاعتبار لتحسين المبيعات ؛وهذا من خلال التأثير على سلوك المستهلك الشرائي؛ إذ يمكن أن يطيل جو المتجر اللطيف الوقت الذي يقضيه المستهلكون في المتجر، مما يزيد من احتمالية أن يجد المستهلك شيئًا يحتاجه، بالإضافة إلى زيادة الشراء الاندفاعي(Odeh & as'ad, 2014, p. 135) . كما يساهم الدليل المادي في بناء التصور الذهني المطلوب لدى الزبون المحتمل بالتأثير في إدراكه، والتقليل من مستوى مخاطرة قرار الشراء. (كورتل، تسويق الخدمات، 2009، صفحة 351). وتلعب البيئة المادية في المؤسسة الخدمية دورا هاما كما لو أنها تشكل غلافا للخدمة. (جسام علي، 2016، صفحة 66) فإذا كان تغليف السلع يعطي قيمة وصورة جيدة عن جودتها؛ كذلك هو الحال

بالنسبة للدليل المادي بالنسبة للخدمات؛ فالزبون الذي يقصد فندقا قد يتركه قبل أن يستفيد من خدماته إذا لاحظ صغر مساحة الغرف أو إطلالتها غير الجذابة؛ كما أن ارتفاع الحرارة أو غياب التهوية بصالة مطعم ستدفع الزبون بالمغادرة و عدم انتظاره دوره للحصول على ما يريده.

وقد قسمت مكونات الدليل المادي للخدمة إلى صنفين الأول منها ملموس مثل الديكورات والمباني والتركيبات و التجهيزات و غيرها؛ أما الغير ملموسة فتضم الهدوء و الروائح و الحرارة و غيرها(Ishaq & Others, 2014, p. 164) . . ووفقا لكوتلر فإن تقييم الدليل المادي يتم بالاعتماد على جملة من المؤشرات المرئية (اللون، الإضاءة ، الحجم والأشكال) واللمسية (الحرارة والنعومة) والشمية (الانتعاش و الروائح) والصوتية (الأصوات والضوضاء),kotler, 1974) . (p. 51 أما بالنسبة ل (Baker) فقد اعتمدت ثلاث مكونات للدليل المادي شملت: التسهيلات المادية التي تقدم ضمنها الخدمة، العناصر المتضمنة متمثلة في التصميم الخارجي والداخلي والديكورات، إضافة إلى الظروف المحيطة مثل الحرارة والإضاءة ,Baker, 1986) . (p. 79 وتماشيا مع أهداف الدراسة فإننا سنعتمد التقسيم الشائع والأكثر اعتمادا، حيث يقسم الدليل المادي إلى:

- الدليل الخارجي معبرا عن البيئة الخارجية للمؤسسة والتي تشمل على سبيل المثال: الموقع، تصميم المبنى الخارجي، مداخل المؤسسة ومحيطها، مواقف السيارات، ...
- الدليل الداخلي؛ ويشمل التصميم والتجهيزات المستعملة لخدمة الزبون مباشرة أو لتشغيل الأنشطة، ومن أمثلته: قاعات الاستقبال و الانتظار، النظافة، السلاسم، الكراسي، ...
- الجوانب الملموسة الأخرى؛ وتشمل دعائم الاتصال وتعتبر جزء من الدليل المادي حيث تحوي عناصر مثل: بطاقات العمل، المنشورات، بيانات البناء، مظهر العاملين، وغيرها.

2.2 . مفهوم سلوك إعادة الشراء

تعاظمت أهمية الزبون في إطار المقاربة التسويقية الحديثة المبنية على إقامة العلاقات، فالزبون اليوم هو الملك، هو مركز الاهتمام، و هو كذلك مصدر الأرباح و سبب البقاء، و بعد أن أدركت المؤسسات أهمية تأسيس علاقات متينة مع زبائنها؛ راحت تعمل جاهدة لفهم ما يريدونه ويرغبون به؛ لتتمكن من تقديم منتجات ترضيهم و تشبع حاجاتهم. وقد تعاظمت أهمية دراسة الزبون فظهرت مفاهيم حديثة تتمحور كلها حوله وتطمح في عمومها إلى تعميق معرفة المؤسسة به وفهم تصرفاته وسلوكاته الحالية والمستقبلية، والتي يعد سلوك إعادة الشراء أحدها.

ويعرف السلوك على أنه "سلسلة من الاختيارات يقوم بها الفرد من بين استجابات ممكنة عند تنقل الفرد من موقف إلى أخر " (السيد و عبده فيلة، 2005، صفحة 29). أي أن السلوك الشرائي هو قيام الزبون باختيار علامة أو منتج معين بين مجموعة من البدائل المتاحة، وهذا بناءا على عملية تقييم تتحكم فيها عدة عوامل شخصية و محيطة وتوجهها مسببات ومنبهات داخلية وخارجية تتغير من موقف لآخر. أما سلوك إعادة الشراء فهو إقبال الزبون لاقتناء ذات العلامة أو طلب خدمة ذات المؤسسة مرارا وتكرارا بناءا على قرارات الشراء المسبقة او القبلية.

يمر قرار الشراء بثلاث مراحل أساسية تشمل مرحلة ما قبل الشراء والتي تضم فترة الإحساس بالحاجة والانطلاق في جمع المعلومات لتقيم البدائل المتاحة وصولا إلى نقطة اتخاذ قرار الشراء، أما المرحة الثانية فتمثل مرحلة تجسيد القرار المتخذ فعليا بإتمام المبادلة والحصول على المنتج، بعد أن يستفيد الزبون من المنتج سيقوم عملية تقيم بعدية تتمحور حول مقارنة التوقعات بالمدركات وتقييم القيم المحصل عليها؛ هاته المرحلة الأخيرة تكون الانطلاقة لقرارات الشراء المستقبلية.

ومحددات اتخاذ قرار الشراء عديدة من بينها (ichfaq & ali, 2016, p. 25) :

أ. القيمة المتوقعة؛ والتي تعبر عن التقييم العام للفائدة من المنتج، بناءً على تصورات ما يتم استلامه (منافع) وما يتم تقديمه (تضحيات)، والتي أثبتت دراسة (Cronin, Brady, & Hult, 2000) ميدانيا أنها أفضل مؤشر على قرار إعادة الشراء لأن الإدراك هو التقييم العام للفوائد المحصل عليها من خلال تقييم الربح والخسارة.

ب. السعر؛ والذي أثبتت العديد من الدراسات مثل (Lee, Illia, & Lawson-Body, 2011) (Wickliffe & Pysarchik, 2001)(Khraim, 2011) انه واحد من العوامل المحددة و المؤثرة بشكل كبير على قرار الزبون بشراء المنتج من عدمه، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفع ولاء و ارتباط الزبون بالعلامة قلت حساسيته السعرية، فالاستمرار في طلب خدمات ذات المؤسسة وعدم الاهتمام بالعروض السعرية المغرية المقدمة من قبل منافسيها هو مؤشر قوي على متانة العلاقة بينها و بين زبائنها. غير ان تكرار الشراء ليس هو الولاء؛ لذا فإن المؤسسة لا بد عليها وأن تبقى قلقة من ردود أفعال الزبائن تجاه الأسعار حتى و إن استمروا في طلب خدماتها؛ لأن تكرار الشراء ما هو إلا واحد من بين أربعة مؤشرات للولاء تضم: الحساسية الشعرية سلوك الشكاوي والكلمة المنطوقة.

ج. العلامة التجارية؛ والتي تعد وسيلة مؤثرة لخلق صورة إيجابية في ذهن الزبون، كما أنها أداة حيوية تساعد المؤسسات لتحقيق ولاء زبائنها والحفاظ على حصتها السوقية (ichfaq & ali, 2016, p. 25) . إن تموقع العلامة التجارية الإيجابية والجيدة تعمل على دعم موقف الزبون تجاه المؤسسة ما يجعلها اختياره المفضل في كل مرة يريد أن يشتري منتجا. وقد أثبتت عدة دراسات مثل (Arslan & Altuna, 2010) و (Küster & Hernández, 2012)الأثر البالغ لصورة العلامة وموقف الزبائن تجاهها على قراراتهم بإعادة الشراء.

3 . الدراسة الميدانية

في هذا الجزء سوف نوضح إجراءات الدراسة الميدانية وأساليب التحليل الإحصائي المعتمدة؛ وكذا مختلف الاختبارات التي قمنا بها بهدف التأكد من صحة الفرضيات والوصول الى النتائج.

1.3 . مجتمع وعينة الدراسة و أداة جمع البيانات

استهدفنا مجتمعا يشمل جميع زبائن روضة "صابري شويخة"، وقد جاءت عينة الدراسة قصدية؛ حيث أننا استهدفنا أولياء الأطفال الذين تتم رعايتهم بالروضة المنتقاة، وقد بلغ حجم العينة 180 وليا لأطفال بالروضة خلال الموسم 2022- 2023

قمنا بتصميم استبيان بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة وتكييفها مع موضوع هذه الدراسة، وقد قمنا بعرض الاستبيان على عينة أولية من 30 فردا، وهذا بغية التأكد من قدرهم على فهم الأسئلة، حيث لاحظنا أن بعض العبارات كانت مركبة وأن بعض المصطلحات مبهمة، وهو ما استدعى استخدام مصطلحات بسيطة وإعادة صياغة العبارات المعقدة.بعدها تم توزيع الاستبيان في نسخته النهائية على أفراد العينة (180) بشكل مباشر، من خلال حرصنا على التواجد بالروضة لضمان عملية التجاوب؛ وبعد جمع الاستبيانات التي بلغ عدد المسترجع منها 168، تبين أن 160 منها صالحة للتحليل بعد استبعاد ثمانية استبانات غير صالحة.

2.3 . اختبار صدق الاستبيان وثباته

بعدما تمت صياغة الاستبيان، كان لابد من إخضاعه لاختباري الصدق والثبات كما يلي :

أ. صدق أداة الدراسة: يمكن الاستدلال على ذلك من خلال التأكد من كون قيمة (SIG) المصاحبة لقيمة معامل الارتباط بيرسون (r) أقل من مستوى الدلالة 0.05، والجدول التالي يبين نتائج حساب الصدق الاتساق البنائي لعبارات ومحاور الاستبيان كما يلي:

الجدول 2: صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

أبعاد ومحاور الاستبيان		الارتباط مع الدرجة الكلية لمحاور		
		معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية	النتيجة
01	البعد الأول: البيئة المادية الخارجية	0.706**	0.000	دال
02	البعد الثاني: البيئة المادية الداخلية	0.641**	0.000	دال
03	البعد الثالث: جوانب ملموسة أخرى	0.619**	0.000	دال
المحور الأول: المستقل:الدليل المادي		0.808**	0.000	دال
المحور الثاني: المتغير التابع: الصورة الذهنية		0.644**	0.000	دال

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

نظراً لأن قيم معاملات الارتباط بيرسون كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 وقيم SIGكانت أقل من هذا المستوى، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل بعد والدرجة الكلية لإجمالي عبارات محوره، وكذا بين المحور والدرجة الكلية لإجمالي عبارات الاستبيان، فيمكننا استنتاج أن جميع الأبعاد والمحاور صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

ب. ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات الاستبيان عبر حساب معامل ألفا كرومباخ كما هو مبين بالجدول التالي :

الجدول 3: قيمة معامل (Cronbach's Alpha) للاستبيان

	معامل ألفا كرومباخ	عدد العبارات	النتيجة
المحور الأول **الدليل المادي**	0,881	17	ثابت
المحور الثاني **إعادة الشراء**	0.799	8	ثابت
جميع فقرات الاستبيان	0.857	25	ثابت

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 28

من خلال الجدول، نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرومباخ مرتفعة؛ إذ فاقت جميعها عتبة 0.6، وعليه نستنتج أن أداة الدراسة صادقة وثابتة في جميع فقراتها وجاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

3.3 . إجراء اختبار كشف نوع التوزيع بيانات المستجوبين

اعتمدنا على اختبار كولموجوروف–سميرنوف المبينة نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول 4 : نتائج كشف نوع التوزيع الطبيعي للبيانات

محاور الاستبيان	اختبار كولومنجورو –سيمرنوف			توزع البيانات
	القيمة الإحصائية للاختبار	درجة الحرية	(P-value)	
بيانات المتغير المستقل	0.086	160	0.200*	طبيعي
بيانات المتغير التابع	0.087	160	0.200*	طبيعي
القاعدة: إذا كانت قيمة sig>0.05 فإن البيانات المستجوبين نحو المتغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي				

المرجع: بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 26

تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية (sig) لبيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان جميعها أكبر من (0.05)، وبالتالي يمكن التأكيد على أن إجابات العينة نحو المحورين الأول والثاني تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي سنعتمد على الطرق البارامترية في تحليلها وللتأكد من الفرضيات.

4.3. دراسة تحليلية للاستبيان

بعد جمع الاستبيانات المعتمدة تبين أن أفراد العينة يتوزعون حسب خصائصهم كما يلي :

الجدول 5 : توزع أفراد العينة حسب الخصائص الشخصية

الخصائص		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	102	63.75
	أنثى	58	36.25
الصفة	أحد الوالدين	113	70.63
	غير الوالدين	47	29.37
المستوى التعليمي	ثانوي أو اقل	39	24.38
	جامعي	121	75.62
الدخل الشهري	20.000 د.ج أو اقل	6	3.75
	من20000 الى 40000	35	21.87
	من40000 إلى 60000	68	42.5
	من60000 إلى 80000	32	20
	80000د.ج فما أكثر	19	11.88

المرجع : إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS نسخة 28

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور فاقت نسبة الإناث، و هذا يعزى إلى طبيعة المنطقة والتي تعرف تحمل الرجال لمسؤولية إيصال الأطفال إلى الروضة، كما قد يعود إلى انشغال

الأمهات بمسؤوليات أخرى منها العمل أو البيت؛ مما يحد من ترددهم على الروضة والتكفل بتوصيل و استرجاع أطفالهم. مثل الوالدان النسبة الأكبر من حيث الصفة بنسبة فاقت 70 بالمائة، حيث تسمح الروضة بأن يتحمل مسؤولية إيصال واسترجاع الأطفال من الروضة أحد الأقارب مثل الجدين أو العم أو غيرهم، إلا أن ذلك يتم تحت إجراءات صارمة، ففي بداية السنة تفرض الروضة على الوالدين أن يحددا طرفا ثالثا يتكفل بتوصيل الأطفال، مع تحديد درجة القرابة وإحضار ترخيص يتمحور حول هاته النقطة.كانت الغالبية من أفراد العينة ذوي مستوى تعليمي مرتفع، حيث فاقت نسبة من لديهم مستوى جامعي 75 بالمائة ، ويمكن تفسير هاته النسبة بارتفاع نسبة الجامعيين من أولياء الجيل الحالي مقارنة بالأجيال السابقة. النسبة الكبيرة لأفراد العينة حسب متغير الدخل كانت من الفئة التي يتراوح دخلها الشهري بين 40 ألف و 60 ألف د.ج، وهو دخل متوسط يمكن ربطه بأسعار الروضة التنافسية وجد معقولة مقارنة بالروضات الخاصة و بالنظر إلى الجودة المرتفعة لخدماتها.

5.3 . عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة

أ. عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو المتغير المستقل (الدليل المادي)

يحتوي هذا الجزء على وصف وتقييم درجات الموافقة من خلال معرفة اتجاهات أفراد العينة نحو إجاباتهم على عبارات **الدليل المادي** . وفيما يلي عرض للنتائج المتحصل عليها:

الجدول 6 : نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات: المحور الأول:الدليل المادي

العبارات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1. مقر الروضة ملائم وقريب من مقر إقامتي.		3.93	0.848	78.63	عالية
2. مساحة الروضة الإجمالية مناسبة لعدد الأطفال		4.34	0.777	86.88	جد عالية
3. المحيط الخارجي للروضة عملي و امن		4.24	0.696	84.75	جد عالية
4. الشكل الخارجي لمبنى الروضة جذاب وعصري.		3.63	0.774	72.63	عالية
5.يتوفر محيط الروضة على موقف سيارات امن وقريب.		3.44	1.191	68.75	عالية
6.بالروضة مساحات خضراء وفضاء للعب الأطفال.		4.30	0.889	86.00	جد عالية
X01	البعد الأول: البيئة المادية الخارجية	3.980	0.358	79.60	عالية
7.التصميم الداخلي للروضة مكيف مع سن الأطفال.		4.27	0.698	85.38	جد عالية
8.الأقسام البيداغوجية بالروضة واسعة و مجهزة كما ينبغي		4.41	0.505	88.13	جد عالية
9.تتوفر الروضة على غرفة نوم واسعة ومجهزة بشكل جيد		3.91	0.791	78.13	عالية

10. تتوفر الروضة على المعدات الطبية والأمنية اللازمة.	3.34	0.801	66.88	متوسطة	
11. تتوفر الروضة على دورات مياه كافية ونظيفة.	3.53	0.726	70.50	عالية	
12. فضاء الروضة يمتاز بالروائح الزكية والنظافة.	3.39	1.111	67.88	متوسطة	
13. بالروضة مطعم واسع و مجهز بالمعدات اللازمة	4.13	0.612	82.50	عالية	
X02	البعد الثاني: البيئة المادية الداخلية	3.852	0.273	77.05	عالية
14.يمتلك العاملون بالروضة زيا موحدا و مميزا.	4.73	0.485	94.63	جد عالية	
15.توفر الروضة الوسائل والتجهيزات للأطفال (قرطاسية_ العاب_مواد تعليمية)	4.19	0.599	83.88	عالية	
16. توفر الروضة ملابس الأنشطة التعليمية والرياضية والفنية.	2.78	0.735	55.50	متوسطة	
X03	البعد الثالث: جوانب ملموسة أخرى	3.581	0.430	71.63	عالية
X	درجة الكلية للمحور الأول: الدليل المادي	3.833	0.224	76.68	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 28

نلاحظ أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول بلغ 3.83، مما يشير إلى وجود مستوى عالٍ من الموافقة بشأن الدليل المادي لروضة " صابري شويخة ". وقد تراوح الانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة بين0.27 و 1.19 ، وهو ما يشير إلى وجود تباين في مستوى موافقتهم على مختلف عبارات هذا المحور؛ ففي حين سجلنا موافقة جد مرتفعة في الآراء بشأن بعض العبارات مثل المساحة الإجمالية وتوفر المساحات الخضراء والأقسام البيداغوجية والتصميم الداخلي للروضة، بينما هناك اتفاق متوسط بشأن وفرة المعدات الأمنية والطبية والأزياء والألبسة الرياضية والتعليمية للأطفال. أما الأهمية النسبية لمختلف العبارات فتراوحت بين 55.50% و 94.63%؛ ويعكس هذا مدى أهميتها في تقييم الدليل المادي للروضة؛ وتشير النتائج إلى أن هناك عبارات ذات أهمية عالية جدًا بالنسبة لأفراد العينة مثل أمان محيط الروضة وتجهيزات الأقسام البيداغوجية وتوفر المساحات الخضراء.

ب. عرض وتحليل بيانات المستجوبين نحو المتغير التابع (إعادة الشراء)

جاءت اتجاهات أفراد العينة نحو إجاباتهم على عبارات **إعادة الشراء** كما يلي:

الجدول 7. نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات نية إعادة الشراء

العبارات	$\bar{X}$	σ	%	الموافقة
17. سأستمر بالتعامل مع روضة "صابري شويخة" مستقبلا	4.31	1.059	86.25	جد عالية
18. أفضل روضة صابري شويخة عن جميع الروضات الأخرى	4.30	0.612	86.00	جد عالية
19. لا أفكر في تغيير الروضة والتعامل مع منافسيها	4.27	0.874	85.38	جد عالية
20. لا تجذبني عروض و خدمات الروضات الأخرى	4.23	0.624	84.50	جد عالية
21. ستكون روضة شويخة خياري الأول والأفضل على الدوام	4.13	0.674	82.63	عالية
22. تربطني علاقات وطيدة مع مسيري و موظفي الروضة	3.96	0.672	79.25	عالية
23. أنا راض عما تقدمه لي الروضة من خدمات	3.77	**0.933**	75.38	عالية
24. لا اهتم بجمع معلومات عن الروضات الأخرى	3.72	0.762	74.38	عالية
25. سأقوم بتوصية أصدقائي و أقاربي بالتعامل مع الروضة	3.02	**1.124**	60.38	متوسطة
26. إذا ما صادفتني أي تجارب سيئة لن اقطع علاقتي بالروضة	2.87	**1.111**	57.38	متوسطة
Y : المحور الثاني: الصورة الذهنية	3.826	0.267	76.53	عالية

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 28

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أربعة من أصل 11 عبارة حازت على درجة موافقة جد مرتفعة؛ حيث تتمحور هاته العبارات في رغبة أفراد العينة المبحوثين في التعامل المستقبلي مع الروضة و عدم التفكير في قطع علاقتهم بها، وقد تصدرت العبارة 17 الترتيب بمتوسط حسابي بلغ 4.31 و أهمية نسبية 86.25 بالمائة. أربع عبارات حازت على تقييم مرتفع من قبل أفراد العينة، والأرقام الأكثر إثارة للاهتمام من بينها هي ارتفاع الانحراف المعياري للعبارة رقم 25 و هو ما يشير إلى عدم اتفاق أفراد العينة بشأن تزكية الروضة. حازت عبارتين فقط على درجة موافقة متوسطة، حيث تذيلت العبارتين رقم25 و 26الترتيب من بين العبارات الخاصة بالمحور الثاني، كما يلاحظ تشتت آراء واتجاهات أفراد العينة حولهما بشكل مرتفع نسبيا، حيث لم يتفق هؤلاء إلى حد ما حول استعدادهم لتوصية الأقارب والأصدقاء بالتعامل مع الروضة، كما إنهم مختلفون في ردود أفعالهم إذا ما صادفوا تجارب سيئة خلال تعاملهم مع الروضة، ولعل

هذا الترتيب يفسر لكون العبارات تشير إلى مرحلة ينتقل فيها الزبون من تكرار الشراء نحو كسب صفة الوفاء للروضة، وعليه تبقى النتائج مبشرة و غير محبطة إلى حد بعيد ذلك أنها لم تحز على تقييمات منخفضة، غير أنها مؤشرات يجب على القائمين على الروضة الاهتمام بها.

6.3 . اختبار فرضيات الدراسة

لتحديد مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسية وتحديد الدلالة الإحصائية لنتائج المستجوبين، سيتم اتخاذ القرار كما يلي : إذا كانت قيمة Sig المقابلة لاختبار (F-test)أكبر من (0.05) فإننا نقبل الفرضية الصفرية، والعكس صحيح.

أ. اختبار الفرضية الرئيسية

تمحورت هته الفرضية حول وجود أثر للدليل المادي لروضة "صابري شويخة" على قرار زبائنها بإعادة التعامل معها. والجدول 8 يلخص مخرجات تحليل الانحدار بالاستعانة ببرنامج **SPSS**

الجدول 8: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Std. Error of the Estimate		*Adjusted R Square*		*R^2*	*R*
0.10497		0.651		0.653	0.808
المعنوية الكلية لنموذج حسب نتائج تحليل ANOVA[a]					
Sig.	*F*	*Mean Square*	*df*	*Sum of Squares*	النموذج
0.000	297.06	3.274	1	3.274	الانحدار
		0.011	158	1.741	البواقي
			159	5.015	المجموع
المعنوية الجزئية، لمعاملات					
الدلالة	SIG	قيم اختبار T	قيم معاملات الانحدار B		المتغيرات المستقلة
معنوي	0.000	9.679	1.379	$=B_0$	الثابت
معنوي	0.000	17.236	0.640	$=B_1$	المتغير المستقل:

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS .V 28

بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون **0.808**، مما يدل على قيمة وقوة العلاقة الارتباطية بين متغيري الدراسة؛ يعني ذلك أن قيمة سلوك إعادة الشراء يرتبط بزيادة الدليل المادي. إن العلاقة القوية والإيجابية بين الدليل المادي في روضة "صابري شويخة" وسلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها تجاه خدماتها؛ تعني أن الروضة تتمتع بمستوى عالٍ من الجودة والاحترافية في تقديم خدماتها التي يبدو أنها تحظى برضا زبائنها، وهذا ما يدفعهم نحو الاستمرار في التعامل معها، ذلك أن الدليل المادي الجذاب ينعكس إيجابيا على تصورات زبائنها وعلى رضاهم.

كما يتبين من الجدول السابق أن (F_{cal}=297.06)، وحيث أن قيمة SIGالمصاحبة لقيمة (F) هي أقل من (0.05)، فيمكن التأكيد على وجود علاقة تأثير دالة إحصائيا بين متغيري الدراسة، وعليه نقبل الفرضية الرئيسية والتي تنص على وجود أثر ذي دلالة معنوية عند مستوى الدلالة (0.05) للدليل المادي على سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائن روضة "شويخة صابري" العامة بأم البواقي. وحيث أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.653 ، فهذا أن الدليل المادي لروضة " صابري شويخة" يسهم بنسبة 65.3٪ في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى سلوك إعادة الشراء لدى زبائنها، وبالتالي، يمكن الاعتماد على الدليل المادي كوسيلة لتحسين علاقة الروضة بزبائنها وحثهم على مواصلة التعامل معها وطلب خدماتها.

ومن خلال الجدول السابق؛ نجد أن قيمة (B= 0.640)؛ وهو ما يشير إلى أن علاقة التأثير بين الدليل المادي وسلوك إعادة الشراء إيجابية؛ أي أن لكل زيادة وحدة واحدة في تبني وتطبيق الدليل المادي الجيد في المؤسسة؛ فإننا نتوقع زيادة بمقدار 0.640 وحدة في حث زبائن الروضة على تكرار شرائهم و طلبهم لخدماتها . ويمكن اعتبار الدلالة الإحصائية لمعامل الانحدار(0.640) هي قيمة ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة (T-test): من الجدول أعلاه نجد قيمةT المحسوبة بلغت (T=**17.23**) وهي دالة إحصائيا، حيث أن قيمة sig=0.000 المصاحبة لقيمة (T) هي أقل من مستوى الدلالة (0.05).

من خلال النتائج السابقة يمكننا صياغة معادلة معادلة الانحدار الخطي البسيط والمتعلق بدراسة العلاقة الارتباطية بين الدليل المادي وسلوك إعادة الشراء لزبائن روضة "صابري شويخة" عند مستوى دلالة (0.05) من وجهة نظر أفراد العينة هو:

سلوك إعادة الشراء =1.379+0.640 (الدليل المادي للروضة)

ب. اختبار الفرضيات الفرعية :

تتعلق الفرضيات الفرعية بمعرفة أثر مكونات البيئة المادية على سلوك إعادة الشراء، والجدول التالي يلخص مخرجات تحليل الانحدار بالاستعانة ببرنامج **SPSS**.

الجدول9: نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

المتغير التابع	المعنوية الكلية للنموذج (معنوية العلاقة بين المتغيرين)				الفرضية الفرعية	المعنوية الجزئية للنموذج الانحدار (معنوية معامل الانحدار)		
	F	SIG	r	R^2		B	t	sig
البعد الأول	79.78	0.000	0.579	0.336	(H_1)	0.375	8.93	0.000
البعد الثاني	141.8	0.000	0.688	0.473	(H_1)	0.420	11.91	0.000
البعد الثالث	47.63	0.000	0.481	0.232	(H_1)	0.199	6.90	0.000

المرجع: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.V 28

أ. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال الجدول 9، نلاحظ ان قيمة SIGالمصاحبة لقيمة (F)هي أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ وهذا ما يشير إلى وجود علاقة تأثير دالة إحصائيا بين المتغيرين، وعليه نرفض الفرضية الصفرية الفرعية الاولى (H_0) ونقبل الفرضية الفرعية الاولى البديلة (H_1)، أي انه مكن القول بأن الدليل المادي الخارجي لروضة "صابري شويخة" له تأثير على سلوك إعادة الشراء لزبائنها من وجهة نظرهم. و تؤكد قيمة (r=0.579) على وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين المتغيرين، فبتحسين البيئة المادية الخارجية سيعيد زبائن الروضة تعاملهم معها و يواصلون طلب خدماتها و يستمرون في علاقتهم بها .بلغت قيمة R^2 = 0.336 ؛ هذا يعني أن حوالي 33.6. % من الزيادة والاستمرار في طلب خدمات الروضة من قبل زبائنها و الاستمرار في علاقتهم بها يرجع إلى التحسينات في البيئة المادية الخارجية. اما قيمة **B=0.375** فتعني أنه كلما حسنت الروضة المبحوثة من بيئتها المادية الخارجية، نتوقع زيادة بمقدار 0.375وحدة في استمرار و معاودة زبائنها لطلب خدماتها.

ب. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

من الجدول رقم9، نلاحظ ان قيمة **SIG**المصاحبة لقيمة (**F**)هي أقل من مستوى الدلالة (**0.05**)، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة تأثير دالة إحصائيا بين المتغيرين؛ وعليه نتخذ قرار رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يمكن التأكيد على وجود اثر للدليل المادي الداخلي لروضة "صابري شويخة" على سلوك إعادة الشراء لزبائنها من وجهة نظرهم. و تؤكد قيمة r=0.688 على وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين المتغيرين، أي أنه بتحسين البيئة المادية الداخلية سيعاود زبائن الروضة تعاملهم معها و يواصلون طلب خدماتها و يستمرون في علاقتهم بها . أما قيمة R^2= 0.473 فتدل على أن حوالي 47.3**%** من تكرار الشراء لخدمات الروضة المبحوثة من قبل الزبائن الممثلين لأفراد العينة يرجع إلى التغيرات في البيئة المادية الداخلية. وحيث أن قيمة الثابت B بلغت 0.420 ؛ فيعني هذا أنه و بزيادة وحدة واحدة في البيئة المادية الداخلية، نتوقع زيادة بمقدار 0.420 وحدة في سلوك تكرار الشراء لخدمات روضة "صابري شويخة" محل الدراسة.

ج. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

من خلال الجدول 9 ، نلاحظ أن (F_{cal}=47.638) وأن قيمة SIGالمصاحبة لقيمة (F) أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة تأثير دالة إحصائيا بين المتغيرين، وعليه فإننا نؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجوانب الملموسة الأخرى لروضة "صابري شويخة" وسلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها. أما قيمة **r** التي بلغت0.481 فتشير إلى علاقة ارتباطية إيجابية بين المتغيرين؛ فبزيادة توافر الجوانب الملموسة الأخرى يزيد تكرار طلب خدمات الروضة من قبل زبائنها، تشير النتائج إلى أن حوالي 23.20% من متانة العلاقة التي تتشكل في صورة سلوك إعادة طلب خدمات الروضة يرجع إلى التغيرات في الجوانب الملموسة الأخرى بها. أما قيمة (B) فتعني أن زيادة توافر الجوانب الملموسة الأخرى بالروضة المبحوثة بوحدة واحدة، نتوقع زيادة بمقدار 0.199 وحدة في سلوك إعادة الشراء الذي يبديه زبائنها

4 .الخاتمة :

حاولنا من خلال هته الدراسة البحث في أثر الدليل المادي لروضة "صابري شويخة"على إعادة شراء خدماتها، وهذا من خلال استطلاع آراء عينة من زبائن بمدينة أم البواقي، حيث وبعد إجراء دراستنا الميدانية يمكن القول بأن زبائن الروضة موافقون على أن مسيريها يهتمون وبشكل كبير بدليلها المادي، وهو ما انعكس إيجابيا على رأيهم حول هته النقطة، إن هته النتائج تدعمها إجابات أفراد العينة، حيث حازت جل العبارات على درجة موافقة عالية أو عالية جدا؛ أما العبارات التي حازت درجة موافقة متوسطة فلم تكن كثيرة. ومن أبرز النتائج المسجلة في هذا الشأن نجد مساحة الروضة المناسبة؛ فمحل روضة "شويخة صابري" صمم لهذا الغرض من الأساس؛ لذا فإنها تتربع على مساحة كبيرة مقارنة برياض الأطفال الخاصة التي عادة ما يكون مقرها سكنات شخصية أو مساحات حولت لهذا الغرض، كما أنها خضعت لعمليات تجديد لمختلف مرافقها. وتحتوي الروضة على أقسام بيداغوجية بمساحات تتناسب وعدد الأطفال؛ وهي مجهزة (كما عاينا) بالمعدات اللازمة (طاولات فردية، كراسي مناسبة لحجم الأطفال، أرضيات مغطاة بالجرفلكس المضاد للانزلاق، خزانات و أدراج فردية ، ....

أضعف العبارات من حيث موافقة أفراد العينة كانت خاصة بأحد عبارات الجوانب الملموسة الأخرى (العبارة 16) ، وعلى الرغم من هته النتيجة إلا أنه لا يمكن اعتبارها ذات تأثير كبير على آراء الزبائن كونها لا تتعلق بالدلائل المادية الأساسية (نظافة، امن، مساحة، معدات)، فالمآزر أو بدلات النشاطات الرياضية والفنية هي أحد النقاط الكمالية التي تعد الروضة غير ملزمة بها، لذلك فان توفرها كان ليرفع حالة الرضا لدى الزبائن بشكل كبير؛ إلا أن غيابها لن

يتسبب في سخطهم، عكس غياب أحد العناصر الضرورية (عوامل الرضا) الذي كان ليتسبب في حالة من التذمر لدى الزبائن لينعكس بشكل سلبي ملحوظ على مواقفهم تجاه الروضة.

بالنسبة لنتائج اختبار الفرضيات؛ تم التحقق من وجود أثر للدليل المادي و مختلف أبعاده على قرارا إعادة شراء خدمات روضة "صابري شويخة" من قبل زبائنها، هاته النتائج تتطابق ونتائج عديد الدراسات، فالدليل المادي يترك انطباعات إيجابية تترسخ بمرور الوقت في أذهان الزبائن، كما انه يسهم في تقديم الخدمة بسلاسة و سرقة و يوفر محيطا مناسبا وجذابا يساهم في راحة الزبون أثناء تواجده بالمؤسسة لطلب الخدمة، كما يساعد الدليل المادي على تقديم الخدمة في شكل جميل و يرفع من مستوى جودتها بشكل ينعكس إيجابيا على رضا الزبون؛ هذا الأخير يعد أبرز مسببات التي تحث الزبون وتدفعه لطلب خدمات ذات المؤسسة مرارا وتكرارا.

على الرغم من أن أغلب الآراء جاءت لصالح الروضة، إلا أن مكامن الضعف و إن كانت قليلة لا يجب إغفالها؛ وبناءا على النتائج المتوصل عليها، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي من الممكن أن تساعد مسيري الروضة في تجاوز أو تحسين بعض الجوانب الملموسة والتي يأتي على رأسها ضرورة العناية والاهتمام المستمر بمختلف مرافق الروضة، والحرص على الصيانة الدورية حتى تتجنب الروضة تداعي حالتها و تدهور مرافقها.

5. قائمة المراجع المعتمدة :

Arslan, M., & Altuna, O. K. (2010). The effect of brand extensions on product brand image. Journal of Product & Brand Management, , 19 (3), 170-180.

Baba Yusuf, M., Norhilmi, M., & Suleiman Yahaya, I. (2020). The impact of physical evidence in service delivering as marketing tools that foreseen profitability for private Universities in Nigeria. Journal of Management Theory and Practice , 14-18.

Baker, J. (1986). the role of environment in marketing services: the consumer perspective. American Marketing Association , 79-84.

Behi. (2009). l'environnent physique de services et analyse conceptuelle. revue Français du marketing (255), 33-49.

Brand impact on purchasing intention. An approach in virtual social networks channels .(2012) .Economics and Business Letters.9-1 ،(1) 2 ،

Fouad Hossny, M. (2021). The Effects of Mobile Hotel Applications (MHA) on Customer Behavioral Intention to Reuse and Revisit. JOURNAL OF ASSOCIAION of arabuniversities for tourism and hospitality , 21 (4), 172-193.

Hamza Salim Khraim .(2011) .The Influence of Brand Loyalty on Cosmetics Buying Behavior of UAE Female Consumers .International Journal of Marketing Studies.133-123 ،(2) 3 ،

Ibzan, E., Balarabe, F., & Balarabe, J. (2016). Consumer Satisfaction and Repurchase Intentions. DEVELOPING COUNTRY STUDIES , 2 (6), 96-100.

ichfaq, m. a., & ali, r. (2016). Factors influencing the customers repurchase decisions. AMERICAN JOURNAL OF SOCIAL AND MANAGEMENT SCIENCES , 7 (1), 24-32.

Ishaq, M. I., & Others. (2014). Importance of Servicescape in Services Industries. Journal of Basic and Applied Scientific Research , 4 (4), 164-168.

Joseph Cronin ،Michael Brady و ،Tomas Hult .(2000) .Assessing the effects of quality, value, and customer satisfaction on consumer behavioral intentions in service environments .Journal of Retailing.218-193 ،(2) 76 ،

kotler, p. (1974). atmospherics as a marketing tool. JOURNAL OF RETAILING , 49 (4).

Küster, I., & Hernández, A. (2012). Brand impact on purchasing intention. An approach in virtual social networks channels. Economics and Business Letters , 2 (1), 1-9.

Lee, S., Illia, A., & Lawson-Body, A. (2011). Perceived Price Fairness of Dynamic Pricing. Industrial Management & Data Systems , 4 (111), 531-550.

McDonnel, A., & Hall, M. (2008). A framework for the evaluation of winery servicescapes:A New Zealand case. 6 (2), 231-247.

Odeh, m., & as'ad, a.-r. (2014). The Impact of Jordanian Shopping Malls' Physical Surrounding on Consumer Buying Behavior: Field Study. International Journal of Marketing Studies; , 6 (3), 135-141.

rafiq, m., & pervaiz, a. (1995). Using the 7Ps as a generic marketing mix: An exploratory survey of UK and European marketing academics. Marketing Intelligence & Planning , 13 (9), 4-15.

Vanessa Wickliffe و ،Dawn Pysarchik .(2001) .A look at product attributes as enhancers of group integration among US and Korean consumers .International Journal of Retail & Distribution Management.109-99 ،(2) 29 ،

ابراهيم بختي. (2015). الدليل المنهجي إعداد البحوث العلمية وفق طريقة IMRAD (المجلد الطبعة الرابعة). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

عبد الرحمان فؤاد يوسف، و سمية عباس مجيد. (2012). بيئة العمل المادية وأثرها في تحسين اداء العاملين" دراسة استطلاعية في الشركة العامة للصناعات الكهربائية". مجلة الادارة والاقتصاد (91).

فرح جسام علي. (2016). البيئة المادية للقاء الخدمي ودورها في اعادة الشراء للخدمة المصرفية. القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 18 (2)، 59–80.

فريد كورتل. (2009). تسويق الخدمات (المجلد الاولى). عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

محمد عبد الله السيد، و فاروق عبده فيلة. (2005). السلو ك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية،. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

منور اوسرير، و ياسمين دروازي. (2020). اثر الدليل المادي على سلوك اعادة شراء الخدمة الصحية من العيادات الخاصة في الجزائر العاصمة. مجلو معهد العلوم الاقتصادية ، 1 (23)، 815–836.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص222-240

أثر تطبيق معيار التدقيق الجزائري 570 الخاص باستمرارية الاستغلال في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية

The effect of the application of Algerian auditing standard 570 on the continuity of exploitation has been to narrow the expectations gap in Algeria's auditing environment

حمدي عبد القادر* **خيراني العيد**

Hamdi Abdelkader Khirani Laid

جامعة عمار الثليجي ـالجزائر جامعة عمار الثليجي_الجزائر

ak.hamdi@lagh-univ.dz l.khirani@lagh-univ.dz

مخبر دراسات التنمية الاقتصادية مخبر دراسات التنمية الاقتصادية

تاريخ الاستلام: 2023/08/14 تاريخ القبول: 2023/10/17 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار أثر تطبيق معيار التدقيق الجزائري استمرارية الاستغلال على فجوة التوقعات، لهذا الغرض تم تصميم استبانة وزعت بطريقة عشوائية على ممارسي مهنة التدقيق الخارجي وبعض الأكاديميين في الاختصاص، أستخدم برنامج SPSSلتحليل البيانات واختبار صحة فرضيات الدراسة، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التدقيق الجزائري استمرارية الاستغلال على تضييق فجوة التوقعات

الكلمات المفتاحية: استمرارية الاستغلال؛ فجوة التوقعات؛ معايير التدقيق الجزائرية؛ تقرير التدقيق

تصنيف JEL: M42 ، M41

Abstract :

This study aims to test the impact of the application of the Algerian Auditing Standard on the persistence of exploitation on the expectation gap. For this purpose, a questionnaire was designed and distributed randomly to external auditing practitioners and some academics in the discipline. The SPSS program is used to analyze data and test the validity of the study hypotheses.The study found a statistically significant impact of the application of Algerian auditing standard on the continuity of exploitation to narrow the expectations gap

Keywords: expectations gap; Continuity of exploitation; Algerian auditing standards;audit report.

Jel Classification Codes: M41 M42

***المؤلف المرسِل**

1. مقدمة:

ازدادت مسؤوليات المدققين في السنوات الأخيرة على إثر ازدياد القضايا القانونية المرفوعة ضدهم، وخاصة بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة بشكل مفاجئ كشركة إنرون للطاقة دون تقديم أي إشارات تحذيرية عن الوضع المالي لهذه الشركات من طرف المدققين، مما أدى الى خسائر كبيرة للأطراف ذات المصلحة و توسع فجوة التوقعات بين مستخدمي البيانات المالية أو المستفيدين من التدقيق وبين المدققين الخارجيين، وزيادة الآثار السلبية على مهنة التدقيق بكل ما تحمله من انعكاسات وتأثيرات على المدققين والمستفيدين في آن واحد، وبما أن البيئة الجزائرية لا تنأى عن الوضع الدولي، فأنه يتطلب من مدقق الحسابات طبقا للمعايير المهنية والتشريع الجزائري ذات الصلة جمع عناصر مقنعة وكافية، من اجل تقدير مزاعم فرضية استمرارية الاستغلال الموضوعة من طرف الإدارة أثناء اعداد الكشوف المالية، وفيما إذا كانت هناك شكوكاً مادية تحتاج للإفصاح عنها بشأن قدرة الشركة على الاستمرار حسب المعيار الجزائري للتدقيق 570 " استمرارية الاستغلال".

1.1 إشكالية الدراسة:

بناء على ما ورد تتضح الإشكالية الرئيسية للبحث والتي يمكن صياغتها كما يلي:

ما هو أثر تطبيق معيار التدقيق الجزائري رقم 570 " استمرارية الاستغلال" في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية؟

وتتفرع إشكالية الدراسة الرئيسية الى الإشكاليات الفرعية التالية:

- هل يؤدي تطبيق معيار التدقيق الجزائري 570 استمرارية الاستغلال الى زيادة مسؤوليات المدققين الخارجيين تجاه الاطراف ذات المصلحة؟
- هل الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في حال توصله الى أحداث أو ظروف تثير الشك في الاستمرارية تؤدي الى تضييق فجوة التوقعات مع الأطراف ذات المصلحة؟
- ما مدى أهمية تقرير المدقق الخارجي حول الاستمرارية في تقليص التباين في التوقعات بين المدقق الخارجي والأطراف ذات المصلحة؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إختبار الفرضية الرئيسية التالية:

– **H1**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التدقيق الجزائري 570 استمرارية الاستغلال على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية عند مستوى دلالة 0.05

ومن ثم إختبار الفرضيات الفرعية التالية:

– **H11**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤولية تقييم الاستمرارية للمدقق الخارجي على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية عند مستوى دلالة 0.05

– **H12**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في حالة توصله الى ظروف تثير الشك في الاستمرارية على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية عند مستوى دلالة 0.05

–**H13**: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتقرير حول الاستمرارية على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية عند مستوى دلالة 0.05

3.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية بشكل عام الى:

– قياس مدى إدراك المدققين الخارجيين في الجزائر لحدود مسؤولياتهم بشأن استمرارية الاستغلال.

– التعرف على مدى إدراك المدققين الخارجيين في الجزائر لفوائد تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 570 ومساهمته من خلال تقرير التدقيق في تقليص فجوة التوقعات.

– الإسهام في الجانب البحثي والأدبي المحاسبي من خلال تحليل ومعرفة إيجابيات وسلبيات تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 570، ومدى قبولها من طرف المدققين الخارجين ومدى تأثيرها على مصداقية تقرير التدقيق.

4.1 المنهج المستخدم:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال:

–مسح للدراسات النظرية المتعلقة باستمرارية الاستغلال من جهة وفجوة التوقعات في التدقيق من جهة أخرى وذلك لغرض بناء إطار نظري للدراسة وصياغة الفروض واعداد استبانةالدراسة الميدانية لاختبار ملامح المتغيرات الهيكلية التيتعكس تأثير تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 570على فجوةالتوقعات في بيئةالتدقيق بين أطراف المحيط المهني في الجزائر.

-جمع وتحليل البيانات الأولية المتعلقة بالمتغيرات الهيكلية التيتعكس تأثير تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق 570على فجوةالتوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية وتصميم استبانة لهذا الغرض.

5.1 محاور الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة الى محورين يتناول المحور الأول الإطار النظري للدراسة ومراجعة الأدبيات، أما المحور الثاني فقد تناول الدراسة الميدانية باستقصاء آراء الخبراء المحاسبين والمدققين الخارجيين في الجزائر حول إشكالية الدراسة

2. الإطار النظري للدراسة ومراجعة الأدبيات

مراجعة الأدبيات

تعددت الدراسات حول فجوة التوقعات وجاء الكثير منها بعددمن السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تضيق الفجوة والحدمن أثارها السلبية على مهنة التدقيق والمجتمع المالي، كما أن الدراسات الخاصة باستمرارية الاستغلال في ظل معيار التدقيق الجزائري 570 توالت منذ إصدار المعيار من طرف المجلس الوطني المحاسبة وفق المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس سنة 2017، حيث دعا (**بن يحي و لعمور، 2020**)محافظ الحسابات إلى الإعتماد على جملة من المؤشرات وتحليل معطيات وأحداث قد تؤثر في إمكانية إستمرارية الاستغلال، كما توصل (**رافع ، 2022**) من خلال دراسته حول أهميةالمؤشرات الماليةوالتشغيليةفي تقييم الاستمرارية على أن هناك إدراك للمدققين الخارجين لمدى أهمية هذه المؤشرات في تقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية أما دراسة (**بخاوة و الطيبي، 2022**)فقد أوصت بمواكبة التحيينات التي تمس الإصدارات السنوية للمعايير الدولية للتدقيق وبالأخص المعيار الدولي للتدقيق 570.

أما بالنسبة للدراسات الخاصة بفجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية فقد أخذت عدة زوايا بحثية فدراسة (**بن قري و العياشي، 2020**)ركزت على دور جودة التدقيق في تضييق فجوة التوقعات وخلصت إلى أن تحسين جودة التدقيق الخارجي من خلال دعم استقلالية المدقق وتحسين كفاءته وتفعيل دور المنظمات المهنية في بيئة التدقيق، وتحسين الإتصال ودراسة توقعات المستفيدين من تقرير المراجع لها دور كبير في تضييف فجوة التوقعات، من منظور آخر لتضييق الفجوة جاءت دراسة (**حابي و جاب الله، 2021**)والتي تمحورت حول دور المعايير الجزائرية للتدقيق في تضييق الفجوة والتي كانت نتيجتها أن أسباب هذه الفجوةترجع إلى ثلاث أطراف وهي مستخدم والقوائم المالية ومحافظي الحسابات،والهيئات والتنظيمات المهنيةللتدقيق .كماأكد

الباحثان ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية على أن المعايير الجزائرية للتدقيق تساهم إلى حدكبيرفي تضييق فجوة التوقعات في الجزائر ونشير هنا كذلك الى دراسة (**حميد و عبد الصمد، 2021**)والتي أكد فيها الباحثان وهذا من خلال دراسةتحليليةلآراء عينة من المدققين الخارجيين بالجزائر على أن الالتزام بتطبيق حوكمة التدقيق مع وجود إطار سليم له يساهم في تضييق فجوةالتوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي.

من خلال كل ما سبق نشير إلى أن القيمة المضافة لدراستنا والتي لم تتطرق اليها الادبيات السابقة تتمثل في بيان تأثير تطبيق معيار التدقيق الجزائري لاستمرارية الاستغلال 570على تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية.

الإطار النظري للدراسة:

1.2 استمرارية الاستغلال

يعتبر فرض الاستمرارية الأساس المنطقي والركيزة الأساسية لبناء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كما ذكره العديد من الرواد الأوائل في الفكر المحاسبي مثل Paten & Littleton و Hendrickson، كما أن فرض الاستمرارية هو الأساس الذي يبنى عليه فرض الدورية والذي يتطلب تقسيم الحياة الاقتصادية الى فترات زمنية قصيرة نسبيا يتم فيها إعداد القوائم المالية لقياس الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية، ويرون أيضا إن إتباع أساس الاستحقاق والتفرقة بين النفقات،والمحاسبة عن اندثار الأصول الثابتة وتكوين المخصصات والاحتياطات... الخ يعني التسليم بفرض الاستمرارية (الدوغجي ، 2008).

ويرى بعض الباحثينإن الاستمرارية تخضع لحكم الشخصي لمدقق الحسابات,فالمدقق يجب عليه أن يبحث أولاعن أدلة تشير إلى عدم الاستمرارية فان لم يجد يمكنه أن يستنتج أن الوحدة المحاسبية مستمرةفي أعمالها في المستقبل المنظور , وعلى ذلك فان الاستمرارية هي نتيجة وليست فرضا علميا أوبديهة يجب التسليم بها (Fremgen , 1968) ، (Taggart & Herbert, 1965).

كما أن فرض الاستمرار لايعني بقاء المشروع بصفة دائمة،وإنما يعني أن المشروع سيضل موجود الفترةكافية لتنفيذ أعماله الحالية والمستقبلية ومقابلة إرتباطاته القادمة، بحيث يقوم على قاعدة عدم التصفية (رميدي و سماي، 2016).

من خلال ما سبق يرى الباحثان أن الاستمرارية أمر طبيعي وبديهي بالنسبة للشركات الاقتصادية، وأن أي شركة لا تسعى للتصفية عند إنشائها وإنما قد تعترضها ظروف أو عقبات تسبب ذلك، ويعد ذلك إستثناء ينبغي البحث عن أسبابه.

أ– أهمية فرض الاستمرارية

قدرة الشركة على الإستمرار أصبح يمثل أهمية بالغة لكافة الأطراف المرتبطة مع الشركة بعلاقة مباشرة، خاصة وأن هدف الربح لم يعد هو المقياس الأمثل للحكم على كفاءة أداء المؤسسة بل تحول الاهتمام إلى التدفقات النقدية المستمرة التي على أساسها يتم تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها (بوميسة و تريش ، 2021)، كما يعتبر فرض الاستمرارية من أهم الفرضيات في التدقيق لتكوينه مع باقي الفروض قاعدة لنظرية متكاملة للمراجعة تكون أساسا للمدقق في جميع أعماله كما توفر له حماية نوعية ضد تغيرات العمل خلال فترات تنفيذه لعمليات الفحص والاختبار، فقد يصدر المدقق الخارجي تقريرا نظيفا دون الإشارة إلى مسألة عدم الإستمرارية عند تدقيقه للقوائم المالية للشركة نهاية السنة، ولكن بعد فترة قصيرة يمكن أن تتعرض الشركة لتعثر مالي بل قد تنهار تماما ويتم اشهار افلاسها (الدوغجي ، 2008) وهنا تكمن أهمية الاهتمام بفرض الاستمرارية لكونه المطلب الأبرز للأطراف التي لها علاقة بالشركة.

ب–استمرارية الاستغلال من خلال معيار التدقيق الجزائري 570

تم إصدار المعيار الجزائري للتدقيق الخاص بالاستمرارية سنة 2017، من خلال المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، حيث يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.

وقد عُرف المعيار استمرارية الاستغلال كالتالي " حسب فرضية استمرارية الاستغلال،يفترض بكيانما أنه مستمر في نشاطه في المستقبل المتوقع ويتم إعداد الكشوف المالية للاستخدام العام على أساس هذه الفرضية،باستثناء الحالات التي قد تكون للإدارة فيها نية تصفية الكيان أو وقف نشاطه، أوإذ المُيت احلها أي حل بدي لواقعي آخر" (المجلس الوطني للمحاسبة، 2017).

ويهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى: جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة في إعداد الكشوف المالية لفرضية استمرارية الاستغلال ومن ثم

إستخلاص النتائج حول وجود شك جوهري أو لا مرتبط بأحداث أو ظروف من شأنها بعث شك كبير في قدرة الكيان على مواصلة استغلاله،وذلك انطلاقا من العناصر المقنعة التي تمجمعها، وتحديد تأثير ذلك على تقرير المدقق. (المجلس الوطني للمحاسبة، 2017)

ج– مسؤولية المدقق الخارجي في تقييم الاستمرارية

حدد معيار التدقيق الجزائري 570 إستمرارية الاستغلال مسؤوليات المدقق الخارجي في تقييم الاستمرارية وذلك بجمع أدلة كافية لتقدير صحة فرضية الاستمرارية ثم استنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري في قدرة الشركة على الاستمرار أو لا، كما أكد المعيار على ضرورة التزام المدقق الخارجي بإجراء تقييم للمخاطر يحدد من خلاله ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف من شأنها أن تشكل تهديد لقدرة المؤسسة على الاستمرار كما يستفسر من الإدارة بخصوص معرفتها بأحداث أو ظروف يمكن أن تقع بعد فترة تقييمها والتي من شأنها إثارة شك كبير حول قدرة المؤسسة على الاستمرار.

كما نبه المعيار لتقدير التقييم المنجز من قبل الإدارة لفرض الاستمرارية حيث على المدقق الخارجي أن يطلب من الإدارة تمديد هذه الفترة على الأقل الى اثني عشر شهر في حالة ما كانت أقل من ذلك.

للإشارة وحسب ما ورد في معيار التدقيق الجزائري 570 فعدم وجود أي ملاحظات في تقرير المدقق الخارجي حول عدم يقين استمرارية الاستغلال لا يعتبر كضمان لقدرة الشركة على استمرارية استغلالها.

من خلال ما ورد في مسؤولية المدقق الخارجي حسب معيار التدقيق الجزائري 570 يرى الباحثان أن المعيار لم يحمل بشكل واضح المدقق الخارجي مسؤولية تقييم الاستمرارية وحصر دوره في تقييم التقدير الذي أجرته الإدارة وإستناج عدم يقين معتبر أولا.

د–الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في حال توصله الى أحداث أو ظروف تثير الشك في الاستمرارية

نص معيار التدقيق الجزائري 570 إستمرارية الاستغلال على قيام المدقق الخارجي بمطالبة الإدارة بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في حالة مالم يتم القيام به بعد، ومن ثم تقدير خطط العمل المستقبلية للإدارة لمواجهة المشاكل التي صادفتها خلال التقييم وتحديد ما اذا كان تنفيذها

كفيلا بتحسين الوضعية وقابلا للتنفيذ في مختلف الظروف، كما على المدقق الخارجي مطالبة الإدارة بتصريحات كتابية فيما يخص خطط عملهم المستقبلية وقابلية تنفيذ تلك الخطط، أما في حالة اعداد الإدارة لتقديرات تدفقات الخزينة واعتبارها كعامل مهم في تقييم الاستمرارية ينبغي أن تشمل إجراءات المدقق الخارجي تقييم موثوقية هذه التقديرات.

من خلال ما ورد في إجراءات تقييم الاستمرارية في حالة وجود عدم يقين معتبر وفق ما ورد في المعيار فيرى الباحثان غياب آليات تجسيد تلك الإجراءات وذلك من خلال عدم تطرق المعيار إلى المؤشرات المالية والتشغيلية التي جاء بها المعيار الدولي لاستمرارية الاستغلال 570 حيث اكتفى المعيار الجزائري بإجراءات سطحية تاركا المجال للمدقق الخارجي لتجسيد ذلك.

هـ – التقرير عن الاستمرارية

يوصي معيار التدقيق الجزائري 570 إستمرارية الاستغلال أنه وانطلاقا من أدلة الإثبات المجمعة على المدقق الخارجي أن يستنج بناء على حكمه الشخصي وجود شك جوهري أو لا حسب الظروف أو الاحداث التي تثير شك على الإستمرار، ففي حال التوصل الى أن فرضية الاستمرارية ملائمة رغم وجود "شك جوهري" فعليه أن يحدد في فقرة الملاحظات أن القوائم المالية تصف بشكل ملائم الاحداث الرئيسية والظروف التي من شأنها أن تثير الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار وكذا خطط الإدارة لمواجهتها، أما في حالة لم تتوفر المعلومة ذات الدلالة في القوائم المالية بخصوص وجود "شك جوهري" أو كما ذكره المعيار "عدم يقين معتبر" يقوم المدقق الخارجي بالتعبير عن رأيه بالتحفظ أو الرفض، نفس القرار يعبر عن المدقق الخارجي في التقرير في حالة ما إذا رأى أن القوائم المالية للمؤسسة لم تطبق فرضية استمرار الاستغلال (تطبق مثلا أساس التصفية) كما يوصي المعيار في حالة التأخر الكبير في المصادقة على الكشوف المالية أن يستفسر المدقق الخارجي على هذا التأخير وإذا كان متعلقا بفرضية الاستغلال على أن يضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق الإضافية ومدى تأثير هذه الاستنتاجات في وجود "شك جوهري حول الاستمرارية".

ومن خلال ما ورد في التقرير عن الاستمرارية حسب معيار التدقيق الجزائري 570 يرى الباحثان أن المعيار ورغم تفصيله في الحالات التي يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه بالتحفظ أو الرفض إلا أنه وعلى عكس معيار التدقيق الدولي 570 لم يورد نماذج التي يمكن اصدارها في التقرير عن الاستمرارية في كل مرحلة من مراحل العسر المالي

2.2 فجوة التوقعات في التدقيق وأهم أبعادها

أ- مفهوم فجوة التوقعات

لقد عُرفت فجوة التوقعات بعدة تعريفات حسب الأدبيات التي تناولت الموضوع حيث سنقوم بعرض هذه التعريفات حسب تسلسلها الزمني فقد عرفها(Lee, 1970) على أنها الفرق بين ما يفهمه أو يتوقعه الجمهورمن عملية التدقيق، وبينمايدركه المدققون أنفسهم، كما عرفها (Liggio, 1974)على أنها الاختلاف بين الأداء المهني للمراجعة،وبينما هومتوقع أن يحققه المدقق من حيث الجودة ومعايير الأداء، وعرفها **Error! Bookmark not defined.** على أنها تتمثل في الفرق بينمايعتقده جمهور مستخدمي القوائم المالية من مسؤوليات يتوقعتحقيقها منقبل المدقق، وما يتصوره المدقق نفسه من مسؤوليات ملقاة على عاتقه، أما (Humphrey, Moizer , & Turley, 1993) فقدم تعريف للفجوة على أنهاتمثيل للشعور،على أن أداء المدققين يتباين مع معتقدات ورغبات المنتفعين من عمليةالتدقيق، وعرف Porter فجوة التوقعات بأنها الفرق بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من مدققي الحسابات وبين الأداء الفعلي لهم كما يدركه المجتمع (Porter, 1993).

من خلال سردنا للتعريفات التي أوردتها الأدبيات التي تناولت الموضوع ووجهات نظر الباحثين والأبعاد التي من خلالها تم تناول هذا المفهوم يتضح لنا عدم إجماع الباحثين على تعريف واحد ومحدد للفجوة، إلا أنها أجمعت على حدوث اختلاف بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع للمدقق الخارجي،وخلصت جميعها إلى أن مصطلح فجوة التوقعات في التدقيق يعبر عن الاختلاف بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية حول تنوع وجودة بيانات التقرير بسبب الاختلاف في الأهداف لكل طرف وعدم إدراك المجتمع المالي لإجراءات التدقيق أهدافه العامة والفرعية.

ب- أسباب وجود فجوة التوقعات :

يفسر الباحثون أسباب وجود الفجوة وتداعي اتساعها لسببين رئيسين هما :(الجبالي، شويات، الزعبي، و العقلة، 2011):

1-أن توقعات الجمهور من مدققي الحسابات غير معقولة أي مبالغ فيها، مما يجعل أداء المدقق حتى ولوكان معقولا وفي حدود واجباته المحددة وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، قاصرا

عن الوصول إلى طموحات الجمهور، وفي هذه الحالة لا يمكن تحميل المدقق مسؤولية هذه الفجوة وإنما يتطلب الأمر من الجمهور تخفيض سقف توقعاته منه

2-وإما أن توقعات الجمهور من مدققي الحسابات معقولة وفي حدود ما هو مطلوب من المدقق وفقا للمعايير المهنية، لكن الأداء الفعلي لمدقق الحسابات متدني عما هو مطلوب منه وذلك لعدة أسباب مثل: عدم إلمامه بواجباته المفروضة عليه بموجب تلك المعايير أو بسبب خلل في كفاءته المهنية أوكليهما معا.

ج- مكونات فجوة التوقعات

اختلفت تصورات الباحثين وتسمياتهم لمكونات فجوة التوقعات وفقا لتباين وجهات النظر المختلفة وتعددها بالنسبة لمظاهر تلك الفجوة وأسبابها، إلا أنها في المجمل انقسمت إلى مجموعتين ترتبط الأولى بمدققي الحسابات الخارجيين وترتبط الثانية بالمجتمع المالي المستفيد من مخرجات التدقيق.

1- فجوة التوقعات التي ترتبط بالمدققين الخارجيين: (الباز، 1999)

وهي فجوة التوقعات التي يربط حدوثها بمدققي الحسابات أنفسهم ويمكن تحديد أهم تلك الفجوات فيما يلي:

- فجوة أداء المدقق : وهي عبارة عن الاختلاف بين الأداء المتوقع للمدققين الخارجيين طبقا لمعايير التدقيق وبين الأداء الفعلي لهم .

- فجوة استقلال المدقق : وتتمثل في إنحراف السلوك الفعلي للمدقق الخارجي عن الاستقلال المتوقع منه طبقا لقواعد السلوك المهني وتوقعات المجتمع منه، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الشك لدى مستخدمي التقارير المالية في استقلال المدقق في مراحل العمل والتقرير عن نتائج التدقيق.

-فجوة تقرير المدقق: وتتمثل في الاختلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية لرأي المدقق الخارجي عن القوائم المالية وبين رأي المدقق الخارجي الوارد في تقرير عن نتائج تدقيق تلك القوائم.

2- فجوة التوقعات التي ترتبط بالمجتمع المالي المستفيد من مخرجات التدقيق:

وهي فجوة التوقعات التي ترتبط أسباب حدوثها بالمجتمع المالي أو العوامل الخارجية المرتبطة ببيئة التدقيق ومن أهم تلك الفجوات ما يلي:

–فجوة المعقولية (فجوة الجهل): (السرطاوي و مصلح، 2012)وينظر إلى هذه الفجوة على أنها فجوة الجهل بطبيعة عمل ومسؤوليات والتزامات المدقق منقبل الأطراف المعنيةبمايقدمه من عمل،إذلاتستطيع هذه الجهات التفريق بين الواجبات التي يتوقع قيام المدقق بتنفيذها من ناحية عقلانية،وبينما يوكل إليه من مهام فعلية .فيكون من ضمن توقعاته ممثلا قيام المدقق بمهام لاتتسم بالعقلانية،كاكتشاف المدقق لكافة التحريفات بالقوائم المالية، وتقديم المدقق لشهادة يشهد فيها بعدالة تامة ومطلقة للقوائم المالية، وهذا دليل على عدم مقدرة هذه الأطراف إدراك الطبيعة الحقيقية لعمل المدقق وواجباته ومسؤولياته،لذلك يمكن تسميتها بفجوة الجهل.

–الفجوة بين معايير التدقيق وتوقعات الأطراف المعنية (فجوة عجز المعايير) ويقصدبهذه الفجوة توقع المجتمع لمجموعة من المهام يمكن لمدقق الحسابات تنفيذها أوالقيام بها،ولكن مدقق الحسابات أثناءتنفيذه يكون ملتزما بنصوص المعايير ويعمل على القيام بواجباته المهنيةفي نطاقها،وذلك لكونه سيحاسب وسيقيم عمله على ضوئها(الذنيبات، 2003)،وتكون معايير التدقيق المتبعة تتسم بنوع من الضعف وعدم تغطيته الكافة الإجراءات التي يتوقع قيام المدقق بتنفيذها منقبل الأطراف المعنية بعمله، فيخرج عمله غير متطابق مع توقعاتهم نتيجة لوجود ضعف،وعجز في معايير التدقيق المتبعة وليس نتيجة لتقصيرالمدقق في تنفيذ الواجبات الموكلة إليه، ويطلق على هذه الفجوة فجوة ضعف المعاييرأوفجوة الأداءالناتجة عن عجز المعايير؛أي أن المعايير لمترقل مستوى توقعات الأطراف المعنية. (السرطاوي و مصلح، 2012)

–فجوة المسؤولية القانونية :(الجبالي، شويات، الزعبي، و العقلة، 2011) من حيث تضارب القوانين ومعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني على المستوى الدولي، ومن ثم تضارب أحكام القضاء في القضايا المرفوعة ضد المدققين الخارجيين.

3.الدراسة الميدانية

3.1مجتمع وعينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم تحديد مجتمع الدراسة في ثلاثة فئات: الخبراء المحاسبين، محافظو الحسابات، الأكاديميون (تخصص محاسبة وتدقيق)، أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها عن طريق جدول كريسي ومورغان لتحديد حجم العينة (Krejcie & Morgan, 1970) والتي تفترض أنه إذا كان مجتمع الدراسة يتراوح عدده بين 3500إلى 4000 فإن حجم العينة المطلوب 350، تم إستهداف العينة عن طريق إرسال 350 استبيان الكتروني بصفة عشوائية لمجموعة من المهنيين وذلك باستخدام البريد الالكتروني الموجود في قاعدة بيانات موقع الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC أما الأكاديميين فقد تم مراسلتهم عن طريق البريد الالكتروني المهني والذين

كانوا في مجملهم أساتذة في الجامعة تخصص محاسبة وتدقيق، تم استرجاع 76 إستبانة كلها صالحة للتحليل.

وقصد التأكد أن العينة المتحصل عليها كافية لتمثيل مجتمع الدراسة، تم إخضاعها لتحليل KMO التي تعتبر أداة تحليل تستخدم للتأكد من أن حجم عينة الدراسة كافية، بحيث تشترط أن تكون قيمة KMOأكبر من 0.5 حتى تكون حجم العينة كافية، ويوضح الجدول رقم (01) قيمة KMO.

يوضح الجدول رقم (01) أن قيمة KMO مساوية ل 0.553 وهي أكبر من 0.5 وبالتالي فإن العينة المختارة للدراسة كافية.

الجدول (1) تحليل كفاية حجم العينة

Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		0,553
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approx.	391,786
	ddl	171
	Signification	,000

المرجع: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (spss)

2.3 أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في الاستبيان والذي تم تقسيمه إلى جزئين رئيسين الجزء الأول متعلق بالبيانات الشخصية والجزء الثاني الذي يتكون من 19 عبارة قسم الى 4 محاور إعتمادا على الدراسات السابقة وعلى محتوى معيار التدقيق الجزائري 570 إستمرارية الاستغلال، يشمل المتغير المستقل إستمرارية الاستغلال ثلاث محاور ويتمثل في العبارات من 1 إلى 14 والتي استنبطت من معيار naa570يشمل المتغير التابع فجوة التوقعات محور وحيد وقد إشتمل على 5 عبارات من 15إلى 19.

3.3 إختبار صدق وثبات أداة الدراسة

إختبار صدق الاستبيان: تطلب التحقق من صدق أداة الدراسة عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين، لتحكيمها وإبداء رأيهم فيها وتقديم أي ملاحظات يرونها مناسبة من حيث مدى مناسبة العبارات للمحاور الرئيسية، ومن حيث شموليتها وتنوع محتواها، سلامة ودقة الصياغة اللغوية والعلمية لعبارات الاستبيان ووضوحها وتحقيق أهدافها، وقد تركزت ملاحظاتهم حول إختصار، دمج، نقل تعديل وحذف بعض العبارات وترجمة الاستبيان للغة الفرنسية بحكم طبيعة التكوين لدى المهنيين، وقد تم بالفعل الأخذ بجل الملاحظات عند التصميم النهائي لأداة

الدراسة ليتم إعداد الاستبيان في صورته النهائية مكون من 19 عبارة مع الحرص على إختصارها، مفهوميتها، وأن تكون مناسبة للموضوع.

إختبار ثبات الإستبيان: يقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير لو تم إعادة تطبيقها على نفس أفراد العينة عدة مرات، وفي نفس الظروف والشروط خلال فترة زمنية معينة،ولقياس مدى ثبات أداةالدراسة استخدم الباحثان معامل ألفاكرونباخ وتتراوح قيم هذا المعامل ما بين 0 و1 وأصغر قيمة مقبولة هي 0.7 والجدول رقم2يوضح معامل اتثبات أداة الدراسة.

الجدول (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	ثبات المحاور
مسؤولية المدقق الخارجي في تقييم الاستمرارية	5	0.546
الإجراءات التي يقوم بها المدقق في حالة الشك	4	0.571
التقرير عن الاستمرارية	5	0.699
تأثير تطبيق معيار naa570 على فجوة التوقعات	5	0.551
الثبات العام للاستبيان	19	0.778

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (spss)

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثباتCronbach's alpha للعبارات الاستبيان ككل 0.778 وهو يزيد عن المعدل المقبول احصائيا 0.6 (Kheith & taber, 2017)، لذاك نستنتج أن عبارات الاستبيان تتمتع بالثبات، ويمكن الاعتماد عليها في إجراء هذه الدراسة .

إختبار صدق الاستبيان: قمنا بإجراء إختبار الصدق البنائي لأداة الدراسة عن طريق حساب معاملات الإرتباطبين كل من أبعاد المتغير والمتغير نفسه،فإذا كان معامل الإرتباط قويا ومعنوي نقول أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي،والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3) إختبار الصدق البنائي لأداة الدراسة

علاقة الارتباط		الصدق البنائي (معامل ارتباط بيرسون)	مستوى الدلالة
متغير إستمرارية الاستغلال حسب معيار التدقيق الجزائري naa570	مسؤولية المدقق الخارجي في تقييم الاستمرارية	0.622	0.000
	الإجراءات التي يقوم بها المدقق في حالة الشك	0.748	0.000
	التقرير عن الاستمرارية	0.759	0.000

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($a \leqslant 0.05$).

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (spss)

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الإرتباط دالةإحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، وتتراوح قيمتها بين0.622و 0.759 ممايعني وجود علاقة إرتباطCoefficient ofCorrelationموجبة وقوية بين محاور الدراسة ومتغيراستمرارية الاستغلال(Nunnally, 1978) ،وبالتالي يتمتع المتغير بالصدق وهو بالفعل مناسب لقياس ماوضع لقياسه في الأصل.

4.3 إختبار التوزيع الطبيعي

بما أن حجم العينة $n>30$ فإن توزيع المعاينة للاختبار يتبع التوزيع الطبيعي حسب نظرية النهاية المركزية (كنجو، 2000).

5.3 الأساليب والبرامج الإحصائيةالمستخدمة

لغرض تحليل البيانات التي جمعها من خلال أداة الدراسة تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية statistical package for the social sciencesspss22) بالإضافةإلى برنامج Excel فيتحليل البيانات،وتماشيا مع أهداف الدراسة،فقد تم استخدم أدوات إحصائية نذكر منها :مقاييس الإحصاء الوصفي،إختبارKMOلتحديد حجم العينة، معامل الثبات ألفا كرون باخ معامل الارتباط لبيرسون لاختبار الصدق البنائي،وتحليل الانحدار الخطي البسيط للتأكد من وجود علاقةبين المتغير المستقل والمتغير التابع، وكذ ا مدى مطابقة نموذج الانحدار للبيانات(أيإلى أي حديساهم المتغير المستقل في التنبؤب المتغيرالتابع.)

6.3 تحليل النتائج وإختبار الفرضيات

فيما يلي توصيف عينة الدراسة حسب الجدول التالي:

الجدول (4) خصائص عينة الدراسة

البيان	الوظيفة			المؤهل العلمي				الخبرة		
الفئات	خبير محاسبي	محافظ حسابات	أكاديمي (تخصص محاسبة وتدقيق	ليسانس	ماستر	دكتوراه	مؤهل علمي آخر	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
التكرار	12	35	29	15	6	46	9	13	10	53
النسبة المئوية	15.8	46.1	38.2	19.7	7.9	60.5	11.8	17.1	13.2	69.7

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجويات برنامج (spss)

يتضح من الجدول أعلاه وبالنسبة للوظيفة فغالبيتها بين فئتين وهما محافظو الحسابات والأكاديميون تخصص محاسبة وتدقيق بنسبة 46.1 %و 38.2 %على التوالي بينما شكل

الخبراء المحاسبون نسبة 15.8 % وهذا راجع إلى نقص عدد الخبراء المحاسبين مقارنة بنظريهما من محافظي الحسابات والأكاديميين على المستوى الوطني، بالنسبة للمؤهل العلمي فالأغلبية كانت لفئة الدكاترة نظرا لأن الأكاديميين والمستهدفين كانوا في الأغلب أساتذة جامعيين نفس الأمر بالنسبة لمحافظي الحسابات الذين يزاولون مهنة التدريس الجامعي ،أما بالنسبة للخبرة نجد أن ما نسبته 69.7 % اكثر من 10 سنوات والتي تشكل الأغلبية ذلك أن محافظي الحسابات والخبراء أغلبهم لديه خبرة طويلة في المجال.

أ- عرض نتائج الدراسة

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لغرض تحليل إجابات أفراد العينة وتم تحديد طول الفئات كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد ومحاور الدراسة كما هو موضح في الجدول 05

الجدول (05) وصف متغيرات الدراسة

البيان	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الحد الأدني	الحد الأعلى	درجة الموافقة
المحور الأول	4.164	0.3715	2.8	5	موافق
المحور الثاني	3.953	0.502	2.5	5	موافق
المحور الثالث	4.013	0.533	2.4	5	موافق
المحور الرابع	4.208	0.430	3	5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (spss)

ب- إختبار الفرضيات

تنص الفرضية الرئيسية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التدقيق الجزائري 570 استمرارية الاستغلال على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية عند مستوى دلالة 0.05 تم إختبار هذه الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد بين أبعاد المتغير المستقل إستمرارية الاستغلال وفق معيار التدقيق الجزائري 570 (مسؤولية المدقق، إجراءات التدقيق، تقرير التدقيق) والمتغير التابع فجوة التوقعات كما هو مبين في الجدول 06.

الجدول (06) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأبعاد استمرارية الاستغلال حسب naa570 على فجوة التوقعات

/	أبعاد استمرارية الاستغلال مجتمعة			
فجوة التوقعات	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة F	قيمة sigللنموذج
	0.428	0.183	5.379	0.002
Y= 0.145x1+0.14x2 +0.295x3 +2.364 sig 0.003 sig 0.892 sig 0.295				

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج (spss)

ج–معنوية نموذج الانحدار

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن قيمة الارتباط R بلغ 0.428 مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين أبعاد إستمرارية الاستغلال مجتمعة وفق معيار التدقيق naa570 وفجوة التوقعات كما بلغ معامل التحديد 0.183 مما يدل على أن 18.3 % من التغيرات التي تطرأ على فجوة التوقعات وتؤدي إلى تقليصها سببها تطبيق معيار naa 570 استمرارية الاستغلال أما النسبة الباقية وهي 81.7 % تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة وبالنسبة ل F المحسوبة فقد سجلت 5.379 بمستوى دلالة 0.002 وهي أكبر من F الجدولية التي قدرت ب 2.917 مما يؤكد معنوية الأثر، لذا نقبل الفرضية الرئيسية H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التدقيق الجزائري 570 استمرارية الاستغلال على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية عند مستوى دلالة 0.05.

معنوية المتغيرات المستقلة

يوضح إختبارT- testلكل من أبعاد استمرارية الاستغلال كما يتضح من الجدول أن بعد مسؤولية المدقق الخارجي في تقييم الاستمرارية لا يؤثر على تقليص الفجوة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.295 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يجعلنا نرفض الفرضية الفرعية H11: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤولية تقييم الاستمرارية للمدقق الخارجي على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية عند مستوى دلالة 0.05.

كما يتضح من الجدول أن بعد الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في حالة توصله إلى أحداث تثير الشك في الاستمرارية لا يؤثر على تقليص فجوة التوقعات حيث بلغ مستوى الدلالة 0.892 أكبر من مستوى المعنوية 0.05 مما يجعلنا نرفض الفرضية الفرعية H12: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في حالة توصله الى ظروف تثير الشك في الاستمرارية على فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية عند مستوى دلالة 0.05.

كما يتضح من الجدول أن بعد التقرير عن الاستمرارية يؤثر على تقليص فجوة التوقعات حيث بلغ مستوى الدلالة 0.03 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أنه قادر على

التأثير على تقليص فجوة التوقعات بصفة مجتمعة مع العوامل التفسيرية الأخرى لذا نقبل الفرضية الفرعية H13.

4.النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

– يؤثر تطبيق معيار التدقيق الجزائري 570 استمرارية الاستغلال على تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية .

– مسؤولية المدقق الخارجي في تقييم الاستمرارية لا تؤثر على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية.

– الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في حالة توصله الى ظروف تثير الشك في الاستمرارية لا تؤثر على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الجزائرية.

– تقرير المدقق الخارجي حول الاستمرارية يؤثر على تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق.

2.4 التوصيات

–ضرورة تحديث وتحيين معيار التدقيق الجزائري 570 تماشيا مع معيار التدقيق الدولي الخاص باستمرارية الاستغلال 570.

– إدراج نماذج التنبؤ بالفشل المالي في توقع استمرارية المؤسسة ضمن الإجراءات التي يقوم بها المدقق الخارجي في حال توصله الى ظروف أو أحداث تثير الشك في الاستمرارية، لما لها من قيمة تنبؤية عالية.

– إلزامية المدققين الخارجيين بالسعي المستمر نحو تطوير أدائهم وكذا الفهم الجيد لمعايير التدقيق الجزائرية وذلك من خلال المشاركة في الدورات التدريبية والندوات العلمية المتخصصة.

– يجب على المنظمات المهنية المحلية محاولة دراسة التوقعات المعقولة لمستخدمي القوائم المالية، والتي تدخل في إطار فجوة الأداء وفجوة الاستقلال والعمل على تلبيتها من خلال التطوير المستمر لمعايير التدقيق بما يتلاءم مع حاجيات المجتمع وذلك بتوسيع مسؤولية والإجراءات المتخذة من طرف المدققين في تقييم الاستمرارية .

.قائمة المراجع:

المؤلفات

عبد الوهاب رميدي، علي سماي.(2016). المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي (المجلد 2). دار هومه.الجزائر.

إسماعيل كنجو.(2000). الإحصاء والإحتمال. مكتبة العبيكان الرياض، السعودية

المقالات :

-حنان بوميسة، نجود تريش.دور ومسؤولية المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار حسب المعيار الدولي 570،مجلة ريحان للنشر العلمي ،(2021).

-عبد المطلب السرطاوي، محمد علي مصلح.(2012). فجوة التوقعات في بيئة تدقيق الحسابات الأردنية -نظرة علاجية-. مجلة الدراسات المالية والمصرفية..

-علي الذنيبات. (2003).بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها- دليل من الأردن-. دراسات العلوم الإدارية.

-علي حسن الدوغجي(2008). مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات. مجلة دراسات محاسبية ومالية.

-محمود الجبالي، زياد شويات، علي الزعبي، ربى محمود العقلة. (2011). فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات القانونيين والمستثمرين في الأردن. مجلة بحوث جامعة تعز : سلسلة الآداب و العلوم الإنسانية و التطبيقية.

-مصطفى الباز. (1999). إستخدام النظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالي دراسة ميدانية على محافظات القناة في جمهورية مصر العربية. المجلة العربية للمحاسبة المالية .

-بخاوة محمد الأمين،الطيبي حمزة.(2022).دراسة واختبار تأثير إدراك المدققين الخارجيين لحدود مسؤولياتهم بشأن استمرارية الاستغلال على تقرير التدقيق دراسة ميدانية .مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال.

-بن قري إلياس والعياشي زرزار.(2020).دور جودة المراجعة الخارجية في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق :دراسة حالة سطيف برج بوعريريج.مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية.

-بن يحيعلي ولعمور رميلة.(2020). مسؤولية محافظ الحسابات في الحرص على استمرارية الاستغلال .مجلة إقتصاد المال والأعمال.

-حابيأحمد، جابااللهعبدالصمد. (2021). دور المعايير الجزائرية للتدقيق في تقليص فجوة توقعات التدقيقدراسة إستطلاعية لآراء محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة، مجلة الاستراتيجية والتنمية.

-حميد سميرة، عبدالصمد علي عمر. (2021).دور حوكمة التدقيق في التقليل من فجوة التوقعات في الجزائردراسة ميدانية .*مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*.

رافع نورالدين. (2022).تقاطعات أهمية المؤشرات المالية والتشغيلية عند المدقق الخارجي في تقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية. *مجلة التكامل الاقتصادي*.

3.المراسم والقوانين

المجلس الوطني المحاسبة.(2017). المقرر رقم 23 المتضمن معايير التدقيق الجزائرية.

المراجع باللغة الأجنبية

literature

T Lee (1970) ,The Nature of Auditing and its Objectives;

J Nunnally (1978) Psychometric Theory) Second Edition .(New York: McGraw- Hill Book Company;

Articles

Porter (1993), An Empirical Study of the Audit Expectation,.Accounting and Business Research.50 -42 ،

c .Humphrey,p. Moizer ،S Turley .(1993)The audit expectations gap in Britain: An empirical investigation .Accounting and Business Research , 395-411;

C.D Liggio, (1974) .The expectation gap the accountant's waterloo، Journal of Contemporary Business- spring.44-27 ;

Guy, Sullivan (1988) .The expectations gap auditing standards,Journal of Accountancy,46-36 ;

James,M Fremgen (1968) ,The Going Concern Assumption: A Critical Appraisal, The Accounting Review 649-656. ;

.R Krejcie,D WMorgan (1970) Determining sample size for research activities,Educational and Psychological Measurement.610-607 ;

.S Kheith ،taber (2017) ,The Use of Cronbach's Alpha When Developing and Reporting(.Springer) ،Research Instruments in Science Education;

B.Taggart ،F Herbert (1965) ,Paton on Accounting .,The Accounting Review.129 .

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص578-595

مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية– دراسة ميدانية لعينة من موظفي المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة

The contribution of the digital transformation of the tax administration in improving the quality of tax services - a field study of a sample of employees of the Regional Tax Department of Constantine

سعيدة سليماني*
Saida SLIMANI
جامعة قسنطينة 02_الجزائر
saida.slimani@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/31 تاريخ القبول: 2023/09/12 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة، وبغرض الإجابة على إشكالية هذه الدراسة وتحقيق أهدافها تم استخدام منهجين: المنهج الوصفي لإعداد الإطار النظري للدراسة والمنهج الوصفي التحليلي لإتمام الدراسة الميدانية التي تم اجرائها على عينة من موظفي المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التحول الرقمي الذي شهدته الإدارة الضريبية ساهم بنسبة 78% في تحسين جودة الخدمات الجبائية المقدمة على مستوى هذه المديرية.

الكلمات المفتاحية: تحول رقمي؛ إدارة ضريبية؛ جودة؛ خدمات جبائية؛ قسنطينة.

تصنيف JEL: H20؛ H21؛ H29.

Abstract:

This study aims to identify the contribution of the digital transformation of the tax administration in improving the quality of tax services at the level of the Regional Directorate of Taxes of Constantine. The staff of the Regional Directorate of Taxes of Constantine, and this The study concluded that the digital transformation witnessed in the tax administration contributed 78% to improving the quality of tax services rendered at the executive level.

Key words: digital transformation; tax administration; Quality; tax services; Constantine.

JEL classification codes: H20; H21; H29.

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بالتحول الرقمي في الآونة الأخيرة مع التطور الذي عرفته كافة المجالات الحكومية بصفة عامة، والتطور في المجال الاقتصادي والتجاري وانفتاح هذا المجال على العالم الخارجي بحيث أصبحت التجارة عابرة للقارات وانتقلت إلى أسواق عالمية افتراضية، وتجاوزت عدد المعاملات التي تتم في هذه الأسواق في الدقيقة الواحدة آلاف المعاملات، وهذا ما دفع بباقي القطاعات الحكومية خصوصا تلك التي لها علاقة مباشرة بالنشاطات التجارية إلى ضرورة التحول الرقمي لكي تتوافق ممارستها مع التطور الحاصل في التجارة، وتعتبر الإدارة الضريبية من بين المصالح التي توجهت إلى رقمنة نشاطاتها حتى تتمكن من تقديم خدمات تليق باحتياجات المكلفين بالضريبة، تحصيل الإيرادات الضريبية بالشكل اللازم والرقابة على المكلفين وعدم منحهم ثغرات وفرص يتم استغلالها في التهرب من دفع الضرائب.

وتعد الخدمات الجبائية من بين أهم النقاط التي مسها التحول الرقمي وأخذت قدر كبير من الأهمية لما لرضا المكلفين بالضريبة عن الخدمات المقدمة لهم من دور في تحسين التحصيل الجبائي، فتحسين جودتها يزيد من وعي وامتثال المكلفين بالضريبة الأمر الذي يدفعه إلى التصريح الصحيح بالأرباح والمداخيل المحققة وبالتالي زيادة تحصيل الحقوق الجبائية من طرف الادارة الضريبية، وهنا تظهر اشكالية هذه الدراسة المتمثلة في:

هل يساهم التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة؟

➢ **الفرضيات:**

بغرض الإجابة على الاشكالية التي تطرحها هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الفروض كالتالي:

1. توجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على وجود تحول رقمي في المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عندمستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$؛

2. توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على تحسن جودة الخدمات الجبائية المقدمة للمكلفين بالضريبةعلى مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$؛

3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحول الرقمي للإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات الجبائية المقدمة على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$.

➢ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن عرضها كما يلي:

- التعرف على التحول الرقمي للإدارة الضريبية؛
- التعرف على جودة الخدمات الجبائية؛
- التعرف على الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل رقمنة ادارتها الضريبية؛
- تحديد نوع العلاقة بين التحول الرقمي للإدارة الضريبية وجودة الخدمات الجبائية.

➢ **منهج الدراسة:**

بغرض الإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياتها وتحديد مدى مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية، تم الاعتماد على منهجين هما: المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري للدراسة والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تم اجرائها المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2. ماهية التحول الرقمي:

يعد التحول الرقمي أحد الآليات الحديثة التي تتسابق أغلب دول العالم في وقتنا الحالي على تبنيها ووضع خطط مناسبة لتطبيقها، ومن اجل التعرف عليه تناولنا ما يلي:

أ. مفهوم التحول الرقمي:

عرف التحول الرقمي بانها ادراج الاستراتيجيات الرقمية في مختلف المجالات سواء اليومية أو المجتمعية كالتنظيم والأعمال، وفي أغلب الأحيان يتم التركيز على دور الرقمنة في قطاع الأعمال(Hannah, 2020, p. 5).

كما عرف على أنه الاعتماد المتزايد لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في المجالات الاقتصادي، وتضم مجموعة من الأساليب والاتجاهات والمفاهيم الرقمية مثل انترنت الأشياء والذكاء الفني(Janine & Al, 2018, p. 129).

وينقسم التحول الرقمي إلى ثلاث عناصر أساسية هي كالآتي (Daniel & Christopher, 2018, p. 03) :

- خلق قيمة مضافة وآفاق أعمال جديدة؛
- تحسين النشاطات التي لها تأثير مباشر على تجربة العميل؛
- دعم الأعمال التجارية من خلال بناء قدرات تأسيسية.

استنادا لما سبق يمكن تعريف التحول الرقمييأنه: عملية تستوجب من المنظمة ضرورة الانتقال ومواكبة التقنيات التكنولوجية بهدف دعم تنافسيتها من جهة، وتلبية احتياجات زبائنها كأساس للتطورات الرقمية التي يشهدها العالم.

ب.أسباب التحول الرقمي:

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعت إلى التحول الرقمي نذكر منها: (Dima & Mustafa, 2019, p. 54)

- تعقد العمليات والاجراءات التقليدية وتأثيرها على أعباء العمالة؛
- عدم وجود امكانية لدمج البيانات في كل أجزاء المؤسسة؛
- عدم وجود امكانية لزيادة المنافسة بين المؤسسات؛
- حاجة المؤسسة إلى الرقي بوجود أساليب تمكنها من الدخول إلى سوق المنافسة

والحاجة إلى عرض نماذج خدمات جديدة؛

- الاحتراف في استخدام التقنيات الرقمية بمختلف برامجها وبجميع شبكات الكمبيوتر.

ج. أدوات التحول الرقمي:

تعتمد الأنشطة الرقمية على مجموعة من الأدوات التي يمكن عرضها كما يلي (Naser, 2014, p. 3):

- **أجهزة الحاسب الآلي:**هي العناصر الملموسة من الأدوات المكتبية التي تستخدم في الرقمنة؛
- **برامج الحاسوب:** هي العناصر المعنوية أو الغير مرئية الموجودة في أجهزة الحاسوب،

وهي تقسم إلى نوعين (برامج التشغيل مثل الويندوز، وتطبيقات وبرامج كالبريد الالكتروني والمتصفحات وغيرها)

- **شبكات الاتصال:** هي شبكات ارسال المعلومات والوسائط الرقمية (الإكسترانت، الإنترانت والإنترنت)؛
- **صانعي المعرفة:** هم المسؤولون، المحللون والمدراء في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والموارد المعرفية ورأس المال الثابت؛

2.2. جودة الخدمات الجبائية:

أ.مفهوم جودة الخدمات الجبائية:

تعرف جودة الخدمة على أنها درجة الامتياز أو التفوق التي يمكن أن تكون موضوعية أو ذاتية، وتعتبر جودة الخدمة الضريبية التي يتمتع بها المكلفين بالضريبة (الطبيعيين والمعنويين) من المصالح الجبائية أو الحكومة أمرًا بالغ الأهمية لتحسين التحصيل الجبائي وتحقيق امتثال المكلفين بالضريبة(Adekoya & Al, 2020, p. 65)؛**وبالتالي يمكن القول بأن** جودة الخدمات الجبائية هي درجة العناية بالخدمات الجبائية بالشكل الذي ينعكس ويقيس رضا المكلفين بالضريبة على أداء مختلف المصالح الجبائية وكذا رضاهم على الخدمات المقدمة لهم واقبالهم عليها.

ب. معايير قياس جودة الخدمات الجبائية

يتم قياس الخدمات العمومية بصفة عامة والخدمات الجبائية بصفة خاصة بالاعتماد على مجموعة من المعايير، التي يمكن تناولها كما يلي:(قدوج و آخرون، 2023، صفحة 237)

- **الاعتمادية:** أي تقديم خدمات آنية ومرضية تتمتع بالقدرة على تقديم الخدمات بدقة كما وعدت به المصالح الجبائية؛
- **الاستجابة:** هي قدرة الموظفين على مساعدة المكلفين بالضريبة بتقديم الخدمات الجبائية بسرعة وفقًا لما يرغب فيه المكلف؛
- **الأمان:** أي قدرة أعوان الادارة الجبائية على تقديم الخدمات بالشكل المطلوب وآمن؛
- **التعاطف:** أي الاهتمام الذي يعطيه أعوان الادارة الضريبية بشكل فردي للمكلفين بالضريبة وفهم احتياجاتهم؛
- **الأدلة المادية (الملموسة):** هي العناصر التي تركز على السلع أو الخدمات، والتي تتعلق

بمظهر المرافق المادية، المعدات، الأدوات الشخصية وأدوات الاتصال.

ج. التحول الرقمي للإدارة الضريبية الجزائرية:

سعت الجزائر كغيرها من الدولة العربية والدول الأوروبية المتقدمة الى رقمنة الإدارة الضريبية وبالتركيز أكثر على الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة لما لها من أهمية بالغة في تحقيق امتثالهم الجبائي، وقد اعتمدت الجزائر في هذا الصدد على مجموعة من البوابات الالكترونية نذكر منها:

إنشاء موقع الكتروني للإدارة الضريبية:

هي بوابة الكترونية للإدارة الضريبية تقدم العديد من الخدمات وتعرف بالموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب (https://www.mfdgi.gov)(بوزكري، 2021، صفحة 462) .

الترقيم الجبائي الالكتروني:

في إطار تنفيذ برنامج عصرنة الادارة الضريبية الخاص بتبسيط الاجراءات الادارية والتسهيلات الممنوحة للمكلفين بالضريبة قامت المديرية العامة للضرائب ابتداء من تاريخ **08** ماي **2016**، بتحويل اجراءات الترقيم الجبائي من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني، وتمكن هذه التقنية المكلفين بالضريبة الذين تم احصائهم من طلب رقم التعريف الجبائي **(NIF)** عن بعد، على الموقع الالكتروني. https://nifenlignemfdgi.gov.dz، المستحدث لهذا الاجراء (بوزكري، 2021، صفحة 462) .

الخدمات الضريبية الالكترونية:

لقد أدى التطور التكنولوجي وإدخال التقنيات الرقمية في الإدارة الضريبية إلى انشاء موقع رقمي يمكن المكلفين بالضريبة من الحصول على كافة المعلومات الخاصة بهم وبنشاطهم كقوانين المالية، القوانين الجبائية، الكتيبات والدلائل الجبائية، وكذا المناشير والتعليمات والنصوص المختلفة، كما تسعى الإدارة الضريبية إلى نشر مختلف المعلومات الجبائية وتولي كافة انشغالات المكلفين من خلال هذا الموقع (رمادلية و قويدري، 2020، صفحة 473) .

نظام مرجعية الخدمة:

بتاريخ **07 جوان 2004** قام المدير العام للضرائب وطبقا للتعليمة العامة **رقم 01** بإنشاء مرجع نوعية الخدمة كوسيلة لتحسين نوعية الخدمات المقدمة وترقية ثقافة الاستقبال، فهو يتضمن مجموعة من المعايير (الداخلية والخارجي) التي من الضروري احترامها من طرف أعوان الادارة الضريبية في مختلف الهياكل الجديدة، ويسعى النظام المرجعي لجودة الخدمة إلى تحسين

العلاقة القائمة بين المكلفين بالضريبة والادارة الضريبية من خلال التركيز على نوعية الخدمات التي تقدمها لتكون ذات فعالية وتوفير الاستقبال النوعي بمختلف أشكاله: الاستقبال الشخص، البريد، الهاتف، والبريد الالكتروني عبر العنوان « **contact.dgi**»من خلال الاتصال بالمديرية العامة للضرائب «**DGI**»، والأسئلة المتكررة «**FAQ**»، أما بالنسبة للشركات التابعة لمديريات كبريات المؤسسات فقد اعتمدت على الاجراء الذاتي الذي يساهم في ترقية القيم ذات العلاقة باللباقة والاعلام وأخذ المواعيد وكذا الاجابة على الطلبات في وقتها المطلوب(سعيدي و قمان، 2020، صفحة 266).

✍ نظام التصريح الجبائي الالكتروني (نظام جبايتك):

بوابة جبايتك بوابة خاصة بالإدارة الضريبية الجزائرية، تمكن المكلفين بالضريبة من الحصول على خدمات التصريح والدفع بمختلف الضرائب والرسوم الكترونيا، في وسط يمتاز بالسهولة وبساطة الاستخدام، وهذه البوابة وجهت في بدايتها لمديريات كبريات المؤسسات **DGE**، وتعد ضمان لتحسين الدائم بحيث توفر هذه البوابة كافة الوثائق الخاصة بالنظام الجبائي الجزائري وهي متاحة لكل المكلفين بالضريبة، تتضمن العديد من الخدمات الموجهة للمكلف وهي كما يلي : (تومي و بن عمارة، 2019، صفحة 247)

- ✓ تمكن المكلف بالضريبة من الوصول إلى بياناته العامة؛
- ✓ تتيح للمكلف بالضريبة اكتتاب تصريحاته الجبائية، بالإضافة إلى الحساب التلقائي والاختيار من مختلف الخيارات المتاحة في قائمة المتابعة، حيث تمكن هذه الخدمة المكلف بالضريبة من تقديم تصريحاته وفق للإجراءات الجبائية التي تم تحديثها؛
- ✓ تحويل التصريحات الجبائية للدفع بواسطة المتابعة الدائمة للعمليات بكاملها من خلال منصة جبايتك.

✍ نظام التصريح والدفع الالكتروني "مساهمتك"

تعتبر بوابة مساهمتك من الإجراءات الجديدة للتصريح والدفع الجبائي الالكتروني، تسعى إلى تحقيق مساعي عصرنة الإدارة الضريبية في تبسيط وتسهيل الإجراءات للمكلفين بالضريبة لأداء التزاماتهم الجبائية الخاصة بالتصريح والدفع لمختلف الضرائب والرسوم المفروضة عليهم، وقد تم ادخال بوابة مساهمتك على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي

ليس لديها مراكز ضريبية أو مراكز جواريه للضرائب، وقد توجهت المديرية العامة للضرائب إلى تعميم استخدام بوابة مساهمتك على مستوى قباضات الضرائب (مفتاح و بن حليمة، 2022، صفحة 173).

3.الدراسة الميدانية

من أجل التعرف على مساهمة التحول الرقمي للإدارة الضريبية في تحسين جودة الخدمات الجبائية قمنا بإجراء دراسة ميدانية لعينة من موظفي المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة، والتي تمت وفقا لمجموعة من الخطوات نستعرضها كما يلي:

1.3. الاجراءات المنهجية للدراسة:

من أجل القيام بالدراسة الميدانية يجب في البداية تحديد المجتمع وحجم العينة محل الدراسة، ثم اختبار صدق الأداة المعتمد عليها أي الاستبيان، وفي مرحلة أخرى تحديد خصائص عينة الدراسة، والتي نستعرضها كما يلي:

أ. الإجراءات الأولية:

مجتمع وعينة الدراسة:

ان مجتمع هذه الدراسة يتشكل من موظفي المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة، من أجل القيام بالدراسة الميدانية تم اخذ عينة قصدية حجمها بـ: **64** موظف وقد تم توزيع الاستبيانات عليهم واسترجاع **64** استبيان صالح للتحليل أي بنسبة **100%** من اجمالي الاستبيانات.

أدوات جمع البيانات:

في دراستنا هذه تم الاعتماد على الاستبيان كأداة كمية للإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار فرضياتها، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين الأول يحتوي على البيانات الديموغرافية حول المستجوبين، في حين يحتوي القسم الثاني آرائهمحول كل متغير من متغيرات الدراسة، ويعد الاستبيان أداة قياس تعتمد على مجموعة من البرامج الإحصائية مثل **SPSS** و**AMOS**، وقد تم اختيار فقرات هذه الدراسة من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة في موضوعنا أخذ بعين الاعتبار الجانب النظري لهذه الدراسة هذه ثم تم اخضاع الاستبيان لمحكمين لتجنب أي خطأ يمكن أن يأثر على نتيجتها.

ب. صدق أداة القياس والتحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة:

ثبات أداة القياس (معامل ألفا كرونباخ):

من أجل التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ والذي كانت نتيجته كما يلي:

الجدول 1: معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل الفا كرونباخ Alpha de Cronbach
المحور الأول	14	0,885
المحور الثاني	12	0,904
المجموع	26	0,938

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 26.

من خلال الجدول 1:نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحورين كانت على التوالي هي **0,885** و**0,904**، كما أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبيان ككل كانت**0,938**، وهي قيم تفوق القيمة المعيارية المحددة بـ 0,60 وبالتالي فالاستبيان المستخدم لهذه الدراسة يتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات.

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

الجدول 2: الخصائص الوصفية لعينة الدراسة

الجنس	ذكر	أنثى		
التكرار	49	15		
النسبة%	76,6	23,4		
الرتب الوظيفية	أسلاك تقنية	أسلاك مشتركة		
التكرار	39	25		
النسبة%	60,94	39,06		
الفئة العمرية	من 21 إلى 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	أكثر من 51 سنة	
التكرار	18	24	3	
النسبة%	28,1	37,5	4,7	
المستوى التعليمي	شهادة مهنية	ليسانس	ماستر	دكتوراه
التكرار	2	14	32	16
النسبة%	3,1	21,9	50	25

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 26.

من خلال الجدول 2:نلاحظأن جنس ذكر أكثر فئة اجابة على الاستبيان بنسبة**% 76,6** وهذا يدل على أن أغلب موظفي المديرية ذكور، وأن الرتبة الوظيفية للأسلاك التقنية تحصلت على أكثر نسبة بـ **60,94%** أي أن أغلب الموظفين فيها ينتمون إلى هذه الرتبة، في حين تحصلت الفئة العمرية من **31 إلى 40 سنة** على أعلى نسبة بـ**37,5%**مما يدل على أن أغلب

الموظفين شباب وذو خبرة متوسطة، بالإضافة إلى تحصل درجة الماستر في المستوى التعليمي على أعلى نسبة بـ **50%** وهذا يفسر بأن أكثر موظفي المديرية جامعيين.

2.3. التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة:

سوف نتناول في هذا العنصر وضعية اجابات المستجوبين من عينة الدراسة على كل متغير من متغيراتها ووفقا للعبارات التي يتضمنها بالاعتماد على مؤشرين أساسيين في الاحصاء الوصفي ألا وهما (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)، ثم سنضع تحليلا للنتائج المتحصل عليها، وذلك كما يلي:

أ. التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة:

يقوم التحليل الوصفي على قياس درجة التوافق بين ردود المستجوبين من العينة محل الدراسة لكل فقرة من الفقرات الموجودة في محاورها، وبمأن استبيان هذه الدراسة تم اعداده بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي فقد تم الاعتماد على خمسة مجالات للمتوسط الحسابي لقياس استجابات أفراد عينة الدراسة، التي هي كالآتي:

- [1-1.80[: غير موافق بشدة
- [1.80-2.60[: غير موافق
- [2.60-3.40[: موافق نوعا ما
- [3.40-4.20[: موافق
- [4.20-5[: موافق بشدة

التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة لمحور التحول الرقمي للإدارة الضريبية

الجدول 3: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة لمحور التحول الرقمي للإدارة الضريبية

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التعليق
تمكن رقمنة الادارة الضريبية المكلفين بالضريبة من الحصول على الخدمات التي يحتاجون اليها بسهولة أكثر مما كانت عليه في السابق.	4,34	0,62	موافق بشدة
تسعى رقمنة الادارة الضريبية إلى انجاز الخدمات بسرعة أكبر.	4,39	0,63	موافق بشدة
تساعد الرقمنة في الادارة الضريبية إلى تحسين كفاءة موظفي الادارة الضريبية.	3,97	0,64	موافق بشدة
تساعد الرقمنة في الحفاظ على المعلومات وأرشفتها في شكل ملفات الكترونية.	4,34	0,57	موافق بشدة

تساعد الرقمنة في خلق شبكات تواصل بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالإدارة الضريبية.	4,28	0,74	موافق بشدة
تساهم الرقمنة في المحافظة على سرية معلومات المكلفين بالضريبة وحمايتها.	4,28	0,68	موافق بشدة
التحول الرقمي في الادارة الضريبية ساهم في تحقيق الفعالية فيها.	3,72	0,70	موافق
تقدم الادارة الضريبية دورات تدريبية وتكوينية لأعوانها في مجال الرقمنة ومختلف الخدمات الجبائية الرقمية.	4,00	0,82	موافق
توفر الادارة الضريبية مختلف الوسائل التي تساعد في تقديم الخدمات الرقمية للمكلفين بالضريبة.	3,91	0,92	موافق
يوجد ربط بشبكات الانترنت لمختلف مصالح الادارة الضريبية.	4,08	0,82	موافق
تطبيق الرقمنة في الادارة الضريبية قلل من التكاليف التي تتحملها الادارة الضريبية في أداء وظائفها.	3,97	0,91	موافق
تطبيق الرقمنة في الادارة الضريبية ساهم في تحسين علاقة الادارة بالمكلفين بالضريبة.	3,83	0,98	موافق
تطبيق الرقمنة في الادارة الضريبية قلل من فرص التهرب الضريبي.	3,91	0,83	موافق
رقمنة الادارة الضريبية استراتيجية حديثة ساهمت في تحسين التحصيل الجبائي.	3,84	0,84	موافق
المحور الأول: التحول الرقمي للإدارة الضريبية	**4,06**	**0,49**	**موافق**

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 26.

نلاحظ من خلال الجدول 3:أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة جميعها تفوق **3,72** وتقع في مجال **3,72** و**4,39**، مما يدل على أن معظم إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المحور كانت أغلبها في مجال موافق، وهذا يعني أن المستجوبين يأكدون على وجود تحول رقمي للإدارة الضريبية وفر للمكلفين بالضريبة التابعين لها إمكانية الحصول على خدمات جبائية الكترونية بسرعة أكبر وبأقل التكاليف، وكذا تحسين كفاءة الموظفين من خلال التكوين والتدريب، توفير أمن وسرية المعلومات، ربط مختلف المصالح الجبائية ببعضها البعض، وقد ساهم التحول الرقمي بدرجة لا بأس بها في تقليل فرص التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الجبائي.

✍ التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة لمحور جودة الخدمات الجبائية

الجدول 4: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة لمحور التحول الرقمي للإدارة الضريبية

الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التعليق
الخدمات الجبائية تتوافق مع طلبات المكلفين بالضريبة.	4,06	0,79	موافق
الخدمات الجبائية تتميز بالدقة والسرعة في أدائها.	4,13	0,88	موافق
الخدمات الجبائية الالكترونية ألغت ضرورة الحدود الزمانية والمكانية لأدائها من طرف المكلفين بالضريبة.	3,75	0,89	موافق
الخدمات الجبائية الالكترونية ذات اجراءات بسيطة ومفهومة من طرف المكلفين بالضريبة.	3,86	0,94	موافق
الخدمات الجبائية الالكترونية متوفر على مدار 24 ساعة/ 24 ساعة أسبوعيا.	3,53	1,01	موافق
يمكن لأعوان الادارة الضريبية أداء وظائفهم من أي مكان وفي أي زمان.	4,17	0,70	موافق
تقديم الخدمات الجبائية في ظل رقمنة الادارة أصبح سهلا مقارنة بالأساليب التقليدية.	4,06	0,73	موافق
رقمنة الادارة الضريبية ربطت مختلف المصالح ببعضها البعض وساهمت في نقل المعلومات بسلالة وسرعة.	3,89	0,86	موافق
مكنت الرقمنة في المجال الجبائي من تسجيل المكلفين بشكل رقمي دون الحاجة إلى التواصل المباشر بين الادارة والمكلفين بالضريبة.	3,81	0,81	موافق
الرقابة الجبائية الالكترونية مكنت من متابعة المكلفين بالضريبة وتقليل فرص التهرب.	3,98	0,77	موافق
التصريح الالكتروني مكن الادارة الضريبية من متابعة الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة وكذا التأكد من صحة المبالغ المصرح بها.	3,98	0,93	موافق
نظام مرجعية جودة الخدمة يساهم في التأكد من جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.	3,91	0,71	موافق
المحور الثاني: جودة الخدمات الجبائية	**3,92**	**0,59**	**موافق**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 26.

نلاحظ من خلال الجدول 4:أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة جميعها تفوق **3,53** وتقع في مجال **3,53** و**4,17**، مما يدل على أن معظم إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المحور تندرج في مجال موافق، وهذا معناه أن الخدمات الجبائية المقدمة من الإدارة الضريبية تتمتع بدرجة من الجودة حيث أنها تتوافق مع طلبات المكلفين، تمتاز بالسرعة، الدقة، البساطة، المفهومية وتجاوز الحدود المكانية والزمانية هذا من ناحية، من ناحية أخرى خلق شبكة بين مصالحها الجبائية لنقل وتبادل المعلومات بشكل أسرع وقد وفر العديد من الخدمات الالكترونية مثل التسجيل الالكتروني، التصريح الجبائي الالكتروني، الرقابة الجبائية الالكترونية، ونظام مرجعية جودة الخدمة.

ب. اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى

$\mathbf{H_0}$:لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على وجود تحول رقمي على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$؛

$\mathbf{H_1}$:توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على وجود تحول رقمي على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$؛

الجدول 5: نتائج اختبار T التحول الرقمي للإدارة الضريبية

المتغير	قيمة T	مستوى المعنوية	التقييم
التحول الرقمي للإدارة الضريبية	66,14	0,000	دال احصائيا

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 26.

من خلال الجدول 5: نلاحظ أن قيمة **T** لمتغير التحول الرقمي للإدارة الضريبية بلغت **66,14** بمستوى دلالة **0,000** وهي أقل من قيمة الدلالة المعتمدة والمحددة بـ **0,05**، وهذا معناه تحقق الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجدمؤشرات ذات دلالة احصائية على وجود تحول رقمي على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$.

الفرضية الثانية

$\mathbf{H_0}$:لا توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على تحسن جودة الخدمات المقدمة للمكلفين

بالضريبة على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينةعند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$؛

H_1:توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على تحسن جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$.

الجدول 6: نتائج اختبار T لمتغير جودة الخدمات الجبائية

المتغير	قيمة T	مستوى المعنوية	التقييم
جودة الخدمات الجبائية	53,52	0,000	**دال احصائيا**

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 26.

من خلال الجدول 6: نلاحظ أن قيمة **T** لمتغير جودة الخدمات الجبائية بلغت **53,52** بمستوى دلالة **0,000** وهي أقل من قيمة الدلالة المعتمدة والمحددة بـ **0,05**، وهذا معناه تحقق الفرضية البديلة التي تنص على توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على تحسن جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$.

الفرضية الثالثة

H_0:لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحول الرقمي للإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات الجبائية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$؛

H_1:توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحول الرقمي للإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات الجبائية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$.

الجدول 7: قيمة الارتباط R بين متغير التحول الرقمي للإدارة الضريبية وجودة الخدمات الجبائية

جودة الخدمات الجبائية	الارتباط R	مستوى المعنوية	التقييم
التحول الرقمي للإدارة الضريبية	**0,78	0,000	**ارتباط قوي**

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 26.

من خلال الجدول 7: نلاحظ وجود علاقة ارتباط ايجابية متوسطة بين التحول الرقمي للإدارة الضريبية وجودة الخدمات الجبائية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط**=0,78R**، التي يقابلها مستوى معنوية **0,000** وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية المطلوب **0,05**، مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحول الرقمي للإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات الجبائية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$.

الجدول 8: تحليل تباين الانحدار

معامل الارتباط R	معامل تحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^2	قيمة F	مستوى المعنوية
0,78	0,61	0,60	95,31	0.000

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج SPSS 26.

من خلال الجدول 8: نلاحظ أن معامل التحديد **0,61**مما يعني أن التحول الرقمي للإدارة الضريبية يفسر ما نسبته **61 %**من جودة الخدمات الجبائية، أما النسبة الأخرى فهي متعلقة بعوامل أخرى غير مدروسة، في حين أن قيمة **F** بلغت **95,31**عند مستوى معنوية **0,000** وهي أقل من القيمة المعتمدة **0,05** مما يعني وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين التحول الرقمي للإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات الجبائية، ويمكن تشكيل معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

جودة الخدمات الجبائية= 1,50 +0,651 التحول الرقمي للإدارة الضريبية

4. خاتمة

من خلال ما سبق نستخلص أن التحول الرقمي للإدارة الضريبية قدم العديد من المزايا لجميع الأطراف ذات العلاقة، وتعتبر الجهات الرئيسية المستفيدة من هذه الاستراتيجيات والتقنيات الحديثة المتبعة في التحول الرقمي هما الموظفون في الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة، فبفضل التحول الرقمي استفاد الموظفون في الإدارة الضريبية من تبسيط إجراءات المعتمدة في تقديم الخدمات الجبائية للمكلفين بالضريبة، حيث أصبحت هذه الخدمات تقدم بشكل إلكتروني عبر بوابات رقمية مخصصة لكل خدمة على حدى فعلى سبيل المثال (التسجيل

الالكتروني، التصريح الالكتروني وغيرها) ونتيجة لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجال الجبائي، ارتفعت جودة هذه الخدمات التي باتت تمتاز بالسرعة والفاعلية، ويتم تقديمها على مدار اليوم وطيلة الأسبوع، مما أدى إلى تحسين وعي وامتثال المكلفين بالضريبة.

بالإضافة إلى ذلك، أدى التحول الرقمي إلى تقليل تكاليف تقديم الخدمات والحصول عليها، مما يعزز الكفاءة المالية للمكلفين ويعزز التفاعل الإلكتروني بينهم وبين الإدارة الضريبية، بشكل عام، يعد التحول الرقمي للإدارة الضريبية عاملاً رئيسياً في تحسين جودة الخدمات الجبائية المقدمة وتيسير عملية التواصل والتفاعل بين المكلفين والإدارة الضريبية، ومن المتوقع أن يستمر هذا التحول في المستقبل لتحقيق مزيد من التطوير والتحسين في هذا النطاق.

- **نتائج اختبار الفرضيات**

لقد قادتنا هذه الدراسة للإجابة على إشكالية المطروحة فيها واختبار فرضياتها، والتي كانت نتائجها كالتالي:

- **الفرضية الأولى**:اثبت اختبار **T** الذي توصلنا من خلاله إلى أن مستوى المعنوية =Sig 0,000والتي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد 0,05، مما يعني قبول الفرضية البديلة للدراسة التي تنص على**توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على وجود تحول رقمي على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$**.
- **الفرضية الثانية**:اثبت اختبار **T** الذي توصلنا من خلاله إلى أن مستوى المعنوية Sig= 0,000والتي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد 0,05،مما يعني قبول الفرضية البديلة للدراسة التي تنص **توجد مؤشرات ذات دلالة احصائية على تحسن جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$**.
- **الفرضية الثالثة**:أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

التحول الرقمي للإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات الجبائية، وقد توصلنا بالاعتماد على اختبار R معامل الارتباط إلى مستوى معنوية Sig= 0,000 والتي تقل عن مستوى المعنوية المعتمد 0,05 مما يعني قبول الفرضية البديلة والتي مضمونها هو **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحول الرقمي للإدارة الضريبية وتحسين جودة الخدمات الجبائية على مستوى المديرية الجهوية للضرائب بقسنطينة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$**.

- **التوصيات**

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كالتالي:

- ينبغي على الإدارة الضريبية الاستثمار في تطوير البنية التحتية من خلال تحديث الأنظمة والبرامج، تعزيز الأمن السيبراني بما يمكنها من تقديم خدمات جبائية ذات جودة عالية؛
- توفير بوابات الكترونية سهلة وبسيطة الاستخدام من طرف المكلفين بالضريبة تتيح لهم تقديم التصريحات الجبائية وتسديد الضرائب والحصول على المعلومات بكل يسر وسلاسة؛
- يجب على الإدارة الضريبية تقديم توجيهات واضحة حول كيفية استخدام البوابات المتاحة للحصول على مختلف الخدمات التي يحتاجونها.

5. قائمة المراجع.

بن شهرة سعيدي، و عمر قمان. (2020). . (). عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 04(03)، الصفحات 257-273.

جيلالي بوزكري. (2021). دور الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الجبائية-دراسة ميدانية بمركز الضرائب بتيسمسيلت. مجلة جديد الاقتصاد، 16(01)، الصفحات 451-479.

سمية تومي، و منصور بن عمارة. (2019). الادارة الجبائية الالكترونية ركيزة اساسية لتفعيل الرقابة الجبائية – دراسة حالة الادارة الجبائية الالكترونية. رماح للبحوث والدراسات، الصفحات 233-254.

عبدالله سفيان رمادلية ، و كمال قويدري. (2020). تفعيل خدمة الإدارة الالكترونية في الجزائر – عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، 14(02)، الصفحات 463-482.

فاطمة مفتاح، و هوارية بن حليمة. (2022). . (). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية –واقع وآفاق. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12(01)، الصفحات 165-178.

فوزي قدوج ، و آخرون. (2023). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) في تحسين جودة الخدمة العمومية- دراسة عينة من مكاتب بريد الجزائر في ولاية برج بوعريريج. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 07(01)، الصفحات 231-248.

Adekoya, A., & Al. (2020). Informal Sector and Tax Compliance in Nigeria- Challenges and Opportunities. International Journal of Emerging Trends in Social Sciences, 08(02).

Daniel, s., & Christopher, w. (2018). digital transformation now !guiding the successful digitalization of your business model. springer. doi:doi.org/10.1007/978-3-319-72844-5

Dima, W., & Mustafa, J. (2019). The Role of Universities' Electronic Management in Achieving Organizational Excellence: Example of Al Hussein Bin Talal University. World Journal of Education, 09(03), pp. 53-66.

Hannah, S. (2020). What is Digitalization? Opportunities and Challenges in East-Africa. Friedrich-Ebert-Stiftung, pp. 1-16.

Janine, M., & Al. (2018). Digitalisation, energy, and data demand The impact of Internet traffic on overall and peak electricity consumption. Energy Research & Social Science, 38, pp. 128-137.

João, R. (2020). Digitalization: A Literature Review and Research Agenda. Proceedings on 25th International Joint Conference on Industrial Engineering and Operations Management (pp. 443-456). IJCIEOM.

Naser, A. (2014). The Impact of Organizational Culture on the Adoption of E-Management “Evidence from Public Authority for Applied Education and Training (PAAET) in Kuwait. International Journal of Business and Management2014, 09(09), pp. 1-20.

Satoru, A. (2013). Electronic Taxpayer Services in Asia and the Pacific. The Governance Brief((20), pp. 1-8.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2 /أكتوبر 2023، ص ص539-558

قياس جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر الزبون

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة–

Measuring the Quality of Banking Services from the Customer's Point of View a Case Study of Agricultural and Rural Development Bank -M'sila Agency-

نادية سعودي*
Nadia SAOUDI
جامعة مولود معمري تيزي وزو– الجزائر
nadia.saoudi@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/06 تاريخ القبول: 2023/10/27 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك بدر من وجهة نظر زبائنه، وذلك بالاعتماد على استبانة صممت وفق نموذج SERVQUAL لقياس الجودة. والموزعة على عينة من زبائن بنك بدر بمدينة المسيلة، والبالغ عددهم 94. وبعد تحليل البيانات إحصائيا، خلصت الدراسة إلى أن تقييم الزبائن لجودة الخدمات الفعلية كان إيجابيا وجيدا إلا أنه لم يصل إلى مستوى توقعاتهم. وقد أوصت الدراسة على ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل البنك لتصل أو تزيد عن توقعات الزبائن وذلك للمحافظة على زبائن البنك الحاليين وكسب رضاهم واستقطاب زبائن جدد.

الكلمات المفتاحية: قياس جودة الخدمة، رضا الزبون، جودة الخدمة المصرفية، البنك.

تصنيف JEL: G24. G21

Abstract :

This study aimed to measure the quality of banking services provided by Badr Bank from the point of view of its customers, based on a questionnaire designed according to the SERVQUAL model for measuring quality. And distributed to a sample of Bank Badr's customers in the city of M'sila, totaling 94 respondents. After analyzing the data statistically, the study concluded that customers' assessment of the actual quality of services was positive and good, but did not meet their expectations. The study recommended the need to improve the quality of services provided by the bank to reach or exceed customer expectations in order to retain the bank's existing customers, gain their satisfaction and attract new customers.

Key words: Measuring Service Quality, Customer Satisfaction, Quality of Banking Services, Bank.

JEL classification codes: G21, G24

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعيش المؤسسات اليوم في بيئة متقلبة مليئة بالتحديات الداخلية والخارجية، ولعل أبرز هذه التحديات هو تنامي حدة المنافسة. حيث أصبح أمام الزبون خيارات عدة، إذ أن قراره الشرائي لم يعد يعتمد فقط على السلعة وسعرها وإنما يعتمد على متغيرات أخرى أفرزتها البيئة الجديدة من بينها جودة ما يقدم له من سلع وخدمات التي أصبحت أحد العوامل الرئيسية المحددة لقراره الشرائي.

لقد حظيت قضية الجودة في الفترة الزمنية الأخيرة بأهمية كبيرة سواء على الصعيد العالمي أو الوطني، حيث دخل مفهوم الجودة في كثير من المجالات والتخصصات، وأصبحت العديد من المؤسسات على وعي كامل بضرورة تطبيقها في مختلف أعمالها وتخصصاتها، ولم تقتصر الجودة على المنتجات الاستهلاكية والسلع التي توفرها الشركات والمؤسسات الكبيرة فقط، بل أضحت الجودة عنوانا للكثير من الخدمات التي تقدمها الإدارات والهيئات والجهات العامة والخاصة.

فقد أصبح التنافس في تقديم أجود الخدمات هدفا تسعى لتحقيقه الكثير من المؤسسات الخدمية ومنها البنوك، وذلك بعد أن صارت جودة الخدمة هي المعيار الأساسي لنجاحها وضمان بقائها واستمرارها في السوق وزيادة ربحيتها.

1.1. الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التي سوف يعالجها هذا البحث في سؤال جوهري على النحو الآتي:

ما مدى جودة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وجهة نظر زبائنه؟

ويندرج تحت هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى توقعات زبائن بنك بدر لمستوى جودة الخدمات المقدمة لهم؟
- ما مدى إدراك زبائن بنك بدر لمستوى جودة الخدمات الفعلية المقدمة لهم؟
- هل يوجد اختلاف بين مستوى جودة الخدمة المتوقعة من الزبائن ومستوى جودة الخدمة المقدمة لهم فعليا؟

2.1. فرضيات البحث:

بناءً على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- مستوى جودة الخدمات المتوقعة من زبائن بنك بدر منخفض.
- تقييم زبائن بنك بدر لمستوى جودة الخدمات المقدمة لهم فعليا منخفض.

- لا يوجد اختلاف بين مستوى جودة الخدمة المتوقعة من زبائن بنك بدر ومستوى جودة الخدمة المقدمة لهم فعليا.

3.1. أهمية البحث:

يمكن إبراز أهمية البحث على مستويين هما:

- المستوى العلمي فإن هذه الدراسة تتطرق إلى الخدمات المصرفية، جودة الخدمات المصرفية وقياسها من وجهة نظر الزبائن.
- وعلى المستوى العملي فإن البنوك التجارية الجزائرية تتطلب تطويرا في الخدمات المصرفية للوصول إلى رضا زبائنها وبالتالي تحقيق هدف البقاء والنمو، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة على المستوى العملي من ارتباطها بجانب مهم يتعلق بمتلقي الخدمات، باعتبار أن رضاهم عن الخدمات المقدمة إليهم يمثل أحد الموجهات الرئيسية لعمل البنوك، وتحفيزها على تقديم خدمات ذات جودة أفضل.

4.1. أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أهم المفاهيم المرتبطة بجودة الخدمة وأبعادها نظرا لأهميتها في كيفية أداء أنشطة البنوك وضمان بقائها، ورضا الزبون والتي يعكسها مقدم الخدمة العامل في الخط الأمامي.
- التعرف على تقييم زبائن بنك بدر لمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم سواء من ناحية توقعاتهم بخصوص ذلك أو إدراكهم لمستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة لهم فعليا
- توفير قاعدة من المعلومات التي تساعد إدارات البنوك في قياس جودة ما تقدمه من خدمات مصرفية وتحديد أهم العوامل التي يوليها الزبائن أهمية نسبية عالية خاصة عند تقييمهم لجودة تلك الخدمات وذلك لمعرفة أولويات التطوير عند الحاجة إليه.

5.1. منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات المقدمة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للبحث من خلال الاعتماد على الكتب، المقالات المتخصصة التي تناولت موضوع البحث، وهو ما يساهم في تشكيل خلفية علمية يمكن أن تفيد

في إثراء الجوانب المختلفة للبحث، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي في تحليل آراء الزبائن فقد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي باستعمال برنامج SPSS الذي يساعد على تحليل المعطيات للوصول إلى استنتاجات واقتراحات تساهم في تطوير وتحسين الخدمة المصرفية.

2. التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة

1.2.ماهية جودة الخدمة المصرفية

أ. **تعريف الخدمة:** أورد العديد من الكتاب والمهتمين في مجال التسويق تعريفات للخدمة:

فقد عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق (AMA) الخدمة بأنها: "النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة". (عزام و وآخرون، 2009، صفحة 259). ويبرز بوضوح في تعريف جمعية التسويق الأمريكية للخدمة إنها ركزت على خصائص الخدمة بوصفها غير ملموسة، وتدرك من قبل الأفراد من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم.

ويرى Gronroos أن الخدمات هي: "عمليات تتألف من مجموعة أنشطة، والتي تحدث عن طريق التفاعل بين الزبون، الأفراد، السلع والموارد المادية الأخرى، الأنظمة و/أو الهياكل الأساسية ممثلة مورد الخدمة، والتي من الممكن أن تحوي زبائن آخرين، هدفها حل مشاكل الزبون". (Grönroos, 2006, p. 323)

وبينها Kotler بأنها: "نشاط أو أداء يمكن لطرف أن يقدمه لطرف آخر، ومن الضروري أن يكون غير ملموس ولا ينتج عنه أي نقل للملكية، وإنتاجه قد يرتبط أو لا يرتبط بالمنتج المادي". (Kotler & al, 2006, p. 462)

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ بأنها وإن لم تتفق على تعريف واحد للخدمة إلا أنها اشتركت في نقطتين أساسيتين هما:

– الفصل بين الخدمات التي تعرض للبيع مباشرة وتلك التي تقدم مرتبطة بسلعة ما.

– خصائص الخدمة التي تميزها عن السلع المادية (مع التأكيد على أهم خاصية وهي خاصية عدم الملموسية).

ب. مفهوم الخدمات المصرفية: إن مفهوم الخدمات المصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمات بصورة عامة، وتمثل الخدمات المصرفية مجموعة الخدمات التي تقدمها البنوك لزبائنها، وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للبنوك، وهي الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار.

ويمكن تعريف الخدمات المصرفية بأنها: "نشاط أو عمل يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد أو المكائن التي تقدم من خلالها". (الصميدعي و يوسف، 2001، صفحة 57)

أو هي: "مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الذي يتصف بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة، والتي تدرك من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، وفي الوقت ذاته تشكل مصدرا لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين". (معلا ن.، 2015، صفحة 74)

كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن: "أنشطة أو أداء غير مادي يقدم من طرف البنك إلى طرف آخر وهو الزبون، فتعتبر في نظره مصدر لإشباع حاجاته ورغباته، كما لا يمكن امتلاكها في معظم الأحيان، أما في نظر البنك فهي مصدر ربح وتحقيق لأهدافه الإستراتيجية من حصص سوقية". (سالم، 2011، صفحة 65)

ج. تعريف جودة الخدمة المصرفية: تعددت مفاهيم الجودة عند الباحثين حيث ارتكز مفهومها عند البعض على أبعاد الجودة وعند البعض الآخر على أساليب قياسها. ومن جملة المفاهيم الخاصة بتعريف جودة الخدمة المصرفية نذكر منها:

تعريف (Parasuraman,Zeithaml and Berry, 1985): "جودة الخدمة تعني الفرق بين توقعات الزبائن للخدمة وإدراكاتهم للأداء الفعلي لها". (Parasuraman & al, 1988, p. 42)

تعريف (Cronin and Taylor, 1992): "جودة الخدمة هي اتجاه طويل المدى". (Cronin & Taylor, 1994, p. 126)

كما يمكن تعريفها على أنها: "نشاط أو مجموعة الأنشطة التي يكون جوهرها غير ملموس يقوم بتقديمها البنك لزبونه بغية إشباع حاجاته ورغباته، قد يكون إنتاجها مرتبطا بمنتج مادي وقد لا يكون، ولا يترتب عنها أي انتقال للملكية". (كافي، 2017، صفحة 98)

فجودة الخدمة المصرفية هي مقياس الدرجة التي يرقى إليها مستوى الخدمة المقدمة للزبائن ليقابل توقعاتهم، وبالتالي فإن تقديم خدمة ذات جودة متميزة يعني تطابق مستوى الجودة الفعلي مع توقعات الزبائن أو التفوق عليها في بعض الأحيان، ولذلك فإن مفهوم الجودة المصرفية يكمن في المقارنة بين توقعات الزبائن لأبعاد الخدمة ومستوى الأداء الفعلي الذي يعكس مدى توافر تلك الأبعاد بالفعل في الجودة التي تتضمنها الخدمات المصرفية المقدمة لهم.

2.2. ابعاد جودة الخدمة المصرفية:

قام كل من Parasuraman et al عام 1985 بتقديم عشرة ابعاد لجودة الخدمة هي: الاعتمادية، الملموسية، المصداقية (الثقة)، فهم ومعرفة حاجات الزبون، الأمان (الضمان)، الاتصال، التمكين سهولة الحصول على الخدمة، الاستجابة والتعاطف. (اسماعيل و عبدوس، 2017، صفحة 4) إلا انهم قاموا سنة 1988 بدمجها وتلخيصها إلى خمس أبعاد: (الطيرة و الحاسي، 2023، صفحة 121)

- الملموسية: هي العناصر المادية الملموسة، أي كل ما يشمل شيئا ماديا في البنك من مباني، المعدات والآلات التقنية الحديثة التي تساعد في تقديم الخدمة، ومظهر مقدمي الخدمة وأدوات ووسائل الاتصال معهم.
- الاعتمادية: هي درجة الاعتماد على مقدم الخدمة البنكية ودقة إنجازه لهذه الخدمة، وما يمكن أن يقدمه للمستفيد الرئيسي من الخدمة وهو الزبون.
- الاستجابة: وهي استعداد موظفي البنك لمساعدة الزبائن وتقديم الخدمة الفورية لهم.
- الأمان: وهو معرفة الموظف بالبنك بعمله وكياسته في التعامل مع الزبائن وقدرته على بث الثقة في نفوس الزبائن. (لعراف و بناولة، 2023، صفحة 480)
- التعاطف: وهو الاهتمام الموجه من طرف البنك لكل زبون على حدة.

3.2. نماذج قياس جودة الخدمات المصرفية

لقد وضع الباحثين العديد من النماذج لقياس وتقييم جودة الخدمات، أحصاها (Nitin Seth, S.G. Deshmukh, and Prem Vrat) في 19 نموذجا مختلفا (Seth & al, 2005, p. 915) غير أن أكثر هذه النماذج شهرة وتطبيقا هما نموذج جودة الخدمة ونموذج أداء الخدمة، وسوف نتطرق فيما يلي إلى هاذين النموذجين:

أ.نموذج جودة الخدمة: إن تقييم الجودة حسب هذا النموذج يعني: "تحديد الفجوة بين إدراك الزبون لمستوى الأداء الفعلي للخدمة وتوقعاته بشأنها". (بوصالح، 2023، صفحة 336)

وذلك من خلال تصميم المقياس الأكثر شهرة في مجال قياس جودة الخدمة، وهو ما يعرف بمقياس (servqual) والذي يسمى أيضا بنموذج الفجوات (The Gaps Model)، أو نموذج (pzb) نسبة إلى أحرف مكتشفيه الأولى، وأيضا يشير إليه بعضهم بنموذج الفجوة بين الأداء والتوقعات، حيث ظهر هذا المقياس خلال الثمانينات نتيجة للدراسات التي قام بها (parasuraman- zeithaml and berry) (آل قاسم، 2012، صفحة 45)

بناء على ما تقدم فإن جودة الخدمة تقاس على النحو التالي (الخالدي، 2006، صفحة 52):

- إذا كانت جودة الخدمة المتوقعة أكبر من جودة الخدمة المدركة فإن جودة الخدمة تكون اقل من مرضية.
- إذا كانت جودة الخدمة المتوقعة مساوية للجودة المدركة فإن جودة الخدمة تكون مرضية.
- إذا كانت جودة الخدمة المتوقعة أقل من جودة الخدمة المدركة فإن جودة الخدمة تكون أكثر من مرضية.

ويمكن معرفة أو تحديد مدى التطابق بين الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة من خلال العلاقة التالية: (الحداد، 1999، صفحة 346)

جودة الخدمة (الفجوة) = الإدراكات – التوقعات

والمحور الأساسي في تقييم الجودة وفق هذا النموذج هو الفجوة بين إدراكات الزبائن لمستوى الأداء الفعلي للخدمة وتوقعاتهم بشأنها، وأن هذه الفجوة تعتمد على طبيعة الفجوات المرتبطة بتصميم الخدمة وتسويقها وتقديمها.

ب. **نموذج أداء الخدمة:** ينسب نموذج أداء الخدمة (ServPerf) الذي ظهر سنة 1992 إلى الباحثين (Joseph Cronin and Steven Taylor) وذلك، نتيجة للانتقادات التي وجهوها لنموذج جودة الخدمة وخاصة ذلك الجزء المتعلق بالتوقعات، بحيث يرى (Cronin and Taylor,1994) أنه من غير المناسب قياس جودة الخدمة بالاعتماد على الفرق بين توقعات وإدراكات الزبائن، وهو ما دفعهم إلى تقديم مقياس آخر يعتمد على الأداء الفعلي للخدمة وذلك باعتبارها شكلا من أشكال الاتجاهات. (جبلي، 2010، صفحة 99) ويمكن التعبير عن جودة الخدمة رياضيا وفقا لهذا المقياس على النحو التالي:

جودة الخدمة = الأداء

ويلاحظ أن مقياس "servperf" لجودة الخدمة يعتمد على قياس الجودة بعدها شكلا من أشكال الاتجاهات نحو الأداء الفعلي للخدمة، ولم يختلف المقياس الجديد "servperf" عن المقياس الأول "servqual" في الأبعاد الرئيسية المستخدمة في قياس جودة الخدمة، وهي: الأشياء المادية (العناصر الملموسة) والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف وبنودها الفرعية الاثنين والعشرين (آل قاسم، 2012، صفحة 46).

وبناء على ذلك ومن خلال ما تمت الإشارة إليه في كيفية قياس جودة الخدمات المصرفية، يتبين أن هناك اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمهتمين بتطوير الأداء المناسب لقياس جودة الخدمة بشكل عام، وجودة الخدمات المصرفية خصوصا، وإن مثل هذه المقاييس تساعد إدارة المصرف على تحديد نقاط القوة والضعف في الخدمة المصرفية، ومن ثم تحديد الفرص التسويقية التي يمكن الاستفادة منها للارتقاء بمستوى جودة الخدمة المصرفية.

3. الدراسة الميدانية

1.3. تصميم الدراسة الميدانية

أ. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في جميع زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة– ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة ونظرا لقيود الوقت والتكلفة، وأخذا بعين الاعتبار ما تحتويه استمارة الاستبيان من أسئلة كثيرة تتطلب وقتا طويلا نسبيا للإجابة عليها، فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية (إدريس، 2005، صفحة 450)، وذلك بتوزيع 120استبيان على زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم استرداد 101 منها، وبعد مراجعة الاستبيانات المسترجعة تم استبعاد 7 استمارة لعدم اكتمالها أو لتناقض البيانات المدونة فيها من سؤال إلى آخر، وتم اعتماد 94 استمارة لغرض التحليل الإحصائي أي بنسبة 78.33% من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

ب. **أدوات جمع البيانات:** تم خلال هذه الدراسة الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية نظرا لانتشار استعماله في هذا النوع من البحوث، ولقياس متغير جودة الخدمة المصرفية فقد اعتمدنا على كل من مقياس جودة الخدمة كما اقترحه (Parasuraman et al,1991) بأبعاده الخمسة (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان والتعاطف) وبمحدداته الاثنين والعشرين، ومقياس أداء الخدمة كما اقترحه (Cronin and Taylor,1992)

وفيما يتعلق بتصميم استمارة الاستبيان فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء بالإضافة إلى صفحة التقديم وطلب التعاون والاستجابة، كما يلي:

الجزء الأول. بيانات خاصة بالزبون: يتعلق هذا الجزء بالخصائص الديمغرافية لكل زبون من الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المهنة، المستوى الدراسي والدخل الشهري (من 1 إلى 6).

الجزء الثاني. الخدمة المتوقع: ويتعلق هذا الجزء بتوقعات الزبائن عن جودة الخدمات الممتازة التي سوف يقدمها البنك لزبائنه، من خلال اثنين وعشرين عبارة تعكس الأبعاد الخمسة لجودة الخدمة المصرفية (من 7 إلى 28) كما يلي:

العبارات من 07 إلى 10: تشير إلى بعد الملموسية.
العبارات من 11 إلى 15: تشير إلى بعد الاعتمادية.
العبارات من 16 إلى 19: تشير إلى بعد الاستجابة.
العبارات من 20 إلى 23: تشير إلى بعد الأمان.
العبارات من 24 إلى 28: تشير إلى بعد التعاطف.

الجزء الثالث. الخدمة الفعلية: ويتعلق هذا الجزء بإدراكات الزبائن لمستوى جودة الخدمات المقدمة لهم فعليا من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال اثنين وعشرين عبارة تعكس الأبعاد الخمسة لجودة الخدمة المصرفية (من 29 إلى 50) كما يلي:

العبارات من 29 إلى : 32 تشير إلى بعد الملموسية.
العبارات من 33 إلى : 37 تشير إلى بعد الاعتمادية.
العبارات من 38 إلى : 41 تشير إلى بعد الاستجابة.
العبارات من 42 إلى : 45 تشير إلى بعد الأمان.
العبارات من 46 إلى : 50 تشير إلى بعد التعاطف.

وتجدر الإشارة إلى أن صياغة العبارات في الجزء الثاني والثالث جاءت مختلفة لكي تعبر عما سوف يكون (الجزء الثاني)، وليس ما هو موجود فعلا (الجزء الثالث).

أما فيما يخص نص السؤال فقد أخذ من دراسة (Parasuraman & al, 1991, pp. 446-449) مع تعديل للعبارات لتتناسب وطبيعة الخدمة المصرفية.

ولقد تم قياس اتجاهات الزبائن بالاعتماد على مقياس ليكرت (likert scale) الذي يطلب فيه المستجيب أن يحدد درجة موافقته على خيارات محددة وهذا المقياس مكون من خمس نقاط تتراوح ما بين عدم الموافقة المطلقة (وهو ما يعبر عنه الرقم1)، والموافقة المطلقة (وهو ما يعبر عنه الرقم 5)، كما يلي:

الجدول 01: مقياس الإجابة على سلم ليكرت

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة.

كما يعكس كل من المدى [1 إلى 1.8] درجة الموافقة والرضا المتدنية جدا، [1.8 إلى 2.6]درجة الموافقة أو الرضا المتدنية، [2.6 إلى 3.4] درجة الموافقة أو الرضا المتوسطة، [3.4 إلى 4.2] درجة الرضا أو الموافقة العالية، [4.2 إلى 5] درجة الموافقة أو الرضا العالية جدا.

لقد تم تحديد الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكرت بحساب المدى ومن تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الفئة أي:

$5 - 1 = 4$ $4/5 = 0.8$

2.3. أدوات التحليل الإحصائية المستخدمة والتحقق من صدق أداة الدراسة

أ. أدوات التحليل الإحصائية المستخدمة

من أجل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال قوائم الاستبيان، تمت الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية وذلك على النحو التالي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي وذلك من أجل معرفة درجة موافقة زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن كل بعد من أبعاد جودة الخدمة المصرفية (الملموسية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف) المتوقعة والمقدمة لهم فعليا.
- كما تم استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات الزبائن عن المتوسط الحسابي.
- معامل الثبات معيار كرونباخ آلفا (Cronbach Alpha).
- اختبار Paired t-test.

ب. إجراء اختبار الثبات Reliability لبنود محاور الاستبيان:

فيما يخص ثبات أداة الدراسة والذي يقصد به درجة الاتساق الداخلي (Internal Consistency) فيما بين مفردات (بنود) الأداة، وإمكانية الحصول على نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت الدراسة على عينة أخرى غير عينة الدراسة وفي أوقات مختلفة، فقد تم التأكد منه باستخدام معامل كرونباخ آلفا (Cronbach Alpha) والجدول الموالي يوضح نتائج هذا المعامل.

الجدول 02: معامل كرونباخ آلفا لتوقعات وادراكات جودة الخدمة المصرفية لزبائن بنك بدر.

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل α
01	الجودة المتوقعة	22	0.679
02	الجودة الفعلية	22	0.933
الاستبيان ككل		44	0.902

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 22.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول بأن قيم معامل كرونباخ آلفا لكل من توقعات وادراكات زبائن بنك بدر، قد فاقت 60% النسبة المقبولة إحصائيا، كما نلاحظ أن معامل الثبات ألفا للاستبيان بشكل عام قد بلغ 0.902 وهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات أداة القياس، وبصفة عامة يمكن القول أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات والمصداقية وبالتالي إمكانية الاعتماد عليه في قياس جودة الخدمة المصرفية.

3.3. اختبار الفرضيات وعرض النتائج وتحليلها.

بعد أن تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج spss وفي ضوء الفرضيات التي استهدفت هذه الدراسة اختبارها، فإننا نستعرض فيما يأتي نتائج التحليل بالنسبة لكل فرضية على حدة.

أ. وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

قصد التعرف على الخصائص الديمغرافية للأفراد المشاركين في الدراسة الميدانية، تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الخاصة بعينة الدراسة وهي: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المهنة، المستوى الدراسي والدخل الشهري كما يلي:

الجدول 03: خصائص أفراد عينة الدراسة

رقم المتغير	المتغير	الفئات والمسميات	العدد	النسبة %
01	الجنس	ذكر	74	% 78.7
		أنثى	20	% 21.3
		المجموع	94	% 100
02	السن	أقل من 30	25	% 26.6
		31 - 40	40	% 42.6
		41 - 50	17	% 18.1
		51 - 60	07	% 07.4
		أكثر من 60	05	% 05.3
		المجموع	94	% 100
03	الحالة الاجتماعية	أعزب	28	% 29.8
		متزوج	56	% 59.6
		أخرى	10	% 10.6
		المجموع	94	% 100
04	المهنة	موظف بالقطاع العام	40	% 42.6
		موظف بالقطاع الخاص	12	% 12.7
		مهنة حرة	36	% 38.3
		أخرى	6	% 06.4
		المجموع	94	% 100

05	المستوى الدراسي	ابتدائي أو أقل	10	% 10.6
		متوسط	17	% 18.1
		ثانوي	33	% 35.1
		جامعي	34	% 36.2
		المجموع	94	% 100
06	الدخل الشهري	أقل من 22999	17	% 18.1
		31999 - 23000	29	% 30.8
		40999 - 32000	12	% 12.8
		49999 - 41000	13	% 13.8
		أكثر من 50000	23	% 24.5
		المجموع	94	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 22.

من خلال استقراء الجدول رقم 03 والخاص بخصائص أفراد عينة الدراسة نلاحظ أن:

- نسبة كبيرة من أفراد العينة هم من الذكور حيث بلغ عددهم 74 فردا أي بنسب 78.7%، في حين بلغ عدد الإناث 20 أي بنسبة 21.3 %. وذلك لأن تعامل الإناث مع البنك ضعيف مقارنة بالذكور، وهذا يعود إلى طبيعة نشاط البنك.
- هناك تنوع في أعمار أفراد عينة الدراسة حيث أن 26.6 % من أفراد العينة تقل أعمارهم عن 30 سنة أو تساويها (25 فردا)، و42.6 % أي (40 فردا) تتراوح أعمارهم ما بين 31 و40 سنة وهي تمثل أعلى نسبة، في حين أن 18.1% تتراوح أعمارهم ما بين 41 و50 سنة، وقد بلغت نسبة من يفوق عمرهم 50 سنة 12.7%. نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الشباب، وهذا يعود لتعدد نشاطات البنك محل الدراسة فيما يخص تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة التي تدخل ضمن برامج الدولة للقاء على البطالة وخلق مناصب الشغل.
- بالنسبة للحالة الاجتماعية نلاحظ بأن غالبية أفراد العينة أي 59.6% من الأفراد المستقصين هم من المتزوجين وهي تمثل أعلى نسبة (56 فردا)، و29.8 % هم من العزاب (28 فردا)، بينما 10.6 % هم مطلقون أو أرامل (10 أفراد).
- أكبر فئة مستقصاة هي من موظفي القطاع العام بنسبة 42.6%، ثم تليها أصحاب المهن الحرة بنسبة 38.3%، ثم موظفي القطاع الخاص بنسبة 12.7%، وأخرى بنسبة 6.4%.

- فيما يخص المستوى الدراسي فإن أكبر نسبة مئوية من أفراد العينة هم من الجامعيين أي 36.2%، بينما 35.1% لهم مستوى ثانوي، و18.1% لهم مستوى متوسط، أما أقل فئة فلهم مستوى ابتدائي أو أقل بنسبة 10.6%. نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة هم ذوي المستوى الجامعي والثانوي وهذا يدل على توجه هذه الفئة إلى القيام بالأعمال الحرة في ظل قلة المناصب في الوظيف العمومي.
- بالنسبة للدخل الشهري نلاحظ أن 30.8% يتراوح دخلهم ما بين 23000 و31999 دج، وهي أعلى نسبة وذلك راجع أن أكبر فئة مستقصاة هي من موظفي القطاع العام، تليها نسبة 24.5% وهي العينة التي يتجاوز دخلهم الـ50000دج، وهذا يعود إلى أن ثاني أكبر فئة مستقصاة هي فئة أصحاب المهن الحرة والتي يتجاوز دخلها عادة الـ50000دج.

ب. اختبار الفرضيات

اختبار صحة الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولى على مايلي:

"مستوى جودة الخدمات المتوقعة من زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية منخفض"

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات الاثنين والعشرين المتعلقة بتوقعاتهم وذلك من خلال أبعاد الجودة الخمسة كما يوضحه الجدول:

الجدول 04: المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بتوقعاتهم حول جودة الخدمات المصرفية.

الرقم	أبعاد الجودة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	الملموسية	4.7713	0.2759
02	الاعتمادية	4.8277	0.2411
03	الاستجابة	4.6410	0.3391
04	الأمان	4.6782	0.3230
05	التعاطف	4.6468	0.3387
	المتوسط العام	4.7152	0.1886

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 22.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لأبعاد الجودة الخمسة التي تمثل توقعات زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية حول مستوى جودة الخدمة، تقع

ضمن المجال [4.2 إلى 5]، وهو ما يعكس درجة موافقة عالية جدا، مما يعني أن توقعات الزبائن لجودة الخدمة المصرفية عالية جدا، وعلى هذا الأساس نرفض الفرضية الأولى والتي تنص على أن توقعات الزبائن حول جودة الخدمة منخفض.

اختبار صحة الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية على ما يلي:

"تقييم زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمستوى جودة الخدمات المقدمة لهم فعليا منخفض"

تم اختبار هذه الفرضية بنفس طريقة اختبار الفرضية الأولى وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الاثنين وعشرين المتعلقة بإدراكات الزبائن لجودة الخدمة وذلك من خلال أبعاد الجودة الخمسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 05: المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن العبارات المتعلقة بإدراكاتهم حول جودة الخدمات المصرفية.

الرقم	أبعاد الجودة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	الملموسية	3.5080	0.7454
02	الاعتمادية	3.4894	0.8559
03	الاستجابة	3.3112	0.9387
04	الأمان	3.8059	0.7577
05	التعاطف	3.5277	0.7912
	المتوسط العام	3.5266	0.6691

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 22.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لبعد الملموسية، الاعتمادية، الأمان والتعاطف تقع ضمن المجال [3.4 إلى 4.2] وهو ما يعكس درجة موافقة مرتفعة، بينما بعد الاستجابة يقع ضمن المجال [2.6 إلى 3.4] الذي يعكس درجة الموافقة المتوسطة.

كما نلاحظ أن المتوسط العام لأبعاد جودة الخدمة المدركة الخمسة المقدر بـ 3.5266 يقع ضمن المجال [3.4 إلى 4.2] وهو ما يعكس درجة موافقة مرتفعة، مما يعني أن تقييم زبائن بنك بدر لمستوى جودة الخدمات المقدمة لهم هو تقييم ايجابي، وعليه نرفض الفرضية الثانية التي تنص على أن تقييم زبائن بنك بدر لمستوى الخدمات المقدمة لهم هو تقييم منخفض.

اختبار صحة الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على ما يلي:

"لا يوجد اختلاف بين مستوى جودة الخدمة المتوقعة من الزبائن ومستوى جودة الخدمة المقدمة لهم فعليا"

تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على المعادلة التي اقترحها(Parasuraman et al, 1991) والتي تنص على أن: **جودة الخدمة = مستوى الجودة الفعلية للخدمة – مستوى الجودة المتوقعة للخدمة،** والجدول الموالي يبين نتائج الفرق بين توقعات وإدراكات زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم 06: الفرق بين توقعات وادراكات زبائن بنك بدر حول جودة الخدمة.

الأبعاد	متوسط الادراكات	متوسط التوقعات	الفرق	قيمة T	مستوى المعنوية
الملموسية	3.5080	4.7713	-1.2633	-15.920	0.000
الاعتمادية	3.4894	4.8277	-1.3383	-14.361	0.000
الاستجابة	3.3112	4.6410	-1.3297	-12.755	0.000
الأمان	3.8059	4.6782	-0.8723	-10.783	0.000
التعاطف	3.5277	4.6468	-1.1191	-14.215	0.000
الإجمالي	3.5266	4.7152	-1.1885		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.V 22.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق بأنه عند قيامنا بطرح توقعات الزبائن من إدراكاتهم وجدنا أن الفرق كان سالبا لكل الأبعاد، حيث بلغت قيمة متوسط الفرق 1.1885- (تمثل هذه القيمة نتيجة القياس حسب نموذج جودة الخدمة)، حيث تساوي قيمة T المحسوبة لكل من الملموسية 15.920-، الاعتمادية 14.361-، الاستجابة 12.755-، الأمان 10.783-، التعاطف 14.215-، وهي دالة معنويا عند مستوى دلالة 1% أي أن هناك فروقات دالة احصائيا بين ما يتوقعه الزبائن وما يدركونه فعليا، أي أن تقييم زبائن بنك بدر لجودة الخدمة كان سلبيا، فعلى الرغم من أن ادراكات الزبائن لجودة الخدمة المقدمة لهم فعليا (أي نتيجة القياس حسب نموذج الأداء) كان مرتفعا إلا أن توقعاتهم حول جودة الخدمة كانت أعلى مما يدل على وجود فجوة.

وبناء عليه نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على عدم وجود اختلاف بين مستوى الجودة المتوقعة ومستوى الجودة المدركة.

ج. عرض النتائج وتحليلها

من خلال الدراسة الميدانية التي طبقت على زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية تم التوصل إلى:

- إن مستوى جودة الخدمة المصرفية المتوقعة من قبل زبائن بنك بدر كان عاليا جدا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الاثنين والعشرين المكونة لتوقعات الزبائن 4.7152، ويمكن تفسير هذه النتيجة في أن زبائن بنك بدر يبنون توقعاتهم حول مستوى جودة الخدمة المصرفية إلى تجاربهم السابقة في التعامل مع بنوك تقدم مستوى مرتفع من الجودة مما يجعلهم يضعون مستوى مرتفع من التوقعات عن الخدمات التي ستعرض عليهم فعليا من طرف بنك بدر، كما يمكن القول بأن بناء التوقعات قد يستند إلى الوعود الظاهرية لبنك بدر بتقديم أفضل مستوى من الخدمات، وذلك عن طريق الأنشطة الاتصالية المختلفة (الإشهار، قوة البيع...)، والوعود الضمنية كالأسعار والجوانب الملموسة للخدمة، بالإضافة إلى الكلمة المنقولة والتي تلعب دورا كبيرا في رفع توقعات الزبائن.
- إن تقييم الزبائن لمستوى الأداء الفعلي (المدرك) للخدمات المصرفية التي يقدمها لهم بنك بدر كان إيجابيا، بحيث بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الاثنين والعشرين المكونة لإدراكات الزبائن 3.5266، وقد يرجع ذلك إلى الجهود التي يبذلها بنك بدر في تقديم خدمات متميزة لزبائنه، أي أن نتيجة قياس جودة الخدمة المصرفية التي يقدمها البنك لزبائنه وفقا لنموذج أداء الخدمة كان إيجابيا.
- إن مستوى جودة الخدمة المصرفية التي يتوقعها زبائن بنك بدر كانت أعلى من مستوى جودة الخدمات المصرفية التي قدمها لهم فعليا، حيث بلغ الفرق بين مستوى جودة الخدمة المتوقعة ومستوى الجودة المدركة 1.1885-، مما أدى إلى وجود فجوة بين توقعات الزبائن وإدراكاتهم، أي أن نتيجة قياس جودة الخدمة المصرفية التي يقدمها بنك بدر لزبائنه وفقا لنموذج جودة الخدمة كان سلبيا.

4. الخاتمة

استهدف الجزء التطبيقي من البحث تسليط الضوء على قياس وتقييم جودة الخدمات المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مدينة المسيلة وكالة 904 من وجهة نظر زبائنه وذلك من أجل الكشف عن درجة رضاهم عنها وتزويد إدارة بنك بدر بمقترحات لتطوير وتحسين جودة خدماته من أجل التميز في تقديم خدمات تبقى في ذهن الزبون وبالتالي استمراره في أداء نشاطاته. وفيما يلي سنستعرض النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث:

أ. نتائج الدراسة النظرية

- يركز مفهوم جودة الخدمة المصرفية على المحافظة على الزبائن وتحقيق رضاهم وذلك بتقديم البنك لخدمات تتطابق مع توقعاتهم أو تفوقها.
- لجودة الخدمات المصرفية مجموعة من الأبعاد من أبرز التقسيمات الشائعة لها أنها تتكون من: الاعتمادية، الملموسية، الاستجابة، الأمان والتعاطف.
- رضا الزبائن يلعب دورا أساسيا في استمرار أي بنك في السوق، وهو الذي يعبر عن مستوى جودة الخدمة التي يقدمها البنك.
- تطوير علاقة البنك بالزبائن يساهم في المحافظة على الزبائن الحاليين وكسب ثقتهم ورضاهم وجذب زبائن جدد.

ب. نتائج الدراسة التطبيقية

- أظهرت نتائج تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى جودة الخدمة المصرفية المتوقعة بأن أعلى توقعاتهم كانت في بعد الاعتمادية، في حين أن أقلها كانت في بعد الاستجابة.
- أظهرت نتائج تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى جودة الخدمة المصرفية المقدمة لهم فعليا من طرف بنك بدر، بأن أعلى إدراكاتهم كانت في بعد الأمان في حين أن أقل هذه الإدراكات كانت في بعد الاستجابة.
- أظهرت نتائج قياس جودة الخدمة المصرفية باستخدام مقياس جودة الخدمة بأن هناك فجوة بين توقعات الزبائن وإدراكاتهم، فعلى الرغم من أن تقييم زبائن بنك بدر لمستوى جودة الخدمة المصرفية المقدمة لهم فعليا كان إيجابيا، إلا أن توقعاتهم لجودة الخدمات المصرفية التي سوف يقدمها البنك كانت أعلى.
- أظهرت نتائج الدراسة أن أكبر فجوة كانت تتعلق ببعد الاعتمادية، في حين أن أقلها كانت تخص بعد الأمان، ولذا على بنك بدر أن يعمل على تقديم خدمات ذات جودة تقابل أو تفوق توقعات زبائنه، من أجل سد هذه الفجوات.

ج. الاقتراحات

في ضوء نتائج الدراسة ولتطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة في بنك بدر نقترح الآتي:

- ضرورة أن تعمل إدارة البنك على تحسين وتطوير خدماتها للوصول إلى توقعات زبائنها، مما يضمن استمرار تعامل زبائنها وبالتالي تعزيز موقعها التنافسي عن طريق تقديم خدمات تتميز بمستوى جودة عالية.
- ضرورة أخذ توقعات الزبائن وتطلعاتهم بالاعتبار عند تقديم الخدمات أو وضع المعايير لتقديم الخدمات المصرفية.
- إقامة البرامج التدريبية التي تركز على تنمية المهارات السلوكية لمقدمي الخدمات في التعامل مع الزبون، خاصة موظفي المكاتب الأمامية.
- على إدارة البنك أن تعمل جاهده على تلبية خدمات زبائنها حسب نوعية زبائنها، بتوجيه الخدمات المناسبة لكل فئة.
- قيام البنك على مدار فترات زمنية مختلفة بإجراء دراسات لقياس وتقييم جودة الخدمات التي يقدمها لزبائنه وهذا للتعرف على درجة رضاهم عنها والوقوف على جوانب القصور فيها والعمل على التغلب عليها.
- الاستماع إلى الزبائن وتلقي شكاويهم ومقترحاتهم وسرعة حلها.
- التركيز على رضا الزبون وذلك لأن الجودة العالية نسبيا تحقق رضا عالي لدى الزبون وبالتالي كسب زبائن جدد وتحقيق الرضا التام والذي بدوره سيحقق أرباح عالية نتيجة الاحتفاظ بالزبائن.

5. قائمة المراجع.

أ. المراجع باللغة العربية

1. أيمن فتحي فضل الخالدي. (2006). قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (من وجهة نظر العملاء). رسالة ماجستير: قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. تيسير العجارمة. (2005). التسويق المصرفي (الإصدار 1). الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
3. ثابت عبد الرحمن إدريس. (2005). بحوث التسويق: أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض. الإسكندرية: الدار الجامعية.
4. خالد خليل الطيرة، وأسماء مبارك الحاسي. (جانفي, 2023). جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية دراسة حالة مصرف الوحدة الاسلامي. مجلة الدراسات الاقتصادية، 06(01)، 110-136.

5. رعد حسن الصرن. (فيفري، 2005). أهمية دراسة العلاقة بين شبكة الانترنيت وجودة الخدمة المصرفية. العلوم الانسانية، 05(08)، 27-45.
6. رؤى رشيد سعيد آل قاسم. (2012). أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المصرفية. رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
7. زكريا أحمد عزام، وآخرون. (2009). مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. سفيان بوصالح. (جوان، 2023). ادارة جودة الخدمات المصرفية مدخل استراتيجي. دفاتر MECAS، 19(01)، 328-342.
9. عوض بدير الحداد. (1999). تسويق الخدمات المصرفية (الإصدار 01). القاهرة: البيان للطباعة والنشر.
10. فاطمة سالم. (2011). أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية. رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة.
11. محمود جاسم الصميدعي، وردينة عثمان يوسف. (2001). التسويق المصرفي: مدخل استراتيجي/كمي/ تحليلي (الإصدار 1). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
12. مراد اسماعيل، وعبد العزيز عبدوس. (مارس، 2017). قياس مستوى جودة الخدمات الهاتفية النقالة بنموذج (ServPerf) دراسة حالة مؤسسة –موبيليس–. مجلة البشائر الاقتصادية، 03(01)، 1-15.
13. مصطفى يوسف كافي. (2017). التسويق المصرفي. قسنطينة، الجزائر: ألفا للوثائق.
14. ناجي ذيب معلا. (2015). الأصول العلمية للتسويق المصرفي (الإصدار 01). الأردن: دار المسيرة.
15. نور الدين لعراف، وحكيم بناولة. (جوان، 2023). تقييم جودة الخدمة المصرفية من منظور موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ولاية المسيلة– باستخدام خريطة الأهمية/الأداء. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 10(01)، 473-496.
16. هدى جبلي. (2010). قياس جودة الخدمة المصرفية. رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

17. Cronin, J. J., & Taylor, S. (1994). Servperf Versus Servqual: Reconciling Performance-Based and Perceptions-Minus-Expectations Measurement of Service Quality. *Journal of Marketing*, *58*(01), 125-131. https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/002224299405800110 *(consulté le: 12/04/2023)*
18. Grönroos, C. (2006). Adopting a Service Logic for Marketing. *Marketig Theory*, *6*(3), 317-333. https://www.researchgate.net/publication/215915799_Adopting_a_service_logic_for_marketing *(consulté le: 28/03/2023)*

19. Kotler, P., & al. (2006). *Marketing Management* (éd. 12). Paris: Pearson Education.
20. Parasuraman, A. P., & al. (1991). Refinement and Reassessment of the Servqual Scale. *Journal of Retailing, 67*(04), 420-450. https://www.researchgate.net/publication/304344168_Refinement_and_reassessment_of_the_SERVQUAL_scale *(consulté le: 12/04/2023)*
21. Parasuraman, A., & al. (1988). Servqual : A Multiple Item Scale for Measuring Consumer Perceptions of Service Quality. *Journal of Retailing, 64*(01), 41-50. https://www.jstor.org/stable/1251430 *(consulté le: 11/04/2023)*
22. Seth, N., & al. (2005). Service Quality Models: a Review. *International Journal of Quality and Reliability Management, 22*(09), 913-949. https://www.researchgate.net/publication/235286421_Service_quality_models_A_review *(consulté le: 03/04/2023)*

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:7/ N°2/October ,2023, PP17-41

The Relationship between Transformational Leadership and Digital Transformation Support in Educational Institutions:Tiaret University as a model.

علاقة ممارسة القيادة التحويلية على دعم التحول الرقمي بمؤسسات التعليم العالي – جامعه تيارت نموذجا–

***BelakhdarNacera**
IbnKhaldoun University–Tiaret – (Algeria)
nacera.belakhdar@univ-tiaret.dz

Received:*03/07/2023****Accepted***:*17/10/2023****Published***:*31/10/2023*

Abstract :

This study aimed to examine the relationship between the dimensions of transformational leadership and digital transformation support in the university of Tiaret , from the perspective of faculty members and teaching staff. To verify the hypotheses, a questionnaire was used as a data collection tool, with a sample size of 144 employees from the College of Economic, Commercial, and Management Sciences. Out of the distributed questionnaires, 61 were returned, with 83 being discarded and 19 excluded, resulting in 42valid questionnaires for analysis. The data was analyzed using SPSS software, and the results indicated that the practice of transformational leadership in the Algerian university was moderate. Furthermore, there was a significant positive correlation between the practice of transformational leadership and support for digital transformation.

Key words: Transformational leadership, digital transformation, Algerian university.
JEL classification:M12 , I23

****Corresponding author***

1.Introduction :

In light of rapid developments and changes worldwide, most countries havefocused on the importance of educational institutions as key indicators and providers of thenecessary frameworks and qualified human resources to meet societal needs. Leadership ineducational institutions, particularly transformational leadership, is considered one of thecrucial pillars that shape their future direction and aspirations, especially in driving internal and external change within the institution.Therefore, the need for change and development in leadership and its practice in Algerianuniversities has become essential to keep pace with various modern trends and directions inadministrative, economic, social, and cultural domains. Digital transformation in educationalinstitutions is one of the significant contemporary trends and a key element of the FourthIndustrial Revolution, the era of digitalization, creativity, and innovation. One of the mainrequirements to deal with these developments and changes is to strategically change theapproach, think differently, and plan for a new style to support and achieve digitaltransformation, while modifying classical management methods and seeking new leadershipconcepts that can meet challenges and ensure sustainability. Transformational leadership is anew approach with a clear future vision that leverages effective management and contributesto enhancing the digital culture and supporting digital transformation.

1.1.The research problem: Does thepractice of transformational leadership affect the support for digital transformation at IbnKhaldoun University in Tiaret?

1.2.Study hypotheses: Based on the stated problem, the following main hypotheses are formulated:

H0: There is a statistically significant correlation at a significance level ($\alpha \geq 0.05$) between the level oftransformational leadership variables and digital transformation from the perspective of university employees.

H1: There is a statistically significant correlation at a significance level ($\alpha \geq 0.05$) between the level oftransformational

leadership variables and digital transformationfrom the perspective of university employees.

1.3.Study significance: The significance of the study stems from the significance and novelty of the study variables and their relationship. Transformational leadership is one of the modern management concepts that has gained significant attention from researchers. Digital transformation, on the other hand, is one of the most researched topics due to the technological revolution. Achieving digital transformation requires the search for a digital transformational leader who practices transformational leadership in all its dimensions.

2.Transformational leadership:

2.1.Concept of transformational leadership: Leadership, as a general concept, is the ability to influenceothers and direct their behavior towards achieving shared goals. It is the responsibility of the leadertowards the group being led to reach the predetermined goals. It is the process of mobilizing a groupof people towards a common vision or goal by stimulating their choices**(Al-Qadi, 2015, p. 229)**.Several leadership styles have emerged recently, including transformational leadership, which is consideredone of the modern concepts in leadership. It was first introduced in 1978 by James McGregor Burns, arenowned American historian and political scientist. Transformational leadership focuses on primarilymotivating individuals through team exchange, compensation, and the use of management exceptions **(Al-Malouki & Mas'i Mohammed, 2020, p. 139)**. Thus, the concept of transformational leadership distinguishes between two types of leadership: the first typefocuses on self-interest and exchange of benefits with subordinates to achieve results, while the second typeemphasizes its relationship with subordinates by motivating and empowering them to achieve the desiredgoal.

- Due to the varying perspectives and philosophies of researchers, definitions of transformational leadershiphave diversified. Here are some of them:

-Transformational leadership is considered a creative leadership that seeks to consolidate the values of justice, equality, and transparency, among other values. The concept of transformational leadership is associated with the ethical transformation of the organization. James

MacGregor Burns, the founder of the theory of transformational leadership, proposed that the basic principle in this theory is the development of employees in the organization, improving their performance, and deepening their self-awareness to rise above self-interest for the public good **(Manal Sobhi Hassan, 2020, p. 07)**.

- Transformational leadership is defined as a process that aims to uplift both the leader and the followers to achieve higher levels of motivation and ethics. Transformational leadership seeks to enhance the sense of followership by relying on ethical ideas and values such as freedom, justice, equality, peace, and humanity **(Al-Maliji, 2022, p. 481)**.

- Devanna and Tichy define transformative leadership as engaging in processes that involve sequential steps, including recognizing the need for change and making it an organizational practice. Podsacoffand others argue that most approaches generally share the ability to clarify vision, expedite the acceptance of collective goals, and provide individual support. An effective leader seeks to change core values and followers' directions, and Aptail has the readiness to perform at higher levels than those set by the organization **(Ibrahim Othman, 2010, p. 41)**.

Based on the previous discussion, transformative leadership can be defined as a modern managerial approach practiced by transformative leaders who aim to introduce change and transformation from the current reality to the future. This is achieved through the availability and support of various skills and competencies and their efficient and effective utilization, resulting in the achievement of goals with minimum cost and effort.

2.2.The significance of transformative leadership: It lies in making change an organizational practice, which can be summarized in the following points **(Al-Ghamdi, 2021, p. 14)** :

- Striving to develop the capabilities of employees and empower them, aligning their goals with the organization's goals ,

- Transformative leadership works towards creating a clear vision for the organization andIt is considered one of the successful leadership styles in hierarchical organizations due to its ease of application.

- It can bring about radical changes within the organization that help in sustainability and progress towards improvement,Transformative leadership has proven its effectiveness in many countries around the world.

2.3.The dimensions of transformative leadership: There are foundations and principles upon which transformational leadership, like other leadership styles, is based. These foundations and principles define its characteristics and features. Here are the four most important principles of transformational leadership.

a.Emotional and charismatic influence: It requires the leader to possess a clear vision and a strong sensitivity to the organization's overarching message. It also involves instilling a sense of pride and esteem in the hearts of subordinates, which leads to building trust and high respect from them. This can manifest in the manager's behavior or traits **(LamineHassab, 2021, p. 66)**, where the transformative leader should embody very high ethical characteristics and possess a high charisma that earns trust and profound respect.

b.Individual considerations: The importance of this dimension lies in the transformative leader giving special attention to the individual needs of their subordinates and developing and enhancing their performance level **(Hayet, Mostefaoi, & Allali, 2022, p. 131)**. The leader cares about their subordinates to achieve their interests and address various personal challenges. This principle also emphasizes the leader's attention to theirsubordinates, understanding the principle of individual differences, and dealing with each individual in a way that suits their interests. The leader works on training and guiding them to achieve further growth and development **(Al-Malih, 2019, p. 14)**.

c.Intellectual stimulation: The transformative leader works on stimulating the intellectual capabilities of their subordinates and encourages them to extract and express their hidden knowledge and ideas. They expand the employees' awareness and elevate their thinking to reach creativity and assist them in accomplishing their specific tasks, ultimately aiming for innovation. This helps in solving the problems they face **(Al-Ghamdi, 2021, p. 18)**.

d.Inspirational motivation: It focuses on the leader's actions and behaviors that generate a sense of challenge among subordinates and encourages team spirit and commitment to organizational goals **(Zaid & Miftah, 2019, p. 172)**. These behaviors of the transformative leader create influence, enthusiasm, and motivation among their subordinates.

3. Digital Transformation:

The world has witnessed various eras since the beginning of the digital age, such as the Industrial Revolution, economic and regional blocs. The current working society is now entering what is known as the digital age or the Digital Age, where information holds utmost importance in influencing development **(Jasim, 2010, p. 49)**. The digital economy is considered the culmination of the interaction between technological advancement and the economic system **(Al-Najjar, 2002, p. 15)** , as stated by Bill Gates. We are now buying technology as a tool for transforming information and communication and within the digital economic system, which affects human society, economic relations, and daily life **(Aloui, 2021)**.

3.1.Definition of Digital Transformation: The rapid development and revolution in information technology and communication have opened new horizons for societies, providing better capabilities through modern techniques in work environments, allowing for progress in providing services with better quality and efficiency. The concept of digital transformation can be defined as the pursuit of organizational strategies, the development of innovative business models, and the management and implementation of investments in technologies, talent development, process reorganization, creating new values and experiences for customers, employees, and stakeholders **(Al-Musailhi, 2021, p. 12)**.

• According to Wikipedia, it refers to the adoption of digital technology to transform services or business operations, by replacing non-digital or manual processes with digital ones or replacing old digital technology with newer digital technologies, allowing for digital solutions **(Al-Mutairi)**.

. The digital transformation in universities is defined as the process of transitioning and transforming traditional universities into digital universities through the extensive use of information technology and communications within the university. It involves replacing physical elements and processes with virtual ones and offering all its services in digital form to enhance its ability to respond to contemporary external challenges **(Zabi & Baiatish, 2021, p. 153)**.

3.2.Dimensions of digital transformation in educational institutions: The dimensions of digital transformation in educational institutions include the following **(Suleiman & Mohammed Reda Abu Hussein, 2022, p. 293)**:

a. First Dimension: Educational Dimension: It includes:

- Teaching: Relying on digital platforms, contemporary educational standards, and digital technology in teaching is an important element for digital transformation.

-Innovative Pedagogical Approaches: The use of digital educational resources and various technological academic innovations opens new horizons for faculty members and students, creating stimulating and more independent learning methods.

-Digital Literacy and Digital Skills: Digital transformation requires new skills and competencies in technology and communication.

-Educational Management Process: Using technology and contemporary methods in education enhances and improves the quality of educational outcomes.

b.Second Dimension: Infrastructure: Digital transformation has diverse aspects in infrastructure depending on the supported dimension, including:

-Digital infrastructure for teaching, Security and data infrastructure.

-Digital infrastructure for educational institutions: There should be an intelligent and flexible platform capable of handling administrative, teaching, and urgent research processes.

c.Third Dimension: Curriculum: This dimension involves updating the curriculum and mastering modern methods and

techniques to deliver content through digital learning, expanding the use of information and communication technology. The aim of the update is to meet the requirements of the job market and improve student outcomes through the expansion of multiple platforms, information accessibility, and 24-hour availability.

d.Fourth Dimension: Leadership: It includes:

• Improving processes and the work environment for academic and administrative staff.

• Major financial investments in adopting cutting-edge technologies.

• Rapid and accurate restructuring of the academic model and administrative guidance and making essential decisions.

e.Fifth Dimension: Human Resources: The strategic importance of human resources has increased with the interaction of employees as the first touch points in the face of environmental changes (Al-Jamous, 2013, p. 193) . There is a dual relationship between digital transformation and human resources. On one hand, digital transformation contributes to enhancing productivity, and on the other hand, the digital skills and capabilities of human resources are essential factors enabling academic digital transformation.

f.Sixth Dimension: Information: The effectiveness of management depends on the efficiency and effectiveness of communication channels within the institution. The quality of data and information is a key factor in organizational performance. The quality of information dependson the means used in communication **(Ismail, 2012, p. 141)**.

After information has proven its value in the digital transformation of academic institutions, it enriches the internal process of formulating and implementing strategic goals. Additionally, updating and renewing information from a teaching perspective contributes to creating educational materials within digital formats.

4. The methodological procedures of the study:

4.1.Study Methodology: The study adopted a descriptive-analytical approach, describing and analyzing the phenomenon of transformative leadership in supporting digital transformation at Ibn Khaldoun University in Tiaret, Algeria, from all its aspects. The study aimed to discover the relationship between variables and draw

general conclusions using the methodological tools employed, such as a questionnaire.

4.2.Study Population and Sample: The study population consisted of 230 individuals, representing all the employees affiliated with the Faculty of Economic and Management Sciences at Tiaret University. The research sample consisted of 144 individuals from the study population, determined using the Herbert Arkın equation as shown in the table below:

Table(01): Herbert Arkan's equation for calculating the sample size.

Herbert Arkan's equation	$n = \frac{x(1-x)}{\frac{x(1-x)}{N} + \frac{\alpha^2}{\delta^2}}$
n	Sample volume.
x	The percentage of the phenomena under study in the sample is 50%.
N	Community size in our study = 230
α	The permissible error rate is 5%.
δ	The standard deviation corresponding to the confidence factor with which the results are generalized is: 95%, and thus the standard deviation is equal to: 1.96.

Source: Prepared by the researcher according to the Herbert Arkan'sequation.

By applying the study's data to the equation, the sample size becomes equal to 144 individuals from the employees in the faculty, representing 62.60% of the study population. The distribution of the questionnaire aligns with this number.

Out of the 144 questionnaires, 61 were retrieved, representing 42.36%, while 83 were lost, representing 57.64%. Additionally, 19 questionnaires were excluded due to their inconsistency with statistical analysis. Therefore, the number of valid questionnaires for analysis is 42, accounting for 29.16% of the total distributed questionnaires. These results can be generalized in practice.To identify the personal and occupational characteristics of the study sample, their distribution is as follows:

Table (02) : Distribution of individuals according to personal and occupational characteristics of the study sample:

Distribution of the study according to variable	Statement	Repetition	The ratio
Gender	Male	**14**	**%33**
	Female	**28**	**%67**
	the total	**42**	**%100**
Age	20-29 years old	**00**	**%00**
	30-39 years old	**12**	**%28,6**
	40-49 years old	**22**	**%52,4**
	50 and over	**8**	**%19**
	Total	**42**	**%100**
Qualification	PhD	**31**	**%73,8**
	MSc	**09**	**%21,4**
	Master	**01**	**%02,4**
	Bachelor's degree or less	**01**	**%02,4**
	Total	**42**	**%100**
Job title	University administration	**00**	**%00**
	Teaching Staff	**29**	**%69**
	Teaching and administrative staff	**11**	**%26,2**
	Administrative	**02**	**%04,8**
	Total	**42**	**%100**
Years of Experience	From 2-5 years	**04**	**%09,5**
	From 6-9 years	**09**	**%21,4**
	From 10-13 years old	**11**	**%26,2**
	14 years and over	**18**	**%42,9**
	Total	**42**	**%100**

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of SPSS.

4.3. Stability and Validity of the Study Tool: To assess the consistency among the paragraphs of the study tool, the Cronbach's alpha coefficient was calculated for each set of items. Additionally, the overall degree of reliability was determined, and the validity of the instrument was evaluated by deleting certain questionnaire items.

Table (03): presents the stability coefficients for the dimensions and the questionnaire as a whole, using the Cronbach's alpha coefficient.

	The number of paragraphs	Cronbach stability coefficient – alpha	Test validity (self-truth)
Transformational Leadership	17	0,953	0,976
digital transformation	13	0,951	0,975
the questionnaire as a whole	30	0,971	0,985
Test validity = square root of stability coefficient.			

Source: Prepared by the researcher based on the SPSS outputs.

From the above tables, it can be observed that the overall stability coefficient of the questionnaire is very high, reaching 0.971. This value exceeds the recommended threshold of 0.7, indicating excellent stability of the study. Additionally, the validity of the instrument also achieved a high value, further confirming the validity of the study.

4.4.Discussion and Analysis of Transformational Leadership: To assess the dimensions of transformational leadership in the university, means, standard deviations, percentages, ranks, and overall trends were calculated and analyzed. The results are as follows:

Table (04): Means, standard deviations, and overall trends for the dimensions oftransformational leadership.

dimensions of transformational leadership	The arithmeticmean	The standard deviation	The arrangement	general direction	Availabilityle vel
The overall level of ideal influence and leadership charisma.	3,2857	0,85642	02	Medium	Medium
The overall level of intellectual .stimulation	3,6131	,80812 0	01	Mediu m	Mediu m
The overall level of individual .considerations	3,0000	,90742 0	04	Mediu m	Mediu m
The overall level of inspirational motivation	3,1488	1,04628	03	Neutral	Mediu m
Transformational leadership	3,2619	0,79950	//	Medium	Medium

Source: Prepared by the researcher based on the results of the statistical analysis using SPSS. v21

The above table illustrates a moderate level of availability for transformational leadership, with a mean scoreof 3.2619 and a standard deviation of 0.79950. Each dimension of this leadership style was ranked in the following order: intellectual stimulation ranked first, followed by transformational leadership and charismatic appeal in the second rank. The third rank was for inspirational motivation, and the fourth and final rank was for individual considerations.

4.5.Discussion and Analysis of Digital Transformation: To assess the dimensions of digital transformation in the university, means, standard deviations, percentages, ranks, and overall trends were calculated and analyzed. The results are as follows:

Table (05): Means, standard deviations, and overall trends for the dimensions of digital transformation.

dimensions of digital transformation.	The arithmeticmean.	The standard deviation.	The arrangement	general direction	Availabilityl evel
The overall level of engagement in driving .change	3,4286	,937510	01	Medium	Medium
The overall level of promoting, supporting, and accepting the digital culture.	3,1095	0,96394	02	Medium	Medium
The overall level of motivation to support .digital transformation	3,0714	0,95363	03	Medium	Medium
digital transformation	3,2032	0,88387	//	Medium	Medium

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of SPSS.

The above table indicates a moderate level of availability for digital transformation, with a mean score of 3.2032 and a standard deviation

of 0.88387. Each dimension of this transformation was ranked in the following order: involvement in initiating change ranked first, followed by enhancing support and acceptance of digital culture in the second rank. The third rank was for motivation to support digital transformation.

4.6.Testing the First Main Hypothesis:

*** Null Hypothesis:H0: There is no statistically significant correlation at a significance level (α ≥ 0.05)** between the level of transformational leadership variables and digital transformation variables from the perspective of university employees.

*** Alternative Hypothesis: H1: There is a statistically significant correlation at a significance level (α ≥ 0.05)** between the level of transformationalleadership variables and digital transformation variables from the perspective of university employees. To test this hypothesis, it wasdivided into four sub-hypotheses, each focusing on measuring the presence or absence of acorrelation for each variable of transformational leadership in supporting digital transformation.The sub-hypotheses are as follows:

• **Sub-hypothesis 1**: There is a statistically significant correlation at a significance level ($\alpha \geq 0.05$) between charismatic appeal as a variable of transformational leadership and support for digital transformation from the perspective of university employees.

• **Sub-hypothesis 2**: There is a statistically significant correlation at a significance level ($\alpha \geq 0.05$) between intellectual stimulation as a variable of transformational leadership and support fordigital transformation from the perspective of university employees.

• **Sub-hypothesis 3**: There is a statistically significant correlation at a significance level ($\alpha \geq 0.05$) between individual considerations as a variable of transformational leadership and support for digital transformation from the perspective of university employees.

• **Sub-hypothesis 4**: There is a statistically significant correlation at a significance level ($\alpha \geq 0.05$) between inspirational motivation as a variable of transformational leadership and support for digital transformation from the perspective of university employees. To test the main hypothesis, simple regression analysis and variance

analysis were used to determine the potential impact of transformational leadership style on supporting digital transformation in the university.

a.Testing the Impact of Transformational Leadership on Supporting Digital Transformation: The results of testing this impact are presented in the following table:

Table (06) : Analysis of variance to confirm the validity of the tested model and the impact of transformational leadership on supporting digital transformation.

	Sum of squares	degrees of freedom	mean square	F-value significancelevel	Level of morale
Regression	22,204	1	22,204	90,385	0,000
The error	9,826	40	0,246		
Total	32,030	41	//		

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of SPSS.

From the information in the table above, it is evident that the tested model's validity isconfirmed. A Fisher's test was conducted, resulting in an F-value of 90.385 and a p-value of0.000. The p-value is smaller than the assumed significance level of 0.05.

Table (07): Simple regression analysis to test the impact of transformational leadership on supporting digital transformation.

The variable	Regression coefficient	Standard (error S.E)	Regression coefficient (Beta)	The calculated	Level of significance	Statisticalsignificance
The constant	0,201	0,325		0,618	0,540	//
Transformational leadership	0,920	0,097	0,833	9,507	0,000	There is an effect.

Coefficient of determination (R^2)	0,693	Simple linearregression model. $Y=0,201 + 0,920X_1+ei$
Correlation (coefficient R)	0,833	

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of SPSS.

Based on the statistical results presented in the tables above, it is evident that there is a statistically significant relationship between transformational leadership and digital transformation support from the perspective of employees. This is supported by the T-value of 9.507, with a p-value of 0.000, which is smaller than the assumed significance level of 0.05.

Furthermore, the same tables indicate a positive and significant correlation between transformational leadership and digital transformation support, as evidenced by the Beta coefficient of 0.833. The coefficient of determination (R-squared) is 0.693, indicating that 83.3% of the variance in digital transformation support can be explained by variance in transformational leadership, while the remaining 16.7% is explained by other variables. Additionally, an increase of one unit in the level of transformational leadership leads to an increase in digital transformation support by a value of 0.920.Based on these findings, we reject the null hypothesis **(H_0)** and accept the alternative hypothesis **(H_1),** which states that there is a statistically significant relationship between transformational leadership variables and digital transformation support from the perspective of employees.

b.Testing the Sub-Hypotheses:

- **The impact of idealized influence and leadership charisma on supporting digital transformation.**

To test the sub-hypothesis, a simple regression analysis and an analysis of variance (ANOVA) will be employed to examine the effect of transformational and transactional leadership on digital transformation support from the perspective of employees in the university.

Table (08): Analysis of variance (ANOVA) to validate the model - Effect of transformational and transactional leadership on digital transformation support

	Sum of squares	Degrees of freedom	The mean of squares	The level of significance for the F-statistic	The level of significance
Regression	12,693	1	12,693	26,256	0,000
Error	19,337	40	0,483		
Total	32,030	41	//		

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of SPSS.

Based on the statistical results presented in the tables above, it is evident that the model's goodness of fit for testing the hypothesis is significant. The F-value is 26.256, with a p-value of 0.000, which is smaller than the assumed significance level of 0.05.

Table (09): Simple regression analysis - Examining the effect of transformational and transactional leadership on digital transformation support.

The variable	Regression Coefficient (B)	Standard Error (S.E)	Regression coefficient (Beta)	The level of significance for the T-statistic	The level of significance	Statisticalsignificance
The intercept	1,069	0,430	//	2,484	0,017	//
Ideal influence and leadership charisma	0,650	0,127	0,630	5,124	0,000	There is an effect .
Coefficient of determination (R^2)	0,396	Simple linearregression model $Y=1,069+0,650X_1+ei$				
Correlation coefficient ((R)	0,630					

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of SPSS.

Based on the statistical results presented in the tables above, it is evident that there is astatistically significant relationship between transformational and transactional leadership andsupport for digital transformation from the employees' perspective. This is supported by the t- value of 5.124 and a p-value of 0.000, which is smaller than

the assumed significance level of 0.05.The same tables also indicate a positive linear relationship between transformational and transactional leadership and support for digital transformation from the employees' perspective. This is evidenced by the beta coefficient of 0.630 and the determination coefficient (R-squared) of 0.396, indicating that 63% of the variance in digital transformation support can be explained by the variables of transformational and transactional leadership, while the remaining 37% can be attributed to other factors. Additionally, a one-unit increase in the level of transformational and transactional leadership leads to a 0.650 increase in digital transformation support.

Based on this, we reject the null hypothesis (**H0**) and accept the alternative hypothesis (**H1**), which states that: **H1:** There is a statistically significant relationship at a significance level ($\alpha \leq 0.05$) between the level of idealized influence and leadership charisma in supporting digital transformation from the employees' perspective.

To test the sub-hypothesis regarding the impact of intellectual stimulation on supporting digital transformation, we will utilize simple linear regression analysis and analysis of variance (ANOVA) to examine the effect of intellectual stimulation as a variable of transformational leadership on supporting digital transformation at the university from the employees' perspective.

Table (10) : Regression Analysis of Variance to assess the validity of the model for testing the impact of intellectual stimulation on supporting digital transformation.

	Sum of squares	Degrees of freedom	Mean of squares	Level of significance of F	The level of significance
Regression	15,679	1	15,679	38,354	0,000
Error	16,351	40	0,409		
Total	32,030	41	//		

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of SPSS.

Based on the results presented in the tables above, the validity of the hypothesis test model is established. This is supported by the F-value of 38.354 and a p-value of 0.000, which is smaller than the assumed significance level of 0.05. The hypothesis will be tested using the simple linear regression method, and the key results are summarized in the following table:

Table (11) : Summary of the simple linear regression analysis testing the impact of intellectual stimulation on digital transformation support.

The variable	The intercept	Intellectual stimulation	Coefficient of determination (R-squared)	Correlation coefficient (R)
Regression coefficient (B)	0,438	0,765	0,489	0,700
Standard Error (S.E)	0,457	0,124	Simple linearregression mode $Y=0,438+0,765X_1+ei$	
Regression coefficient (Beta)	//	0,700		
The computed value of (T)	0,959	6,193		
The level of significance	0,343	0,000		
Statisticalsignificance	//	There is an effect		

Source: Prepared by the researcher based on the outputs of SPSS.

The statistical results presented in the tables above indicate a statistically significant impact of intellectual stimulation on digital transformation support from the employees' perspective. This is supported by the T- value of 6.193 and a p-value of 0.000, which is smaller than the assumed significance level of 0.05.

Furthermore, the tables show a positive linear relationship between intellectual stimulation and digitaltransformation support, as evidenced by the positive beta coefficient of 0.700. The determination coefficient(R2) of 0.489 indicates that the variation in intellectual stimulation explains 48.9% of the variation in digitaltransformation support, while the remaining 51.1% is explained by other factors.Based on that, we reject the null hypothesis **H0** and accept the alternative hypothesis **H1**, which states that there is a statistically significant relationship at a significance level ($\alpha \leq 0.05$) between the level of the variable of intellectual stimulation in supporting digital transformation from the employees' perspective.

.The impact of individual considerations on supporting digital transformation: To test the sub-hypothesis, simple linear regression analysis and analysis of variance (ANOVA) will be conducted to examine the effect of individual considerations as a variable of transformational leadership on supporting digital transformation at the university from the employees' perspective.

Table (12): Analysis of Variance for Regression Analysis to ensure the validity of the model for testing the impact of individual considerations on supporting digital transformation.

	Sum of squares	Degrees of freedom	Mean of squares	Level of (significanceF)	The level of significance
Regression	20,639	1	20,639	72,477	0,000
Error	11,391	40	0,285		
Total	32,030	41	//		

Source: Prepared by the researcher based on SPSS outputs.

Based on the data in the tables above, the validity of the hypothesis testing model is evident. A Fisher test was conducted, and the obtained F-value was 72.477, with a probability value of 0.000, which is smaller than the assumed significance level of 0.05.

Table (13): Simple regressionanalysis tests the impact of individualconsiderations on digital transformation support.

The variable	The regression coefficient (B)	The standard error (S.E)	The regression coefficient (Beta)	The calculated value of (T)	Level of significance	Statisticl significance
The intercept	0,857	0,288	//	2,982	0,005	//
Individual considerations	0,782	0,092	0,803	8,513	0,000	There is an effect.
Coefficient of determination (R^2)			0,644			Simple linearregression model $Y=0,857+0,782X_1+ei$
(Correlation coefficient (R			0,803			

Source: Prepared by the researcher based on SPSS outputs.

The statistical results in the tables above indicate that there is a statistically significant impact of individual considerations on digital transformation support from the perspective of employees. This is evident from the T-value, which is 8.513, with a probability value of 0.000, which is smaller than the assumed significance level of 0.05.Furthermore, it is evident from the same tables that there is a positive linear relationship between individual considerations and

digital transformation support from the perspective of employees. This is supported by the positive **beta** coefficient, which is **0.803**, and the determination coefficient **(R^2) of 0.644**, indicating that **64.4%** of the variation in digital transformation support can be explained by individual considerations, while **35.6%** is explained by other variables.

.The impact of inspirational motivation on supporting digital transformation: To test the sub-hypothesis, we will employ simple linear regression analysis and analysis of variance (ANOVA) to examine the effect of inspirational motivation as a variable of transformational leadership on supporting digital transformation at the university from the employees' perspective.

Table (14): Analysis of Variance for Regression Analysis to ensure the validity of the model for testing the impact of inspirational motivation on supporting digital transformation.

	Sum of squares	Degrees of freedom	Mean of squares	Level of (significanceF)	The level of significance
Regression	20,143	1	20,143	67,780	0,000
Error	11,887	40	0,297		
Total	32,030	41	//		

Source: Prepared by the researcher based on SPSS outputs.

Based on the data in the above tables, the validity of the hypothesis testing model is evident, asindicated by the obtained value of F, which is 67.780, with a probability value of 0.000, which is smaller than the assumed significance level of 0.05.

Table (15): Simple linear regression analysis of the effect of sensory stimulation on digital transformation support.

The variable	Regression coefficient (B)	The standard error (S.E)	The regression coefficient (Beta)	The calculated value of (T)	Level of significa-nce	Statisticals ignific-ance

The intercept	1,094	0,270	//	4,056	0,000	//
Inspirational stimulation	0,670	0,081	0,793	8,233	0,000	There is an effect.
Determination coefficient (R^2)	0,629	Simple linearregression mode $Y=1.094+0,670X_1+ei$				
Correlation coefficient (R)	0,793					

Source: Prepared by the researcher based on SPSS outputs.

The statistical results in the above tables indicate a significant statistical effect of sensory stimulation on digital transformation support from the employees' perspective. This is supported by the obtained value of T, which is 8.233, with a probability value of 0.000, smaller than the assumed significance level of 0.05.Furthermore, the same tables show a positive correlation between sensory stimulation and digital transformation support from the employees' perspective, as indicated by the coefficient of determination (**Beta**), which is 0.793. The determination coefficient (**0,629=R^2**), indicating that the variation in sensory stimulation explains 62.9% of the variation in digital transformation support, while the remaining 37.1% is explained by other variables.

Based on these results, we reject the null hypothesis (**H0**) and accept the alternative hypothesis (**H1**), which states that there is a statistically significant correlation at a significance level of ($a \leq 0.05$) between sensory stimulation and digital transformation support from the employees' perspective.

C. Collective impact of transformative leadership variables on digital transformation support: we can use multiple regression analysis to determine the collective impact of transformative leadership variables on digital transformation supportfrom the perspective of university employees

Table (16) : Results of multiple regression analysis on the impact of transformative leadership variables on digital transformation support.

	atypical transactions		standard transactions beta	Calculated (T) value	Moral level	Statistical significance
	B	S – E				
.Constant	0,329	0,366	//	0,900	0,374	//
Perfect influence and leadership charisma	0,015	0,136	0,366	0,112	0,911	non function
Intellectual arousal	0,261	0,146	0,136	1,785	0,082	non function
Individualconsiderations	0,313	0,183	0,146	1,716	0,095	non function
Inspirational stimulation	0,299	0,150	0,183	1,997	0,053	non function
Correlation coefficient (R)	,8460	Multiple Regression Model: $Y=0.329+ 0,015X_1+0,261\ X_2+0,3137X_3+0,299X_4+ei$				
Determination coefficient (R^2)	,7150					
Calculated (F) value	23,207					
Moral level	,0000	Statisticallyfunctionat a level($\alpha = 0.05$)				

Source: Prepared by the researcher based on SPSS outputs.

It is evident from the above table that there is a statistically significant correlation among the transformative leadership variables in supporting digital transformation, as indicated by the F-value (23.207) with a significance level of 0.000. Additionally, the determination coefficient (0.715) suggests that transformative leadership variables explain 71.5% of the variance in digital transformation support.

However, it is also evident from the same table that there is no statistically significant effect at thesignificance level ($\alpha \geq 0.05$) for all dimensions of transformative leadership in supporting digital transformation. The significance levels for the mentioned variables were higher than the assumed significance level of 0.05.

5.Conclusion: The rapid development witnessed globally, especially with the information and communication technology revolution and the new approach to business modeling, opens up future prospects for educational institutions. These institutions need to have better resources and consider digital transformation as an inevitable necessity. This can be achieved through the adoption of modern digital management techniques, reliance on advanced technology, and changing traditional work methods and educational practices to facilitate administrative and academic work. In order for Algerian universities to reach this level, it is necessary to rely on leadership positions that support digital transformation. The practice of transformative leadership is considered necessary to lead this transformation and give it the green light for successful implementation. Through a field study conducted at IbnKhaldoun University in Tiaret, **the results of the study** generally revealed a statistically significant correlation at the significance level ($\alpha \geq 0.05$) among the dimensions of transformative leadership and digital transformation. According to the university staff's perspective, the practice of transformative leadership was found to be moderate, with each dimension of this model ranked in the following order: intellectual stimulation, transformational influence, leadership charisma, emotional stimulation, and individual considerations. It also appeared that there is a moderate level of digital transformation, with each dimension of this model ranked as follows: participation in creating change, promoting and supporting digital culture, motivation to support digital transformation. This indicates that Ibn Khaldoun University is moving in the right direction, with a clear strategic plan to achieve digital transformation.

6.Recommendations and suggestions: Based on the obtained results, the following recommendations are presented:

• Creating an organizational climate that promotes the practice of transformative leadership at Ibn Khaldoun University in Tiaret.

• Pay attention to the human element and invest in it by providing employees with more freedom through empowerment and involving them in change processes.

• Create a digital leadership culture within the organization .

• Educational institutions should choose a future-oriented digital strategy to achieve high levels of performance.

7. Bibliography List:

Al-Ghamdi, M. b.-F. (2021). *Transformational Leadership.* Dammam: Al-Aluka Network.

Al-Jamous, A. (2013). *Knowledge Management in Business Organizations and its Relationship with Modern Administrative Approaches - An Analytical Approach* (1st edition ed.). Amman: Wael Publishing House.

Al-Malih, H. (2019, March). The Role of Transformational Leaders in Organizational Change Management. *International Journal of Islamic Economics* (82), pp. 11-29.

Al-Maliji, A. (2022). *Change Management and Differentiation* (1st edition ed.). Amman, Jordan: Publishers and Distributors.

Al-Malouki, O., & Mas'i Mohammed, S. (2020). The Effect of Transformational Leadership Dimensions on Activating Knowledge Management: A Case Study of the tubes Plastic corporation-El oued. *Journal of Economic Analysis and Forecasting, 01* (01), pp. 136-159.

Al-Musailhi, H. (2021). *Digital Transformation: The Future Framework for Information Systems and Technology.* Egypt,Kafr El-Sheikh University: Dar Al-KutubWal-Watha'iq Al-Raqamiyah.

Al-Mutairi, A. (n.d.). *http://www.noor-book.com.* Retrieved May 16, 2023, from www.noor-book.com.

Al-Najjar, F. R. (2002). *Investment in Electronic Systems and the Digital Economy.* Alexandria: Shabab Al-Jami'a Foundation.

Aloui, A. (2021, Augest 25). *http:// www.addustour.com*. Retrieved May 16, 2023, from www.addustour.com .

Al-Qadi, M. Y. (2015). *Organizational Behavior.* Amman, Jordan: Academics for Publishing and Distribution.

Hayet, S., Mostefaoi, S., & Allali, Z. (2022). The Impact of Transformational Leadership on Improving Job Performance: A Case Study in the National Employment Agency in Algeria. *Journal of North African Economies, 18* (30), pp. 125-142.

Ibrahim Othman. (2010). Transformational Leadership in Civil Society Organizations: A Field Study of Amman Governorate Ph.D. thesis. Jordan, Graduate Studies College: University of Jordan.

Ismail, N. F. (2012). *Analysis and Design of Digital Information Systems.* Egypt, Alexandria: University Knowledge House.

Jasim, J. H. (2010). *Introduction to Digital Economy* (1st edition ed.). Amman: Dar Al-Bidayah.

LamineHassab, M. (2021, June). The Impact of Transformational Leadership Dimensions on Human Resource Performance in the National Social Security Fund, Laghouat. *Journal of Studies in Economics and Business Administration, 04* (01), pp. 60-79.

Manal Sobhi Hassan. (2020, April). The Degree of Practicing Transformational Leadership Dimensions and their Relationship in Developing Social Responsibility among University Presidents in Jordanian Universities. *Educational Journal* (72).

Suleiman, H. I., & Mohammed Reda Abu Hussein, W. (2022, April). Activating Change Leadership as an Approach to Meeting the Requirements of Digital Transformation at Damietta University. *Journal of University Performance Development, 18* (01), pp. 265-331.

Zabi, S., & Baiatish, C. (2021). The Role of Strategic Leadership in Achieving Digital Transformation: A Case Study of Mohamed Boudiaf University in M'Sila. *Journal of Advanced Economic Research, 06* (01), pp. 144-164.

Zaid, Z., & Miftah, A. (2019). Inspirational Motivation and Its Role in Achieving Organizational Commitment among Sports Administrations' Employees: A Field Study of the Directorate of Youth and Sports in M'Sila. *Journal of Sports Creativity, 10* (02 part 02), pp. 166-185.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2 /أكتوبر 2023، ص ص379-398

دراسة تنبؤ استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر باستعمال منهجية بوكس جنكينز وأسلوب التمليس الأسي

Forecasting Electricity Consumption in Algeria Using Box-Jenkins Methodology and Exponential Smoothing

صاري حسون* | **نعمان محمد عبد الجليل** | **مليوي عيد الغاني**
Sari Hassoun Salaheddine | Namane Mohamed Abdeldjalil | MaliouiAbdelghani
المركز الجامعي مغنية- الجزائر | المركز الجامعي مغنية-الجزائر | المركز الجامعي مغنية-الجزائر
مخبر LEPPESE
Salah.poldeva08@gmail.com | namamemohammed@gmail.com | malioui80@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/08/02 | *تاريخ القبول: 2023/10/30* | *تاريخ النشر: 2023/10/31*

الملخص :

تعتبر الطاقة أحد العناصر الأساسية للاقتصاد العالمي وهي مدرجة كعنصر استراتيجي للتنمية الاقتصادية. في هذه الدراسة،تم استخدام طريقة بوكس جنكينز وطريقة التمهيد الأسي للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر للفترة 1980–2021 . وقد أوضحت النتائج كل من أسلوبين التمهيد الأسي والخاص بطريقة Brown بأن كمية الطاقة الكهربائية المتنبأ بها في السنة 2022 كانت بقيمة 76,41 مليار TWH وسنة 2023 بقيمة 79,85 مليار TWH، ثم في السنة 2024 كنت بقيمة 83,29 مليار TWH وسنة 2025 بقيمة 86,73 مليار TWH. أما بالنسبة طريقة Holt فان كمية الطاقة الكهربائية المتنبأ بها في السنة 2022 كانت بقيمة 74,81 مليار TWH و سنة 2023 بقيمة 78,21مليار TWH، ثم في السنة 2024 كانت بقيمة 81,64 مليار TWH وسنة 2025 بقيمة 85,04 مليار TWH.ينما بطريقة بوكس جنكينز فكانت القيمة 75,82 في سنة 2022 ثم في سنة 2023 أصبحت 78,99أما بالنسبة للسنة 2024 و2025 فكانت القيم المتنبأ بها 82.98 و87.07 مليار TWH على التوالي.

الكلمات المفتاحية:استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر، التنبؤ، التمهيد الأسي، منهجية بوكس جنكينز

تصنيف JEL: Q47،C53

Abstract :

Energy is one of the most significant economic factors in the world. In this paper, we use Box-Jenkins and exponential smoothing to forecast the electricity consumption in Algeria during the period 1980-2021. The outcomes of Brown method show that the predicted electricity consumption is estimated at 76.41 billion TWH in 2022, while in 2023 it is estimated at 79.85 billion TWH, besides in 2024it is estimated at 83.29 billion TWH, while in 2025 it is estimated at 86.73 billion TWH. However, the findings of Holt method demonstrate that the predicted electricity consumption is estimated at 74,81 billion TWH in 2022, while in 2023 it is estimated at 78,21 billion TWH, moreover in 2024 it is estimated at 81.64 billion TWH, while in 2025 it is estimated at 85.04 billion TWH Also, the Box-Jenkins results find the predicted electricity consumption at 75,82 billion TWH in 2022, while in 2023 it is estimated at 78.99 billion, but in 2024 and 2025 the predicted value are 82.98 and 87.07 billion TWH, respectively.

Key words: the electricity consumption in Algeria, forecasting, exponential smoothing, Box-Jenkins methodology

JEL classification codes: C53, Q47

***المؤلف المرسِل**

1. مقدمة:

تعد الطاقة الكهربائية جزءًا لا غنى عنه من حياتنا اليومية وتلعب دورًا أساسيًا في تنمية وتقدم البشرية، منذ اكتشاف الكهرباء وتطور تكنولوجيا الطاقة الكهربائية جعلت المزايا العدّة للطاقة الكهربائية مستخدمة بشكل تفضيلي في مختلف المجالات تنتشر بسرعة وكفاءة باستعراض الأسلاك والشبكات، مما يتيح توزيعها واستخدامها في مناطق ومجتمعات مختلفة.وهو إلى ذلك مورد متجدد حيث يمكن إنتاجه من مجموعة متنوعة من المصادر مثل الفحم والغاز الطبيعي وكذلك من مصادر متجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه.

في حين، يعد التنبؤ في عصرنا اليوم من أهم العمليات التي لا يمكن للمنظمات وصناع القرار الاستغناء عنها، فهو مهم جدًا لتقليل عوامل الخطر وكذلك تطوير الاستراتيجيات والخطط المستقبلية. ومن المجالات المهمة التي تتطلب التنبؤ بالقيمة المستقبلية، نجد الطاقة التي هي ركيزة من ركائز الحياة العصرية ومن أهم القطاعات الاقتصادية، حيث أصبح رهنًا لمستقبل اقتصاد الدولة، خاصة بعد الجائحة فيروس كوفيد -19 ثم بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا في فبراير 2022 الذي أدىإلى تفاقم أزمة الطاقة العالمية الناجمة، حيث عطلت الحرب تجارة الطاقة العالمية وتسببت في ارتفاع أسعار الطاقة.

تلعب الطاقة الكهربائية، على وجه الخصوص، دورًا متزايد الأهمية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ثم أن للطاقة الكهربائية عَلاقة وطيدة وذات تأثير كبير على النمو الاقتصادي، بحيث يعتبر استهلاك الطاقة مؤشرًا اقتصاديًا مهمًا يعكس التنمية الاقتصادية.

كما طورت الجزائر بنيتها التحتية الخاص بالقطاع الطاقة للكهربائية والغاز الطبيعي لتحسين نسبة التوزيع والاستهلاك بالنسبة للموطنين الجزائريين، ووفقًا لإحصاءات البنك الدُّوَليّ في 2020، فإن 99.8٪ من الجزائريين يتحصلون على الكهرباء بصفة جيدة. حيث شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ارتفاع استهلاك الكهرباء نتيجة النمو السريع في عدد السكان وكون أسعار الكهرباء مدعمة، لكنه يرجع بصُورة أكبر إلى زيادة الأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة في كل مكان.

وخلال كل هذا، لا تولي الجزائر اهتمامًا كبيرًا للطاقة المتجددة، وأن المصدر الأساسي لإنتاج الكهرباء هو الغاز الطبيعي وعليه يتعين على أصحاب القرار تطوير خطط واستراتيجيات انطلاقًا من التنبؤ بكمية استهلاك الكهرباء في الجزائر للوصول إلى القيم التنبؤية الصحيحة التي

سيتم استخدامها في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية، في هذا السياق سنحاول أن نقترح نموذجا للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر بفضل تسليط الضوء على منهجية بوكس جنكينز وأسلوب التمليس الأسي وطرح الإشكالية الأتية:

ما مدى فعالية استخدام منهجية بوكس جنكينز وأسلوب التمليس الأسي للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة بين 1980 إلى 2021؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، تم صياغة الفرضية التالية بغية اختبارها:

تتميز منهجية بوكس جنكينز وأسلوب التمليس الأسي بأداء فعال في عملية التنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية

وعلى هذا الأساس تستمد هذه الدراسة أهمية بالغة في معرفة واقع استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر وإبراز قدراتها في مجال الطاقة الكهربائية. وقد تم تقسيم الورقة العلمية الى مقدمة، الدراسات السابقة، تعريف بالدراسة والمنهجية البحث، النتائج الدراسة والخاتمة.

2. الدراسات السابقة

الطلب على الكهرباء هو مؤشر على الأداء الاقتصادي لبلد ما لأن الطلب على الكهرباء يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجميع مراحل التنمية. لذلك، يعد التنبؤ بالطلب على الكهرباء أمرًا بالغ الأهمية لإدارة نظام الطاقة والإرسال والتشغيل وتقييم سعة الشبكة. حيث أن التنبؤ باستهلاك الكهرباء أصبح أمرًا ملحًا وهامًا لأي دولة (**Shah et al., 2020 ; Li and Zhang, 2018**)

في باكستان، قام الباحثين(**2016**) .**Hussain et al** بتحليل كيفية قيام بالتنبؤ باستهلاك الكهرباء بإستخدام بيانات الاستهلاك السنوية بين 1980 إلى 2011 التي شملت 31 مشاهدة، وقام الباحثين باستخدام نماذج ARIMA وHolt-Winterللتنبؤ حتى 2020وقد أظهرت النتائج الدراسة أن النموذج التنبؤ Holt-Winter هو الأفضل في عملية التنبؤ بحيثله أدنى قيمة من RMSEو MAPE مقارنة بنموذجARIMA وبالتالي فان استهلاك الكهرباء في تزايد مستمر ويتوقع بلوغه حوالي 98598.5 GWh سنة 2020. بينما في البرازيل، قام الباحثين(**2021**).**Mattos et al** بنمذجة الطلب على الكهرباء التجارية في منطقة سانتا كاترينا، حيث ركز الباحثين على الطلب الشهر من جانفي 2004 إلى ديسمبر 2019 بعدد مشاهدات N=192. تم استعمال في هذه الدراسة طريقة Box-Jenkins ، تحليل التباين بطريقة Friedman وتطبيق نموذج SARIMA، و قد أوضحت النتائج بأن

النموذج المثالي هو Sarima(1,1,1) و بالتالي فان الطلب على الطاقة الكهربائية في تلك المنطقة كانت بين Mwh314,5 وMwh411,72 وأشهر التي لها أكبر طلب هي جانفي وفبراير.

في الدراسات التطبيقية حول التنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر، قام الباحث **بن أحمد(2008)**بالنموذج القياسي للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة من أكتوبر 1988 إلى مارس 2007 أي 222 مشاهدة. استعمل الباحث نموذج ARCH وتوصل إلى أن هناك اختلاف بين نماذج ARMA وARCH والذي أظهر إمكانية تمثيل ظاهرة الاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر، وإمكانية التنبؤ بواسطة النمذجة الغير الخطية والتي كانت أفضل من نتائج النمذجة الخطية بواسطة نماذج ARMA. وبعد تحقق من النتائج تبين بأن النموذج الأمثل المتمثل في ARMA (12,12)و النموذج الغير الخطي هو ARCH (1)، وحسب الدراسة فمن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك الشهري للكهرباء لشهر أفريل بقيمة2614,41 KWhثم يشهد تناقصا في شهر ماي وجوان ثم يرتفع في شهر أوت بحوالي2260,23 KWhفي سنة 2007 وهذا راجع إلى التغيرات الموسمية لإستهلاك الكهرباء.ثم،ثم أوضحا **زدون وعشوي (2015)** في بحثهما فعالية النماذج القياسية في التنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية في ولاية تلمسان، لهذا الغرض تم تطبيق ثلاث نماذج قياسية وهي نموذج Box-Jenkins ونموذج Holt Winters، والانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على سلسلتين زمنيتين المتمثلتين في استهلاك الطاقة الكهربائية (CE) وعدد المشتركين في الشبكات الكهربائية (CL) باستخدام بيانات ثلاثية خلال الفترة (2007-2012) وعدد المشاهدات 24، وأظهرت النتائج الدراسة أن نموذج الأمثل هو Box-Jenkins وهذا وفق مؤشرات قياس دقة التنبؤوقيم المتنبأ بها لثلاثي الأول والثاني لسنة 2013 هي232,02 GWh و442,84 GWh على التوالي.في حين، قام**شرماطوبوعيشاوي(2019)** بدراسة كيفية نمذجة استهلاك الكهرباء في ولاية المدية، للفترة من جانفي 2011 إلى ديسمبر 2017 والتي تشمل 84 مشاهدة. قام الباحثين بإستعمال نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة من بينها اختبار ANOVA و-DICKEY FULLER وبعد التأكد أن السلسلة (TBTSA) مستقرة واختيار النموذج الأمثل حسب معيار أكايك (AIC) اتضح أن النموذج المثالي لطريقة Box-Jenkins هو (4,0)

SARIMA ومن خلاله تم التنبؤ بكمية استهلاك لسنة 2018 وأشهر التي لها أكبر كمية استهلاك هي أفريل وأكتوبر. ثم قام الباحثين **ساهد وقهوي(2020)** بدراسة مقارنة لكيفية التنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) المتمثلة في استهلاك السنوي حيث تم استعمال مشاهدة N=40. وللقيام بالمقارنة تم اعتماد على نماذج ARIMA وطريقة الجار الأقرب (KNN)، توصل الباحثان في المرحلة الأولى من الدراسة أن نموذج ARIMA(0,1,3) هو الملائم وفق معيار أكايك (AIC) و شوارز (SC) وبعدها تم تطرق إلى تطبيق طريقة (KNN) حيث تم تحديد عدد جيران K= 3 وحساب المسافة الاقليدية بين القيم المتنبأ بها وجيران الأقرب، وكنتيجة لهذه الدراسة تبين أن نموذج ARIMA أفضل من طريقة الجار الأقرب من خلال الاعتماد مقياس مربع متوسط الأخطاء (MSE) وجدر متوسط مربعات الاخطاء (RMSE). ثم في ولاية ورقلة، وضع الباحثتين **قريشي ومخلفي(2022)** النموذج التنبؤ باستعمال طريقة Box-Jenkins لنمذجة الطلب العائلي على الكهرباء والتنبؤ به، لهذا الغرض تم استخدام بيانات السلسلة الزمنية الشهرية الطلب العائلي على الكهرباء في ولاية ورقلة في الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2014 إلى ديسمبر 2019 حيث تم استعمال 72 مشاهدة. كما أظهرت البيانات بوضوح نمطا موسميا منتظما واتجاها متزايدا طيلة فترة الدراسة، وبعد قيام بتحقق من النتائج واختيار النموذج الأمثل حسب معياري Akaike و Schwarz النموذج المثالي هو SARMA (1,1,5)، وتوصلت النتائج الى أن هناك ارتفاع في استهلاك الكهرباء لشهر أوت 2021 حوالي224134079,5 KWhبارتفاع قدره 33٪ مقارنة بشهر أوت 2019 حوالي167386730KWh.

3. تعريف بالدراسة والمنهجية البحث

قبل دراسة كمية الاستهلاك السنوي للكهرباء في الجزائر والتنبؤ بقيمها المستقبيلة، يجب أن نعرف المتغير الدراسة و المنهجية المتبعة.

1.3. تعريف بالدراسة

في هذه الورقة البحثية، تم استعمال السلسلة الزمنية (Cons) المتمثلة في الكمية المستهلكة السنوية من الكهرباء في الجزائر المقدرة بمليار (TWh) والمحددة بـ 42 مشاهدة خلال فترة 1980 إلى 2021 حيث تم الحصول على هذه المعطيات من خلال الجدول التالي:

الجدول 1: مصدر البيانات الكمية المستهلكة من الكهرباء في الجزائرالمقدرة

المصدر	الموقع
OurWorld in Data	https://ourworldindata.org/
Ember	/https://ember-climate.org
British Petroleum	/https://www.bp.com
TheGlobalEconomy.com	/https://www.theglobaleconomy.com
international energyagency	/https://www.iea.org

المصدر :من إعداد الباحثين

2.3. المنهجية البحث

أ. نموذج التمهيد الأسي المزدوجBrownونموذج Holt

لقد استخدمت تقنيات التمهيد الأسي لأول مرة عام 1957 من قبل الباحثHolt وكذلك للباحث Brown سنة 1962. وتعتمد على فكرة أن المعلومات القديمة أقل أهمية من المعلومات الحديثة وعليه يجب إعطاء أوزان اقل لها، بحيث يأخذ التنبؤ الخاص للفترة السابقة ويجري عليه تعديل للحصول على التنبؤ للفترة القادمة، ويعبر هدا التعديل على الخطأ التنبؤ في الفترة السابقة ويتم حسابه بضرب خطأ التنبؤ في الفترة السابقة في ثابت يتراوح بين 0 و1. (عتروسوخنشور، 2015، صفحة 192)

تسمى بنماذج Brownذو المعلمة الواحدة تعطي هذه الطريقة أوزانا نسبية متناقصة للبيانات التاريخية، حيث يتم استعمال هذا النموذج إذا كانت السلسلة تحتوي إضافة إلى مركبة عشوائية مركبة اتجاه عام، ويمكن التعبير عنها وفق الطريقة الانحدارية كما يلي:

$$Y_t = a_0 + a_{1t} + \varepsilon_t$$

السلسلة y_tتحتوي على مركبة عشوائية والاتجاه العام حيث:

a_0 : تمثل الثابت بينما a_{1t} : تمثل مركبة الاتجاه العام الخطي، في حين ε_t تمثل المركبة العشوائية، ويمكن تمهيدهما وفق هدا النموذج للتمهيد الأسي الثنائي على مرحلتين:

المرحلة الأولى: $\tilde{y}_t = \alpha y_t + (1-\alpha)\,\tilde{Y}_{t-1}$

المرحلة الثانية:$\bar{\bar{y}}_t = \alpha(\tilde{y}_t) + (1-\alpha)(\bar{\bar{y}}_{t-1})$

ويتم حساب المعلمتين كما يلي:

$$a_0 = 2\tilde{y}_t - \bar{\bar{y}}_t$$

$$a_1 = \frac{\alpha}{1-\alpha}(\tilde{y}_t - \bar{\bar{y}}_t)$$

والنموذج التنبؤي يكون:$\hat{Y}_{t+L} = a_0 + a_1 L$

حيث l يمثل أفق التنبؤ أي $l = 1 \dots L$

بينما، تعتبر الطريقة التمهيد الأسي Holtذات المعلمتين مناسبة في الحالة التي تكون فيها السلسلة الزمنية تحتوي على مركبة الاتجاه العام، أي أنها تستعمل في الظروف السابقة مثل نموذج التمهيد الأسي الثنائي، ويتم التنبؤ باستخدام ثابتي التمهيد أحدهما خاص بالعشوائية والأخر بالإتجاه العام، وتكتب كما يلي:

تمهيد مركبة العشوائية: $\tilde{y}_t = \alpha y_t + (1-\alpha)(\tilde{y}_{t-1} + r_{t-1})$

تمهيد مركبة الاتجاه العام: $r_t = \gamma(\tilde{y}_t - \tilde{y}_{t-1}) + (1-\gamma)\, r_{t-1}$

حيث:

- معامل التمليس αوγ محصور بين 0 و1 .
- $\tilde{y}_t$: تمثل القيمة الممهدة عند الزمن t.
- r : تمثل الإتجاه العام.

تم اقتراح صيغتين لقيمة الانطلاق :

$$\begin{cases} \tilde{y}_1 = y_1 \\ r = 0 \end{cases} \quad \text{أو} \quad \begin{cases} \tilde{y}_2 = y_1 \\ r_2 = y_2 - y_1 \end{cases}$$

يكون التنبؤ للأفق l حسب المعادلة التالية: $\hat{y}_{t+L} = \hat{y}_t + l * r_T$

ب. منهجية box–jenkins في تحليل السلاسل الزمنية

إن أهم الطرق المستعملة في عملية التنبؤ الظواهر الاقتصادية ضمن الأبحاث الأكاديمية، حيث ظهرت بفضل الباحثينBox.G و Jenkins. G واللذان كان لهما الفضل في إعطاء أسلوب للتنبؤ و التخطيط المستقبلي، وذلك في كتابهما تحت عنوان Time SeriesAnalysisForecasting and control عام 1970 بالاعتماد على نماذج ARIMA وكان بمثابة نقلة نوعية في مجال الاقتصاد الكمي والقياسي(تاهمي ، 2016، صفحة 237) .تميزت هذه الطريقة على سائر الطرق الأخرى في كونها أنها تدخل إلى جانب التغيرات الإتجاهية والتغيرات الموسمية، والتغيرات العشوائية عند حساب التنبؤ اذ اعتمدا في ذلك على نماذج الانحدار الذاتي AR(p) ونماذج المتوسطات المتحركة MA(q) ونماذج المختلطة ARMA(p, q). (قادري و مكيديش، 2017، صفحة 93)

إن استخدام منهجية box–jenkins لتحليل السلاسل الزمنية واستخدامها في التنبؤ يستدعي المرور بالمراحل التالية: (بختاوي ، 2019، صفحة 45)

1- مرحلة التعرف Identification: تعتبر مرحلة التعرف أهم وأصعب مرحلة في تحليل منهجية بوكس جنكينز ، إذ يتم على إثرها تحديد نوع النموذج الذي يجب استخدامه ضمن نماذج ARIMA(p, d , q) وأيضا تحديد الدرجات p, d , q وهي درجات الانحدار

الذاتي، عدد الفروق المطبقة لإرجاع السلسلة مستقرة،ودرجات المتوسطات المتحركة على الترتيب ويتم ذلك بإستخدام ما يسمى بدالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية.

2- مرحلة تقدير معلمات النموذج Estimation: التي تمكننا من تحديد معامل قسم الانحدار الذاتي AR وقسم المتوسطات المتحركة MA، لتشكيل نموذج مكتمل ل ARIMA، ويمكن الإستعانة بإحدى طرق التقدير التالية: طريقة الإمكان الأكبر، طريقة المربعات الصغرى أو طريقة الزوم.

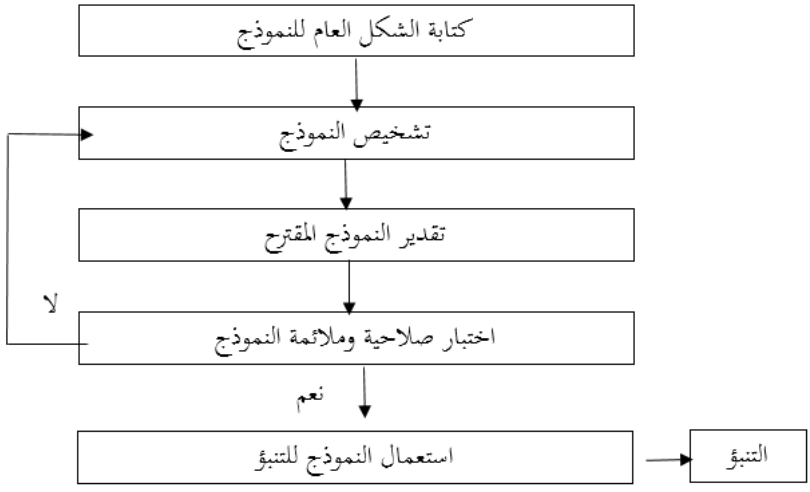
3- مرحلة إختبار جودة النموذجهذه المرحلة ترتبط ارتباطا مباشرا بمرحلة التعرف

4- إختبار معنوية المعلمات المقدرة: ويتم ذلك عن طريق استخدام اختبارtستودنت ليتم الإبقاء فقط على المعلمات التي تختلف جوهريا عن الصفر.

5- إختبار الاضطراب الأبيض: يجب التأكد من أن بواقي عملية التقدير ε_tتحاكي تشويشا أبيضا (الأخطاء مستقلة فيما بينها)، وهذا معناه أنه قد تمت نمذجة جميع المركبات الجوهرية للسلسلة الزمنية.

6- مرحلة التنبؤ Forecating: في هذه المرحلة يتم إيجاد القيم المستقبلية للسلسلة الزمنية عن طريق استعمال النموذج الحالي والمقدر في مدة زمنية معطاة وذلك تبعا لأصغر خطأ ممكن.

الشكل 1: مراحل منهجية box–jenkins



Source: Pankratz,Alan. (1983).Forecating With Univariate Box-jenkins Models: concepts and cases, John Wiley & Sons, Canada, p 17.

4. النتائج الدراسة

1.4. النتائج طريقة Brown

بعد القيام بمقارنة نتائج قيم α المختلفة تم اختيار النموذج الذي له أقل أخطاء عشوائية وهو عند $\alpha = 0,3$

الجدول2: طريقة Brownللتنبؤ باستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في الجزائر

$\widehat{\text{Cons}}_t$	a_{1t}	a_{0t}	$\overline{\overline{\text{Cons}}}_t$	$\widetilde{\text{Cons}}_t$	$Cons_t$	t	السنوات
-	0	0	5,92	5,92	5,92	1	1980
5,92	0	5,92	5,92	5,92	6,49	2	1981
6,26	0,05	6,21	5,97	6,09	7,07	3	1982
6,80	0,12	6,68	6,09	6,39	7,65	4	1983
7,44	0,20	7,23	6,30	6,77	8,22	5	1984
8,11	0,27	7,84	6,57	7,20	8,80	6	1985
8,80	0,33	8,46	6,90	7,68	9,38	7	1986
9,48	0,39	9,10	7,29	8,19	9,96	8	1987
10,15	0,43	9,73	7,72	8,72	10,5	9	1988
10,82	0,46	10,35	8,18	9,26	11,1	10	1989
11,46	0,49	10,97	8,68	9,82	11,69	11	1990
12,09	0,51	11,58	9,19	10,38	12,27	12	1991
12,71	0,53	12,18	9,72	10,95	12,85	13	1992
13,32	0,54	12,78	10,25	11,52	13,42	14	1993
13,92	0,55	13,37	10,8	12,09	14	15	1994
14,52	0,55	13,96	11,36	12,66	14,58	16	1995
15,11	0,56	14,55	11,93	13,24	14	17	1996
15,007	0,46	14,54	12,39	13,47	14,58	18	1997
15,21	0,42	14,79	12,81	13,8	15,155	19	1998
15,6	0,42	15,18	13,23	14,2	15,73	20	1999
16,10	0,43	15,67	13,66	14,66	16,31	21	2000
16,65	0,45	16,2	14,11	15,16	16,89	22	2001
17,242	0,47	16,77	14,58	15,68	17,46	23	2002
17,84	0,49	17,35	15,06	16,21	18,04	24	2003
18,45	0,51	17,94	15,58	16,76	18,62	25	2004
19,06	0,52	18,54	16,1	17,32	19,19	26	2005
19,66	0,53	19,13	16,63	17,88	19,77	27	2006
20,26	0,54	19,72	17,18	18,45	20,35	28	2007
20,86	0,55	20,31	17,73	19,02	19	29	2008
20,29	0,38	19,91	18,11	19,01	24,97	30	2009
23,48	0,80	22,68	18,92	20,8	30,93	31	2010
28,76	1,47	27,28	20,40	23,84	36,9	32	2011
35,12	2,21	32,91	22,60	27,76	42,87	33	2012

41,98	2,90	39,07	25,51	32,29	45,2	34	2013
46,82	3,196	43,62	28,71	36,16	49,21	35	2014
51,45	3,41	48,04	32,12	40,08	53,46	36	2015
56,07	3,59	52,47	35,71	44,09	55,82	37	2016
59,51	3,57	55,94	39,28	47,61	60,28	38	2017
63,54	3,64	59,9	42,92	51,41	62,11	39	2018
66,32	3,51	62,81	46,43	54,62	66,65	40	2019
70,03	3,54	66,49	49,97	58,23	69,63	41	2020
73,33	3,50	69,83	53,47	61,65	72,61	42	2021
76,41	**3,44**	**72,97**	56,91	64,94	-	43	2022
79,85						44	2023
83,29						45	2024
86,73						46	2025

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات excel

اذن العملية التنبؤ في هذه الحالة لسنة 2022 و2023 تعتمد على المعادلة الأتية:

$$\widehat{Cons}_{t+L} = a_0 + a_1 L \Leftrightarrow \widehat{Cons}_{42+1} = 72{,}97 + 3{,}44 * 1$$

$$\boldsymbol{\widehat{Cons}_{43} = 76{,}41}$$

$$\widehat{Cons}_{42+2} = 72{,}97 + 3{,}44 * 2$$

$$\boldsymbol{\widehat{Cons}_{44} = 79{,}85}$$

$$\widehat{Cons}_{42+3} = 72{,}97 + 3{,}44 * 3$$

$$\boldsymbol{\widehat{Cons}_{45} = 83{,}29}$$

$$\widehat{Cons}_{42+4} = 72{,}97 + 3{,}44 * 4$$

$$\boldsymbol{\widehat{Cons}_{46} = 86{,}73}$$

2.4. النتائج الطريقة Holt

بعد القيام بمقارنة نتائج قيم αو γ المختلفة تم اختيار النموذج الذي له أقل أخطاء عشوائية وهو عند $\alpha = 0{,}7$ و $\gamma = 0{,}2$

الجدول3: طريقة Holtللتنبؤ باستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في الجزائر

$\widehat{\text{Cons}}_t$	r_t	$\widehat{\text{Cons}}_t$	X_t	$Cons_t$	t	السنوات
-	0,00	5,92	5,92	5,92	1	1980
5,92	0,00	5,92	5,92	6,50	2	1981
6,26	0,06	6,20	6,32	7,07	3	1982
6,81	0,14	6,67	6,85	7,65	4	1983
7,45	0,22	7,23	7,41	8,23	5	1984
8,12	0,30	7,83	7,98	8,81	6	1985
8,79	0,36	8,43	8,56	9,38	7	1986

9,44	0,41	9,03	9,14	9,96	8	1987
10,08	0,45	9,63	9,71	10,54	9	1988
10,70	0,48	10,23	10,29	11,12	10	1989
11,32	0,50	10,82	10,87	11,69	11	1990
11,92	0,52	11,41	11,45	12,27	12	1991
12,52	0,53	11,99	12,02	12,85	13	1992
13,12	0,54	12,58	12,60	13,43	14	1993
13,71	0,55	13,16	13,18	14,00	15	1994
14,30	0,56	13,74	13,76	14,58	16	1995
14,88	0,56	14,32	14,33	14,00	17	1996
14,79	0,45	14,33	14,10	14,58	18	1997
14,94	0,40	14,54	14,43	15,15	19	1998
15,34	0,40	14,94	14,94	15,73	20	1999
15,87	0,42	15,45	15,49	16,31	21	2000
16,46	0,45	16,01	16,06	16,89	22	2001
17,06	0,48	16,59	16,64	17,46	23	2002
17,67	0,50	17,17	17,22	18,04	24	2003
18,27	0,52	17,76	17,79	18,62	25	2004
18,87	0,53	18,34	18,37	19,20	26	2005
19,47	0,54	18,93	18,95	19,77	27	2006
20,06	0,55	19,51	19,53	20,35	28	2007
20,64	0,56	20,09	20,10	19,00	29	2008
20,10	0,37	19,73	19,33	24,97	30	2009
23,14	0,82	22,32	23,28	30,94	31	2010
28,57	1,59	26,99	28,64	36,90	32	2011
35,07	2,41	32,67	34,42	42,87	33	2012
41,90	3,14	38,76	40,34	45,20	34	2013
46,59	3,40	43,19	43,74	49,21	35	2014
50,81	3,54	47,27	47,57	53,46	36	2015
55,09	3,66	51,43	51,69	55,82	37	2016
58,32	3,59	54,73	54,58	60,28	38	2017
62,12	3,62	58,50	58,57	62,11	39	2018
64,84	3,47	61,37	61,05	66,65	40	2019
68,42	3,49	64,93	64,97	69,63	41	2020
71,76	3,47	68,29	68,23	72,62	42	2021
74,81	3,40	71,44	71,30		43	2022
78,21					44	2023
81,64					45	2024
85,04					46	2025

المصدر :من إعداد الباحثيناعتمادا على مخرجات excel

اذن العملية التنبؤ في هذه الحالة لسنة 2022 و2023 تعتمد على المعادلة الأتية:

$$\widehat{Cons}_{t+L} = \widehat{Cons}_t + l * r_t \Leftrightarrow \widehat{Cons}_{42+1} = 71{,}44 + 3{,}40 * 1$$

$$\boldsymbol{\widehat{Cons}_{43} = 74{,}81}$$

$$\widehat{Cons}_{42+2} = 71{,}44 + 3{,}40 * 2$$

$$\boldsymbol{\widehat{Cons}_{44} = 78{,}21}$$

$$\widehat{Cons}_{42+3} = 71{,}44 + 3{,}40 * 3$$

$$\boldsymbol{\widehat{Cons}_{45} = 81{,}64}$$

$$\widehat{Cons}_{42+4} = 71{,}44 + 3{,}40 * 4$$

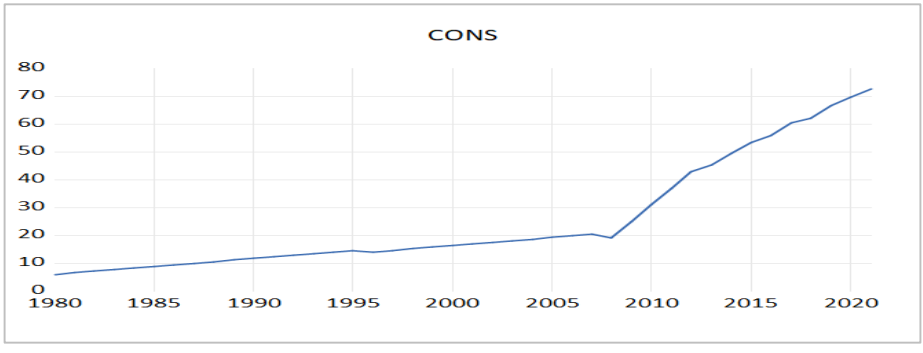
$$\boldsymbol{\widehat{Cons}_{46} = 85{,}04}$$

أوضحت النتائج كل من أسلوبين التمهيد الأسي والخاص بطريقة Brown بأن كمية الطاقة الكهربائية المتنبأ بها في السنة 2022 كانت بقيمة 76,41 مليار TWH وسنة 2023 بقيمة 79,85 مليار TWH، ثم في السنة 2024 كانت بقيمة 83,29 مليار TWH وسنة 2025 بقيمة 86,73 مليار TWH،أما بالنسبة طريقة Holt فان كمية الطاقة الكهربائية المتنبأ بها في السنة 2022 كانت بقيمة 74,81 مليار TWHو سنة 2023 بقيمة 78,21مليار TW، ثم في السنة 2024 كانت بقيمة 81,64 مليار TWH وسنة 2025 بقيمة 85,04 مليار TWH. ولكن، أساليب التنبؤ المتبعة في التلميس الأسي تكون نتائجها تخضع للحتمية وهذا لايتماشى مع الواقع الاقتصادي اذن دائما ما يكون يتأثر بالصدمات والإضطرابات المختلفة إضافة على عدم اتفاق على قيمة معاملات التمهيد وهذه العيوب تقلل من دقة القيم المتنبأ بها.

3.4. النتائج المنهجية Box-Jenkins

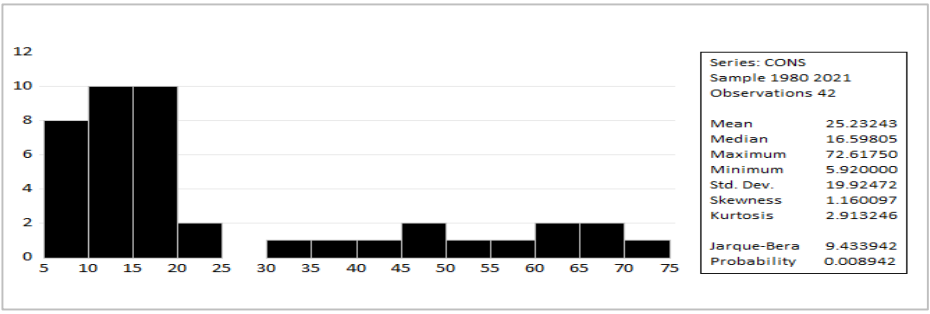
نبدأ بدراسة وصفية لسلسلة الزمنيةلاستهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر بالشكل البياني الأتي:

الشكل 2: المنحنى البياني لتطور استهلاك الطاقة الكهربائيةCONS



المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتEViews12

الشكل 3: نتائج البيانات الوصفية ونتائج تحليل اختبار Jarque–Bera



المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتEViews12

يتضح من الشكل البياني أن السلسلة الزمنية تتميز باتجاه عام متزايد مع مرور الزمن نظرا لزيادة كمية استهلاك الكهرباء من سنة لأخرى ويرجع هذا لزيادة النمو الديمغرافي والتطور التكنولوجي، ضف إلى ذلك الاحتباس الحراري الذي يؤثر على المناخ في الجزائر كارتفاع الحرارة مما يزيد من استهلاك الكهرباء على نطاق واسع، إضافة إلى ذلك وجود فترات إنخفاض إستهلاك بين سنة 1995 و1996 بنسبة 3،97 % وهذا بسبب الوضع الأمني ما سمي بالعشرية السوداء حيث تم استهداف وتدمير مراكز التوتر العالي وشبكات نقل الكهرباء التي معظمها تمر عبر الجبال وأيضا بين سنة 2007 و2008 تم انخفاض استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 6,63%وهدا يرجع إلى مشكل في الإنتاج بسبب احتراق بعض مولدات على مستوى مراكز الإنتاج.

كما نلاحظ أن احتمالية Jarque Berraتساوي 0.0089وهي أصغر من 5% وعليه فيتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على ان السلسلة الزمنية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ثم يتم اختبار كشف عن مركبة الإتجاه العام بإستخدام إختبار دانيال Daniel، بحيث نضع الفرضيات الأتية: H0: عدم وجود مركبة الإتجاه العام أما H1: وجود مركبة الإتجاه العام

ثم حسب حجم العينة لدينا $30 < n = 42$و بالتالي يمكن إيجاد قيمة الإحصائية الجدولية للمستوى الاحصائي $\alpha = 5\%$ و هي $Z^{\alpha/2} = 1,96$

إيجاد قيمة الإحصائية المحسوبة

$$r_s = 1 - \frac{6\sum d_i^2}{T(T^2-1)} \Leftrightarrow r_s = 0.993$$

$$z_{cal} = r_s\sqrt{T-1} \Leftrightarrow z_{cal} = 0.993\sqrt{42-1}$$

$$z_{cal} = 6.363$$

اذن من خلال النتيجة الاختبار، نلاحظ بأن القيمة الإحصائية المحسوبة (6,363) أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة (1,96) و بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود مركبة الاتجاه العام.ثم بعدها يتم دراسة الاستقرارية باختبار الجدور الوحدية **Dickey – Fuller** واختبار**Phillips–Perron**

الجدول3: اختبار الاستقرارية

القرار	P.P			ADF		
	بالفروقات الأولى	على المستوى	النماذج	بالفروقات الأولى	على المستوى	النماذج
I(1)	-3,88***	1.641	النموذج 3	-3,80***	1.629	النموذج 3
I(1)	-4,54***	0.2617	النموذج 2	-4,71***	0.4491	النموذج 2
I(1)	-4,53***	5.55***	النموذج 1	-4,5***	2.64***	النموذج 1

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews12

***, **, * توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود الجدور الوحدية أو سلسة مستقرة عند المستوى الاحصائي 1% ,5% ,10%

من خلال الجدول، نلاحظ أنه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود الجذور الوحدية أي السلسلة غير مستقرة على المستوى وبالتالي يجب تحويلها الى الفروقات الأولى، ولكن بعد هذا التحويل تأكدنا بأن هناك مركبة الاتجاه العام تؤثر على هذه السلسلة. اذن باستعمال البرنامج EViews تم تقدير النموذج بالفروقات الأولى والثابت و الاتجاه العام كما هو موضح في المعادلة الأتية:

$$D(Cons_t) = a_0 + a_1 * Trend + \varepsilon_t$$

$$D(Cons_t) = -0{,}6327 + 0{,}1027 * Trend + e_t$$

بعد عملية التقدير، يتم نزع تأثير هذه المركبة الاتجاه العام وبناء سلسلة جديدة مستقرة بالفروقات الأولى وخالية من الاتجاه العام والمتمثلة في $Dt(Cons_t)$

ثم بعدها يتم دراسة لنموذج التنبؤالموافق لها أي اختيار ARMA، ونبدأ بتقدير النموذج الانحدار الذاتي AR(1) الموضح في الجدول الأتي:

الجدول4: تقدير النموذج AR(1)

DependentVariable: DCONS1				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	0.4412***	0.143183	**3.081419**	**0.0038**
R-squared	**0.195570**	Meandependent var		-0.025117
Adjusted R-squared	0.195570	S.D. dependent var		1.519004
S.E. of regression	1.362395	**Akaike info criterion**		**3.481048**
Sum squared resid	**72.38869**	**Schwarz criterion**		**3.523270**
Log likelihood	**-68.62096**	**Hannan-Quinn criter.**		**3.496314**
Inverted AR Roots	.44			

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتEViews12

*** ,** ,* توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية المعلمة المقدرة عند المستوى الاحصائي 1% ,5% ,10%

تم اختيار AR(1) فقط لأن بقية النماذج الانحدار الذاتي فيها معاملات إحصائية غير معنوية و لها نسبة الخطأ مرتفعة مقارنة مع هذا النموذج المقدر، كما نلاحظ أن المعلمة معنوية ولدينا Probمن 0.05 ما يؤكد معنوية النموذج عند مستوى المعنوية 5%. ثم في الجدول الموالي يتم تقدير النموذج المتوسطات المتحركة MA(2) فقط نظرا لنفس الأسباب الموجودة في النماذج AR:

DependentVariable: DCONS1				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MA(1)	0.3492***	0.125896	**2.774058**	**0.0085**
MA(2)	0.6316***	0.126065	**5.010780**	**0.0000**
R-squared	**0.290187**	Meandependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.271987	S.D. dependent var		1.508494
S.E. of regression	1.287103	**Akaike info criterion**		**3.390215**
Sum squared resid	**64.60870**	**Schwarz criterion**		**3.473804**
Log likelihood	**-67.49941**	**Hannan-Quinn criter.**		**3.420653**
Inverted MA Roots	-.17+.78i	-.17-.78i		

الجدول5: تقدير النموذج MA(2)

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتEViews12

*** ,** ,* توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية المعلمة المقدرة عند المستوى الاحصائي 1% ,5% ,10%، نلاحظ أن المعلمتين معنويتين ولدينا Probمن

0.05 ما يؤكد معنوية النموذج عند مستوى المعنوية 5%. ثم يتم تقدير النموذج المختلط ARMA في الجدول الأتي:

الجدول6: تقدير النموذج (2,3)ARMA

DependentVariable: DCONS1				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AR(1)	-0.849***	0.245457	**-3.461378**	**0.0015**
AR(2)	-0.495***	0.174446	**-2.840181**	**0.0076**
MA(1)	1.2729***	0.240143	**5.300924**	**0.0000**
MA(2)	1.3188***	0.145286	**9.077784**	**0.0000**
MA(3)	0.6485***	0.221889	**2.923027**	**0.0061**
R-squared	**0.356337**	Meandependent var		-0.048888
Adjusted R-squared	0.280612	S.D. dependent var		1.531305
S.E. of regression	1.298804	**Akaike info criterion**		**3.479973**
Sum squared resid	**57.35429**	**Schwarz criterion**		**3.693250**
Log likelihood	**-62.85948**	**Hannan-Quinn criter.**		**3.556495**
Inverted AR Roots	-.42+.56i	-.42-.56i		
Inverted MA Roots	-.28-.92i	-.28+.92i	-.71	

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتEViews12

***, **, * توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية المعلمة المقدرة عند المستوى الاحصائي 1% ,5% ,10%، نلاحظ أن جميع المعلمات معنوية ولدينا Probمن 0.05 ما يؤكد معنوية النموذج عند مستوى المعنوية 5%. ثم بعد تقدير النماذج الممكنة التي نستعملها في عملية التنبؤ، يتم اختيار النموذج المثالي حسب المعايير الاختيار النموذج الملائم في الجدول الأتي:

الجدول7: معايير اختيار النموذج الملائم

LR	R^2	HQ	SC	AIC	المعايير
-68.6209	0.1955	3.4963	3.5232	3.4810	AR(1)
-67.4994	0.2901	**3.4206**	**3.4738**	**3.3902**	**MA(2)**
-62.8594	**0.3563**	3.5564	3.6932	3.4799	ARMA(2,3)

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجاتEViews12

وعليه من خلال نتائج الجدول نجد أن النموذج الذي يقوم بتدنية قيم معايير (Akaike, Schwarz, Hannan-Quinn) وتعظيم قيمة Log likelihood هو النموذج المثالي MA(2). ثم يتم اختبار مصداقية هذا النموذج كما يلي:

الجدول8: اختبار استقرارية البواقي النموذج MA(2)

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.008	0.008	0.0029	
2	-0.098	-0.098	0.4351	
3	0.140	0.143	1.3414	0.247
4	-0.116	-0.134	1.9863	0.370
5	0.162	0.208	3.2741	0.351
6	-0.090	-0.173	3.6826	0.451
7	-0.136	-0.034	4.6462	0.461
8	0.056	-0.046	4.8159	0.568

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews12

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحتمالات إحصائية Ljung-Box أكبر من 5% ونتيجة لذلك فإن سلسلة البواقي تتبع خطأ أبيض وأنها السلسلة مستقرة وقابلة للتنبؤ ولا تمتاز بذاكرة طويلة. ثم بعدها يتم عملية التنبؤ بمنهجية Box-Jenkins.

نعلم أن CONS تمثل السلسلة الزمنية الخام، D(CONS)تمثل السلسلة الفروق الأولى، بينما Dt(CONS) تمثل السلسلة الفروق الأولى خالية من التغيرات الإتجاه العام.وبالتالي يكتب النموذج على الشكل الأتي:

$$Dt(Cons) = 0{,}349e_{t-1} + 0{,}631e_{t-2}$$

$$\widehat{Dt(Cons)}_{2022} = 0{,}349e_{2021} + 0{,}631e_{2020}$$

ولدينا$et = Dt(cons) - \widehat{Dt(cons)} \Leftrightarrow et_{2020} = -0.5944 - (-0{,}2967)$:

$$et_{2020} = -0{,}298$$

$$et_{2021} = -0.6971 - 0{,}4326 \Leftrightarrow et_{2021} = -1{,}13$$

$$\text{Dtcons}_{2022} = 0.349(-1{,}13) + 0.63(-0{,}298) \Leftrightarrow \widehat{Dtcons}_{2022} = -0{,}582$$

ثم بالنسبة للسنة 2023، 2024 و2025 نعلم بأن $E(\varepsilon_t) = 0$أي التوقع الرياضي للأخطاء العشوائية يساوي 0 في المستقبل.

$$\widehat{Dtcons}_{2023} = 0.349(0) + 0.631(-0{,}298) \Leftrightarrow \widehat{Dtcons}_{2023} = -0.188$$

ثم بعدها نعكس كل التحولات التي قمنا بها ونستعين مجددا بمعادلة تقدير الإتجاه العام:

$$D(Cons_t) = -0{,}6327 + 0{,}1027 * Trend + e_t$$

كما نعلم أن: $Dtcons = D(Cons_t) - (-0{,}6327 + 0{,}1027 * Trend)$

وبالتالي: $D(Cons_t) = Dtcons + (-0{,}6327 + 0{,}1027 * Trend)$

اذن يمكن التنبأ بقيم السلسلة الفروق الأولفي السنة 2022 أو في اللحظة 43 كما يلي:

$$D(Cons_{2022}) = -0{,}582 + (-0{,}6327 + 0{,}1027 * 43) \Leftrightarrow D(Cons_{2022}) = 3{,}20$$

$$D(Cons_{2023}) = -0{,}188 + (-0{,}6327 + 0{,}1027 * 44) \Leftrightarrow D(Cons_{2023}) = 3{,}7$$

ثم يتم التعويض في السلسلة الزمنية الخام

$$Cons_{2022} = D(Cons_{2022}) + Cons_{2021} \Leftrightarrow Cons_{2022} = 75{,}82$$

$$Cons_{2023} = D(Cons_{2023}) + Cons_{2022} \Leftrightarrow Cons_{2023} = 78{,}99$$
$$Cons_{2024} = D(Cons_{2024}) + Cons_{2023} \Leftrightarrow Cons_{2024} = 82{,}98$$
$$Cons_{2025} = D(Cons_{2025}) + Cons_{2024} \Leftrightarrow Cons_{2025} = 87{,}07$$

استنادا إلى ما سبق يوجد ارتفاع في كمية الاستهلاك الكهرباء المتنبأ بها في سنة 2022 بنسبة 4.407% مقارنة مع سنة 2021، وأيضا بالنسبة لكمية الاستهلاك لسنة 2023 ارتفعت بنسبة 4.18% مقارنة مع سنة 2022، في حين الكمية الاستهلاك لسنة 2024 ارتفعت بنسبة 5.05% مقارنة مع سنة 2023، ثم الكمية الاستهلاك لسنة 2025 ارتفعت بنسبة 4.93% مقارنة مع سنة 2024.

5. خاتمة

تعتبر الطاقة الكهربائية إحدى الركائز الأساسية والقوة الدافعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية الحالية. غالبًا ما يتم إنتاج الطاقة، وخاصة الكهرباء، باستخدام الغاز الطبيعي، والذي يعتبر مصدرًا غير متجدد للطاقة، لا سيما وأن الجزائر من الدول التي تنتج وتصدر الكهرباء. يعتبر التنبؤ باستهلاك الكهرباء من النشاطات المهمة جدا خاصة مع تزايد استهلاك الطاقة الكهربائية في الجزائر و هي عملية التي تسبق عملية تخطيطالإنتاج حيث هو نظرة مستقبلية لما ستكون عليه قيم الظاهرة المدروسة وهذا بالاعتماد على قيمها ماضية أو العوامل المؤثرة فيها وهنا تظهر بوضوحأهمية عملية التنبؤ من خلال استعمال الطرق الكمية لضمان فعالية في الإنتاج وتفادي الانقطاعات المتكررة لهذا المورد الاستراتيجي

حاولنا التنبؤ بالاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في الجزائر بالاعتماد النماذج مقترحة للقيام بالمفاضلة بينهم أين تم الإعتماد على نموذجين التمهيد الأسي المزدوج(Brown) ونموذج Holt وكذلك منهجية Box-Jenkins بمراحله المعتدة لتحليل السلاسل الزمنية بتمثيل السلسلة محل الدراسة التي كانت تحتوي على مركبة إتجاه العام ودراسة استقراريتها ليتم بعد ذلك تشخيص النموذج الأمثل للقيام بالتنبؤ من خلال اختبارات المقدمة سابقا والذي هو(MA(2.

اذن العملية التنبؤ لطاقة الكهرباء في الجزائر لسنة 2022، 2023، 2024 و2025 باعتماد على طريقة Brown كانت بقيمة76,41 مليار TWH وسنة 2023 بقيمة 79,85 مليار TWH، ثم في السنة 2024 كانت بقيمة 83,29 مليار TWH وسنة 2025 بقيمة 86,73 مليار TWH،أما بالنسبة طريقة Holt فان كمية الطاقة الكهربائية المتنبأ بها

في السنة 2022 كانت بقيمة 74,81 مليار TWHوسنة 2023 بقيمة 78,21مليار TW، ثم في السنة 2024 كانت بقيمة 81,64 مليار TWH وسنة 2025 بقيمة 85,04 مليار TWH.

في حين بمنهجية Box-Jenkins قد كانت القيمة المتنبأ بها ومقدرة بقيمة 75,82مليار TWHلسنة 2022 و78.99مليار TWHلسنة 2023، أما بالنسبة للسنة 2024 و2025 فكانت القيمالمتنبأ بها 82.98 و87.07 مليار TWHعلى التوالي.

6. قائمة المراجع.

بختاوي، فاطيمة الزهراء، (2019)، تحليل فوريه وتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية ونماذج *ARIMA* للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز –مقاطعة سعيدة– ،العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان.

بخيت،محمد ،وعلي، محمد، (2017)، أنظمة التكاليف الحديثة ودورها في تحديد أساليب قياس تكلفة إنتاج الطاقة الكهرومائية بالسودان(أطروحة دكتوراه)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

بن أحمد، أحمد، (2008)، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988;10– 2007;03)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

بوريش، أحمد،(2022)، نماذج التنبؤ: محاضرات وتطبيقات، مطبوعة بيداغوجية من المركز الجامعي مغنية.

تاهمي، نادية، (2016)،تطبيق منهجية بوكس وجنكينز في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ بمبيعات مطاحن الحضنة للفترة الممتدة من مارس 2016 إلى فيفري 2017، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 10، 16، ص 237.

تروس، سهيلة، (2018)، استخدام منهجية جنكنز والشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية بمؤسسة سونلغاز – دراسة حالة ولاية بسكرة –. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

زدون ، جمال، وعشوي، نصر الدين، (2013)، فعالية النماذج القياسية في التنبؤ بالطلب على الطاقة الكهربائية –دراسة حالة مؤسسة الكهرباء والغاز بتلمسان–، مجلة التكامل الاقتصادي، 3، 3، ص246–265. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75947

ساهد، عبد القادر، (2006)،طرق ونماذج التنبؤ في الميدان الصناعي مع وضع نظام التنبؤ –دراسة ميدانية بمركب تحويل الدرة بمغنية– (رسالة ماجستير)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

ساهد، عبد القادر، و قهوي، لحسن، (2020)،دراسة مقارنة بين نماذج *Arima* وطريقة الجار الاقرب *k*– للتنبؤ باستهلاك الكهرباء في الجزائر خلال الفترة(1980–2019)، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية 3، 3، ص73–83. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128317*

شرماط، ط،وبوعيشاوي، ي، (2019)،دراسة تنبؤية لتقلبات استهلاك الكهرباء باستخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة دراسة حالة ولاية المدية للفترة(2011-2017)، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد 1، 1، ص190-211. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/121856

عتروس، سهيلة، وخنشور، جمال، (2015)، التنبؤ بالمبيعات بمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة -بسكرة- دراسة مقارنة باستخدام طريقتي التمهيد اللأسي الثلاثي *Holt-Winter* ومنهجية*box-Jenkins* في التنبؤ بالمبيعات، مجلة رؤى اقتصادية، 5، 9، ص189-211، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39888

فادري، رياض، ومكيديش، محمد، (2017)، دراسة مقارنة بين طريقة الشبكات العصبية الإصطناعية ومنهجية بوكس جانكينس للتنبؤ بمبيعات الكهرباء: دراسة تطبيقية في شركة سونلغاز، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، 16، 1، ص91-115.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106590

قريشي، و، ومخلفي، أ، (2022)،نمذجة الطلب العائلي على الكهرباء والتنبؤ به في ولاية ورقلة باستخدام منهجية*Box-jenkins*.مجلة أداء المؤسسات الجزائرية 11، 1، 71-88، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/199472

de Mattos Neto, Paulo S. G., João F. L. de Oliveira, Priscilla Bassetto, Hugo Valadares Siqueira, Luciano Barbosa, Emilly Pereira Alves, Manoel H. N. Marinho, Guilherme Ferretti Rissi, and Fu Li, (2021), Energy Consumption Forecasting for Smart Meters Using Extreme Learning Machine Ensemble, *Sensors*, 21, no. 23, 8096. https://doi.org/10.3390/s21238096

Hussain, A, Rahman, M, Memon, J.A, (2016), Forecasting Electricity Consumption in Pakistan: the way forward, Energy Policy, 90, 73-80. https://doi.org/10.1016/j.enpol.2015.11.028

Li, Kai, and Tao Zhang,(2018), Forecasting Electricity Consumption Using an Improved Grey Prediction Model, *Information* 9, no. 8, 204. https://doi.org/10.3390/info9080204

Pankratz,Alan, (1983),*Forecating With Univariate Box-jenkins Models: concepts and cases*, John Wiley & Sons, Canada.

Shah, Ismail, Hasnain Iftikhar, and Sajid Ali, (2020),Modeling and Forecasting Medium-Term Electricity Consumption Using Component Estimation Technique, *Forecasting*, 2, no. 2, 163-179. https://doi.org/10.3390/forecast2020009

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:7/ N°2/October ,2023, PP101-120

Study of the Learning Organization's Response to Organizational Change Areas and Features: A Case Study of the Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences at Tiaret University .

دراسة مدى استجابة المنظمة المتعلمة لمجالات و معالم التغيير التنظيمي – دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون تيارت -

*** Horri Mokhtaria**
bn Khaldoun University–Tiaret –Algeria
elmohktaria.horri@univ-tiaret.dz

Cherif Mohamed
Ibn Khaldoun University–Tiaret –Algeria
mohamed.cherif@univ-tiaret.dz

***Received**:03/07/2023* ***Accepted**:25/10/2023* ***Published**:31/10/2023*

Abstract :

This study aimed to examine the relationship between the dimensions of transformational leadership and digital transformation support in the university of Tiaret , from the perspective of faculty members and teaching staff. To verify the hypotheses, a questionnaire was used as a data collection tool, with a sample size of 144 employees from the College of Economic, Commercial, and Management Sciences. Out of the distributed questionnaires, 61 were returned, with 83 being discarded and 19 excluded, resulting in 42valid questionnaires for analysis. The data was analyzed using SPSS software, and the results indicated that the practice of transformational leadership in the Algerian university was moderate. Furthermore, there was a significant positive correlation between the practice of transformational leadership and support for digital transformation.

Key words: Transformational leadership, digital transformation, Algerian university.
JEL classification:M12 , I23

***** ***Corresponding author***

1.Introduction: The world is currently witnessing profound and extensive changes in various fields, especially in knowledge, technology, and management. Change has become an inevitable and necessary requirement for all types of organizations. The intended change should be based on scientific foundations to create a learning organization that relies on knowledge and intellectual capital. Utilizing learning is considered one of the most important means to engage individuals in the process of change, as it is the best method when an organization seeks to implement new work methods. Therefore, it is a means to bring about change, achieve organizational continuity, and a vital requirement to ensure work quality, keep up with developments, and establish the foundations of the knowledge society.

1.1.Research Problem: In this research, we aim to answer the following problem: To what extent does the learning organization respond to organizational change areas in the Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences at IbnKhaldun University, Tiaret?

1.2.Hypotheses:

Main Hypothesis: The elements of the learning organization respond significantly to organizational change areas.

Significance of the Study: The importance of this study lies in enriching the concepts related to two variables: the learning organization and organizational change. Furthermore, it highlights the importance of understanding the contribution of the learning organization in bringing about change in an institution.

1.3.Study Objectives:

-To understand the contribution of both the learning organization and organizational change.

-To measure and identify the relationship between the variables.

-To provide recommendations and suggestions for institution leaders.

2.Fundamentals of Change Management

2.1. Concept of Organizational Change

a.Definition of organizational change: It refers to the radical or gradual transition from the current state to a new state that differs from its predecessor or the existing state. The change may involve

improving or developing the nature of work or the organization's activities to achieve goals more effectively **(Hamoud & Al-Shamaa, 2000, p. 367)**.

Also, it can be defined as "the transition from an unsatisfactory state to a better state that operates according to the variables that have occurred or emerged. This transition is governed by a law that establishes a relationship between the goal, the means, human energy, and the balance between these pillars **(Khabbizi, 2000, p. 36)**."

Based on the previous definitions, organizational change can be defined as "a planned and deliberate process that represents a modification from the current state to a future state in order to achieve adaptation and interaction with the surrounding environment."

b.Characteristics of Change: The following key characteristics of the change process can be highlighted **(Amari, 2022, p. 19)** :

-Change is inevitable, necessary, and essential rather than exceptional.

-Change is a continuous process and cannot be considered as a one-time event because it is ongoing.

-Change is a managerial responsibility and is among the main tasks of different managerial levels, from top management to lower-level management, with the primary commitment lying with top management.

- Change is an optimistic movement.

-Change is a comprehensive process that encompasses various areas, and any change in the organization's systems affects other subsystems to varying degrees.

c. Areas of Change:

Any change in the organization undoubtedly affects its other parts. Therefore, it is a complex and multidimensional process. It is essential to identify the areas of change that need attention and study. The common areas in the change process include human change, organizational structure, technology, and organizational culture.

-Human Change: The human resource is the vital and general element in the organization as it represents the dynamic element within it. Therefore, change focuses on individuals with the aim of developing their skills, which can be achieved through understanding

and perceiving individual behavior. Subsequently, efforts are made to develop it to align with the organization's needs. The effectiveness and efficiency of targeted changes are directly linked to the degree of contribution from individuals working in the organization. Their contribution continually enhances the success and effectiveness of the change process. Failure of individuals to respond to change can hinder the organization's continuity **(Hamoud, Organizational Behavior, 2002, p. 191)**.

In this regard, change includes **(Al-Salmi, 1983, pp. 257-258)**:

***Physical Change for Individuals:** This involves replacing some employees or substituting them with others.

***Qualitative Change for Individuals:** This focuses on enhancing skills, developing capabilities, or modifying behavioral patterns through training systems or the application of organizational rewards and penalties.

-Structural Change: This refers to the input that brings about changes in the organizational structure. Organizational structures are among the areas that undergo frequent changes within an institution. They determine how tasks, responsibilities, and authorities are distributed among workers and controlled. Sometimes, organizations resort to internal changes that accompany changes in the organizational structure, as well as substructures, such as job redistribution, defining responsibilities, task delegation, determining the scope of supervision and internal relationships, redistributing certain authorities, or eliminating and merging organizational units. It also involves identifying decision-making sources, degree of centralization and decentralization, and the systems followed in the institution, such as reward systems, performance evaluation, and control systems **(Amari, 2022, p. 55)**.

-Technological Change: The developments in the organizational environment have pushed organizations to adopt information technology as a strategic and crucial means for their survival and continuity. There are various definitions that address this concept, such as "the creation, assembly, storage, modification, and rapid transformation of information achieved through computers and related means **(Khabbizi, 2000, p. 127)**."

The term technological change is used to describe the gradual change in the quality and quantity of ideas implemented. It refers to

"the institutions' response to various dimensions of technological developments related to change, which contribute to increased productivity and improved quality. Contemporary technological advancements are among the most influential requirements for change in institutions, particularly through the use of various means of development and technical updates **(Hamoud, Organizational Behavior, 2002, p. 186)**."

-Change in Organizational Culture: The culture of an organization is defined as "the collection of core principles invented, discovered, or developed by the group while solving its external adaptation and internal integration problems, which have proven to be effective and are then taught to new members as the best way to perceive, understand, and deal with problems **(Al-Madhoon & Al-Jazrawi, 1959, p. 397)**."

Since culture is a combination of values, beliefs, assumptions, meanings, and expectations shared by the members of an organization, it often requires redirecting the behavior of employees and addressing their problems. This means attempting to formulate a new organizational culture that aligns with the organization's goals and the desired change process **(Al-Rizki, 2022, p. 71)**.

Cultural change is considered one of the most challenging tasks for organizations, especially when the culture is strong and deeply ingrained in people's minds. It usually takes a long time, and radical change is rare; it tends to be a gradual process.

3.The Learning Organization:

The widespread adoption of the learning organization has become a contemporary phenomenon in achieving effective success dimensions, aiming for continuous improvement and effective development.

3.1.Concept of the Learning Organization: There is difficulty in providing an exact definition of the learning organization, as evident in its studies. However, Senge defined it as "an organization where everyone is engaged in diagnosing and discussing their own problems and searching for solutions, where people experiment with their capabilities and skills to create change and improvement, and where they develop their skills and knowledge to achieve their goals **(Al-Malakawi, 2009, p. 165)**."

According to Bateman, it is "an organization that is skilled in creating, acquiring, and transferring knowledge and in modifying

behaviour to reflect new knowledge and insights **(Bateman & Snell, 2002, p. 301)**."

From this, we can deduce that a learning organization is one that can continuously facilitate, encourage, and provide learning for all its employees at all levels.

3.2.Characteristics of a learning organization: include **(Najm, 2005, p. 390)**:

-Rapid and easy transfer of knowledge with the ability to anticipate and address changes in the environment.

-It is a purposeful and planned process that aims to modify individuals' behavior by making learning deeply ingrained in their minds, improving their performance, and enhancing the organization's effectiveness and efficiency.

-It is a continuous process that does not stop at a certain stage of individuals' and the organization's life but continues throughout their lifespan.

-It focuses on the organization's memory, seeking to refine and renew it through acquiring new knowledge.

-It happens in all organizations and work settings, whether formally or informally, with variations in terms of speed and proficiency.

-It provides learning opportunities for all individuals in the organization, not limited to specific groups.

- It is an outcome of internal and external experiences and experiments within the organization.

- It defined by the qualitative measurement of skills, competence, and the quality of outputs.

-It is based on understanding and acquiring information through practical or theoretical means.

- It is an institution with an environment characterized by trust, collaboration, open communication, value for diversity, critical thinking, and encouraging individuals to ask questions and engage in discussions about all learning issues. It also encourages participation in problem-solving, decision-making, utilizing their abilities and skills to bring about the desired improvements and changes **(Hameshiri, 2013, p. 401.)**.

3.3. The building elements of a learning organization: the challenge facing organizations today is finding the best way to

transform a traditional organization into a learning organization. The important building elements include **(Salehi & Boukhmakhm, 2018, pp. 98-99)**:

a.Collaborative culture: This culture allows employees to work even if they make mistakes and learn from them. This type of culture is characterized by high levels of friendship and cohesion. Pham noted that collaborative culture is suitable to be one of the elements of a learning organization. Culture influences cognitive collaboration, which begins with identifying the required knowledge, then the relationship between knowledge levels, and creating a socially interactive environment.

b.Transformational leadership: Transforming a traditional organization into a learning organization requires changing complex and intricate organizational systems. This naturally requires leadership that can initiate and successfully carry out this transformation. Successful transformation is difficult without a leader who possesses the ability, wisdom, and courage to undertake this change. Transformational leadership is described as "motivating subordinates by appealing to ethical values and higher ideals," and transformational leaders in a learning organization focus on developing the learning and thinking skills of knowledgeable individuals.

c.Organizational learning: There is a close relationship between the fields of a learning organization and organizational learning. Organizational learning improves the processes performed by the organization by utilizing information and better assimilating it. It is the means through which individuals in organizations constantly discover that they shape the reality they operate in. They can change that reality through integrated interaction driven by knowledge and new experiences which can lead to continual change in behaviour and work results.

d. Information Technology: It is defined as "the tools used to build information systems that help management use information to support their decision-making needs and operational processes in the organization **(Idris, 2005, p. 152)**.

From this, we can infer that information technology is the process of processing, transmitting, storing, and retrieving information in verbal, visual, drawn, and digital forms through computers and wired and wireless communication technology in order to facilitate access

to information, exchange it, and make it available to everyone **(Khabbizi, 2000, p. 122)** .

4.Case Study of the Faculty of Economic Sciences, Commerce, and Management Sciences at IbnKhaldoun University, Tiaret

4.1. Questionnaire Design and Study Community

a. Description of the Study Tool: We relied on a questionnaire designed to serve the objectives of the study, which was distributed to a group of the Faculty of Economic Sciences, Commerce, and Management Sciences at IbnKhaldoun University, Tiaret, in order to assess the extent of the learning organization's responsiveness to areas of organizational change.

-To ensure the validity of the study tool, it was presented to a group of specialized professors, and the questionnaire was reviewed to make it clear and easily understandable. The study tool consists of three axes, as follows:

- **Axis 01:** It includes 04 paragraphs related to personal information about the demographic characteristics of the sample, such as gender, age, educational level, and experience.
- **Axis 02:** It includes 19 paragraphs related to areas of organizational change, including human change, technological change, structural change, and organizational culture change.
- **Axis 03:** It includes 16 paragraphs related to the elements of the learning organization, including historical culture, transformative leadership, technology, and organizational learning.

b.Study Community Boundaries and Sample Testing: A total of 131 questionnaires were randomly distributed to the sample of the study, which represents the employees of the Faculty of Economic Sciences, Commerce, and Management Sciences.

c. Study Phases:

- **Study Method:** In our study, we adopted a descriptive-analytical method, where data was collected and analyzed once within a specified timeframe.

4.2.Statistical Analysis: To study and analyze the questionnaire, we relied on the statistical software version 20.0. We used various statistical methods according to the study requirements. In the questionnaire, Axes 02 and 03 were distributed using the Likert five-point scale, ranging from the highest weight (5 points) to the lowest weight (1 point).

a.Reliability of the Study Tool: The reliability of the questionnaire refers to the extent to which this tool is suitable for generalization. It means obtaining the same results when the questionnaire is distributed multiple times under the same conditions. The stability of the questionnaire's results was verified through the Cronbach's alpha coefficient, as shown in Table 01.

Table 01: Cronbach's Alpha Coefficient for Validity and Reliability

Axis		Alpha Kronbach	Total	
First axis	Human change	0.805	0.825	0.818
	Technological change	0.776		
	Structural change	0.848		
	Organizational culture change	0.784		
Second axis	Historical culture	0.811	0.812	
	Transformational leadership	0.907		
	Information technology	0.742		
	Organizational learning	0.867		

Source: Prepared by the researchers based on the outputs of SPSS V.22.0

According to the table above, the Cronbach's alpha coefficient shows a high percentage for the study axes in the questionnaire, ranging from 0.907 to 0.742. This is a high percentage that exceeds 0.60, representing the reliability of the questionnaire used in the study. The stability percentage for Axis Y of the study was recorded at 82.5% and 81.2%. This means that if the same questionnaire is repeated on the same sample, the results will be consistent with an accuracy exceeding 81%. This indicates the validity of the questionnaire for the study and analysis.

b.Description of the Study Sample:

Variables		Occurrences	percentage
Gender	Male	89	67,94%
	Female	42	32,06%
Age	Under30	22	16,79%
	Between 30 and 40	58	44,27%
	Between 40 and 50	38	29,01%

	Over50	13	9,92%
Educationallevel	Secondary	29	22,14%
	University	68	51,91%
	Post graduatestudies	34	25,95%
Experience	Under 5 years	23	17,56%
	5 to 10 years	29	22,14%
	11 to 15 years	51	38,93%
	Over 15 years	28	21,37%

Source: Prepared by the researchers based on the outputs of SPSS V.22.0

4.3. Statistical Analysis of the Study Data

Analysis of Response Trends for Study Axes: We will proceed to analyze the response trends for each dimension according to each axis, and the results will be evident through the following two tables.
Analysis of Axis Variables: Organizational Change Areas

Table (02) : Analysis of Organizational Change Areas

Dimensions	The arithmetic mean	The standard deviation	The arrangement	general direction	Availability level
Human change	2.4671	1.12067	04	Medium	Medium
Technological Change	2.47786	1.15279	03	Neutral	Medium
Structural Change	2.9939	1.15479	02	Neutral	Medium
the change in organizational culture.	3.8416	1.07490	01	Medium	Medium

Organizational Change Areas	2.94511	1.1257875	//	Medium	Medium

source: Prepared by the researchers based on the outputs of SPSS V.22.0

- The table above, indicating the analysis of the human change dimension, reveals the following:

The mean scores for the human change dimension ranged between (1.9771 and 2.8931), with an overall average of 2.4671, which is a moderate value.

The statement "First" recorded a percentage of 42.7% for the option "Strongly Disagree," while the lowest percentage was recorded for the option "Strongly Agree" at 1.5%. The sample's average response for this item was 1.97, with a standard deviation of 1.09. The average direction of the sample's responses indicated "Disagree."

The statement "Fifth" recorded a percentage of 29.00% for the option "Neutral," while the lowest percentage was recorded for the option "Strongly Agree" at 3.10%. The sample's average response for this item was 2.42, with a standard deviation of 1.12. The average direction of the sample's responses indicated "Agree."

It is noticeable that the majority of statements were inclined towards "Agree," except for three statements that leaned towards "Disagree." This indicates that human resources play an effective role in change, and the employees of the college are receptive to it and capable of achieving its goals. This is because the college has the best human competencies. The statement "The institution works on attracting individuals with suitable competencies to achieve the institution's goals" ranked first.

- The above table indicates the analysis of attitudes towards technological change.

It is evident from the table that:

The mean scores for the dimension of technological change ranged between (1.9008 and 2.8931), with an overall average of 2.47786, indicating a moderate average value. The standard deviation is estimated to be 1.152796, indicating a considerable variability.

The sample participants had a neutral attitude towards the college's interest in the development, improvement, and training of

employees. Most of the statements tended towards "Disagree," indicating a weakness in the college's technological infrastructure.

It is evident from the above table, indicating the analysis of the direction after the organizational structural change, that:
After the structural change, all expressions tended towards neutrality, which confirms that the internal organizational climate is neither feasible nor conducive to change.

From the above table indicating the analysis of the direction after the change in organizational culture, it is evident that:
Within the dimension of organizational cultural change, the means ranged between (3.1145 and 4.4198), with an overall average of 3.8416, which is a moderate value. The majority of statements showed a direction towards 'Agree,' except for the sixteenth statement, where it recorded a percentage of 37.4% for the option 'Agree' and the lowest percentage for the option 'Strongly Agree' at 9.9%. The average response of the sample for this item was 3.11, with a standard deviation of 1.22. This confirms that the current organizational culture unifies employee behavior and supports organizational change. Changing values, beliefs, and interpersonal relationships within the organization positively affect individuals. It is illogical to ignore the organizational culture when considering organizational change. The average direction of the sample responses was 'Neutral.'
Analysis of the variables of the second dimension: Learning Organization Elements

Table number (06): Analysis of Learning Organization's Response

Dimensions	The arithmetic	The standard deviation	The arrangement	general direction	Availability level
Historical culture	2.4671	1.01317	02	Medium	Medium

Transformational leadership	3.24047	1.26278	04	Medium	Medium
Information technology	3.4293	1.20019	03	Medium	Medium
Organizational learning field	3.5457	1.11532	01	Neutral	Medium
Learning Organization's Response	3.170642	1.147865	//	Medium	Medium

Source: Prepared by researchers based on SPSS V.22.0 outputs

The analysis of the Historical Culture dimension indicates the following:

The average scores for the Historical Culture dimension ranged between (3.2061 and 4.5267), with an overall average of 2.94085, which is considered moderate. The statement "Twenty-first" recorded a percentage of 61.8% for the option "Strongly Agree," while the lowest percentage was recorded for the options "Strongly Disagree," "Disagree," and "Neutral" at 1.50%. The average response of the sample for this item was 4.52, with a standard deviation of 0.74. The overall direction of the responses was "Strongly Agree." The statement "Twenty-third" recorded a percentage of 29.8% for the option "Agree," while the lowest percentage was recorded for the option "Neutral" at 14.5%. The average response of the sample for this item was 3.20, with a standard deviation of 1.37. The overall direction of the responses was "Neutral."

It is noteworthy that the employees' perspectives generally aligned with the element of Historical Culture, as the sample's direction was predominantly "Strongly Agree," with some variations in the other options, including "Agree" and "Neutral," in the statement "The management emphasizes the principles of cooperation and role exchange among employees."

From the above table, it is evident that the arithmetic means of the Transformational Leadership domain ranged between (3.0229 and 3.626), with an overall average of 3.240475. The standard deviation is moderate, estimated at 1.26278.

The twenty-sixth statement ranked first, with a percentage of 31.3% for the option "Agree," while the lowest percentage was recorded for the option "Strongly Agree" at 11.5%. The average response of the sample for this item was 3.02, with a standard deviation of 1.27. The average direction of the sample's responses indicates a "Neutral" position. This suggests that employees have a neutral perception regarding the statement "Management works towards implementing new working methods." This confirms the partial implementation of transformational leadership style in the faculty.

It is evident from the above table indicating the analysis of the direction of the Information Technology (IT) field that: Within the field of Information Technology, the arithmetic means ranged from (2.3817 to 4.1371), with an overall average of 3.4293, indicating a moderate value. The sample's direction was predominantly "strongly disagree," as the 29th statement recorded a percentage of 43.5% for the option "strongly agree," while the lowest percentage was for the option "disagree" at 3.1%. The average response of the sample for this item was 4.13, with a standard deviation of 1.05. The average direction of the sample's responses was "strongly disagree," while the other statements showed varied responses.

The table above indicates the analysis of the direction of the Organizational Learning field. Within the Organizational Learning field, the arithmetic means ranged from (2.5649 to 4.122), with an overall average of 3.5457, which is a moderate value. The sample's inclination was towards "Agree," indicating a strong confidence among employees in the college, their support for collaboration and collective learning. All statements had an agreeable direction except for the "Thirty-Fifth" statement, which recorded a percentage of 36.6% for the option "Disagree." The lowest percentage was for the option "Strongly Agree" at 5.3%. The average response of the sample for this item was 2.56, with a standard deviation of 1.11. The average direction of the sample's responses was "Neutral''

4.4.Hypothesis testing and result extraction: were conducted by testing the assumptions of the study and categorizing the results

according to the dimensions of the independent axis and their impact on the dependent variable.

a.Main Hypothesis: The elements of a learning organization drive organizational change.

To answer the main hypothesis, it can be divided into four sub-hypotheses, starting with studying the individual impact of axes 11 and 12 on axes 13, 14, and *axe* 2. Then, a holistic impact study was conducted without excluding any axis.

To answer the study's hypothesis, relying on estimating the multiple regression equation, and at a significance level of 5%, the following results were obtained:

0.201axe14	0.089 axe13 +	0.286axe12	0.166 axe11 +	1.70 +	Axe3=
Sig=0.01	Sig= 0.012	Sig=0.00	Sig= 0.012	Sig= .000	
T= 3.79	T= 2.81	T= 4.31	T= 2.54	T= 7.08	
		Sig f= 0.000		R^2=0.684	N=131

The above equation and the results obtained from SPSS 22.0 outputs indicate a statistically significant effect of axe11, axe12, axe13 and axe14 on axe2. The change in the independent variables, respectively by one unit, can lead to a change in axe2 by 0.166, 0.286,0.089.0.201

The obtained model demonstrates both overall and partial validity, with R^2=0.684, indicating that the explanatory variables have a substantial impact on interpreting the dependent variable by 68.4%. The Fisher's significance value achieved statistical significance with Sig f = 0.000. Regarding the partial validity, the t-test for the model's parameters was statistically significant, as shown below:

$$\begin{cases} (sigt_{11} = 0.000 < 0.05) \\ (sigt_{12} = 0.012 < 0.05) \\ (sigt_{13} = 0.000 < 0.05) \\ (sigt_{14} = 0.012 < 0.05) \end{cases}$$

Therefore, it is possible to accept the hypothesis H1, which indicates that there is a statistically significant effect at a 5% level for the organizational change dimensions on the elements of the learning organization.

To analyze the impact according to each dimension, the main hypothesis can be divided and studied into four sub-hypotheses.

b.Sub-hypothesis 1: The extent of response of the learning organization to human change.

To answer, the following possibilities can be considered:

H0: There is no statistically significant effect at a 5% level for technological change on the learning organization. H1: There is a statistically significant effect at a 5% level for technological change on the learning organization.

By relying on estimating the simple regression equation at a significance level of 5%, the following was obtained:

0.416 axe11	1.33 +	Axe2=
Sig=0.00	Sig= 0.000	
Sig f= 0.000	R^2=0.623	

It is evident from the above equation and the obtained results from SPSS 22.0 outputs that there is a statistically significant effect of axe11 on axe2. A one-unit change in axe11 can lead to a change in axe2 by 0.416.

The obtained model has both overall and partial validity reachedR^2=0.623, indicating that the explanatory variable has a significant impact on explaining the phenomenon at 62.3%. The Fisher's significance value achieved significance at Sig f = 0.000. As for the partial validity, it reached ($sigt_{11}$ = $sigt_2$=0.000<0.05)

Therefore, it is possible to accept the hypothesis H1, which indicates that there is a statistically significant effect at a 5% level for the human change on the learning organization.

c.Sub-hypothesis 2:The extent of the learning organization's responsiveness to technological change.

To answer, the following possibilities can be proposed:

H0: There is no statistically significant effect at a 5% level of technological change on the learning organization. H1: There is a statistically significant effect at a 5% level of technological change on the learning organization.

By relying on the estimation of the simple regression equation and at a significance level of 5%, the following results were obtained:

0.356axe12	1.90+	Axe2=

Sig=0.00 T=5.78	Sig= 0.000 T=8.28	
Sig f= 0.000	R^2=0.683	N= 131

From the above equation and the obtained results from SPSS 22.0 outputs, it is evident that there is a statistically significant effect of axe12on axe2. A one-unit change in axe12 leads to a change in axe2 by 0.356.

The model obtained has both overall and partial validity reachedR^2=0.454, indicating that the explanatory variable has a substantial impact on the phenomenon, accounting for 45.5%. indicating that the explanatory variable has a significant impact on explaining the phenomenon at45,5%. While the random variable percentage reaches 54,5%(This means that the impact through this model is weak.)

Additionally, the Fisher significance value reached,(sigt12= sigt2=0.000<0.05).

Therefore, it is possible to accept the alternative hypothesis H1, which suggests that there is a statistically significant effect of technological change on the learning organization at a 5% significance level. However, this effect is weak.

d.Sub-hypothesis 3:The extent of response of the learning organization to structural change.

To answer, the following possibilities can be considered:

H0: There is no statistically significant effect at a 5% level for structural change on the learning organization.

H1: There is a statistically significant effect at a 5% level for structural change on the learning organization.

By relying on estimating the simple regression equation at a significance level of 5%, the following was obtained:

0.410 axe13	1.867 +	Axe2=
Sig=0.00	Sig= 0.000	
T=5.59	T=8.40	
Sig f= 0.000	R^2=0.441	

It is evident from the above equation and the obtained results from SPSS 22.0 outputs that there is a statistically significant effect of axe13 on axe2. A one-unit change in axe13 can lead to a change in axe2 by 0.410.

The obtained model has both overall and partial validity, with an R2 value of 0.441. This means that the explanatory variable has a significant essential impact on explaining the phenomenon by

41.1%, while the random variable accounts for 58.9%. The Fisher's significance value achieved significance at Sig f = 0.000. As for partial validity, it reached (sigt13 = sigt2 = 0.000 < 0.05)

Therefore, it is possible to accept the hypothesis H1, which indicates that there is a statistically significant effect at a 5% level for structural change on the learning organization.

e.Sub-hypothesis 4: The extent of response of the learning organization to cultural change within the organization.

To answer, the following possibilities can be considered:

H0: There is no statistically significant effect at a 5% level for cultural change within the organization on the learning organization.

H1: There is a statistically significant effect at a 5% level for cultural change within the organization on the learning organization.

By relying on estimating the simple regression equation at a significance level of 5%, the following was obtained:

0.245axe14	2.07+	Axe2=
Sig=0.00 T=3.82	Sig= 0.000	
	T=7.75	
Sig f= 0.000	R^2=0.318	N= 131

It is evident from the above equation and the obtained results from SPSS 22.0 outputs that there is a statistically significant effect of axe14 on axe2. A one-unit change in axe14 can lead to a change in axe2 by 0.245.

The obtained model has both overall and partial validity, with an R2 value of 0.318. This means that the explanatory variable has a significant essential impact on explaining the phenomenon by 31.8%, while the random variable accounts for 68.2% (This means that the impact through this model is weak.). The Fisher's significance value achieved significance at Sig f = 0.000, This indicates the overall validity of the model. As for partial validity, it is observed that (sigt14 = sigt2 = 0.000 < 0.05).

Therefore, it is possible to accept the hypothesis H1, which indicates that there is a statistically significant effect at a 5% level for cultural change within the organization on the learning organization. However, the effect is weak.

5.Conclusion:

In the face of accelerating changes, institutions that seek to survive, sustain, and grow must not remain static in the face of these variables. They need to adapt to this change and maintain their current position. The success of change is closely linked to the manager's perception and ability to manage and control it, instilling confidence and optimism in the minds of the workers. This can only be achieved through the transformation into learning organizations that operate in a turbulent and rapidly changing environment.
In conclusion, we have reached several results that can lead to the following recommendations:

6.Results:
-Learning is supposed to lead to changing the principles, culture, and working methods of the organization.
-A learning organization should modify its organizational culture to create motivation for work and increase commitment to adopting educational behavior.
-Organizations should not rely solely on external environmental factors for change. Instead, they should integrate change within their culture, eliminate old working methods, and replace them with more advanced and effective ones through learning that leads to change.
-Building a learning organization requires embodying its foundations, such as organizational learning, transformative leadership, and information technology.

7.Recommendations:

Based on the above results, the following recommendations can be made:
-The organization should form work teams to encourage teamwork.
-Emphasize the principle of cooperation and role exchange among employees.
-Involve employees in the change process and encourage them to contribute creative ideas for change.
-Work on having advanced means to facilitate the rapid and accurate dissemination of information to all employees.
-Provide employees with time for learning, and work on attracting competent individuals.
-Keep up with technological advancements and conduct training courses for the benefit of employees.

Bibliographie

Al-Madhoon, M., & Al-Jazrawi, I. (1959). *Analysis of Organizational Behavior.* Amman: Arab Center for Student Services.

Al-Malakawi, I. A. (2009). *Performance Management Using the Balanced Scorecard.* Amman: Al-Waraq for Publishing and Distribution.

Al-Rizki, K. (2022). *Globalization and Organizational Change Management.* Algeria: Alfa Publications.

Al-Salmi, A. (1983). *Human Behavior Perception.* Cairo, Egypt: Dar Gharib for Printing and Publishing.

Amari, S. (2022). *Organizational Change.* Algeria: Alfa Publications.

Bateman, T. S., & Snell, S. (2002). *Management.* Boston: McGraw Hill/Irwin,.

Hameshiri, O. A. (2013). *Knowledge Management: The Path to Differentiation and Leadership.* Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

Hamoud, K. K. (2002). *Organizational Behavior.* Jordan: Dar Al-Safa for Publishing and Distribution.

Hamoud, K. K., & Al-Shamaa, K. M. (2000). *Theory of the Organization.* Amman, Jordan: Dar Al-Maseera.

Idris, T. A. (2005). *Administrative Information Systems in Contemporary Organizations.* Egypt: University Press.

Khabbizi, S. R. (2000). *Administrative Organizations and Organizational Change.* Jordan: Dar Osama.

Najm, N. A. (2005). *Cognitive Management: Concepts, Strategies, and Processes.* Amman: Al-Waraq for Publishing and Distribution.

Salehi, M., & Boukhmakhm, A. (2018, June). The Effect of Adopting the Concept of the Learning Organization on Intellectual Capital at the Electricity Production Station - Jijel. *Journal of Economic Studies , 05* (01).

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص278-261

التعليم المقاولاتي و دوره في تفعيل النية المقاولتيه لدى الطلبة المقبلين على التخرج في كلية العلوم الاقتصادية–جامعة سوق أهراس

Entrepreneurial education and its role in activating the entrepreneurial intention among students who are about to graduate from the Faculty of Economic- Souk Ahras University

* ساسان نبيلة
Sassane Nabila
جامعة سوق اهراس–الجزائر
n.sassane@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/06 تاريخ القبول: 2023/10/13 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتية لدى الطلبة المقبلين على التخرج بكلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير – سوق أهراس ،حيث تم جمع بيانات هذه الدراسة باستخدام استمارة تم توزيعها على 90طالب ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير معنوي للتعليم المقاولاتي على تفعيل النية المقاولتيه، كما اقترحت هذه الدراسة العديد من التوصيات منها ضرورة إدراج مقياس المقاولتية للتدريس في جميع التخصصات في الجامعة .

الكلمات المفتاحية: التعليم المقاولاتي،النية المقاولتية، ،الطلبة المقبلين على التخرج،

تصنف JEL: I2: I23 : M13

Abstract :

This study aims to clarify the role of entrepreneurial education in activating the entrepreneurial intent of students who are about to graduate from the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences - Souk Ahras, where the data of this study were collected using a form that was distributed to 90 students. A significant impact of entrepreneurial education on activating the entrepreneurial intention. This study also suggested many recommendations, including the need to include the entrepreneurial scale for teaching in all disciplines at the university.

Key words: Entrepreneurial Education, Entrepreneurial Intention, Graduating Students.

JEL classification codes:I2,I23,M13

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

تعاني الجزائر تحديا حقيقيا في إيجاد مناصب مالية للطلبة المتخرجين من الجامعة خاصة في الحقبة الأخيرة بسبب النتائج السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري ،و على العالم كله.هذا ما يدفع الطلبة المتخرجين للتوجه نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة باستغلال معارفهم التي تلقوها أثناء تعليمهم الجامعي ،حيث عملت الجزائر في إطار تشجيع المفهوم المقاولاتي على خلق دار المقاولاتية، في كل الجامعات الجزائرية، بغرض نشر وتوعية الطلبة و الخريجين بأهمية ذلك من خلال التعليم المقاولاتي عن طريق الأنشطة التحسيسية والتكوينية لفائدتهم،و كذا تجسيد مشروع شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة هذه الخطوة تهدف لخلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة على التوجه نحو الأعمال الابتكارية وخلق المؤسسات الناشئة .

تعتبر جامعة سوق أهراس من بين الجامعات الوطنية التي تولي اهتماما بارزا للتعليم المقاولاتي من خلال فتح دار المقاولتية منذ مدة غير بعيدة،و انطلاق حاضنة الأعمال على مستوى الجامعة في تجسيد مشروع شهادة جامعية —مؤسسة ناشئة من خلال تنظيم العديد من الورشات و الدورات التكوينية و فتح الترشح أمام الطلبة لاقتراح أفكارهم المبتكرة في شكل مشاريع و تأطيرها و متابعتها من خلال لجان خاصة،لغربلة المشاريع و اختيار الأفضل منها.كل هذه التطورات في مجال المقاولتيه على مستوى الجامعة دفعتنا لطرح الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتيه لدى الطلبة المقبلين على التخرج في كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير —سوق أهراس؟

حيث تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

-هل توجد نية مقاولتيه لدى طلبه عينة الدراسة؟

-هل التعليم المقاولاتي الذي يتلقاه طلبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير-سوق أهراس ذو فعالية ؟

-هل يساهم التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتيه لدى طلبة عينة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

-توجد نية مقاولتيه لدى طلبة عينة الدراسة.

-للتعليم المقاولاتي الذي يتلقاه طلبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير- سوق أهراس مستوى مقبول من الفعالية.

-يساهم التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتيه لدى طلبة عينة الدراسة.

أهداف الدراسة: من خلال هذا الموضوع نسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:معرفة مدى فعالية التعليم المقاولاتي بكلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير- جامعة سوق أهراس ،و كذا مدى توجه الطلبة المتخرجين على مستوى هذه الكلية نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة.

منهج الدراسة: لتحليل الموضوع والإلمام بجوانبه المختلفة تم استخدام المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة المتعلقة بتقديم المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي في الجانب الميداني باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات،والذي يتم معالجته من خلال برنامج **SPSS**، خاصة المتعلقة منها بتحليل بيانات الاستبيان الموجهة لعينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير –سوق أهراس.

2. إطار مفاهيمي حول التعليم المقاولاتي و النية المقاولتيه

نتعرض من خلال هذا العنصر للتعليم المقاولاتي من حيث النشأة ،التعريف ،الاستراتيجيات النية المقاولتيه من حيث التعريف و النماذج ، دور التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتيه.

1.2 . التعليم المقاولاتي

تناول هذا العنصر :نشأة التعليم المقاولاتي ، تعريفه و استراتيجياته.

1.1.2. نشأة التعليم المقاولاتي: يعود تاريخ تدريس المقاولتية في العالم،وعلى مستوى الجامعات إلى عام 1947عندما قدم MYLE MACES أول مقرر دراسي في المقاولتية في جامعة هارفارد الأمريكية. حيث جذب هذا المقرر انتباه وإعجاب 188طالبا من طلاب الفرقة الثانية لدرجة ماجستير إدارة الأعمال و البالغ عددهم 600 طالبا.وكان السبب الواضح لتقديم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتياجات الطلاب و الذين عادوا بعد أداء الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية لينضموا إلى اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية نظرا للانهيار الذي حدث للصناعات الحربية بعد انتهاء الحرب. (بوطورة؛قرامیط؛سمایل، 2019، صفحة 180)

2.1.2. تعريف التعليم المقاولاتي:

يختلف تعريفه باختلاف المفكرين حيث عرف:

على انه العملية التي يكتسب بها الفرد ويستوعب وينظم المعارف المكتسبة حديثا مع الهياكل الموجودة مسبقا.(Joaquin, Ricardo, & Carlos, 2014, p. 130)

عرف Alain Fayolle التعليم المقاولاتي بأنه :"كل الأنشطة إلي تهدف إلى تعزيز التفكير المقاولاتي المواقف و المهارات الريادية ،و تغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار النمو و الابتكار"(Fayolle, 2009, p. 3) .

من خلال التعريفين السابقين و عدة تعاريف أخرى تم الاطلاع عليها يمكن تعريف التعليم المقاولاتي على انه مجموعة من البرامج و الأنشطة التي تنمي الروح المقاولتيه لدى الطلبة بحيث تستهدف بناء سلوكيا ريادية و خلق ثقافة مقاولتيه.

3.1.2:استراتيجيات التعليم المقاولاتي:هناك ثلاثة استراتيجيات معروفة و هي :

أ. نموذج العرض: حيث يهتم هذا النموذج بكيفية تحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتلقي أو المتعلم، وغالبا ما يتم التعليم في هذا النموذج عن طريق "حكاية قصة". ففي حالة الجامعة مثال الأساتذة هم الأشخاص الذين يقدمون المعلومة والطلبة هم المتعلمين الذين يستقبلون هذه المعلومة، وغالبا ما يتم التدريس المقاولاتي حسب هذا النموذج على شكل محاضرات، مؤتمرات، رسائل بحث . (هاملي؛حوحو، 2019، صفحة 631)

ب. نموذج الطلب : في هذا النموذج يصمم التعليم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعرفة حيث يقوم هذا النموذج على إشباع احتياجات و أهداف الطلبة فدور الطلبة مهم في مشروع التعليم حيث تشكل المعارف التعليمية وفق الاحتياجات التي يعبر عليها هؤلاء الطلبة. (مصنوعة؛الواحد؛متناوي، 2019، صفحة 31) .

ت.نموذج الكفاءة: يهدف هذا النموذج إلى تطوير قدرة الطلاب على حل المشكلات المعقدة عن طريق حشد المعرفة والمهارات التي هي المفتاح لهذا الغرض،حيث أن التدريس هو تفاعل بين المعلمين والطلاب و يصبح المعلمون"المدربون" ، بينما يفترض أن يبني الطلاب معرفتهم من خلال التفاعل مع أستاذتهم و زملائهم في المحاضرة. والمعرفة التي سيتم اكتسابها هي في الأساس

من أجل حل المشكلات المعقدة التي ستظهر في حياتهم العملية. (hadjslimane & karaturki, 2016, p. 38)

في الممارسة العملية ، يمكن للأساتذة الاستفادة من أكثر من نموذج واحد ، مما يؤدي إلى ظهور أشكال هجينة تستعير بعض السمات من كل نموذج ابتدائي.

2.2.النية المقاولتيه: النية في الغالب تكون الخطوة التي تسبق التجسيد الفعلي للمشروع على ارض الواقع.

1.2.2.تعريف النية المقاولتيه : يختلف تعريفها من مفكر لآخر ،حيث تم تعريفها كما يلي:

– النية المقاولتيه هي الإدراك الجوهري لرائد الأعمال وتفضيله وميله السلوكي لإنشاء عمل تجاري جديد. (Kong, Zhao, & Tsai, 2020, p. 2)

– وحسب Tompson 2009 يقصد بالنية المقاولتيه أنها "اقتناع معترف به ذاتيا من قبل أشخاص يعتزمون إنشاء مشروع تجاري جديد ويخططون بوعي للقيام بذلك في مرحلة ما في المستقبل " . (Tompson, 2009, p. 676) .

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن النية المقاولتيه هي حالة ذهنية تشير أن الشخص يرغب في انجاز مشروع خاص به.

2.2.2. نماذج النية المقاولتيه:يعتبر أهم نموذجين مفسرين للنية المقاولتيه ،نموذج الحدث المقاولاتي و نظرية السلوك المخطط.

أ. نموذج الحدث المقاولاتي : يعد Shaperoو Sokol (1982) من الرواد الأسطوريين الذين اهتموا بالعناصر المفسرة لاختيار المقاولتية لان نموذجهم سعى إلى تفسير الحدث المقاولاتي (دراسة العناصر المفسرة لاختيار المقاولة) من المسار العملي بدلا من المسار الوظيفي. حيث أن أصحاب هذا النموذج قاموا بنمذجة تكوين الحدث المقاولاتي آخذين بعين الاعتبار عبارة الانتقال (déplacement) انطلاقا من البيئة المباشرة التي يعيش فيها المقاول، هناك بعض الأحداث المتعلقة بالسياق الانتقال (حياته المهنية، أو حياته الشخصية) تتسبب من خلال الانهيار النفسي و/أو المادي في تغيير مسار حياة المقاولين المحتملين. هذه الأحداث تساهم بالتالي في ترسيب القرار المقاولاتي (أي نشوء النية). (زرزار؛غياد؛بن؛وريدة، 2021، صفحة 79)

على حد تعبير Shapero et Sokol(1982)"عملية تغيير المسار الفردي يمكن وصفها من حيث ناقلات القوى التوجيهية التي تقود الفرد للذهاب في اتجاه واحد في وقت واحد "،ويمكن تصنيف هذه الانتقالات إلى ثلاث فئات هي: (بناشنهو؛بوسيف؛بنحبيب، 2018، صفحة 271)

-الانتقالات السلبية (negative deplacement): التي تمر بها الفرد كالطلاق ،الهجرة ،طرد من العمل....الخ ،عموما هذه الأخيرة هي ليست تحت سيطرة الفرد بل مفروضة عليه من الخارج هذه العوامل هي الأكثر شيوعا ،لكن غالبا ما يؤدي مزيج العامل الايجابية والسلبية إلى إنشاء المؤسسة .

- الظروف الوسيطية (between things):ويتعلق الأمر بالخروج من الخدمة العسكرية ،أو المدرسة ،أو السجن الناجمة عن انقطاع هام وقع في مرحلة من مراحل الحياة ،و الذي يضع الفرد بين حالتين أو التزامين وهي تختلف عن الانتقالات السلبية التي يمكن التنبؤ بها .

-الانتقالات الايجابية(positve pull):وتتضمن تأثير العائلة،تواجد فرص في السوق ،استثمارات محتملة،....الخ ،عموما هذه الأحداث يكون مصدرها الفرص و ليست دائما مهنية

وزيادة على هذه المتغيرات المفسرة للنموذج أضاف العالمان مجموعتين إضافيتين من المتغيرات الوسيطية و المتمثلة في إدراك لرغباته و إمكانيات الانجاز ،و اللذان هما نتاج للمحيط الاقتصادي ،الثقافي و الاجتماعي،غير أنها تختلف من شخص لأخر وتساعدان الأفراد في تحديد الأفعال التي يجب القيام بها.

ب. نظرية السلوك المخطط: ل Ajzen(1991): التي نصت على أن النية في القيام بسلوك ما هي المؤشر الأكثر فاعلية في تقدير مدى القدرة على القيام بذلك السلوك،غير أن هذه النظرية ركزت على العوامل المؤثرة على السلوك. (بوسنة؛بنزاوي، 2020، صفحة 18) يفسر Ajzenنموذجه من خلال ثلاث محددات مستقلة من الناحية المفاهيمية للنية : (ناصري، 2021، صفحة 248)

الأول هو الموقف تجاه السلوك (behavior the toward attitude) ويشير إلى الدرجة التي يتمتع بها الشخص بتقييم أو تقييم إيجابي أو غير موات للسلوك المعني. المحدد الثاني

هو عامل اجتماعي يسمى القاعدة الذاتية (subjective norm) ؛ يشير إلى الضغط الاجتماعي المتصور لأداء السلوك أو عدم القيام به .اما العامل الثالث للنية هي درجة التحكم السلوكي المدرك (the degree of perceived behavioral control) والذي يشير إلى السهولة أو الصعوبة المتصورة في أداء السلوك ويفترض أنه يعكس التجربة السابقة وكذلك العوائق والعقبات المتوقعة. كقاعدة عامة ، كلما كان الموقف والمعايير الذاتية أكثر ملائمة فيما يتعلق بالسلوك ، وكلما زادت السيطرة السلوكية المتصورة ، يجب أن تكون نية الفرد في أداء السلوك قيد الدراسة أقوى.

3.2. دور التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتيه: (Afriyie & Rosemonde, 2014, p. 312)

تختلف التعريفات الخاصة بالتعليم المقاولاتي ، إلا أنها تجتمع في أربعة مفاهيم أو عناصر مشتركة تعتبر ريادة الأعمال السلوك الذي يشمل ؛ التعرف على الفرصة أو التصور، التنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاجتماعية والاقتصادية لتحويل الموارد ومواقف للحساب العملي ، قبول المخاطرة أو الفشل والمبادرة . كما انه ينظر إلى التعليم ، على أنه نوع من السلوك الذي يعرضه الفرد بعد حدوث التعلم (كلاسيكي والتعلم الفعال).

كما يعرف التعليم المقاولاتي بأنه مجموعة كاملة من التعليم والتدريب و الأنشطة داخل النظام التعليمي التي تحاول تطويرها في المشاركين لخلق النية لأداء سلوكيات ريادية أو بعض العناصر التي تؤثر على تلك النية ، مثل معرفة ريادة الأعمال ،تصويب النشاط الريادي أو توضيح جدواه.

يعتبر تعليم ريادة الأعمال بأنه "تعليم المعرفة والمهارات التي تمكن الطلاب من تخطيط وبدء وإدارة أعمالهم الخاصة " لذلك فإن دور تعليم ريادة الأعمال هو بشكل أساسي بناء قاعدة ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب والتي بدورها من شأنها تحسين الخيارات المهنية نحو ريادة الأعمال.

حيث أن المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM، 2001) أشار إلى أن الأشخاص ذوي التعليم المحدود في مجال ريادة الأعمال هم أقل عرضة للمشاركة في مبادرات ريادة الأعمال. لذلك فإن الحصول على التعليم الريادي قد يعزز نية ريادة الأعمال لدى الشخص وهذا سوف يجسد على شكل بدأ مشروع خاص.

لذلك يعتبر التعليم المقاولاتي مهم في تفعيل النية المقاولتيه لدى الطلبة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أن التعليم المقاولاتي يساعد الطلبة على التعلم و تحديد فرص جديدة للعمل، فمن خلال حضور دورات التعليم المقاولاتي يمكن الحصول على المعرفة حول بدء مشروع تجاري جديد بطريقة أفضل وأسرع .

3. لمحة عن المؤسسة محل الدراسة و طريقة و أدوات الدراسة: تناول هذا العنصر لمحة عن جامعة سوق أهراس بما أنها مكان إجراء الدراسة الميدانية و طريقة و أدوات الدراسة .

1.3.لمحة عن جامعة محمد الشريف مساعدية–سوق أهراس–

تم إنشاء المركز الجامعي سوق أهراس في سنة 1998م على أساس ملحق تابع لجامعة باجي مختار عنابة ب:270طالب و03 تخصصات و05 أساتذة منهم 03من جامعة عنابة. (النظام؛الداخلي، صفحة 3)

وفق للمرسوم التنفيذي رقم (01-279)المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل:30سبتمبر 2001 أصبحت ذات طابع علمي و ثقافي ومهني يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهي مؤسسة عمومية ، حدد عدد المعاهد ب2: معهد العلوم و التكنولوجيا.معهد العلوم القانونية . وتم تعديل المرسوم التنفيذي أعلاه بمرسوم تعديلي ومتمم رقم (06-282)المؤرخ في 21رجب عام 1427 الموافق ل:16 أوت 2006 المعدل والمتمم ،حدد المعاهد:(www.univ-soukahras.dz)

معهد العلوم و التكنولوجيا ،معهد العلوم القانونية و الإدارية ،معهد الآداب و اللغات ،معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،معهد علوم الطبيعية و الحياة .

وفي 17 جوان 2010 وبكلمة من معالي وزير المجاهدين تم إطلاق اسم المرحوم –محمد الشريف مساعدية–على المركز الجامعي سوق أهراس بتزكية من القاضي الأول للبلاد رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة.

ونشأت جامعة محمد الشريف مساعدية ،وفق للمرسوم التنفيذي المعدل والمتمم 12-245المؤرخ في 14 رجب عام 1433 الموافق ل04جويلية 2012. (النظام؛الداخلي، صفحة 4)

وحاليا تضم جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس06 الكليات و معهدين:

كلية العلوم والتكنولوجيا ،كلية علوم الطبيعية والحياة ،كلية الآداب واللغات ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،كلية الحقوق وعلوم السياسية،معهد العلوم الفلاحية و البيطرية ،معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

2.3.طريقة و أدوات الدراسة: تم بناء استمارة الاستمارة على ما ورد في الجانب النظري لمتغيرات الرئيسية للدراسة هي المتغير المستقل :التعليم المقاولاتي ،المتغير التابع :النية المقاولاتية مع مراعاة استخدام العبارات و الكلمات السهلة والواضحة ،ومن خلال عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة متخصصين في مجال الإدارة و البحث العلمي ،تم بناء الاستبيان في صورته النهائية ، بعد إجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون على العبارات ،تتكون الاستمارة من :مقدمة تم فيها توضيح مبسط لموضوع الدراسة و مجموعه من الأسئلة تم توزيعها على ثلاثة أجزاء رئيسية، تضمن الجزء الأول بيانات شخصية لمفردات عينة الدراسة و الممثلة في: الجنس،السن ،المستوى التعليمي، التخصص، و ثلاثة أسئلة أخرى نود من خلالها معرفة إن كان الطالب موظف أم لا و هل انشأ احد أقاربه مشروعه الخاص، و ماذا ينوي بعد تخرجه ،إنشاء مشروع أم البحث عن وظيفة .

أما الجزء الثاني فقد خصص للتعليم المقاولاتي : ب17عبارات.لنجد الجزء الثالث يتحدث عن النية المقاولتيه و جاء فيه 17 عبارات.

وتم الاعتماد في هذه الاستمارة على نوعين من الأسئلة :

-أسئلة مغلقة :لان طبيعة السؤال تكون بتحديد إجابات مستقلة .

-أسئلة مغلقة على سلم ليكارت (Likert):الخماسي في التوزيع أوزان إجابات أفراد العينة، من اجل تحديد درجة الموافقة.

1.2.3. مجتمع و عينة الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من طلبة المقبلين على التخرج لسنة الجامعية 2022/2021 كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بجامعة سوق أهراس ،حيث قمنا بتوزيع 90 استمارة بطريقة عشوائية و تم استرجاع 80 منها ،بنسبة 88.88% كلها تتحقق فيها الشروط الواجبة للإجابة على الاستبيان .

3.2.3. صدق و ثبات أداة الدراسة:الهدف من اختبار الصدق هو التأكد من أن أداة القياس (الاستمارة) صالحة للقياس, وان المحاور والفقرات التي تحتويها الاستمارة صالحة للحصول على البيانات المرغوبة. تم الاستعانة بمعامل ألفا- كرونباخ تبين أن ثبات الاستمارة ككل

يساوي 87% وهي نسب أعلى من النسبة المقبولة إحصائيا 60 % ، وبذلك يكمن الاستعانة بالاستمارة للحصول على بيانات صحيحة.

و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (1): قيمة معامل الثبات لمحاور الدراسة

عنوان المحور	التعليم المقاولاتي	النية المقاولتية	للدراسة ككل
معامل الثبات (ألفا-كرونباخ)	0.779	0.809	0.870

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

4.عرض و تحليل نتائج الدراسة: بناءا على المعلومات التي تم جمعها، تلخيصها و معالجها من خلال الوسائل الإحصائية في هذه الدراسة من اجل التعرف على البيانات الشخصية لمفردات العينة المختارة ثم عرض و تحليل بيانات متغيرات الدراسة ، وصولا لاختبار الفرضيات.

1.4. عرض النتائج المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية :يتضمن الجزء الأول من الاستبانة بيانات موضوعية, نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية وسيتم التطرق لها في الجدول الموالي :

جدول رقم (2): وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	20	%25
	أنثى	60	%75
المجموع		80	%100
السن	من 20 الى 25 سنة	67	%83.8
	من 26الى 31سنة	5	%6.3
	من 32الى 37سنة	3	%3.8
	اكثر من 37 سنة	5	%6.3
المجموع		80	%100
المستوى التعليمي	ليسانس	56	%70
	ماستر	24	%30
المجموع		80	%100
يشغل الطالب وظيفة	نعم	15	%18.8
	لا	65	%81.3
المجموع			%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم (2) أن عدد الذكور بعينة الدراسة منخفض قليلا مقارنة بعدد الإناث, فنجد ما نسبته 25%من الذكور,مقابل ما نسبته 75%من الإناث ومن خلال البيانات الإحصائية يتضح لنا أن أكثر الطلبة المقبلين على التخرج هم من فئة الإناث و هذا راجع أن الذكور يرغبون أكثر بالتخصصات التقنية ،كذلك نلاحظ أن فئة منهم ينقطعون عن الدراسة قبل الوصول لمرحلة الخرج . كما نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة أعمارهم ضمن الفئة العمرية الأولى و هي من 20 إلى 25 سنة بنسبة83.8% و هو العمر العادي للدراسة في الجامعة أما الفئات العمرية الأخرى كان بنسب منخفضة بين 3.8% إلى 6.3% لان الطلبة الذين ينتمون لهذه الفئات عددهم قليل و هم عادة المتحصلون على شهادة البكالوريا صنف الأحرار بعد العديد من المحاولات آو يدرسون اقتصاد و تسيير كشهادة ثانية .

كما نجد أن أغلبية أفراد العينة ينتمون للمستوى التعليمي ليسانس بنسبة 70%هذا لان عروض التكوين في الكلية مستوى ليسانس أكثر من الماستر حيث توجد 10 تخصصات ليسانس مقابل 6 تخصصات ماستر .اما فيما يخص عدد الطلبة الذين يشغلون وظيفة فيمثلون نسبة صغيرة 18.8% مقارنة بالذين لا يشغلون وظيفة نسبتهم 81.3% هذه النتائج تعبير صادق وموافق للبيانات المتعلقة بالسن .

كما اشتمل المحور الأول على سؤالين مغلقين كان الأول : **هل قام احد أقربائك أو أصدقاؤك بإنشاء مشروعه الخاص؟** و كانت إجابات أفراد عينة الدراسة بنعم بنسبة 52.5%أما البقية لم يقوم احد أقاربهم بإقامة مشروعه الخاص . أما السؤال الثاني ، كان: **بعد تخرجك هل ترغب– لديك نية –لإنشاء مشروع أو شغل وظيفة؟**فقد أجاب 49 منهم برغبتهم في شغل وظيفة بعد تخرجهم و البقية أي 31 طالب يرغبون في إنشاء مشروعهم الخاص.

2.4. عرض وتحليل إجابات المجتمع الخاصة بمحاور الدراسة: لتحليل البيانات تم استخدام اختبار.Tوهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة.حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة والمجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض ثم حساب قيمة معامل الانحراف المعياري في كل فقرة لمعرفة تشتت إجابات الطلبة .

1.2.4. المتغير المستقل [التعليم المقاولاتي]

جدول رقم (3): تحليل فقرات الاستمارة الخاصة بالتعليم المقاولاتي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافق
1	يمكن أن أستلهم فكرة مشروع بالاستناد إلى المعارف التعليمية التي أتلقاها في الجامعة..	3.43	1.100	قوية
2	استطيع تحليل بيئة الأعمال المحلية لتمييز الفرص والتهديدات المحتلمة للمشاريع التجارية	3.51	0.928	قوية
3	يمكن أن اعتمد على معارف التعليم الجامعي في التخطيط لمشروع تجاري مستقبلي	3.31	1.218	متوسطة
4	لدية معرفة بشأن مراحل إنشاء مؤسسة أو مشروع تجاري	3.59	1.052	قوية
5	الأساليب الكمية التي أتعلمها خلال دراستي في الجامعة تساعدني في اتخاذ القرارات	3.68	1.016	قوية
6	تعلمت من التعليم المقاولاتي كيف انمي مواهبي المقاولتية	3.03	1.190	متوسطة
7	أتقن الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات	3.69	0.908	قوية
8	أدرك تأثيرات المحيط الاقتصادي على نشاط المؤسسة	3.79	1.027	قوية
9	استطيع العمل ضمن فريق بفعالية	3.84	1.037	قوية
10	يمكنني وضع خطط عمل واضحة لبلوغ أهداف مشروع استثماري معين	3.91	0.957	قوية
11	أتحكم في الجوانب الأساسية لإدارة الموارد البشرية	3.34	0.993	متوسطة
12	أتحكم في الجوانب الأساسية للتسويق و إدارة الأعمال	3.46	0.980	قوية
13	أتحكم في الجوانب الأساسية للتسيير المالي و تسيير الخزينة	3.55	1.005	قوية
14	أتحكم في الجوانب الأساسية للمحاسبة في المؤسسة	3.61	1.108	قوية
15	أتحكم في مهارات التواصل مع الآخرين	3.99	0.879	قوية
16	قادر على تحمل المسؤوليات بشأن واجباتي ومهامي	4.40	0.628	قوية جدا
17	أسعى إلى التجديد في حال أنشئت مشروعي الخاص [تقديم منتوج جديد،طرق عمل جديدة ..الخ]	4.15	0.843	قوية
المحور الأول	التعليم المقاولاتي	3.664	0.470	قوية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

2.2.4. المتغير التابع [النية المقاولتيه]

جدول رقم (4): تحليل فقرات الاستمارة الخاصة بالنية المقاولتيه

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
18	لدي فكرة واضحة بإنشاء مشروع مستقبلي	3.81	1.007	قوية
19	المقاولتيه كمهنة لا تجذبني على الإطلاق	2.86	1.280	متوسطة
20	أثق في نفسي و قدراتي	4.44	0.691	قوية جدا
21	سأبذل جهدي في إنشاء و تسيير مشروعي الخاص	4.28	0.795	قوية جدا
22	أنا جاهز لأفعل أي شيء لأكون مقاولا	3.47	1.175	قوية
23	إذا بدأت في أنشاء مشروع ستكون لدي فرصة كبيرة للنجاح	4.11	0.729	قوية
24	امتلك القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة	4.11	0.795	قوية
25	لدي الرغبة في إنشاء مشروع إذا توفرت لدي الموارد اللازمة	4.38	0.769	قوية جدا
26	لدي نية شديدة في إنشاء مشروع	4.14	0.938	قوية
27	هدفي المهني أن أكون مقاولا [صاحب مؤسسة]	3.69	1.109	قوية
28	كوني مقاولا يضمن لي ذلك العديد من المزايا [تجنب البطالة،ربح المال،اكون مديرا..الخ]	4.09	1.009	قوية
29	أفراد عائلتي وأقربائي يشجعوني على إنشاء مشروعي الخاص في المستقبل	3.93	1.251	قوية
30	زملائي في الدراسة سيوافقون على قراري في إنشاء مشروعي الخاص	3.55	1.101	قوية
31	أنا قادر على التحكم في عملية إنشاء مشروع خاص بي	3.88	0.933	قوية
32	من السهل عليا إنشاء المشروع الخاص بي و المحافظة على استمراره	3.38	1.140	قوية
33	بصفة عامة أدرك كل التفاصيل العملية المطلوبة في إنشاء مشروع	3.55	1.090	قوية
المحور الثاني	النية المقاولاتية	3.85	0.512	قوية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

لقد تضمن الجدول 04 "16" عبارة موجهة لأفراد عينة الدراسة بهدف معرفة وجود النية المقاولتيه لدى الطلبة المقبلين على التخرج، و يتضح من خلال الجدول أن المتوسطات الحسابية

تراوحت بين 2.86و 4.44حيث كانت أعلاها للعبارة 03 ، بينما كانت أدناها للعبارة 2 ، حيث كانت أغلبية إجابات أفراد العينة بالموافقة بمتوسط حسابي 3.85و هذه الدرجة تنتمي للمجال الرابع من فئة المتوسطات الحسابية على مقياس ليكارت [3.4-4.2]أي بدرجة قوي و كان انحراف المتوسطات 0.512 أي أن القيم تبعد عن وسطها الحسابي (3,85+0.512). و (3,85-0,512)حيث نجد اتجاهات اغلب المستجوبين حول الجوابين موافق و موافق بشدة.

3.4. اختبار الفرضيات:.

الفرضية الأولى:

Ho:لا توجد نية مقاولاتية لدى طلبة عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 .

H1: توجد نية مقاولاتية لدى طلبة عينة الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

الجدول رقم (5) : اختبار T-test للفرضية الأولى

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Tالمحسوبة	Tالمجدولة	مستوى الدلالة	الحكم على الفرضية
الأولى	3.853	0.513	14.882	2.000	0.000	**نقبل الفرضية البديلة H1**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول النية مقاولاتية لدى طلبة المقبلين على التخرج في كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير- جامعة سوق اهراس بلغ .3.853 وبانحراف معياري 0.513أي بدرجة **قوية** هذا يدل على أن المتوسط الحسابي اكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03).ومستوى الدلالة المحسوب يساوي 0.000 وهو اصغر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05.و Tالمحسوبة تساوي 7.418 وهي اكبر من Tالمجدولة التي تساوي 2.042. و بالتالي نرفض الفرضية العدمية Ho و نقبل H1 التي مفادها وجود نية مقاولتيه لدى أفراد عينة الدراسة.

الفرضية الثانية

Ho:للتعليم المقاولاتي الذي يتلقاه طلبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير– جامعة سوق أهراس مستوى غير مقبول من الفعالية عند مستوى دلالة 0.05

H1:للتعليم المقاولاتي الذي يتلقاه طلبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير– جامعة سوق أهراس مستوى مقبول من الفعالية عند مستوى دلالة 0.05

الجدول رقم (6) : اختبار T–testللفرضية الثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Tالمحسوبة	Tالمجدولة	مستوى الدلالة	الحكم على الفرضية
الثانية	3.853	0.512	14.882	2.000	0.000	**نقبل الفرضية البديلة H1**

المصدر: من إعداد الباحثتة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول مستوى التعليم المقاولاتي الذي يتلقاه طلبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير– في جامعة سوق اهراس بلغ 3.853وبانحراف معياري 0.512أي بدرجة **قوية** وهذا يدل على أن المتوسط الحسابي اكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03).ومستوى الدلالة المحسوب يساوي 0.000 وهو اصغر من مستوى الدلالة المعنوية 0.05.و Tالمحسوبة تساوي 14.882 وهي اكبر من Tالمجدولة التي تساوي 2.000 .و منه نقبل الفرضية البديلة H1.

3.3.4. الفرضية الثالثة

Ho:لا يساهم التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير– جامعة سوق أهراس عند مستوى دلالة 0.05

H1: يساهم التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير– جامعة سوق أهراس عند مستوى دلالة 0.05

الجدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثالثة

المتغير	معامل الارتباط r	معامل التحديد r^2	قيمة f	مستوى الدلالة sig	الثابت α	β	قيمة T	مستوى الدلالة sig
النية المقاولتيه	0.617	0.38	12.181	0.00	1.319	0.672	6.918	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد R^2 قد بلغت قيمتها 0.617 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل(التعليم المقاولاتي) في سلوك المتغير التابع (النية المقاولتية) بنسبة % 61.7وأن باقي النسبة والمقدرة ب 38.3% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير التعليم المقاولاتي. وبلغ معامل الارتباط (r)القيمة 0.380وهو يعبر عن ارتباط متوسط و العلاقة بين المتغيرين طردية لان قيمة معامل الارتباط موجبة،كما تشير قيمة fالتي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين.

وبالتالي مما سبق في التحليل لنتائج الاختبار التي يفرضها الجدول يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الرئيسيةH1 والتي تنص على : يساهم التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتية لدى طلبة عينة الدراسة . وبذلك نموذج الانحدار البسيط يكون وفق المعادلة التالي:

$$\mathbf{Y= 1.391+0.672\ X}$$

تبين المعادلة أن كل تغير في التعليم المقاولاتي بوحدة واحدة يقابله تغير في النية المقاولتية بمقدار 0.672.

5. خاتمة:

التعليم المقاولاتي يعدل أنماط التفكير التقليدي للطلبة ويخلق لديهم نية مقاولاتية بالبحث عن وظائف،وينمي طموحاتهم بان يصبحوا مستثمرين وخالقين لمناصب الشغل بدلا من الطالبين له. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ✓ إن الطلبة المقبلين على التخرج في كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير –سوق أهراس يمتلكون المقومات التي تخلق النية المقاولتية لديهم ؛
- ✓ إن محتويات برامج التعليم المقاولاتي الحالية تسمح للطلبة باكتساب المهارات التقنية ،الإدارية و الشخصية ؛
- ✓ اتضح بأنه هناك علاقة ارتباط موجبة بين التعليم المقاولاتي و النية المقاولتية؛
- ✓ توجد دوافع محيطة بالطلبة تشجعهم من بينها : التشجيع من طرف اسر الطلبة، التحفيز من طرف الدولة للطالب على إنشاء المؤسسات الناشئة، المبادرات الخاصة بالمقاولتيه من طرف الجامعة؛

- ✓ يساهم التعليم المقاولاتي في تفعيل النية المقاولتية لدى الطلبة المقبلين على التخرج بكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير–سوق أهراس.

من خلال النتائج السابقة يمكننا إعطاء جملة من التوصيات :

- ✓ تدريس مقياس المقاولتية بجميع كليات الجامعة،و بحجم ساعي اكبر مما هو عليه؛
- ✓ التعلم والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال المقاولتية؛
- ✓ تطوير و تحسين مستوى الأساتذة من خلال إجراء دورات تكوينية حول احدث التقنيات المستخدمة في مجال المقاولتيه ليتمكنوا من نقل هذه المعارف إلى الطلبة؛
- ✓ تقوية العلاقة بين الجامعة و مرافق الدعم من خلال إدراج قاعدة بيانات تسهل على الطلبة تجسيد أفكارهم على ارض الواقع.

6.قائمة المراجع

1. احمد مصنوعة،عبد الله قويدر الواحد،أمحمد متناوي، (2019)استراتيجيات التعليم المقاولاتي و دورها في تعزيز المقاولتيه النسائية في الجزائر،مجلة المقاولتيه و التنمية المستدامة،جامعة الشلف ،مجلد1،عدد1،
2. بن اشنهو سيدي محمد،بوسيف سيد احمد،بن حبيب عبد الرزاق،(2018)ا نموذج shapero و sokol للنية المقاولتيه ،دراسة حالة طلبة الماستر،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة قاصدي مرباح وقلة، العدد13.
3. زرزار العياشي ،غياد كريمة،بن وريدة حمزة،(2021)دراسة تحليلية لابعاد التوجه المقاولاتي وفق نموذج الحدث المقاولاتي SOKOLو SHAPERO،مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، جامعة احمد دراية –ادرار المجلد 4:العدد1.
4. فضيلة بوطورة ،زهية قرامطية، نوفل سمايلي،(2019)دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية،مجلة الابداع، جامعة البليدة 2. المجلد9،العدد1،
5. محمد رضا بوسنة،محمد الشريف بن زواي(2020)ا "تحليل محددات النية المقاولاتية لدى عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة ام البواقي"مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،جامعة العربي بن مهدي–ام البواقي ،المجلد:7،العدد:2،
6. ناصري محمد الشريف،(2021)النية المقاولتيه بين نموذج الحدث المقاولاتي و نظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث و الدراسات التجارية ،جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلد1 العدد 5 .
7. هاملي عبد القادر،حوحو مصطفى،(2019)اشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، مجلة البشائر الاقتصادية ،جامعة بشار ،المجلد:5،العدد:3
8. www.univ-soukahras.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/02/20

9. النظام الداخلي لجامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس ص3،4

10. Afriyie Nina, Rosemond Boohene,(2014) Entrepreneurial Education and Entrepreneurial Culture among University of Cape Coast Students in Ghana. Athens Journal of Education, Retrieved 12-02-2023 https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1217627.pdf
11. Alain Fayolle, Entrepreneurship education in europe: Trend and challengees,Lyon Busniess school ,Retrieved 10-02-2023 https://www.oecd.org/regional/leed/43202553.pdf.
12. Edmund R . Thompson,(2009) "Individual Entrepreneurial : Construct Clarification and Development of an Internationally Reliable Matric Baylor University . Retrieved 11-02-2023 https://www.semanticscholar.org/paper/Individual-Entrepreneurial-Intent%3A-Construct-and-of-Thompson/11.
13. Fanzhu Kong, Lily Zhao, Cheng-Hung Tsai , (2020) ,The Relationship Between Entrepreneurial Intention and Action: The Effects of Fear of Failure and Role Model, Front. Psychol , Volume 11 -, Retrieved 11-02-2023 https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fpsyg.2020.00229/ful
14. HADJ SLIMANE Hind, KARA TERKI Assia, (2016),L'enseignement de l'entrepreneuriat : pour le développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants, Revue Maghrébine Management des Organisations , Université Aboubeker Belkaid de Tlemcen , Volume 1, Numéro 1-
15. Joaquin Alger and Ricardo Momge Juan Carlos Leiva,(2014) , The influence of entrepreneurial Learning in New Firms'Performance :A Study in Costa Rica innovar,revista de ciencias administrativas socials ,Vol24,edition especial Universidad Nacionale de Colombai.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN:2571-9866
EISSN:2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص299-318

القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2021

The agricultural sector as a mechanism for achieving economic diversification in Algeria: an econometric analytical study for the period 2000-2021

أوريسي سهام*
Ourici siham
جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر
مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري
ourici.siham@univ-guelma.dz

بوعزيز ناصر
Nacer bouaziz
جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر
bouaziz.nacer@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/06 تاريخ القبول: 2023/10/13 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص: هدفت الدراسة إلى ابراز دور القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر، خاصة مع تزايد أهمية هذا الأخير و الدور الاستراتيجي الذي يلعبه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، و ذلك من خلال معرفة تأثير القيمة المضافة للزراعة على الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم ذلك بواسطة الدراسة القياسية التي تمثلت في تقدير نموذج قياسي باستخدام الانحدار الخطي البسيط الذي يدرس و يحلل العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل،وقد خلصت الدراسة القياسية إلى وجود تأثير قوي للمتغير المستقل (القيمة المضافة للزراعة) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، و وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرين.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة للزراعة.

تصنف JEL: Q19،B22،E69.

Abstract : the study aimed to highlight the role of the agricultural sector as a mechanism for achieving algeria's economic diversification strategic role in the composition of gdp, this is through knowing the impact of agricultural value added on gdp. And this was done by the standard study of estimating a standard model using simple linearregression that studies and analyses the relationship between the subordinate and independent variables, the standard study concluded that there was a strong impact of the independent variable (value added of agriculture) on the dependent variable (gdp), and a long-term balance between the two variables.

Key words : agricultural sector, economic diversification, gdp, value added for agriculture

JEL classificationcodes: Q19 ,B22,E69.

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

أدى الاعتماد على الاقتصاد الأحادي في الجزائر من خلال الاستغلال المفرط لقطاع المحروقات كمورد أساسي للدخل الوطني إلى خلل كبير في الاقتصاد خاصة بعد تدهور أسعار النفط على المستوى العالمي، و هو ما جعل الجزائر تلجأ إلى تغيير استراتيجيتها الأحادية إلى التنويع الاقتصادي على غرار الكثير من الدول التي تفطنت إلى كون خيار التنويع الاقتصادي هو الحل الأمثل للخروج من عواقب الاقتصاد الأحادي، و نتيجة لذلك لابد من تفعيل دور جميع القطاعات الاقتصادية للرفع من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و تخفيف العبء على قطاع المحروقات، ومن ضمن القطاعات التي أولتها الدولة أهمية قصوى كبديل للنفط هو القطاع الفلاحي الذي يعتبر كأحد أهم القطاعات التي يعول عليها في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر، لذلك فقد مسته مجموعة من الإصلاحات ليكون مؤهلا و قادرا على تحقيق الأهداف المسطرة و المرجوة.

1.1.الإشكالية: مما سبق نخلص إلى التساؤل التالي: **هل يعتبر القطاع الفلاحي آلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟**

2.1.فرضيات الدراسة:

–الفرضية الرئيسية: القطاع الفلاحي آلية لتحقيق التنويع الاقتصادي

–الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي

–الفرضية الفرعية الثانية: للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق التنويع الاقتصادي

3.1. هدف الدراسة:

–هدفت هذه الدراسة إلى براز دور القطاع الفلاحي ومساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر

–نمذجة العلاقة التي يربط بين المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والقيمة المضافة للزراعة كمتغير مستقل وبالتالي تقدير نموذج قياسي لهذه العلاقة والذي يمكن استخدامه في عملية التنبؤ المستقبلي (حيث كانت معطيات الدراسة تغطي الفترة 2000–2021).

4.1.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تتناول أحد أهم المواضيع الحديثة في اقتصاديات الدول ذات المورد الوحيد والمتمثل في التنويع الاقتصادي وقد تم التركيز في هذه الدراسة على القطاع

الفلاحي كآلية للتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال ابراز دور ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وابراز تأثيره بواسطة صياغة نموذج قياسي لغرض التنبؤ المستقبلي.

5.1.منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها وكان ذلك في الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى التنويع الاقتصادي يليه القطاع الفلاحي، ثم اتباع الأسلوب القياسي من خلال تقدير النموذج القياسي للدراسة عن طريق بناء نموذج قياسي لتحديد العلاقة طويلة الأمد لكل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للزراعة لمعرفة مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي وكذا تأثير القيمة المضافة على الناتج المحلي الإجمالي، و قد تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي الافيوز12 .

6.1.الدراسات السابقة:

أ) د. سفيان الشارف بن عطية (2021)دراسة بعنوان **مساهمة قطاع الفلاحة فيالتنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000**، و قد تطرقت الدراسة إلى مختلف الفرص و التحديات المتعلقة بالقطاع الفلاحي بالجزائر ، و كيفية جعل هذا القطاع يكون فاعلا في الاقتصاد الجزائري، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الفلاحة و الناتج المحلي الإجمالي و هذه النتيجة تتوافق مع النتائج التي توصلنا إليها، و أما من الناحية القياسية الفلاحة بدأت تشهد تطورا ملحوظا، نتيجة سياسة الدعم الذي انتهجته الدولة لترقية القطاع، كذلك من الناحية الإحصائية فالفلاحة تساهم بنسب ضئيلة في الاقتصاد الوطني.

ب) أ. كتمير حورية، د. بركان زهية (2018) دراسة بعنوان **القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي للمحروقات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية (نمذجة قياسية باستخدام نموذج ARDLللفترة 1980–2016 في الجزائر)** وقدتناولت الدراسة تحليل مجموعة من المؤشرات الفلاحية لغرض بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر نمو القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى ضعف مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية، ووجود علاقة طردية بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي لكنها ذات تأثير ضعيف، كذلك للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ت) يحياوي عبد الحفيظ، دراسة بعنوان **القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر(2010–2020)** وقد تناولت الدراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتأثيراته على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري وجعله من أهم البدائل التي تحقق استراتيجية التنويع الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أنه ورغم الإمكانات المتاحة في القطاع الفلاحي إلا أنه يساهم بنسبة قليلة في الاقتصاد الوطني ولم يحقق بعد النتائج المرجوة.

2.الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

1.2. تعريف التنويع الاقتصادي

يمكن تعريفه: "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤيدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ تؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".(الجبوري، 2016)كما يعرف أيضا على أنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً "(الجبوري، 2016)كذلك هو: " العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد ".(ممدوح عوض الخطيب، 2014، صفحة 6)

مما سبق يتضح لنا أن التنويع الاقتصادي هدف تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية فهو يُحصِّن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع مختلف التغيُرات،ويعد ضروريا للأسباب:

–التقلبات المستمرة في أسعار المحروقات التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد،

–تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على الانفاق العام،

–الطبيعة النافذة للمحروقات.

2.2.أهداف التنويع الاقتصادي بالنسبة للجزائر

تهدف الجزائر من خلال انتهاجها لسياسة واستراتيجية التنويع الاقتصادي إلى تحقيق ما يلي:

أ) تقليص المخاطر ورفع القيمة المضافة وتحسين الدخل، وذلك بتوجيه الاقتصاد نحو أسواق وقطاعات متنوعة أو جديدة بدلا من الاعتماد على سوق أو قطاع واحد،

ب)تحقيق الاستقرار الاقتصادي واكساب الاقتصاد مرونة في مواجهة الازمات والصدمات،

ت)تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وتحسين مستوى معيشة الأفراد،

ث)زيادة الصادرات المتنوعة أو الصادرات خارج المحروقات وإحلال الواردات،

ج) تفعيل دور القطاع الخاص من خلال النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ح) تحسين وتيرة التنمية الاقتصادية عن طريق تطوير مختلف القطاعات مثل الفلاحة، الصناعة، الأشغال وغيرها، وذلك من خلال توجيه وتشجيع الاستثمار بها،

خ) تكوين قاعدة اقتصادية صلبة وقوية قادرة على الاستجابة لمختلف التغيرات الممكنة والمحتملة،

د) إيجاد فرص عمل جديدة وإحداثتنويع في مهارات القوى العاملة(آثيرة براساد، سلمى رفاس، د. ناصر سعيدي، ، 2023، صفحة 15).

3.2.آليات تحقيق التنويع الاقتصادي

تعتمد استراتيجية التنويع الاقتصادي على مجموعة من الآليات التي تختلف من دولة لأخرى حسب خاصية كل واحدة فبالنسبة للجزائر كونها دولة ريعية يمكنها التركيز على الآليات التالية:

أ) **تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص:** حيث تساهم في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوزيع المخاطر الناجمة عن إقامة هذه المشاريع بين الطرفين، إضافة إلى تخفيض الانفاق الحكومي عن طريق الاستفادة من رؤوس الأموال التي تتوفر لدى القطاع الخاص وما يمتلكه من خبرات ومعارف في إدارة المشاريع التي يعد عنصر الوقت حاسما فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها.

ب)**الاستثمار الأجنبي المباشر** : يعد عاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية و توسيعها و زيادة مقدار الدخل و مصادره و ارتفاع مستوى الاستخدام،الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما أن حركة الاستثمارات تعد مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، و تلعب الاستثمارات المباشرة دورا أساسيا في زيادة الإنتاجية و تغطية الأبحاث و توفير مصادر متجددة وبشروط جيدة للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية، والاسهام في فتح أسواق جديدة للتصدير والعمل على تشجيع المنافسة بين الشركات المحلية و هو ما يؤدي إلى تحسين نوعية السلع والخدمات فضلا عن تسهيل دخول التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات الفنية و الإدارية و زيادة التكامل بين

القطاعات و تعزيز الصادرات مما يحقق تنمية متواصلة و تنافسية عالية(يحياوي عبد الحفيظ، 2022، صفحة 499).

ت)**مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تؤدي المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي حيث أصبحت تمثل ركيزة أساسية لاقتصادياتها، كما سارعت العديد من الدول لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل عن طريق تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي(الشارف بن عطية، حاكمي بوحفص، 2018، صفحة 324)

3.القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي

يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي يعول عليها لأجل تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي حيث يمكن إن تم استغلاله بالشكل الأفضل تحقيق نسبة مساهمة عالية في الناتج المحلي الإجمالي والرفع من حصته التصديرية وبالتالي التخلص من الاعتماد شبه الكلي على المحروقات،

1.3. أهمية القطاع الفلاحي: يكتسي هذا القطاع أهمية بالغة نبرز ذلك من خلال ما يلي:

-يعتبر مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في رأس المال تحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني،

-يعتبر القطاع الفلاحي ركيزة للقطاع الصناعي، فهو أساس الصناعات الغذائية مثل صناعة الأجبان والألبان، ومختلف المصبرات والعصائر، وكذلك صناعة النسيج وغيرها كثير،

-يساهم القطاع الفلاحي في إنعاش التجارة الخارجية من خلال الرفع من الصادرات الفلاحية لمختلف شعب الإنتاج الفلاحي(صدام ركابي، فريدة عزازي، 2019، صفحة 279)،

-يعمل على تحقيق الأمن الغذائي، وهو بذلك يخفض من فاتورة الاستيراد ويحقق إحلال الواردات على الأقل على مستوى القطاع،

-يمتص نسبة عالية من البطالة عن طريق استقطاب حجم عمالة كبير من اليد العاملة الكلية،

-المنتجات الزراعية الوطنية لديها تميز في الأسواق الدولية كونها منتجات بيو (منتجات عضوية).

2.3.دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر

بذلت الجزائر منذ الاستقلال جهودا كبيرة من أجل تفعيل دور قطاع الفلاحة وتطويره وذلك من خلال الاستفادة من أحدث التكنولوجيا التي يمكن توفرها، والعمل على تحسين مردودية هذا القطاع الحيوي، من أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي وتحقيق فائض التصدير وفق المعايير الدولية، وهو ما يدفع بهذا القطاع لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق مستوى مقبول من التنويع الاقتصادي وتخفيض الضغط على المحروقات، ومن أجل معرفة دور هذا القطاع في تحقيق التنويع الاقتصادي، يجب قياس المؤشرات الدالة على ذلك من خلال:

أ) مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي: ويمكن معرفة ذلك من خلال:

–نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2021):

جدول رقم(01) نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000–2021)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة%	8,40	9,70	9,20	9,80	9,40	7,70	7,50	7,60
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة%	6,60	9,30	8,50	8,10	8,80	9,90	10,3	11,6
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	/	/
النسبة%	12,2	11,8	11,9	12,3	14,1	13,0		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على(https://data.albankaldawli.org، 2023)

نلاحظ من النسب الواردة بالجدول أن مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا ملحوظا وبشكل مستمر، ثم شهد انخفاضا وتذبذبا خلال الفترة 2005 -2010 ثم عاد ليرتفع مجددا على طول الفترة 2011 -2021 وهو ما يفسر تفطن المهتمين إلى أهمية القطاع والعمل على الرفع من مردوديته.

–القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بالأسعار الجارية:

جدول رقم (02) القيمة المضافة للفلاحة بالأسعار الجارية (الوحدة مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	6,40	5,34	5,24	6,66	8,06	7,94
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	8,83	10,22	11,26	12,82	13,65	16,22

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	18,34	20,66	21,99	19,22	19,52	20,00
السنوات	2018	2019	2020	2021	/	/
القيمة	20,77	21,19	20,50	21,25		

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على (https://data.albankaldawli.org، 2023)

التفسير: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (ورغم التذبذب الذي مس الفترة من 2000 – 2005) كانت في تزايد وارتفاع وهوما يعكس نجاح الخطط الاستثمارية والسياسة الإنمائية للقطاع.

ب)مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الصادرات: تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى فاعلية الفلاحة في التنويع الاقتصادي، وفيما يلي جدول للصادرات الزراعية للفترة 2001–2020

جدول رقم(03) نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية في الصادرات الكلية (الوحدة مليار دولار)

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الفلاحية إلى الكلية%
متوسط الفترة 2001–2005	16389,58	3293,10	2365,26	35
2007	56844,86	180,85	91,64	0,35
2008	76825,75	302,54	124,85	0,55
2009	45189,34	208,51	116,29	0,72
2010	45189,34	208,51	116,29	0,72
2011	45189,34	208,51	116,29	0,72
2012	71865,80	840,03	604,33	2
2013	47998,49	561,05	403,63	2
2015	34796,60	648,1	221,3	2,5
2016	30027,6	867,3	349,1	4,1
2017	35191,1	756,8	328,3	3,1
2018	41797,3	1239,4	342,9	3,8
2019	35823,5	1299,8	410,6	4,8
2020	22483,1	1404,6	477,6	8,4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2021)

نلاحظ من الجدول رقم(03) أن مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات الكلية وإن كانت تبدو ضعيفة نسبيا إلا أنها في تزايد مستمر مما يشير إلى نجاح الإصلاحات المطبقة على القطاع الفلاحي بالجزائر وهو ما يدعو إلى ضرورة الاستمرار في تحسين جودة أداء القطاع كما يجب التركيز أكثر على هذا القطاع ودعمه للرفع من مردوديته، وبذلك يعد القطاع الفلاحي فاعلا في سياسة التنويع الاقتصادي ويعمل على تحقيق ذلك في المستقبل القريب.

أ) الإجراءات المتخذة من قبل الدولة للنهوض بقطاع الفلاحة: تمثلت في:

-إنشاء ديوان يعنى بتنمية الزراعات الصناعية في الجنوب والمناطق الصحراوية والإسراع في ربط الفضاءات الفلاحية ومشاريع الاستثمار ذات الصلة بالفلاحة وبالطاقة الكهربائية والموارد المائية وضرورة الإطلاق الفعلي للزراعات السكرية والزيتية والذرة، لتخفيف الاستيراد،

-توسيع المساحات المسقية، مع الاعتماد على تقنيات ووسائل السقي الفلاحي العصرية لرفع الإنتاج الوطني من الحبوب والحد من استيرادها وكذلك بوضع سياسة وطنية للتخزين تساهم في المحافظة على الثروة الوطنية،

-تقييم وضعية العقار الفلاحي في كل الولايات والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية وحمايتها واستغلالها بالطرق المثلى مع انتهاج طرق تسيير مبنية على تسهيل الإجراءات والعصرنة للنهوض بالقطاع الفلاحي،

-تشجيع استعمال البذور المنتجة محليا وتعميم استعمالها في 80 بالمائة من المساحة المزروعة وتوسيع المساحات الفلاحية المسقية بأكثر من 20 ألف هكتار عبر 33 ولاية، إضافة الى وضع إجراءات قانونية تسهل منح رخص حفر الابار ودعم هياكل التبريد بإنجاز 13 مشروعا بقدرة تبريد 158 ألف متر مكعب وكذا تقديم تسهيلات من خلال انشاء شباك موحد على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة،

-العمل على تطوير الفلاحة وعصرنتها عبر مقاربة تنموية واقعية، أساسها النجاعة في التسيير وعمادها الابتكار عن طريق مراكز البحث والمؤسسات الناشئة والصغيرة وتوفير المناخ الملائم لعمل جميع الفاعلين في قطاع الفلاحة من فلاحين وموالين ومستثمرين حقيقيين وباحثين في مخابر فلاحية علمية عصرية متطورة،

-الحفاظ على الثروة الغابية، وإحياء مناطق الهضاب العليا،

-تشجيع المستثمرين في الصناعات التحويلية وتشجيع الفلاحين على تحسين جودة الإنتاج وكذا تبني منهجية تحديث وعصرنة المستثمرات مع السعي إلى دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية الفلاحية والريفية وكذا تقديم تسهيلات للمستثمرين وتوفير بيئة ملائمة من خلال تعزيز وتكييف نظام الضبط الاقتصادي الفلاحي وترسيخ دور التنظيمات المهنية وتفعيل التعاونيات الفلاحية (https://www.aps.dz/ar/economie، 2023).

4.الدراسة القياسية (تأثير ومساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي)

نحاول من خلال هذه الدراسة القياسية إبراز دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وذلك بمعرفة تأثير القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر عن طريق صياغة النموذج القياسي المناسب، فالنموذج المراد صياغته يشمل متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل حيث أن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع والقيمة المضافة للزراعة هي المتغير المستقل، وسوف نقوم بالدارسة للفترة من سنة 2000 إلى 2021، إذ تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة البيانات للبنك الدولي بالنسبة للمتغيرين،

1.4.النموذج ومتغيرات الدراسة:

بما أن الدراسة القياسية تعتمد على السلاسل الزمنية لبلد واحد فالبرنامج الاحصائي الأنسب للدراسة هو الافيوز (اعتمدنا في الدراسة افيوز 12).

وتتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين إثنين وفق ما سبق ذكره هما: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والقيمة المضافة للزراعة كمتغير مستقل.

الجدول رقم (04) يشمل بيانات الدراسة بالأسعار الثابتة (الوحدة مليار دولار)

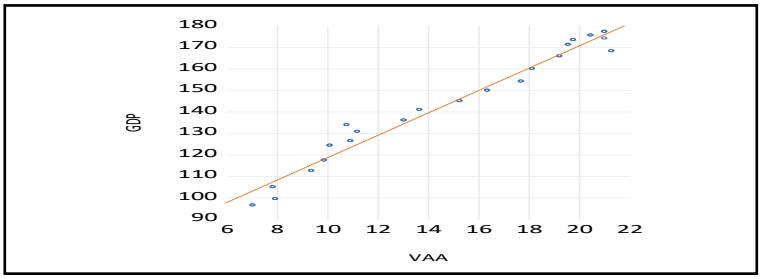
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الاجمالي	96.58	99.48	105.05	112.61	117.45	124.38
القيمة المضافة للزراعة	7.03	7.93	7.83	9.36	9.86	10.09
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي	126.50	130.80	133.94	136.08	140.98	145.07
القيمة المضافة للزراعة	10.91	11.18	10.76	13.03	13.66	15.25
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الاجمالي	150.00	154.20	160.06	165.98	171.29	173.52
القيمة المضافة للزراعة	16.35	17.69	18.13	19.22	19.56	19.76

السنة	2018	2019	2020	2021	/	/
الناتج المحلي الاجمالي	175.60	177.36	168.31	174.20		
القيمة المضافة للزراعة	20.45	21.00	21.28	21.00		

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

أ) **العرض البياني للمتغيرات**: بعد إدخال البيانات إلى برنامج إفيوز12، نقوم كخطوة أولى بالعرض البياني لكلا المتغيرين:

الشكل رقم (01) انتشار بيانات المتغيرين



المصدر: مخرجات برنامج افيوز12

ب)**صياغة العلاقة بين المتغيرات**:من خلال شكل توزع وانتشار البيانات يتضح أن العلاقة التي تربط المتغيرين السابقين هي علاقة خطية يمكن صياغتها رياضيا كما يلي:

gdp=f(vaa)من الشكل X=F(Y) ، حيث:

gdp هو الناتج المحلي الإجمالي، vaaهي القيمة المضافة للزراعة.

نقوم بتحويل النموذج الرياضي إلى نموذج إحصائي كما يلي: $gdp=\beta_0+\beta Vaa+\varepsilon_1$

حيث: β_0، β_1هي المعاملات المراد تقديرها، وε هو الخطأ العشوائي.

2.4.اختبار استقراريه السلاسل الزمنية أو ما يعرف باختبار السكون أو جذر الوحدة:ويعتبر هذا الاختبار أولى خطوات التحليل القياسي للبيانات، حيث أكدت الدراسات أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها أي أنها غير ساكنة وبالتالي تحتوي على جذر الوحدة (unit root)، وهو ما يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي ما يؤثر على دقة قياس متغيرات النموذج، ولذلك فإن إجراء هذا الاختبار ضروري للتأكد من سلامة البيانات (طهراوي فريد، 2017، صفحة 14).

إن أهم اختبار يؤكد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم تحتوي علىجذر الوحدة أي وجود ارتباط ذاتي للمتغيرات، هو اختبار ديكي فولر(Augmented Dickey– Fuller

Test)وهو ما يصطلح عليه ب ADFولإجراء هذا الاختبار يجب أولا اختيار فترة الابطاء والنموذج المناسب للدراسة من خلال تطبيق القاعدة التي جاء بها كل منDoldado–Jenkinson وSosvilla–Rivero عام 1990 حيث يتم تحديد إذا ما كان النموذج يحتوي إما:

–وجود اتجاه عام وقاطع (الحد الثابت)،

–وجود قاطع فقط،

–عدم وجود أي من القاطع والاتجاه العام.

– حددت فترة الابطاء المناسبة ب 4 وفق اختبار (schawars information criterion)

***اختبار استقرار السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي في مستواها الأصلي**

فرضية العدم: السلسلة الزمنية للمتغيرgdpتحتوي على جذر الوحدة باستخدام قيمها الأصلية

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية للمتغيرgdpمستقرة(لا تحتوي على جذر الوحدة)

فكانت النتائج المتحصل عليها بناء على برنامج افيوز 12 كما يلي:

عند اجراء الاختبار للنماذج الثلاثة وجد أن النتائج غير معنوية، وإحصائية ديكي فولر أكبر من جميع القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1%، 5%، و10% معنى ذلك نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة عند مستواها الأصلي،

***اختبار استقرار السلسلة الزمنية gdpعند الفرق الأول:** نلاحظ من مخرجات برنامج افيوز12 أن: القاطع أو الحد الثابت معنوي فهو يساوي 0.0082 وبالتالي نقبل هذا النموذج ونقوم بتفسير النتائج كما يلي: لدينا $prob^{*}$=0,0085وهذه القيمة معنوية عند مستومعنوية 5% كما أنه يجب أن تكون قيمة إحصائية الديكي فولر أقل من جميع القيم الحرجة حتى نستطيع الحكم أنها معنوية وذلك حسب العالم MacKinnon (1996)من خلال اختبار one-sided p-values وهنا لدينا إحصائية ديكي فولر=3.883479- وهي أصغر من جميع القيم الحرجة، ونقارنها مع القيمة الحرجة الموافقة لمستوى معنوية 5% حيث تساوي – 3.020686وبالتالي يتحقق الشرط (قيمة إحصائية ديكي فولر 3.883479- وهي أقل من 3.020686-) ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي مستقرة أو ساكنة عند الفرق الأول.

***اختبار استقرار السلسلة الزمنية للقيمة المضافة للزراعة في مستواها الأصلي،**

فرضية العدم: السلسلة الزمنية للمتغير vaaتحتوي على جذر الوحدة باستخدام قيمها الأصلية

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية للمتغير vaaمستقرة (لا تحتوي على جذر الوحدة)

نلاحظ من النتائج المتحصل عليها من برنامج افيوز 12 بعد اجراء الاختبار للنماذج الثلاثة وجد أن النتائج غير معنوية، وإحصائية ديكي فولر أكبر من جميع القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1%، 5% و10% معنى ذلك نقبل فرضية العدم أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أنها غير ساكنة (غير مستقرة) عند مستواها الأصلي،

***اختبار استقرار السلسلة الزمنية vaaعند الفرق الأول**:نلاحظ من مخرجات برنامج افيوز12 أن: القاطع معنوي فهو يساوي 0.0028 وبالتالي نقبل هذا النموذج ونقوم بتفسير النتائج كما يلي: لدينا 0.0009 =*prob وهذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية5%، كذلك قيمة إحصائية ديكي فولر= -4.934690 وهي أصغر من القيمة الحرجة 3.02068-عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ومنه السلسلة الزمنية vaaلا تحتوي على جذر الوحدة وهي ساكنة أو مستقرة عند الفرق الأول.

جدول رقم(05) نتائج اختبار الاستقرار أو جذر الوحدة لديكي فولر

المتغيرات	عند المستوى الأصلي		عند الفرق الأول	
	إحصائية ديكي فولر	النتيجة	احصائية ديكي فولر	النتيجة
Gdp	−1,923898	غير مستقرة	-3.883479	مستقرة
Vaa	−0,898607	غير مستقرة	-4.934690	مستقرة

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج افيوز 12

- **تحديد درجة تكامل المتغيرات**:بما أن المتغيرين مستقرين عند الفروق الأولى، فإنه يمكننا الحكم أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ونلخص ذلك في الجدول أدناه،

جدول رقم (06) يوضح درجة تكامل المتغيرين

المتغيرات	درجة التكامل
الناتج المحلي الإجمالي(gdp)	I(1)
القيمة المضافة للزراعة (vaa)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج افيوز12

3.4.تحليل التكامل المشترك لأنجل و غرنجر:

إن عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية يمثل مشكلة في التحليل والاستدلال الاحصائي حيث أنه يقود إلى نتائج زائفة، غير أن انجل و غرنجرEngle-Granger وجدا عام 1987 أنه يمكن أن تقود السلاسل الزمنية إلى نتائج غير زائفة أي نتائج مقبولة إذا كانت درجة التكامل بين البيانات واحدة، ونلاحظ من النتائج السابقة أن بيانات السلسلتين مستقرة عند الفروق الأولى

أي درجة التكامل بين البيانات واحدة، وهو ما يعني أن السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنيه في الأجل الطويل على الرغم من اختلالها في الأجل القصير،

لتحقيق التكامل المشترك بين المتغيرين gdpوvaaحسب انجل و غرنجر لابد من تحقق شرطين:**الشرط الأول:** أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من نفس الدرجة وهذا الشرط محقق فهي مستقرة من الدرجة I(1)،

الشرط الثاني: استقرار البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى

-المرحلة الأولى (مرحلة انحدار التكامل المشترك): وهي تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل وتتمثل في تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، والهدف من ذلك هو نمذجة العلاقة بين المتغير التابع أو متغير الاستجابة وهو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير المستقل وهو القيمة المضافة للزراعة، وبالتالي إيجاد الدالة التي تربطهما،

*نقدير العلاقة بين المتغيرين: يتم ذلك من خلال برنامج افيوز12 وفق الآتي:

الشرط الأول: أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من نفس الدرجة وهذا الشرط محقق فهي مستقرة من الدرجة I(1)،

الشرط الثاني: استقرار البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بين المتغيرين بطريقة المربعات الصغرى

-المرحلة الأولى (مرحلة انحدار التكامل المشترك): وهي تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل وتتمثل في تقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، والهدف من ذلك هو نمذجة العلاقة بين المتغير التابع أو متغير الاستجابة وهو الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير المستقل وهو القيمة المضافة للزراعة، وبالتالي إيجاد الدالة التي تربطهما،

أ) **تقدير العلاقة بين المتغيرين:** يتم ذلك من خلال برنامج افيوز12 وفق الآتي:

الجدول رقم (07) يوضح نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات gdpوvaa

Dependent Variable: GDP Method: Least Squares Date: 04/01/23 Time: 15:35 Sample: 2000 2021 Includedobservations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	66.74493	3.326495	20.06464	0.0000
VAA	5.200422	0.216091	24.06593	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج افيوز12

ب)**تحليل النموذج وفقا للمعيار الاقتصادي**:نلاحظ من النتائج الواردة بالجدول أن:

*إشارة الثابت β_0موجبة = 66.74493 وهي متوافقة مع النظرية الاقتصادية، كما أنها تعبر عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي عندما تساوي القيمة المضافة للزراعة الصفر،

*إشارة معامل المتغير المستقل (vaa) موجبة معنى ذلك أن العلاقة طردية بينgdpوvaaكما أن زيادة القيمة المضافة للزراعة بقيمة 1% يترتب عليه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ب 5,2،

*القيمة الاحتمالية =0 وهي أصغر من 1% أي أنها معنوية ومعنى ذلك أن للقيمة المضافة للزراعة تأثير قوي جدا على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى 1% أي بدرجة ثقة 99%،

*يظهر معامل التحديد R-squared (R^2)أي أن هناك علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابعgdpوالمتغير المستقلvaaحيث قدرت قيمته ب 0,966 كما كانت قيمة R-squaredالمعدل =0.964 وبالتالي فإن معامل التحديد يدل على أن 96% من التغيرات في الناتج المحلي يفسرها التغير في القيمة المضافة للزراعة والنسبة المتبقية والتي = 4% تفسرها عوامل أخرى،

ت) اختبار صلاحية النموذج: سوف نجري اختبارين

***الاختبار الأول** :الفرضية العدمية : النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة: النموذج مناسب

بما أن قيمة احصائيةFisher=579,1691وبقيمة احتمالية = 0 أقل من 1% مما تدل على أنها معنوية أي أنFالمحسوبة أكبر منFالجدولية ومنه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وعليه نقول إن النموذج مناسب للتحليل وهو ما يدل على معنوية تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع،

***الاختبار الثاني**:الفرضية العدمية: القيمة المضافة للزراعة ليس لها تأثير معنوي على الناتج المحلي

الفرضية البديلة: القيمة المضافة للزراعة لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي

بما أن إحصائية T (student)= 24,06واحتماليتها =0 وهي أقل من 1% وبالتالي فهي معنوية ومنه t المحسوبة أكبر من t الجدولية وعليه نرفض الفرضية العمية ونقبل الفرضية البديلة ونقول إن القيمة المضافة للزراعة لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يشير إلى أهمية المتغير vaaفي تفسير المتغير gdp.

ومن خلال برنامج الافيوز 12 يتم صياغة المعادلة الخطية كما يلي:

GDP = 66.7449287873 + 5.20042189238*VAA

يمكن اختصار المعادلة أعلاه كالآتي:

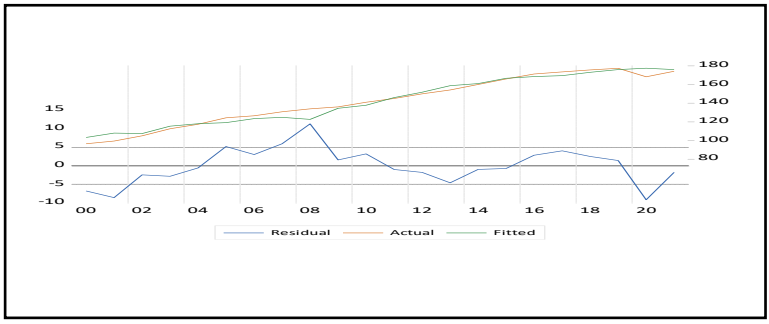
وبالتالي فقد تم تقدير قيمة $\beta_0 = 66.74$، وهي قيمة القاطع أو الثابت

$\beta_1 = 5.2$، و هي معامل القيمة المضافة للزراعة،

وعليه وبعد تقدير المعادلة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للزراعة يمكننا استخدام هذا النموذج التقديري في عملية التنبؤ المستقبلي،حيث أن زيادة القيمة المضافة للزارعة بدرجة واحدة يؤدييإلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 5,2 درجة [و يفسر ذلك أن ارتفاع القيمة المضافة للزارعة بوحدة واحدة (مليار دولار) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب 5,2 مليار دولار]بخطأ معياري يقدر ب 0,21، كما أنه من خلال هذه المعادلة يمكننا التنبؤ بالقيم المستقبلية للناتج المحلي الاجمالي بحسب السنوات المراد التنبؤ بها.

-المرحلة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ (تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير) أو ما يسمى ECM: من أجل تجسيد هذه المرحلة نقوم أولا بدراسة سلسلة البواقي ثم نقوم بتقدير النموذج:

الشكل رقم(02) يوضح توزع سلسلة البواقي



المصدر: مخرجات برنامج افيوز12

تفسير: سلسلة البواقي ممثلة باللون الأزرق وهي عبارة عن القيم الحقيقية الممثلة باللون الأحمر مطروحا منها القيم المقدرة والمعبر عنها باللون الأخضر، ونلاحظ أنها تتوزع بشكل جيد ومقبول عدا بعض التذبذبات (سنة 2000-2001، و سنة 2008 و سنة 2020) حيث يفسر ذلك بوجود بعض المشاكل أو الصدمات في الاقتصاد و التي تتسبب فيها مجموعة مختلفة من العوامل الاقتصادية و السياسية و الطبيعية، و بما أن الخط الممثل للقيم الحقيقية و الخط الممثل للقيم المقدرة يسيران باتجاه واحد و تقريبا متماثلان فإننا نستنتج أن للنموذج المقدر قدرة عالية

على التنبؤ.بعدما رأينا شكل توزع سلسلة البواقي نقوم كخطوة موالية باختبار استقرار سلسلة البواقي ثم تقدير النموذج،

***اختبار استقراريه سلسلة البواقي**:سوف نستخدم اختبار الاستقرارية Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shinحيث يتضمن فرضيتين هما:

الفرضية العدمية: سلسلة البواقي والمسماةETمستقرة

الفرضية البديلة: سلسلة البواقي غير مستقرة أو بها جذر الوحدة

من نتائج اختبار استقرار البواقي نجد أن قيمة إحصائية LMالمحسوبة=0,123883وهي أصغر من جميع القيم الحرجة وبالتالي نقبل فرضية العدم ونقول إن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

نتيجة: بما أن سلسلة البواقي مستقرة فهذا يعني أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج gdpو vaa (cointegrated) كذلك وجود علاقة توازنية طويلة المدى بالنسبة للمتغيرين.

ونقوم بمجموعة من الاختبارات للتأكد من صلاحية معادلة الانحدار المقدرة،

***اختبار التوزيع الطبيعي**:

الفرضية العدمية: بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة: بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي

من خلال نتائج برنامج افيوز 12 نستنتج أن: القيمة الاحتمالية =0,9 وهي أكبر تماما من 0,05 (5%) كما أن قيمة jarque–berra =0,01 وهي أصغر من القيمة الجدولية ومنه نقبل الفرضية العدمية ونقول إن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

***اختبار الارتباط الذاتي**:

الفرضية العدمية: لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير

الفرضية البديلة: يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير

نستنتج من مخرجات برنامج الافيوز 12 أن إحصائية كاي مربع (chi–square) =0,06 وهي أكبر تماما من 5% ونستنتج أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية، معنى ذلك أننا نقبل الفرضية العدمية ونحكم أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير وهو ما تؤكده إحصائية داربن واتسن التي = 1,834857 وهي قيمة قريبة جدا من 2 وتعني أنه لا يوجد ارتباط متسلسل.

***اختبار تجانس تباين الأخطاء:**

الفرضية العدمية: يوجد تجانس بين الأخطاء

الفرضية البديلة: لا يوجد تجانس بين الأخطاء

نستنتج من مخرجات برنامج الافيوز12 أن إحصائية كاي مربع (chi–square)=0,95 و هي أكبر تماما من 5% و نستنتج أن القيم المحسوبة أصغر من القيم الجدولية و بالتالي نقبل الفرضية العدمية و نقول أنه يوجد تجانس و بالتالي ثبات التباين.

نستنتج من الاختبارات السابقة أن هذه المعادلة المقدرة صالحة للتحليل وهي خالية من مشاكل التحليل القياسي.

***تقدير نموذج تصحيح الخطأ:** يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta gdp_t=\beta_0+\alpha_1\Delta vaa_t+\alpha_2 e_{t-1}+\mu_t$$

باستخدام برنامج افيوز من أجل تقدير المعادلة في المدى القصير ينتج لدينا:

```
DGDP = 2.98621594341 + 1.10456556464*DVAA - 0.297251203095*ET(-1)
```

هذه المعادلة يمكن صياغتها:

$$\Delta gdp_t=2,98+1,10\ \Delta vaa-0,29\ e_{t-1}+\hat{\mu}_t$$

يمكن تفسير معادلة تصحيح الخطأ (التقدير)كما يلي:

هذه المعادلة توضح تأثير القيمة المضافة للزراعة في الوقت الحالي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ أن:

-كل المتغيرات احصائيا تختلف عن الصفر عند مستوى معنوية 5%،

-معامل تصحيح الخطأ$(-0,29)$ اشارته سالبة ومعنويا يختلف عن الصفر ويفسر هذا المعامل معنوية النموذج المقدر ومنه فإننا نقبل التمثيل به لتصحيح الخطأ، وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، كذلك يبين هذا المعدل بانه بمعدل 29% سنويا يصحح الاختلال الواقع بين الأجل الطويل والأجل القصير، أي يدرك التوازن بهذا المعدل سنويا، ومنه فهو يعكس سرعة تكيف النموذج في الانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل.

5.الخاتمـــة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، و قد تحققت فرضيات الدراسة، إذ تبين أن للقطاع الفلاحي أهمية كبرى في الاقتصاد

الوطني و أن له تأثير إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يفسر أن القطاع الفلاحي يعد آلية فاعلة في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث أثبتت الدراسة القياسية أن القطاع الزراعي له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي وإن كان ذلك في الواقع يبدو ضعيفا غير أنه على مدى سنوات في المستقبل القريب ومع الإرادة السياسية الصادقة سوف يتحقق ذلكوهو ما يدفع بالدولة إلى الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي حتى ترتفع نسبة مساهمته في الناتج الوطني كذلك فإن النموذج القياسي المقترح في هذه الدراسة يسمح لنا بالتنبؤ المستقبلي، و هو ما يساعد في إعداد الخطط و البرامج التي تسمح من جهة من تحقيق التنويع الاقتصادي والرفع من مساهمة القطاع الفلاحي و مردوديته في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، و قد اسفرت هذه الدراسة على تحقق الفرضيات الواردة بالمقدمة و تماشيها و مطابقتها للنظرية الاقتصادية.

1.5.نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ندرجها في الآتي:

-تتمتع الجزائر بالعديد من الإمكانات التي تؤهلها لتحقيق سياسة التنويع الاقتصادي،

-الدراسة القياسية أثبتت وجود تأثير إيجابي للقيمة المضافة للزراعة على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي القطاع الفلاحي يساهم إيجابيا في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر على المدى البعيد،

-للقطاع الفلاحي دور مهم جدا في رفع درجة التنويع الاقتصادي بالجزائر،

-القطاع الفلاحي هو آلية ذات أهمية قصوى لتحقيق التنويع الاقتصادي، وله دور فاعل في ذلك.

2.5.التوصيات:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات او التدابير إن صح التعبير التي قد تساهم في الرفع من مردودية القطاع الفلاحي وتحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر نجملها في الآتي:

-للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لذلك لابد من الاهتمام به أكثر والتركيز عليه للرفع من نسبة مساهمته في الناتج المحلي وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي،

-تشجيع الاستثمار في مجال الفلاحة من خلال منح التحفيزات الجبائية وسن القوانين المنظمة للاستثمار الفلاحي بهدف استقطاب الشباب الراغب في انشاء مؤسسات أو تعاونيات فلاحية بما يتماشى مع مصلحة المستثمرين والدولة معا،

-تتجسد استراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر عن طريق تفاعل جميع القطاعات الاقتصادية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وضرورة تنويع الصادرات وإحلال الواردات من خلال التشجيع على الاستثمار في جميع القطاعات للرفع من معدل المردودية والقيمة المضافة،

6.قائمة المراجع

المواقع الالكترونية:

https://data.albankaldawli.org. (2023, fevrier 23).
https://data.albankaldawli.org. (2023, fevrier 23). Récupéré sur https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS
Récupéré sur ديسمبر https://www.aps.dz/ar/economie. (2023, https://www.aps.dz/ar/economie/105053-2021-04-12-14-23-04

المؤلفات:

-طهراوي فريد .(2017) .الاقتصاد القياسي، .مطبوعة جامعية .جامعة البويرة،.-المنظمة العربية للتنمية الزراعية .(2021) .الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية .المجلد، 29،30،31،33،34،37،38،39،41

المؤتمرات:

-آثيرة براساد، سلمى رفاس، د .ناصر سعيدي، .(2023) .مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي (GlobalEconomic Diversification Index)القمة العالمية للحكومات بالتعاون مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، .15 .

-ممدوح عوض الخطيب .(2014) .التشريع و النمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود الرياض.6

-الجبوري ,ح . ع .(28 12 ,2016) .التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية ، مركز الفرات للتنمية و الدراسات، الاستراتيجية :Récupéré sur https//papital voice.com
htttp//papitalvoice.com

المقالات:

-الشارف بن عطية، حاكمي بوحفص .(2018) .التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية لشركة ريفنتنيف خارج المحروقات خلال الفترة 1990،2017، .مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد -10العدد 2،324

-صدام زكابي، فريدة عزازي .(2019) .واقع القطاع الفلاحي في الجزائرو دوره في تمويل الاقتصاد الوطني – دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDLللفترة 1990-2015، . مجلة المالية و الأسواق، المجلد 5، العدد 10،279

-يحياوي عبد الحفيظ .(2022) .القطاع الفلاحي و محددات التنويع الاقتصادي في الجزائر، .مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1،499

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص475-499

صعود العملات الرقمية: تقييم دور البيتكوين والعملات المشفرة في التجارة الإلكترونية

The Rise of Digital Currencies: Assessing the Role of Bitcoin and Crypto currencies in E-commerce

صويلحي نورالدين *
Noureddine souilhi
جامعة تامنغست_الجزائر
souilhidz@univ-tam.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/17 تاريخ القبول: 2023/10/13 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :تهدف هذه الدراسة الى تبيان اثر التوسع في استخدام العملات المشفرة ومنها البيتكوين على التجارة الالكترونية هذه الأخيرة التي تستخدم مجموعة من طرق الدفع التي تتناسب والتفضيلات المتنوعة للمستهلكين وميزة أي نظام دفع هو وجود طرف ثالث موثوق يقوم بمعالجة كل معاملة، فحتى وقت قريب لم يكن هناك ند للنقد في التجارة الالكترونية، على الرغم من الحاجة إلى شكل من أشكال النقود الالكترونية للقيام بهذا الدور كانت واضحة، إلى أن ظهر البيتكوين الذي جذب له الكثير من الإهتمام بين مستخدمي التجارة الإلكترونية، ولقد اعتمد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة وتوصلت الى انه بجانب المزايا التي جاءت بها العملات المشفرة للتجارة الالكترونية كالسرعة والأمان، وكذا دعم الخصوصية، الا انها يتولد عنها تحديات كتقلبات أسعارها واستهلاكها المفرط للطاقة وكذا التحديات القانونية.

الكلمات المفتاحية : بيتكوين؛ عملات مشفرة؛ بلوكشن؛ تجارة الكترونية.
تصنيف JEL : E42 ؛ O31 ؛ L81

Abstract : This study aims to demonstrate the impact of the expansion of the use of cryptocurrencies, including Bitcoin, on e-commerce. E-commerce utilizes a range of payment methods that cater to diverse consumer preferences, and the presence of a trusted third party to process transactions is an essential feature of any payment system. Until recently, there was no competition to cash in e-commerce, despite the clear need for electronic forms of money to fulfill this role. However, Bitcoin has emerged, attracting a lot of attention among e-commerce users. This study adopts a descriptive approach and concludes that, in addition to the advantages that cryptocurrencies bring to e-commerce, such as speed, security, and privacy support, they also generate challenges such as price volatility, excessive energy consumption, and legal challenges.
Keywords: Bitcoin; cryptocurrency; blockchain; e-commerce
Jel Classification Codes : E42 ; O31 ; L81

* المؤلف المرسل

1. مقدّمة:

إستفاد النظام الإقتصادي والمالي وكذا المصرفي من تطور تكنولوجيا الإعلام والإتصال ومزايا الإنترنت، ففي الوقت الذي أُستخدم فيه هذا الأخير لنشر الأخبار وإثراء المواقع والمدونات بمختلف المواضيع، إستفادت الأنظمة السابقة من جعلها أكثر ترابطاً فيما بينها تأثيراً وتأثراً، كما سهل الإنترنت من زيادة المعاملات وجعلها أكثر سهولة، وظهر بمقتضاه مفهوم السوق العريض الذي يتسم بإنعدام الحدود، وكَبُر عدد المتعاملين، وتلبيةً للإحتياجات المتزايدة والمتنوعة مهدت لظهور التجارة الإلكترونية والمواقع التجارية بصورة واسعة، فقد أصبحت وسيلة للتعاملات المالية والتجارة عن بعد.

وقد برزت العديد من الاتجاهات والعوامل التي أثرت على توسع إستخدام التجارة الإلكترونية، ولعلَّ أبرزها وأكثرها وقعاً ظهور تقنيات العملات المشفرة وتسمى أيضاً بالعملات الإفتراضية وقبولها كوسيلة للدفع نظراً لتزايد قيمتها، والإبتكار ودعم الحرية وسرية المعاملات، فقبلاً كانت طرق الدفع في مواقع التجارة الإلكترونية تتم ببطاقات الإئتمان، COD، او عن طريق PayPal (نقداً عند التسليم) ... الخ، مما مهد بأن تكون العملات المشفرة مستقبل الدفع في مجال التجارة الإلكترونية، وقد ظهرت منها عملة البتكوين كجزء من ثورة البلوكشن BLOCKCHAIN (سلسلة الكتل) والتي أعطت تكنولوجيا متقدمة للتسجيل والمراقبة الجماعية للمعملات والملكيات وبصيغة سرية آمنة بإلغاء الوسيط كالبنوك والحكومات.

وتتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول: **"ما هو اثر إستخدام تكنولوجيا البيتكوين في مجال التجارة الإلكترونية"**

وقد تم تقسيم هذة الورقة الى المحاول التالية:

المحور الاول: البيتكوين والعملات الإفتراضية ... المفهوم والنشأة

المحور الثاني: تكنولوجيا البلوكشن (سلسلة الكتل) BLOCKCHAIN

المحور الثالث: مزايا استخدام العملات الافتراضية في التجارة الالكترونية

المحور الرابع: تحديات إستخدام البتكوين والعملات المشفرة في التجارة الالكترونية

2. البيتكوين والعملات المشفرة ... المفهوم والنشأة

من خلال هذا المحور نبحث عن تعريف مناسب للعملات المشفرة، نشأتها، وكذا أهم هذه العملات

2.1. تعريف العملات الافتراضية:

يشبه خبير العملات الإفتراضية الشهير اندريس انتونوبولوس **Andreas Antonopoulos**العملات المشفرة "**بإنترنت المال**" فبنفس الطريقة الذي حسن فيها

الإنترنت من هيكل التواصل بين الأفراد بظهوره، يمكن للعملات المشفرة إتمام والقيام بذلك بواسطة المال، مستخدمة تقنية البلوكشن (سلسلة الكتل) والتي تسمح لأي شخص بالتعامل الفوري والآمن مع شخص أخر في العالم إقتصادياً بدون حساب مصرفي او وسيط(Grabowski, 2019, p. 01).

والبيتكوين Bitcoin(BTC) أول وأشهر عملة إفتراضية، يمكن شراؤها وبيعها، او نقلها عبر الإنترنت، وتسخدم لتخزين القيمة مثلها ممثل الذهب والعقار، وهو شكل من أشكال المال الرقمي يمكن إستخدامها لشراء المنتجات أو الخدمات، أو للدفع للأخرين عبر الانترنت(Grabowski, 2019, p. 04).

هذه العملات بما فيها البيتكوين لا توجد إلا في الفضاء الالكتروني، ولكن يمكن بسهول تبادلها مع الأموال الحقيقية مثل الدولار أو الأورو في بورصات مثل Coinbase.com.

2.2. نشأة البيتكوين

عملة البيتكوين تم إنشاؤها من طرف **ساتوشي ناكاموتو SATOSHI NAKAMOTO**سنة 2009، فليس من الواضح إذا ما كان هذا هو إسمه الحقيقي أو إسم مستعار، وسبق إنشاؤه لهذه العملة نشره بحثه عن البتكوين سنة 2008 شارحاً شبكة الدفع الند للند وبدأت عمليات التعدين (اصدار العملات عن طريق حل معادلات والألغوريتمات) في 03 جانفي 2009، عندها كانت عملية التعدين أقل صعوبة وكان هناك عدد قليل من الأشخاص الذين يقومون بعملية التعدين(Franco, 2015, p. 168) وبالتالي فإن البيتكوين هي عملة غير مركزية، أي لا شخص ولا مؤسسة تقف وراءها دعماً ولا سيطرةً ولست لها أي مقابل كالأصول المادية كما للعملات الحقيقية، كما أنها نظام مفتوح المصدر يمكن لأي شخص إستخدام رمز المصدر، تعديله، أو إعادة توزيعه مجاناً، وتتضمن قاعدة بيانات البتكوين العديد من دفاتير تسجيل المعاملات يحتفظ كل متعامل بنسخة منها، ويمكن لاي طرف معرفة حركة معاملات الأطراف الأخرى، لكن لكل واحد رمز وليس بالاسم الحقيقي، ولا تسجل العملية إلا بموافقة أغلبية المتعاملين بالشبكة .(Franco, 2015, pp. 3-9)

2.3. أسباب ظهور العملات الإفتراضية:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور العملات الإفتراضية منها .(Girasa, 2018, pp. 6-7):

أ- **تكاليف الطرف الثالث:** لا مفر لإبراء المعاملات إستخدام العملات للدفع، المقاصة، التسوية، وباقي الخدمات، وقد حققت الثورة في مجال التكنولوجيا الرقمية تقدماً ملحوظاً في تقديم الخدمات المالية وخاصةً في المناطق التي كانت تعاني من نقص الخدمات سابقاً (إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، أما في البلدان المتقدمة فإن تكلفة هذه الخدمات مرتفعة وبشكل كبير، فقد دفع الأمريكيين مثلاً ما يقارب 141 مليار من الرسوم والفوائد في عام 2015، وذهب معظمها إلى خدمة القروض وبطاقات الإئتمان والخدمات الأخرى.

ب- **نقص الحماية:** هناك العديد من المشاكل المتعلقة بأنظمة الدفع الحالية سواء عن طريق النقد السائل، بطاقات الإئتمان، أوأجهزة الصراف الآلي (ATMs) شُهدت في مناسبات عديدة في سنوات سابقة، ويطرح إختراق بطاقات الإئتمان أو أجهزت الصراف الألي مشاكل مستمرة بحيث تتعرض أنظمة الأمن السيبرياني المعمول بها للتلاعب بشكل كبير؛

ت- **ضعف قابلية التحويل او عدم توفر الاموال في البلدان:** وتشمل المشاكل الأخرى التي تؤثر على أولئك الذين لديهم إئتمان أقل من الممتاز، وكذا تكلفة الوصول للتمويل والفوائد، وأيضا عدم قابلية العملات الوطنية للتحويل (مثل عملة فنزويلا في الاونة الأخيرة)، وهذا ما يضعف معدل الشمول المالي، مما يطرح أن البيتكوين والبلوكشن كبديل يستجيب للجوانب السلبية في النظام المالي الحالي.

ث- **سرية الهوية أو التعامل بالاسماء المستعارة:** وهو ما يطلب من طرف المستخدمين الذين لا يثقون في حكوماتهم بأن تنتهك خصوصياتهم، ولكن هذا قد يُمَكِّن البعض من إرتكاب أعمال إجرامية كتمويل الإرهاب، أو يسعون لتجنب دفع الضرائب؛

ج- **عولمة العملات المشفرة:** ومنها البيتكوين قابلة للإستبدال في أي مكان ويتم قبولها، وذلك دون الحاجة إلى مبادلات العملات أو دخول طرف ثالث؛

ح- **الإبتكار في مجال الدفع:** يبدو أن جيل الألفية الثالثة يعيشون بإستخدام الهواتف الذكية وتكنولوجيا الحاسوب سيزعجهم إستخدام العملات الورقية بما فيها تكلفتها؛

خ-**دافع الربح:** الإرتفاع الكبير في قيمة العملات المشفرة أقنع الكثر من المستثمرين، وهذا بفعل زيادة الرفع المالي فيها، فباستثمار مال قليل يمكن أن تحقق أرباح كبيرة؛

د- **عامل الثقة:** إذا كانت نسبة كبيرة من السكان لا يثقون بالعملة، فان قيمتها ستنخفض، وما يتوفر من دعم للعملات المشفرة هي التكنولوجيا الكامنة ورائها من خلال ضمان التحصين

من القرصنة وتعطي الشفافية والموثوقية والبساطة والسرعة والأمن ضد الإحتيال والجرائم الإلكترونية.

4.2. عملية تعدين العملات المشفرة:

إن البيتكوين كأول عملة مشفرة هي ثلاثة أشياء، أولها هي برتوكول (مجموعة قواعد) يحدد كيفية عمل هذه شبكة الدفع، ثانيها مشروع برمجيات تنفذ هذا البرتوكول، وأخيراً شبكة من أجهزة الحاسوب والأجهزة التي تعمل ببرامج تستخدم البرتوكول لإنشاء وإدارة عملة البيتكوين، ويتم تعريف **التعدين** في البروتوكول ويتم تنفيذه بواسطة البرامج، فهو وظيفة أساسية في إدارة شبة البيتكوين، فيتحقق التعدين من المعملات، ويمنع الإنفاق المزدوج ويجمع رسوم المعاملات ويخلق العرض النقدي، وكما يحمي التعدين الشبكة من خلال تكديس أطنان من قوة المعالجة فوق المعاملات السابقة(Sterry & David, 2012, pp. 10-12).

فيتحقق التعدين من المعاملات من خلال تقييمها مقابل المعاملات التي حدثت من قبل، فلا يمكن إنفاق بيتكوينات غير موجودة أو التي تم إنفاقها من قبل، فيجب على المتعاملين إرسال هذه العملات إلى عناوين صالحة والإلتزام بكل القواعد التي يحددها البروتوكول من خلال التردد الذي يتم إستهدافه كل 10 دقائق، فينشئ التعدين كتل جديدة من أحدث المعاملات، وتنتج الكمية المحددة من البيتكوين بواسطة مكافئة الكتلة الحالية (50 بيتكوين حتي اوخر 2012) ويتحقق المعدِّنين (أو عمال المناجم في بالبتكوين هكذا يسمون) أيضاً من الكتل التي ينتجها المعدِّنين الآخرون للسماح للشبكة بأكملها بمواصلة البناء على سلسلة الكتل.

ولإيجاد كتل صالحة ينشئ المعدِّن قائمة بالمعاملات الأخيرة، ويحسب بعض المعلومات الموجزة حول الكتلة المقترحة، ويتم دمج هذا الملخص مع رقم يسمى nonce لإنشاء رأس الكتلة، ثم يتم حساب تجزئة رأس الكتلة ومعرفة ما إذا كانت صغير بما فيها الكفاية للفوز في المستوى الأول للصعوبة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، يتم تغيير الـ nonce ويتم حساب التجزئة الجديدة وإختبارها، ولا توجد طريقة لإنشاء كتلة صالحة إلا عن طريق البحث بالقوة الغاشمة والتي تعني أن المعدِّن أو عامل المنجم يحاول، ثم أأخر، ثم أخر، وتكرر العملية حتى يأتي صاحب الحظ، أثناء هذا البحث لا يمكن للمعدِّنين التنبؤ بما إذا كان العنصر التالي سيعطي تجزئة أصغر من الأخير، ونظراً لأنها قوة غاشمة فإن الطريقة الوحيدة لزيادة فرصتك في الفوز هي زيادة السرعة التي يمكنك من خلالها تجزئة الـ nonce فكلما زادت قوة المعالجة المتوفرة لديك زادت سرعة

البحث، وزادت إحتمالية العثور على كتلة فائزة. وبمجرد إنشاء كتلة صالحة يتم بثها على الشبكة والتحقق منها بسرعة من خلال الكتل الأخرى في الشبكة، يتم تعديل صعوبة العثور على رقم فائز كل 2016 كتلة بحيث يتم إنشاء الكتل في المتوسط كل 10 دقائق.

وعندما يعثر عامل المنجم على كتلة جديدة، فإنه يتضمن عنواناً جديداً يتم بموجبه منح بيتكوين جديد وأي رسوم معاملات، هذه المكافئة هي الحافز المالي، في وقت كان يتم منح 50 بيتكوين الى المعدِّن الذي يجد كل كتلة ويستمر هذا حتى يتم العثور على 210000 وبعدها تنخفض المكافئة الى 25 بيتكوين، ثم تنخفض المكافئة إلى النصف بعد كل 210000 كتلة بعد ذلك، وهذا يعني أن عدد البيتكوينات التي سيتم انشاؤها ستصل الى حوالي 21 مليون(Sterry & David, 2012, pp. 10-12).

5.2. أهم العملات الإفتراضية:

إن البيتكوين لا يعتبر إلا أحد أشهر العملات الافتراضية من أكثر من 1000 عملة رقمية موجودة إلى حد الآن ويمكن تصنيفها حسب الأهمية من عدة أبعاد، كأكبر قيمة سوقية مثلاً، الأكثر سيولة، ومن ناحية الأمان وغير ذلك، ونورد فيما يلي خمسة عملات الأكبر قيمة سوقية(Ammous, 2018, p. 70):

أ- **البيتكوين (Bitcoin (BTC**: بالطبع مازالت **عملة البيتكوين** واحدة من أفضل العملات الرقمية في العالم، ولكن بالتركيز على البيتكوين، فتعتبر العملة كانت بداية انطلاق العملات المشفرة في العالم، ونجحت بشكل كبير في التخلي عن الطرف الثالث في المعاملات المالية، مستبدلة ذلك بتكنولوجيا البلوكشين. ووصلت العملة المشفرة الأكبر عالميًا في الوقت الحالي، إلى 157,558 مليار دولار كقيمة سوقية لسوق العملات الرقمية عالميًا، وهي تعتبر الأكبر في العالم.

ب- **الأيثر Ether(ETH)**: هي ثاني أكبر عملة تشفيرية من ناحية القيمة السوقية، هذه العملة التي تشتغل على منصة الاثيريوم https://ethereum.org/ والتي تم اطلاقها في عام 2015 فهي تطرح نفسها كمنصة للعقود الذكية وتحتاج عقودها إلى رموز مميزة لنقودها (الايثر) لتشغيلها على عكس البيتكوين التي لا يمكن إنتاجها إلا عن طريق التعدين، وأيضا على عكس سلاسل الكُتل الأخرى، يمكن للإيثريوم عمل الكثير فهي قابلة للبرمجة، مما يعني أنه يمكن للمطورين إستخدامها لإنشاء أنواع جديدة من التطبيقات(ethereum, 2020).

وتكتسب هذه التطبيقات اللامركزية أو "dapps" فوائد تقنية من العملات الرقمية وسلاسل الكُتل، ويمكن أن تكون جديرة بالثقة، مما يعني أنه بمجرد "تحميلها" إلى إيثريوم، فإنها

ستعمل دائمًا كما تم برمجتها، ويمكنهم التحكم في الأصول الرقمية من أجل إنشاء أنواع جديدة من التطبيقات المالية ويمكن أن تكون لا مركزية، مما يعني أنه لا يوجد كيان أو شخص واحد يتحكم فيها، وتعتبر الإيثيريوم في الوقت الحالي، الثانية عالميًا في سوق العملات الرقمية من حيث القيمة السوقية، حيث وصلت إلى 18,335 مليار دولار أمريكي(حسن، 2020)

ت- الريبل Rippl(XRP): هذه العملة تعتبر ثالث عملة مشفرة من حيث القيمة السوقية، وتمتاز بسيولة عالية، ويرجع أول تاريخ لإطلاقها إلى عام 2013، حيث قامت شركة "أوبن كوين" بتجميع أكبر عدد ممكن من المستثمرين والممولين بالإضافة إلى مساهمة بعض الشركات العالمية للحصول على التمويلات الكافية لانتاج العملة الرقمية الريبل، وتأخذ الريبل رمز XRP وتتواجد في السوق حالياً بسيولة تصل الى ازيد من 38 مليار وحدة من إجمالي 100 مليار وحدة، وتحقق الريبل معدل سيولة يتفوق عن العملات الإلكترونية الأخرى مثل البيتكوين والإيثر، لكن تختلف عنهما أنها غير قابلة للتعدين أو بمعنى آخر غير قابلة لأن يستخدم الشخص جهاز الحاسوب الخاص به لكي يحصل عليها، وليس هناك طريقة للحصول على الريبل سوى عن طريق الاستثمار فيها بشرائها من منصات التداول التي تتيح الحصول على الكمية المرغوب منها(موقع التداول بسهولة، 2020). ووصلت العملة إلى قيمة سوقية تقدر بـ 10,223 مليار دولار أمريكي في الوقت الحالي(حسن، 2020).

ث- الليتكوين LITECOIN : يختلف الليتكوين الذي ظهر في أكتوبر 2011 عن أخوه الأكبر البيتكوين في السرعة، عدد العملات المشفرة، وكذا القيمة السوقية للعملة، فالليتكوين يعتمد على نفس شفرة المصدر المفتوح للبيتكوين فقد انشأها "تشارلي لي" لتكون العملة الفضية لعملة الذهب البيتكوين، فبلوكشن الليتكوين يمكنها تأكيد شرعية وعدد أكبر من المعاملات بسرعات كبيرة فهو يولد كتل حوالي أربع مرات أسرع من البيتكوين، وفي حين عدد وحدات البيتكوين سقفت بـ: 21 مليون، فان الليتكوين سقف بـ: 84 مليون عملة، أما من ناحية القيمة السوقية ورغم أن الليتكوين أقل قيمة وضعيف بالمقارنة مع البيتكوين، إلا أنه لا يزال من بين أعلى خمسة عملات رقمية(موقع كريبتو عرب، 2020).

ج- البيتكوين كاش BITCOIN CASH(BCH): بعد إزدهار عملة البيتكوين، نتج عن هذه الطفرة العديد من المشاكل، فقد إقتربت الشبكة من التعثر بسبب عدد الأشخاص الذين يستخدمونها، وظهر ذلك بأن أصبحت المعاملات أبطأ وأكثر تكلفة، وأنقسم

مجتمع البيتكوين حول إيجاد الحل المناسب لهذه المشاكل والتي يسمى حلها في تكنولوجيا سلسلة الكتل بـ: HARD FORK أو ترقية البرنامج إلى إصدار أحدث، وذلك في الأول من أوت 2017، والتي تولد عنها عملة البيتكوين كاش، بحيث تلقى حاملي البيتكوين مبلغاً متساوياً من العملة الجديدة، ففي معظم النواحي البيتكوين كاش يشبه البيتكوين، يعمل بنفس الطريقة، وحتي لديه نفس سلسلة الكتل، ويستخدم في شراء الاصول وبيعها، والإختلاف الملحوظ بينهما ان الـ BCH أسرع في المعاملات ولديها رسوم أقل ويدعمها فريق مختلف تماماً من المطورين، فالمتحدث الرسمي بإسمه هو روجر فير (Grabowski, 2019)Roger Ver، فكانت المهمة الاساسية لهذه العملة هي زيادة عدد العملات التي يمكن معالجتها بنظام سلسلة الكتل. فأصبحت في وقت وجيز من العملات التي لها شعبية كبير في سوق العملات الرقمية عالميًا، وهذه الشعبية جعلتها تكون أكبر عملة مشفرة في الوقت الحالي من حيث القيمة السوقية، حيث أنها بلغت 6,283 مليار دولار أمريكي(حسن، 2020).

2.6. أهم المحطات التاريخية لتطور البلوكشن والبتكوين:

نجمل في هذه النقطة أهم التواريخ التي تعتبر كمحطات تاريخية لتكنولوجيا البلوكشن والعملات الإفتراضية

- **أكتوبر 2008 –**نشر العمل الذي يعرض فيه البيتكوين للعالم لأول مرة من قبل ساتوشي ناكاموتو (Satoshi Nakamoto) وهو اسم مستعار لأشخاص مجهولين أو مجموعات من الناس.
- **جانفي 2009** – المعدّن (أشخاص أو شركات) وهم ''كتلة التكوين (الأولي، كتلة الصفر– المجموعة الأولى من المعاملات)، تمت أول معاملة في البيتكوين bitcoin بين ساتوشي ناكاموتو Satoshija Nakamoto وهالو فيني Hala Finney مبرمج تطوير وناشط تشفير.
- **فيفري 2010** – تم تأسيس سوق البيتكوين كمكان تداول للبيتكوين bitcoin
- **جويلية 2010** – تم الشراء لأول مرة باستخدام البيتكوين قد دفعت بيتزا ب 10,000 عملة بيتكوي؛
- **جانفي 2011** –انتاج 25 ٪ من الكمية المتوقع إنتاجها والتي تقارب 21 مليون بيتكوين؛

- **جويلية 2011 –**تم تنفيذ أول معاملة – تواصل المجال القريب (near-field communication NFC)بالبيتكوين؛
- **جوان 2012 –**تم تأسيس شركة كوينن بيس Coinbase قاعدة عملات في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا والتي توفر خدمة المحفظة وتعمل كمنصة لبيتكوين؛
- **ماي 2013–** بدأ العمل بأول جهاز صراف آلي في العالم للدفع بالبيتكوينفي سان دييغو بكاليفورنيا؛
- **نوفمبر 2013 –** أصبح من الممكن السفر إلى الفضاء بالبيتكوينلأن فيرجين جالاكتيك ريتشارد برانسون Virgin Galactic Richard Branson يقبل البيتكوينكوسيلة للدفع للسفر إلى الفضاء.
- **ديسمبر 2013 –** نشر العمل الذي يتعلق بمشروع المستقبل Ethereum منصة سلسلة الكتل block chain مع القدرة على بناء التطبيقات اللامركزية.
- **جانفي 2014 –** تظهر شركات ناشئة تتعامل مع تقنية سلسلة الكتل block chain لإدخالها في الشركات.
- **أفريل 2015 –** تلتزم ناسداك NASDAQ الرابطة الوطنية للاسواق المالية الاقتباسات الآلي (National_Association of Securities Dealers – Automated Quotations) باختبار سلسلة الكتلويعني هذا الحدث قبول إستخدام سلسلة الكتلفي الإطار المالي على مستوى الشركة.

3. تكنولوجيا البلوكشن (سلسلة الكتل) BLOCKCHAIN

قبل ظهور البيتكون كان يطرح كثيراً في الدفع بالعملات الإلكترونية مشكلة الإنفاق المزدوج بها باستخدام نظام لا مركزي، وكان هناك العديد من الادبيات لحلها، ولكن يبقى الحل الذي جاء به ناكاموتو ساتوشي أهم الحلول التي نُفذت بنجاح، وعلى الرغم من تقديم الـ BLOCKCHAIN وسلسلة الكتل لأول مرة لتسهيل معاملات البيتكوين، إلا أن إمكانيات هذه التكنولوجيا تفوق بكثير مفهوم العملات الإفتراضية، فتكنولوجيا البلوكشن يرى الخبراء بأنها ستغير قواعد اللعبة في كثير من الصناعات ومنها الصناعة المالية(Chowdhury, 2020, p. 07).

3.1. تعريف البلوكشن: وتسمى سلسلة الكتل في دفتر أستاذ عام غير قابل للتغيير لتسجيل المعاملات، ويطلق على معاملاتها بأنها غير قابلة للتغير، فبمجرد إدخالها تصبح دائمة

ولا يمكن تعديلها بأثر رجعي ولا حتى من طرف من قام بها، دون تغير جميع المعاملات اللاحقة لتلك العملية، كما تعرف سلسلة الكتل بأنها عبارة عن دفتر الإستاذ الموزع الثابت والذي يتم تأمينه بواسطة تقنيات التشفير ويديره مجتمع لا مركزي عبرة شبكة الند للند Peer to Peer وغياب الوسيط(Chowdhury, 2020, p. 08).

إن تكنولوجيا البلوكشن ليست من إختراع ناكاموتو وإنما كان له دور المتعاون، فقد كانت موجودة قبل وصول البيتكوين، فمفهومها يكمن في ثلاثة أفكار، دفتر الأستاذ، اللامركزية، ووالتحفيز، وحتى العملات المشفرة لم تكن جديد بظهور البيتكوين، بل سبقتها أفكار كل من نيك زابو NICK SZABO ووي داي WEI DAI وبشكل مستقل نسختيين مفاهميتين حول هذه العملة على التوالي Bit Gold وB-mony ولم ينفذ أي منهما أفكاره.

3.2. اللامركزية وتقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين"

تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" هي إحدى التقنيات التي أتاحها التوزيع العالمي لقدرة الحوسبة، فعلى سبيل المثال، يتم تسجيل عملة البيتكوين والعملة المشفّرة زمنياً وبشكل علني. إن الجانب العام لهذا التبادل هو الأكثر إثارة للإهتمام؛ في الأساس، أصبح بإمكان أي شخص في العالم الآن تنزيل الكود وبدء "التعدين" للحصول على عملة البيتكوين أو المشاركة في أفكار جديدة للشبكات مبنية على منصة .(Ethereum) الفكرة هي أنه من خلال الشفافية الجذرية، فإن تقنية سلسلة السجلات "البلوك تشين" التي يتم إنشاؤها من خلال أجزاء هائلة من الجمهور الذي يتمكن من المشاركة في الشبكة تخلق "ثقة" بجعل من شبه المستحيل تسجيل الإدخالات الشائنة أو تغيير المعاملات التي تمت معالجتها بالفعل. يتم الآن تطبيق تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" الأساسية في العديد من المواقف من تحفيز إدراج مصادر الطاقة المتجددة في شبكات الطاقة بعد أن تجاوزت تطبيقها الأصلي في نطاق العملة المشفرة. وبالتالي تقلل الانبعاثات في صناعة الشحن العالمية وتمكن البنوك من أداء التحويلات بشكل أسرع وبتكلفة أقل(موليغان، 2023).

3.3. دفتر الأستاذ الموزع في البلوكشن

رغم الإختلاف إلا أن مصطلحي دفتر الأستاذ وكذا سلسلة الكتل يستخدمان بالتبادل، فدفتر الأستاذ الموزع تم الاتفاق بأنه مجموع البيانات المحتفظ بها والمشتركة والمزامنة المنتشرة جغرافياً عبر

مواقع أو بلدان أو مؤسسات متعددة دون أي مسؤول مركزي أو تخزين مركزي للبيانات، وهذا التعريف صالح جزئياً أيضاً لسلسلة الكتل، مما يعني التشابه يخص مبادئ العمل بدلا من الهيكل الفعلي، فدفتر الأستاذ يحل مشكلة الإنفاق المزدوج بإستخدام اللامركزية الجماعية، ولكن على العكس، البلوك تشن يستخدم قائمة مرتبطة فيما بينها، وبالتالي فبنية بياناته صلبة ومختلفة بسبب أستخدام الرسم البياني الحلقي الموجه، والخلاصة يمكن إعتبار البلوكتشن دفاتر أستاذ موزع، ولكن ليس كل دفاتر أستاذ الموزعة بلوكتشن(Chowdhury, 2020, p. 08).

3.4. الند–للند"P2P" في البلوكتشن

في علوم الكمبيوتر تتكون شبكة الند للند (Peer to Peer) من مجموعة من الأجهزة التي تقوم بتخزين ومشاركة الملفات بشكل جماعي؛ يعمل كل مشارك (عقدة) كند فردي، عادةً ما يكون لكل العقد قوة متساوية وتقوم بنفس المهام. أما في التكنولوجيا المالية يشير مصطلح الند للند عادةً إلى تبادل العملات أو الأصول الرقمية عبر شبكة موزعة، تسمح منصات P2P للمشترين والبائعين بتنفيذ عمليات التداول مباشرة دون الحاجة إلى وسطاء، في بعض الحالات قد توفر مواقع الويب أيضًا بيئة P2P تربط بين المقرضين والمقترضين.

يمكن أن تكون بنية P2P مناسبة للعديد من حالات الاستخدام المختلفة لكنها أصبحت شائعة بشكل خاص في التسعينيات عندما تم إنشاء أول برامج لمشاركة الملفات، اليوم أصبحت شبكات P2P جوهر معظم العملات الرقمية والتي تشكل جزءًا كبيرًا في مجال صناعة البلوكشين، مع ذلك حاليا يتم دعمها أيضًا في تطبيقات الحوسبة الموزعة الأخرى بما في ذلك محركات البحث على الويب ومنصات البث والأسواق الإلكترونية وبروتوكول ويب IPFS (InterPlanetary File System).

في المراحل المبكرة من البيتكوين، قام Satoshi Nakamoto بتعريفه على أنه ''نظام النقد الإلكتروني من ند لند''. تم إنشاء البيتكوين كشكل رقمي من المال، يمكن نقله من مستخدم إلى آخر من خلال شبكة P2P التي تدير دفتر أستاذ موزع يسمى بالبلوكشن.

في هذا السياق، بنية P2P المتأصلة في تكنولوجيا البلوكشين هي ما تسمح بنقل/تحويل البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى في جميع أنحاء العالم بسهولة دون الحاجة إلى وسطاء أو أي خادم مركزي، يمكن أيضًا لأي شخص إعداد عقدة على بلوكشين البيتكوين إذا كان يرغب في المشاركة في عملية التحقق والتصديق على الكتل.

لذلك لا توجد بنوك تقوم بمعالجة أو تسجيل المعاملات في شبكة البيتكوين. بدلاً من ذلك يعمل البلوكشين بمثابة دفتر أستاذ رقمي موزع يسجل جميع الأنشطة علنًا حتى يتمكن المشاركون الآخرون من رؤيتها. وفي الأساس تحتفظ كل عقدة بنسخة من البلوكشين ويتم مقارنتها مع العقد الأخرى لضمان دقة البيانات. ترفض الشبكة بسرعة أي نشاط ضار أو غير دقيق.

في مجال بلوكشين العملات الرقمية، يمكن أن تقوم العقدة بمجموعة متنوعة من الأدوار المختلفة. على سبيل المثال العقدة الكاملة هي التي توفر الأمان للشبكة عن طريق التحقق من المعاملات وفقًا لقواعد توافق النظام.

تحتفظ كل عقدة كاملة بنسخة كاملة ومحدثة من البلوكشين مما يسمح لها بالمشاركة في العمل الجماعي الخاص بالتحقق من الحالة الراهنة لدفتر الأستاذ الموزع. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل عقدة التحقق الكاملة يمثلها المعدِنين(academy, 2022)

الشكل رقم 01: إستخدامات مختلفة للبلوكشن



المصدر: الجوزا لوفريك باتريك، البتكوين والبلوكشن: قيمة الإنترنت، موقع ميروكيري لتقديم الخدمات الدولية، تم الاطلاع بتاريخ 2020/03/11 على الرابط: https://mercury-processing.com/ar/blog/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-bitcoin- /

4. مزايا استخدام العملات الافتراضية في التجارة الالكترونية

4.1. الوسيلة دفع آمنة

يعتبر إستخدام العملات المشفرة إستخداماً للتوقيعات المتعددة في المعاملات، فضمان الطرف الثالث يسمح للتوافقات المتعددة للدخول في عقد مع طرف غير موثوق به، وبالتالي

فإنه أولاً يتم الاتفاق على وسيط بين الطرفين، ثانياً يتطب إرسال المرسل الأموال إلى المتلقي متعدد التوقيعات الى توقيع أثنان من ثلاثة موقعين، فالمفاتيح الثلاثة العامة والمدرجة في« **scriptPubKey** »هي مفاتيح المرسل والمستقبل والوسيط، وإذا إتفق المرسل والمتلقي بعد مرور بعض الوقت على وجوب المضي قدما في المعاملة، فيمكن لكليهما التوقيع على المعاملة دون الحاجة إلى إشراك الوسيط، ومع ذلك، إذا لم يوافق المرسل والمستلم على وجوب المضي في المعاملة، يتم إخطار الوسيط ويقرر من الذي يجب أن يتلقى الأموال، وإذا إفترضنا أن الوسيط يقرر أن المرسل يجب أن يستلم الأموال مرة أخرى في هذه الحالة يمكن للوسيط والمرسل التوقيع على معاملة لإلغاء تامين الأموال وإرسالها مرة أخرى إلى المرسل، فهذه التقنية تفتح الضمان أمام معاملات أمنة للتجارة الالكترونية بالبيتكوين أو العملات المشفرة(Franco, 2015, p. 85).

إن البيتكوين والذي هو عبارة عن نظام ذاتي التنظيم، وضماناً لأمن المعاملات يتحقق المشاركون فيه من صحتها، والفائدة من قضاء وقت كبير على أجهزة حواسيبهم للقيام بذلك هي المكافئة التي يحصلون عليها كبيتكوينات، وفرصة فوز كل مشارك تتناسب مع قوته الحوسبية بدا من 25 بيتكوين كخلق لمال جديد وليس صفقة سابقة، وما يمز هذه العملية هي ان التحقق من صحة أي كتلة يتم من خلال "إثبات الحساب" الذي يتم ضبط مستوى صعوبته كل عشرة دقائق تقريباً(Herlin, 2013).

ويعتبر البيتكوين ذو مخاطر أقل للتجار الالكترونين كون أن معاملاته آمنة، وغير قابلة للعكس، ولا تحتوي على معلومات المستهلك الخاصة أو الحساسة، وهذا يحمي التجار من الخسارة الناشئة عن الإحتيال أو المحاولات غير الأمينة لإسترجاع الأموال، ولا يوجد هناك حاجة لأي توافق مع قواعد الـ .**PCI** يمكن للتجار التوسع إلى أسواق جديدة حيث دعم بطاقات الإئتمان غير متوفر أو حيث ترتفع عمليات الإحتيال إلى حد غير متوقع، والناتج النهائي هو رسوم نقل قليلة، أسواق أكثر، ورسوم إدارية أقل(bitcoin.org, 2023).

4.2. دعم الخصوصية في التجارة الالكترونية:

هناك مستفيدون من العملات الإفتراضية، منهم الدول التي تخضع لحصارات إقتصادية كفنزويلا مثلاً، أو دول تخضع لعقوبات دولية ككوريا الشمالية. لقد أقدمت الحكومة الفنزويلية على إصدار عملة رقمية مركزية السجل تسمى بيترو وربطت سعر البيترو الرقمي بسعر برميل

النفط المحلي وربطت عملتها المشفرة بالنفط والمعادن النفيسة، وقد نجحت الحكومة الفنزويلية حسب تصريحاتها ببيع ما يفوق الـ 700 مليون دولار من البيترو في فترة الإكتتاب الأولية. فقد بدا أن فنزويلا في طريقها للهروب من الضغوط الإقتصادية التي تلاحق عملتها المحلية التي تضخمت كثيراً، بالرغم من الضغط الأمريكي ومنع شراء العملة الرقمية الفنزويلية إلا أنه لوحظ نتائج جيدة تصب في صالح العملة الرقمية الجديدة. كما أعلنت روسيا نيتها إصدار روبل رقمي بسجل مركزي لإخضاع الروبل الرقمي للبنك المركزي الروسي ولعدم التهرب من ضريبة الدخل لكن مع الاحتفاظ بالسرية التامة للتعاملات وعدم القدرة على معرفة أرصدة المستخدمين(أبوصلاح، 2023).

4.3. الأمن والتحكم

يمتلك مستخدمي البيتكوين تحكم كامل في معاملاتهم؛ فمن المستحيل للتجار أن يفرضوا عنوة رسوم غير معلن عنها أو غير مرغوب بها كما يمكن أن يحدث مع وسائل الدفع الأخرى. ومدفوعات البيتكوين يمكن أن تتم بدون أن يتم دمج أو ربط المعلومات الشخصية بالمعاملة، وهذا يوفر حماية فائقة ضد سارقي الهويات. كما مستخدمي البيتكوين يمكنهم أيضاً حماية أموالهم من خلال النسخ الإحتياطي والتشفير(bitcoin.org, 2023).

4.4. مصدر للابتكار

رغم ان للبيتكوين عيوبها ومخاطرها إلا ان فكرتها تلهم رواد الأعمال وخاصة للمبتدئين، نظراً لان منصة البيتكوين عبارة عن نظام مفتوح المصدر للبرمجة، فيمكن تحسين النموذج للمنتجات والخدمات والتطبيقات المستقبلية، فالبيتكوين ليست العملة المشفرة الوحيدة التي ستغير كيفية عمل التجارة الالكترونية عبر الإنترنت فهناك أخرى كما أشرنا أعلاه والتي يمكنها جميعاً تحسين وإصلاح المشاكل المرتبطة بالبيتكوين وهذا مع تزايد الشعبية والإهتمام بهذا المجال، فستصبح المعاملات أسرع وأكثر ملاءمة وأرخص وأكثر كفاءة مما قد يغيير من النظام المصرفي والنظام المالي، ومع ذلك فإن الأمر الأكثر إثارة للإهتمام هو إمكانية إستخدام البيتكوين لابتكارات أخرى على غرار فكرة المفاتيح الرقمية التي يمكن استخدام هذه التكنولوجيا للشركات التي لا تشارك فقط في تحويل الأموال، بل يمكن أن تحلَّ عملة البيتكوين القلق بشأن حقوق التأليف والنشر حيث يمكن نقل ملفات الوسائط بين المستخدمين بشكل قانوني بفضل عنوان البيتكوين ورمز التشفير، ويمكن ايضاً إستخدام المفاتيح الرقمية الخاصة لأمن المنزل،

والوثائق التعاقدية ذات الطابع الزمني، بل ويمكن إستخدامها أيضاً لانشاء وسائط إجتماعية لا مركزية(Lasheen, 2018, p. 06).

4.5. المعاملات السريعة

عملة البيتكوين هي فورية في معظم الحالات، لذلك ، بدلاً من الانتظار لساعات أو حتى أيام لإجراء الدفعات وتوضيحها، يمكن للتجار شحن المنتجات على الفور، حتى مع زيادة الطلب ، كانت التكنولوجيا مشبعة وتعاني من بعض التأخير ، حيث أشارت التقارير الأخيرة إلى أن قائمة انتظار المعاملات امتدت إلى ما يزيد عن ست ساعات(Darshit، 2018). كما أن الدفع بواسطة البيتكوين أسهل من الشراء بواسطة بطاقات الإئتمان أو البطاقات المدينة، ويمكن قبوله دون الحاجة لوجود حساب بنكي للتاجر، وكذا أن مدفوعات البتكوين تتم من خلال برنامج لمحفظة البيتكوين، إما من خلال الكمبيوتر الشخصي أو الهاتف الذكي، عن طريق إدخال عنوان المستلم والمبلغ المدفوع والضغط على إرسال، لجعل العملية أسهل عند إدخال عنوان المستلم، كثير من المحافظ يمكنها معرفة العنوان من خلال مسح **كود QR** أو ملامسة هاتفين معاً بإستخدام تكنولوجيا ال**NFC**(bitcoin.org, 2023) .

4.6. تعزيز الشمول المالي دعماً للتجارة الالكترونية

على مدى السنوات الماضية، روجت العديد من شركات التكنولوجيا المالية لفكرة أن البيتكوين يمكن أن يساعد في توسيع وصول الخدمات المالية لعديد الأشخاص وذلك من خلال السماح لهم بتجاوز التكاليف والتأخير الناجم عن إجراءات الوسطاء الماليين التقليديين، ومع ذلك كان الداعمون لفكرة الشمول المالي في معظمه مشككاً في هذا الأمر، وفي أحدى حلقات النقاش لتفكيك هذا الشك خرجت إليزابيث روسييلو الرئيس التنفيذي لشركة**BitPese**وهي شركة تستخدم عملة البيتكوين لتسهيل المدفوعات بين الشركات الإقريقية وبقية العالم، وهذا إلى جانب خبراء الإدماج المالي Greg Chen (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء)، **Andi Dervishi**(مؤسسة التمويل الدولي) وهاريش ناتاراجان (البنك الدولي)

فأشارة**Rossiello**إلى أن إستخدام البيتكوين كعملة جسر يسمح ل**BitPesa**بتقديم خدمات الدفع عبر الحدود بأقل ثمن وأسرع بكثير من تلك التي تقدمها الجهات المالية التقليدية، ومقارنة بمعظم التحويلات الأخرى القائمة على البيتكوين (التي فشل الكثير منها)، حققت الشركة نجاحاً ملحوظاً، فقبل ذلك قامت الشركة بمعالجة معاملات شهرية بقيمة أقل من

50000 دولار، وبعدها (2017) يتم مسح 13 مليون دولار شهرياً، ومع ذلك على الرغم من نجاحها، توضح تجربة BitPesa أيضاً كيف تظل شركات التكنولوجيا المالية تحت رحمة المنظمين الماليين(Pisa, 2017)، في حين أقر أعضاء الفريق الأخرون بالدور الذي يمكن أن تلعبه العملات المشفرة في تحسين المدفوعات عبر الحدود إلى البلدان على هامش النظام المالي العالمي إلا أنهم كانوا أكثر تشككا في قدرتهم على المساعدة في تحقيق الإدماج المالي، ووفقاً لاستطلاع Findex فإن الأسباب الأربعة الأكثر شيوعاً لعدم امتلاك الأشخاص حساب للمعاملات هي: نقص المال، تكلفة الخدمة، البعد عن المؤسسات المالية، عدم وجود وثائق تعريفة مناسبة، في حين أن العملات المشفرة قد تساعد في خفض تكلفة المعاملات في الأسواق غير التنافسية وحل مشكل المسافة.

وفي نتائج تجريبية لوحظ ان حصة المدفوعات بالبيتكوين كانت أعلى وبشكل ملحوظ في البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض للفرد، وأُرجع السبب إلى أن هذه البلدان لديها ميل عام للإستخدام النقدي، وعدم قدرة وصول نظامها البنكي إلى أنظمة التحويل المصرفي التقليدي، ومن منطلق أن هناك علاقة قوية بين الحسابات البنكية وبطاقات الدفع ودخل الفرد (حسب كل من Demirgüç-Kunt و Klapper)، ونظراً لأن البطاقات والتحويلات المصرفية محدودة للغاية في إستخدامها، فإن تطبيقها على التجارة الالكترونية مقيد بالمثل، وهذا ما يخلق مكانة محتملة لإستخدام البيتكوين من طرف المستخدمين بدل استخدام البنية التحتية المصرفية التقليدية (Polasik, Piotrowska, Wisniewski, Kotkowski, & Lightfoot, 2023).

4.7. تعزيز الثقة للادارة المستقلة للمعاملات:

إن نظام الدفع الذي يعتمد عليه البيتكوين يختلف عما هو معمول به في البنوك التقليدية، كونه يضع العميل وتعزيز ثقته بنفسه لادارة عملياته أولاً، وعلى خلاف ذلك قد تقوم البنوك بمحاولة التحكم والرقابة على عملياته، فلا توجد أي مؤسسة مالية تسمح للناس بالوصول الكامل إلى مواردهم المالية والتحكم فيها، وإستخدام نظام الدفع الخاص بالعملات المشفرة يمكنك به إرسال وإستقبال المدفوعات على الفور ويسمح لك بالوصول إلى ميزانية محدَّثة، والأهم من ذلك، أن هذا يسمح لك بادارة عملك بالطريقة التي تريدها كون أنه ليس عليك إتباع اللوائح التي وضعتها البنوك او غيرها(Lasheen, 2018).

5. تحديات إستخدام البتكوين والعملات المشفرة في التجارة الالكترونية

نبحث في هذا المحور عن ما خلقته تكنولوجيا البلوكشن والعملات المشفرة من تحديات للمتعاملين بها في مجال التجارة الالكترونية

5.1. الامان

قد ركزت اللوائح حتى الان على خدمات العملاء وتناست عمال المناجم او المعدِّنين الذين نشؤون البلوكشن، وأكبر السرقات التي حدثت حتى الأن للعملات المشفرة كانت إختراق Mt.Gox في 2011 وCoincheck في 2018، ولا يزال النظام البيئي للعملات المشفرة مقتوحاً للتلاعب من قبل عمال المناجم الذين يسعون إلى تجاوز نظرائهم الآخرين، ويمثل الانانيون منهم (الذين يهيمنون او الذين يجتمعون على سلاسل كتل أخرى) تهديداً حقيقياً للامن نفسه الذي جلبته تكنولوجيا العملات الرقمية للقطاع المالي، ومع ذلك لم يبدأ المنظمون حتى في معالجة هذه التهديدات الكبرى(Light, 2018).

كما أن التطوير المستمر لبرنامج البيتكوين لا يزال تحت التجربة "beta" مع العديد من المزايا غير الكاملة التي لا تزال قيد التطوير، والعديد من الأدوات الجديدة والمزايا والخدمات يتم تطويرها لجعل البيتكوين آمنة أكثر وقابلة للوصول إليها من طرف الجميع، والعديد منها لا تزال غير جاهزة بعد للجميع، كما أن الكثير من الأعمال التي تستخدم البيتكوين لا تزال جديدة ولا تقدم تأمين، بوجه عام، عملة البيتكوين لا تزال قيد النضوج(bitcoin.org, 2023).

5.2. الخصوصية

ففي تحقيق إستقصائي أجراه المجلس الإحتياطي الإتحادي الأمريكي حول البيتكوين في نهاية العام 2017، خلص رئيس المجلس جيروم باول إلى أن أحد أكبر مخاطر العملة الرقمية هو الخصوصية، فنظام التعامل بدون وساطة والذي تتبعه العملات المشفرة يلغي فكرة المركزية ومراقبة حركة الأموال والأسهم والعقارات وغيره، وأصبح من الصعب السيطرة على حركة الأموال ومعرفة وجهتها حتى، فهذه اللامركزية والسرية في التعاملات إستقطبت الكثيرين من الراغبين في الحصول على الخصوصية والتخلص من سطوة ورقابة البنوك، لكنها أيضاً أصبحت ملاذاً آمناً للمتهربين ضريبياً أو لغسل الأموال أو للعمليات القذرة من تجارة الأعضاء والمخدرات التي تتم في الإنترنت المظلم بعيداً عن أعين البنوك والحكومات. أثبتت العملات الرقمية أنها تمتلك القوة الكافية لتقويض سلطة الدولة وتحكمها بالأسواق(أبوصلاح، 2023)

5.3. تقلبات العملات الافتراضية وأثرها السلبي على التجارة الالكترونية

إن القيمة الكاملة للبيتكوين في التداول وعدد الأعمال التي تستخدم البيتكوين لاتزال صغيرة مقارنة بما يمكن أن تكون عليه، ولهذا الأحداث الصغيرة نسبياً والتجارة أو أنشطة الأعمال يمكنها التأثير في السعر بشكل ملحوظ. نظرياً، هذه القابلية للتطاير ستقل مع تطور أسواق وتكنولوجيا البيتكوين. لم يرى العالم من قبل عملية ناشئة كهذه، ولهذا فمن الصعب حقاً (والمشوق أيضاً) تخيل ما ستؤول إليه الأمور(bitcoin.org, 2023)

وبغض النظر عن الموقف الذي تتخذه السلطات النقدية في نهاية المطاف، فمن الواضح أن عملة البيتكوين لا تعمل حاليًا بشكل جيد كوسيلة للدفع، وهذا بسبب تقلباتها المرتفعة، وكذا قدرتها المحدودة على التوسع في المعاملات (مما يزيد من أوقات المعاملات والرسوم)، ولا ننسى كمية الطاقة المستهلكة لعملات التعديد وإنتاج عملات جديدة.

ويجادل أنصار البيتكوين في أن تقلبها سوف يتقلص بمرور الوقت، وهذا عندما يبدأ الناس في استخدامها للإنفاق بدلاً من المضاربة (على الرغم أن من يرغب في إنفاق عملة قد ترتفع بنسبة 100 بالمائة في الأسبوع؟)، وبينما يستفيد المتداولون من الأدوات الجديدة. يبدو أيضًا تحدي قابلية التوسع قابلاً للحل، خاصة بعد أن تم التحديث الجديد للبرنامج عرف Fork Segwit2 في نوفمبر بتوسيع حجم الكتل وفتحت الباب أمام حلول مثل شبكة Lightning Network ، والتي يمكن أن ترفع حد المعاملات للشبكة في الثانية إلى الملايين، وقد يكون من الصعب حل تقليل الطاقة اللازمة لتعدين بيتكوين جديدة، خاصة إذا استمر سعر العملة في الارتفاع، على الرغم من وجود درجة عالية من عدم اليقين بشأن تقديرات إستخدام طاقة البيتكوين، إلا أن الإتجاه مثير للقلق. من الممكن أن تتحول شبكة Bitcoin من بروتوكول إجماع إثبات العمل المكثف للطاقة إلى بروتوكول إثبات حصة أكثر كفاءة (كما تعتزم Ethereum القيام به قريبًا) ، ولكن الأمان الذي توفره هذه الأخيرة غير مثبت(Pisa, 2017).

وبالنظر إلى هذه العيوب، يبدو من المنطقي معالجة البيتكوين كبروتوكول أظهر وعدًا كبيرًا ولكنه يحتاج إلى ترقيات كبيرة قبل إعتباره مناسبًا للغرض، ويمكن أن تحدث هذه الترقيات داخليًا داخل شبكة Bitcoin أو من خلال عملة مشفرة جديدة ومحسنة تأخذ مكانها، إن تطوير عملة مشفرة تحتفظ بقوة بيتكوين، وتزيل عيوبها، خاصة وأن الاسم جزء من جاذبية البيتكوين. ومع ذلك، فبدون هذه التغييرات، من الصعب تخيل أن الحكومات تتسامح معها لفترة طويلة. وكما

يشير كينيث روجوف "يخبرنا التاريخ الطويل للعملة أن ما يبتكره القطاع الخاص، تنظمه الدولة في نهاية المطاف وتسيطر عليه".

وبالنسبة للتاجر الالكتروني يمكن أن تنشأ مشكلة تطايرية سعر البيتكوين في هذه الشروط: كيفية التأكد من تلقي مبلغ السعر المعروض على السلعة أو الخدمة المعروضة، وإذا تغيير سعر البيتكوين فجاة بين الوقت الذي تتم فيه تسوية المعاملة عن طريق المشتري، ومتى يجمع التاجر الالكتروني المبلغ؟ والجواب بسيط بعهد ذلك إلى شركة خارجية بتحويل البيتكوين إلى عملة تقليدية، ففي فرنسا تقدم Paymium وهي شركة رائدة في هذه الخدمة للتجار الإلكترونيين، وقد قال الرئيس التنفيذي لها Gonzague Grandval "عندما يتلقى التاجر الالكتروني دفعة بعملة البيتكوين، فإننا نحولها على الفور إلى اليورو أو الدولار "هنا الشركة هي التي تتحمل مخاطر تقلب أسعار البيتكوين، ويعوض الفارق للتاجر الإلكتروني، فهذا الأخير محمي بنسبة 100% من إنخفاض غير متوقع، وتختلف تكلفة هذه الخدمة إعتماداً على نوع اللاعب، وفي حالة Paymium تكلف 20 يورو شهرياً في شكل إشتراك، بالاضافة إلى ذلك يقول Gonzague Grandval "أن تنفيذ الحل على البوابة بسيط للغاية ويتطلب بضعة أسطر من التعليمات البرمجية"(Deschamps, 2017).

5.4. وظيفة البيتكوين كنقد في التجارة الالكترونية

تم طرح العديد من المخاوف المتعلقة بتأثير البيتكوين على الإقتصاد الكلي، رغم أنها قد تكون مبالغ فيها، فعلى سبيل المثال في الوقت الحالي قيمة البيتكوين المتداولة ضئلة للغاية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذا الإبتكار يعمل كعملة ترجمة وليست عملة وظيفة، فعادةً ما يقوم البائعون بإصلاح أسعار السلع والخدمات بعملتهم الوطنية، ويتم دفع مبلغ معادل فقط بإستخدام البيتكوين بأسعار الصرف الحالي، لذلك يمكن القول أن البيتكوين حالياً في التجارة الإلكترونية يستخدم لأغراض التسوية، وأسعار السلع والخدمات المعبر عنها في هذه العملة المشفرة ذات مرونة كبيرة (Polasik, Piotrowska, Wisniewski, Kotkowski, & Lightfoot, 2023).

5.5. الإستهلاك المفرط للطاقة الكهربائية

ما كان متاح من تقديرات لإستهلاك الكهرباء متعلق بشكل أساسي بالبيتكوين، فبعد إنشاء الكتلة الأولى سنة 2009، كانت هناك صعوبة واحدة لشبكة البيتكوين، ففي عملية تعدينه يتم إستخدام وحدات المعالجة المركزية ووحدات معالجة الرسومات، وقد تمت مقارنة أداء التعدين لأجهزة مختلفة بكفاءة هذا التعدين، وأستخدم متوسط كفاءة تعدين 2MH/J

لتقدير قيمة أساسية لبيتكوين واحد، وفي وقت لاحق طور تقنيي عمال المناجم للدائرة المتكاملة للتطبيق (ASIC) لزيادة كفاءة التعدين، وقدّر أن تكلفة الكهرباء كانت قريبة من القيمة السوقية لوحدة البيتكوين مع رقم مفترض في عام 2017، ومع ذلك فإن عمال المناجم لهم آثار جانبية بسبب معدل التجزئة البارز، وقد قلل عمال المناجم من لامركزية البيتكوين من خلال جعل هجوم 51% ممكنا لتثبيت الشبكة، وسيتعيين على الاخرين زيادة معدل التجزئة مما يؤدي في النهاية إلى إستهلاك أعلى للطاقة، وتستند الارقام الشائعة للإستهلاك إلى عديد الإفتراضات، منها ما تستخدمه Digiconomist جزءا من إيرادات التعدين التي يتم إنفاقها على تكاليف الكهرباء للتقدير، ويبلغ الإستهلاك السنوي لإنتاج يتكوين هو 63.99 تيرا واط/ساعة في 2018، كما إفترضت 18.09 تيرا واط/ساعة بالنسبة لعملة الاثير كثاني عملة مشفرة، وقد أُستخدمت نتائج هذه الشركة في تقرير صادر عن بنك التسويات الدولية في جويلية 2018 والذي أشار إلى أن السعي إلى تحقيق ثقة اللامركزية يمكن أن يصبح كارثة بيئية (Jingming , Nianping , Jinqing , Haijiao , & Zhibin , 2019, pp. 160-168).

5.6. المخاطر المرتبطة بالعملات الإفتراضية

إن إستخدام العملات المشفرة في التجارة الإلكترونية يُمَكِّن من نقل المخاطر المرتبطة بهذه العملات إلى التجارة الإلكترونية، وهناك اربع انواع رئيسة من هذه المخاطر هي: المخاطر التقنية، المخاطر الإقتصادية، المخاطر النظامية، واخيراً المخاطر على المجتمع.

المخاطر التقنية وهذا نظراً لأن العملات المشفرة يتم التحكم فيها عن طريق المفاتيح والرموز الخاصة، وأي شخص يمكنه الوصول لهذه المفاتيح يمكنه تحريك وإستخدام العملة، مما يجعل العملات المشفرة عرضة للسرقة بشكل كبير جداً، فإذا كان شخص ما يحتفظ بعملته المشفرة بإستخدام طرف ثالث فإنه يواجه خطراً مستمراً يتمثل في سرقة الخدمة وهو حدث روتيني طوال التاريخ القصير للبيتكوين، وبالتالي يحتاج المستخدمون بدلاً من ذلك إلى تخزين أموالهم على أنظمتهم الخاصة رغم صعوبة ذلك، كما يمكن أن تسبب ألاخطاء أيضاً بشكل طبيعي تلفاً كبيرا في العملات المخزنة وهذا يؤثر على جميع العملات المشفرة، إلا أن أكبر الأخطاء ينشأ عندما يتم دمج العملات المشفرة مع العقود الذكية وهي برامج لا تتغير بشكل عام بمجرد نشرها كما اشرنا سابقاً عملة الاثير. بحيث يمكن أن تكون الأخطاء كارثية فيها.

ثاني هذه المخاطر هي المخاطر الإقتصادية، فمجال العملات المشفرة ملئ بالفقاعات المستعدة للإنفجار في إي وقت، نظراً لان جميع العملات المشفرة المتقلبة هي في الواقع أقل بكثير من قيمتها الحقيقية لما تستخدم للأغراض القانونية، فهذا يعني ضمنياً أن القيمة الفعلية تقترب من الصفر، لذلك فان المخزن الوحيد للقيمة هو في أداة مساعدة أخرى لدفتر الاستاذ العام الموزع فقط، والذي لا يحتوي على ثقة.

ومن المخاطر أيضاً المخاطر النظامية والتي تأثر على جميع الأصول المالية، وتواجه بيئة العملات المشفرة هذه المخاطر، بما فيها مخاطر الصرف، والسلطات المركزية وكذا التدخل الحكومي، وأنظمة الند للند، وخاصة تلك المكتوبة بلغات غير آمنة من C و++C .

وأخر هذه المخاطر هي مخاطر على المجتمع، فالمخاطر أعلاه تقع على المشاركين في السوق فقط وتؤدي إلى العديد من الإخفاقات، لكن الخطر الأكبر يقع على المجتمع وقد لا يأتي على الفشل ولكن من النجاح، نجاح المجرمين الذين يستفيدون من عدم نجاعة أجهزة الرقابة على المدفوعات، وفي كثير من الحالات لا تكون الجريمة هي نفسها وإنما غسل اموالها(Weaver, 2018).

5.7. الوضعية القانونية للنقود الالكترونية

إن تاريخ التنظيم والتغطية القانونية للنقود أقرَّ لنا بأن الحكومات لم ولن تتنازل عن إمتازاتها لتنظم جهات إصدار العملات المشفرة ولا عن أسواقها ولا عن رقابة مستخدمها، ووفقاً لـ BitLegal فان 54 دولة تسمح بإستخدام البيتكون، في حين أن فتنام وإسلندا والجزائر تمنع ذلك، وقد كان المنظمون الأسياويون الأكثر نشاطا لتبيان وجهات نظرهم اتجاه العملات المشفرة، فتقوم الصين بشكل دوري بتضييق الخناق على إستخدام البيتكوين، مما يؤدي إلى إنخفاض العملة، ثم بعد ذلك تقلل الضغط عليها مما يؤدي إلى إرتفاعها –وربما لهذا السبب بالذات قررت مؤخراً إصدار عملتها المشفرة– كما خففت كوريا من المتطلبات الرأسمالية للشركات ذات الصلة بالعملات المشفرة أدى ذلك إلى إندفاع محموم للمستثمرين مما أدى إلى نتائج عكسية فحظرت تداولها، ومع ذلك يقال بأن كوريا الجنوبية تفكر في إنشاء عملتها المشفرة، وفي اليابان يتبنى تشريع العملة الإفتراضية نهجاً قديماً يتطلب التسجيل لدى وكالة الخدمات المالية (JFSA)، ولكن يسمح فقط للشركات التي تفي بمعايرها، كعدد كافٍ من الموظفين ورأس المال.

والقضايا الأخرى التي يتعين حلها بواسطة القوانين والهيئات التنظيمية هي الملكية اللامركزية، والتحكيم القضائي الدولي، وإخفاء هوية المستخدم، والبلوكشن للأصول غير المحددة التي تتطلب دراسة قانونية للتسوية خارج السلسة(Light, 2018).

6. الخاتمة

ولّدت العملات المشفرة آراء متباينة لدى كبار الشخصيات المالية على المستوى العالمي، فمهم من يعتقد بأنها ستفعل ما فعلته أمازون للتجارة الإلكترونية أو ما فعله الفيسبوك لوسائل التواصل الاجتماعي ، فوصفتها **جانيت يلين** رئيسة الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي بأنها "تقنية جديدة مهمة جداً"، وتوقعت **كريستين لاغارد** مدير صندوق النقد الدولي أن العملات المشفرة ستمنح العملات والسياسة النقدية الحالية فرصة لإدارة النقد، ومنهم من يعتقد العكس، فيقول **جيمي ديمون** الرئيس التنفيذي لـ JPMorgan أنها عملية إحتيال، أما الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل **بول كروغمان** يصفها بأنها "بيتكوين شر" وحذر منها **وارين بافيت** الرئيس التنفيذي لشركة Berkshire Hathaway من أنها فقاعة حقيقة، وبين ذلك وذاك حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية ابراز اثر العملات المشفرة بما فيها البيتكوين والتكنولوجيا التي تعمل عليها على التجارة الإلكترونية وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

أ- ظهرت العملات المشفرة ومنها البيتكوين كنظام مفتوح للدفع، لا مركزي ولا جهة حكومية مراقبة، يعتمد على المعاملة الند بالند، ويضمن السرية للأطراف؛

ب- يتزايد إستخدام البتكوين وباقي العملات المشفرة وبوتيرة متسارعة، وخاصة في مجال التجارة الالكترونية سواء كمعاملات قانونية أو معاملات غير قانونية، كما أن هذه العملات أصبحت لها أسواق لنقلها أو تبادلها، كما أنها أصبحت مجالاً خصباً للاستثمار رؤوس اموال الشركات الكبرى؛

ت- تشهد أسعار البتكوين تذبذب كبير في مستوياتها مما يزيد من تطايرية هذه العملة، وهذا ناجم عن تاثره بالظروف القصير ومنها الإعلام؛

ث- إن من المرجح ان تبقى العملات الإفتراضية كنظام دفع عادل وخاصة بالنسبة لذلك الجزء من العالم الثالث، بحيث تكون مدارة شعبوياً أو جماعيا لعمليات التمويل، بعيداً عن فساد الحكومات ومركزية البنوك، ويضع القوة الإقتصادية في ايدي الناس، ولباقي العالم؛

ج- أمام المكانيزمات والتقنيات التقليدية والتي تحكم أنظمة الدفع على المستوى الدولي راسخة ومتاصلة لم يصاغ النظام القانوني الواضح ليحكم هذه العملات الإفتراضية وان

كان هناك تفاوت في مواقف الدول منها بين مؤيد، مانع، ومحايد؛ وهذا ما يأثر على انتشار وحرية سهولة ممارسة التجارة الالكترونية؛

ح- يأخذ منحنى العلاقة بين التجارة الالكترونية وإستخدام العملات المشفرة ومنها البيتكوين تطوراً وتنامي كبير وهذا بفضل حصول طرفي المعاملة على العديد من الفوائد والامتيازات؛

7. قائمة المراجع

أحمد حسن. (18 03, 2020). *العملات المشفرة ... تعرف على أفضل 06 اصول بالعالم في 2020*. تم الاسترداد من موقع البيتكوين نيوز: https://www.bitcoinnews.ae/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%81%D8%B6%D9%84-6-%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A8%D8%A7/

1. (2020, 03 18). Récupéré sur موقع كريبتو عرب: https://www.cryptoarabe.com/2019/11/27/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D9%88-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-litecoin/
2. academy, b. (2022, 11 22). *شرح شبكات الند للند Peer-to-Peer*. Récupéré sur binance academy: https://www.binance.vision/ar/blockchain/peer-to-peer-networks-explained
3. Ammous, S. (2018). *Can cryptocurrencies fulfil the functions of money?.* (Vol. 70). The Quarterly Review of Economics and Finance.
4. bitcoin.org. (2023, 02 21). *what-is-bitcoin*. Retrieved from https://bitcoin.org/: https://bitcoin.org/ar/faq#how-does-one-acquire-bitcoins
5. Chowdhury, N. (2020). *Inside Blockchain Bitcoin and Cryptocurrencies.* CRC Press is an imprint of Taylor & Francis Group, an Informa business.

6. Darshit. (2018, 02 08). *How is E-Commerce Business Revolutionized by Bitcoin Currency?*Récupéré sur medium.com: https://medium.com/@darshit_parmar/how-is-e-commerce-business-revolutionized-by-bitcoin-currency-d81ff3e761f0
7. Deschamps, F. (2017, 09 17). *Les bitcoins se payent l'e-commerce*. Retrieved from ecommercemag: https://www.ecommercemag.fr/Thematique/techno-ux-1226/Breves/Les-bitcoins-payent-commerce-245573.htm
8. ethereum. (2020, 03 15). *what-is-ethereum*. Retrieved from ethereum: https://ethereum.org/ar/what-is-ethereum
9. Franco, P. (2015). *Understanding_Bitcoin_Cryptography, Engineering and Economic.* UK: Wiley Finance Series.
10. Girasa, ,. (2018). *The Digital Transformation. In: Regulation of Cryptocurrencies and Blockchain Technologies.* Palgrave Studies in Financial Services Technology. Palgrave Macmillan.
11. Grabowski, M. (2019). *Cryptocurrencies : A Primer on Digital Money.* uk: ROUTLEDGE FOCUS OF ECONOMICS AND FINANCE.
12. Herlin, P. (2013). *La Révolution Du Bitcoin Et Des Monnaies Complémentaires.* paris: Eyrolles.
13. Jingming , L., Nianping , L., Jinqing , P., Haijiao , C., & Zhibin , W. (2019, 02 01). Energy consumption of cryptocurrency mining: A study of electricity consumption in mining cryptocurrencies,. (sciencedirect, Ed.) *168*, pp. 160-168,. doi:https://doi.org/10.1016/j.energy.2018.11.046.
14. Lasheen, I. (2018). *The effect of Bitcoin on E-Commerce.* Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/337827978_The_effect_of_Bitcoin_on_E-Commerce/citation/download
15. Light, K. (2018). *Cryptocurrencies: Can They Live Together with National Currencies and What Impact Do They Have on National and Global Economies?* Springer International Publishing AG, part of Springer Nature.
16. Pisa, M. (2017, 12 08). *Questioning the Role of Bitcoin for Financial Inclusion*. Retrieved from centre for global development.: https://www.cgdev.org/blog/questioning-role-bitcoin-financial-inclusion

17. Polasik, M., Piotrowska, A., Wisniewski, T., Kotkowski, R., & Lightfoot, G. (2023, 01 12). *Price Fluctuations and the Use of Bitcoin:An Empirical Inquiry.* Retrieved from European Central Bank: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ecb.europa.eu/pub/conferences/shared/pdf/retpaym_150604/polasik_paper.pdf
18. Sterry, i., & David, R. (2012). *A Guide For Gamers, Geeks, and Everyone Else Introduction to Bitcoin Mining.*
19. Weaver, N. (2018, 06). Risks of cryptocurrencies. *61*. (C. o. ACM, Ed.) doi:https://doi.org/10.1145/3208095
20. أبوصلاح, م .(2023, 01 23) *لماذا يحارب النظام المالي العالمي العملات الرقمية؟* . Récupéré sur aljazeera.net: https://www.aljazeera.net/blogs/2018/7/17/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A
21. كاثي موليغان. (23 01, 2023). *تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشن" والنمو المستدام*. تم الاسترداد من موقع الامم المتحدة: https://www.un.org/ar/44863
22. *موقع التداول بسهولة*. (16 03, 2020). تم الاسترداد من https://www.easytradeweb.com/%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%84-/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص520-538

فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار الصدمات السعرية للنفط على أهم مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

The effectiveness of trade policy in reducing the effects of oil price shocks on the most important indicators of foreign trade in Algeria during the period 2011-2021

* شراقي باية خديجة
CHERAGUI Baya Khadidja
جامعة الجزائر3-الجزائر
cheragui.baya@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/09 تاريخ القبول: 2023/10/27 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :
تخضع أسعار النفط لتقلبات عديدة، فعندما يتجاوز العرض من النفط الطلب عليه تنهار أسعاره وتصبح التكلفة الحدية للإنتاج عندئذ أكبر من السعر، عند هذه النقطة تماما تبدأ المؤسسات المنتجة للنفط بالإغلاق لأن عملية الإنتاج حينها تصبح مكلفة وغير اقتصادية، وفي ذات الصدد فإن الأمر يتكرر دائما مع الاقتصاد الجزائري كونه ريعيا يعتمد على النفط بشكل رئيسي حيث أن تدهور أسعار هذا المورد في الأسواق الدولية يتسبب مباشرة في تدهور اقتصاده عموما وفي أهم مؤشرات التجارة الخارجية المكونة له على وجه الخصوص، ما استدعى اللجوء إلى تطبيق ما يسمى بأدوات السياسة التجارية بغية الحد من آثار تلك الصدمات المتعاقبة.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، أسعار النفط، نظام الإعانات، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات.
تصنيف JEL: O24; F47; H27.

Abstract :
Oil prices are subject to many fluctuations, like all goods and services. When the supply of oil exceeds the demand for it, its prices collapse and the marginal cost of production then becomes greater than the price. In the same regard, it's always repeated with the Algerian economy, as it is depends mainly on oil, as resource of its economy in general and in the most important indicators of foreign trade constituting it in particular, which necessitated the resort to apply trade policy tools in order to limit the effects of these successive shocks.

Keyword: Trade policy, Oil prices, Subsidies system, Trade balance, Balance of payments.
JEL Classification codes: O24; F47; H27.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يؤدي التدفق الكبير والمفاجئ للعائدات المالية على أي بلد من العالم نتيجة تصدير الوفرة لديه من الموارد الطبيعية إلى نشوب العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في بعض الأحيان، وربما كان البعد الأكثر أهمية هو الاعتماد المفرط لذلك البلد على تلك الموارد ليصبح اقتصاده بعد ذلك ذو توجه ريعي، قد ينهار سريعا عند انهيار أسعار الموارد الطبيعية التي تغذيه، ويصاحب ذلك الانهيار العديد من المعضلات الاقتصادية الأخرى كبروز ظاهرتي التضخم والبطالة وتفاقمهما وتهاوي أسعار صرف العملة وتفشي الفقر...الخ، إذ تسهم هذه العوامل مجتمعة في إضعاف معدلات النمو لديه، بل وتؤدي إلى تدمير كل ما بني في سبيل تحقيق عملية تنميته الشاملة. وليس الاقتصاد الجزائري ببعيد عما وصف سابقا، إذ أن لعنة وفرة الموارد الطبيعية لديه جعلت تدمر اقتصاده المحلي ليصبح أكثر تصدعا وهشاشة. ولهذا فقد أصبح لزاما على الجزائر اليوم أن تختار توازنا أمثلا لأهدافها المسطرة تجاه عملياتها التجارية التبادلية مع العالم الخارجي، باختيار السياسة التجارية الأنجع في قطاع التجارة الخارجية لديها، بحيث يمكنها أن تخفف من صدمات أسعار النفط على الاقتصاد في المدى القصير، ثم التوجه إلى تنويع الموارد المالية للاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط والبعيد.

ومن خلال ما تقدم، فإنه يمكننا أن نلخص إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: ما فعالية السياسة التجارية المطبقة في الجزائر في الحد من آثار الصدمات السعرية للنفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي؟

واعتمادا على ما سبق فإننا نهدف من خلال هذه الورقة إلى دراسة فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار الصدمات السعرية للنفط على أهم مؤشرات التجارة الخارجية. وفي هذا الصدد فقد اخترنا توظيف المنهجين الوصفي والتحليلي، من أجل وصف مختلف السياسات التجارية التي طبقتها الجزائر على مجال التجارة الخارجية، وتحليل أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. وبهذا فقد قسمت دراستنا إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

- التأصيل النظري للسياسة التجارية.
- آثار صدمة انهيار أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائري.
- تطبيق آليات السياسة التجارية للحد من آثار الصدمة النفطية في الجزائري.

2. التأصيل النظري للسياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية إحدى الوسائل التي تستخدما الدولة في حل بعض المعضلات الاقتصادية الشائكة الناجمة عن بعض التصدعات في أسعار بعض الموارد الرئيسية التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية كالموارد النفطية والغازية والفوسفات...إلخ،

1.2. ماهية السياسة التجارية

لابد من التعريج أولا عن تعريف السياسة التجارية ثم ذكر أهدافها ثم التطرق إلى أنواعها:

أ. تعريف السياسة التجارية: كل ما يطبق من سياسة اقتصادية في مجال التجارة الخارجية يسمى سياسة تجارية، إذ يقصد بالسياسة الاقتصادية تلك الإجراءات التي تتبناها السلطات ذات السيادة في مجال الاقتصاد بغية تحقيق أهداف معينة، ويترتب على ذلك أنها جملة الإجراءات التي تطبقها دولة من خلال علاقتها التجارية مع الدول الأخرى قصد تحقيق أهداف ما، ويمكن أن نعبر عن مفهوم السياسة التجارية الدولية إذا عبرنا عن الاختيار الذي تقوم به الدولة للوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية، بغية الوصول إلى أهداف مسطرة (خالد أحمد علي محمود، 2019، صفحة 88).

ب. أهداف السياسة التجارية: تهدف السياسة التجارية إلى بلوغ مجموعة من الغايات التي تختلف باختلاف الدول وتوجهاتهم الاقتصادية، فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو استراتيجي استراتيجي (ألفت علي حسن ملوك، 2012، صفحة 75):

❖ **الأهداف الاقتصادية للسياسة التجارية:** وتتمثل في التالي:

- حماية الصناعات المحلية الناشئة، ونقصد هنا الصناعات حديثة العهد داخل النطاق الجغرافي للدولة، حيث أنه وفي بداية عمليات الإنتاج الصناعي تكون منتجاتها أقل جودة وأعلى تكلفة مقارنة بمنتجات الصناعات المستوردة؛
- زيادة موارد الخزينة العمومية للدولة وتنويع استخدامها في سبيل تمويل النفقات العامة للدولة بكافة أنواعها وأشكالها؛
- زيادة نسبة الصادرات وتخفيض نسبة الواردات بغية تحقيق التوازن الخارجي، وهذا من أجل القضاء على العجز الكامن في الميزان التجاري وتحقيق التوازن الفعلي في ميزان المدفوعات؛

- حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الدولة كحالات التضخم والانكماش والانكماش التضخمي...الخ؛
- حماية الاقتصاد المحلي من مشاكل الإغراق بجميع أشكاله.

❖ **الأهداف الاستراتيجية:** تتمثل الأهداف الاستراتيجية في المحافظة على الأمن داخل النطاق الجغرافي للدولة من الناحية العسكرية والغذائية والاقتصادية، والعمل على إنتاج الحد الأدنى من المصادر الطاقوية كالنفط ومشتقاته مثلا؛

❖ **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل الأهداف الاجتماعية في حماية المصالح الاجتماعية لبعض الفئات من المجتمع كمصالح المزارعين أو المنتجين لبعض السلع التي تعتبر أساسية أو ضرورية في الدولة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات المختلفة.

ويمكن تلخيص أهداف السياسة التجارية جميعا في فكرة أنها مجموعة من الأساليب والتدابير والقواعد والإجراءات والأدوات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية قصد تعظيم عائدها الناجم عن تعاملها مع بقية الدول في العالم، ضمن خطة تحقيق الأهداف الرامية إلى التوازن الخارجي في إطار منظومة معينة، تهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة لأفراد المجتمع خلال مدة زمنية معينة (أسماء عدائكة، السايح بوزيد، 2018، صفحة 260).

2.2. أنواع السياسة التجارية: تنقسم السياسة التجارية حسب معظم توجهات نظرية التجارة الخارجية إلى سياسة تجارية حمائية وأخرى تحريرية:

أ. سياسة حماية التجارة الخارجية: سوف نتطرق بالدراسة لسياسة حماية التجارة الخارجية نظريا من خلال التطرق إلى:

❖ **تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية:** نقصد بسياسة حماية التجارة الخارجية مسألة تبني الدولة لجملة من القوانين واللوائح والتشريعات واتخاذ التطبيقات والإجراءات المنفذة لها بغية حماية أسواقها المحلية أو سلعها المنتجة محليا ضد المنافسة الخارجية.

❖ **الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:** يحتج أنصار سياسة الحماية التجارية إلى جملة من الدوافع أهمها:

- تمكن هذه السياسة من حصول الدولة على موارد مالية بشكل منتظم تمكنها من القيام بالمهام المختلفة الموكلة إليها؛

- تؤدي هذه السياسة إلى تقييد الواردات وتخفض من أحجامها، وإزاء هذه الوضعية يحول المستهلك إنفاقه من السلع المستوردة إلى البدائل المنتجة محليا؛
- مجابهة سياسات الإغراق المفتعلة من خلال بيع المنتجات الخارجية في الأسواق الوطنية بأسعار أقل من تلك التي تباع بها في سوق الدولة الأم؛
- وضع تعريفات جمركية مناسبة لولوج الخدمات والسلع الأجنبية إلى السواق الوطنية بغية تحقيق الحماية القصوى للصناعة المحلية وأسواق الدولة؛
- تمكن هذه السياسة من حماية الصناعات المحلية الناشئة من بطش منافسة السلع الأجنبية.

❖ **أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية:** تعتمد هذه السياسة من طرف جملة من دول العالم وتتمثل في:

- **أدوات سياسة حماية التجارة السعرية:** تأثر هذه الأدوات على كل من أسعار الواردات والصادرات وتتمثل في:

➢ **الرسوم الجمركية:** ونقصد بالرسوم الجمركية، كل ما يفرض من ضرائب على الواردات من السلع أو صادرتها في إطار تجسيد برامج االسياسة التجارية الحماية التي كانت تمارسها الدول النامية ضد بطش سلع الدول الصناعية الكبرى، قصد حماية منتجاتها المحلية (محمود حامد محمود، 2017، صفحة 147). ونقصد بالضرائب هنا، كل ما يفرض على السلع والخدمات التي تعبر النطاق الجغرافي للدولة سواء كانت واردات أم صادرات ويمكن تقسيمها إلى:

- **الرسوم الجمركية القيمية:** هي تلك التي تفرض بنسبة محددة من قيمة الخدمات أو السلع سواء كانت واردات أو صادرات وفي العادة ما تحتسب كنسبة مئوية؛
- **الرسوم الجمركية النوعية:** هي تلك التي تفرض على شكل مبلغ معين يكون ثابتا على كل وحدة واحدة من الخدمات أو السلع على أساس خاصية من الخصائص المادية كالحجم أو الوزن...الخ؛
- **الرسوم الجمركية المركبة:** وتشمل القيمية والنوعية على حد سواء.

➢ **نظام الإعانات:** نقصد به كافة التسهيلات والمزايا والمنح النقدية التي تعطى للمؤسسات الوطنية المنتجة كي تصير في وضعية تنافسية أحسن سواء على مستوى الأسواق المحلية أم الأجنبية؛

➢ **نظام الإغراق:** يتمثل في بيع السلعة الوطنية في الأسواق الأجنبية بثمن أقل من نفقة إنتاجها محليا، فتصبح منافسة للسلع البديلة أو المماثلة لها في تلك الأسواق، ويمكننا أن نميز بين (عطاالله الزبون، 2019، صفحة 56):

- **الإغراق قصير الأجل:** يكون بقصد تلبية أهداف معينة كالقضاء على المنافسة أو كالحفاظ على حصة معينة من السلع في الأسواق الأجنبية ويختفي بمجرد تحقيق تلك الأهداف؛
- **الإغراق العارض:** يكون في ظرف استثنائي كالتخلص من بعض السلع غير القابلة للتسييل عند انتهاء المواسم مثلا؛
- **الإغراق الدائم:** كأن تتمتع السلع باحتكار حقيقي وشديد نتيجة حصولها على بعض الامتيازات الخاصة بالإنتاج الممنوحة من طرف الدولة أو تنتجها لعضوية أصحابها في بعض الاتحادات الاقتصادية التي تتصف بالصبغة الاحتكارية، ويشترط أن تصاحبها ضرائب جمركية مرتفعة لأجل استيراد مثيلتها من السلع الأجنبية.

• **أدوات سياسة حماية التجارة الكمية:** يتمثل أهمها في نظام الحصص والحظر وتراخيص الاستيراد:

➢ **نظام الحصص:** أي أن تقوم الدولة بتعيين حد أقصى لبعض السلع المستوردة خلال مدة زمنية معينة على أساس عيني ونقدي؛

➢ **الحظر:** وهو قيام الحكومة بمنع أو حضر التعامل مع الأسواق الأجنبية، سواء من خلال عمليتي الاستيراد أم التصدير ويكون أم كليهما معا، ويكون هذا الحضر إما جزئيا أو كليا:

- **حظر جزئي:** يكون بفرض حضر التعامل مع الأسواق الأجنبية بالنسبة لبعض السلع ولبعض الدول كذلك؛
- **حظر كلي:** يكون بفرض حضر كل التبادلات التجارية بين الدولة والخارج، أي أن تعتمد الدولة على ما يسمى بسياسة الاكتفاء الذاتي؛

➢ **تراخيص الاستيراد:** يكون تطبيق مبدأ نظام الحصص غالبا مصحوبا بما يسمى بأسلوب تراخيص الاستيراد، والذي نعني به عدم السماح باستيراد بعض المنتجات السلعية إلا بعد الحصول على إذن مسبق من طرف الأجهزة الإدارية المختصة.

- **أدوات سياسة حماية التجارة التجارية:** تتمثل أدوات سياسة حماية التجارة في المعاهدات الاتفاقات التجارية وكذا المعاهدات التجارية وفي اتفاقيات الدفع:

➢ **الاتفاقات التجارية:** تكون قصيرة الأجل، وتتسم بأنها تشمل جميع قوائم المنتجات المتبادلة والكيفية التي تتم من خلالها عمليات التبادل تلك مع ذكر المزايا الممنوحة جراء هذه العمليات؛

➢ **اتفاقيات الدفع:** غالبا ما تكون في شكل ملاحق تلصق بالاتفاقات التجارية وقد تكون بشكل منفصل عنها، تحتوي على صيغ كيفية تسوية الالتزامات المالية والحقوق بين ما اتفق عليه من طرف الدولة ونظيراتها من دول العالم.

➢ **المعاهدات التجارية:** تعبر عن مجموع ما يتعاقد عليه من اتفاق للدولة مع نظيراتها من دول العالم عن طريق أجهزتها الدبلوماسية بهدف تسطير استراتيجية بناء العلاقات الاقتصادية بينها وبين تلك الدول وتنظيما بشكل يمس الجوانب الاقتصادية والتجارية والإدارية وحتى السياسية، بحيث تقوم تلك المصالح المشتركة فيما بينها على مبادئ عامة كمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المساواة ومبدأ المعاملة بالمثل؛

ب. سياسة تحرير التجارة الخارجية: سوف نتطرق بالدراسة لسياسة حرية التجارة الخارجية نظريا من خلال التطرق إلى:

❖ **تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية:** يقصد بها السياسة التي تنتهجها الحكومات والدول في عدم تدخلها في التجارة بين دول العالم الأخرى، كالتدخل في السياسات الجمركية ونظام الحصص بعض الأدوات الأخرى. فهي بذلك تلك السياسة التي تتركز على إزالة القيود والعقبات المفروضة على ولوج السلع إلى الحدود الجغرافية للدولة سواء كانت سلع مستوردة أو مصدرة.

كما يمكننا أن نعرف سياسة حرية التجارة الخارجية على أهنا مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تحويل نظام التجارة الخارجية باجتاه محايد، يعني عدم تدخل الدول تفضيليا تجاه صادراتها أو وارداتها، وهي عملية تأخذ مدة طويلة نسبيا (فؤاد مجناح، النوري حاشي، 2020، صفحة 31).

❖ **آراء مؤيدي سياسة حرية التجارة الخارجية:** تشتمل حجج مؤيدي سياسة حرية التجارة الخارجية على ما يلي:

- تشجع سياسة حرية التجارة الخارجية الدولة على التوسع في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة الوفرة وتحد من إنتاج السلع النادرة؛
- تتيح سياسة حرية التجارة الخارجية لكل دولة من دول العالم مجال التخصص في الإنتاج والتصدير للمنتجات التي تمتلك فيها ميزة نسبية على أن تستورد المنتجات التي تفقر فيها إلى ذلك؛
- تساهم سياسة حرية التجارة الخارجية في القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة من خلال استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما شبه تام؛
- تشجع سياسة حرية التجارة الخارجية في التقدم التكنولوجي والتقني من خلال ما يجري من منافسة بين دول العالم، الأمر الذي يسمح بتنشيط العمل وتحسين الوسائل الإنتاجية؛

تسمح سياسة حرية التجارة الخارجية بفتح واجهة للمنافسة بين المشروعات الاقتصادية الاحتكارية، بحيث يتحكم في الأسعار بشكل يسيء للمستهلك في الأسواق الوطنية.

3. آثار صدمة انهيار أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

سوف نتطرق بالدراسة إلى بعض آثار صدمة انهيار أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائري من خلال دراسة معدل النشاط ميزان المدفوعات سعر صرف العملة الجزائرية وكذا المالية العامة والوضعية النقدية ودراسات معدلات التضخم.

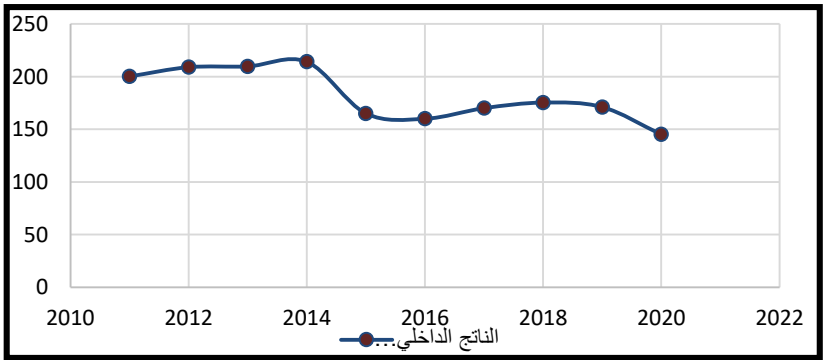
1.3. الناتج الداخلي الخام في الجزائر: تعبر مختلف الدراسات والتحليلات الاقتصادية عن وضعية اقتصاد ما بالاستقرار والنمو، أو بالاختلال والتدهور والركود...الخ، عند دراسة معدل نشاطه القطاعي الذي تحدد فيه قيم الناتج الداخلي الخام، والذي يعكس الحالة الأساسية لازدهار أو ركود قطاعات الدولة المختلفة وفروعها.

يتأثر الناتج الداخلي الخام للجزائر بصفة كبيرة مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية للطاقة، إذ يرجع السبب في ذلك إلى اعتماد مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر على هذا القطاع وفقط مع إهمال شبه تام للقطاعات المنتجة الأخرى، حيث يمكنها المساهمة في رفع مستوى الناتج الداخلي الخام الجزائري، وبالتالي التقليل من آثار الصدمات النفطية على الاقتصاد جملة وعلى الناتج الداخلي الخام بصفة خاصة، فمن المعروف عدم ثبات أسعار برميل النفط لدى أسواقه العالمية، وفي هذه الحالة يبقى الاقتصاد الوطني رهين تقلبات هذه الأسعار (عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، 2019، صفحة 922). وفيما يلي سنوضح

مستويات الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2011 – 2020، وكيف تم تأثره بتهاوي أسعار النفط خلال النصف الثاني من فترة الدراسة:

الشكل 01: مستويات الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2011 – 2020

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(Office National des Statistiques (ONS) , 2021, p. 1).
(World Bank, 2021, p. 1)

وكقراءة لأرقام الشكل 01، فإن إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر قد انخفض في سنة 2015 انخفاضا شديدا إذا ما قورن بما سبقه من سنوات الفترة الدراسية، إذ بلغ حينها 165.15 مليار دولار أمريكي، كما قدر بـ 214.12 مليار دولار أمريكي خلال السنة السابقة أي سنة 2014، هذا الذي أثر بشكل جلي على النمو القطاعي لمجالات الفلاحة والري والصناعة والأشغال العمومية، والخدمات المسوقة كذلك...الخ، كان هذا نتاجا لنكسة أسعار الموارد النفطية في الأسواق الدولية للنفط.

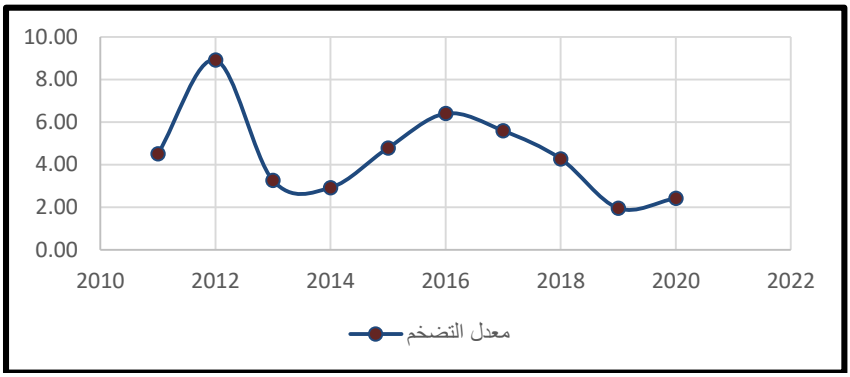
ومن خلال الشكل 01 كذلك، فإننا نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام الجزائري واصل في انخفاضه طوال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020، غير أن هذا الناتج عرف بعض الزيادات أو النقصان خلال ذات الفترة من الزمن، إذ قدر بـ 145.16 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2020، حيث تعبر هذه القيمة عن أصغر مستوى في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال طول فترة الدراسة، حيث أثرت أزمة فيروس كورونا المستجد على مستويات أسعار الموارد الطاقوية المصدرة في الجزائر لدى الأسواق العالمية للنفط، ما أثر بنتيجة سلبية على مستوى الناتج الداخلي الخام لديها.

2.3. الوضعية النقدية في الجزائر وقياس معدلات التضخم: توسعت الكتلة النقدية M_2 المجمعة في الجزائر بشكل ضعيف جدا خلال سنة 2015، حيث بلغت في ذات السنة إلى ما نسبته 0.13% بالزيادة، كما امتازت أيضا بنمو بسيط جدا في هذه الكتلة من النقد خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016، بلغت وقتها 2.52% بالزيادة، إذ تتعارض أرقام هاتين السنتين تعارضا صارخا مع أرقام الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و سنة 2015، حيث بلغ حينها المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية في الجزائر M_2 نسبة 13.8% بالزيادة (محافظ بنك الجزائر، 2017، صفحة 7). وفي ضوء المستجدات الحاصلة في الوضع الاقتصادي الدولي الناجمة عن آثار وباء فيروس كورونا، وما نجم عنه من انهيار في أسعار الموارد النفطية العالمية، فقد قررت لجنة عمليات المؤسسة النقدية لدى بنك الجزائر في مارس 2020 تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي النقدي الذي كانت نسبته 10% إلى 8%، مع تخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 25%، حيث استقر حينها عند مستوى 25.3%، إذ أن المبتغى من اتخاذ مثل هذه القرارات هو تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي في الجزائر، وبهذا يتم إتاحة المزيد من الأدوات الإضافة للبنوك ومؤسسات المال بهدف دعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف جد معقولة (محافظ البنك المركزي الجزائري، 2021، صفحة 2).

وفي ذات السياق، فإن تأثير انخفاض أسعار النفط لدى الأسواق الدولية على معدلات التضخم للدول النفطية يبقى ضعيفا جدا، إذ أن غالبية هذه الدول تدعم أسعار موادها المشتقة من النفط وتعيد توجيهها الإداري، وبالرغم من كل هذه التدابير، إلا أنه قد ارتفع معدل التضخم لديها خلال الفترة 2015-2017، بحيث لا يعزى ذلك إلى صدمة الأسعار النفطية لسنة 2014، ولا يرجع البتة إلى الأسباب القديمة المعروفة في حال كان معدل النمو الخاص بعرض النقود في وضعية مستقرة، ولكن يرجع إلى أسباب فشل الاقتصادات النفطية بشكل خاص في معالجة اختلالات موازينها بعيدا عن مقدرات الموارد الطبيعية التي لا تمد للاقتصاد بصلة، فالنظريات الاقتصادية مبنية على عملية الإنتاج، وعلى كيفية التوظيف الأمثل لجميع عوامل عناصر الإنتاج الممكنة، بما يلبي الطلب المحلي أولا، ثم التفكير في إمكانية التصدير ومحاولة تلبية الطلب العالمي بعدها، وفيما يلي سنتطرق إلى الشكل 02 الذي نبين من خلاله مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري في الفترة الزمنية من سنة 2011 إلى سنة 2020:

الشكل 02: مستويات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2020

الوحدة: نسبة مئوية / سنة الأساس: 2019



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(International Monetary Fund, 2021, p. 1)

وكقراءة لأرقام الشكل 02، فإننا نلاحظ اختلالا شديدا وسريعا في مستويات معدل التضخم في الجزائر طوال الفترة المدروسة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2020، غير أن سنتي 2012 و2016 كانتا سنتي ذروة التضخم، حيث بلغ معدل التضخم عندهما ما نسبته 8.916% و6.398% على التوالي، كما سجلت أصغر قيمة لمعدل التضخم في الجزائر سنة 2019، حيث بلغت حينها ما نسبته 1.952%، ليعاود هذا المعدل الارتفاع بشكل نسبي سنة 2020 إلى ما نسبته 2.42.% بحيث لا يمكننا بأي حال كان إعزاء هذا الارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر إلى تهاوي سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا لأن المنتجات من الخدمات والسلع المستوردة لا تشكل إلا ربع الاستهلاك المحلي من إجمالي منتجات السلع والخدمات تقريبا، كما أن معدلات التضخم في دول شركاء الجزائر التجاريين كانت دون معدل التضخم المطروح على الساحة الاقتصادية بالجزائر بشكل بعيد تماما، وأن الزيادات التي عرفتها المستويات الضريبة كذلك كانت جد بسيطة متواضعة، نستنتج عندها أنه يمكن تفسير ذلك الارتفاع الشديد في مستويات التضخم لسنتي 2012 و2016 في الجزائر، إلى غياب الرقابة والتنظيم وضعف المنافسة على مستوى أسواق منتجات السلع والخدمات، التي تسيطر عليها جهات معينة في إطار ما يسمى في أدبيات الاقتصاد باحتكار القلة.

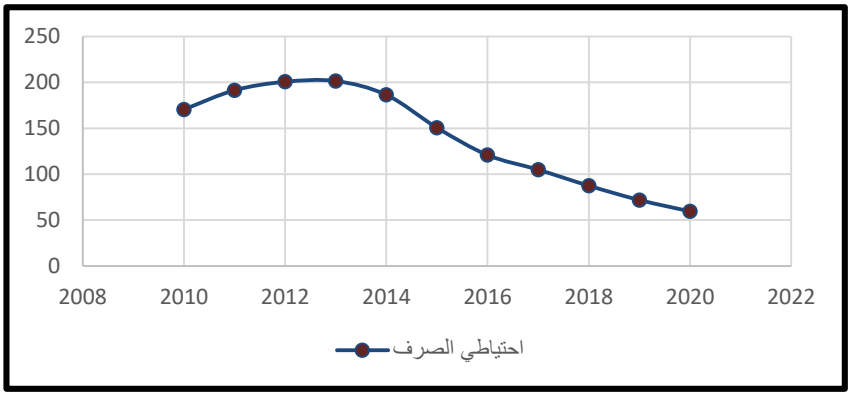
3.3. سعر صرف العملة الوطنية واحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تدهورا اقتصاديا شديدا، كان سببه الرئيسي انخفاض أسعار

الموارد النفطية الموجهة للتصدير لدى الأسواق النفطية الدولية، حيث زادت هوة الفارق التضخمي بين الجزائر وأهم الشركاء التجاريين لها، وكان هذا نتيجة للانخفاض قيمة عملات أولئك الشركاء في مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن سنة 2015 كانت السنة الفاصلة ونقطة تغير محورية لتلك التغيرات، انخفض حينها سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي، كما انخفض كذلك وفي نفس السنة بنسبة 3.8% مقابل اليورو. وخلال سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 2.94% مقابل الدولار الأمريكي، كما انخفضت بنسبة 4.64% مقابل اليورو. والشكل التالي يبين لنا تغيرات قيم اجمالي احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة الزمنية 2011-2020:

الشكل 03: تغيرات قيم إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2020

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(International Monetary Fund, 2021, p. 1).

وكقراءة لأرقام الشكل 03، فإننا نلاحظ تغيرات قيم إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014 2020 – عرفت انخفاضا مستمرا وملحوظا إذ انتقلت في 2014 من 186.35 مليار دولار أمريكي إلى 59.43 مليار دولار أمريكي في 2020، حيث كان يلمس ارتفاعا ضئيلا خلال الفترة التي سبقت ذلك، كما ارتفع سنة 2011 من 191.37 مليار دولار أمريكي إلى 201.44 مليار دولار أمريكي في2013 ، حيث أن هذه القيمة عبرت عن ذروة ارتفاع الكتلة النقدية للاحتياطي النقدي الجزائري خلال الفترة المدروسة، ومن خلال الشكل 03 كذلك، فقد استنتجنا أن تغيرات قيم إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر في

تهاوي ثابت ومستمر، وهو ما يثبت فكرة التأثير السلبي لهبوط أسعار النفط الدولية على مؤشرات الاقتصاد في الجزائر، إذ تمثل صادراته من المحروقات 60% من الميزانية العامة للدولة و ما نسبته 94% من إجمالي ما يرد من عمليات التصدير، حيث استخدمت الجزائر جل احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة بغية استيراد السلع المنتجة والخدمات، إذ تصل قيمة الفاتورة السنوية لها إلى حوالي 45 مليار دولار أمريكي (Reuters Staff, 2021, p. 1).

4 . تطبيق آليات السياسة التجارية للحد من آثار الصدمة النفطية في الجزائر

استخدمت الدول التي عانت من صدمة أسعار النفط ومنها الجزائر بعض الهوامش الوقائية، كخط دفاع أولي يصد آثار تهاوي أسعار النفط على النمو الاقتصادي بمفهومه الشامل؛ كما لجأت إلى الإفصاح الواضح وتعميمه في أسرع وقت ممكن عن جميع الخطط التنموية قصد تصحيح الأخطاء الكامنة في المدى المتوسط، من خلال وضع أهداف لسيناريوهات الطوارئ، وأهم ما لخص من خطط في هذا المجال (تهتان موراد، بن يحي نسيمة، 2017، صفحة 226):

- ترشيد نفقات الاستثمار بشكل عام والسعي إلى زيادة كفاءته؛
- التنسيق على أعلى مستوى قصد إجراء المزيد من التصحيحات الخاصة بأسعار الطاقة؛
- تنمية الإيرادات غير النفطية بشكل سريع وعاجل، إذ يمكن أن يتضمن ذلك التوجه نحو التوسع في استخدام الضريبة على القيمة المضافة والتوسع في طرح الأوعية الضريبية ورفع قيمة الضرائب على الممتلكات وكذلك الزيادة التصاعدية للضرائب على الدخل؛
- التركيز على تخفيض النفقات العامة الجارية أو التحويلية.

وغير بعيد عما طرح سابقا فإن الجزائر اتخذت مجموعة من التدابير الاستثنائية المتعلقة بحماية التجارة الخارجية لديها، كجدار صد أولي لما لحق باقتصادها وجل مؤشراته من تعثر، والتي يمكن أن نلخصها في التالي:

1.4. إجبارية توطين كل الواردات من المنتجات السلعية والخدمات

توجهت الجزائر مؤخرا إلى تطبيق إحدى الأساليب الخاصة بالسياسة التجارية، من خلال التعليمة رقم 05 المؤرخة في 22 أكتوبر 2017 الصادرة عن بنك الجزائر، في سبيل تطبيق بعض الأساليب الحمائية، والمتمثلة في اجبارية توطين كل الواردات من المنتجات السلعية والخدمات، مع اشعار مسبق للعمليات المتعلقة باستيراد المنتجات والسلع الموجهة نحو الداخل، إذ فرض على المستورد بمقتضى ذلك ضمان تغطية مالية لدى بنوك التوطين بقيمة مبلغ عقد

الاستيراد بما نسبته 120%، لمدة شهر واحد على الأقل قبل أن تتم عملية استيراد تلك المنتجات من السلع والخدمات. حيث أن إعادة بعث الإجراءات الخاصة بالتوطين البنكي من شأنها أن تكون أداة فعالة تزيد من تقوية عقد الشراء، وتجعل من إجراءات تأطير التجارة الخارجية أكثر ملائمة وفعالية، مع توفير الموارد المالية اللازمة المتعلقة بالصرف قصد تلبية عمليات الاستيراد المختلفة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021، صفحة 1). وفي ذات السياق فقد فرض على البنوك التجارية تطبيق إجراءين أساسين هما (نعناعة بوحفص جلاب، 2019، صفحة 257):

أ. إلزام المتعاملين بدفع المبالغ المالية مسبقا للبنوك والتي تغطي النسبة السالفة الذكر أي 120% من قيمة عقد الاستيراد، فور إتمام عملية التوطين، على أن تودع هذه القيمة لدى بنك التوطين والتي تعد ضمانا شهرا على أقل تقدير قبل عملية الاستيراد؛

ب. يمنح المستورد ميزة عدم تبرير مصادر موارده المالية عند إيداعها بالعملة الصعبة لدى بنك التوطين.

2.4. اللجوء إلى نظام رخص الاستيراد

تم إقراره استعمال نظام الرخص في مجال التصدير والاستيراد قصد تسيير الاستثناءات الخاصة بحرية التجارة الخارجية من خلال المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في السادس من ديسمبر سنة 2015، والمعين للكيفيات والشروط الواجب تطبيقها عند الحصول على رخص التصدير والاستيراد لمختلف المنتوجات والضائع، وكذلك من خلال تطبيق أحكام المادة 6 مكرر 1 من القانون رقم 03-04 والمؤرخ في التاسع عشر من شهر جويلية سنة 2003، المتضمن للقواعد العامة لتصدير السلع واستيرادها، حيث نص على: "**يقصد بإجراءات رخص الاستيراد أو التصدير كل إجراء إداري يفرض كشرط مسبق لتقديم وثائق لجمركة البضائع، زيادة على تلك المخصصة لأغراض الجمركة. يجب أن تكون القواعد المتعلقة بإجراءات رخص الاستيراد أو التصدير حيادية عند تطبيقها وأن تدار بطريقة عادلة ومنصفة. تحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات عن طريق التنظيم**". كما تم تعديل المادة 05 و06 من المرسوم التنفيذي 15-306 المذكور آنفا بموجب المرسوم التنفيذي 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017، إذ تسعى الجزائر من خلال هذا التعديل إلى ضبط القائمة النهائية للمواد الضرورية المسموح باستيرادها، وكذلك تحديد بالكميات التي تلبي احتياجات المواطن الجزائري، وفي ذات السياق فإنه يمكن كل الجهات المعنية للسلطات الجزائرية من محاربة ظاهرة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج بتلك المبالغ الضخمة مقابل تلك

المنتجات التي تصنف في خانة الكماليات. وحيث أن نظام الرخص سيسمح بتحكم أفضل في المصاريف، فسيتم بذلك تطبيقه فقط على المنتجات التي أصبحت تثقل كاهل الفاتورة الاجمالية للاستيراد، خصوصا إن تعلق الأمر بالمواد الاستهلاكية من المواد الغذائية المصنعة محليا، والتي تمثل قيمتها غالبا ثلث تلك الفاتورة (اللحياني ليلى، 2017، صفحة 72).

3.4.مدة صلاحية السجل التجاري الخاص بالاستيراد والتصدير

تطبيقا لأحكام قانون رقم 13-06 مؤرخ في 23 يوليو من سنة 2013، والذي يعدل التشريع رقم 04-08 المؤرخ في الرابع عشر أوت من سنة 2004 والمتعلق بشروط مزاولة النشاطات التجارية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 31 جويلية 2013، صفحة 33)، فقد تم تحديد مدد صلاحيات السجل التجاري المعطى لممارسي النشاطات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية لمدة سنتين فقط قابلة للتجديد، والتي تسري من تاريخ الحصول عليه. كما يعالج نفس القانون مستخرجات السجل التجاري التي تحوزها مؤسسات الاستيراد والتصدير، فعند عدم احترام القواعد المنوطة بمؤسسات الاستيراد والتصدير والتي لم تنفذ ما عدل من قوانينها الأساسية المطابقة للأحكام السابقة من ذات القانون، فإنها تعتبر عديمة الأثر لأجل ممارسة الأنشطة المتعلقة بعملية بواردات المنتوجات والمواد الأولية الموجهة لإعادة بيعها على حالها، كما لا يمكن لها القيام بأية عملية توطين بنكي لعمليات الاستيراد (نعناعة بوحفص جلاب، 2019، صفحة 259).

5. خاتمة

اعتمدت الجزائر خطة محكمة بغية إنقاذ اقتصادها من الانهيار خلال الآونة الأخيرة من الزمن، أي بعد أزمة صدمة أسعار النفط لسنة 2014، حيث أن هذه الصدمة أثرت وبشكل واضح على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها، فمن خلال التحليل الذي تقدمنا به من خلال دراستنا هذه، استخلصنا أن الاقتصاد الجزائري وقع في المحظور خلال هذه الفترة، فما زاد الطين بلة، أن ما فتئت أسعار النفط بالانتعاش، فينتعش الاقتصاد الجزائري جراءها، إلا وتجد نفسها قيد التهاوي من جديد، بسبب الأزمة الصحية الخانقة التي مست العالم، أزمة فيروس Covid-19 وتداعياتها على سوق النفط العالمية، حيث تعتمد الجزائر وبشكل صارخ على معطياتها قصد بناء اقتصادها، فعندما تزدهر أسعار النفط، تزدهر جملة المقدرات المالية الواردة إلى الاقتصاد الجزائري فيستطيع حينها تغذية جميع موازناته وتمويل مشاريعه الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في بعض الأحيان، وحين تنهار تلك الأسعار ينهار الاقتصاد

الجزائري جراءها، كونه اقتصاد ريعيا يعتمد على تصدير الموارد الطاقوية خاما كانت أم مكررة في تمويل خزانته العمومية.

وبالرغم من تسلسل تلك الأحداث المسيئة اقتصاديا للجزائر، إلا أن الدولة انتهجت بعض السبل المالية والنقدية والتجارية قصد إحالة الاقتصاد الجزائري أن يقع في محظور الأزمة، التي بدأنا نلمس آثارها على معدلات التضخم والبطالة والفقر في المجتمع، ومن تلك الحلول أن تطرقت الجزائر إلى صياغة بعض القوانين والضوابط الخاصة بالتجارة الخارجية، ألا وهي تطبيق أساليب وأدوات السياسة التجارية بهدف تخفيف عبء أزمة الاقتصاد الجزائري درءا لتفاقمها، حيث توصلنا بدراستنا هذه إلى صياغة جملة من النتائج والمقترحات في ذات السياق والتي نوجزها فيما يلي:

أولا: النتائج

في ضوء دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نلخصها في التالي:

- تزخر الجزائر بالثروات والمعادن، وهذا ما يعطيها أوصافا اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيس لمواردها المالية التي تغذي احتياطاتها من العملات الأجنبية؛

- يتأثر الاقتصاد الجزائري بالهزات الناجمة عن حركة أسعار الموارد الطاقوية وخاصة المحروقات، فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، إلا أن اقتصادها أصبح يتأثر بصفة أكبر بالصدمات التي تحدث على مستوى تلك الأسعار، ما أدى إلى تصدع مكونات مؤشراتها الاقتصادية الكلية وعجزها، فأزمة أسعار النفط في 2014، أثرت بشكل واضح على مؤشرات الاقتصاد الجزائري سلبا، ما استدعى الجزائر أن تلجأ خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى صندوقها السيادي المتمثل في صندوق ضبط الإيرادات قصد تمويل عجز موازناتها العامة، وبعد الانتعاش البسيط لأسعار النفط خلال سنتي 2018 و2019، أتت أزمة فيروس Covid-19، لتأثر من جديد في حركة أسعار النفط سلبا إلى مستويات ما دون الصفر في بعض مناطق العالم، ما أثر بالتبعية على الاقتصاد الوطني؛

- تسهم السياسة التجارية الخارجية الجزائرية في تخفيف الصدمات المحتملة على مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها، إلا أن الفارق في تطبيق هذه السياسة لم يكن مؤثرا جدا بين مرحلتي انغلاق الاقتصاد الجزائري وتحريره على أداء التجارة الخارجية؛

- رغم أن الجزائر لجأت إلى تطبيق جملة من التغييرات والاحترازات في إطار وسائل السياسة التجارية الخارجية، إلا أن قطاع النفط لديها ظل مهيمنا وبشكل شبه كامل على التركيبة السلعية لصادراتها.

ثانيا: المقترحات

استنادا إلى ما سبق فإننا نوجز اقتراحاتنا في النقاط التالية:

- تنفيذ مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، بحيث يتم الانتقال إلى أسلوب اقتصادي منفتح يقوم في الأساس على تحرير السوق وتوسيع القاعدة التنموية الشاملة؛
- انشاء علاقة تشابكية بين المنافذ الوطنية للتجارة الدولية وعمليات التبادل الإلكتروني للمعلومات وكذا الوثائق مع دول العالم، بغية تقليص تكاليف عمليات التصدير والاستيراد؛
- الاستثمار أكثر في استخدام التكنولوجيا الحديثة في سبيل تشجيع المبادلات التجارية من المنتجات الخدمية والسلعية؛
- تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية في البلاد مع رفع تنافسية منتجاتها وكفاءتها بغية مجابهة التحديات المرتبطة بمدى تنمية الإمكانات الإنتاجية وبالتالي التجارية؛
- تكثيف مشاركة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في المعارض الدولية؛
- جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي يعجز الاقتصاد الجزائري الاستثمار فيها، وهذا لقلة الخبرة الكافية وشح الأموال وكذا الافتقار للتقنية اللازمة بغية إحلال الواردات بمساهمات المستثمرين الأجانب؛
- تنفيذ سياسات تجارية مدروسة ومحبوكة جديدا، تأخذ في عين الاعتبار مستويات التطوير المؤسسي، الدخل الكلي والفردي، الهياكل الاقتصادية؛
- إجراء مجموعة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية والجزئية، مع تطبيق سياسات مالية وضريبية تناسب معالجة القضايا المرتبطة بالتعليم والفقر والبطالة؛
- تكثيف الاستثمار في القطاعات التي تحمل القدرة التصديرية أكثر مع الدول الأجنبية؛
- دراسة الأسواق الأجنبية جيدا، واستغلال مجال الاتفاقيات التجارية في نماء القدرات المؤسساتية المحلية؛
- الانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي، وتكثيف النشاطات التجارية مع مختلف التكتلات الاقتصادية؛
- تطبيق المواصفات والمعايير الدولية على السلع والخدمات المنتجة وطنيا.

6. قائمة المراجع

1. أسامة نجوم. (2015). قراءة في أسباب إنخفاض أسعار النفط. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. أسماء عدائكة، السايح بوزيد. (2018). السياسة التجارية وعالج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016. مجملة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 3(1).
3. البنك المركزي الجزائري. (2020، 2019، 2018، 2016، 2015، 2014). النشرة الإحصائية. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (31 جويلية 2013). شروط ممارسة الأنشطة التجارية – القانون رقم 13-06 مؤرخ في 23 يوليو سنة 2013. الجريدة الرسمية الجزائرية .
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. (2000). مادة 10 من القانون رقم 2000-02، المؤرخ في 2000/07/27، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، المؤرخة في 2000/07/28. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 37.
6. السعيدي وصاف. (2020). قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2018-2005). المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، 3(1).
7. ألفت علي حسن ملوك. (2012). التجارة البينية للسلع الزراعية وفرص التكامل بين الدول العربية. 22(3).
8. اللحياني ليلى. (2017). رخص استيراد البضائع و تصديرها في ظل دستورية مبدأ حرية الاستثمار في الجزائر. دفاتر البحوث العلمية، 5(2).
9. خالد أحمد علي محمود. (2019). التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
10. عطاالله الزبون. (2019). التجارة الخارجية. عمّان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
11. عمراني سفيان، حاكمي بوحفص. (2019). انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر دراسة تحليلية للفترة 200-2017. جملة البشائر االقتصادية، 5(2).
12. فؤاد مجناح، النوري حاشي. (2020). دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017). مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 3(2).
13. لجدل، خالد. (2012). دراسة إستراتيجية إحلال الطاقات الجديدة والمتجددة في الجزائر : حالة الطاقة الشمسية في الفترة 1995 – 2010. الجزائر: جامعة الجزائر. تم الاسترداد من https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=000000000000000195628000000
14. لجدل، خالد. (2018). أثر السياسة الطاقوية الريعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر3. تم الاسترداد من https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/6681
15. مانع سعيد العقيبة. (1974). أوبك والصناعة البترولية،. لبنان: منشورات التجارة والصناعة.

16. محافظ البنك المركزي الجزائري. (13 08, 2021). كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي. تم الاسترداد من مجلس محافظي المصارف المركزية و المؤسسات النقد العربية – 27 أبريل 2020: https://www.bank-of-algeria.dz/html/inclusionfinanci%C3%A8re_042020.htm

17. محافظ بنك الجزائر. (2017). التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف صدمة خارجية مستمرة. الجزائر: بنك الجزائر.

18. محمود حامد محمود. (2017). اقتصاديات التجارة الخارجية. القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.

19. نعناعة بوحفص جلاب. (2019). تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بين ضوابط الحرية والتقييد. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(3).

20. وكالة الأنباء الجزائرية. (20 08, 2021). إجراءات جديدة لتنظيم واردات السلع والمنتجات الموجهة للبيع على الحالة. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/48261-2017-10-08-18-11-39

21. Fonds Monetaire Internationale .(2017) .Perspectives de l'économie mondiale, Un nouvelélan ?Washington, USA: Fonds Monetaire Internationale.
22. International Monetary Fund. (2021, 08 12). entire World Economic Outlook database: April 2021. Récupéré sur WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/April/download-entire-database
23. International Monetary Fund. (2021, 08 09). Total reserves (includes gold, current US$) - Algeria. (International Financial Statistics and data files.) Récupéré sur International Monetary Fund: https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=DZ
24. Ladjedel, K. (2017). L'impact De L'effondrement Des Cours Du Pétrole Sur Les Grands Indicateurs Macroéconomiques En Algérie. Economics and development, 5(2), 15-26. Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/299/5/2/32693
25. Ministère des Finances - Algérie. (2021, 08 12). Lois de finances. Récupéré sur Ministère des Finances: https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/1707-2020-2
26. Office National des Statistiques (ONS) . (2021, 08 10). Les Comptes Nationaux Annuels. Récupéré sur ONS: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique310
27. Office National des Statistiques. (2017). Annuaire Statistique de l'Algérie n° 35, . Algérie: Office National des Statistiques Algérienne.
28. Reuters Staff. (2021, 08 13). تراجع احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي إلى 42 مليار دولار. Récupéré sur REUTERS: https://www.reuters.com/article/algeria-economy-ia4-idARAKCN2AU04K
29. World Bank .(2021 ,08 10) .GDP (current US$) - Algeria تم الاسترداد من World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص441-459

دور استراتيجية تدريب الموارد البشرية في تحقيق الفعالية التنظيمية

دراسة حالة مكتبات مراكز الابحاث العلمية للجزائر وسط

The Role of the human resource training strategy in achieving organizational effectiveness, a case study of the Libraries of scientific research centres for Central Algeria

الحسين ياسمينة*
L'hocine Yasmina
مخبر عصرنة أنظمة المعلومات الوثائقية الجزائرية
جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر–2 _الجزائر
yasmina.elhocin@univ-alger2.dz

محمد عبد الهادي
Mohamed Abd El Hadi
مخبر عصرنة أنظمة المعلومات الوثائقية الجزائرية
جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر–2 _الجزائر
mohamed.abdelhadi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/07/10 *تاريخ القبول: 2023/10/29* *تاريخ النشر: 2023/10/31*

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين استراتيجية التدريب والفعالية التنظيمية. وذلك من خلال دراسة وصفية تحليلية ، لمدى تحقق استراتيجية تدريب الموارد البشرية المطبقة في مكتبات مراكز الابحاث العلمية للفعالية التنظيمية، وبالاعتماد على اداة الاستبيان. وخلصت هذه الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والفعالية التنظيمية في مكتبات مراكز الابحاث العلمية .

الكلمات المفتاحية: المواردالبشرية، المكتبات المتخصصة، استراتيجية التدريب ، الجودة الشاملة، الرضا الوظيفي، الالتزام الوظيفي، الفعالية التنظيمية.

تصنيف JEL: I23. J28 .L15. O15. J24

Abstract :

This study aimed to determine the nature of the relationship between the training strategy and organizational effectiveness,This is done through a descriptive-analytical study, of the extent to which the human resources training strategy applied in the libraries of scientific research centres achieves organizational effectiveness, by relying on the questionnaire tool. This study concluded that there is no statistically significant relationship between the training strategy and organizational effectiveness in the libraries of scientific research centres.

Key words: human resources, specialized libraries, training strategy, Total Quality , Job Satisfaction, Job commitment ,organizational effectiveness
JEL classification codes: J28. L15. O15. J24. I23

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

حتى تتمكن المكتبات المتخصصة من تحقيق الدور الريادي في أواسط النخبة العلمية وتؤدي وظائفها بكل نجاح داخل مراكز الابحاث العلمية، خاصة امام التحديات الراهنة التي فرضت نفسها على بيئة الأعمال والتي استوجبت إحداث تغييرات لمواكبتها، أضحى من الضروري استدراج استراتيجية تدريبية، تسمح بتوفير طاقات بشرية ذات قوة فعالة، تعمل على إيقاظها، تطويرها وتنميتها على البدل والعطاء. كما تسمح بتحسين الفعالية التنظيمية لهذه المكتبات من جانب كل من المورد البشري والإدارة، ومنه تشكل الفعالية التنظيمية إحدى المحاور الهامة، كما تعد هدف تسعى مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمكتبة المتخصصة إلى تحقيقه .لكن تكمن الصعوبة في تحديد ماهية الفعالية خاصة من الجانب التنظيمي، بحكم أن الكثير من المكتبات تملك نفس المكونات المادية والتكنولوجية لكنها تختلف من حيث النتائج والتنظيم. فبناءا على ما سبق تتضح حدود إشكالية بحثنا على النحو التالي:

هل تحقق استراتيجية تدريب الموارد البشرية المطبقة في مكتبات مراكز الابحاث العلمية الفعالية التنظيمية؟.

ولتسهيل الإجابة عن هاته الإشكالية ،ارتأينا تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تتبنى مكتبات مراكز الابحاث العلمية استراتيجية تدريب الموارد البشرية؟.
2. هل تهتم مكتبات مراكز الأبحاث العلمية المدروسة بالفعاليةالتنظيمية؟.
3. هل يوجد علاقة بين استراتيجية تدريب الموارد البشرية والفاعلية التنظيمية بمتغيراتها (الالتزام الوظيفي، الرضى الوظيفي، الجودة الشاملة) في مكتبات مراكز الأبحاث العلمية؟.
4. هل يوجد علاقة بين استراتيجية تدريب الموارد البشرية و الالتزام الوظيفي؟.
5. هل يوجد علاقة بين استراتيجية تدريب الموارد البشرية و الرضاالوظيفي؟.
6. هل يوجد علاقة بين استراتيجية تدريب الموارد البشرية و الجودة الشاملة؟.

ولمعالجة الإشكالية السابقة والإجابة عن مختلف الأسئلة الفرعية، حددنا الفرضيات التالية:

1. تتبنى مكتبات مراكز الابحاث العلمية المدروسة استراتيجية تدريب الموارد البشرية.
2. تهتم مكتبات مراكز الأبحاث العلمية المدروسة بتقييم الفعالية التنظيمية.
3. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية تدريب الموارد البشرية والفعالية التنظيمية بمتغيراتها (الالتزام التنظيمي، الرضى الوظيفي، الجودة الشاملة) في المكتبات المدروسة.

4. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية تدريب الموارد البشرية والالتزام الوظيفي
5. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية تدريب الموارد البشرية والرضا الوظيفي.
6. يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية تدريب الموارد البشرية والجودة الشاملة

1.1. أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من البحث هو التعرف على واقع استراتيجية التدريب المتبعة في مكتبات مراكز الابحاث العلمية ،ومدى انسجامها مع الفعالية التنظيمية بمتغيراتها الالتزام الوظيفي، الرضاالوظيفي، والجودة الشاملة.وكشف التفاعل الموجود بين استراتيجية التدريب المتبعة في هذه المكتبات والفعالية التنظيمية.

1.2. أهمية الدراسة:

أهمية استراتيجية التدريب وأهمية مردودها في الحاضر و المستقبل، يعد مدخلاً هاما يزيد من فاعلية الافراد ويساعد على رفع كفاءتهم النوعية، فضلاً عن إكسابهم المعلومات والمهارات الوظيفية اللازمة، ويساهم في زيادة قدراتهم في أداء الوظائف، بالإضافة إلى إحداث تغيرات إيجابية في سلوكهم وفي علاقتهم بالعمل والعاملين نحو الأفضل، واكسابهم المعرفة الجيدة، وتنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم، والتأثير في اتجاهاتهم وتعديل أفكارهم وسلوكياتهم، وتطوير العادات والأساليب التي يستخدمونها للنجاح والتفوق في العمل.

1.3. محددات وأبعاد الدراسة:

– **الإطار المكاني**: دراسة ثمانية مكتبات متخصصة تابعة لمراكز الابحاث العلمية الجزائرية وهي: مكتبة مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية CRSTDLA، مكتبة مركز البحث النوويCOMENA، مكتبة مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST، مكتبة مركز البحث في علم الفلك والفيزياء الفلكية والجيوفيزياء GRAAG، مكتبة مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة CDTA، مكتبة مركز تنمية الطاقات المتجددة CDER، مكتبة مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنميةCREAD ، مكتبة مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية CRTSE

– **الإطار البشري** : شملت كل الموارد البشرية الموظفة بمكتبات مراكز الابحاث العلمية

1.4. المنهج المستخدم في الدراسة:

اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة الحالية ،لأنه المنهج الذي يعنى بدارسة الظاهرة أو الحدث كما هي في الواقع، و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيرا كيفياً بالكلمات والجمل. أو كمياً بتكميم المعرفة أي تحويل المعلومات الناتجة عن البحث إلى الأرقام و النسب المئوية."ومنه فالتعبير الكمي يعطيها وصفا رقميا يتضح من خلاله حجم

الظاهرة ودرجة ارتباطها بغيرها، اما التعبير الكيفي هو وصف لواقع الظاهرة بتوضيح خصائصها."(معتوق ، 2013 ، صفحة 100)

1.5. الدراسات السابقة:

دراسة بن عيشي عمار (2013) بعنوان "البرامج التدريبية ودورها في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات. حيث توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تصميم البرامج التدريبية ،تحديد الاحتياجات التدريبية ،تقييم البرامج التدريبية وبين تحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة محل الدراسة ،كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات المستقصين تعود إلى كل من متغير الجنس ،العمر ،الدرجة الوظيفية ،المستوى التعليمي.(بن عيشي، 2013).

دراسة خضير وآخرون (1996) بعنوان" الالتزام التنظيمي وفعالية المنظمة دراسة مقارنة بين الكليات العلمية والإنسانية في جامعة بغداد، وأسفرت النتائج بانخفاض درجة الالتزام التنظيمي ،وتفاوت مستوى الفعالية في الكليات العلمية والإنسانية بين الارتفاع في الإنتاجية والتأرجح للرضا الوظيفي والتماثل في تحقيق الأهداف. ووجود علاقة موجبة بين الالتزام وبين الفعالية (خضير و آخرون، 1996) .

دراسة لي Lee (1999) بعنوان"الرضا الوظيفي والفعالية التنظيمية لدى قادة البرامج الرياضية في كليات وجامعات مختارة في جمهورية كوريا هدفت هذه الدراسة لاختبار الرضا الوظيفي والفعالية التنظيمية بين القادة الرياضيين .أظهرت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير كل من الرضا الوظيفي والفعالية التنظيمية بين الفرق الرياضية في الكليات والجامعات في جمهورية كوريا(Lee, 1999).

ما يتضح من الدراسات السابقة: وجود علاقة وثيقة بين الدراسة الحالية وبين معظم الدراسات السابقة من حيث مشكلة الدراسة والإجراءات ،إلا أن الدراسة الحالية ركزت على استراتيجية التدريب وعلى قياس الفعالية التنظيمية لمكتبات مراكز الابحاث العلمية الجزائرية ،فتميزت هذه الدراسة بأنها تناولت استراتيجية التدريب والفعالية التنظيمية كدراسة حالة متخذة من الفرد وحدةً للتحليل، بينما الدراسات السابقة اتخذت من المؤسسة وحدة للتحليل. كما تبرز الدراسات السابقة تعدد معايير ومقاييس الفعالية التنظيمية وهي: الرضا الوظيفي، الجودة الشاملة ، والالتزام الوظيفي وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة.

التأصيل النظري:

2. مفاهيم عامة:

2.1. مفهوم المكتبة المتخصصة:

هي المكتبة التي تقتني مجموعة من المواد والمصادر المتخصصة في موضوع معين او عدة موضوعات ذات علاقة، وتقوم بتقديم خدماتها المكتبية المتقدمة والمتعمقة والمتخصصة لأشخاص معينين متخصصين يعملون في مؤسسة متخصصة. وتشمل مكتبات مراكز البحوث العلمية، مكتبات المؤسسة التجارية والصناعية والشركات المختلفة، مكتبات الجمعيات والهيئات والمنظمات والاتحادات والنقابات المتخصصة، مكتبة الوزارات والدوائر الحكومية المتخصصة.(عليان ، 2002، صفحة 360) أو هي المكتبة التي تهتم باقتناء مواد في موضوع معين او عدة موضوعات تتكون من مجموعات ذات طابع معين تقدم المعلومات للمتخصصين الذين يعملون في مؤسسة متخصصة. (محمد ع.، 1997، صفحة 227)

2.1. مفهوم المورد البشري:

ويقصد بالموارد البشرية في مجال المكتبات "الأعداد الغفيرة والمتنوعة من الأفراد التي لا يستهان بها ذات المواهب، والمهارات العالية، واستغلال تلك الطاقات أفضل استغلال وفق وجهتان حجم العمل، ونوع العمل. ويقرر حجم العمل للأعداد المناسبة للعاملين، أما نوع العمل يقصد به نوعياتهم. ويؤدي الإخفاق في تقرير وتحديد التوزيع الصحيح في كلا الحالتين إلى فشل المكتبة في مجابهة الاحتياجات".(البنهاوي ، 1984، صفحة 10) وهي "تلك المجموعات من الأفراد القادرين على أداء العمل، الراغبين فيه بشكل جاد و ملتزم، وحيث يتعين أن تتكامل وتتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار تنظيمي.(سيد ، 2004، صفحة 19).

3. ماهية استراتيجية التدريب :

3.1. مفهوم استراتيجية التدريب:

هي مجمل العمليات القادرة على جعل الأفراد يؤدون وظائفهم الحالية، والتي قد يكلفون بها مستقبلا من أجل السير الحسن للمكتبة المتخصصة بمهارة (Vatier, 1984, p. 203) . أو تلك الجهود المخططة الهادفة إلى إحداث تعديل ايجابي في المهارات الفنية والإدارية والسلوكية للفرد، وذلك بهدف إكسابه المعارف والخبرات التي يحتاج إليها ومن سمات استراتيجية التدريب أنها مستمرة ومرنة تتكيف وفقاً للتطورات التي تحدث في البيئة.(الخالدي، 2011، صفحة 126) ومنه نستنتج أن استراتيجية التدريب عملية ديناميكية وجهد مخطط لتنمية معارف وخبرات واتجاهات وسلوك المتدربين، وجعلهم أكثر قدرة وفاعلية في أداء مهامهم،

وتمكينهم من استغلال إمكاناتهم وطاقاتهم الكامنة بما يساعد على رفع وتحسين كفاياتهم في ممارسة أعمالهم بطريقة منتظمة وبكفاءة عالية

3.2. اهمية استراتيجية التدريب

أ. **على مستوى المكتبة المتخصصة:** توضيح السياسات العامة للمكتبة المتخصصة ،بذلك يرتفع أداء الموارد البشرية .عن طريق معرفتهم لما تريد المكتبة المتخصصة منهم. (عباس محمد، 2003، صفحة 188) كما تحسن المعارف والمهارات اللازمة للعمل على كل مستويات المكتبة المتخصصة(Werther & Lee, 1985, p. 259)

ب. **على مستوى المورد البشري:** تقليل من التوتر الناجم عن النقص في المعرفة والمهارة. كما تعمل على تنمية مهارات الموارد البشرية وقدراتهم كما يساهم في بناء الكفاءات . (Barzucchetti & Jean, 1995, p. 19) كما تزيد من التزام العاملين وولائهم للمكتبة المتخصصة وتعزز من ادراكهم .

4. ماهية الفعالية التنظيمية

4.1. مفهوم الفعالية التنظيمية

نظر إليها الكثير من الباحثين أمثال (Weick) ويك عام1947 و(Weber) ويبير عام 1938و (Bernard) بيرنارد عام 1980و(Herbiniak) هيربنياك عام1975 و(Steers) ستيرز عام 1969 وغيرهم ،أنها تحدد مدى نجاح المنظمة على اعتبار أن المنظمات تمثل وحدات عقلانية مكونة من مجموعة من الأفراد والموارد تسعى لتحقيق أهداف معينة. بينما اعتبارها بنيس(Bennis) وليكرت (Likert) وآرجيرس (Argyris) نظام فعال للأنشطة والعمليات الداخلية والإجراءات الخاصة بأداء العمل المطلوب لتحقيق الأهداف .(الدليمي ، صفحة 479) وتأسيساً على ماسبق يمكن تعريفها بأنها مدى قدرة المكتبة المتخصصة على تحقيق الأهداف المنشودة أو النتائج المرغوبة، ومدى قدرتها على المحافظة على الموارد البشرية، من خلال ارضاءهم وظيفيا أي مدى قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الإشباع لطموحات وتطلعات الموارد البشرية الاستراتيجية التي تتواجد داخل المكتبة المتخصصة لزيادة التزامهم .

4.2. مؤشرات الفعالية التنظيمية

4.2.1. الجودة الشاملة:

أ. **مفهوم الجودة الشاملة:**

هي التفوق في الأداء لإسعاد المستفيدين ،عن طريق عمل المديرين والموظفين مع بعضهم بعضا من أجل تحقيق أو تزويد المستفيدين بجودة ذات قيمة. من خلال تأدية العمل الصحيح

بالشكل الصحيح ،ومن المرة الأولى. (الدرادكة و اخرون، 2001، صفحة 19)أو هي التطوير المستمر للعمليات الإدارية وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء ،وتقليل الوقت لإنجازها بالاستغناء عن جميع المهام والوظائف عديمة الفائدة(Parasuraman, Zeithaml , & Berry, 1990, p. 12)

ب. مبادئ الجودة الشاملة

- ✓ **دعم الإدارة:** بتهيئة المناخ الملائم للعاملين للمشاركة الفعالة للوصول إلى هذه الأهداف
- ✓ **مشاركة العاملين** :وهي التزام بعيد المدى من قبل الإدارة اتجاه العاملين ،وتغيير جذري في إدراكاتهم وثقافاتهم، بصورة ترقى بالعامل في النهاية إلى مرحلة الولاء الكامل للمكتبة
- ✓ **التحسين المستمر:** بمشاركة جميع الأفراد وتعريفهم بفرص التحسين، واختيار طرق جديدة ،وتسجيل النتائج واقتراح التغييرات.(العقيل ، 1999، صفحة 101)
- ✓ **التعاون وفرق العمل:** وهذا ليس بالمفهوم العادي لعلاقات العمل ،بل بمفهوم الفرق التي تقدر قيمة التعاون والاعتماد المتبادل بين أعضاء الفريق.(نظمي ، 1999، صفحة 43)

4.2.2. الرضا الوظيفي:

أ. مفهوم الرضا الوظيفي

فهو عبارة عن مشاعر السعادة الناتجة عن تصور الفرد اتجاه الوظيفة، إذ أن هذه المشاعر تعطي للوظيفة قيمة مهمة تتمثل برغبة الفرد في العمل وما يحيط به .وحيث أن الأفراد مختلفون في رغباتهم فإن هناك تبايناً في اتجاهاتهم نحو القيم ذات الأهمية بالنسبة لهم (عباس محمد ، 2003، صفحة 175) أو من خلال إشباع حاجات الفرد عن طريق الأجر، ظروف العمل ،طبيعة الإشراف ،طبيعة العمل نفسه... .(محمد ع.، 2001، صفحة 210)

ب. **العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي**:(عبد الوهاب و عايده، 1993، الصفحات 71-75)

- ✓ **العوامل الخاصة بالفرد:** حاجات الفرد وإشباعها ،إتقان العمل والإبداع، الشعور باحترام الذات، إدراك الفرد وشخصيته وقدراته وطموحه ومدى ولاءه للمكتبة...
- ✓ **محتوى الوظيفة** : من حيث نوعها ومهامها والنسق الذي تسير به.
- ✓ **عوامل خاصة بالأداء** :كارتباط الأداء بمكافئات وحوافز العمل وشعور الفرد بأن قدراته تساعده على تحقيق الأداء المطلوب بما يتلاءم مع الأهداف المحددة.
- ✓ **العوامل التنظيمية** :وتشمل الأنظمة، الإجراءات ،الرواتب ،الحوافز المادية والمعنوية ،القيادة، أساليب اتخاذ القرارات، العلاقات بين الزملاء ، مركز الفرد التنظيمي...

4.2.3. الالتزام الوظيفي:

أ. مفهوم الالتزام الوظيفي

هو قوة تطابق الفرد مع مكتبته وارتباطه بها ،فالفرد الذي يظهر مستوى عالياً من الالتزام الوظيفي اتجاه المكتبة التي يعمل فيها يكون لديه اعتقاد قوي بقبول أهدافها وقيمها. ومستعد لبذل أقصى جهد ممكن لخدمتها والمحافظة على استمرار عمله فيها (Porter, 1979 , p. 121) و ارتباط هويته وذاتيته واندماجه عمليا بها و إيمانه العميق بأهدافها وقيمها ورغبته القوية في المحافظة على عضويته فيها (Cevat , 2001, p. 10)

ب. العوامل المؤثرة على الالتزام الوظيفي

- ✓ **وضوح الأهداف:** ما يجعل العاملين أكثر قدرة على فهمها وتحقيقها.
- ✓ **السياسات وحاجات العاملين:** التي تساعد على إشباع حاجات الأفراد.
- ✓ **نظام الحوافز:** وتكون مادية أو معنوية ،فردية أو جماعية
- ✓ **المناخ التنظيمي:** أي الظروف والمتغيرات والأجواء الداخلية للمكتبة المتخصصة.

الجانب الميداني:

5. **أداة الدراسة:**

استخدم الباحثان الاستبانة للحصول على المعلومات والبيانات والحقائق، لاسيما الوصفية منها، ومن الخصائص السيكو مترية للأداة المستخدمة في الدراسة:

أ. الصدق :اعتمد الباحثان على نوعين من الصدق وهما:

اولا: الصدق الظاهري (صدق المحكمين) حيث تم توزيع الاستبيان على خمسة اساتذة متخصصين في علم المكتبات و المعلومات

ثانيا: الصدق البنائي للمحاور(مصفوفة معاملات الارتباط البينية):

جدولرقم (02): يوضح الصدق البنائي للمحاور

المحور	استراتيجية التدريب	الفعالية التنظيمية	الالتزام الوظيفي	الرضا الوظيفي	الجودة الشاملة
الصدق البنائي	0,879** بدلالة 0,000	0,761** بدلالة 0,000	0,554** بدلالة 0,000	0,510** بدلالة 0,000	0,695** بدلالة 0,000

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول المدرج اعلاه نلاحظ أن كل القيم الخاصة بالصدق البنائي للمحاور دالة احصائيا بقيمة دلالة 0,000 لأنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.01

ب. الثبات :بعد انتهاء الباحثان من التأكد من صدق أداة الدراسة كان لابد من التأكد من ثباتها من خلال حساب معامل الثبات (ألفاكرونباخ) وكانت النتائج كما هي في الجدول:

جدول رقم (03): يوضح معامل الثبات (ألفاكرونباخ)

المتغيرات	استراتيجية التدريب	الفعالية التنظيمية	الثبات الكلي
عدد العبارات	7	11	18
معامل الثبات ألفاكرونباخ	0,767	0,805	0,805

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول المدرج اعلاه نلاحظ أن كل من معامل الثبات الخاص باستراتيجية التدريب والفعالية التنظيمية جيد حيث بلغت قيمة ثبات استراتيجية التدريب 0,767 وقيمة ثبات الفعالية التنظيمية 0,805 ، وعليه فان أداة القياس ككل عرفت درجة ثبات ومصداقية عالية في قياس متغيري الدراسة بلغت 0,805. متجاوزة بذلك عتبة القبول الممثلة بـ70 %

6. مجتمع الدراسة:

يتكون المجتمع الأصلي للدراسة من 48 فرد وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح مجتمع الدراسة

العينة	مراكز الابحاث								المجموع
	CERIST	CRSTDLA	COMENA	CDER	CREAD	CDTA	CRAAG	CRTSE	
التكرارات	13	7	9	4	8	2	3	2	48
النسبة المئوية	27.08 %	14.58 %	18.75 %	%8.3	16.66 %	%4.16	%6.25	%4.16	%100

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

7. ادوات التحليل الاحصائي المستخدمة في تحليل البينات:

تم التحقق من صحة فرضيات الدراسة من خلال التكرارات ،والنسبة المئوية لمتغيرات الدراسة. بالإضافة إلى رصد قيم الاختبار الإحصائي كاف مربع أي معامل الارتباط البسيط بيرسون، لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث. و الاختبار الإحصائي فاي لأن طبيعة المتغيرات من المستوى الإسمي (نعم/لا) .

8. تحليل نتائج المعطيات الميدانية:

8.1. خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (05): يوضح خصائص عينة الدراسة

المتغير		التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	14	29,2%
	أنثى	34	70,8%
الوضعية المهنية	مرسم	43	89,6%
	غير مرسم	5	10,4%
الفئة العمرية	أقل من25	1	2,1%
	25-35	16	33,3%
	36-45	13	27,1%
	46-55	15	31,3%
	56 فأكثر	3	6,3%
المؤهل العلمي	تقني	4	8,3%
	تقني سامي	7	14,6%
	ليسانس	18	37,5%
	ماستر	13	27,1%
	ماجيستير	1	2,1%
	مهندس دولة	4	8,3%
	دكتوراه	1	2,1%
التخصص الدراسي	علم المكتبات و المعلومات	23	47,9%
	التخصص الدراسي الاخر	25	52,1%

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

تشير نتائج المعالجة الاحصائية لخصائص عينة الدراسة أن معظم أفراد العينة هم إناث،حيث بلغ عددهم 34 مفردة أي ما يعادل70,8%. كما يشير متغير الوضعية المهنية أن 89,6% من الموظفين مرسمين. في حين يظهر من خلال المتغير الخاص بالفئة العمرية أن الفئة التي تتراوح اعمارها ما بين 25 و35 هي التي احتلت المرتبة الاولى بنسبة مئوية تعادل 33,3 %. كما يتبين من خلال متغير المؤهل العلمي أن الغالبية من المستجوبين هم من حملة الدرجة الجامعية ليسانس حيث قدرت نسبتهم بـ 37,5%. كما يتبين من خلال متغير التخصص أن الغالبية من المستجوبين غير المنتمين للتخصص وبلغت نسبتهم 52,1%.

9. عرض وتحليل وتفسير فرضيات الدراسة:

9.1. عرض وتحليل الفرضية الفرعية الأولى:

جدول رقم (08): يوضح مجموع الاجابات المتعلقة باستراتيجية التدريب

مجموع الاجابات المتعلقة باستراتيجية التدريب	لا	نعم	المجموع
التكرارات	936	357	1293
النسب المئوية	%72,4	%27,6	%100

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

بالنظر إلى الجدول رقم (08) يتضح بأن مجموع الاجوبة للمتغير (لا) وصلت نسبتها الى 72,4% وهي نسبة كبيرة مقارنة مع مجموع الاجوبة للمتغير (نعم) والتي كانت نسبتها 27,6% وعليه يمكننا القول أنه **لا توجد استراتيجية تدريبية داخل مكتبات مراكز الابحاث العلمية** بحيث يمكن تفسير أو تبرير هذا الى كون مكتبات مراكز الابحاث العلمية لا تبدي أهمية للتدريب كاستراتيجية فعّالة وضرورية في المكتبة، على الرغم من كونه عملية تغيير في سلوك الفرد لسد الفجوات المعرفية والاتجاهية بين الأداء الحالي والأداء على المستوى المطلوب، مما يحقق انسجامهم مع بيئتهم التنظيمية ويساهم في الإقلال من حجم الإشراف الإداري.(فريد ، 2006، صفحة 88)كما تدل النتائج المتحصل عليها على أن مكتبات مراكز الابحاث العلمية لا تزود موظفيها بالمهارات والمؤهلات ولا تساهم في الرفع من مستويات أدائهم، برغم من كون التدريب لم يصبح عملية اختيارية بل أصبح حتمية استراتيجية لتغيير سلوك الفرد. إضافة الى غياب لائحة او سياسة مكتوبة يعتمد عليها القائمون بتنظيم البرامج التدريبية الموجهة لتنمية الموظفين داخل مكتبات مراكز الابحاث العلمية، هذا ما أكده 62,5 % من المستجوبين وبالتالي غياب شروط ووسائل التدريب والتي كما قال (روبرت كوهلس) لديها مكانة خاصة في تعليم الأفراد وأثر على مردودية الموظف. **وتأسيسا على ما سبق يمكن رفض الفرضية الأولى للبحث القائلة بأنه تتبنى مكتبات مراكز الابحاث العلمية استراتيجية تدريب الموارد البشرية**

9.2. عرض وتحليل الفرضية الفرعية الثانية:

جدول رقم (09) يوضح مجموع الاجابات المتعلقة بالفعالية التنظيمية

مجموع الاجابات المتعلقة بالفعالية التنظيمية	لا	نعم	المجموع
التكرارات	408	456	864
النسب المئوية	%47,2	%52,8	%100

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

بالنظر إلى الجدول رقم (09) و الذي يوضح مجموع الاجابات المتعلقة بالفعالية التنظيمية يتضح بأن مجموع الاجوبة للمتغير (نعم) وصلت نسبتها الى 52,8% وهي نسبة لابأس بها مقارنة مع مجموع الاجوبة للمتغير (لا) والتي كانت نسبتها 47,2% فانطلاقا من القراءة الاحصائية للجدول يمكننا القول أنه **تهتم مكتبات مراكز الابحاث العلمية بالفعالية التنظيمية** بحيث يمكن تفسير أو تبرير هذا الى كون الفعالية التنظيمية تتوقف إلى حد بعيد على مدى قدرة مكتبات مراكز الابحاث العلمية على الاستجابة ،وإشباع طلبات وتوقعات أفرادها وشرائحها الاستراتيجية وبدرجة مرضية. تتمثل عادة في مجموعة العاملين ،و الذي يمثل مدخل قياس أي تنظيم كان. **وتأسيسا على ما سبق يمكن قبول الفرضية الثانية للبحث القائلة: تهتم مكتبات مراكز الابحاث العلمية بالفعالية التنظيمية.**

9.3. عرض وتحليل الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول رقم (10): يوضح العلاقة بين استراتيجية التدريب و الفعالية التنظيمية

		استراتيجية التدريب		المجموع
			لا	نعم
الفعالية التنظيمية	لا	ت	8495	2929	11424
		%	%35,1	%12,1	%47,2
	نعم	ت	9019	3749	12768
		%	%37,3	%15,5	%52,8
	المجموع	ت	17514	6678	24192
		%	%72,4	%27,6	%100,0
كاف مربع		درجة الحرية	قيمة الدلالة p-value	مستوى الدلالة α-level	
131,772		1	0,678	0,05	
قيمة فاي Ø		درجة الحرية	قيمة الدلالة p-value	مستوى الدلالة α-level	
1,657		2	0,678	0.05	

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

يتبين من نتائج الجدول أن معظم عينة الدراسة يتفقون على عدم وجود استراتيجية التدريب وتقدر نسبتهم 72,4% خاصة 35,1% ممن يعتقدون بعدم بوجود الفعالية التنظيمية ، كما نجد 27,6% منهم يتفقون على وجود استراتيجية التدريب وهم 15,5% يتفقون على وجود الفعالية التنظيمية في المكتبة، وبالنظر لقيمة الاختيار الإحصائي كاف مربع X^2=131,772 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة دلالة p=0,678 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، كما تساوي قيمة الاختبار الإحصائي فاي Ø=1,657 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة دلالة p=0,678 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، **وعليه**

يمكننا القول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والفعالية التنظيمية في مكتبات مراكز الابحاث العلمية. ويعزو الباحثان سبب ظهور هذه النتائج الى عدم اعطاء موظفي مكتبات مراكز الابحاث العلمية اهمية للتدريب، ولم يجعلوه مقياس لرضاهم والتزامهم أو تجويد خدماتهم، ربما لأن شهاداتهم وخبراتهم ومستوياتهم التعليمية كان لها الحظ الاوفر في ذلك. وبالتالي لم يضحى التدريب حاجاتهم وغايتهم، إضافة إلى عدم دعم الإدارة العليا لنشاط التدريب، وعدم ربط أهداف مكتبات مراكز الابحاث العلمية بتصورات الإدارة للاستراتيجية التدريبية بها. على الرغم من أن المتصفح لمجموعة مؤشرات الفعالية التنظيمية يجد أن الغالبية العظمى من هذه المؤشرات، تقع ضمن مفاهيم رضا العاملين والتزامهم والاهتمام بجودة الخدمات التي تقدمها بصورة أفضل. فنقص أو انعداما أو غياب مؤشر من مؤشرات الفعالية التنظيمية، سيؤدي إلى جفاء في العلاقة المتبادلة بين الموظف والمكتبة المتخصصة. وهذا ما آلت اليه نتائج دراسة الباحث مسكي (P. Meschi) حيث توصل الى أن مشاركة العمال في برامج التدريب يخلق لديهم دافعية كبيرة وقابلية لتطبيق الكفاءات المكتسبة ويحققون في الواقع تحويلا مهما ينعكس إيجابا على الفعالية التنظيمية. (Meschi , 1991, pp. 545-549) **وتأسيسا على ما سبق يمكن رفض الفرضية الثالثة للبحث القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والفعالية التنظيمية في مكتبات مراكز الابحاث العلمية.**

9.4. عرض وتحليل الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول رقم (11): يوضح العلاقة بين استراتيجية التدريب و الالتزام الوظيفي

		استراتيجية التدريب		المجموع
		لا	نعم	
الالتزام الوظيفي	لا	ت 2629	927	3556
		% %32,6	%11,5	%44,1
	نعم	ت 3209	1299	4508
		% %39,8	%16,1	%55,9
	المجموع	ت 5838	2226	8064
		% %72,4	%27,6	%100,0
كاف مربع		درجة الحرية	p-valueقيمة الدلالة	α-levelمستوى الدلالة
62,224		1	0,264	0,05
قيمة فاي Ø		درجة الحرية	p-valueقيمة الدلالة	α-levelمستوى الدلالة
1,139		2	0,264	0.05

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

يتبين من نتائج الجدول أن معظم عينة الدراسة يتفقون على عدم وجود استراتيجية التدريب وتقدر نسبتهم 72,4% خاصة 32,6% ممن يعتقدون بعدم بوجود الالتزام الوظيفي، كما نجد 27,6% منهم يتفقون على وجود استراتيجية التدريب وهم 16,1% يتفقون على وجود الالتزام الوظيفي في المكتبة، وبالنظر لقيمة الاختيار الإحصائي كاف مربع X^2=62,224 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة دلالة p=0,264 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، كما تساوي قيمة الاختبار الإحصائي فاي Ø=1,139 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة دلالة p=0,264 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، **وعليه يمكننا القول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والالتزام الوظيفي في مكتبات مراكز الابحاث العلمية**.وبعزو الباحثان سبب ظهور هذه النتائج إلى عدم تطابق أهداف استراتيجية التدريب مع أهداف المكتبة المتخصصة، أضافة الى وجود مجموعة من العوامل الاخرى التي تؤثر في الالتزام الوظيفي منها يقع داخل وخارج بيئة المكتبة المتخصصة، وقد تباينت أراء الكتاب والباحثين حولها ،فبحوث السبعينات والثمانينات أكدت على ثلاث عوامل رئيسية تمثلت بالسمات الشخصية، الخصائص الوظيفية، الخصائص التنظيمية، أما بحوث التسعينات فقد اضافة العوامل البيئية، فرص العمل البديلة لتأثيرها بالالتزام الوظيفي. أما حديثا فتم تحديد العوامل المؤثرة في الالتزام الوظيفي بخصائص الوظيفة وحالات الدور بالنسبة للفرد "كتخصص العمل وتحدياته ،وعلاقات القائد بالأعضاء، بالإضافة إلى الخصائص التنظيمية".(العنزي و الزبيدي، 2006، صفحة 125) **وتأسيسا على ما سبق يمكن رفض الفرضية الرابعة للبحث القائلة بأن توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والالتزام الوظيفي في مكتبات مراكز الابحاث العلمية**

9.5. عرض وتحليل الفرضية الفرعية الخامسة :

الجدول رقم (12) يوضح العلاقة بين استراتيجية التدريب و الرضا الوظيفي

		استراتيجية التدريب		المجموع
		لا	نعم	
الرضا الوظيفي	لا	ت	456	132	588
		%	%11,3	%3,3	%14,6
	نعم	ت	2463	981	3444
		%	%61,1	%24,3	%85,4
	المجموع	ت	2919	1113	4032

%100,0	%27,6	%72,4	%		
α-levelمستوى الدلالة		p-valueقيمة الدلالة	درجة الحرية	**كاف مربع**	
0,05		0,973	1	26,256	
α-levelمستوى الدلالة		p-valueقيمة الدلالة	درجة الحرية	**قيمة فاي Ø**	
0.05		0,973	2	0,740	

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

يتبين من نتائج الجدول أن معظم عينة الدراسة يتفقون على عدم وجود استراتيجية التدريب وتقدر نسبتهم 72,4% خاصة 11,3% ممن يعتقدون بعدم بوجود الرضى الوظيفي ، كما نجد 27,6% منهم يتفقون على وجود استراتيجية التدريب وهم 24,3% يتفقون على وجود الرضى الوظيفي في المكتبة، وبالنظر لقيمة الاختيار الإحصائي كاف مربع X^2=26,256 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة دلالة p=0,973 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، كما تساوي قيمة الاختبار الإحصائي فاي Ø=0,740 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة دلالة p=0,973 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، **وعليه يمكننا القول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والرضى الوظيفي في مكتبات مراكز الابحاث العلمية.** ويعزو الباحثان سبب ظهور هذه النتائج الى كون الرضا الوظيفي مسألة ذاتية تقديرية مرتبطة بالمشاعر التي قد تترجم في شكل سلوك موضوعي ،يعكس حالة الفرد الموظف، تتحكم فيه حاجات رغبات وطموحات يجب اشباعها، كالأجر، الترقية، تنوع المهام، التمكين الوظيفي، بيئة العمل. بمعنى أن مستوى دافعية الموظف تتأثر تأثيرا مباشرا بمدى ما يحصل وما يتوقعه من عمله. **وتأسيسا على ما سبق يمكن رفض الفرضية الخامسة للبحث القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والرضى الوظيفي في مكتبات مراكز الابحاث العلمية**

9.6. عرض وتحليل الفرضية الفرعية السادسة :

الجدول رقم (13) يوضح العلاقة بين استراتيجية التدريب و الجودة الشاملة

الجودة الشاملة		**استراتيجية التدريب**		**المجموع**
		لا	نعم	
لا	ت	5410	1870	7280
	%	%44,7	%15,5	%60,2
نعم	ت	3347	1469	4816

		%27,7	%		%39,8
	المجموع	8757	ت	3339	12096
		%72,4	%	%27,6	%100,0
كاف مربع		درجة الحرية	قيمة الدلالةp-value		مستوى الدلالةα-level
114,372		1	0,015		0,05
قيمة فاي Ø		درجة الحرية	قيمة الدلالةp-value		مستوى الدلالةα-level
1,544		2	0,015		0.05

المصدر:من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS

يتبين من نتائج الجدول أن معظم عينة الدراسة يتفقون على عدم وجود استراتيجية التدريب وتقدر نسبتهم 72,4% خاصة (44,7%) ممن يعتقدون بعدم بوجود الجودة الشاملة ، كما نجد 27,6% منهم يتفقون على وجود استراتيجية التدريب وهم (12,1%) يتفقون على وجود الجودة الشاملة في المكتبة، وبالنظر لقيمة الاختيار الإحصائي كاف مربع X^2=114,372 وهي قيمة دالة إحصائيا بقيمة دلالة p=0,015 لأنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، كما تساوي قيمة الاختبار الإحصائي فاي Ø=1,544 وهي قيمة دالة إحصائيا بقيمة دلالة p=0,015 لأنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.05، **وعليه يمكننا القول أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والجودة الشاملة في مكتبات مراكز الابحاث العلمية**. ويعزو الباحثان سبب ظهور هذه النتائج الى كون الجودة الشاملة كنظام في التدريب نظام يسعى إلى انجاز الأعمال التدريبية بكفاءة ويستمر ويقوم هذا النظام على إحساس العاملين في التدريب بهذا النظام وتفاعلهم معه، ويسعى للوصول إلى المشكلة بسرعة والتعرف على الأسباب الحقيقية لها. والوقاية من حدوث أي مشاكل أثناء العمل، والتحسين والتطوير الدائم لأساليب العمل. وفي نفس السياق يقول مارك إتش" لا أعتقد أنه توجد منظمة لا يمكنها تطبيق الالتزام بالجودة الشاملة فهذا يساعدها على تقليل القرارات السيئة إلى حد الأدنى ،وزيادة القرارات الجيدة في المستقبل (ماكورماك، 2015، صفحة 187).

وتأسيسا على ما سبق يمكن قبول الفرضية الخامسة للبحث القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والجودة الشاملة في مكتبات مراكز الابحاث العلمية.

10. خاتمة:

حتى يتم تحقيق مفهوم الفعالية التنظيمية بالشكل الصحيح فإنه يجب تدريب الموظفين تدريبا استراتيجيا سليما وصلبا بأساليب وأدوات ومتغيرات هذا المفهوم الجديد، وبالتالي تؤدي إلى النتائج المرغوبة من تطبيقها. حيث أن تطبيق استراتيجية التدريب بدون وعي أو فهم لمبادئها ومتطلباتها قد يؤدي إلى الفشل الذريع للفعالية التنظيمية. كما هو الحال في هذه الدراسة ، فالوعي الكامل بالفعالية التنظيمية يمكن تحققه عن طريق استراتيجية تدريب ناجحة وفعالة. ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

- ✓ لا توجد استراتيجية تدريب في مكتبات مراكز الابحاث العلمية وهذا بنسبة 72,4% .
- ✓ تهتم مكتبات مراكز الابحاث العلمية بالفعالية التنظيمية وهذا بنسبة قدرت بـ 52,8%
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والفعالية التنظيمية في مكتبات مراكز الابحاث العلمية لأن قيمة الاختيار الإحصائي X^2=131,772 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة p=0,678 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05.
- ✓ لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والالتزام الوظيفي في مكتبات مراكز الابحاث العلمية لأن قيمة الاختيار الإحصائي X^2=62,224 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة p=0,264 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05.
- ✓ لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والرضى الوظيفي في مكتبات مراكز الابحاث العلمية لأن قيمة الاختيار الإحصائي X^2=26,256 وهي قيمة غير دالة إحصائيا بقيمة p=0,973 لأنها أكبر من قيمة مستوى الدلالة 0.05.
- ✓ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين استراتيجية التدريب والجودة الشاملة في مكتبات مراكز الابحاث العلمية لأن قيمة الاختيار الإحصائي X^2=114,372 وهي قيمة دالة إحصائيا بقيمة p=0,015 لأنها أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.05.

أما التوصيات التي يوصي بها الباحثان فهي تتمثل فيما يلي:

- ✓ تفعيل استراتيجية تدريب الموارد البشرية في مكتبات مراكز الابحاث العلمية لتتمكن من التفوق على مثيلاتها من المكتبات الاخرى ،لأنها ذات عائد كبير في المدى القريب والمدى البعيد على حد سواء ،يتمثل هذا العائد في زيادة الفعالية التنظيمية للموارد البشرية مما يؤثر

إيجابا في جودة الخدمات التي تحقق أعلى درجات الرضا للمستفيدين، وتزيد من التزام الموظفين ورغبتهم في البقاء داخل المكتبة.

- ✓ شد انتباه مسئولي مكتبات مراكز الابحاث العلمية إلى أهمية الموارد البشرية العاملة داخل المكتبة، مع التأكيد على ضرورة تبني نظام جاد فعال غير روتيني في تنميتهم والاستثمار فيهم يتميز ببعده الاستراتيجي.
- ✓ إجراء دراسات على سائر مكتبات مراكز الابحاث العلمية باستخدام أداة الدراسة الحالية ،لإمكان إجراء مقارنات والخروج بتعميمات عن خصائص مكتبات مراكز الابحاث العلمية الجزائريه، أو اعتماد متغيرات أخرى غير التي شملتها هذه الدراسة ،للكشف عن متنبئات أفضل لمستويات الفعالية التنظيمية.

11. قائمة المراجع:

1. إبراهيم بدر شهاب الخالدي. (2011). معجم الإدارة. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
2. إتش مارك، ماكورماك. (2015). ما لا يدرسونك إياه في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد. (جمال الدين لعويسات، المترجمون) الإمارات: مكتبة جرير.
3. جمال معتوق . (2013). منهجية العلوم الاجتماعية و البحث الاجتماعي. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
4. حسن أحمد الطعاني . (2007). التدريب الإداري المعاصر. عمان : دار المسيرة
5. خليل عبد الله سعد الدين . (2007). إدارة مراكز التدريب. القاهرة : مجموعة النيل العربية.
6. خالد عبدو الصرارة. (2010). الكافي في مفاهيم علوم المكتبات و المعلومات :(عربي – إنجليزي). عمان: دار كنوز المعرفة العلمية.
7. ربحي مصطفى عليان . (2002). اداره وتنظيم المكتبات ومراكز مصادر التعلم (الإصدار 1). عمان: دار صفاء
8. سعد علي العنزي، و غني دحام الزبيدي. (2006). علاقة الالتزام التنظيمي بمشاركة العاملين وأثرها في تحقيق متطلبات الجودة للموارد. مجلة الإدارة والاقتصاد(61).
9. سهيلة عباس محمد . (2003). إدارة الموارد البشرية : مدخل استراتيجي (الإصدار 1). عمان: دار وائل للنشر.
10. سهيلة عباس محمد. (2003). إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
11. عبد الباقي صلاح الدين محمد. (2001). إدارة الموارد البشرية. الإسكندرية : مطبعة الدار الجامعية.
12. عبد الحافظ سلامه محمد. (1997). خدمات المعلومات وتنمية المقتنيات المكتبية. الاردن: دار الفكر .
13. عبد الرحمان بن عنتر. (2010). إدارة الموارد البشرية : المفاهيم والأسس. الأردن: دار اليازوري.
14. عبد الفتاح زين الدين فريد . (2006). إدارة الموارد البشرية (ط 2). القاهرة: دار الفاروق.
15. عبد الكريم العقيل . (1999). أساسيات إدارة الجودة الشاملة. القاهرة: جرير للنشر والتوزيع.
16. علي محمد عبد الوهاب، و سيد خطاب عايده. (1993). إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية. القاهرة: مكتبة عين شمس.

17.عمار بن عيشي. (2013). البرامج التدريبية ودورها في تحقيق الجودة الشاملة بالمنظمات دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية بسكرة. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم التجارية، الجزائر

18.فاضل الدليمي . (بلا تاريخ). دراسة تحليلية تطبيقية لقطاع التعليم العالي في العراق. مجلة دراسات العلوم الإنسانية، 4(21).

19.كشاوي باري. (2006). إدارة الموارد البشرية (الإصدار 2). القاهرة: دار الفاروق.

20.ماجدة العطية . (2003). سلوك المنظمة : سلوك الفرد والجماعة (الإصدار 1). عمان: دار الشروق

21.مأمون الدرادكة ، و اخرون. (2001). إدارة الجودة الشاملة. عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع.

22.محمد أمين البنهاوي. (1984). إدارة العاملين في المكتبات. القاهرة: العربى للنشر و التوزيع.

23.مصطفى أحمد سيد. (2004). أدارة الموارد البشرية: الإدارة العصرية لرأس المال الفكري. القاهرة: دار الكتاب

24.نصر الله نظمي . (1999). أيزو 9000 إصدار 2000 : خطوة جديدة على الطريق لتطوير المنظومة الإدارية. القاهرة : إصدارات اتحاد الصناعات المصرية .

25.نعمة خضير ، و آخرون. (1996). الالتزام التنظيمي وفاعلية المنظمة ، دراسة مقارنة بين الكليات العملية والإنسانية. مجلة اتحاد الجامعات العربية(31).

26.نور الدين تاوريريت. (2006). قياس الفعالية التنظيمية من خلال التقييم التنظيمي على مجموعة من المنظمات الصناعية. أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، علوم نفس العمل والتنظيم، قسنطينة.

27.يونس عزيز . (1994). التقنية و إدارة المعلومات. بنغازي: جامعة قازيوس.

28.Celep Cevat .(2001) .Teachers organizational commitment in educational Organization .national forum of Teacher education journal.

29.Lee, B. S. (1999). Job satisfaction and organizational effectiveness of selected leaders of college and university sport programs in the Republic of Korea, United States Sports Academy.Korea: UMI Dissertation Services.

30.Meschi , P. (1991). Pratiques de formation et structure des sociétés mixtes internationales Les actes du 2e congrès de l'AGRH.Paris : S.M.

31.Parasuraman, A., Zeithaml , V. A. (1990). Scale for Measuring Consumer Perceptions of Service Quality. Journal of Retailing.

32.Porter, L. S. (1979). organizational commitment: Job Satisfaction and turnover among psychiatric technicians. journal of applied chologg, 59.

33.Serge Barzucchetti ، و François .Jean .(1995) .Evaluation de la formation et performance de l'entreprise.Paris : édition Liaison.

34.Tomas A Minotti .(1999) .Total Quality Management in child welfare organization: Impact on worker satisfaction and organizational effectiveness.USA: UMI.

35.Vatier, R. (1984). Développement de l'entreprise et promotion des hommes. paris: entreprise moderne d'édition.

36.Werther, D., & Lee, g. (1985). la gestion des ressources humaines. Canada: MC Graw-Hill.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:7/ N°2/ October ,2023, PP61-80

Information and Communication Technology as a tool to achieve excellence in Algerian communication institutions

تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة لتحقيق التميز في مؤسسات الاتصال الجزائرية

*** Imen Benghellab**
Khenchela University(Algeria),
Laboratoire Incubateurs d'Entreprises et Développement Local
imene.benghellab@univ-khenchela.dz

Nahed Hebbaz
Khenchela University(Algeria),
Laboratoire Incubateurs d'Entreprises et Développement Local
hebbaz.nahed@univ-khenchela.dz

Received: *17/06/2023* ***Accepted***: *25/10/2023* ***Published***: *31/10/2023.*

Abstract :

The main objective of this paper is to propose a comprehensive and general framework for how to achieve excellence through the optimal use of information and communication technology (TIC) in the Algerian institutions of communication.

The descriptive analytical approach was used to analyze the comparative literature and the hypothetical deductive approach was used to develop hypotheses based on theories and draw conclusions based on the questionnaire to reach the main objective. The study found a positive relationship between the dimensions of information and communication technology and the achievement of institutional excellence.

Key words: Information; Communication; Technology; Excellence.
JEL classification codes: L15, L63

* ***Corresponding author***

1. Introduction.

The new economy has shifted away from an economy based on traditional manufacturing to an economy driven by knowledge. Technological changes in materials handling, information processing, biotechnology, as well as the globalization of production systems through the establishment of dominant industrial standards that will last until the next strategic inflection point for any new technology are among the most important driving forces for this transformation (Morrar, Arman, & Mousa, 2017).

Information and Communication Technology (ICT) has become a major factor in the future development of the service industry including the telecommunications industry, banking industries, transportation and logistics, among others. The focus on creating new approaches to its development provides confidence in the institution's ability to achieve long-term and sustainable success in the current business environment characterized by rapid and continuous change, and this is called "institutional excellence" which is one of the most recognized concepts that can ensure this competence and ability.

1.1. The research' problem:

In the context of benefiting from the technological revolution and the communication revolution that granted many advantages to communication institutions owned by them and improving their use and exploitation, many challenges were imposed on communication institutions, most notably their acquisition of these technologies and their exploitation as logic to gain leadership. From this standpoint, we pose the following problem :**What is the role of (ICT) in achieving institution al excellence within the Algerian communication institutions?**

1.2. The research' hypotheses:

According to this question, the following hypotheses can be formulated:

There is no significant relationship between ICT and institutional excellence.

- H0a: There is no significant relationship between equipment and institutional excellence.

- H0b: There is no significant relationship between software and institution al excellence.
- H0c: There is no significant relationship between communication networks and institutional excellence.
- H0d: There is no significant relationship between Human compatibilities and institutional excellence.

1.3.The research' objectives:

This research aims to clarify a number of points as follows:

-Providing a structured scientific theoretical framework by studying the critical importance of ICT for business institutions .

-Clarify how business institutions can achieve institutional excellence by making good use of ICT in all their dimensions.

- Answer the questions posed and test the hypotheses.

1.4.The research' methodology:

This research used descriptive survey research design for systematic collection and analysis of data and hypothetical-deductive approach in order to test hypothesis.

The research model links two latent variables, the independent variable is in information and communication technology with its four dimensions of equipment and equipment, software, communication networks, human capabilities, and the dependent variable is represented in institutional excellence, which also includes four dimensions: leadership excellence, service excellence, human excellence and product differentiation. The data was collected using an electronic questionnaire, which was distributed to a sample of the agencies of the Algerian communication institutions

1.5.Previous studies

Access to basic ICT infrastructure is a key to increasing the flow of information and improving communication and by extension increasing possibilities and opportunities (Baba, Shaari, & Alkali, 2011, p. 32). The scope of networking provided by the Fourth Industrial Revolution is an important opportunity for manufacturers to use customer feedback data more widely and more efficiently (Xu, David, & Kim, 2018). The concept of institutional excellence is an academic term that originated from Peters and Waterman (1982) (Al-Dhaafri, Al-Swidi, & Al-Ansi, 2016, p. 48), They also argued that

the sources of differentiation are manifold, it is not only product attributes or trade policy, but all value chain activities and even downstream activities (Porter, 2005, p. 24). Excellence is one of the main pillars of the success and building of institutions (Al Baraznji, 2019, p. 1146).

2. The theoretical framework of the research

The theoretical side of the research includes two important concepts: Information and communication technology (ICT and institutional excellence.

2.1. Information and communication technology

Information and communication technology has known many developments until today we are talking about the digital economy, thanks to scientific research that has made technology the main feature of all the developments of the current era.

a. Definition of ICT

ICT stands for "Information and communication technology". It refers to technologies that provide access to information through telecommunication. It is similar to (IT), but focuses primarily on communication technologies. This includes the internet, wireless networks, cell phones and other communication mediums (Ratheeswari, 2018, p. 45). According to UNESCO ICT is a scientific, technological and engineering discipline and management technique used in handling information, its application and association with social, economic and cultural matters (Enyia & Emelah, 2021, p. 947).

b. Components of ICT

Information and communication technology is divided into the following elements: (Tomar, 2021, pp. 5-10)

- Computer Technology

- Network Technology: Network technology is the use of connected systems either via optic cable, satellite, wireless connections to relay various data, communication and resource in different part of the world.

- Telecommunication: Telecommunication is a universal term that is used for a vast range of information-transmitting technologies such as mobile phones, landlines, VoIP and broadcast networks.

- Radio communication

- Microwave Communication: Microwave refer to high frequencies above 300MHz and short wave lengths, effect of fading.

- Satellite Communication: Communication satellite is an artificial satellite that relays and amplifies radio telecommunication signals via a transponder a communication channel between a source transmitter and a receiver at different locations on earth.

- Fiber optical communication- Fiber-optical communication is a system in which information is sent from one people to another via optical fibers as light points. Optical fibers have largely replaced copper wire communication in core network in the developed world.

ICT consists of various interrelated physical and intangible technologies used to capture, process, manage, display and disseminate data into useful information. It also includes activities that deal with problem solving through logical and arithmetic thinking (NASCA, 2015, p. 4). ITC can be considered to be built on the 4 C's, Computing, connectivity, content, and human capacity (Microsoft Word, 2021, p. 29).

2.2. Institutional Excellence

Distinguished institutions, whether governmental or non-governmental, are those that do everything in their power to achieve current needs, and even future expectations through the services they provide and what they will provide in the future.

a. Defining Institutional Excellence

Excellence was defined by the European Foundation for Quality Management (EFQM) defined excellence as "the outstanding practice in the institution to achieve nine essential concepts, namely, customer focus, management by process and facts, continuous learning, partnership development and public responsibility, result orientation, leadership and constancy of purpose, people development and involvement, and innovation and improvement" (Al-Dhaafri, Al-Swidi, & Al-Ansi, 2016, p. 48)

Experts from the American Society for Quality argue that "institutional excellence refers to ongoing efforts to establish an internal framework of standards and processes aimed at engaging employees and motivating them to provide products and services that meet customer requirements within business expectations". Moreover, according to the European Foundation for Quality Management - EFQM: "Excellent institutions are those that achieve and maintain outstanding levels of performance that meet or exceed the expectations of all stakeholders" (Nenadál, Vykydal, & Waloszek, 2018, p. 48)

b. Dimensions of Institutional Excellence

Excellence is derived through uniqueness factors. The links between enterprise and customer value chains represent potentials for excellence.

- Leadership Excellence

Leadership has a direct impact on excellence (Borghini, 2013, p. 226). Distinguished leadership is the leadership practice that aims to achieve the highest standards of quality and professional performance using qualifications, skills and experience to achieve strategic and forward-looking goals through the use of governance, extract and adapt the latent capabilities of employees, and excel over competitors through the use of elements of emotional intelligence (Gupta, 2011, p. 345). To respond effectively to the new dynamics (the digital world), companies must begin to think of ways to expand their ecosystems and revenue streams and become more responsive and resilient. (McKinsey & Company.) The competition for excellence in the digital world requires leadership to have the following qualities (HIGHSMITH, 2014, pp. 4-6):

- **Adaptive driving**

At the core of any agile or adaptable institution is the ability to stimulate, encourage, and inspire disruptive thinking. Sure, adaptive leadership is about learning, adapting, collaborating, and more—but disruptive thinking lies at the heart of these behaviors. Disruptive change – in technology, in business models, in the speed of product development is very important – but finding, keeping and encouraging disruptive thinkers in an institution will be very difficult is important as well.

- **Business flexibility**

Agility is a business necessity, not just a technical one. Agile software development has enjoyed great success over the past 10 years. Creating resilient institutions in an era of rapid change hinges on management's ability to energize new business models, engage middle and top management, and change the way product and project manager's link agile concepts and practices to upper management.

- **Responsiveness and Efficiency**

While companies may strive to achieve both, one of these factors must be the driver, the objective, and the other a constraint. Responsiveness is a business strategy. Agility and adaptability achieve that strategy.

- Knowledge Excellence

Economically relevant knowledge is the full body of scientific evidence and human experience that is or can be useful in the production and supply of goods and in the invention and design of new products and processes (Hormiga, Batista-Canino, & Sánchez-Medina, 2011, p. 76).

(Nenadál, Vykydal, & Waloszek, 2018, p. 61) See that Knowledge management (focused on tacit knowledge first of all) should be considered as necessary precondition for institutional excellence. Having in-depth knowledge and high specific skill levels leads the institution to a narrower scope, an in-depth search for well-defined solutions relevant to existing areas of knowledge which in turn can be linked to more exploitation and increased types of innovation (Zschockelt, 2009, p. 14)

- Service Excellence

Excellence in a service is the development of it with unique recipes. The institution gives an opportunity to put exceptional prices (Abu-Naser & Al Shobaki, 2017, p. 49). The virtual value chain offers different options on products and services to customers (Hollensen, 2010, p. 592). Effective service delivery requires the immediate provision of information and its dissemination to all relevant actors. This type of information includes service delivery orders, service-specific service graphics and information about service availability levels (Joia, 2007, p. 116).

- Human Excellence

During recent years different approaches have been developed focusing on the corporate intangible resources, competences, and capabilities, as the main lever of creating competitive advantage. Human capital is important as the foundational source of innovation, and creation value in the knowledge-based economy (Yazdi & Chenari, 2013, p. 4182).

Research indicates that the spread of digital technology, artificial intelligence, and robotics in institutions will create a skills deficit. The managers of some institutions have begun to realize the skill gaps that their institutions will face in the coming years and the need to bring about a change in the composition of workers by forming a new mix of talent and skills in the future. On the other hand; the open talent economy will continue to grow thanks to technology (World Economic Forum, 2020)

- Product Excellence

While product excellence can be an unrivaled source of growth, for many companies, just getting there is a challenge. It provides a key competitive advantage to companies that master its intricacies. At the same time the challenge to create not just one, but a range of successful products has fundamentally increased: broader choice to customers than ever, global competition in every segment, less loyal and pickier customers, and complexity and required investments steadily increasing.

Great products require the best of marketing & sales as well as product development and more intensive collaboration than ever: on the one hand, to understand the value customers see in products, through the appropriate analysis of the customer insights, to derive the product strategy and positioning; on the other hand, to engineer the product ideas with an integrated design-to-cost and modular approach.

Great products are the result of cross-functional thinking and "building bridges" between technology and customer orientation, embracing a holistic conception of end-to-end customer experiences thinking about context, systems, and usage scenarios, implementing a superior engineering based on quantitative customer insight and systematic technical excellence, balancing the use of simplicity and

complexity for strategic differentiation on portfolio and product level. (Grüntges & Weig, p. 5)

3. ICT as a Mechanism for Institution's Excellence

ICT supports the shareable workspace. Stephen Heppell of Ultralab reports that the use of ICTs to support creativity is commonly found in small, democratic, and high-value economies that focus on intelligence (Gokhe, 2000, p. 2).

3.1. Keeping abreast of rapid and continuous change

Change is the only constant that institutions deal with in our modern era. There is no doubt that modern environmental conditions are characterized by a high degree of change.

Complexity can be further defined by volatility (speed, magnitude) and ambiguity (the haziness of reality), as well as by uncertainty (lack of predictability). But turbulence has an upside—creating opportunities for those who can weather the dynamism and complexity (HIGHSMITH, 2014, p. 5). The project's structure determines its complexity, which affects the ease or difficulty the team has navigating through the project. Higher complexity implies the need for more structured communication and documentation (Pixton, Nickolaisen, Little, & McDonald, 2009, p. 72).

3.2. Digital Business Process Management Source of Excellence

The way institutions conduct their business operations can be a source of competitive strength. The institution's main assets - intellectual property, core competencies, financial and human assets - are managed through digital means. Any information needed to support key business decisions is available anytime and anywhere in the institution. Digital businesses sense and respond to their environments more quickly than traditional companies, giving them more flexibility to survive turbulent times. Digital companies present extraordinary opportunities for more global institution and management. By enabling and streamlining their work, digital firms have the potential to achieve unprecedented levels of profitability and competitiveness.

Digital firms are distinguished from traditional firms by their near total reliance on a set of information technologies to organize and manage. For managers of digital firms, information technology is not simply a useful handmaiden, an enabler, but rather it is the

core of the business and the primary management tool **.**(Laudon & Laudon, 2006, pp. 5-6)

Structural capital deals with the system and structure of an enterprise. It is the business routines. An enterprise with strong structural capital will create favorable conditions to utilize human capital and allow human capital to realize its fullest potential, and then to boost its innovation capital and customer capital.

It is affirmed that in the twenty-first century the only way for a successful institution to maintain its competitive excellence is to be quicker in learning than its competitors [Chen et al., 2004]. The operational process, which ensures a institution to complete its various operational tasks, is the most effective of working methods and processes after a long-term accumulation and deposition (Yazdi & Chenari, 2013, p. 4183).

Information systems can help companies extend their reach to remote locations, offer new products and services, reshape jobs and work flow, and potentially profoundly change the way they conduct business. Today's information systems provide the power of communication and analysis that companies need to conduct trade and conduct business. Coordinating global work teams and servicing domestic and international reporting needs is a major business challenge that requires robust information system responses (Laudon & Laudon, 2006, pp. 2-3).

3.3. Changing the Nature of knowledge

Rapid technological advances in computational power and communication technologies are changing the nature of knowledge, skills, talents, and knowledge of individuals in the workplace (Yazdi & Chenari, 2013, p. 4180). Examples of software systems and technological means used to obtain and disseminate information to employees within the institution:

a. Integrated Business Software: It is a group of systems that work together to automate the processes of the institution and link them in a unified and integrated manner to the enterprise resource planning (especially large institutions) (ERP) in its expanded form, which allows the effective use of resources, financial account management, customer relationship management (CRM), Supply Chain

Management (SCM), Human Resource Management (HRM) (McCue, 2022).

b. Technological systems and means for special functions: they are means of strategic planning and evaluation, examples of which are:

- Balanced Score Card (BSC): which allows transforming intangible investment into tangible investment by translating operations into focused strategic thought, influence and focus on employee behavior, strategies for continuous learning and feedback, training and communication, teamwork, motivation, empowerment, creativity, development, then reaching building relationships with customers and their loyalty and measuring levels of satisfaction (Fernandez, 2020).

- Projects and Portfolio Management Systems (EPM): An integrated system is achieved by creating three portfolios: Applications Portfolio, Infrastructure Portfolio and Project Portfolio.

- Systems for specific industries.

- Cross-regulatory systems (comprehensive): basic systems for electronic commerce, Internet services.

- Common systems for preservation and search for knowledge: documentation and content management, systems for data storage and extraction (Vallabhaneni, 2008, pp. 209-300).

IT systems can link different information with each other. Where CRM systems provide new information about the customer or his behavior towards the institution , project management systems are used in planning new management efforts in the institution , the project headquarters, and business software increases transparency and clarity in communicating information to the parties concerned with it. The integration of private software applications (ERP) affects all functions of the institution. It works to reshape the institution's operations, work flow, design, interaction between people and culture, spending on developing innovative capabilities. Information technology systems support the extraction of tacit knowledge by facilitating the free expression of performance and ideas, as well as supporting work teams and groups (Joia, 2007, p. 117).

3.4. Revenue generation

Ross (2010) argues that ICT value generation results from shifting the focus on standardization, optimization and cost control to the innovative uses of emerging technologies such as social media, cloud computing, and mobile devices; marketing velocity; flexibility to pursue changing opportunities; and building new products and services. Revenue generation is the result of four value propositions that are as follows (HIGHSMITH, 2014, p. 29):

- **Business support**: Utilizing the growing technology capabilities of business partners, IT value focuses on coordination and pushing development responsibilities to the business partners.

- **Solution/platform delivery**: IT value creation is more traditional, coming from building and deploying systems and capabilities.

- **Business process design**: IT value creation focuses on enterprise process design and optimizations, outsourcing much of the build function to vendor partners.

4. Field Research

4.1. Research population and sample

The Research population consisted of 178 agency of the Algerian mobile phone operator "Mobilis". (Hebbaz, Mannaa, & Nassili, 2020, p. 60), 70 stores of Ooredoo (Ooredoo (Algérie)), 78 stores of Djezzy (lexpression, 2020), 171 commercial agencies of Algeria Telecom (Algeria, 2021)

The Research sample was calculated based on the following equation:

$$n=\frac{p(1-p)}{\frac{p(1-p)}{N}+\frac{\alpha^2}{\delta^2}}$$

n = sample size, N = Population size (497).

p = Percentage of the phenomenon under research in the sample, which was considered by the researcher as 50%.

α = the percentage of the permissible error, which was considered by the researcher within the limits of ($\alpha \geq 5\%$).

δ = the standard degree corresponding to the confidence coefficient with which the results are generalized, which is (95%). Thus, the standard degree is (1.96).

By substitution in the previous equation, the size of the research sample is (216) singles.

4.2. Data Collection Instruments

The main instrument for data collection of the research was questionnaire. A questionnaire was designed that includes 42 questions divided into two axes: ITC and institutional excellence. The first axis included 24 questions, and the second axis included 18, and was distributed in the end to 216 agencies174 were retrieved representing the final response sample size to be sufficient to meet the needs of measurement modeling

4.3. Analyzing the results of the answer

The attitudes of the answers of the various sample items about the dimensions and variables of the research will be reviewed.

Table 1.Response trends for the research sample members

Variables and dimensions	Mean	Standard deviation	Coefficient of variation%
Equipment(Eq)	4.32	0.76	16.19
Software(Sof)	4.47	0.78	14.73
Communication networks(Net)	4.26	0.70	10.51
Human compatibilities(Hu)	4.29	0.75	12.61
Dimensions of ITC	3.94	0.88	10.61
Leadership Excellence(Lea)	4.20	0.68	19.14
Service Excellence(Serv)	4.41	0.65	15.17
Human Excellence(Hum)	4.28	0.45	14.21
Product Excellence(Pro)	4.44	0.56	15.36
knowledge Excellence(Kno)	4.36	0.41	18.32
Dimensions of IE	4.23	0.81	11.97

Source: by researchers based on SPSS.21 outputs

The results of the previous table show that most of the answers of the sample members were at medium levels, which is evidence of the correspondence of the questionnaire questions with the subject of the research, and this explains the responses whose levels were high, which indicates approval

5. Results and discussion

The results of the research can be presented and analyzed through four stages, the first is to display the correlation matrix between the research variables, the second stage is structural equation modeling using least squares method, the third stage includes a review of the results of the quality indicators of the reciprocal model, and the fourth stage is to review the results of the PLS -SEM.

5.1.Displaying the correlation matrix between the research variables

The following table shows a simple correlation matrix between ITC dimensions and institutional excellence dimensions.

Table 2. Simple Correlation Matrix

Dimensions and variants	(Lea)	(Serv)	(Hum)	(Pro)	(Kno)	dimensions of IE
(Eq)	0.5681 0.0005	0.5634 0.0005	0.2609 0.1360	0.6499 0.0807	0.6524	0.4861 0.0036
(Sof)	0.4844 0.0037	0.6230 0.0001	0.3870 0.0237	0.2525 0.2017	0.7411	0.5617 0.0005
(Net)	0.376 0.0037	0.6336 0.0104	0.2546 0.1461	0.3828 0.0254	0.7111 0.002	0.3416 0.0480
(Hu)	0.3442 0.0462	0.6959 0.0204	0.1289 0.4674	0.2976 0.1839	0.7423 0.145	0.3372 0.0051
Dimensions of ITC	0.2861 0.1008	0.52756 0.0586	0.3794 0.0041	0.4808 0.0040	0.6235 0.004	0.5171 0.0017

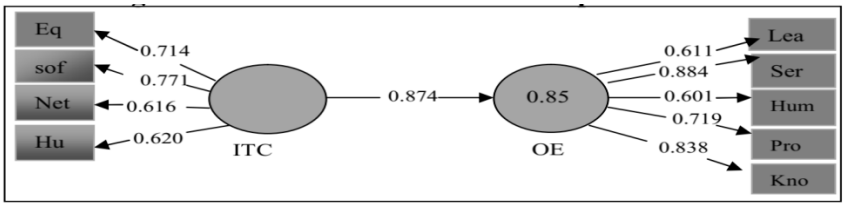
Source: by researchers based on SPSS.21 outputs

The results of the above table show that there is a positive significant correlation between the various dimensions of ITC and institutional excellence, and most of them are in the field of strong and medium relationships, with non-significant results, the number of which is 3 cases out of 30 cases

5.2.Structural equation modeling using the least squares method

The analysis of the results of the model that assumes the existence of a significant influence relationship from the ITC dimensions towards institutional excellence can be presented, and the PLS-SEM results of the model will first be presented in the figure shown below.

Figure1. PLS-SEM results of the reciprocal model



Source: by researchers based on SmartPLS3 outputs

The above figure shows that the coefficient of determination between both latent variables exceeds 0.85, meaning that 85.8% of the changes in institutional excellence in its five dimensions are caused by changes in the four dimensions of ITC, in addition to that, the path coefficient between the two variables is close to one 0.874, which indicates the presence of is a strong correlation, which explains the causality between the two underlying variables.

5.3.Indicators results of the exchange model quality

As for the quality indicators of this reciprocal model, they are presented in the following table:

Table3. Indicators results of the exchange model quality

Variants	Indications	Loading	Composite Raliability	Extracted average change (AVE)	Polylinearity (vif) test
ITC dimensions	(Eq)	0.829	0.86	0.54	1.00
	(Sof)	0.821			
	(Net)	0.898			
	(Hu)	0.629			
IE dimensions	(Lead)	0.752	0.86	059	0.00
	(Ser)	0.825			
	(Hum)	0.685			
	(Pro)	0.847			
	(Kno)	0.875			

Source: by researchers based on SmartPLS3 outputs

The results of the table show that the standard saturations of the external measurement model (between the two latent variables and their different dimensions) came at the acceptable level that expresses the strength and consistency of these dimensions, which confirms the internal consistency or composite stability index that exceeds the accepted level

(0.6) for both latent variables, and indicates on the validity of constructing the dimensions representing each variable, the extracted mean AVE, or what is known as convergent validity, was estimated between the ITC dimensions at 0.54 and it was estimated between the institutional excellence dimensions at 0.59, which is the acceptable realistic level compared to the hypothesized theoretical relationship, and this also proves that there is no presence of polylinearity**.**

5.4.View the results of PLS-SEM

The quality of the model can be expressed to link the dimensions of ITC to institutional excellence, as shown in the following table:

Table4. Results of PLS-SEM

Relationships/ Indicators	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Sstandard Deviation (STDEV)	T(O/STDEV)	P Values
(Eq)→ITC dimensions	0.61	0.78	0.12	8.12	0.00
(Sof))→ ITC dimensions	0.79	0.72	0.14	9.15	0.00
(Net)→ ITC dimensions	0.84	0.75	0.16	9.65	0.00
(Hu)→ITC dimensions	0.64	0.58	0.09	7.96	0.00
(Lead)→IE dimensions	0.69	0.72	0.08	9.65	0.00
(Ser)→IE dimensions	0.86	0.84	0.11	12.51	0.00
(Hum)→IE dimensions	0.81	0.95	0.13	9.31	0.00
(Pro)→IE dimensions	0.71	0.81	0.12	12.37	0.00
(Kno)→IE dimensions	0.90	0.89	0.11	9.35	0.00
ITC dimensions→ IE dimensions	0.89	0.89	0.10	8.88	0.00

Source: by researchers based on SmartPLS3 outputs

The previous table shows that all T values exceed 1.96, which indicates the strong significance of the model (as the probability value appears), and accordingly the zero model (which assumes no relationship) is rejected. Accordingly, the hypothetical research

model is correct compared to the reality of the research and is compatible with it to a large extent.

Previous studies confirm that the sources of excellence are multiple, it is not only product attributes or commercial policy, but all activities of the value chain and even final activities, while the current research confirmed the role played by the basic infrastructure of information and communication technology and the scope of networks in building institutional excellence as one of the elements of the value chain.

6. Conclusion

This transformation is more visible in information and communication companies and business success is linked to the use of information and communication technologies to maintain and expand competitive advantage and achieve huge returns for shareholders.

ICTs are increasingly recognized as an important strategic asset for the competitive advantages of sustainable companies. This research provides evidence that customers and investors place higher value on telecom companies with better efficiency in information and communication technology, and this enables them to achieve greater profitability and revenue growth.

ICTs with characteristics such as flexibility and interaction help employees and managers to transfer and share knowledge across the institution and process information by creating vertical information systems rather than hierarchical channel systems to achieve sustainable institutional excellence.

5. Bibliography List:

Abu-Naser, S. S., & Al Shobaki, M. J. (2017). Organizational Excellence and the Extent of Its Clarity in the Palestinian Universities from the Perspective of Academic Staff. *International Journal of Information Technology and Electrical Engineering , 6* (2), 47-59.

Al Baraznji, A. K. (2019). Excellence and Its Impact on Tourism Service Applied Study in Mansour Hotel - Baghdad. *Portal de Revistas Cientificas y Humanisticas de la Universidad del Zulia , 35* (22), 1146-1181.

Al-Dhaafri, H. S., Al-Swidi, A. K., & Al-Ansi, A. A. (2016). Organizational Excellence as the Driver for Organizational Performance: A Study on Dubai Police. *International Journal of Business and Management , 11* (2), 47-52.

Algeria. (2021, 11 29). Retrieved 02 10, 2022, from number of telecom towers by ownership 2019 | Statista.

Baba, H., Shaari, N. J., & Alkali, M. (2011). A Conceptual Model for the Role of Information and Communication. *INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS , 3* (7), 28-42.

Borghini, E. C. (2013). framework for the study of relationship between organizational characters and organizational innovation . *Journal of creative behavior , 13* (1), 226-289.

Enyia, D. C., & Emelah, G. (2021). ICT: A Panacea for Effective Performance in the Academic Sector during Pandemic Sector during Pandemic. *Technological, Pandemic Disruptions, and Management Sciences' Theory and Practice: Challenges, Responses, and Strategic Choices* (pp. 946-954). PORT HARCOURT: RIVERS STATE UNIVERSITY NKPOLU-ROWORUKWO.

Fernandez, A. (2020, 07 06). *Balanced Scorecard ou tableau de bord prospectif*. Retrieved:01,07,2022,from https://www.piloter.org/balanced-scorecard/index.htm

Gokhe, M. (2000, 01 01). *Information and Communication Technology*.Retrieved:0207,2022,from:https://www.hzu.edu.in/csit/IV.1_information_and_communication_technology.pdf

Grüntges, V., & Weig, F. (n.d.). *Product Excellence: Driving success through true product excellence.* (M. &. Company, Ed.) Retrieved:0205,2022,from:https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/business%20functions/operations

Gupta, P. (2011). *Business Innovation in the 21st Century: a comprehensive approach to institutionalize business innovation* (1 ed.). United States: Kindle Edition.

Hebbaz, N., Mannaa, S., & Nassili, D. (2020). The population of the study consisted of 178 agency of the Algerian mobile phone operator "Mobilis". *Journal of Economics and Applied Statistics , 17* (3), 53-66.

HIGHSMITH, J. (2014). *ADAPTIVE LEADERSHIP: ACCELERATING ENTERPRISE AGILITY* (1 ed.). New Jersey: Addison-Wesley.

Hollensen, S. (2010). *Marketing Management : a Relationship Approach* (2 ed.). England: Pearson.

Hormiga, E., Batista-Canino, R. M., & Sánchez-Medina, A. (2011). The role of intellectual capital in the success of new ventures.

Int Entrep Manag J , 1-22. *International Entrepreneurship and Management Journal , 7* (1), 71-92.

Joia, L. A. (2007). *Stratégies For Information Technology and Intellectual Capital: Chalenges and Opportunities.* USA: Information Science Reference.

Laudon, K., & Laudon, J. (2006). *Management Information Systems: Managing the Digital Firm* (9 ed.). New Jersey: Prentice Hall.

lexpression. (2010, 08 30). (L'Expression) Retrieved 09 14, 2021, from POURSUIVANT SA POLITIQUE CITOYENNE DE PROXIMITÉ, Djezzy inaugure sept nouveaux centres de service: https://www.lexpression.dz/nationale/djezzy-inaugure-sept-nouveaux-centres-de-service-81728

McCue, I. (2022, January 05). *What is ERP (Enterprise Resource Planning)?*Retrieved:01,06,2022,from: https://www.netsuite.com/portal/resource/articles/erp/what-is-p.shtml#

Microsoft Word. (2021). *Iinformation and communication technology(ITC).*Retrieved:02,07,2022,from:file:///C:/Users/Acer/Links/ICT4SD_Ch_2--ICT.pdf

Morrar, R., Arman, H., & Mousa, S. (2017, 06 04). *The Fourth Industrial Revolution (Industry 4.0):A Social Innovation Perspective.* Retrieved:01,09,2022,from:https://doi.org/10.22215/TIMREVIEW/1117

NASCA. (2015). *ITC: Curriculum sratement.* South Africa: Department Higher Education and Training& Cape Town Office.

Nenadál, J., Vykydal, D., & Waloszek, D. (2018). Organizational Excellence: Approaches, Models and Their Use at Czech Organizations. *QUALITY INNOVATION PROSPERITY / KVALITA INOVÁCIA PROSPERITA , 22* (2), 47-64.

Ooredoo (Algérie). (n.d.). Retrieved 02 07, 2022, from https://fr.wikipedia.org/wiki/Ooredoo_(Alg%C3%A9rie)

Pinar, M., & Girard, A. (2008). organizational learning and the learning organization review, Evolution for prospective the future the learning organization, 15 (4),. *15* (4), 294-308.

Pixton, P., Nickolaisen, N., Little, T., & McDonald, K. (2009). *STAND BACK AND DELIVER: ACCELERATING BUSINESS AGILITY* (1 ed.). Boston: Adisson Wesley.

Porter, M. (2005). *L'avantage concurrentiel (comment devancer ces concurrents et maintenir son avance).* Paris: Dunod.

Ratheeswari, K. (2018). Information Communication Technology in Education. *Journal of Applied and Advanced Research , 3* (S1), 45-47.

Tomar, R. (2021, March). *INFORMATION COMMUNICATION TECHNOLOGY*. Retrieved 02 05, 2022, from https://www.researchgate.net/publication/350087090_INFORMATION_COMMUNICATION_TECHNOLOGY

Vallabhaneni, S. R. (2008). *Corporate management governance and ethics: Best practices.* New Jersey: John Wiley& Sons, Inc.

World Economic Forum. (2020, 07 01). *The Future of Jobs Report 2020*. (World Economic Forum) Retrieved 01 09, 2022, from https://www.weforum.org/reports/the-future-of-jobs-report-2020/

Xu, M., David, J. M., & Kim, S. H. (2018). The Fourth Industrial Revolution : Opportunities and Challenges. *International Journal of Financial Research , 9* (2), 90-95.

Yazdi, H. K., & Chenari, a. (2013). Intellectual capital and technological advances in knowledge society: How are these concepts related? *African Journal of Business Management , 7* (40), 4180-4187.

Zschockelt, F. (2009). *The importance of developing intellectual capital for innovative organizations: Contributions from a HRM-perspective.* Master thesis Business Administration – HRM, School of Management and Governance OOHR: University of Twente.

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2/ أكتوبر 2023، ص ص500-519

طبيعة العلاقة بين المحاسبة والجباية في معالجة عقود الإيجار التمويلي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات النظام الجبائي الجزائري – دراسة حالة

The nature of the relationship between accounting and taxation in dealing with financial lease contracts under the application of the financial accounting system and the requirements of the Algerian tax system - A case study.

بادیس بوغرة*
Badis Bougherra
مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة
جامعة جيجل– الجزائر
b.bougherra@univ-jijel.dz

هشام زعيمن
Hichem Zaimen
مخبر البحث في المالية العامة والأسواق المالية
جامعة جيجل – الجزائر
h.zaimen@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/07 *تاريخ القبول: 2023/10/17* *تاريخ النشر: 2023/10/31*

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية لتحديد الإطار التصوري وطبيعة العلاقة الموجودة بين وجهة النظر المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي والتي أقرها النظام المحاسبي المالي وبين وجهة نظر المشرع الجبائي الجزائري لهذا النوع من العقود. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوضع تصور لطبيعة العلاقة بين النظامين المحاسبي والجبائي الجزائري في معالجة عقد الإيجار التمويلي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: عدم اعتراف النظام الجبائي ببعض المبادئ المحاسبية خاصة مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني خلق نوعا من عدم التوافق مع النظام المحاسبي المالي في تحديد الأعباء التي تخصم من وعاء الضريبة عند معالجة عقود الإيجار التمويلي، وهذا ما ترتب عنه وضع تعديلات على النتيجة المحاسبية للوصول إلى النتيجة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: الإيجار التمويلي، النظام المحاسبي المالي، النظام الجبائي، النتيجة المحاسبية، النتيجة الجبائية.
تصنيف JEL: M41 ؛ H2

Abstract: This paper aims to understanding the conceptual framework and the nature of the relationship between the accounting approach of financial leasing contract adopted by the *Financial Accounting System* (SCF) and the Algerian tax legislator's approach of this type of contract.

The study employed the analytical descriptive approach in order to establish a vision of the relationship nature between the Algerian accounting and tax systems in dealing with the financial leasing contract.

The findings show the failure of the tax system to recognize some accounting principles, especially the principle of the primacy of economic reality over the legal form, which created a kind of incompatibility with the financial accounting system in determiningthe burdens that are deducted from the tax base when dealing with financial leasing contracts, therfore, this is what resultedin making adjustments to the accounting result to reach the tax result.

Keywords: financial leasing, Financial accounting system, Tax system, Accounting result, Tax result.
Jel Classification Codes :M41 ; H2

***المؤلف المرسِل**

1. مقدمة:

يعتبر الإيجار التمويلي من بين مصادر التمويل الحديثة والجذابة للمستثمرين لما يوفره من مزايا وخصوصيات ينفرد بها عن غيره من مصادر التمويل الأخرى، حيث يتيح هذا المصدر من التمويل للمستثمرين الحصول على أصول رأسمالية سواء كانت منقولة أو غير منقولة دون تحمل تكاليف شراءها مما يخفض من أعبائهم خاصة في ظل ضعف مواردهم الخاصة وصعوبة حصولهم على التمويل.

إن ظهور ملامح هذه التقنية من التمويل في الجزائر كان مع بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها مختلف القطاعات ومن بينها القطاع المصرفي، حيث تم اعتماد تطبيقه وتحديد الإطار القانوني له من خلال الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الايجاري، لكن المعالجة المحاسبية لهذا النوع من العقود لم تكن موجودة سابقا نظرا لخلو المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 من أي إشارة لتمييز عقود الإيجار، واعتبار جميع عقود الإيجار عقود انتفاع بالأصول المستأجرة يتحمل المستأجر أقساط الإيجار كأعباء في مقابل انتفاع المؤجر من بدل الإيجار وإثباته كإيرادات.

ومع تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي سنة 2007، ظهرت ملامح تبني مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، وبرزت بذلك مفاهيم وقواعد متعلقة بعقود الإيجار تستند لهذا المبدأ في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار ذات الطابع التمويلي، وهي مبادئ مستوحاة في بعض جوانبها من مفاهيم وقواعد المعايير المحاسبية الدولية، خاصة ما تعلق بطرق القياس والتقييم.

في المقابل، لم يظهر أي تغيير في القواعد الجبائية المتبعة وفق التشريع الجبائي الجزائري، الشيء الذي خلق نوع من الاختلاف في معالجة هذا النوع من العقود من الناحية الجبائية والمحاسبية، خاصة مع سمو القانون الجبائي الجزائري وعلوه على النظام المحاسبي المالي، والذي تم تأكيدها بنص المادة 141 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023، والتي نصت صراحة على أنه "يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة"، ما جعله فرضا وتحديا على المحاسبين مراعاة القوانين الجبائية والقيام بمختلف المعالجات الضرورية لتحديد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية التي تم حسابها وفقا للقواعد المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ما أدى إلى ظهور فروقات دائمة وأخرى مؤقتة عند حساب النتيجة الخاضعة للضريبة على هذا النوع من العقود لدى كل من المؤجر والمستأجر.

من خلال ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري في معالجة عقود الإيجار التمويلي ؟

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة في إبراز طبيعة العلاقة بين النظامين المحاسبي المالي والجبائي الجزائري في معالجتهما لعقود الإيجار التمويلي.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد نقاط التباعد والتقارب وطبيعة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري في معالجتهما لعقود الإيجار التمويلي، وتحديد مختلف المشاكل التي تواجه المحاسبين في ظل الالتزامات المحاسبية والجبائية المفروضة في معالجة هذا النوع من العقود.

منهج الدراسة: استنادا لإشكالية وهدف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة هذه الدراسة.

2. مفاهيم أساسية حول الإيجار التمويلي.

يعتبر الإيجار التمويلي أحد أهم المصادر التمويلية المستحدثة التي تلجأ إليها المؤسسات لتمويل مشاريعها الاستثمارية، والذي يعتبر كبديل للاقتراض متوسط الأجل، حيث يقوم المستأجر بموجبه بالانتفاع بأصل مملوك للمؤجر مقابل أداء وتسديد إيجارات مستحقة عن كل فترة زمنية، ويحقق هذا المصدر التمويلي العديد من المزايا التي لا تتوفر في مصادر التمويل الأخرى.

1.2.تعريف عقد الإيجار التمويلي:

اختلفت وتعددت التعاريف المتعلقة بعقد الإيجار التمويلي، لكن تشترك في مجملها على تعريفه بالخصائص التي تميزه.

حيث تم تعريفه على أنه أحد أنواع عقود الإيجار طويلة الأجل لأصل معين، حيث يقوم خلالها المستأجر من استخدام الأصل مقابل دفع إيجار محدد لمالك هذا الأصل وهو المؤجر والتي تكون تفوق في مجملها التكلفة الأولية للأصل المؤجر، ويعتبر هذا العقد غير قابل للإلغاء قبل انتهاء مدة الاتفاق، وهذا يعني أن فترة عقد الإيجار تكون لفترة تغطي ما يقارب الحياة الاقتصادية للأصل، ويسمح للمستأجر بثلاثة خيارات في نهاية فترة التعاقد من ضمنها خيار الشراء (الطوال، 2013، صفحة 1).

وقد قام المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (IAS17) بتعريف عقد الإيجار على أنه "اتفاقية ينقل بموجبها المؤجر إلى المستأجر مقابل دفعة أو سلسلة دفعات الحق في استخدام أصل معين خلال فترة من الزمن"(Bunea-Bontaș, 2022, p. 79). في حين عرف عقد الإيجار التمويلي بأنه "عقد يتم من خلاله نقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل جوهري، وقد تنتقل الملكية عند انتهاء العقد للمستأجر، ويعتبر الأصل ضمن أصول المستأجر"(focusifrs.com, 2022).

في حين معيار التقرير المالي الدولي (IFRS16) الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي (IAS17) بداية من سنة 2019 فإنه كان أوسع في تعريف عقد الإيجار مما نص عليه في المعيار السابق(Merrill, 2020, p. 230)، واعتبره أنه "عقد، أو جزء من عقد، ينقل الحق في استخدام أصل (الأصل محل العقد) لمدة معينة في مقابل عوض محدد" (Bunea-Bontaș, 2022, p. 79)، وأكبر تغيير تضمنه هذا المعيار مقارنة بالمعيار السابق هو إلغاء التصنيف السابق لعقود الإيجار (تمويلي–تشغيلي) واقتصاره على معالجة عقد الإيجار عند محاسبة المستأجر كأنه عقد إيجار تمويلي فقط(ميمون و بشنودة، 2017، صفحة 169).

كما عرفه النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 135-1 بأنه كل: "عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية الأصل إلى المستأجر مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها"(قرار26يوليو2008، 2009).

أما المشرع الجزائري فقد نظم عقود الإيجار التمويلي بموجب الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الايجاري، وعرفه في المادة الأولى على أنه "عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص. وتكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق خيار شراء لصالح المستأجر...." ويضيف في المادة الثانية من نفس الأمر على أنه "تعتبر عمليات التمويل التأجيري عمليات قرض لأنها تشكل طريقة تمويل اقتناء أو استعمال الأصول المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه. ويؤكد على أن عمليات الإيجار "تعتبر إيجارا تمويليا إذا تضمن عقد الإيجار تحويل كلي للحقوق والالتزامات والمنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل الممول بالإيجار التمويلي..."(أمر96-09، 1996، صفحة 19).

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإيجار التمويلي هو عقد بين طرفين، يلتزم بموجبه الطرف المؤجر بتأجير أصل بحوزته لمدة معينة للمستأجر، مقابل مبلغ مالي متفق عليه يسدد على دفعات، ويتضمن هذا العقد تحمل الطرف المستأجر لكافة المنافع والمخاطر المتعلقة بالأصل وكذا إمكانية الاحتفاظ به في نهاية مدة العقد.

2.2.خصائص عقد الإيجار التمويلي:

يتميز الإيجار التمويلي بعدة خصائص تميزه عن أنواع عقود التمويل الأخرى نذكر منها(الهواري و عمر، 2013، الصفحات 83-86):

– يفصل بين حق الملكية (الملكية القانونية) والتي تعتبر من حق المؤجر وحق الانتفاع (الملكية الاقتصادية) التي تعود للمستأجر، والتي يتحمل من خلالها هذا الأخير جميع المخاطر والتكاليف المتعلقة بالأصل ويتحصل على جميع المنافع الناتجة عنه؛

– تعتبر ملكية الأصل الضمان الأول للمؤجِّر بالإضافة لضمانات أخرى كالتأمين الشخصي والتأمين لدى مؤسسة مؤهّلة،وذلك نتيجة الصعوبات التي قد يتلقاها المستأجر في استرجاع الأصل خاصة في حالة النزاع؛

– في نهاية العقد يكون للمستأجر الحق إما في شراء الأصل مقابل مبلغ معين، أو تمديد فترة العقد مقابل إيجار منخفض أو إرجاع الأصل لمالكه الأصلي؛

– مدة عقد الإيجار التمويلي غير قابلة للإلغاء وتغطي الجزء الأساسي للحياة الاقتصادية للأصل وهي لا تقل عن 75% من العمر الافتراضي للأصل المؤجر التي يهتلك خلالها بالكامل، ويهدف فيها المؤجِّر إلى استعادة تكلفة تمويله للأصل بالإضافة إلى هامش ربح (الفطافطه، 2019، صفحة 16)؛

– تتساوى فيه القيمة الحالية للعقد مع القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر لأن هدف المعاملة هو تمويل عملية الحصول على منافع الأصول المؤجرة وليس تحقيق الربح(زيرق، 2017، صفحة 67)

3.2. أنواع عقد الإيجار التمويلي:

يأخذ الإيجار التمويلي عدة أشكال نذكر منها(بوراس، 2008، الصفحات 103-106):

أ.البيع وإعادة الاستئجار: يتم هذا النوع من الإيجار عندما تملك شركة أصل ما وتقوم ببيعه إلى مؤسسة تمويلية، وفي ذات الوقت تتعاقد مع هذه المؤسسة التمويلية لاستئجار الأصل منها للاستمرار في استعماله، من أهم ميزاته أنه يحقق للشركة تدفق نقدي كبير يساوي ثمن الأصل الذي تم بيعه، و تحتفظ في ذات الوقت بالأصل لديها لاستعماله.

ب.الإيجار التمويلي المباشر: يمنح للشركة المستأجرة فرصة الحصول على أصل جديد ترغب في الحصول عليه، حيث تختاره وتتفاوض مع الشركة المالكة للأصل ثم تقوم بعمل ترتيبات مع مؤسسة تمويلية أو شركة تأجير متخصّصة لشراء الأصل، لتقوم بعد ذلك المؤسسة التمويلية (المؤجّر) بشراء التجهيزات المطلوبة، وتوقيع العقد مع المستأجر.

ج.الإيجار التمويلي الرفعي: من أهمّ خصائص هذا النوع هو دخول طرف آخر في العملية وهو الجهة المقرضة، والتي تتولى عملية تمويل جزء من قيمة شراء الأصل بقرض مضمون طويل الأجل للمؤجر وتكون ضمانة القرض رهن الأصل لصالح الجهة المقرضة وتخصيص دفعات الإيجار لتسديد دفعات القرض، بالإضافة إلى جزء من قيمة الأصل التي تبقى كهامش أمان.

كما توجد أشكال وتقسيمات أخرى للإيجار التمويلي الرأسمالي فنجد التقسيم حسب طبيعة موضوع العقد إلى إيجار للأصول المنقولة و إيجار للأصول الغير منقولة وتقسيم على أساس موطن العقد محلي أو دولي(بورحلة، 2020، الصفحات 54-55).

3. الأسس المحاسبية والجبائية لمعالجة عقد الإيجار التمويلي وفق التشريع الجزائري:

سعت الجزائر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي سنة 2007، إلى إحداث نوع من التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بما في ذلك محاسبة عقود الإيجار التمويلي، هذا الأخير لم تتم الإشارة إليه مطلقا في ظل المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975، إذ لم يكن هناك أي تمييز بين عقود الإيجار البسيطة والتمويلية، وتمهيدا للتطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي أقرت الجزائر بعد ذلك العديد من القرارات والنصوص التنظيمية المتعلقة به، ليدخل حيز التطبيق على القوائم المالية المعدة بداية من سنة 2010، ما أدى إلى علاج هذا الإشكال.

1.3. الأسس المحاسبية لمعالجة عقود الإيجار التمويلي:

لقد ميزالنظام المحاسبي المالي بين عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية بعد أن كان المخطط المحاسبي الوطني يتبنى معالجة محاسبية واحدة على أساس عقود الإيجار التشغيلية.

أ.شروط رسملة عقد الإيجار كعقد إيجار تمويلي:

إن تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي يتوقف على واقع المعاملة التجارية بدلا من شكل العقد وصيغته، وعلى ضوء هذه الشروط فكل عقد ينطبق عليه أحد الشروط الآتية تتم معالجته كعقد إيجار تمويلي، أما العقد الذي لا يتوفر فيه أي شرط فإنه تتم المحاسبة عنه كعقد إيجار تشغيلي. وعليه فكل عقد في بدايته إذا انطبق عليه شرط أو أكثر من الشروط التالية فتتم معالجته على أنه عقد إيجار تمويلي في دفاتر المستأجر(قرار26يوليو2008، 2009، صفحة 19):

- انتقال ملكية الأصل إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار؛

- عقد الإيجار يتضمن منح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، حتى يكون هناك تيقن معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار؛
- مدة الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته.
- في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحينة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر؛
- الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها إلا المستأجر.
- أما فيما يخص الأراضي ونظرا لطبيعتها الخاصة فإن النظام المحاسبي المالي لم يجز أن تكون عقود إيجارها ذات طبيعة تمويلية إلا إذا نص العقد على نقل ملكيتها للمستأجر بعد نهاية مدة العقد.

ب.المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي:

وفقا لما جاء في النظام المحاسبي المالي والذي اعتمد على تطبيق مبدأ "أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني "والذي يقوم أساسا على التمييز والفصل بين حق الانتفاع (الملكية الاقتصادية) وحق التصرف (الملكية القانونية)، فإن المعالجة المحاسبية لعمليات التأجير التمويلي تكون كما يلي(قروي، 2017، الصفحات 186-197):

*** بالنسبة للمستأجر:**

- يدرج الأصل لدى المستأجر عند دخول العقد حيز التنفيذ، وليس عند بداية استغلال الأصل؛
- تسجيل الأصل المستأجر في عناصر أصول الميزانية، حيث تقيد بالقيمة الأقل بين القيمة العادلة والقيمة الحالية للمدفوعات الدنيا للإيجار، أما التزامات الإيجار المستقبلية فتقيد في عناصر الخصوم بنفس مبلغ قياس الأصل المستأجر؛
- تحدَّد القيمة الحالية للتسديدات بالمعدل الضمني للعقد فإن لم يوجد فبمعدل الاستدانة الهامشية للمستأجر؛
- أقساط الإيجار يجب أن تقسم إلى تكلفة التمويل(الفائدة) وإلى تسديد التزام القرض؛
- في نهاية العقد وفي حالة رفع خيار الشراء يتم تسديد الدفعة الخاصة بخيار الشراء وترصيد الحساب الخاص بالديون، وفي حالة عدم رفع هذا الخيار يقوم المستأجر بإخراجه من أصوله وتسجيل العملية كأنها عملية تنازل عن تثبيتات لا ينتج عنها أي فائض أو نقص في القيمة نظرا لاهتلاك الأصل كليا، ويتم ترصيد حساب الديون مع حساب استرجاع خسائر القيمة.

*** بالنسبة للمؤجر:**

- عند بداية مدّة عقد التأجير التمويلي يسجل المؤجر في ميزانيته الأصل المعين(حـ/حقوق عقد التأجير التمويلي)؛

- يجب تحليل أقساط التأجير إلى تكلفة تمويل(إيراد فوائد دائنة) وتخفيض الذمم المدينة(المستحقّات الرئيسية للقرض)؛
- في حالة تحمّل شركة التأجير (المؤجّر) تكاليف مباشرة كالرسوم والعمولات فإنها تدرج إلى القيمة الحقيقية للأصل ويتم توزيعها على مدى عمر العقد؛
- إدراج الربح أو الخسارة في نتائج الدورة.

ج. التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي:

يتم التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي عند دخول العقد حيز التنفيذ في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر، ويتم إثبات دفعات العقد أثناء مدة سريان العقد، وفي نهاية مدة العقد تتم معالجة الاحتفاظ بالأصل أو إرجاعه أو تجديد العقد لفترة أخرى.

*** في دفاتر المستأجر:**

التسجيل المحاسبي لعمليات الإيجار التمويلي تتبَع المراحل الأساسية للعقد، وتكون وفق الترتيب الآتي(عطية، 2011، صفحة 176):

- **بتاريخ توقيع العقد:**

2XX		التثبيت المعني	****	
	167	الديون المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي		****

- **بتاريخ تسديد الدفعات:**

167		الديون المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي	****	
661		أعباء الفوائد	****	
4456		الدولة : الرسم على القيمة المضافة	****	
	512	البنك		****

- **تحميل الدورة بما يخصها من مصاريف:** حالة الفوائد التي حان وقت استحقاقها ولم يحن وقت سداده في نهاية الدورة(قروي، 2017، صفحة 188):

661		أعباء الفوائد	****	
	1688	فوائد مستحقة		****

يتم ترصيد ح/ فوائد مستحقة عند تاريخ سدادها.

- **إثبات قسط الاهتلاك عند نهاية كل دورة:**

681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	****	
	28	اهتلاك التثبيت المعني		****

في حالة وجود مؤشر عن انخفاض القيمة يتم في نهاية الدورة إعداد القيد المحاسبي التالي(قروي، 2017، صفحة 189):

681		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	****	
	29	خسائر القيمة عن التثبيتات		****

- **عند نهاية العقد:** هناك حالتين إما الاحتفاظ بالأصل أو إرجاعه (ترصيد الأصل).

– حالة رفع خيار الشراء:

167		الديون المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي	****	
	512	البنك		****

وهنا يتم دفع الاستحقاق الأخير وتصفية جميع الديون المتعلقة بالإيجار التمويلي.

– حالة عدم رفع خيار الشراء:

167		الديون المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي	****	
28		اهتلاك التثبيتات	****	
	78	استرجاع عن خسائر القيمة		****
	2..	التثبيتالمعني		****

في هذه الحالة يتم إرجاع الأصل وإخراجه من أصول المؤسسة وتسجيل العملية كأنها عملية تنازل عن تثبيتات لا ينتج عنها أي فائض أو نقص في القيمة نظرا لاهتلاك الأصل كليا ويتم ترصيد حساب الديون مع حساب الاسترجاعات عن خسائر القيمة.

* **القيود المحاسبية في دفاتر المؤجر:** ميز النظام المحاسبي المالي بين نوعين من المؤجرين وهما: المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للأصل، والمؤجر الصانع أو الموزع، ويكون التسجيل المحاسبي مختلفا بين النوعين السابقين عند توقيع العقد وعند استرجاع الأصل أو التنازل عنه في نهاية العقد.

- **عند إبرام العقد:**

– إذا كان المؤجر غير صانع وغير موزع للأصل:

274		قروض مترتبة عن عقد الإيجار التمويلي	****	
	512	البنك		****

– إذا كان المؤجر صانع أو موزع للأصل:

274		قروض مترتبة عن عقد الإيجار التمويلي	****	
	700	مبيعات بضاعة		****
600		مشتريات بضاعة مباعة	****	
	30	بضاعة		****

في حالة كون المؤجر صانع للأصل ندرج الحساب 701 بدل 700 وعند إخراج المنتج المبيع ندرج ح/724 مقابل ح/355.

- **تحصيل دفعة الإيجار:**

512		البنك	****	
	724	قروض مترتبة عن عقد الإيجار التمويلي		****
	763	عائدات الحسابات الدائنة		****
	4457	الدولة : الرسم على القيمة المضافة		****

- **عند نهاية العقد:** دائما هناك حالتين طبقا لخيار الشراء:

– حالة رفع خيار الشراء:

512		البنك	****	
	274	قروض مترتبة عن عقد الإيجار التمويلي		****

– حالة عدم رفع خيار الشراء: يسترجع المؤجر الأصل حسب طبيعة خروجه (بضاعة أو منتجات أو تثبيت).

/../30		بضاعة/أو منتجات مصنعة/أو تثبيتات	****	
	274	قروض مترتبة عن عقد الإيجار التمويلي		****

2.3. الأسس الجبائية لمعالجة عقد الإيجار التمويلي:

تختلف الأسس الجبائية لمعالجة عقد الإيجار التمويلي عن تلك التي أقرها النظام المحاسبي المالي، وهذا راجع لكون النظام الجبائي الجزائري مازال يحافظ على الممارسات القديمة المستمدة من المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 فيما يخص معالجة عقود الإيجار، إذ لا يفرق بين عقود الإيجار ويعتبرها جميعا عقودا تشغيلية تعطي الحق للمؤجر –صاحب الملكية القانونية– في إظهار الأصل محل عقد الإيجار في قوائمه المالية، ويكون بهذه الصفة صاحب الحق في الاعتراف بأعباء اهتلاك الأصل، أي أن النظام الجبائي لا يعترف بمبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، وهذا ما تقرر طبقا للمادة 27 من الأمر رقم 10-01 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010(أمر10-01، 2010)، والذي يعتبر من المبادئ الأساسية للاعتراف المحاسبي التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ومن هذا المنظور فإنه جبائيا:

– يعد المؤجر مالكا للأصل المؤجر(المالك القانوني)، وعليه فهو الأحق بخصم أعباء (مخصصات) اهتلاك الأصل من النتيجة الخاضعة للضريبة؛

– يعتبر المستأجر مستأجرا ومنتفعا من الأصل فقط وليس مالكا له، وبالتالي فدفعات الإيجار الدورية التي يسددها لصالح المؤجر مقابل استئجاره للأصل يتم خصمها من النتيجة الخاضعة للضريبة؛

- يتم حساب اهتلاك الأصل موضوع عقد الإيجار التمويلي على أساس مدة تساوي مدة العقد حسب المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (تحيين سنة 2023)؛
- يعتبر القياس بالتكلفة التاريخية أداة القياس الوحيدة المسموح بها ولا يعترف بطرق القياس الأخرى(طيبة، 2021، صفحة 177).

لذلك وجب على كل من المؤجر والمستأجر ونتيجة لما تفرضه القوانين الجبائية بهذا الخصوص في نهاية السنة المالية إجراء تعديلات على نتيجتهما المحاسبية ومطابقتها مع ما هو معمول به جبائيا كما يلي(قانون13-08، 2013):

أ.التعديلات المفروضة جبائيا على المؤجر: تطبيق الاهتلاك الجبائي على الأصل من طرف المؤجر، وذلك على أساس مدة القرض الايجاري وخصمه من النتيجة الخاضعة للضريبة باعتباره عبء قابل للخصم جبائيا؛

- إعادة إدراج مبالغ الإيجار المقبوضة والمحصلة من المستأجر واعتبارها كإيرادات تدخل في حساب النتيجة الجبائية.

ب.التعديلات المفروضة جبائيا على المستأجر: إضافة مبالغ مخصصات الاهتلاك التي تم الاعتراف بها محاسبيا كأعباء (المخصومة من النتيجة الخاضعة للضريبة) وهذا لأنها جبائيا تعتبر أعباء غير قابلة للخصم؛

- خصم مبلغ دفعات الإيجار (خارج الفوائد المسددة) من النتيجة الخاضعة للضريبة، وهذا لأنها تعتبر تكلفة مسموح بخصمها جبائيا.

وبالتالي فإنه مفروض على كل طرفي العقد المؤجر ضرورة إعداد تعديلات على قوائمهما المالية ضمن الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية، والذي يمكن توضيحه ملخصا ومقتصرا إلا على العمليات المتعلقة بالإيجار التمويلي كما يلي:

الجدول رقم (01): تحديد النتيجة الجبائية "الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية"

I.النتيجة الصافية للسنة المالية	ربح	
	خسارة	
II.الاسترادات		
الاهتلاكات الغير قابلة للخصم والمتعلقة بعمليات العقد الايجاري (مستأجر)		
الإيجارات خارج النتيجة المالية (مؤجر)		
الضريبة على أرباح الشركات	الضرائب المفروضة على النتيجة	
	الضرائب المؤجلة (التغير)	
III.الخصومات		
الاهتلاكات الغير قابلة للخصم والمتعلقة بعمليات العقد		

الايجاري (مؤجر)		
الإيجارات خارج النتيجة المالية (مستأجر)		
النتيجة الجبائية (I + II – III)	ربح	
	خسارة	

Source:(Ministère des Finances, 2023)

3.3.الفروقات الناتجة عن اختلاف أسس المعالجة المحاسبية والجبائية لعقود الإيجار التمويلي في الجزائر:

نتيجة لوجود اختلاف بين المعالجة المحاسبية والمعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي بسبب عدم تطابق الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها كلا النظامين المحاسبي المالي والجبائي في معالجة هذا النوع من العقود، ما نتج عنه ظهور فروقات بين النتيجتين المحاسبية والجبائية، هذه الفروقات يمكن أن تكون مؤقتة، تأثيرها لا يقتصر على فترة حدوثها بل يتعداها إلى الفترات المالية اللاحقة، وتتحقق غالبا نتيجة اختلاف طرق قياس بعض عناصر الأصول أو الالتزامات بين المحاسبة والجباية، أو نتيجة اختلاف فترة أو فترات الاعتراف المحاسبي والجبائي لبعض الأعباء والإيرادات،الأمر الذي يترتب عليه نشوء آثار ضريبية مؤجلة قابلة للاسترداد أو الاستحقاق في فترات قادمة،هذه الفروق المؤقتة يمكن أن تكون خاضعة للضريبة وينتج عنها ضرائب مؤجلة أصول، أو قابلة للخصم وينتج عنها ضرائب مؤجلة خصوم(علي، 2022، صفحة 48)، كما يمكن أن تكون هذه الفروقات دائمة بحيث لا يمكن امتصاصها ويبقى أثرها في الدورة ولا ينتقل للدورات اللاحقة، وتكون نتيجة خصم أو إدراج بعض العناصر والأعباء من النتيجة المحاسبية خدمة لمتطلبات التشريع الجبائي(عريوة، 2020، صفحة 607).

عموما، في عقود الإيجار التمويلي نجد نوعين من الفروقات:

أ. الفروقات المؤقتة: وتكون ناتجة عن:

* **الفوائد:** وفق النظام المحاسبي المالي يجب الاعتراف بالفوائد وتحميلها للدورة في نهاية السنة حتى وإن لم يحن وقت سدادها(قروي، 2017، صفحة 187)، في حين يعترف التشريع الجبائي فقط بالاستحقاق النقدي، وعليه يتعين خصم الجزء المستحق وغير المسدد من الفوائد بالنسبة للمستأجر وضمه للنتائج بالنسبة للمؤجر، وهذا ما يؤدي إلى ظهور ضرائب مؤجلة أصول أو خصوم حسب الحالة.

***دفعات الإيجار:** في حالة بلوغ تاريخ استحقاقها المحاسبي ولم يتم التسديد النقدي لها أو لجزء منها، ينتج عنها ضرائب مؤجلة لكلا طرفي عقد الإيجار.

ب. الفروقات الدائمة: وتكون ناتجة عن:

* **الاهتلاكات:** طبقا للطبيعة القانونية للأصل فإنه من حق المؤجر حساب مخصصات الاهتلاك وخصمها من النتيجة الخاضعة للضريبة، في حين يتعين على المستأجر باعتباره غير مالك للأصل

من الناحية القانونية إعادة إدماج مبالغ مخصصات الاهتلاك التي تم خصمها للنتيجة الخاضعة للضريبة(قطاف، 2021، صفحة 153).

* **الإيجارات خارج النتيجة المالية:** المؤجر مطالب بإدراج دفعات الإيجار المحصلة ضمن الإيرادات مما يؤدي إلى زيادة النتيجة الجبائية في حين دفعات الإيجار التي يقوم بدفعها المستأجر تعتبر من الناحية الجبائية مصاريف، وبالتالي فعليه إدراجها ضمن الأعباء القابلة للخصم مما يؤدي إلى التخفيض في النتيجة الجبائية(قروي، 2017، الصفحات 206-209).

***المؤونات:** محاسبيا في حالة وجود مؤشرات لانخفاض قيمة الأصل يتم تشكيل مؤونة وتقييد مبلغها في دفاتر المستأجر(زهراوي، 2020، صفحة 40)، إلا أن التشريع الجبائي لا يعترف بالمؤونات إلا في بعض الاستثناءات المذكورة في نص المادة 141-5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (تحيين سنة 2023)، وبالتالي فعلى المستأجر إعادة إدماجها باعتبارها أعباء غير قابلة للخصم.

***فوائض القيمة عن التنازل:** عند تنفيذ خيار الشراء من طرف المستأجر، وفي حالة تنازله عن الأصل بعد ذلك، فإن فوائض القيمة الناتجة عن التنازل لا تدخل ضمن حساب النتيجة الجبائية كليا في حالة إعادة استثمار فائض التنازل، وجزئيا في حدود نسب معينة في حالات أخرى لاعتبارات معينة، وهذا طبقا لنص المادة 173-1 و2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023، كما أنه في حالة البيع وإعادة الاستئجار لا تدخل فوائض القيمة ضمن الأرباح الخاضعة تبعا لنص المادة 173-4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023، في حين يعتبر النظام المحاسبي المالي فوائض القيمة إيراد كباقي الإيرادات ويسجل في حسابات النتائج، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف ما بين النتيجتين المحاسبية والجبائية.

* **العقوبات المالية:** وتترتب في حالة إخلال المستأجر بالتزاماته التعاقدية اتجاه المؤجر، لكن التشريع الجبائي الجزائري وطبقا لنص المادة 169-5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023 لا يسمح بخصم مبلغ هذه العقوبات عند حساب النتيجة الجبائية عكس مما هو معمول به في النظام المحاسبي المالي، وبالتالي تعتبر هذه العقوبات أعباء غير قابلة للخصم يتم استردادها عند حساب النتيجة الجبائية.

4. المعالجة المحاسبية والجبائية لعقد إيجار تمويلي من جهة نظر المستأجر–حالة مؤسسة(EURLETRBH)

تعالج هذه الحالة عقد إيجار تمويلي أبرمته مؤسسة (ش و ذ م مEURL ETRBH) المختصة في مقاولات أشغال الطرق والبناء والري مع الشركة العربية للإيجار المالي (ALC).

1.4.خطوات إبرام العقد وأهم بنود اتفاقية العقد:

كمرحلة أولية قامت مؤسسة(EURL ETRBH) باختيار الأصل المراد الحصول عليه، والمتمثل في رافعة من نوع MRT 159 RAIMONDI، وتحديد جميع خصائصها التقنية، لتقوم مباشرة بطلب فاتورة شكلية من المورد بتاريخ 2018/09/27، لتتقدم بعدها إلى المؤسسة المالية المتخصصة في قرض الإيجار والمتمثلة في الشركة العربية للإيجار المالي من خلال فرعها في ولاية سطيف بطلب الحصول على الأصل عن طريق عقد إيجار تمويلي، ليتم بعد الدراسة الموافقة على طلبها وإمضاء العقد بتاريخ 2018/10/18، وفي مايلي تلخيص للمعلومات التي تضمنها العقد:

الجدول رقم (2): المعلومات التي تضمنها عقد الإيجار التمويلي

البيـــــان	التحديد
قيمة الأصل "الرافعة" (خ ر)	64.484.288,80دج
قيمة الدفعة الأولى (خ ر) (10% من المبلغ الإجمالي للأصل)	6.448.428,88دج
قيمة الدفعات الشهرية (خ ر)	1.371.005,17دج
عدد الدفعات	59 + الدفعة الأولى
مدة العقد	60 شهر
معدل الفائدة الضمني الشهري	%1,179878
معدل عقوبة التأخير في تسديد الدفعات	%1,20
خيار الشراء	1 دج

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما ورد في بنود العقد.

2.4. المعالجة المحاسبية للعقد:

قام محاسب المؤسسة المستأجرة بعد إبرام العقد بإعداد جدول تسديد دفعات أقساط القرض وفق ما تضمنته بنود العقد، وذلك لمعرفة تواريخ تسديد الدفعات وقيمتها، بالإضافة إلى تجزئتها إلى فوائد بنكية وأقساط إيجار، ومعرفة مبلغ الرسم على القيمة المضافة المستحق، وتم تفصيل الجدول كما يلي:

الجدول رقم (03): جدول تقسيم دفعات أقساط الإيجار التمويلي المستحقة خلال مدة العقد

الرقم	تاريخ الاستحقاق	مبلغ القسط	هامش الربح	مبلغ الدفعة خ/ر	الرسم على القيمة المضافة	مبلغ الدفعة متضمن الرسم
1	2018/11/25	6.448.428,88	0,00	6.448.428,88	1.225.201,48	7.673.630,36
2	2018/12/25	686.252,83	684.752,34	1.371.005,17	260.490,98	1.631.496,15
3-14	2019/01/25 2019/12/25	8.999.688,89	7.452.373,15	16.452.062,04	93.125.891,7	19.577.953,83
15-26	2020/01/25 2020/12/25	10.359.941,76	6.092.120,28	16.452.062,04	93.125.891,7	19.577.953,83

19.577.953,83	93.125.891,7	16.452.062,04	4.526.272,78	11.925.789,26	2021/01/25 2021/12/25	27- 38
19.577.953,83	93.125.891,7	16.452.062,04	2.723.756,14	13.728.305,9	2022/01/25 2022/12/25	39- 50
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	151.741,69	1.219.263,48	2023/01/25	51
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	137.355,87	1.233.649,30	2023/02/25	52
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	122.800,31	1.248.204,86	2023/03/25	53
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	108.073,02	1.262.932,15	2023/04/25	54
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	93.171,96	1.277.833,21	2023/05/25	55
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	78.095,09	1.292.910,08	2023/06/25	56
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	62.840,32	1.308.164,85	2023/07/25	57
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	47.402,22	1.323.602,95	2023/08/25	58
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	31.788,72	1.339.216,45	2023/09/25	59
1.631.496,15	260.490,98	1.371.005,17	15.987,59	1.355.017,58	2023/10/25	60
103.931.903,35	16.594.169,4	87.337.733,1	22.853.445,1	64.484.288,80	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ما ورد في بنود العقد.

وفقا للنظام المحاسبي المالي يهتلك الأصل وفق أقصر مدة بين مدة العقد والمقدرة ب 5 سنوات، والمدة النفعية للأصل والمقدرة ب 10 سنوات، كما أن القيمة المتبقية المحتملة للأصل بعد نهاية الخدمة غير معتبرة، وعليه يكون اهتلاك الأصل كما يلي:

الجدول رقم (04): جدول اهتلاك الأصل موضوع عقد الإيجار التمويلي

السنة	قيمة الأصل	قسط الاهتلاك	الاهتلاك المجمع	ق محاسبية صافية
2018/12/31	64.484.288,80	1.074.738,15	1.074.738,15	63.409.550,65
2019/12/31	64.484.288,80	12.896.857,76	13.971.595,91	50.512.692,89
2020/12/31	64.484.288,80	12.896.857,76	26.868.453,67	37.615.835,13
2021/12/31	64.484.288,80	12.896.857,76	39.765.311,43	24.718.977,37
2022/12/31	64.484.288,80	12.896.857,76	52.662.169,19	11.822.119,61
2023/12/31	64.484.288,80	11.822.119,61	64.484.288,80	0,00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الوثائق المقدمة.

وفي الأخير قام المحاسب بإثبات القيود المحاسبية بمبالغها في دفاتر المؤسسة والتي تم التطرق إليها سابقا والمتمثلة فيما يلي:

- تسجيل قيد إثبات الأصل عند دخول العقد حيز التنفيذ، وإثبات قيد تسديد الدفعة الأولى بتاريخ طلب شراء الأصل من طرف المؤجر خالية من الفوائد مع إثبات الرسم على القيمة المضافة المستحق.
- إثبات تسديد الدفعة الثانية من تاريخ استلام الأصل من المؤجر بالإضافة إلى أعباء الفوائد والرسم على القيمة المضافة المستحق.

- إثبات قسط الاهتلاك للسنة الأولى والذي تم حسابه على أساس شهر واحد من تاريخ بداية الاستغلال وهو تاريخ الحيازة، وذلك في نهاية الدورة المالية الأولى (2018/12/31).
- إثبات تسديد بقية الدفعات وأعباء فوائدها والرسم على القيمة المضافة المستحق عليها بالإضافة إلى أقساط الاهتلاك الخاصة بمدة عقد الإيجار التمويلي.
- لم يتم إثبات أي خسائر قيمة بالنسبة للأصل المستأجر طول مدة الدراسة.
- تسديد أقساط الدفعات في وقتها وبالتالي المستأجر لم يتحمل عقوبات تأخير.

3.4. المعالجة الجبائية للعقد:

إن أهم التعديلات المتعلقة بعقد الإيجار التمويلي محل الدراسة والتي تظهر في الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية هي إعادة إدراج أقساط الاهتلاك للنتيجة باعتبارها أعباء غير مقبولة جبائيا وخصم مبالغ أقساط الدفعات من النتيجة باعتبارها أعباء قابلة للخصم جبائيا.

وانطلاقا من النتيجة المحاسبية قبل الضريبة المبينة في الجدول الوارد أدناه يقوم محاسب الشركة المستأجرة بحساب النتيجة الجبائية ومبلغ الضريبة على الأرباح المستحقة الدفع وذلك بعد إجراء التعديلات المذكورة أعلاه في الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية، والتي سوف تكون في شكل استردادات وخصومات من النتيجة المحاسبية قبل الضريبة وفق المعادلة التالية:

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية قبل الضريبة + الاستردادات – الخصومات – العجز السابق القابل للخصم

حيث تتمثل الاستردادات في الأعباء المرفوضة جبائيا والمقبولة محاسبيا. والخصومات في الأعباء المقبولة جبائيا والمرفوضة محاسبيا.

الجدول رقم (05): جدول يوضح مبلغ النتيجة المحاسبية قبل الضريبة للمستأجر

البيان / السنوات	2018	2019	2020
النتيجة المحاسبية قبل الضريبة	117.623.502	57.850.133	164.528.648

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للشركة المستأجرة.

وسوف نوضح في الجدول أدناه بإتباع الخطوات السابقة المعالجة الجبائية لعقد الإيجار التمويلي لدى الشركة المستأجرة (تم الاقتصار على الاستردادت والخصومات المتعلقة بالإيجار التمويلي فقط مع اختبار سنوات 2018، 2019 و2020 لإعداد الدراسة، حيث تتم المعالجة الجبائية لبقية السنوات بنفس الطريقة):

الجدول رقم (06): تحديد النتيجة الجبائية للمؤسسة.

البيانالسنوات		2018	2019	2020
I.النتيجة الصافية للسنة المالية	ربح	91.963.884	43.648.254	126.103.569
	خسارة			
II.الاسترادات				
المؤونات الغير قابلة للخصم				
الاهتلاكات الغير قابلة للخصم والمتعلقة بعمليات العقد الايجاري (مستأجر)		1.074.738	12.896.857	12.896.857
الإيجارات خارج النتيجة المالية (مؤجر)				
الضريبة على أرباح الشركات	الضرائب على النتيجة	25.659.618	14.201.879	38.425.079
	الضرائب المؤجلة (التغير)			
الغرامات و العقوبات				
مجموع الاستردادات		26.734.356	27.098.736	51.321.936
III.**الخصومات**				
فائض ق عن التنازل الأصول الثابتة المعاد استثمارها				
الاهتلاكات الغير قابلة للخصم والمتعلقة بعمليات العقد الايجاري (مؤجر)				
الإيجارات خارج النتيجة المالية (مستأجر)		7.134.681	8.999.688	10.359.941
مجموع الخصومات		7.134.681	8.999.688	10.359.941
IV.**العجز السابق القابل للخصم**				
النتيجة الجبائية (IV - III – II + I)	ربح	111.563.559	61.747.302	167.065.564
	خسارة			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الوثائق المقدمة.

الملاحظ من الجدول أعلاه أن النتيجة الجبائية للمؤسسة المستأجرة في السنة الأولى (سنة 2018) من عقد الإيجار التمويلي عرفت انخفاض مقارنة بالنتيجة المحاسبية قبل الضريبة حيث كان مبلغ الخصومات أكبر من مبلغ الاستردادات نتيجة تأثير مبلغ الدفعة الأولى المرتفع والمقدر بقيمة 10% من قيمة العقد على مجموع الأقساط للسنة الأولى وانخفاض مبلغ مخصصات الاهتلاك (شهر واحد)، في حين سنوات 2019 و2020 وحتى 2021 كان مبلغ الاستردادات أكبر من مبلغ الخصومات نتيجة انخفاض المبلغ الإجمالي للقسط السنوي (والذي كان نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد) مقارنة بمبلغ مخصصات الاهتلاك، ما نتج عنه ارتفاع النتيجة الجبائية مقارنة بالمحاسبية، وبالتالي ارتفاع مبلغ الضريبة الواجبة الدفع، لكن في السنوات

المتبقية والأخيرة من العقد فإن النتيجة الجبائية تكون أقل من النتيجة المحاسبية وهذا راجع لارتفاع الخصومات مقارنة بالاستردادات نتيجة ارتفاع المبلغ الإجمالي السنوي لأقساط القرض.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق نخلص إلى أنه وبالرغم من اتفاق كلا النظامين الجبائي والمحاسبي المالي الجزائري على الأخذ بتعريف الإيجار التمويلي الموضح في الأمر 96-09 سالف الذكر، إلا أنهما اختلفا من حيث التسمية والمعالجة المحاسبية والجبائية له انطلاقا من المبادئ التي يقوم عليها كل نظام في معالجة هذا النوع من العقود، خاصة من ناحية تغليب الواقع الاقتصادي الذي يستند على فكرة الحيازة والانتفاع على الشكل القانوني الذي يستند لفكرة الملكية أو العكس، بالإضافة لاختلاف الأحكام المحاسبية عن الأحكام الجبائية من حيث المفاهيم، القياس، التقييم وشروط خصم الاهتلاك، وكذا اختلاف الأهداف المحاسبية التي تقوم على إعطاء الصورة الصادقة والحقيقية للمؤسسة، وتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات، عن الأهداف الجبائية التي تضع ضمن أولوياتها تعظيم الإيرادات الضريبية لخزينة الدولة، ما ولد نوع من الاختلاف في المعالجة المحاسبية والجبائية لبعض العناصر المتعلقة بعقد الإيجار التمويلي، الشيء الذي أدى لظهور فروقات مؤقتة وأخرى دائمة كان لها الأثر الكبير في اختلاف النتيجة بين النظامين.

وعلى ضوء هذا الاختلاف لا يمكن القول بوجود تناقض أو تنازع بين المحاسبة والجباية، وإنما التضارب في المبادئ التي يستند إليها كل من النظام المحاسبي والمالي والنظام الجبائي هو الذي جعل الاختلافات تظهر في معالجة عقود الإيجار التمويلي، مما استدعى تصحيح النتيجة المحاسبية لتتلائم مع أهداف المشرع الجبائي للوصول إلى النتيجة الجبائية.

1.5. نتائج الدراسة:

بالإضافة لما تم ذكره سابقا، توصلت الدراسة لبعض النتائج نوجز أهمها في النقاط التالية:

- تبني النظام المحاسبي لمعالجة متميزة لعقد الإيجار التمويلي جعل المشرع الجبائي يبرز ذاتيته في معالجة هذا النوع من العقود من خلال التعديلات التي أقرها في بعض مواد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، خاصة ما تعلق بتحديد الأعباء المقبولة والمرفوضة جبائيا.
- تأثير الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري في معالجة عقود الإيجار التمويلي لا يظهر سوى عند تحديد النتيجة الجبائية لحساب مبلغ الضريبة على الأرباح الواجبة الدفع، لذا أصبح لزاما على المؤسسات إعداد جدول الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية لإظهار سبب الاختلاف بينهما وطبيعة ونوعية التعديلات والتصحيحات التي تم إجرائها.

2.5.الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– تبسيط طرق المعالجة الجبائية لعقود الإيجار التمويلي من خلال قيام المصالح الجبائية بإصدار مناشير ومطبوعات تتضمن جميع حالات المعالجة لمختلف أنواع التثبيتات وتوزيعها على المحاسبين بالإضافة لعقد أيام دراسية وندوات تجمع كل الفاعلين في هذا القطاع.

– القيام بدراسة معمقة للأثر المالي على الحصيلة الجبائية للدولة في حالة الاكتفاء فقط بالمعالجة المحاسبية، وكذا أثرها على كل من المؤجر والمستأجر، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الامتيازات الجبائية ومختلف الضرائب المفروضة الأخرى، من أجل العمل على توحيد المعالجة في حالة كان الأثر ضئيل أو هامشي.

– ضرورة إعادة النظر في النصوص التشريعية الجبائية التي تناقض الأسس والمبادئ المحاسبية وهذا لتقريب الممارسات الجبائية مع الممارسات المحاسبية، وهذا من شأنه أن يخلق انسجاما وتوحيدا في المعالجة تغني عن إجراء أي تعديلات للوصول إلى النتيجة الجبائية.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية:

- **المؤلفات:**

أحمد بوراس. (2008). تمويل المنشآت الاقتصادية. عنابة، الجزائر: دار العلوم للنّشر و التوزيع.

حسن محمد الفطافطه. (2019). التأجير التمويلي في الدول العربية–التجربة ومتطلبات التطوير. عمان: دار الشعلة للبحوث والاستشارات.

عبد الرحمان عطية. (2011). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي. بدون دار نشر.

- **المقالات:**

إيمان ميمون، و رفيق بشنودة. (2017). أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي – دراسة مقارنة IAS 17 SCF و–IFRS 16. مجلة دفاتر بوادكس، 6(1)، 158–170.

رشيد عريوة. (2020). دور الضرائب المؤجلة في تقليص الفجوة بين المحاسبة والجباية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، 13(1)، 605–624.

عفاف زهراوي. (2020). تكييف النظام الجبائي الجزائري مع متطلبات النظام المحاسبي المالي من خلال الاهتلاكات والضرائب المؤجلة. مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 6(1).

معراج الهواري، و حاج سعير عمر. (2013). التمويل التأجيري: المفاهيم والأسس. عمان: دار الكنوز المعرفية.

ميلود بورحلة. (2020). المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي حسب المرجعية المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي الجزائري. مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، 8(4)، 50–65.

- **الأطروحات:**

سوسن زيرق. (2017). سوسن زيرق، ساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010–2015 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أم البواقي.

عبد الله قروي. (2017). معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة بنك الجزائر- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة.

محمد رضا طيبة. (2021). أثر القياس المحاسبي على جودة القوائم المالية المعدة للأغراض الجبائية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة ميدانية.(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار.

مليكة بن علي. (2022). تطوير المعالجة المحاسبية للضرائب على الأرباح في الجزائر وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية – دراسة حالة مؤسسة صناعة الاسمنت بسطيف 2019 – 2020 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الوادي.

نبيل قطاف. (2021). أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الجباية في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)- دراسة عينة من المؤسسات (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بسكرة.

- **النصوص القانونية:**

أمر10-01. (26 08, 2010). المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010. الجريدة الرسمية، عدد 49، صادرة في 29 أوت 2010.

أمر96-09. (10 01, 1996). الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 يناير 1996 المتعلق بالاعتماد الايجاري، ج.ر، عدد 3، صادرة في 14 يناير 1996. الجريدة الرسمية عدد 3،صادرة في 14 يناير 1996.

قانون13-08. (30 12, 2013). المتضمن قانون المالية لسنة 2014. قانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، المتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج ر ، العدد 68، الصادرة في 31 ديسمبر 2013. الجريدة الرسمية، العدد 68، الصادرة في 31 ديسمبر 2013.

قرار 26 يوليو 2008. (25 03, 2009). قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدّونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية.

2.6. المراجع باللغة الأجنبية:

- **Articles et périodiques**

ELAGAG, M., & BERREFAS, I. (2019). The Constraints of Leasing in Algeria: The case of Sofinance (Joint Stock Company). *Management & Economics Research Journal, P P:33-34, 1*(3), 27-37.

Merrill, T. W. (2020). The Economics of Leasing.*Journal of Legal Analysis*, 221-272.

- **Sites web:**

focusifrs.com. (2022, 12 28). IAS 17 Contrats de location. Consulté le 12 28, 2022, sur http://www.focusifrs.com: http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_17_contrats_de_location

Ministère des Finances. (2023, 02 01). MINISTRE DE FINANCE DIRECTION GENERAL DES IMPOTS. Récupéré sur https://www.mfdgi.gov.dz/images/imprimes/liasse_fiscale_fr_V2.0.pdf

Bunea-Bontaş, C. A. (2022, 12 12). Lease Accounting Under Ifrs 16 AndIas 17 – A Comparative Approach. Consulté le 1 10, 2023, sur Journal Contemporary Economy: http://www.revec.ro/papers/170205.pdf

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 7/ العدد:2 /أكتوبر 2023، ص ص338-357

انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس: رؤية استشرافية.

Algeria's accession to the BRICS Group: a forward -looking vision.

* لعفيفي الدراجي
Lafifi derradji
جامعة 8 ماي 1945- قالمة- الجزائر
Lafifi.derradji@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/16 تاريخ القبول: 2023/10/17 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :
مجموعة "بريكس" عبارة عن تكتل إقتصادي يختلف بشكل كبير عن بقية التكتلات والتحالفات التي عرفتها الساحة الدولية من قبل. ومن الواضح أن أهمية هذه المجموعة تزداد بشكل متسارع ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضا من الناحية السياسية. والجزائر وبحكم علاقاتها الجيدة مع كل أعضاء المجموعة أبدت رغبتها في الانضمام الى هذه المجموعة ، حيث تقدمت بصفة رسمية بطلب الانضمام في نوفمبر 2022. والتي تسعى من وراء هذه الخطوة الى تحقيق جملة من المكاسب والاستفادة من تجارب هذه الدول في تحقيق الاقلاع الاقتصادي المنشود، بالاضافة الى التموقع الحيوي والاستراتيجي في الساحة الاقتصادية العالمية التي تشهد تغيرات سريعة.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، بريكس، الاقتصاد الجزائري، التنمية الاقتصادية.
تصنيف JEL: F15 ؛ A10 ؛ O4.

Abstract :
The BRICS group is an economic bloc that largely differs from the other blocs and alliances that the international arena has known before. The importance of this group has rapidly increasing not only economically, but politically too. Algeria has expressed its desire to join this group because of the good relation with all group's members, as it officially applied to join in November 2022. This step seeks to achieve a number of gains and benefit from the experiences of these countries in achieving desired economic take-off. Moreover to The vital and strategic position in the global economic arena, that is witnessing rapid changes.

Keywords: Economic blocs ; BRICS; Algerian economy; economical development .
JEL Classification: F15 ; A10 ; O4

* المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

مع بروز مفهوم العولمة كمصطلح واضح وحدد ، بدأت مظاهره وتجلياته في إحداث تأثيرات إقليمية ودولية بارزة. فالعولمة الاقتصادية وما انطوت عليه من تحرير التجارة و حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق والاندماج المتزايد مع العالم وغيرها من التحديات والفرص. الشيء الذي تطلب تفعيل آليات جديدة وتطوير وتعزيز آليات قديمة لمواجهة هذه التحديات بنجاح وتعظيم الأرباح وتقليل الخسائر. ومن هذه الآليات نجد التكتلات الاقتصادية والتي رغم أنها ظاهرة قديمة إلا أن نطاق تأثيرها والدور الذي تلعبه تزايد بشكل ملحوظ، مما جعلها فاعلا مؤثرا في النظام الدولي.

فالتكتلات الاقتصادية اعتادت على أن تجمع بين دول متقاربة جغرافيا وذات نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متجانس، لكن الظروف والمتغيرات فرضت تطوير صيغة جديدة باتت تجمع بين دول متباعدة جغرافيا وبينها اختلافات اقتصادية وسياسية واجتماعية وحتى ثقافية ، حيث تعتبر مجموعة "بريكس" نموذجا لهذا النوع من التكتلات والذي استطاع في فترة وجيزة أن يفرض نفسه في عالم يعرف تغيرا كبيرا ومتسارعا، خاصة في ظل طلب العديد من الدول الانضمام الى هذا التكتل، وهو مايعني اتساع رقعته الجغرافية وتزايد امكانياته.

ومن هذه الدول التي تسعى الى الانضمام الى "بريكس" نجد الجزائر، وبالنظر الى مكانتها وموقعها الاستراتيجي وإمكانياتها المادية والبشرية سيكون لانضمامها حدثا مهما ، وسيحدث آثارا وردود فعل قوية ليس فقط على المستوى الداخلي وإنما حتى على المستوى الاقليمي والدولي.

إشكالية البحث: مما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ما هي المكاسب التي ستجنيها الجزائر من إنضمامها الى مجموعة بريكس؟

وعليه يسعى هذا البحث الى الاجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي مجموعة بريكس؟ وماهو موقعها في الاقتصاد العالمي؟
- هل تمتلك الجزائر مقومات الانضمام الى هذه المجموعة؟
- وهل انضمام الجزائر الى بريكس سيعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري فقط أم حتى على ذول المجموعة؟

الفرضيات: للاجابة على الاشكالية والتساؤلات المطروح:، ارتأينا أن نقدم الفرضيات التالية:

– مجموعة بريكس هي تكتل اقتصادي يضم خمسة دول ذات اقتصاديات سريعة النمو، وباتت تحتل مكانة هامة في الاقتصاد العالمي.

– للجزائر كل المقومات الاقتصادية والبشرية التي يتطلبها الانضمام الى هذه المجموعة.

– إن انضمام الجزائر الى بريكس سيكون له آثارا ومكاسبا ليس للاقتصاد الوطني فحسب وإنما على كل إقتصاديات دول المجموعة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع في التغيرات الاقليمية والدولية التي يشهدها العام بأسره، والتحول من عالم أحادي القطب الى عالم متعدد الأقطاب. فضلا عن أن الموضوع هو حديث الساعة في الجزائر، ويحمل بعدا استشرافيا يتعلق بتكتل يضم مجموعة من الدول الصاعدة التي تتوافر لديها قوة إقتصادية وسياسية وعسكرية وجغرافية كبيرة.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث فيمايلي:

–تسليط الضوء على مجموعة "بريكس"من خلال دراسة عوامل القوة والضعف والامكانيات المتوفرة لدي دولها؛

– إبراز مقومات الاقتصاد الجزائري وإمكانية إنضمام الجزائر الى هذه المجموعة؛

– إستشراف المكاسب والآثار التي ستنجم عن إنضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس".

المنهج المتبع: للاجابة على إشكالية البحث ، إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، كون هذا المنهج يقوم على تحديد خصائص الظاهرة المدروسة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، والانطلاق من ذلك الى تحليل وتفسير البيانات والمعطيات والربط فيما بينها واستحداث النتائج منها.

2. مجموعة بريكس: " الامكانيات والتحديات".

جلب تجمع بريكس منذ نشأته على اهتمام وانتباه الباحثين كونه يطرح نفسه كمسار جديد للتكامل الاقتصادي.

1.2. نشأة مجموعة بريكس: تكونت فكرة مجموعة "بريكس" في مؤتمر كانون بالمكسيك سنة 1999 خلال انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية. ويشير مصطلح "بريكس" "BRICS" الى الحروف الأولى لخمس دول هي: البرازيل(B)، روسيا (R)، الهند (I)، الصين (C)،جنوب افريقيا(S). وقد صاغ هذا المصطلح لأول مرة (جيم أونيل) من بنك "غولدمان ساكس" سنة

2001 ليصف اقتصاديات أربع دول هي: الصين، روسيا،، الهند والبرازيل كقوى اقتصادية ناشئة ولم يقصد ولم يتوقع أن تشكل هذه الدول تجمعا أو تكتلا فيما بينها، ثم أعيد استخدامه في تقرير صدر عن هذه الهيأة في سنة 2003- وبانضمام جنوب افريقيا سنة 2011 اعتمد مصطلح "BRICS"-. ولكن هذه المجموعة ظلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009 حين انعقدت قمتها الأولى بروسيا. (عبد المنعم، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العلمي- تكتل بريكس نموذجا-، 2020، صفحة 61)حيث بدأت المجموعة ببناء مؤسسات مالية منها: بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطات النقدية ، بهدف زيادة قدرة المجموعة على مواجهة الأزمات العالمية وتعزيز مكانتها الدولية من جهة ومنح المجموعة قوة سياسية في مفاوضاتها لاصلاح النظام المالي الدولي من جهة أخرى. (الرحمن، 2020، صفحة 84) حيث تشير الأرقام الأخيرة عن تفوق مجموعة بريكس لأول مرة على دول مجموعة السبع الأكثر تقدما في العالم، وذلك بعد ان وصلت نسبة مساهمتها سنة 2022 الى 31.5% في الاقتصاد العالمي مقابل 30.7% للدول السبع الصناعية. (https://www.skynewsarabia.com/business/1612021-، 2023)

2.2. الخصائص والمبادئ المشتركة لدول بريكس: رغم الاختلاف الكبير بين دول بريكس سواء من حيث الموارد أو القيم أو الأهداف، إلا أنها تشترك في عدة مميزات رئيسية تتمثل فيما يلي:

- ✓ من أكبر دول العالم من حيث المساحة ، حيث تستحوذ هذه الدول مجتمعة على أكثر من 25% من مساحة اليابسة في العالم، بالاضافة الى أن عدد سكانها يشكل 40% من سكان العالم؛
- ✓ جميع دول بريكس أعضاء في مجموعة (G20) التي تمثل أقوى الاقتصادات على مستوى العالم؛ (أم البنين،معلم، 2022، صفحة 95)
- ✓ حافظت اقتصادات دول بريكس على نمو قوي في العقود الاخيرة، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول بريكس 24717,136 مليار دولار أمريكي في سنة 2021 (https://data.albankaldawli.org, 2022) وهو ما يمثل 25,61% من الناتج المحلي الاجمالي؛

- ✓ تمتلك كل دول بريكس احتياطات معتبرة من العملات الأجنبية بلغت مجتمعة حوالي: 5118,465 مليار دولار أمريكي؛ (https://data.albankaldawli.org, 2022)
- ✓ تقوم دول بريكس بتنفيذ كميات متزايدة من التجارة بينها.

3.2. أهداف مجموعة بريكس: سعتى مجموعة بريكس لتحقيق أهداف عدة يمكن إيجازها كما يأتي: (عبد الرحمن، 2020، صفحة 75)

- ✓ تحقيق تكامل جيوسياسي- جيواقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل خلق توازن عالمي وإنهاء سياسة القطب الأحادي؛
- ✓ تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة، والاستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تطويرها، وتأمين الأمن الغذائي من خلال إقامة مشاريع التنمية؛
- ✓ إصلاح النظام المالي الدولي من خلال إنشاء مؤسسة مالية دولية رديفة للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، بهدف مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات الدولية واحتياطاتها؛
- ✓ تعميق التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة، ودعم التجارة البينية وتحسين جودتها؛
- ✓ تقديم القروض بالعملة المحلية لبعضها البعض بهدف تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي؛
- ✓ التعامل برؤية موحدة لقضايا الفقر والفساد لاسيما في افريقيا؛
- ✓ الرغبة في تحقيق بين السوق الروسي ، الصيني وأسواق امريكا اللاتينية و الإفريقية.

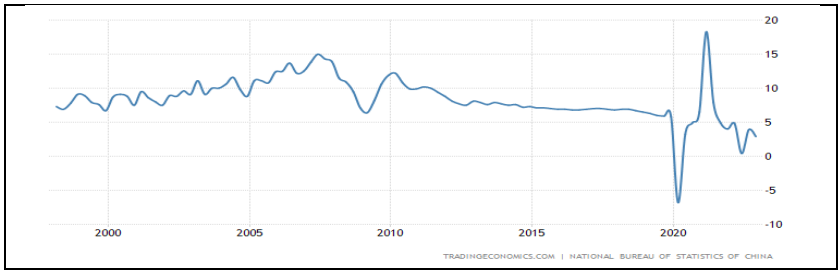
4.2.مقومات القوة لدول بريكس: تشترك دول بريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها في العالم مع مرور الوقت ، إلا أنها تمتاز بمقومات تتفاوت فيما بينها من دولة لأخرى، ويمكن إدراج أبرزها كمايلي:

أ. **الصين:** تستحوذ الصين على إمكانيات هائلة تؤهلها لأن تلعب دورا كبيرا وقياديا في العالم، حيث تبلغ مساحة الصين 9.565.960 كم^2 وهي بذلك رابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا، كندا والولايات المتحدة الامريكية. بلغ عدد سكانها سنة 2021 حسب

احصائيات البنك الدولي أكثر من 1,412مليار نسمة، وهو ما يمثل حوالي 17,90% من سكان العالم. (https://data.albankaldawli.org, 2022)

وتعد الصين حاليا المنافس القوي للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الدولي، حيث أصبحت القوة الاقتصادية الثانية في العالم ، بعدما سجل اقتصادها معدلات نمو كبيرة ومتسارعة خلال الاربعين سنة الماضية، حيث تراوح في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي مابين 8% و14% ، ومتوسط 10% خلال العشر السنوات الاولى من القرن الواحد والعشرين ، (محمود، 2016، صفحة 41) ويعود ذلك أساسا الى ارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع فضلا عن الاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير والتي أدت الى تخفيض معدلات الأمية وتحسين مستوى تكوين العمالة الصينية، ومتوسط 6.62% من سنة 2011 الى سنة2021 (https://ar.tradingeconomics.com, 2022) ويرجع هذا التراجع الى الضغوط الشديدة التي يتعرض اليها الى الاقتصاد الصيني من جهة وتباطؤ الاقتصاد العالمي من جهة أخرى بفعل جائحة كوفيد-19.

الشكل 1: تطور معدل النمو في الصين للفترة (1997-2022).



المرجع: https://ar.tradingeconomics.com/china/gdp-growth-annual

ب. روسيا: تبلغ مساحة روسيا 17.098.025 كم^2 وتمتد على قارتي أوروبا وآسيا، وترتكز مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية والصناعية بالاضافة الى المساحة الشاسعة التي تعد الأكبر على مستوى العالم، فضلا عن الامكانيات الهائلة والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل : الغاز، النفط، الفحم، الكهرباء والطاقة النووية. حيث تعتبر روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي والذي يقدر ب:48,9ترليون م^3 سنة 2022 وهو ما

يمثل 23,15% من الاحتياطي العالمي.أما من الناحية الديمغرافية فقد بلغ عدد سكان روسيا نحو 143.449.290 نسمة سنة 2021. (https://data.albankaldawli.org, 2022)

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط لفترات متباينة على تكديس الثروة لديها والذي جعل منها قوة اقتصادية هامة في الاقتصاد العالمي، وقوة عسكرية تعد الأهم بعد الولايات المتحدة الامريكية، حيث تمتلك صناعة عسكرية ضخمة ومتميزة تشكل مصدرا مهما للدخل الوطني. (محمود، 2016، صفحة 46)

لكن رغم هذه المقومات إلا أن روسيا تواجه عددا من التحديات تتمثل في المديونية الضخمة والمعدلات العالية من التضخم والبطالة وضرورة تقليل الاعتماد على النفط والغاز من خلال تنويع الاقتصاد، بالاضافة الى العقوبات الغربية المفروضة عليها جراء الحرب الروسية على أوكرانيا. والشكل الموالي يوضح تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في روسيا .

الشكل 2: تطورمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في روسيا للفترة (1997–2022).

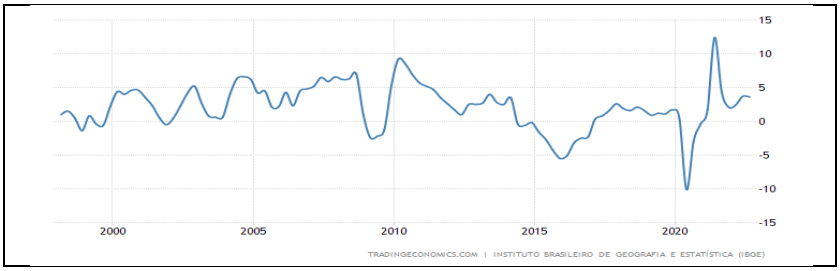


المرجع:https://ar.tradingeconomics.com/russia/gdp-growth-annual

ج. **البرازيل:** تعد من أهم القوى الصاعدة في أمريكا الجنوبية والقوة الأولى بكافة المعايير الجغرافية والبشرية والعسكرية،ويعتبر الاقتصاد البرازيلي من أهم الاقتصادات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي، حيث تملك اقتصادا متطورا وطلبا محليا كبيرا من خلال إتساع حجم سوقه، حيث استطاع أن يحقق معدلات نمو مشجعة حيث سجل 4,6% سنة 2021 واحتل بذلك المرتبة العاشرة(10) عالميا بناتج محلي اجمالي يقدر بأكثر من :1608,981 مليار دولار وتحتل البرازيل المرتبة السادسة (6) عالميا من حيث تعداد السكان الذي بلغ سنة 2021 نحو: 214.326223 نسمة. (https://data.albankaldawli.org, 2022)

تعتبر البرازيل واحدة من أكبر عشر أسواق في العالم، حيث تنتج 10 مليون طن من الصلب، 26 مليون طن من الاسمنت، بالإضافة إلى حوالي 70 مليون م^3 من النفط حيث يتم تحويله سنوياً إلى وقود، مواد تشحيم، غاز البروبان، ومئات المواد البتروكيميائية. في البرازيل 161.500 من الطرق المعبدة. (https://www.marefa.org) وللبرازيل نظام بنكي متحرر وشبكة اتصالات متطورة واهتمام كبير بمستوى التعليم والبحث والتطوير.

الشكل 3: تطورمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البرازيل للفترة (1997–2022).



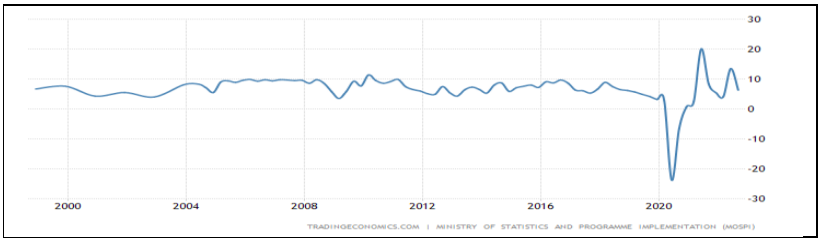
المرجع:https://ar.tradingeconomics.com/brazil/gdp-growth-annual

د.الهند: تعد الهند من أكثر دول جنوب آسيا عددا من السكان حيث بلغ عدد سكانها سنة 2021 نحو: 1.407.563.840 نسمة، (https://data.albankaldawli.org, 2022) حوالي 60% منهم لا تزيد أعمارهم عن 30 سنة . وتتوقع التقارير ان 70% من سكان الهند سنة 2030 يندرجون ضمن سن النشطين اقتصاديا. (عبد الرحمن، 2020، صفحة 21) كما تعتبر الهند سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم وتبلغ مساحتها 3.287.263 كم^2، والهند تزخر بموارد طبيعية عديدة أهمها يكمن في الأرض والمياه، حيث أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة تمثل 84% من المساحة الاجمالية ، فضلا عن غناها بصادر المياه العذبة مما يوفر قاعدة متينة لتطور الزراعة وتقدمها ويزيد من جمالية الطبيعة ويدعم السياسة فيها. (سليم م.، 2002، صفحة 67)

ولقد أسهمت مقومات القوة التي تتمتع بها الهند في تعدد مقوماتها الاستراتيجية سواء السياسية ،الاقتصادية والعسكرية مما مكنها من ممارسة دورها على المستوى الاقليمي. فالهند ذات اقتصاد متنوع وكبير، حيث تحتل المركز الخامس ضمن أقوى اقتصاديات العالم لسنة 2021 بناتج محلي اجمالي يقدر ب: 3176,295مليار دولار أمريكي وأكبر معدل نمو في العالم لسنة 2021 دائما

ب: 8,7% متجاوزا الاقتصاد الصيني الذي حقق معدل نمو 8,1%. (https://data.albankaldawli.org, 2022) وتمتلك الهند سوقا واسعة ونظاما ماليا متطورا وعددا كبيرا من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات، ويمثل القطاع الزراعي المركز الرئيسي في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب حوالي 70% من مجموع القوى العاملة ويساهم بأكثر من 40 % من الناتج المحلي الصافي، كما أنها مصدرا للعديد من الموارد الأولية التي تقوم عليها الصناعات الهندية.

الشكل 4: تطورمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الهند للفترة (1997–2022).



المرجع: https://ar.tradingeconomics.com/india/gdp-growth-annual

هـ. جنوب افريقيا: تتمتع جنوب افريقا بموقع استراتيجي حيوي على الخطوط البحرية العالمية التي تربط بين المحيطين الهندي والأطلسي، مما جعل منها قاعدة إقتصادية مهمة ومنفذا رئيسيا للقارة الافريقية. (عبد الرحمن، 2020، صفحة 92) ويقوم اقتصادها على ثلاثة محاور رئيسية هي: الصناعة،التعدين والتجارة، ويعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلاد والذي يشهد تطورا تكنولوجيا ملحوظا، خاصة في مجالات الطاقة والتعدين وقطاع الخدمات كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويعد الذهب أهم صادراتها الى الخارج فهي ثاني أكبر منتج للذهب على مستوى العالم بعد الصين.كما ان جنوب افريقيا بلد بمقومات زراعية وفيرة وتنتج منتجات عديدة كالقمح والذرة وقصب السكر والقطن، كما انها تمتلك ثروة حيوانية كبيرة.

وبخصوص انضمامها الى مجموعة بريكس فقد تم توجيه لها دعوة من الصين لرغبتها في بناء روابط سياسية واقتصادية قوية بشكل خاص ولدول المجموعة بشكل عام . وتعد جنوب افريقيا الدولة الأضعف ضمن مجموعة بريكس، لكنها شريك تجاري كبير وحليف سياسي مهم، حيث

يحتل إقتصادها سنة 2021 المرتبة 25 عالميا بناتج محلي إجمالي يقدر ب:419,015 مليار دولار وبمعدل نمو يقدرب:4,9%. (https://www.imf.org, 2022)

الشكل 5: تطورمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في جنوب افريقيا للفترة (1997–2022).



المرجع: https://ar.tradingeconomics.com/south-africa/gdp-growth-annual

5.2.–عناصر الضعف لدول مجموعة بريكس: تواجه هذه الدول عددا من مواطن الضعف التي قد تكون حاجزا بوجه تحقيق أهداف هذا التكتل، أهمها: (عبد المنعم، 2020، صفحة 168)

- ✓ تعاني دول بريكس من مشكلة الموارد المحدودة التي تواجه إقتصادياتهم؛
- ✓ مازالت بعض السياسات التجارية غير منسقة بين دول المجموعة؛
- ✓ من المشاكل التي تواجهها المجموعة أنها تجمع بين دول لا يربطها أي رابط سياسي أو ثقافي واضح، كما أنها لا يربطها رابط جغرافي أو إقليمي بل تنتمي الى اربع قارات مختلفة؛
- ✓ هذه المجموعة غير متوازنة إقتصاديا، فالتباين واضح لصالح الصين سواء في الانتاج أو التجارة الخارجية أو الاستثمار، بينما في الجانب السياسي فهو لصالح روسيا.

6.2. تحديات مجموعة بريكس: تواجه المجموعة تحديات كبرى نوجزها فيمايلي:

- ✓ تعتبر التعددية السياسية أحد أركان النظم السياسية لذلك فإن جمع هذا التكتل للأنظمة السلطوية وأخرى ديمقراطية يعسق مسار لبتكامل السياسي والاقتصادي؛
- ✓ غياب الهوية الموحدة، الارث الثقافي، التاريخي المشترك والتباعد الجغرافي بين دول المجموعة؛

- ✓ الهيمنة الصينية على إقتصاد المجموعة كون بنيتها الاقتصادية أقوى بثلاث مرات من باقي دول بريكس، الأمر الذي يؤدي الى احتمال تباطؤ وانكماش العملية التكاملية؛ (ناصري، 2022، صفحة 228)
- ✓ كل اقتصاديات "بريكس" مرتبطة بشكل أو بآخر بالاقتصاد الغربي عامة والأمريكي خاصة، من خلال حركة التدفقات المالية والمبادلات التجارية وهو الأمر الذي يشكل خطورة على فعالية هذه المجموعة؛
- ✓ العداء الكبير الذي تكنه الدول الغربية لهذه المجموعة التي تسعى الى عالم متعدد الأقطاب؛ (الشماع، 2017)
- ✓ الجدل الواسع بين الدول الأعضاء حول صيغة "بريكس +"، التي اقترحتها وأعلنت عنها الصين في عام 2017، وهي الصيغة التي تستهدف توسيع مشاركة الجنوب العالمي. والجدل هنا يتعلق أساساً بالمقترحات الرامية إلى إدماج تجمعات إقليمية بأكملها في المجموعة مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU)، ورابطة تعاون جنوب آسيا (SAARC)، والاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (SACU)، والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية (MERCOSUR). فمن المرجح أن يصبح الانضمام لـ "بريكس" أكثر تعقيداً في حالة قبول الكتل أو المنظمات الإقليمية، خاصة أن هناك توترات وصراعات داخل كل كتلة، يمكن أن تعيق عمل المجموعة.
- ✓ **غياب قواعد ومعايير واضحة لقبول الأعضاء الجدد في "بريكس"**، وقد أشار الإعلان الصادر عن القمة الـ 14، في 23 يونيو 2022، إلى أن القادة سيواصلون مناقشة إمكانية قبول دول جديدة بناءً على "التشاور الكامل والإجماع". ومع ذلك، فقد جعلت المجموعة عضوية "بنك التنمية الجديد" مفتوحة لجميع الدول، وليس فقط دول "بريكس". (https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7997/, 2023)

3. مقومات وواقع الاقتصاد الجزائري.

تمتلك الجزائر امكانيات كبيرة يمكن أن تجعل من الاقتصاد الجزائري من أقوى الاقتصادات الناشئة في العالم في المرحلة القادمة، وهذا طبعا إن تم استغلالها إستغلال أمثلا.

1.3. مقومات الاقتصاد الجزائري: تتمتع الجزائر بكثير من المقومات والامكانيات التي تؤهلها لأن تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي، نوجز أهمها فيمايلي:

أ. المقومات الطبيعية: تمتلك الجزائر موقعا استراتيجيا متميزا يعتبر همزة وصل بين افريقيا واوروبا، بمساحة تقدر بـ: 2.381.741 كم^2 كأكبر دولة مساحة في إفريقيا، وبشريط ساحلي يبلغ طوله أكثر من 1280 كم. وهو ما يجعلها تزخر بكميات هائلة من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتنوعة، والتي تساهم بشكل فعال في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني.يأتي في مقدمتها الاحتياطات النفطية والغازية (طراد، 2018، صفحة 89)حيث احتلت الجزائر سنة 2021 المرتبة 16 عالميا في قائمة أكبر الدول إمتلاكا للاحتياطات النفطية إذ يبلغ حجمه ما يقارب 12 مليار برميل، كما يقدر احتاطي الغاز الطبيعي بنحو 4.505 مليار م^3، بالاضافة الى ثروات منجمية كالزنك،الفوسفاط، الحديد، الرصاص والذهب... الخ. إضافة الى ثروات زراعية وغابية كبيرة حيث تمثل مساحة الاراضي الزراعية حوالي 43,082 مليون هكتار أما الغابات فتقدر مساحتها بحوالي: 4,082 مليون هكتار. (للاحصائيات، 2021، صفحة 34)

ب. البنية التحتية: تشكل خدمات البنية التحتية خدمات محورية إجتماعيا واقتصاديا، وإن توفيرها لتلبية إحتياجات السكان والمستثمرين وكل مستخدميها يمثل واحدا من التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التنمية ، (رشيد، 2018، الصفحات 16–17) حيث حرصت الجزائر خلال كل البرامج التنموية على تعزيز وتطوير بنيتها التحتية من خلال مايلي:

- شبكة المواصلات: حيث وضعت الدولة استراتيجية للقطاع تهدف الى تنويع وتطوير وسائل النقل لتكون أكثر كفاءة وفاعلية للمساهمة في التنمية الاقتصادية التي تهدف الى أن تكون مستدامة، حيث تضم شبكة الطرقات حاليا أكثر من 141.000 كم منها أكثر من 118.000كم معبدة، من بينها 2450 كلم من الطرق السريعة، احدى أكبر الشبكات كثافة في إفريقيا، .بالاضافة الى 4576 كم من السكة الحديدية منها 324 كم مكهربة بالاضافة الى 6000 كم قيد الانجاز ، 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية، ضف الى ذلك نحو 45 ميناء بحريا بينها 11 ميناء تجاريا، الى جانب 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا. (https://www.aniref.dz, 2023)
- شبكة الاتصالات: بعد تحرير قطاع الاتصالات والسماح للمتعاملين الخواص والأجانب بالاستثمار في هذا القطاع، أدى ذلك الى استمرار سوق التصالات في الجزائر بالنمو حيث ارتفع عدد المستخدمين مشتركي الهاتف الثابت الى 4,911 مليون مشترك خلال

السداسي الاول من سنة 2021 وهو ما يمثل 63% فقط من قدرات التوصيل، أما عدد مشتركي الهاتف النقال فقد وصل الى أكثر من 45,839مليون مشترك، أما فيما يخص مشتركي الانترنت للهاتف الثابت فقد بلغ حوالي: 3,960مليون مشترك. (https://www.mpt.gov.dz/ar/، 2021، الصفحات 4-7)

ج. مؤشر التنمية البشرية: هو أداة مركبة تهدف الى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية ، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 و 1 وذلك من خلال تحديد الامكانات التي وفرتها الدولة في ثلاث أبعاد أساسية وهي: (عطية، 2000، صفحة 54)

- العيش حياة طويلة وصحية إذ تقاس بتوقعات طول العمر عند الميلاد؛
- إكتساب المعرفة وتقاس بقدرة الشخص البالغ على الكتابة والقراءة وتقاس بنسبة مئوية؛
- تحقيق مستوى معيشة كريم ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

وعرفت التنمية البشرية في الجزائر -المنشورة مؤشراتها من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي- تحسنا ملحوظا في مؤشراتها الاجتماعية وأهدافها الانمائية ، ففي سنة 2022 احتلت الجزائر على هذا الصعيد المرتبة 91 عالميا من أصل 191 دولة، (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2022، ص26) حيث ارتفعت نسبة الانفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي من 4,1% في الفترة 2008-2011 الى 6,1 سنة 2020، أما الانفاق على الصحة سجل نسبة 6,2% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2019. (العربي، 2022، صفحة 346)

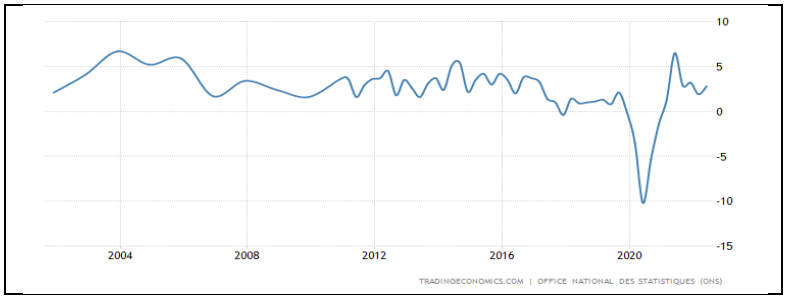
2.3. واقع الاقتصاد الجزائري.

يمكن إبراز واقع الاقتصاد الجزائري من خلال مايلي:

أ. الناتج المحلي الاجمالي:عرفت وتيرة النشاط الاقتصادي في الجزائر المقاس بتغير إجمالي الناتج المحلي تراجعا مستمرا منذ 2014، متأثرا الى حد كبير بالانخفاضات المتتالية لنشاط المحروقات بفعل انخفاض أسعار النفط - باستثناء سنتي 2015 و2016- . انتقل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 3,8% في 2014 الى 1,2% في 2018 ليصل الى0,8 % في 2019 ليصل الى (- 4,9%) سنة 2020 بسبب الصدمة الاقتصادية الحادة التي نتجت عن الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19، وهي أدنى قيمة منذ عشرين سنة. (الجزائر، 2021، صفحة 21) لكن في

سنة 2021 شهد النشاط الاقتصادي إنتعاشا ملحوظا ليسجل معدل نمو يقدر بـ: 3,5% ويرجع هذا الانتعاش الى تحسن الوضعية الوبائية من جهة ومن جهة أخرى إجراءات بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، لاسيما، تنفيذ البرنامج الخاص لإعادة التمويل، المتزامن مع السياسة المالية التوسعية للحد بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية على الاقتصاد الوطني. (الجزائر، 2021، صفحة 21) والشكل الموالي يوضح تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.

الشكل 6: تطورمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2010–2022).

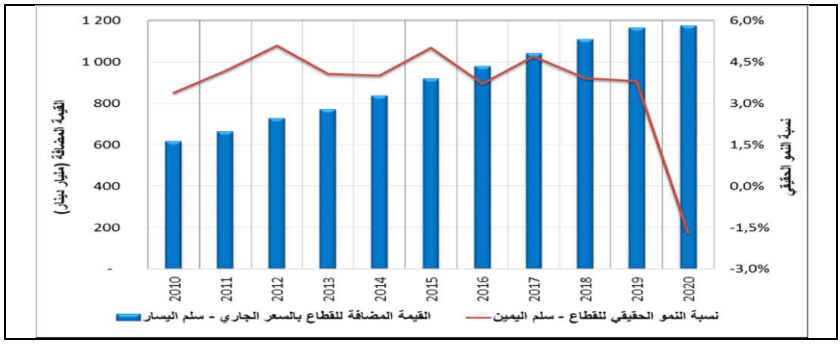


المرجع: https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-growth-annual

ب. قطاع الصناعة: تتوفر الصناع في الجزائر على امكانيات كبيرة غير مستغلة وتعاني من مشاكل كثيرة متعلقة أساسا بتسيير الابتكار والمنافسة على مستوى الاسواق والانفتاح على الاقتصاد، ونظرا لذلك تبنت الجزائر سياسة صناعية تهدف الى تغطية أربعة محاور رئيسية تتمثل في: اختيار القطاعات الصناعية الواجب ترقيتها، تكثيف النسيج الصناعي، إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة بالاضافة الى تأهيل المؤسسات وترقية الاستثمار الأجنبي. (تيجاني، 2021، الصفحات 101–102) ويشهد هذا النشاط في السنوات الاخيرة ديناميكية الانتعاش فقد سجل هذا القطاع سنة 2021 نموا من حيث الحجم بلغ 5,7% كما أنه يوظف حوالي 12,8% من السكان المشتغلين ويضم ما يقارب 36000 وحدة . (الجزائر، 2022، صفحة 25) إن أداء القطاع الصناعي كان مدفوعا أساسا بانتاج الصناعات الغذائية والمياه والطاقة، و صناعة الحديد والصلب والميكانيكية والكهربائية والالكترونية والتي تشكل الجزء الأكبر من النشاط الصناعي التي تبلغ قيمته المضافة التراكمية بنسبة 71% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة، مسجلة معدلات نمو من حيث الحجم بنسبة 5,1 % و7,8 % و14% على التوالي.

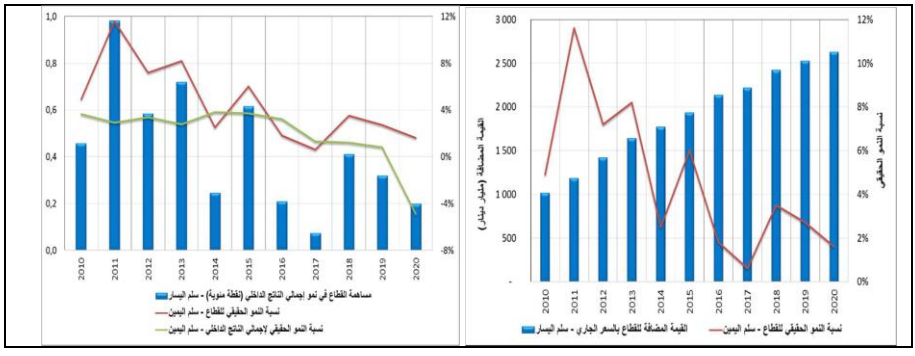
هذا اضافة الى فروع الصناعات الأخرى التي سجلت هي الأخرى إنتعاشا ملحوظا سنة 2021 مثل : فرع المناجم والمحاجر بنسبة 2,7 %، فرع مواد البناء 3,2% ، فرع الكيمياء والمطاط والبلاستيك بنسبة 3,2 %، فرع الجلود والأحذية 4,8% وأخيرا فرع الخشب والفلين والورق بنسبة 1,9 %. (الجزائر، 2022، صفحة 25) والشكل الموالي يوضح نمو قطاع الصناعة في الجزائر.

الشكل 7: نمو قطاع الصناعة في الجزائر للفترة(2010–2020).



المرجع: بنك الجزائر: التقريرالسنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2020، ص36.

11 نمو القطاع الزراعي ومساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2010–2020).

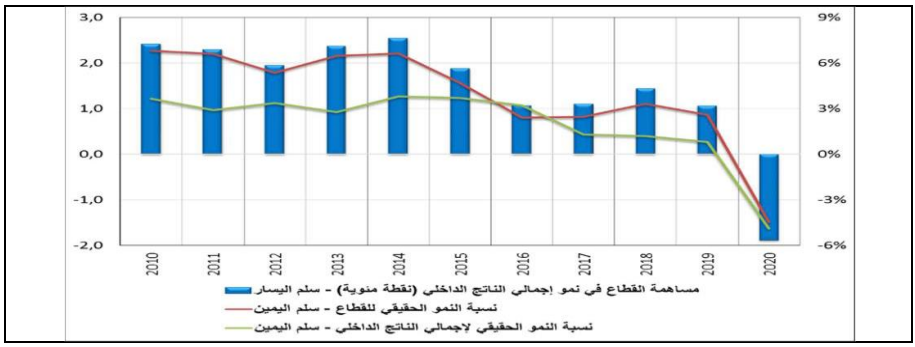


المرجع: بنك الجزائر: التقريرالسنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2020، ص28.

د. الخدمات: يبين هيكل الاقتصاد الوطني هيمنة قطاع الخدمات سواء من حيث نصيب تدفق الثروة أو من حيث المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني. يمثل مجموع الخدمات 24,4% من إجمالي

الناتج المحلي و 31,1% من إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات لسنة 2021. ورغم تأثير أزمة كوفيد-19 على قطاع الخدمات إلا أنه تعافى بقوة سنة 2021 ، لاسيما قطاع الخدمات المسوقة حيث بلغت قيمتها المضافة المتراكمة 8853 مليار دينار. وتعزز هذا النمو بدعم من قبل معظم الفروع خاصة : فرعي النقل والمواصلات والتجارة التي سجلتا زيادة من حيث الحجم تقدر على الترتيب ب: 4,1% و4,3% على الترتيب مقارنة بسنة 2020 ، (الجزائر، 2022، صفحة 23) والشكل الموالي يوضح مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل 9::مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (2010-2020).



المرجع: بنك الجزائر: التقريرالسنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2020، ص31.

4.انضمام الجزائر الى "بريكس": الأسباب والمكاسب.

إن انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس" يعد خيارا استراتيجيا، لما تملكه من مؤهلات وامكانيات كبيرة من جهة، وما سوف يحققه من مكاسب وامتيازات عديدة – سواء للجزائر أو لدول المجموعة — من جهة أخرى.

1.4. أسباب انضمام الجزائر الى بريكس: يعد تقاطع المصالح والرؤى ومتانة العلاقات القائمة بين دولتين أو أكثر مؤشرا هاما على مدى فعالية تواجدها في تكتل أو حلف واحد. في البداية وجب الاشارة الى الأوضاع الاقتصادية الاقليمية والدولية الحالية ، فعلاقات الجزائر مع الشركاء الآخرين وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي هي ليست على ما يرام، فمنذ مدة طويلة والجزائر تطالب بضرورة مراجعة إتفاقية الشراكة الموقعة بين الطرفين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى خروج بعض الشركاء الآخرين من دول الاتحاد —على غرار إسبانيا- على خط العلاقات كان يوصف بالاستراتيجي، بالاضافة الى التوتر في طبيعة العلاقات المتأرجحة مع فرنسا، الشيء الذي وضع

الجزائر أمام خيار البحث عن شراكات جديدة تساعدها على تحقيق مكاسب إقتصادية من جهة وإعادة التموقع في خريطة العالم من جهة أخرى، جراء ثلاث أزمات متلاحقة يعرفها العالم حاليا وهي: عالم ما بعد جائحة كورونا، الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها على ملفين حيويين هما الطاقة والأمن. (https://www.alaraby.co.uk/economy/، 2022/12/28)

طلب الجزائر للانضمام الى بريكس: أعربت الجزائر عن رغبتها في الانضمام الى بريكس على لسان رئيس الجمهورية في لقائه الدوري مع الصحافة في شهر جويلية 2022، بعدما شاركت الجزائر في قمة بكين الأخيرة والتي انعقدت في 23 جوان 2022 وذلك بدعوة من الصين الى جانب عدة دول أخرى مرشحة للانضمام الى المجموعة. وفي 2022/11/07 تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام الى المجموعة وتتطلع أن تكون سنة 2023 سنة الانضمام الرسمي ل"بريكس". حيث رحبت كل من الصين وروسيا بالطلب الجزائري كما أن جنوب افريقيا تعتبر حليف تقليدي للجزائر في الاتحاد الافريقي، أما بالنسبة الى البرازيل فعودة الرئيس اليساري " داسيلفا" الى الحكم يخدم مساعي الجزائر في هذا المجال، ولم تبق إلا الهند والتي مازالت المفاوضات متواصلة معها لإقناعها. (https://www.aa.com.tr/ar/، 2022/11/07)

3.4. مكاسب انضمام الجزائر الى بريكس: ان انضمام الجزائر الى بريكس سيعود بالنفع على المجموعة ككل من جهة وعلى الجزائر من جهة أخرى.

أ. المكاسب المرتبطة بمجموعة بريكس.

يمكن إيجاز أهم المكاسب التي يعود نفعها على المجموعة فيما يلي:

- ✓ زيادة قدرات المجموعة وتحسين إمكانياتها، حيث ستضاف الامكانيات التي تتمتع بها الجزائرالى المقومات والمزايا التي اشتهرت بها المجموعة؛
- ✓ كما أن انضمام الجزائر الى المجموعة سيعزز من إنتشارها والسير قدما في تحولها الى منظمة عالمية عابرة للقارات والثقافات؛
- ✓ إن انضمام الجزائر الى المجموعة سيفتح أبواب الاستثمار أمام أعضائها وإقامة المشاريع المشتركة على جميع الأصعدة وفي كل المجالات؛
- ✓ تؤكد أغلب التوقعات أن العالم يتجه الى الاعتماد المتزايد على الغاز حتى بما يفوق إعتماده على النفط، في هذا الاطار ، سيعزز إنضمام الجزائر حصة المجموعة من الغاز

ويجعلها تستحوذ على ما يفوق نصف الاحتياطي العالمي، مما يعطيها القدرة على التحكم في أسواقه؛

- ✓ إن زيادة القدرات والامكانيات يحقق هدف المجموعة الأساسي في إنهاء الأحادية القطبية والسير نحو عالم متعدد الأقطاب أكثر عدالة وتمثيلا.

ب. مكاسب انضمام الجزائر الى بريكس: يمكن أن تستفيد الجزائر من مكاسب متعددة مباشرة بعد استكمال محادثات انضمامها الى المجموعة، فالاقتصاد الجزائري يحاول ترميم الاختلالات التي حدثت في السنوات السابقة وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية ، عبر إصدار قانون الاستثمار الجديد ونصوصه التطبيقية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الى ما يفوق 200 مليار دولار. ومن بين الامتيازات التي تسعى الجزائر الى تحقيقها نذكر مايلي: (كيموش، 2022/11/08)

- ✓ إعادة التموقع الحيوي والاستراتيجي وهو حتمية تفرضها المستجدات الدولية التي تتجه نحو إعادة تشكيل العالم، من خلال تعزيز حضورها وتأثيرها في القضايا الاقليمية والدولية؛
- ✓ تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول الأعضاء في المجموعة، حيث يتوقع أن تكون هذه العضوية في خدمة المصالح الاقتصادية للجزائر، من خلال إبرام والتوقيع على إقامة مشاريع إقتصادية كبيرة حسب خصوصيات هذه الدول؛
- ✓ الاستفادة من الآليات المالية التي توفرها المؤسسات المالية التابعة للمجموعة ، والتي تتكفل بتمويل الاستثمارات الكبرى مقابل شروط ميسرة وبسيطة؛
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لتسويق المنتجات الجزائرية من خلال التوقيع على اتفاقيات تفاضلية تتعلق برفع القيود الجمركية و العراقيل غير الجمركية أمام السلع والمنتجات الجزائرية؛
- ✓ الاستفادة من تجارب هذه الدول في قطاعات عديدة، على غرار الصناعة والمناجم واستغلال الثروات الباطنية، الاتصالات بالإضافة الى قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والتجربة الروسية تجربة رائدة في هذا المجال.
- ✓ وأخيرا إقتباس تجربة هذه الدول في تحقيق النمو من خلال التأسيس لنموذج تنموي جديد يقوم على التطور التكنولوجي ،وذلك بتحويل فعلي للخبرة والتكنولوجيا والخروج من التبعية للمحروقات.

5. خاتمة.

تعتبر مجموعة بريكس نموذجا جديدا من نماذج التكامل الدولي، تجتمع فيه خمسة قوى إقتصادية ذات نمو سريع ، من أربعة قارات في العالم، استطاع بأدواته ومرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة أن يشكل قوة دولية لا يستهان بها وتتجه لأن تكون ذات وزن سياسي واقتصادي كبير على الصعيد الدولي. وهو ما جعله يستقطب اهتمام العديد من الدول ، والتي تقدمت بطلبات الانضمام الى هذه المجموعة، زمن هذه الدول نجد الجزائر التي أبدت رغبتها في الانضمام الى بريكس بما يتوافق مع مصالحها الخاصة. خاصة وأن لديها علاقة تقليدية ومستقرة مع الدول الأعضاء. ويمكن للجزائر من خلال انضمامها الى هذه المجموعة أن تحقق العديد من المكاسب وذلك من خلال:

- ✓ امكانية الولوج الى أسواق هذه الدول لتصريف المنتجات الجزائرية؛
- ✓ بالإضافة الى الدفع بعملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة والتي تشهد ارتفاعا متواصلا في الطلب على المنتجات الطاقوية مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها؛
- ✓ التموقع الحيوي والاستراتيجي في الساحة الاقتصادية العالمية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، باعتبارها بلدا استراتيجيا في عالم يشهد تغيرات سريعة لم يشهدها من قبل.

6. قائمة المراجع.

1.عبد القادر محمد عبد القادر عطية،(2000)، إتجاهات حديثة في التنميةن الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر.

2. فراح رشيد، فريحي كريمة،(2018)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة للادارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

3.معلم أم النين، (2022)، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.

4. بن طراد أسماء،(2018)، تقييم اداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري، مجلة المستقبل العربي، العدد 472، بيروت، لبنان.

5. تيجاني وافية،(2021)، واقع الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد8ن العدد2، الجزائر.

6. عبد الرحمن علي عبد الرحمن،(2020)، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد65، العراق.

7.ناصري سميرة،(2022)، مجموعة دول بريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنميةن المجلد 11، العدد 2، الجزائر.

8.وسن إحسان عبد المنعم،(2020)، الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي– تكتل بريكس نموذجا–، مجلة مركز دراسات ، العدد58، الكوفة، العراق.

9. الديوان الوطني للاحصائيات، (2021)، الجزائر في أرقام (2016–2018)، www.ons.dz Consulté le 23/03/2023

10. بنك الجزائر، (2021)، التقرير السنوي : التطور الاقتصادي والنقدي 2020، consulté le 25/03/2023.www.bank-of-Algeria.dz

11. بنك الجزائر، (2022)، التقرير السنوي : التطور الاقتصادي والنقدي 2021، consulté le 25/03/2023.www.bank-of-Algeria.dz

12. صندوق النقد العربي،(2022)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الامرات العربية المتحدة، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022

13.وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية،(2021)، تطور مؤشرات الخدمات الاتصالية، http ://www.mpt.gov.dz./ar/ consulté le 23/03/2023

14. وزارة الأشغال العمومية،(2023)،23/03/2023 consulté le http ://www.aniref.dz

15. كيموش ايمان، (2022)، 7 مكاسب للجزائريين بالانضمام الى بريكس، جريدة الشروق الجزائرية، عدد يوم 2022/11/08، تاريخ الاطلاع: 2023/03/21.

16.جريدة العربي الجديد، (2023)، تحديات اقتصادية تواجه الجزائر للانضمام الى بريكس. consulté le 24/03/2023https://www.alaraby.co.uk/economy/

17. https://data.albankadawli.org.2022 consulté le 17/03/2023

18. consulté le https://www.skeynewsarabia.com./business/1612021

https://ar.tradingeconomics.com.2022 consulté le .1914/06/2023 18/03/2023

20. .https://marefa.com.org consulté le 20/03/2023

21.https://imf.org.2022 consulté le 22/03/2023

22. mobtada.com/cases/646981 consulté le 20/03/2023

23. https://futuruae.com/ar-AE/Mainpage/-ltem/7997.2023

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 7/ العدد:2 /أكتوبر 2023، ص ص260-241

الإنتقال الطاقوي لتخفيض آثار التغيرات المناخية:

منظور عالمي مع الإشارة لحالة الجزائر

The energy transition to reduce the effects of climate change: a global perspective with reference to the case of Algeria.

شايب عينو عبد الوهاب *

Chaib ainou Abd Elouaheb

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة _ الجزائر

مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

a.chaib_ainou@centre-univ-mila.dz

عاشوري نعيم

Achouri Naim

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة _ الجزائر

مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

n.achouri@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/15 تاريخ القبول: 2023/10/30 تاريخ النشر: 2023/10/31

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لإبراز أهمية الانتقال الطاقوي في التخفيف من آثار التغيرات المناخية من خلال تخفيض الانبعاثات من CO2، حيث يمثل قطاع الطاقة ثلثي كمية CO2 التي يتسبب بها البشر.

خلصت هذه الدراسة الى أنه للوصول لصافي الانبعاثات الصفرية وفق أهداف الألفية يتطلب المزيد من العمل من أجل تعزيز الانتقال الطاقوي وفق مسار عالمي تشارك به جميع دول العالم خاصة الصناعية منها، ما من شأنه تخفيض الاحترار العالمي عام 2050 بمعدل 1.5°، أما بالنسبة للجزائر فإن برنامج الانتقال الطاقوي يشهد تأخرا بمقابل تزايد مستمر لحجم الانبعاثات.

الكلمات المفتاحية: إنتقال طاقوي؛ التغيرات المناخية؛ انبعاثات CO2.

Abstract :

The purpose of this study is to highlight the importance of the energy transition in combating climate change by reducing CO2 emissions, since the energy sector is a significant contributor to man-made CO2.

The study concludes that achieving net-zero emissions in line with the Millennium Development Goals will require greater efforts to drive a global energy transition, including for all countries, especially developed countries. This global approach could limit global warming to 1.5°C by 2050. While in Algeria, there is a significant delay in the implementation of renewable energy programs with a continuous increase in CO2 emissions

Keywords: energy transfer; weather changes; CO2 emissions

JEL classification codes : *O13, Q54, Q540.*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

في ظل التحديات العالمية المتنامية المتعلقة بتغير المناخ واستنفاد مصادر الطاقة التقليدية، وتنامي الظواهر الطبيعية المتطرفة شهدت منطقة المتوسط ارتفاعات غير مسبوقة بدرجات الحرارة مصحوبة بحرائق مهولة، والصين وباكستان فيضانات مهولة ، وأمريكا و إيطاليا وعمان أعاصير غير مسبوقة.

برز مفهوم الإنتقال الطاقوي كأحد أهم الخطوات نحو التحول إلى مستقبل مستدام يحد من الانبعاثات المسببة لإنحراف وتطرف الظواهر الطبيعية. ويحقق أبعاد التنمية المستدامة من خلال إحداث توازن متجدد بين الاحتياجات البشرية والبيئة. وتحول الاقتصادات من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى استخدام للطاقة المتجددة لتقليل انبعاثات الكربون والحد من تأثيرات التغير المناخي.

في هذا السياق، يقوم هذا المقال بتسليط الضوء على مفهوم الإنتقال الطاقوي وأهميته في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية للوصول لصفر انبعاثات بحلول عام 2050. من هنا تبرز إشكالية بحثنا في:

ما مدى مساهمة الإنتقال الطاقوي في تعزيز الجهود العالمية لتخفيض الإنبعاثات عالميا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية الانتقال الطاقوي؟
- ماهي أهداف الامم المتحدة لتخفيض إنبعاثات CO_2 لسنة 2050؟
- هل يحقق الإنتقال الطاقوي أهداف الأمم المتحدة لإنبعاثات CO_2 لسنة 2050 في العالم والجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- الطاقة الاحفورية هي اهم مسبب لانبعاثات الاحتباس الحراري.
- الإنتقال الطاقوي يضمن الوصول لقاعدة الصفر إنبعاثات CO_2.
- تتحقق الأهداف المسطرة عالميا وفي الجزائر بخفض الانبعاثات من CO_2.

أهمية الدراسة:

تضع الدراسة رؤية شاملة لمساهمة الانتقال للطاقات المتجددة بشكل كبير في تخفيض الإنبعاثات المسببة للاحترار العالمي وتحقيق الاهداف الإنمائية للألفية وفق مؤتمر باريس للمناخ

2015. فمن أجل تجنب أسوأ آثار تغير المناخ والحفاظ على الموطن البشري، يجب أن تقتصر زيادة درجة الحرارة العالمية على 1.5 درجة مئوية فوق مستويات أواخر القرن التاسع عشر، بينما أصبحت الأرض أكثر دفئًا بنحو 1.1 درجة مئوية مما كانت عليه. بالتالي يجب خفض الإنبعاثات بنسبة 45٪ بحلول عام 2030 والوصول إلى صافي إنبعاثات صفري بحلول عام 2050.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمسار تخفيض إنبعاثاتCO2 الضارة بالبيئة، من قبل الأمم المتحدة ودور الإنتقال الطاقوي المحوري بذلك، للوصول الى صفر إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالعالم لتخفيض درجة حرارة الأرض ب 1.5%، والحد من الإحتباس الحراري عام 2050.

منهجية البحث:

إعتمدنا بدراستنا هذه على المنهج التحليلي الوصفي بالاستعانة بالإحصاءات والأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، لظاهرة إنبعاثات CO2، مع التعبير الكمي لمقدار هذه الظاهرة وحجمها ودرجة ارتباطها مع التوجه نحو الإنتقال الطاقوي.

وهذا ما سيتم الإجابة عليه وفق المحاور التالية:

- المحور الأول: الإنتقال الطاقوي.
- المحور الثاني: ماهية تخفيض الإنبعاثات CO2.
- المحور الثالث: واقع المسار العالمي لتخفيض الإنبعاثات.

الدراسات السابقة:

- دراسة للباحث إكس سونغ ، ز. تشين (X. Song, Z. Chen) بعنوان: " **مسارات انتقال الطاقة في جزيرة في ظل تغير المناخ: حالة جزيرة تشونغمينغ، الصين** "، هدف الدراسة ابراز أهمية الإنتقال الطاقوي حيث أخذت جزيرة صينية كنموذج ثم قامت بمناقشة ضرورة تحويل الطاقة من خلال تحليل الأسباب الخارجية والداخلية والجغرافية ، وتبحث في المسار المحتمل لتحويل الطاقة المرن للجزر ، وتقدم سلسلة من توصيات السياسة جنبا إلى جنب مع الطرق الممكنة نحو انتقال الطاقة المرن و قد توصلت الى ارتباط تحقيق التحول الطاقوي بالأمن و الاستقرار، و الجغرافيا (X. Song, 2023) .

- دراسة للباحث ناصر مليك واخرون بعنوان: **الأداء الإقتصادي المستدام والإنتقال نحو طاقة أنظف للتخفيف من مخاطر تغير المناخ :أدلة من الاقتصادات الناشئة الكبرى ،** الهدف من الدراسة هو التحقيق في العلاقة بين كفاءة الطاقة وانتقال الطاقة إلى جانب متغيرات التحكم الإضافية مثل نفقات البحث والتطوير والتجارة والناتج المحلي الإجمالي لأكبر 10 دول ناشئة بين عامي 1990 و2021. ولدراسة حالة هذه الاقتصادات المستهدفة استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي الجديدة لبيانات اللوحة للعلاقة الطويلة الأجل مثل MMQR لمراقبة التغييرات بمرور الوقت بين المتغيرات. خلصت الدراسة إلى أن كفاءة الطاقة لها التأثير الأكبر على انتقال الطاقة. وتدعم النتائج أيضا فكرة أن الناتج المحلي الإجمالي يدفع لزيادة استهلاك الطاقة المتجددة في الاقتصادات الناشئة الرائدة (Malikand, 2022).
- دراسة للباحثين عابي وليد، سميرة مومن بعنوان: " **الإستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر"**، سلطت الضوء على أسباب الاستثمار في الطاقات المتجددة وفرص الإستثمار العالمي فيها مع الإشارة للتجربة الجزائرية في استثمار الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث توصلت الدراسة إلى ضعف الإستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر وذلك راجع إلى توفر الطاقات الأحفورية وكذا صعوبات الإستثمار فيها (نبيل، 2019).
- دراسة للباحثين سعيج عبد الحكيم، دبوسين محمد بعنوان: **ادماج الطاقة البديلة ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة،** هدفت الدراسة للتعرف على مدلول الطاقة البديلة ومصادرها المختلفة، بالإضافة الى السعي لمعرفة كيفية اسهام ادماج الطاقة لتسريع وتيرة التنمية المستدامة. النتائج التي تم التوصل اليها أن ادماج أو إحلال الطاقة البديلة محل الطاقة التقليدية يمثل حلا أمثلا للكثير من المشاكل التي تعترض سبيل التنمية وعلى رأسها مشاكل الفقر والبطالة والإضرار بالبيئة والمحيط واستنزاف الثروات (محمد، 2017).

من خلال الدراسات السابقة المطلع عليها يمكن ملاحظة اهتمامها بمعالجة إشكالات التنمية المستدامة والطاقات المتجددة في شقها الاقتصادي وتفاعلها مع المناخ. الا اننا في هذه الدراسة سنبرز الاهتمام العالمي بتخفيض الانبعاثات المسببة للإحتباس الحراري من خلال الانتقال الطاقوي وتتبع مسارها عالميا وفي الجزائر.

2. الإنتقال الطاقوي:

1.2. تعريف الانتقال الطاقوي:

أ. تعريف سميل (Smil): هو التغيير في تكوين (هيكل) إمدادات الطاقة الأولية، والتحول التدريجي من نمط معين لتوفير الطاقة إلى حالة جديدة لنظام الطاقة (Smil, 2010, p. 26).

ب. تعريف ديفيد بوشار (David bouchard): هي التنشيط المتزامن لثلاثة عوامل هي رصانة الطاقة، وكفاءة الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة (Bouchard, 2009, pp. 199-201)

ج. تعريف محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية: هو أحد مكونات الإنتقال الايكولوجي المتضمن التغير العميق في وسائل انتاج واستهلاك الطاقة للتوجه نحو خليط طاقوي مستدام ومقبول بيئيا، كما يشير الى التطور الاقتصادي والاجتماعي بتغيير عادات الإنتاج والاستهلاك والعمل لمراعات الرهانات المتعلقة بالاحتباس الحراري، وانخفاض الموارد، والتنوع البيولوجي (CEREFE, 2020, p. 4).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الانتقال الطاقوي هو التحول التدريجي لهيكل الطاقة نحو التنويع لضمان وصول الطاقة بوفرة وفعالية إعتمادا على المصادر المتجددة منها.

2.2 أهداف الانتقال الطاقوي:

أ. تأثير تغير المناخ: إن أحد اهم الأهداف التي نسعى لتحقيقها من خلال الانتقال الطاقوي هو الحد من تأثير تغير المناخ من خلال تقليص الإعتماد على الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) بشكل تدريجي للوصول للحد الأدنى من استخدامه لأنه يعتبر من اهم مسببات انبعاث ثاني أكسيد الكربون، ولتحقيق هذا الهدف وضع مؤتمر باريس للمناخ ثلاث أهداف فرعية:

- تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 40٪ بحلول عام 2030.
- تحقيق حصة 32٪ من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.
- خفض استهلاك الطاقة إلى النصف بحلول عام 2050.

ب. التحكم في الإمدادات: الهدف الثاني مرتبط بالقضايا الاقتصادية والجيوسياسية، إذ يتعلق الأمر بالتحكم في الإمدادات لتحقيق الأمن الطاقوي والذي يرتبط بالاستقرار والنمو الاقتصادي.

ج. **محاربة فقر الطاقة:** ضمان استمرار توفر الموارد الطاقوية للأجيال الحالية والمستقبلية.

3. مجالات الإنتقال الطاقوي:

تحدد الوكالة الدولية للطاقات المتجددة مجموعة من المجالات التي يتم العمل ضمنها لتحقيق الانتقال الطاقوي، وهذا ضمن رؤية 2050 والتي جاءت تحت عنوان **''التحول في نظام الطاقة العالمي: خارطة طريق لعام 2050 ''**وتتلخص هذه المجالات في :

1.3 الإستفادة من أوجه التكامل بين كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة: إذ أنه ينبغي أن يتصدر هذا الجانب قائمة الأولويات عند تصميم السياسات المعنية بالطاقة لأن التأثير المشترك لهذين العاملين كفيل بتلبية احتياجات التخلص من انبعاثات الكربون المرتبطة بالطاقة بحلول عام 2050 وعلى نحو يتميز بكفاءة التكلفة أيضا.

2.3 التخطيط لقطاع كهرباء يعتمد على المصادر المتجددة بحصة كبيرة من إنتاج الطاقة: إن تحول نظام الطاقة العالمي يتطلب إحداث نقلة أساسية في طريقة فهم أنظمة الطاقة وتشغيلها وهو ما يستلزم ويتطلب وضع خطط طويلة الأجل لنظام الطاقة واتباع منهج شامل يتضمن تنسيقا عالميا في كل القطاعات والمجالات من أجل نشر البنية التحتية المناسبة للطاقات المتجددة. اللوائح القانونية والتنظيمية الدافعة لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع وبتكلفة معقولة، بحيث تصبح هذه المصادر دعامة رئيسة لأنظمة الطاقة بحلول العام 2050.

3.3 زيادة استخدام الكهرباء في قطاعات النقل والبناء والصناعة: ضرورة تكامل اللوائح التنظيمية الخاصة بالتخطيط والبناء الحضري وغيرها من الخطط والسياسات، وذلك بهدف إزالة الكربون من قطاعي النقل والتدفئة بتكلفة معقولة عبر تبني الأنظمة الكهربائية والتي هي جزء من الحل. أما المجلات التي من غير الممكن إستخدام الكهرباء بها، فلابد من إستخدام طاقات أخرى لها خاصية قابلية الاستغلال كالكتلة الحيوية والطاقة الحرارية وغيرها.

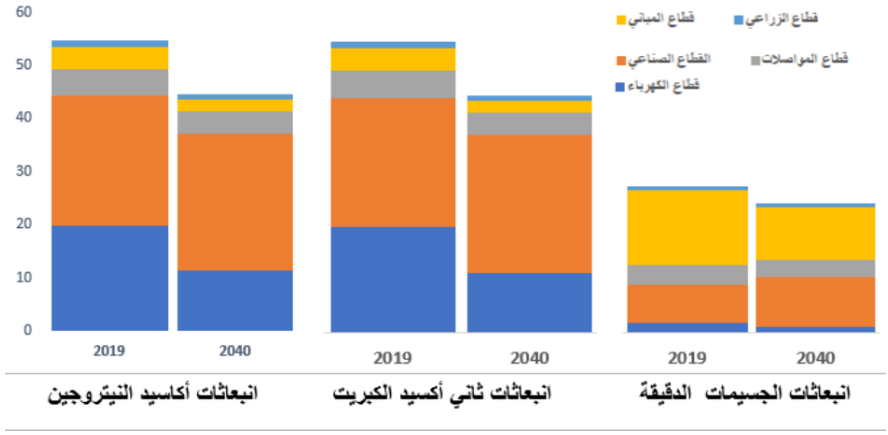
4.3 الإبتكار ضمن نطاق المنظومة: مثلما لعب تطوير التقنيات الجديدة دورا في الاهتمام بالتحول الطاقوي، يلعب الابتكار أيضا دورا مهما في بناء نماذج أكثر فعالية مع البحث والتطوير المستمر (IEA, 2020).

4. أسباب ارتفاع معدل درجة الحرارة العالمي:

يشمل صافي إنبعاثات الغازات الدفيئة البشرية المنشأ عالميا: ثاني أكسيد الكربون من إحتراق الوقود الأحفوري والعمليات الصناعية (CO2-FFI)، صافي ثاني أكسيد الكربون من استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة (CO2LULUCF)، أكسيد النيترات (N2O)، الميثان (CH4)، والغازات المفلورة مثل مركبات الكربون الهيدروفلورية (SF6) ومركبات الكربون المشبعة بالفلور (NF3). وقد أدت هذه الانبعاثات إلى زيادات كبيرة في تركيز العديد من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بما في ذلك الثلاثة الرئيسة منها: CO2 وCH4 وN2O.

تجمع معظم الدراسات الرسمية أن كل الاحترار الذي لوحظ بين 1850–1900 و2010–2019 سببه البشر. ويبين الشكل 1 التغير في درجة الحرارة المنسوب إلى التأثير البشري الكلي حيث ان التغيرات في تركيزات غازات الدفيئة سببها بشري في الغلاف الجوي والأوزون وتغير استخدام الأراضي، محركات الطاقة الشمسية والبركانية؛ وتقلب المناخ الداخلي.

الشكل1: تطور انبعاثات ملوثات الهواء في العالم وفق السياسات المعلنة لوكالة الطاقة الدولية



المرجع: الوكالة الدولية للطاقة (IEA, 2021)

5. توصيات تقرير الأمم المتحدة للإنتقال الطاقوي 2021

تبين المؤشرات العامة لواقع قطاع الطاقة العالمي بان كل جوانب أنظمة الطاقة ستتأثر بمجموعة من المتغيرات على المدى المتوسط والبعيد ممثلة في التغير المناخي، التمويل، التقدم التكنولوجي، والتحولات في العرض والطلب على الطاقة، الا ان التقدم التكنولوجي السريع للإستغلال الطاقات المتجددة وما صاحبه من إنخفاض في التكلفة، وفَّر نظرة واعدة للأمن الطاقوي الشامل

والمستدام ما يدفع إلى تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة التنمية المستدامة لعام2030. (UNDE, 2021, pp. 2-8)

وعليه جاء هذا التقرير ليقدم جملة من التوصيات للارتقاء السريع بالتكنولوجيا والعمل الجماعي لتحقيق انتقال طاقوي يضمن تلبية كل أهداف التنمية المستدامة التي تشمل الطاقة والبيئة وجاءت التوصيات على النحو التالي:

- **التوصية 01**: التوسع السريع في نشر حلول انتقال الطاقة المتاحة للوصول إلى 8000 جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 مع إيلاء الاعتبار الواجب للمساهمات المختلفة من قبل كل بلد على حدة.

- **التوصية 02**: **زيادة متوسط المعدل السنوي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة من 0.8٪ حاليا إلى 3٪**: من خلال تنفيذ جميع التقنيات المتاحة مع دعم المزيد من الابتكار، وتتيح بسهولة فرص كفاءة الطاقة ولها آثار إيجابية على العمالة؛ ومع ذلك، فإنها غالبا ما تحتاج إلى الدعم السياسي لتنفيذها.

- **التوصية 03**: **الاستثمار في البنية التحتية**: يعد تحديث البنية التحتية أو الاستثمار في التوسع الخدمي جزءا لا يتجزأ من انتقال الطاقة وعاملا تمكينيا للتكنولوجيات الحديثة. ويمكن استخدام التمويل العام لاجتذاب الاستثمار الخاص في البنية التحتية اللازمة، مما سيساعد على خلق فرص العمل. ويجب أن تكون الاستثمارات في الهياكل الأساسية متسقة مع الخطط الطويلة الأجل وأن تعكس الاستراتيجيات الطويلة الأجل، بما في ذلك تكامل الأسواق الإقليمية.

- **التوصية 04**: ينبغي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تتخلص تدريجيا من الفحم بحلول عام 2030 وأن تعيد توجيه التمويل الدولي للطاقة. وينبغي للبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي التخلص التدريجي من الفحم بحلول عام 2040، حيث أن هذه الدول ستحتاج إلى دعم هذه العملية. فالتزامات الدول بالحياد الكربوني عن طريق تخفيض تجارة الفحم عالميًا إلى 539 مليون طن بحلول 2030، ثم تهبط إلى 137 مليون طن فقط بحلول 2050، بنسبة 90% عن مستويات عام 2021. إذ تُستبدل التقنيات النظيفة بالفحم، بسرعة، في نظام الطاقة، الا ان الازمة الطاقوية الناجمة عن الحرب في اكرانيا قد تسبب بنمو استخدام الفحم بشكل عابر (وكالة الطاقة الدولية، 2022).

– **التوصية 05: تعميم سياسات الطاقة في الاستراتيجيات الإقتصادية والصناعية والعمالية والتعليمية والإجتماعية:** يجب أن تؤدي تدابير السياسات والإستثمارات للتعافي من كوفيد19 إلى تحول هيكلي أوسع يتماشى مع خطط التحول طويل الأجل في قطاع الطاقة. ولتحقيق طموحات الطاقة وتجنب التحديات أو تقليلها أو توقعها يلزم وضع سياسات متماسكة ومشتركة بين الوزارات.

– **التوصية 06: وضع استراتيجيات متكاملة لتخطيط الطاقة على المدى المتوسط والطويل:** من خلال تحديد أهداف إزالة الكربون، وتكييف السياسات واللوائح لتشكيل أنظمة الطاقة التي تعزز التنمية المستدامة. ويمكن استخدام سيناريوهات الطاقة الطويلة الأجل، بما في ذلك سيناريوهات الصفر إنبعاثات في منتصف القرن، لتيسير الحوار اللازم للمساعدة في التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين. عند التحضير لانتقال الطاقة، ينبغي رفع طموحات المساهمات المحددة وطنيا (NDC) وتحديد التحديات قصيرة الأجل

– **التوصية 07: الصلات المتبادلة مع الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (التعاون في الإطار الاقليمي):** إنشاء أسواق طاقة إقليمية لتسهيل تكامل مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز الاتصال بشبكة الطاقة عبر الحدود والتجارة، وزيادة خفض التكاليف من خلال وفورات الكمية. ويمكن لنهج التوجه الاقليمي لانتقال الطاقة أن يخفض التكاليف ويعزز الوصول إلى إمدادات الكهرباء الموثوقة والميسورة التكلفة من خلال البنية التحتية الموسعة والأكثر ذكاء للشبكة، وينبغي تحقيق أمن الإمدادات من خلال تنويع الموارد. ويمكن للتكامل الإقليمي أيضا أن يعزز قدرة نظم الطاقة على الصمود في وجه أنماط الطقس المتطرفة، وتقلب المناخ وتغير المناخ، والحد من إنبعاثات الكربون، وأن يعزز عموما التنمية الاقتصادية الخضراء والعمالة.

– **التوصية 08: الصلات المتبادلة مع الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة:** تكثيف التعاون الدولي بشأن انتقال الطاقة لتلبية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتجنب الآثار الكارثية لتغير المناخ في المستقبل. وتسريع منحنى التعلم المشترك من خلال العمل التعاوني وتبادل الخبرات ودراسة أفضل الممارسات لقطاعي الطاقة والإستهلاك. ويمثل تعزيز الإرادة العالمية وضمان عدم تخلف أحد عن الركب إحدى الأولويات القصوى للتعاون العالمي.

– **التوصية 09: الصلات المتبادلة مع الهدف 9 و11من أهداف التنمية المستدامة:** تتمثل في تطوير خرائط طريق النقل المستدام استنادا إلى نهج: التجنب – التحول — والتحسين (avoid–shift–improve). وينبغي أن تتضمن الخطط الخاصة بكل بلد استراتيجيات حضرية وخرائط طريق محددة زمنيا لجميع وسائل النقل، مع المراعاة الكاملة لاحتياجات التنقل والكفاءة وخيارات الطاقة المتجددة. وفي جميع المناطق، يجب أن تتضمن الخطط حلولا مثل

الكهرباء أو الطاقة الحيوية المستدامة أو الهيدروجين الأخضر، وتعزيز النقل العام والجماعي، وتعزيز التعاون، والعمل الإقليميين، والدوليين.

- **التوصية 10: الروابط المتبادلة مع أهداف التنمية المستدامة 4 والهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة:** من خلال تكييف سياسات العمل والحماية الإجتماعية مع الاحتياجات المحددة لكل منطقة وبلد. وعلى الرغم من تحقيق مكاسب عالمية واضحة في خلق فرص العمل، فإن التأثيرات الهيكلية وتأثيرات سوق العمل المترتبة على انتقال الطاقة سوف تختلف بين المواقع وأنواع الوظائف والقطاعات. وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ينبغي للبلدان أن تسن استراتيجيات للانتقال العادل، وزيادة الفرص إلى أقصى حد، والتقليل إلى أدنى حد من المصاعب التي يواجهها الأفراد والمجتمعات.

- **التوصية 11: الصلات المتبادلة مع الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة وجعل انتقال الطاقة مشروعا تشاركيا:** بمساهمة وإشراك جميع الجهات الفاعلة وتحالفات أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تشكيل مستقبل الطاقة المرغوب فيه وكذلك إدارة التوقعات. ويجب أن يؤدي القطاع الخاص دورا هاما في تنفيذ التحول في مجال الطاقة. وشهدت استثمارات الطاقة منخفضة الكربون قفزة قوية خلال العام الماضي (2022)، لتسجّل مستوى قياسيًا جديدًا، مع تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، التي دفعت العالم نحو تنويع مصادر الإمدادات. وارتفع إجمالي الإستثمار العالمي في تقنيات الطاقة منخفضة الكربون بنسبة 31% على أساس سنوي، ليصل إلى 1.1 تريليون دولار عام 2022.

6. تحليل وضعية المسار العالمي لتخفيض الإنبعاثات:

1.6 قراءة في التوصيات وعلاقتها بإنبعاثات CO2:

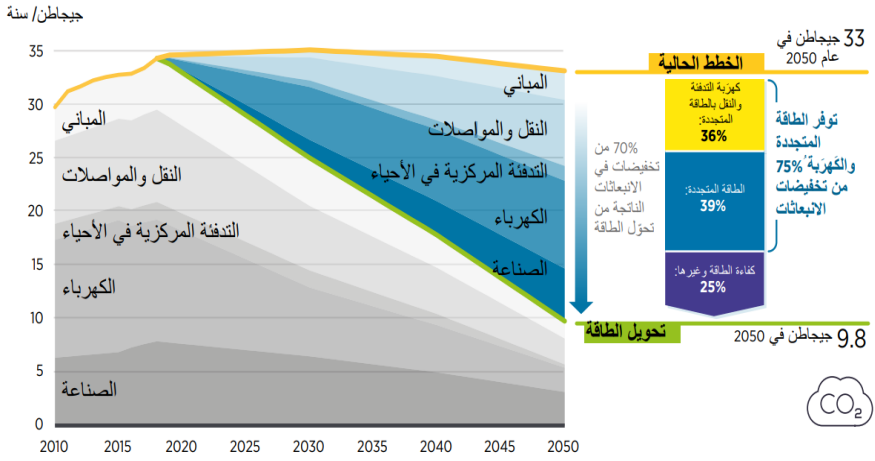
- تساعد هذه التوصيات في رسم والتخطيط للكيفية والاجراءات التي يمكن بها للعالم أن يحقق مستقبلا مستداما للطاقة تستفيد منه جميع دول لعالم مع تخفيض درجة حرارة الأرض بـ 1.5 درجة بحلول 2050. حيث بلغت نسبة ادماج الطاقات المتجددة بنظام الطاقة العالمي 28% في اخر إحصاء للمنظمة الدولية للطاقات المتجددة (IEA, 2022).
- انتقال الطاقة ليس عملية موحدة تناسب الجميع فهو يعتمد على الظروف الخاصة بكل منطقة او بلد، اذ يعكس أولويات متنوعة وينتج مزيجا من القدرات والتكنولوجيات والسياسات والتمويل والموارد، لكن التوجه العام يجب ان يضمن بأن تكون العملية عادلة وشاملة ومنهجية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، فإنتهاج التعاون الدولي والإقليمي ضروري لتيسير تبادل الخبرات والتجارب الجيدة. (**الهدف 10:** الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها).

- في العقد المقبل سيتأثر كل جانب من جوانب أنظمة الطاقة لكل دولة بالتغيرات في المناخ، سياسة الطاقة، التمويل، التقدم التكنولوجي المستمر، التحولات في العرض والطلب.
- أدى تطور تكنولوجيات الطاقات المتجددة إلى تخفيض التكلفة، ما فتح إمكانيات واعدة للأمن والشمولية والإستدامة ضمن التحول الطاقوي.
- يحتاج هذا الإنتقال إلى تسريع كبير وتوسيع نطاقه لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حصول الجميع على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وميسورة التكلفة) والتوافق مع أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.
- يجب ان يتم الإنتقال بجمع القدرات وبذل المزيد من الجهد بالاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق نظام طاقة خال من الكربون بحلول عام 2050.

2.6 العلاقة بين مساري الإنتقال الطاقوي وصافي إنبعاثات صفرية بحلول عام 2050:

إن العمل من أجل الحد من التغيير المناخي يكتسي اهتام كبير، فمنذ توقيع اتفاقية باريس عام 2015 كثفت بلدان العالم جهودها في مجال المناخ. والتزم كثير منها بالوصول بمستوى الإنبعاثات إلى الصفر على أساس صاف بحلول عام 2050، وهو ما يعني أن أي إنبعاثات كربونية إضافية ستتم موازنتها بالكامل بسحب إنبعاثات الكربون من الجو ولا يتم هذا إلا من خلال ايجاد بدائل عن الوقود الأحفوري.

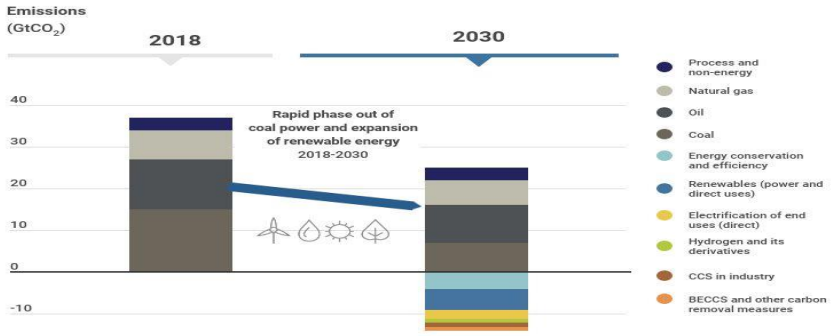
الشكل 2: مسار تخفيض CO2 المرتبط بالطاقة 2010–2050



المرجع: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة(IRENA, 2019)

يبين الشكل اعلاه مسار الإنتقال إلى الطاقات المتجددة من 2010 إلى سنة 2050 والذي من شأنه ان يساهم بتخفيض الإنبعاثات الملوثة للبيئة بما نسبته 75% ويساهم زيادة الكفاءة باستخدام الطاقة بـ 25% من هذه التخفيضات ليصل إلى ما قيمته 9.8 جيغاطن من الإنبعاثات بدل 35 جيغاطن في سنة 2010. فسبل تحقيق استخدامات الطاقة بالمباني والصناعة والنقل تكون ضمن أطر الكفاءة الطاقوية باستخدام العزل الحراري بالمنازل وإستخدام آلات متطورة ذات استهلاك منخفض بالمصانع وإدماج السيارات الكهربائية.

الشكل 3: تأثير استبدال الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة حتى عام 2030 على الإنبعاثاتCO_2



المرجع: التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة (IRENA, 2023)

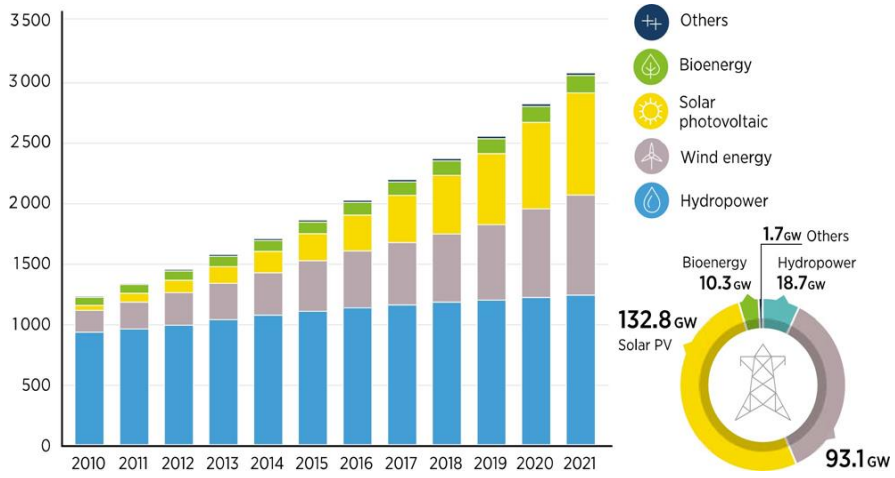
هناك تقدم ملحوظ بإدراج المزيد من الإمكانات الطاقوية النظيفة والمتجددة وفي إبعاد قطاع الطاقة عن الوقود الأحفوري، إلا أن استخدامات الوقود الأحفوري ما زالت قوية في العديد من المجالات الحيوية كالنقل مثلا فقرار الاتحاد الأوروبي بجعل سنة 2035 اخر عام للإنتاج السيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري تعد خطوة مفيدة جدا في مسار تخفيض الإنبعاثات، كما ان السبل التكنولوجية المؤدية إلى نظام طاقة خال من الكربون واضحة ويهيمن عليها الحلول التي يمكن نشرها بكفاءة من حيث التكلفة بسرعة وعلى نطاق واسع.

3.6 تبعات التأخر عن التزامات الحد من الإنبعاثات: يمكن تلخيص التبعات الخطيرة التي سيواجهها العالم من خلال:

- **قبل 10 سنوات:** لو إتخذت الدول إجراءات وفقًا لاتفاق كيوتو، لكان على الحكومات تخفيض الإنبعاثات بنسبة 3.3٪ كل عام.
- **خلال الفترة الحالية:** نحن بحاجة إلى خفض الإنبعاثات بنسبة 7.6 ٪ كل عام.

- **لاحقا:** كل يوم نتأخر فيه عن خفض الإنبعاثات، تصبح التخفيضات أكثر حدة وصعوبة. فبحلول عام 2025، سيكون التخفيض المطلوب 15.5٪ كل عام، مما يجعل تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية شبه مستحيل إن لم يتم مضاعفة الجود العالمية وبشكل تشاركي (UN envirenment , 2020).

الشكل 4: تطور ادماج الطاقة المتجددة بقطاع الكهرباء للفترة 2012–2021



المرجع: الوكالة الدولية للطاقات المتجددة (IRENA, 2023, p. 12)

نلاحظ من خلال الشكل 4 بأن الإستهلاك الكهربائي من الطاقات الأحفورية شهد إما ثباتا أو تطورا طفيفا خلال السنوات 2010–2021 إذ أن التغذية الكهربائية أصبحت تدرج الطاقات المتجددة لتلبية الطلب المتنامي ، وتشكل الطاقة الشمسية النموذج الأسرع إستخداما في العالم اذ تم انتاج 132.8 جيغاواط سنة 2021 نظرا للتطور التكنولوجي الحاصل بها، مما سبق نلاحظ أنه ضمن الاتجاه العالمي لخفض الإنبعاثات يعتبر كهربة قطاع الطاقة نموذجا مفضلا حسب توصيات الأمم المتحدة.

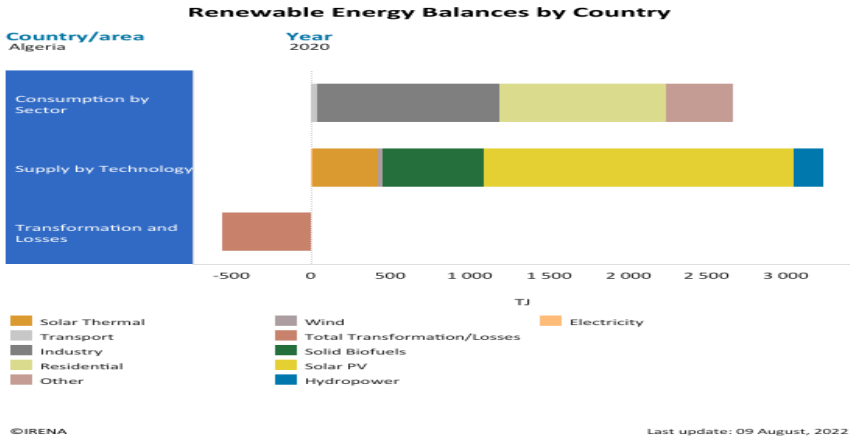
7. واقع الانتقال الطاقوي والانبعاثات الملوثة للبيئة في الجزائر:

1.7 برنامج الانتقال الطاقوي في الجزائر: تضمن برنامج الجزائر للإنتقال الطاقوي المحاور الرئيسية التالية:

- **تنمية الطاقات المتجددة:** وتتضمن انجاز حوالي 60 محطة شمسية ومساحات لطاقة الرياح في حدود عام 2020. ومشاريع للطاقة المتجددة للإنتاج الكهربائي الموجهة للسوق الوطنية على مرحلتين.

- **تنمية النجاعة الطاقوية وإقتصاد الطاقة:** حيث أصبحت الكفاءة الطاقوية إحدى محاور السياسة الحكومية في مجال الطاقة بهدف تقليل الإستهلاك الطاقوي، وفي نفس الوقت حماية البيئة والحفاظ على الثروة الطاقوية للأجيال القادمة. وينتظر بعد تنفيذ هذا البرنامج، أن يصل توفير الطاقة المتراكمة الى 60 مليون طن مكافئ في حدود 2030-2035.

الشكل 5: إدماج الطاقات المتجددة في النموذج الطاقوي في الجزائر لسنة 2020



المرجع: الوكالة الدولية للطاقات المتجددة (IRENA, 2022)

إن واقع القطاع الطاقوي في الجزائر خلال سنة 2020 يظهر إستهلاك الصناعة ما قيمته 1143 تيرا جول، يليها الإستهلاك المنزلي ثم قطاع النقل ثم القطاعات الأخرى وهو ما يعكس أهمية الطاقة للنمو الإقتصادي والصناعي من جهة ولتحسين مستوى الرفاهية والخدمية للسكان من جهة أخرى وهما مؤشرين أساسين من مؤشرات التنمية المستدامة ضمن الشق الإقتصادي والإجتماعي.

- **ضرورة الاهتمام بتطوير القدرات الصناعية:** وذلك بهدف إنجاح برنامج الطاقات المتجددة عن طريق استحداث صناعات توليد الطاقة من الرياح بوسائل نظيفة. كذلك تنمية فروع صناعة العوازل الحرارية لجدران وأسطح البنايات، وصناعة المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض. كما يستلزم اقتصاد الطاقة إدخال أجهزة كهرومنزلية فعالة طاقويا.
- **تنمية البحث العلمي في الطاقات المتجددة:** إن البحث العلمي يشكّل عنصرا أساسيا في الحصول على التكنولوجيات وتنمية المهارات وتحسين النجاعة الطاقوية.

جدول 1: القدرات المركبة من الطاقات المتجددة في الجزائر للفترة بين 2015-2030

مصدر المولد للطاقة	المرحلة الأول 2015-2020	المرحلة الثانية 2021-2030	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	13575
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية		2000	2000
مصادر توليد مشتركة	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	**4525**	**17475**	**22000**

المرجع: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مركز تنمية الطاقات المتجددة (CEREFE، 2019)

نلاحظ من خلال الجدول 1 بأن الخطة الموضوعة لبرنامج الطاقات المتجددة تركز على مزيج طاقوي لتوليد الكهرباء، بنسبة غالبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بقدرات مركبة تتجاوز 10 آلاف ميغاواط تليها طاقة الرياح بـ 4000 ميغاواط، ثم الطاقة الشمسية الحرارية CSP بـ 2000 ميغاوات. يرجع ذلك للإمكانات الطبيعية المتاحة لتوليد هذا النوع من الطاقة في الجزائر خاصة في الجنوب. كما يبين الجدول الزمني الموضوع التأخر الكبير في تطبيق البرنامج إذ أن النسبة المبرمجة لإدماج الطاقات المتجددة لسنة 2020 تقدر ب 20% وهي بعيدة جدا عن الواقع إذ لم تتجاوز 411 ميغاواط من أصل 6000 مبرمجة (CEREFE، 2020)،ما يتطلب بذل المزيد من الجهود وتسخير إمكانات أكبر (علي، 2016، صفحة 80).

2.7 الانبعاثات من CO2 في الجزائر:

إن ارتفاع الطلب المتزايد على الطاقة وارتفاع انتاجها يسهم لا محالة في الرفع من كمية الإنبعاثات وهو واقع الحال بمختلف دول العالم. وليست الجزائر بمنأى عن ذلك إذ يمكن تقديم تطور حجم الانبعاثات في الجزائر:

جدول 2: الانبعاثات من CO2 خلال الفترة 2010-2020 الوحدة: كيلو طن x 1000

السنوات	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
15.21	114	120	134	137	147	156	154	157	164	170	161

المرجع: من اعداد الباحثين بالإعتماد على (البنك الدولي، 2023)

إن تتبع مسار حجم الإنبعاثات في الجزائر يبين تصاعدها من سنة لأخرى نتيجة ارتفاع الطلب على الطاقة والإستخدام المفرط للموارد الطاقوية، إذ يقابل زيادة الانبعاثات ارتفاع مماثل بمعدل 7% سنويا للطلب على الطاقة. ما يستدعي إيجاد بدائل طاقوية تلبي هذا الطلب مع مراعاة الجانب البيئي.

8. العراقيل والتحديات التي تواجه السياسات والجهود العالمية و المحلية للحد من آثار التغير المناخي وتجسيد آليات الانتقال الطاقوي: تتمثل اهم هذه التحديات في :

– **الإعتماد على الوقود الأحفوري:** تعتمد العديد من الصناعات على الوقود الأحفوري مع عدم إمكانية استبداله، حيث يتطلب الأمر استثمارات ضخمة وتغييرات هيكلية في الاقتصاد.

– **التكلفة العالية للتقنيات النظيفة:** بناء وتشغيل محطات توليد الطاقة المتجددة وتطوير التكنولوجيا الخضراء يمكن أن يكون مكلفًا رغم التراجع المستمر للتكلفة مع تقدم التكنولوجيات المستخدمة.

– **المقاومة السياسية:** تواجه الجهود السياسية للتغيير في القوانين واللوائح المقاومة من قبل مصالح مؤثرة في صناعات الوقود الأحفوري.

–**التحديات التقنية:** تواجه تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة وتخزين الطاقة التحديات التقنية المتعلقة بالكفاءة والتفاوت التقني بين الدول.

–**التحول الاقتصادي:** الاستثمار في البنية التحتية والقوى العاملة والتكنولوجيا.

–**التحديات الاجتماعية:** يجب أن يتضمن التحول الطاقوي الاهتمام بالتأثيرات المجتمعية، بما في ذلك التأثير على العمال في صناعات الوقود الأحفوري.

–**التعاون الدولي:** يصر التقرير الدولي للانتقال الطاقوي على ضرورة التعاون دولي بإبرام اتفاقيات مشتركة، مع مراعاة الاختلاف السياسي والاقتصادي و الأيديولوجي.

– **التمويل:** تحتاج الجهود للحد من التأثيرات البيئية وتطوير الطاقة النظيفة إلى تمويل كبير، وتواجه صعوبة في جذب الاستثمارات اللازمة.

– **الوعي العام:** توجد تحديات في نقل المعرفة والوعي بأهمية التغير المناخي و استخدام الطاقة النظيفة لدى المجتمع.

–**التأثيرات الجيوسياسية:** يمكن أن تؤدي جهود الانتقال الطاقوي إلى تغييرات في القوى العالمية والعلاقات الدولية.

تتطلب مواجهة هذه التحديات تعاون دولي قوي ورؤية استراتيجية طويلة الأمد، بالإضافة إلى إستثمارات في البحث والتطوير وتوجيه السياسات لدعم التحول نحو مستقبل أكثر استدامة من الناحية البيئية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية.

9. خاتمة

يشير الإنتقال الطاقوي إلى احداث تغيرات هيكلية على أنظمة إستهلاك وانتاج الطاقة وهو ما يجعله في صلب إستراتيجيات التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية فتبني الإنتقال الطاقوي من شأنه أن يقلص من الملوثات المرتبطة بإنتاج وإستهلاك الطاقة ناهيك عن تحقيق السلم والأمن الدوليين نتيجة تراجع أهمية الهيمنة على مناطق إنتاج الطاقات الأحفورية الناضبة.

لقد أقرت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات الدولية التي جمعت بها الفاعلين الدوليين من حكومات ومنظمات وأصحاب مصلحة للحفاظ على الأمن البيئي العالمي، وإنبثقت عن هذه المؤتمرات مجموعات عمل تضم خبراء أعدوا تقارير داعمة للتقليل من الاحتباس الحراري، كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقارير الإنتقال الطاقوي والأمن البيئي. وعمدت أيضا لوضع خطط شاملة لتخفيض الإنبعاثات من CO_2 والتي تجسدت في رؤيا صفر إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون 2050، حيث شملت تصورا شاملا للإنتقال الى عالم يستفيد من الموارد ويلبي الحاجات الإنسانية بمراعاة الأبعاد البيئية وهو ما يدخل في جوهر صميم التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة التي اجريناها لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:

- الإنتقال إلى عالم صافي إنبعاثاته صفر أحد أكبر التحديات التي واجهتها البشرية. ولن يتحقق ذلك سوى بتحول كامل في كيفية إنتاجنا واستهلاكنا وتحركنا، ووضع قوانين ملزمة للدول والمؤسسات.
- يعد قطاع الطاقة مصدر حوالي ثلاثة أرباع إنبعاثات غازات الدفيئة، وهو بذلك صمام الحماية من تغير المناخ، ومن شأن استبدال الطاقة الملوثة من الفحم والغاز والنفط بالطاقة المستمدة من مصادر متجددة، مثل الرياح أو الشمس، أن يقلل بشكل كبير من إنبعاثات الكربون.
- إعادة رسم الخطط نحو مسار الحفاظ على درجات الحرارة دون 1.5 درجة مئوية، إذ يجب أن تنخفض الإنبعاثات بصورة سريعة لتصل إلى 25 جيغا بحلول عام 2030.

- لا يزال أمام دول العالم فرصة للحد من درجات الحرارة العالمية والإبقاء على درجات الحرارة دون 1.5 درجة مئوية. وكل جزء من الاحترار الإضافي الذي يتجاوز 1.5 درجة مئوية سيؤدي إلى تأثيرات شديدة ومكلفة بشكل متزايد.
- يجب خفض الإنبعاثات بنسبة 7.6 ٪ سنويا بين 2020 و2030، لتحقيق أهداف باريس للمناخ حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA.
- إنشاء شراكات وتكتلات مع المنظمات الدولية والدول الرائدة بالإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة للإستفادة من جهة من التجارب الناجحة والتكنولوجيا المتطورة المنخفضة للتكلفة بشكل كبير وإنشاء مشاريع مشتركة ودعم الابتكار.
- ضرورة تكثيف الحملات التوعوية لتخفيض الاستهلاك من جهة والترويج للاستخدام التدريجي للطاقات المتجددة (الجزائر مثلا تحوز على امكانات طاقوية كبيرة ومتنوعة).
- تطوير معايير أقوى وأكثر وضوحًا لتعهدات الإنبعاثات الصفرية الصافية.
- الالتزامات الحالية للدول أقل بكثير مما هو مطلوب، إذ ستؤدي الخطط المناخية الحالية إلى زيادة كبيرة بنسبة 11٪ تقريبا في إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2010.
- يضمن الإنتقال الطاقوي، تلبية تخفيض الإنبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، ويلبي هذا التخفيض الالتزام العالمي بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.

9. قائمة المراجع.

المقالات:

1. عابي وليد، سميرة مومن، شنن نبيل، (*2019*)، الإستثمار في الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد*2* ، العدد*2*، الصفحات*72-88* .

2. عبد القادر روشو، (2018)، البعد التنموي المحلي للتحول الطاقوي في الجزائر، دراسة في اطار المخطط الطاقوي 2011-2030، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 2، الصفحات 128-140.

3. لقرع بن علي، (2016)، الانتقال نحو الطاقات المتجددة في الجزائر، ضرورة للأمن الطاقوي ورهانات جيوسياسية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 78، الصفحات 80-100.

4. محمد، سعيج عبد الحكيم، (2017)، ادماج الطاقة البديلة ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد5،العدد 82، الصفحات 85-96.

مواقع الانترنيت:

5. البنك الدولي، بنك المعطيات، (*2021*) ، قاعدة البيانات، الموقع:

https://data.albankaldawli .org/indicator/en.atm.co2e.kt?end=2020locations =dz&start =2020&view=bar (consulté le 13/08/2023).

6. حافظة الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، بنك المعطيات، (2021) ، المشاريع المنجزة إلى غاية:

https://www.aps.dz/ar/economie/96982-2020. (consulté le 13/08/2023)

المراجع باللغة الأجنبية

Publications:

7. Smil, Vaclav, 2021, *Energy Transitions. History, Requirements, Prospects,* california, UNDE. «Thème report on Energy transition.» *UN Department of Economic and Social Affairs, https://vaclavsmil.com/2010/03/01/energy -transitions-history-requirements-prospects, (consulté le 13/08/2023).*

Articles:

8. Muhammad nasir malikand and other, 2022, sustainable economic performance and transition towards cleaner energy to mitigate climate change risk: evidence from top emerging economies, economic research-ekonomska istraživanja,V. 36, 3, pages;1-20.

9. UN envirenment programme. "Emissions Gap Report 2020" ,2020, https://www.unep.org/fr/emissions-gap-report-2020, (consultéle 08/8/2023)

10.IRENA, 2020., *Renewable Energy and Jobs Annual Review 2022.* The International Renewable Energy Agency, 2023, 16-22.

Interventions :

11. Bouchard, Christian, (2019), Transition énergétique dans le contexte des petits États et territoires insulaires, In Actes de la 15e Journée Sciences et Savoirs, Département de géographie FR.

Websites:

12.IRENA,2019, *Transforming energy.* International Renewable Energy Agency, detailed location:https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA /Agency /Publication /2019/Sep/IRENA Transforming_the_energy_system_2019 .pdf *(consulté le 13/08/2023).*

13.CEREFE, 2019 .*Le Commisariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique*, location https://www.cerefe.gov.dz/wp-content/uploads/2021/12/AtlasER.pdf *(consulté le 13/08/2023).*

14.CEREFE, 2020 .*Le Commisariat aux Energies Renouvelables et à l'Efficacité Energétique*, Transition Energétique en Algérie location https://www.cerefe.gov.dz/wp-content/uploads/2021/12/AtlasER.pdf *(consulté le 13/08/2023).*

15.IEA, 2021, *World Energy Outlook 2020*, detailed location https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2020 *(consulté le 13/08/2023).*

16.IEA, 2022, *Energy security,Reliable, affordable access to all fuels and energy sources*, detailed location https https://www.iea.org/topics/energy-security *(consulté le 13/08/2023).*
17.IEA, 2022, *Energy security,Reliable, affordable access to all fuels and energy sources*, detailed location https https://www.iea.org/topics/energy-security *(consulté le 13/08/2023).*
18.IEA, 2020, *Global energy transformation: A roadmap to 2050*, UN IEA, 2020, *Global energy transformation: A roadmap to 2050*, detailed location https https://www.iea.org/topics/energy-security *(consulté le 13/08/2023).*
19.IRENA, 2020., *Renewable Power Generaon Costs in 2019, Internaonal Renewable Energy Agency, Abu Dhabih; ps* detailed location*://www.irena.org/publicaons /2020/Jun/Renewable-Powe r-Costs-in-2019, (consulté le 13/08/2023).*
20.IRENA, 2023., *The impact on emissions of replacing fossil fuels with renewables and increasing energy efficiency through* detailed location https://www.irena.org/publications/2022/Mar/World-Energy-Transitions-Outlook-2022 *(consulté le 13/08/2023).*

مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
Volume:7/ N°2/October ,2023, PP42-60

Financial Inclusion Development in Arab Countries during the Period (2011-2017)

تطور الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة (2011-2017)

Hammadi Zoubida
Laboratory of enterprise incubatorsand local development
Abbes Laghrour University Of Khenchela-Algeria
Zoubida.hammadi@univ-khenchela.dz

Djebari abdeldjalil
Laboratory of enterprise incubatorsand local development
Abbes Laghrour University Of Khenchela-Algeria
djebbari.abdeldjalil@univ-khenchela.dz

Nessraoui douniazed*
Laboratory of enterprise incubatorsand local development
Abbes Laghrour University Of Khenchela-Algeria
nessraoui.douniazed@univ-khenchela.dz

Received:*02/06/2023* ***Accepted***:*22/10/2023* ***Published***:*31/10/2023*

Abstract :

The current study examined the development of financial inclusion indicators in Arab countries from 2011 to 2017 using data and statistics from Arab and international financial and monetary organizations. The study found that the Arab region has the lowest levels of financial inclusion in the world according to many indicators, such as the use of accounts in banking institutions and borrowing and savings indicators. There is also a disparity among Arab countries in financial inclusion indicators. While the GCC countries have made relative progress in financial inclusion indicators, these indicators decreased in the most densely populated countries, such as Egypt, and in the lowest incomes,such as Yemen.

Key words: Financial Inclusion, financial inclusion indicators, digital financial inclusion

JEL classificationcodes: G32, G38.

****Corresponding author***

Introduction

Financial inclusion has become the focus of many governments and financial regulators in most countries and international development agencies; it became critical in achieving the 17 sustainable development goals. Policymakers, governments, international institutions, and private sector institutions have evolved interest in financial inclusion, economic growth, and financial stability due to reduces poverty rates and increased women's empowerment; through promoting and facilitating all groups' access to financial services supported by technological development, financial innovations, funds, electronic payments, and mobile financial services have emerged. The proportion of adults holding bank accounts was 69%, and the number of borrowers from commercial banks (for every 100 thousand adults) was approximately 164 thousand, according to the International Bank's data for 2018. The number of ATMs (for every 100 thousand adults) is estimated at 49 thousand machines, improving the level of global financial inclusion and, in turn, boosting the desired economic growth.

The significant development of Internet communications and modern technologies in the fourth industrial revolution, such as artificial intelligence, big data, and cloud computing, has enabled financial institutions to expand access to financial services to financially underrepresented groups, both individuals and SMEs, thereby reducing the cost of providing financial services and improving their efficiency levels.

Regarding the Arab States, their economies faced many challenges affecting their growth, which required infrastructure development and resource mobilization to increase investment rates. Underlines the importance of financial inclusion in the creation of new jobs, thereby achieving sustainable economic and social growth, By reducing unemployment and poverty, improving income distribution, and raising the standard of living, since access to finance and financial services for different segments of society and business sectors is instrumental in addressing unemployment problems and achieving more inclusive economic growth. In the same context, The Arab States ranked in 2020 among the world's top 10 regions regarding youth unemployment. Enhancing financial inclusion is undoubtedly positively reflected in deepening the financial and

banking sector, enhancing its stability and integrity, and strengthening its role in the service of growth.

1- Theoretical Framework

1-1- The Definition of Financial Inclusion

Financial inclusion is widely defined as admission to financial services, and global interest in this economic term has recently increased and has become a significant issue for policymakers worldwide. It is an important policy objective directly related to central banks' main objectives and activities.Thus, financial inclusion is seen from different angles, the most important of which is the population's access to financial services, the degree of use of these services, their quality, and cost.

The early 2000s were marked by research studies' interest in the concept of financial inclusion and the characteristics of financial excluders. Conversely, in the late 2000s, studies tended to focus on the issue of financial inclusion measures and the relationship between financial inclusion and economic development (Kim et al., 2018).

The World Bank represents financial inclusion as the proportion of adults who use financial services. Non-use does not mean inaccessibility, as some people may have access to financial services at affordable prices. However, they choose not to use them for religious or other reasons, while others' access may be restricted by the high costs of such services or regulatory restrictions. Financial inclusion is therefore linked to barriers that make access to financial services and transaction completion difficult (World Bank, 2014).

Moreover, financial inclusion was defined by the G-20 asthe strategy of providing access to financial services and credit when needed by low-income groups at a low cost. Through this definition, it is clear that financial inclusion not only represents the provision of financial services to all but also express the provision of financial services and products at a comprehensively affordable cost, including low-population areas and low-income groups. s equal access to essential financial services for a better life, better living, and better income. It is thus one of the overall growth aspects (*G20 2020 Financial Inclusion Action Plan | GPFI*, 2020).

Also, financial inclusion is a strategy that provides free access to and use of adequate financial services for all individuals and businesses at reasonable cost and participation in society for disadvantaged groups based on equal rights and duties (*Irving Fisher Committee on Central Bank Statistics IFC Bulletin*, 2018).

In another definition, financial inclusion reflects the percentage of individuals and companies using financial services. Residents use banking services more widely as they are more accessible in terms of ATMs or bank branches. The lower the cost, the higher the quality of services. Thus, use measures will likely reflect accessibility, cost, and quality, and vice versa. To the extent that more detailed data are available on specific aspects of financial inclusion within and between countries, the definition could also be expanded to include access, quality, and cost dimensions(W. Bank & Group, 2013).

as well, Financial inclusion is defined as the sustainable supply of financial services at affordable prices for all social groups and must be achievable and secure based on a sophisticated and integrated system that allows for the accessible dispatch, receipt, deposit, and withdrawal of funds without any waste of effort and time, as well as risk reduction (P. K. Ozili, 2021).
It is also defined as a comprehensive policy to provide financial services to residents, including excluded and non-bank groups (Mpofu & Mhlanga, 2022).
Concerning financial inclusion factors are the level of education, income, gender, and age. In addition, financial inclusion in developing countries depends on income and factors such as social characteristics and family size(Léon & Zins, 2020).

1-2- The Definition of Digital Financial Inclusion

The growth of the digital economy must be viewed in the context of the fourth industrial revolution (4IR). Furthermore, digitization has increased the provision of financial services in most countries. In addition, digitization and big data analytics have led to the transformation of digital services, financial products, and business models in the financial sector (Mpofu & Mhlanga, 2022). Consequently, new terms have emerged in the field of finance such as digital finance, internet finance,financial technology“Fintech”.

Digital financial inclusion is the fourth phase of the financial revolution after the development of microcredit, microfinance, and financial inclusion. Compared with financial inclusion, digital financial inclusion attaches greater importance to technology for expanding access to formal financial services (Tay et al., 2022).

According to the World Bank, Digital financial inclusion affects deploying cost-saving digital means to reach the financially excluded. Currently, underserved residents with a capacity for traditional financial services conformed to their requirements that are produced responsibly at a reasonable cost to clients and sustainable to service providers (*Digital Financial Inclusion*, n.d.).

Further, Digital financial inclusion offers new market participants and assigns roles and risks (new and well-known) in different ways compared to traditional approaches to delivering fragmented financial services. Financial inclusion includes three main components: Digital transactional platform, Retail agents, and devices (Kate & Lyman, 2015).

Moreover, Digital financial inclusion concerns improved access to financial services. Adequate access to financial products and services for small and microenterprises is the primary engine of financial integration (Yang & Zhang, 2020).

1-3- The Importance of digital Financial Inclusion

Digital Financial inclusion appears to be a prerequisite for development because it will have practical implications for using digital financial services such as mobile money services, payment cards, and other Fintech applications. In particular, financial inclusion, linked to mobile money service systems, appears capable of reducing extreme poverty, particularly in low-income countries, improving gender equality, and helping families manage financial risks more effectively. It may also decrease the costs associated with a cash receipt, allow the accumulation of savings, and more efficient management of the family's budget. Finally, it may allow even reducing corruption and increase transparency, thanks to the implementation of traceable systems, especially regarding government payments (Ferrata, 2019). Hence, Digital financial

inclusion provides a broad content of advantages as follows: (P. Ozili, 2022)

- Supply access to all formal financial services - payments, transfers, savings, credit, insurance, and securities.
- Promote digital payments, transfers, savings, credit, insurance, and investments.
- Promote government-to-government digital payments, such as conditional and unconditional cash transfers.
- Low digital transaction costs for customers and providers of digital financial services.
- Allow financial services designed to meet poor customers' needs and financial conditions, For example, allow the digital transfer of small amounts of money and save small amounts which will be difficult using cash.
- Decrease the risk of losing, stealing, and other financial criminalities resulting from cash transactions.
- It enables economic empowerment by promoting asset ownership and capital increase.
- Advancing women's economic participation.
- Encourages economic growth and stability through increased overall spending and collection of tax revenues.

2- Measuring Financial Inclusion

Researchers have no comprehensive agreement on the indicators used to measure financial inclusion.Some have tried to design a method to measure financial inclusion using three indicators associated with loans, deposits, and payment services. Other studies focused on other indicators to measure financial inclusion, such as the proportion of adults and families with bank accounts and access to financial services (Nguyen, 2020).Other studies indicate that the level of savings and risk management is one of the world's most important indicators for measuring financial inclusion, a set of individual indicators developed through random sample population survey data in more than 148 economies.

Overall, financial inclusion is measured by three dimensions: (1) access to financial services; (2) The use of financial services; (3) Quality of products and delivery of services. They are the G-20's

financial integration indicators, providing more depth in access and utilization aspects, including those related to the emerging space for mobile financial services. Both supply-side and demand-side data are included to shape an integrated vision(*G20 Financial Inclusion Indicators | Home | The World Bank*, n.d.).

The World Bank's World Findex Survey, established in 2011, is the benchmark applied in all regions and has identified bank accounts as a key indicator of financial integration.The core set of indicators is based on six main principles: (1) Usefulness and relevance, (2) Pragmatism, (3) Consistency, (4) Flexibility, (5) Balance, (6) Aspiration (AFI, 2017).

While The Maine indicators of financial inclusion can be mentioned as follows:(AFI, 2017)

2-1- Access to financial and banking services

Access guides the ability to use financial services and products available from banking institutions. Therefore, understanding access determinants and identifying possible obstacles to opening and using a bank account, such as commission or geographical proximity to bank service points, including branches and ATMs, is required. Accessibility statistics can usually be obtained through information provided by financial institution.

The components of access are:(AFI, 2017)
- Number of access points per 10,000 adults nationwide.
- Percentage of areas with at least one access point.
- A number of e-payment service providers' agents per 100 thousand adults.
- A number of outlets or mobile agents for every 100,000 adults.
- A number of points of service or sale (POS) for 100,000 adults.
- A number of automatic withdrawal cards per 1000 adults.
- A Number of ATMs per 1000 km2.

These data represent the information provided by financial institutions on the supply side through population statistics.

2-2- Use of financial and banking services

Use is or exploits the financial service provided by financial institutions because customers may have access but decide not to use the service.The indicators for usage are:(Cámara & Tuesta, 2014)

- Percentage of adults with at least one kind of permanent deposit account in financial institutions
- Percentage of adults with at least one kind of permanent credit service.
- A number of deposit accounts per 1000 adults.
- Percentage of loans per 1000 adults.
- Percentage of loans due to 1,000adults.
- The number of insurance policy holders per 1000 adults disaggregated by life and non-life insurance.
- Number of SMEs with deposit accounts.

2-3- Quality of financial services

Quality refers to Design products to meet customers' needs with the requirement to adequately divide services to be commensurate with all income levels. Quality indicators can be presented as follows:(A. D. Bank, 2019)

- The average monthly cost of obtaining a basic account is based on the official minimum wage.
- Average annual fees for maintaining a basic current account.
- Average cost transferred credit.
- Percentage of customers who reported receiving clear and sufficient information about financial services at the beginning of the financial loan.
- The extent to which there is a law or regulation of standards for complaints and dealings between users and the financial institution.
- Calculate the percentage of adults who know basic financial terms such as rate, risk, inflation, and diversification.

2- Financial inclusion situation in Arab countries

Since 2010, considerable efforts have been made to achieve financial inclusion of some 1.7 billion people deprived of financial services, as well as the pledge of more than 55 countries to universalize financial inclusion and cover all population areas; on the other hand, more than 60 countries have launched financial inclusion strategies.

For the Arab States, despite the improvement in financial inclusion indicators, these indicators remain below the required level compared with the world's countries. For example, 37 percent of adult citizens held official financial accounts compared to 59 percent of the global average for 2017.

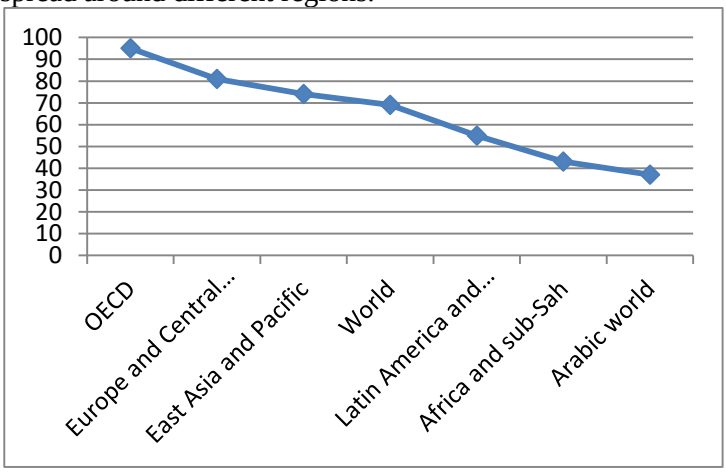
This figure reached 30 percent in 2014, compared with 62 percent for the global average, which confirms relative progress in reflecting financial inclusion, albeit below the required level, and prompts redoubling efforts to lay solid foundations for financial inclusion in Arab countries.

Developments in financial inclusion indicators in the Arab States can be described as follows:

2-1- Ownership of a bank account in a banking institution

The ratio of adult inhabitants with a bank account in the Arab countries is weak compared to the rest of the world. Figure 01 shows the ownership ratios of bank accounts of persons over 15 years of age spread around different regions.

Figure 01: the ownership ratios of bank accounts of persons over 15 years of age spread around different regions.



Source :Bernih, Y., Abid, R., &Atia, H. (2019). *Financial Inclusion in Arab Countries—Efforts, Policies and Experiences* (No. 109/2019; pp. 2–20).https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-stability-report-in-the-arab-countries-2019.pdf

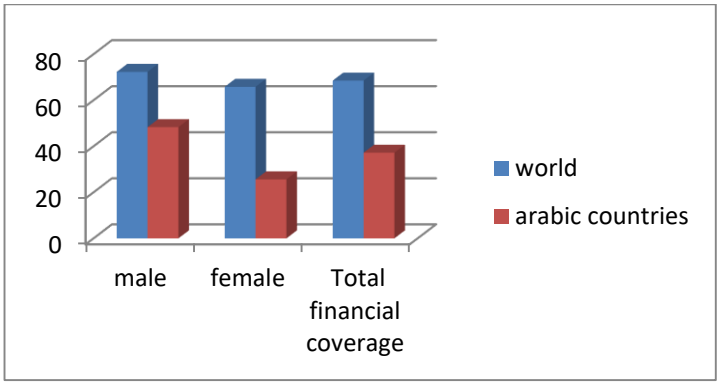
The portion of the population with a bank account is the lowest in the Arab world at 37%. This figure was 95% in OECD countries, while 81% in Europe and Central Asia. 74% in East Asia and the

Pacific, 69% in the rest of the world, 55% in Latin America and the Caribbean, and43% in Africa and sub-Saharan Africa.

In 2017, the United Arab Emirates ranked first in the proportion of the adult population with 84 percent bank accounts, followed by Bahrain with 83 percent, then Kuwait with 80 percent, Saudi Arabia with 72 percent, 43% in Algeria, 30% in Tunisia, 25% in Jordan, and 15% in Egypt.

As for the gender funding gap, the Arab countries reached 20% in 2017, while the world reached only 7%. This is explained by the fact that the proportion of adult males holding accounts with formal financial institutions is higher than the proportion of females, with the proportion of males and females 48 percent and 26 percent, respectively.

Figure 02: the proportion of adult males and female holding accounts

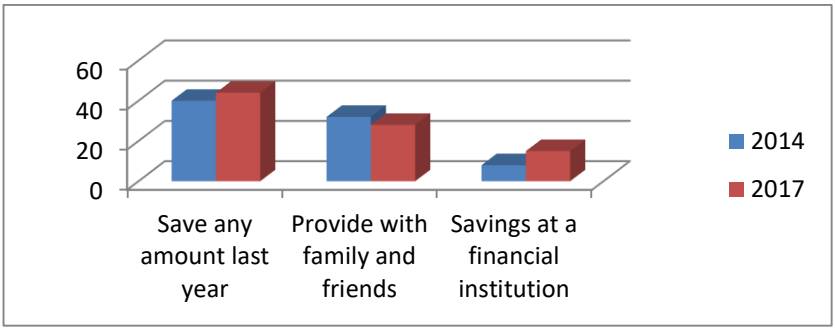


Source: by researchers based on**:**Eltaib, Hanan. (2020). *Financial inclusion* (Vol. 01).AMF.https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-inclusion.pdf

2-2- Savings in financial institutions

On the savings side, the proportion of citizens who put their savings into official financial institutions is still below the hoped level. However, it almost doubled from 8% in 2014 to 15% in 2017, with the world average being 27% in 2017.

Figure 03: Percentage of Saver Citizens in Arab Countries in 2014 and 2017



Source: by researchers

Table 01 shows the proportions of savers in Arab countries during 2011, 2014 and 2017.

Table 01: Percentage of savers in Arab countries in 2011, 2014, 2017

year / Countrie	2011	2014	2017
United ArabEmirates	19	32	29
Bahrain	17	34	31
Algeria	4	13	12
Egypt	2	4	7
Jordan	8	3	10
Kuwait	40	25	26
Lebanon	16	17	21
Mauritania	6	11	8
SaudiArabia	17	15	14
Tunisia	10	/	17
Morocco	/	/	6

Source :Bernih, Y., Abid, R., &Atia, H. (2019). *Financial Inclusion in Arab Countries—Efforts, Policies and Experiences* (No. 109/2019; pp. 2–20). https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-stability-report-in-the-arab-countries-2019.pdf

The United Arab Emirates ranks first regarding the percentage of the saver population in the Arab countries. This figure was 29% in 2017, followed by Bahrain at 31%, Kuwait at 26%, Lebanon at 21%,

Tunisia at 18%, Algeria at 12%, and Saudi Arabia at 14%. Mauritania and Morocco last rank at 8 and 6, respectively.

2-3- Borrowing Behavior

Regarding using credit cards over the age of 15, Arab States' ratios remain unambitious and require further efforts to lift them. It rose slightly in 2017 and stood at 14%, compared with 13% in 2014; globally, it stood at 23% at the end of 2017, while 22% at the end of 2014.

The proportion of adults using mobile and e-network access to financial and banking services in Arab countries was about 5.7%, which is considered weak compared to the global average of 24.9%.Table 02 shows the proportion of borrowers from financial institutions or who used credit cards over 15 years of age during 2014, 2017.

Table 02: the proportion of borrowers or who used credit cards during 2014, 2017

year / Countrie	2014	2017
United ArabEmirates	39	46
Bahrain	39	36
Algeria	6	5
Egypt	7	78
Jordan	3	10
Kuwait	25	26
Lebanon	17	21
Mauritania	11	8
SaudiArabia	15	14
Tunisia	/	17
Morocco	/	6

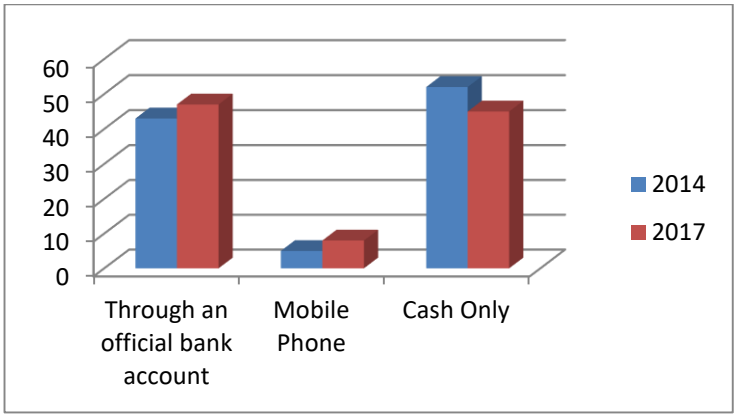
Source :Bernih, Y., Abid, R., &Atia, H. (2019). *Financial Inclusion in Arab Countries—Efforts, Policies and Experiences* (No. 109/2019; pp. 2–20). https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-stability-report-in-the-arab-countries-2019.pdf

In 2017, the United Arab Emirates maintained first place in the percentage of credit card borrowers at 46%. Bahrain was second at 36%, while Algeria was third and a low at 5%.

2-4- Channels used for transfers and payment of bills

Concerning how remittances related to receipt of wages, receipt of government transfers, payment of invoices, and sending or receiving local remittances, positive changes have been observed in this area, as the proportion of people using mobile payment channels for all such transfers improved in 2017 compared to 2014, as did the use of official bank accounts. In contrast, cash transfers declined.Figure 04 shows the proportion of each channel of remittances and payment of invoices to Arab countries.

Figure 04: Channels used for transfers and payment of bills in Arab countries during 2014 and 2017



Source : Bernih, Y., Abid, R., &Atia, H. (2019). *Financial Inclusion in Arab Countries—Efforts, Policies and Experiences* (No. 109/2019; pp. 2–20). https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-stability-report-in-the-arab-countries-2019.pdf

47% of financial transactions in the Arab world were conducted through official bank accounts in 2017, and 43% in 2014. Mobile transactions amounted to 8% in 2017 and 5% in 2014. Cash transactions remain the largest, estimated at 45% in 2017 and 52% in 2014.

The Arab States, unlike the National Strategic Plans, adopt sectoral and institutional plans that include visions specific to particular economic sectors or entities operating in the State. For example, at

the financial level, digital transformation priorities are to keep abreast of developments in modern financial technologies, enhance cybersecurity with a view to strategic planning to enhance financial inclusion, provide the necessary protection for users of banking technologies, and maintain the integrity and efficiency of the national payments system.

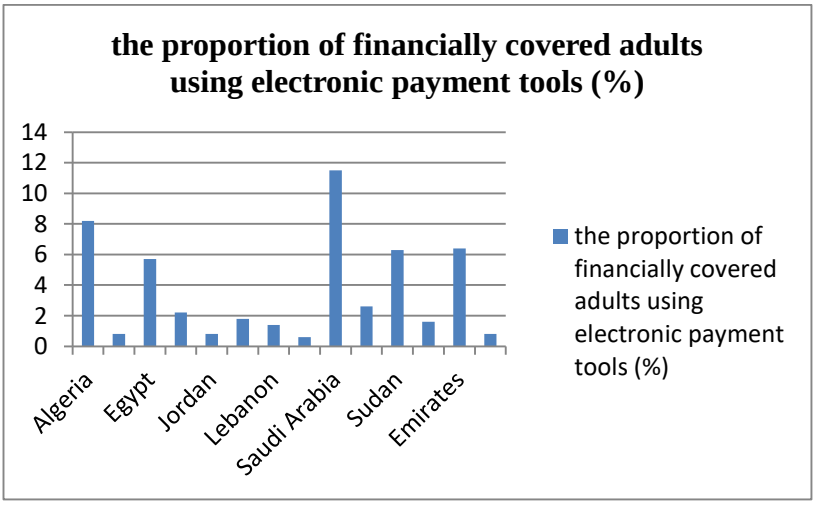
3- Digital financial inclusion

Several Arab countries have pioneering experiences in digital transformation, employment, and employment to promote financial inclusion and sustainable development.

3-1-Use of electronic payment tools in daily transactions

Arab countries are trying to expand electronic and digital financial transactions by adopting policies to increase the proportion of financially covered adults using electronic payment tools in their financial transactions as illustrated in figure 5.

Figure 05: The Proportion of Financially Covered Adults Using Electronic Payment Tools



Source: by researchers based on:World Bank (2017) Financial Inclusion Database

Most Arab countries are willing to support digital financial inclusion in the context of the strategies adopted for digital transformation. Indicators of the success of financial technologies in the field of electronic retail payment in Algeria are the high number of bank cards and online payment mechanisms, as well as the number of automated distributors and electronic payment stations.

In Saudi Arabia, the State has recently sought to facilitate the entry of innovative institutions such as financial technology companies in the field of electronic retail payment to expand appropriate, cost-effective delivery channels to increase and quality the cost of financial services and contribute to enhancing levels of financial inclusion.

In Lebanon, electronic payment companies help reduce the cost of financial transactions compared to cash payments. According to World Bank data, about 47% of Lebanese have an individual or joint account in a financial institution and are dealt with online.

In Mauritania, financial technology companies are working to increase the efficiency of financial transactions by improving the efficiency of transactions and bringing them closer to users. They are also working to significantly support levels of financial inclusion, in addition to contributing to the digital transformation of financial services (AMF, 2020).

3-2- Limits to Digital Financial Inclusion in Arab Countries

Digital transformation allows financial services to increase their reach by leveraging digital channels and reshaping product and process value chains to deliver new products and more efficient customer service. However, despite the Arab States' progress in financial inclusion and the exploitation of technological developments in improving financial transactions, Arab markets are emerging markets, and their digital financial transformation continues to face several challenges, as described below: (Saal et al., 2017)

-The lower level of active users (prevailing inactive accounts) due to more heightened service costs.
- Insufficient knowledge of services due to unsatisfactory financial education.
- Payment services are not digitized to the public, so only a small number of NGOs (non-governmental organizations) and private companies offer some mobile payment services.
- Low involvement of banks and non-banking institutions in developing more inclusive servicesas well as weak legislative structure and governing policies.
- Uncertainties in the execution of the National Strategy for Financial inclusion.
- Weak digital infrastructure in Arab countries and the lack of superior Internet speed (broadband), as well as the lack of progress in cloud computing and digital content.
- Weak technological creativity and entrepreneurship, as well as lack of awareness and community development.
- There is no robust system available to protect customers and examine complaints, as well as cybersecurity.

Conclusion

In the last decade, financial inclusion has become a significant spectacle for policymakers to develop an effective policy for sustainable growth. Theoretically, financial inclusion is a crucial pillar of economic growth, as Schumpeter argued that finance promotes growth. In this context, the financial sector facilitates access to capital formation and encourages innovation, efficiency, and investment through its services. Thus, increasing output and raising the economic growth rate is essential.

The current study reviewed financial inclusion developments in the Arab States from 2011-2017 by analyzing data and statistics from Arab and international organizations' databases related to Arab financial and monetary affairs, such as the Arab Monetary Fund, the World Bank, and the International Monetary Fund.

The study found a set of findings as follows:

- Expanding financial inclusion has numerous benefits for the economy, society, and financial system. Therefore, it is

crucial for national and regional efforts to be intensified to implement this strategy.

- Financial inclusion depends on several critical factors, including developing financial infrastructure, improving financial awareness, and expanding access to financial services.

- Financial inclusion rates in the Arab region remain low compared to countries worldwide, and low-income countries, except the Gulf Cooperation Council, have achieved acceptable financial inclusion rates.

- Levels of financial awareness in the Arab region remain low, so concerted efforts are needed to spread financial awareness in the region.

- The Arab region faces various obstacles in achieving financial inclusion. Identifying and overcoming these obstacles to progress toward financial inclusion is essential.

Recommendations

-Reinforcing joint Arab cooperation to develop a comprehensive Arab strategy to develop financial inclusion and drive economic development.

-Include financial inclusion as a new strategic objective for Governments and regulators, with the need to integrate financial inclusion, financial stability, and consumer financial protection to achieve the Integrated Framework for Financial Inclusion and Stability;

- Interest in electronic systems and maximizing the benefit of the significant development of innovative financial services and products and the development of the infrastructure of the Arab financial system.

- Creating an environment conducive to young people's and women's access to finance and financial services and expanding financial services to rural areas in the Arab States;

Bibliography List

- afi. (2017). *Measuring Financial Inclusion Core Set of Financial Inclusion Indicators* (pp. 1–8). https://www.afi-global.org/publications/measuring-financial-inclusion-core-set-of-financial-inclusion-indicators/

- AMF. (2020). *Digital Financial Inclusion* (No. 17). https://www.amf.org.ae/ar/publications/mwjz-alsyasat/alshmwl-almaly-alrqmy

- Bank, A. D. (2019, June 17). *Financial Inclusion in Africa* [Text]. African Development Bank - Building Today, a Better Africa Tomorrow; African Development Bank Group. https://www.afdb.org/en/documents/document/financial-inclusion-in-africa-34666

-Bank, W., & Group, W. B. (2013). *Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion*. World Bank Publications.

- Bernih, Y., Abid, R., & Atia, H. (2019). *Financial Inclusion in Arab Countries—Efforts, Policies and Experiences* (No. 109/2019; pp. 2–20). https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/financial-stability-report-in-the-arab-countries-2019.pdf

- Cámara, N., & Tuesta, D. (2014). *Measuring Financial Inclusion: A Muldimensional Index* (SSRN Scholarly Paper No. 2634616). https://doi.org/10.2139/ssrn.2634616

- *Digital Financial Inclusion*. (n.d.). [Text/HTML]. World Bank. Retrieved August 28, 2022, from https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/publication/digital-financial-inclusion

- Ferrata, L. (2019). Digital financial inclusion – an engine for "leaving no one behind." *Public Sector Economics*, *43*.(4), 445–458. https://doi.org/10.3326/pse.43.4.6

-*G20 2020 Financial Inclusion Action Plan | GPFI*. (n.d.). Retrieved August 22, 2022, from https://www.gpfi.org/publications/g20-2020-financial-inclusion-action-plan

- *G20 Financial Inclusion Indicators | Home | The World Bank*. (n.d.). Retrieved July 27, 2022, from https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/

-Kate, L., & Lyman, T. (2015). *Digital Financial Inclusion*. https://www.cgap.org/research/publication/digital-financial-inclusion

- Kim, D.-W., Yu, J.-S., & Hassan, M. K. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. *Research in International Business and Finance*, *43*, 1–14. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2017.07.178

- Léon, F., & Zins, A. (2020). Regional foreign banks and financial inclusion: Evidence from Africa. *Economic Modelling*, *84*(C), 102–116.

- Mpofu, F. Y., & Mhlanga, D. (2022). Digital Financial Inclusion, Digital Financial Services Tax and Financial Inclusion in the Fourth Industrial Revolution Era in Africa. *Economies*, *10*(8), 184. https://doi.org/10.3390/economies10080184

- Nguyen, T. T. H. (2020). Measuring financial inclusion: A composite FI index for the developing countries. *Journal of Economics and Development*, *23*(1), 77–99. https://doi.org/10.1108/JED-03-2020-0027

- Ozili, P. (2022). *Digital Financial Inclusion*.

- Ozili, P. K. (2021). Financial inclusion research around the world: A review. *Forum for Social Economics*, *50*(4), 457–479.

- Saal, M., Starnes, S., & Rehermann, T. (2017). *Digital Financial Services: Challenges and Opportunities for Emerging Market Banks* [Brief]. World Bank. https://doi.org/10.1596/30368

- Tay, L.-Y., Tai, H.-T., & Tan, G.-S. (2022). Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development. *Heliyon*, *8*(6), e09766. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2022.e09766

- *The role of data in supporting financial iclusion policy.pdf—Irving Fisher Committee on Central Bank Statistics IFC Bulletin No 47 The role of data | Course Hero*. (n.d.). Retrieved August 24, 2022, from https://www.coursehero.com/file/44128740/The-role-of-data-in-supporting-financial-iclusion-policypdf/

- World Bank. (2014). *Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion*. World Bank. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9985-9

- Yang, L., & Zhang, Y. (2020). Digital Financial Inclusion and Sustainable Growth of Small and Micro Enterprises—Evidence Based on China's New Third Board Market Listed Companies. *Sustainability*, *12*(9), 3733. https://doi.org/10.3390/su12093733